وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حسيبة بن بوعلي الشّلف
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية

أطروحة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم

العنوان

أثر برامج التنمية الفلاحية في الحد من الفجوة الغذائية في الجزائر

ـدراسة قياسية للفترة (1999-2019)ـ

من إعداد:

فالحة قطاب

المناقشة بتاريخ 2021/12/15 من طرف اللجنة المكونة من:

	الاسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء	
1	راتول محمد	أستاذ	جامعة حسيبة بن بوعلي–الشلف	رئيسا
2	مزريق عاشور	أستاذ	جامعة حسيبة بن بوعلي–الشلف	مقررا
3	فاضل عبد القادر	أستاذ	جامعة الجزائر3	ممتحنا
4	عدالة العجال	أستاذ	جامعة مستغانم	ممتحنا
5	بوثلجة عائشة	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة حسيبة بن بوعلي–الشلف	ممتحنا
6	ستي حميد	أستاذ محاضر قسم أ	جامعة تيارت	ممتحنا

السّنة الجامعية: 2021–2022

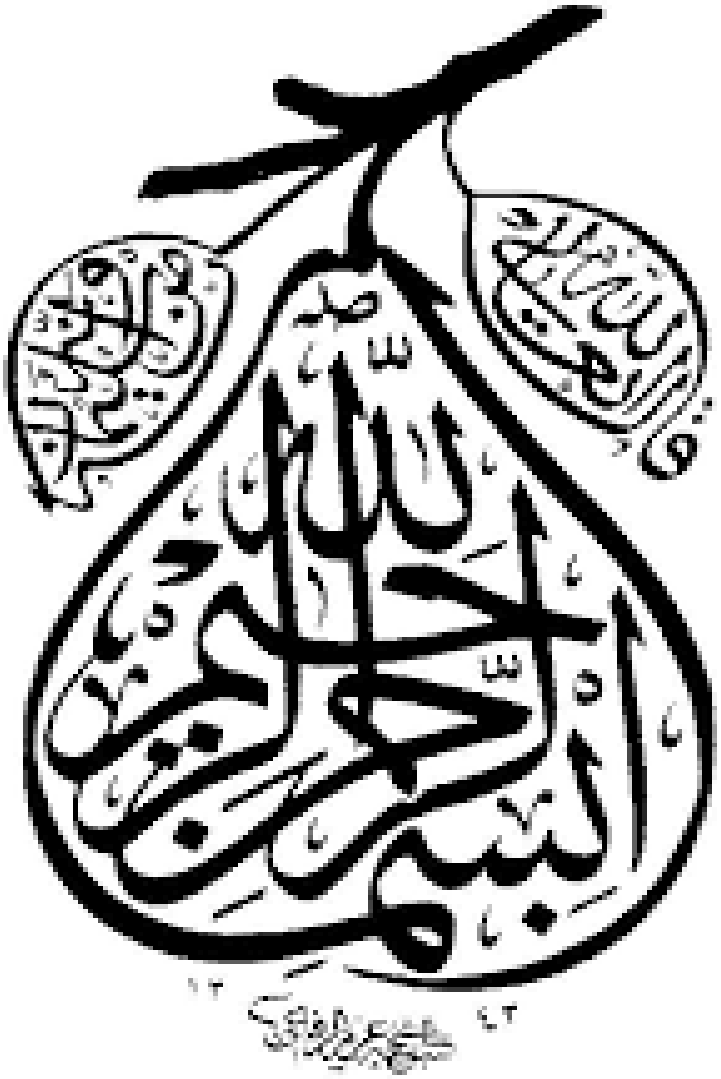
بسم الله الرحمن الرحيم

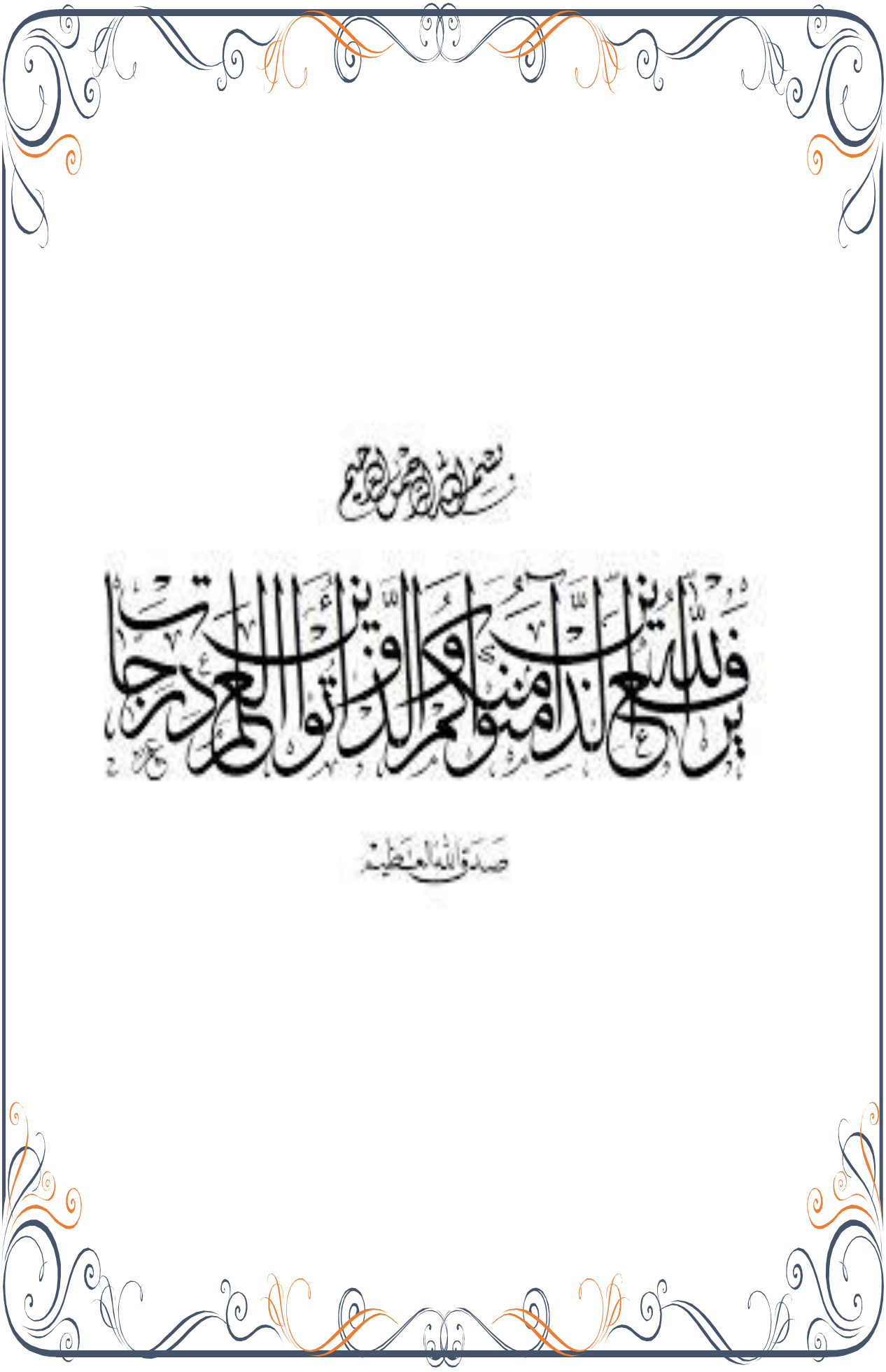

كلمة شكر

الحمد لله حمدا كثيرا مباركا فيه، الحمد لله الذي وفقني لإنجاز هذا

البحث المتواضع وأساله أن يجعله ميزان حسناتي،

أتقدم بالشكر الجزيل الى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور عاشور مزريق، على نصائحه وتوجيهاته السديدة طيلة فترة إنجاز هذا البحث.

كما أتوجه بالشكر إلى كل من ساعدني ماديا ومعنويا على إتمام

هذا العمل،

وإلى كل من شجعني ولو بالدعاء، جزاهم الله عني خير الجزاء.

فالحة قطاب

الإهـــــداء

الى الوالدين الكريمين، أطال الله في عمرهما وأمدهما الله بالصحة والعافية.

الى رفيق الدرب والسند في الحياة، زوجي الكريم.

الى بهجة قلبي، أبنائي، فاطمة زهراء، خديجة، محمد عبد الباسط، محمد عبد الرحيم.

الى من شاركوني أحلامي، إخوتي وأخو اتي كل بإسمه.

الى روح جدتي وجدي رحمهما الله، وجعل الجنة مثواهما.

الى كل من له الفضل في تربيتي وتعليمي طيلة مساري التعليمي.

الى كل أم طالبة للعلم والعلا.

..... أهدي ثمرة هذا العمل.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر برامج التنمية الفلاحية المطبقة من قبل الحكومة الجزائرية خلال الفترة (1999-2019) على وضع الفجوة الغذائية ومدى القدرة على الحد من إتساعها، من خلال دراسة واقع الإنتاج الفلاحي في الجزائر ومختلف مؤشرات نموه، والوقوف على حجم الإمكانيات الزراعية الهائلة سواءا الموارد الأرضية أو المادية أو البشرية، وكذا معرفة مكامن الضعف والقوة في قطاع التجارة الخارجية للمحاصيل والمنتجات الغذائية. (بالإعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي "***Eviews 10***" وإستنادا إلى نتائج التقدير القياسي لنموذج (***RDAL***))؛

توصلنا إلى أن الفجوة الغذائية تعرف تزايدا مستمرا خلال فترة الدراسة، بسبب تزايد الطلب بفعل النمو الديمغرافي وعدم إستجابة العرض المحلي لهذا الطلب، وهذا ما يؤكد عدم فعالية وفشل مختلف برامج التنمية الفلاحية المطبقة في الحد من الفجوة الغذائية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: برامج التنمية الفلاحية، الفجوة الغذائية، الناتج الزراعي الإجمالي، نموذج (***RDAL***).

Abstract:

*This study aims to analyze and measure the impact of agricultural development programmes implemented by the Algerian government during the period (1999-2019) on the development of the food gap and the extent to which it can reduce its expansion, By examining the reality of agricultural production in Algeria and various indicators of its growth, identifying the enormous agricultural potential, both land, material and human resources, as well as knowing the weaknesses and strengths in the foreign trade sector of crops and food products. (Based on **Eviews** and based on the results of the **RDAL** model standard estimate).*

We have found that the food gap is constantly increasing throughout the study period, due to increased demand due to demographic growth and the lack of response of domestic supply to this demand, This confirms the failure of the various agricultural development programmes in place to reduce algeria's food gap.

Keywords: *Agricultural development programs, food gap, Gross agricultural output, model (RDAL).*

الفهرس

الشكر		**III**
الاهداء		**IV**
الملخص باللغة العربية والانجليزية		**V**
الفهرس		**VIII-VI**
فهرس الجداول		**XI-IX**
فهرس الأشكال		**XIV-XII**
فهرس الملاحق		**XV**
جدول المختصرات		**VI**
المقدمة العامة		أ-ش
الفصل الأول: الأسس النظرية والمفاهيمية للتنمية الفلاحية		
تمهيد		**02**
المبحث الأول	**التنمية الفلاحية، المفهوم والمتعلقات الأساسية**	**03**
المطلب الاول	مفهوم التنمية الاقتصادية وبيان خصائصها	**03**
المطلب الثاني	مفهوم الفلاحة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية	**12**
المطلب الثالث	مفهوم التنمية الفلاحية	**22**
المبحث الثاني	**التنمية الفلاحية في سياق نظريات الفكر الاقتصادي**	**31**
المطلب الأول	الفلاحة في الفكر الإقتصادي	**31**
المطلب الثاني	التنمية الفلاحية في الفكر التنموي الحديث	**37**
المطلب الرابع	نماذج التنمية الفلاحية	**43**
المبحث الثالث	**السياسات الإقتصادية الزراعية الداعمة للتنمية الفلاحية**	**48**
المطلب الأول	ماهية السياسة الإقتصادية الزراعية	**48**
المطلب الثاني	أنواع السياسة الزراعية وأهدافها	**54**
المطلب الثالث	متضمنات السياسة الإقتصادية الزراعية	**58**
خاتمة الفصل		**69**
الفصل الثاني: إستراتيجية التنمية الفلاحية في الجزائر		
تمهيد		**71**
المبحث الأول	**التجربة الجزائرية لتنمية القطاع الفلاحي قبل سنة** 1999	**72**

المطلب الأول	التنمية الفلاحية في ظل النظام الاشتراكي (قبل سنة 1990)	**72**
المطلب الثاني	التنمية الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)	**80**
المبحث الثاني	**برامج التنمية الفلاحية المطبقة في الجزائر خلال الفترة** (2000-2009)	**87**
المطلب الأول	إستراتيجية التنمية الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2000-2004)	**87**
المطلب الثاني	الآليات المالية والتقنية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية	**96**
المطلب الثالث	برامج التنمية الفلاحية المطبقة خلال الفترة (2005-2009)	**104**
المطلب الرابع	نقد وتقييم برامج التنمية الفلاحية المطبقة خلال الفترة(1999-2009)	**110**
المبحث الثالث	**برامج التنمية الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2009-2019)**	**114**
المطلب الأول	التنمية من خلال سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2009-2014)	**114**
المطلب الثاني	التنمية الفلاحية من خلال البرنامج الخماسي للفترة (2015-2019)	**128**
المطلب الثالث	نقد وتقييم إستراتيجية التنمية الفلاحية للفترة(2009-2019)	**134**
خلاصة الفصل		**140**
الفصل الثالث: تشخيص واقع القطاع الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1999-2019)		
تمهيد		**142**
المبحث الأول	**القطاع الفلاحي الجزائري، إمكانات وفرص.**	**143**
المطلب الأول	الملامح العامة للإقتصاد الجزائري	**143**
المطلب الثاني	تطور القاعدة المردية الزراعية الجزائرية	**153**
المطلب الثالث	الناتج الزراعي الجزائري ونصيب الفرد فيه	**170**
المبحث الثاني	**تطور الانتاج الفلاحي للشعب الرئيسية للفترة (1999-2019)**	**177**
المطلب الأول	الإنتاج النباتي للشعب الفلاحية الرئيسية	**177**
المطلب الثاني	الانتاج الحيواني في الجزائر	**193**
المطلب الثالث	قطاع الصناعة الغذائية الجزائرية:	**200**
المبحث الثالث	**أثر برامج التنمية الفلاحية على وضع الأمن الغذائي في الجزائر**	**207**
المطلب الأول	مفهوم الأمن الغذائي وبعض المتعلقات الأساسية به	**207**
المطلب الثاني	المتاح للاستهلاك ومؤشر الاكتفاء الذاتي في الجزائر	**214**
المطلب الثالث	مؤشر الجوع ووضع الأمن الغذائي في الجزائر	**221**
خلاصة الفصل		**227**

الفصل الرابع : أثر برامج التنمية الفلاحية على الفجوة الغذائية في الجزائر		
تمهيد		129
المبحث الأول	**واقع الفجوة الغذائية في الجزائر**	**230**
المطلب الأول	الفجوة الغذائية، مفهومها ودلالاتها الاقتصادية	**230**
المطلب الثاني	واردات الجزائر من الغذاء	**239**
المطلب الثالث	صادرات الجزائر من الغذاء	**254**
المطلب الرابع	تطور الفجوة الغذائية في الجزائر	**261**
المبحث الثاني	**تحليل أثر برامج التنمية الفلاحية على حجم الفجوة الغذائية في الجزائر**	**272**
المطلب الأول	العلاقة بين برامج التنمية الفلاحية وتطور الناتج الزراعي في الجزائر	**272**
المطلب الثاني	تحليل العلاقة بين تطبيق برامج التنمية الفلاحية وتطور الفجوة الغذائية في الجزائر	**278**
المطلب الثالث	إجراءات وتحديات الجزائر للحد من توسع الفجوة الغذائية	**284**
المبحث الثالث	**قياس أثر برامج التنمية الفلاحية على الفجوة الغذائية في الجزائر**	**290**
المطلب الأول	الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة:	**290**
المطلب الثاني	تحليل دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج	**293**
المطلب الثالث	تقدير نموذج الدراسة	**296**
المطلب الرابع	**إختبارات تشخيص النموذج**	**300**
المطلب الخامس	التفسير الإقتصادي للنموذج المقدر	**303**
خلاصة الفصل		**306**
الخاتمة العامة		**308**
قائمة المراجع		**318**
الملاحق		**332**

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01–I)	مراحل تطور مفهوم التنمية	05
(01–II)	نسب مساهمة الانتاج الزراعي المحلي من الغذاء لمواد أساسية خلال الفترة(1970–1990)	79
(02–II)	المخصصات المالية السنوية للقطاعات ضمن برنامج الانعاش الاقتصادي	88
(03–II)	تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة 2001–2004	89
(04–II)	أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، توسيع الأراضي الفلاحية آفاق 2006	91
(05–II)	مساهمة FNRDA في الدعم المالي للقطاع خلال 2000–2006 (أورو،%)	98
(06–II)	نصيب القطاع الفلاحي الجزائري من إجمالي القيمة المضافة مقارنة ببقية القطاعات للفترة (2000–2009)	111
(07–II)	برنامج تكثيف وعصرنة القطاع الفلاحي للفترة(2004–2008) وآفاق 2014	119
(08–II)	مشاريع التجديد الريفي المبرمجة خلال الفترة 2010–2014	125
(09–II)	كمية الانتاج المراد تحقيقه في حدود سنة 2019	131
(01–III)	تطور نمو الناتج الوطني الاجمالي الحقيقي الجزائري للفترة (2014–2020)	145
(02–III)	تطور نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي ومعدل نموه السنوي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي عام 2010 خلال الفترة (2000–2019)	146
(03–III)	تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (2011–2019)	150
(04–III)	الترتيب العالمي للجزائر ضمن مؤشرات التنمية الاقتصادية خلال سنة2017	152
(05–III)	الأراضي الفلاحية واستخدامها في الجزائر للفترة(2000–2018)	154
(06–III)	تطور مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المسقية بين سنتي (1998–2018)	156
(07–III)	المساحة الزراعية المروية (ألف هكتار) (نسبة مئوية)	156
(08–III)	نصيب الفرد الجزائري من الأراضي الزراعية مقارنة ببعض الدول المغاربية	158
(09–III)	المسحوبات السنوية من المياه العذبة واستخداماتها (مليار متر مكعب/نسبة مئوية)	159
(10–III)	مصادر الموارد المائية في الجزائر سنة 2010 (مليون متر مكعب)	160
(11–III)	نصيب الفرد من المياه العذبة المتجددة سنويا في الجزائر للفترة (1992–2014) (متر مكعب/السنة)	160
(12–III)	تطور اجمالي الثروة الحيوانية في الجزائر خلال الفترة (1998–2017)(ألف رأس)	167
(13–III)	انتاج الثروة السمكية في الجزائر للفترة (2007–2018) (ألف طن)	168
(14–III)	متوسط النمو السنوي في الإنتاج الزراعي و إجمالي إنتاجية العوامل	172
(15–III)	معدل نمو مستويات إنتاجية الأراضي والعمل في الفترة من 1990 إلى2013)	172
(16–III)	إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع الفلاحي كحصة من القيمة المضافة (نسبة مئوية)	173
(17–III)	متوسط نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الزراعي خلال الفترة (2006–2017) (الاسعار الجارية للدولار الأمريكي)	175
(18–III)	تطور المساحة المزروعة والانتاج والانتاجية من الحبوب في الجزائر خلال الفترة (1999–2019)	178

(19–III)	تطور نصيب الهكتار الواحد من استهلاك الأسمدة في الجزائر(كلغ/الهكتار)	181
(20–III)	تطور مساحة المزروعة والإنتاج والإنتاجية لمحصولي القمح والشعير في الجزائر للفترة (1999–2017)	183
(21–III)	تطور المساحة والانتاج والانتاجية لمحاصيل البقوليات للفترة (1999–2017)	186
(22–III)	تطور المساحة والانتاج والانتاجية من الخضر في الجزائر خلال الفترة (1999–2017)	189
(23–III)	تطور المساحة والإنتاج من أشجار الموالح والكروم في الجزائر خلال الفترة (1998–2017)	191
(24–III)	تطور المساحة والإنتاج من جملة الفواكه والتمور في الجزائر خلال الفترة (1998–2017)	193
(25–III)	مساهمة الجزائر في اجمالي انتاج البيض في الوطن العربي لعام 2015(ألف طن)	199
(26–III)	تطور انتاج الأسماك في الجزائر خلال الفترة (2003–2018) (ألف طن)	200
(27–III)	انتاج اجمالي الزيوت النباتية وزيت الزيتون (ألف طن)	203
(28–III)	اجمالي المساحة والانتاج من مجموعة الطماطم الصناعية والتبغ والبذور الزيتية في الجزائر خلال الفترة (1998–2017)، (ألف هكتار، ألف طن)	204
(29–III)	هيكل الانفاق على الأغذية حسب طبيعة المنطقة سنة 2011 (الوحدة: مليار دينار)	215
(30–III)	المتاح للاستهلاك ونسبة الاكتفاء الذاتي من المجموعات الغذائية الرئيسية خلال الفترة (2015–2017)، (ألف طن، نسبة مئوية)	219
(31–III)	الخسائر معبر عنها بالسعرات حرارية للفترة (2009–2013)	220
(32–III)	تطور المؤشر العالمي للجوع في الجزائر للفترة 2009–2019	222
(33–III)	تطور عدد الأشخاص الذين يعانون نقص التغذية في الجزائر للفترة (2000–2019) (مليون شخص)	223
(34–III)	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2000–2019) (دولار الثابت لعام 2011)	226
(01–IV)	توزيع واردات جملة الزيوت في الجزائر حسب أهم البلدان الموردة خلال عام 2017 (ألف دولار أمريكي)	249
(02–IV)	نصيب الواردات من المجموعات الغذائية في اجمالي الواردات الفلاحية عام 2019	253
(03–IV)	صادرات التمور حسب البلدان المستوردة خلال عام2017	259
(04–IV)	الصادرات الزراعية حسب المنتج خلال سنة 2019 (1000 دولار، نسبة مئوية)	260
(05–IV)	مساهمة المجموعات السلعية الرئيسية في حجم الفجوة الغذائية في الجزائر عام 2019، (مليون دولار، نسبة مئوية)	266
(06–IV)	تطور مؤشر الأداء اللوجيستي في الجزائر	270
(07–IV)	تطور الإنتاج الزراعي والمساحة المزروعة والعمالة الزراعية خلال الفترة(1999–2019)	278
(08–IV)	تطور الدعم الحكومي والصادرات والواردات والفجوة الغذائية في الجزائر خلال الفترة(1999–2019) (مليون دولار)	283
(09–IV)	ترميز متغيرات الدراسة القياسية	290
(10–IV)	الاحصائيات المستخدمة في البرنامج: (*"Eviews 10"*)	291
(11–IV)	نتائج كل من اختبارات جذر الوحدة *ADF* و*pp*	294

(12–IV)	نتائج إختبار فترات الإبطاء المثلى للنموذج المختار والمقدر	296
(13–IV)	نتائج إختبار الحدود للنموذج:	297
(14–IV)	تقدير نموذج تصحيح الخطأ حسب منهجية ***ARDL*** بالنسبة للنموذج	298
(15–IV)	نتائج الكشف عن جودة النموذج المقدر	301

الرقم	العنوان	الصفحة
(01–II)	هيكل تقسيم نفقات البرنامج التكميلي لدعم النمو على القطاعات الرئيسية	105
(02–II)	المخصصات المالية لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010–2014	114
(03–II)	الركائز الثلاث لسياسة التجديد الفلاحي والريفي	117
(01–III)	تطور اجمالي الناتج المحلي في الجزائر (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)	144
(02–III)	القيمة المضافة من إجمالي الناتج المحلي حسب طبيعة النشاط الإقتصادي في الجزائر للفترة (2000–2019)	147
(03–III)	هيكل الصادرات في الجزائر خلال سنة 2017	148
(04–III)	تطور اجمالي الصادرات والواردات الجزائرية للفترة 2001–2017	149
(05–III)	تطور رصيد حساب الميزان الجاري الجزائري خلال الفترة(2014–2021)	150
(06–III)	تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة(1999–2020)	151
(07–III)	تطور الأراضي الفلاحية في الجزائر خلال الفترة(1999–2018)	154
(08–III)	تطور الأراضي الفلاحية المستغلة ومساحات المراعي والمروج الدائمة في الجزائر خلال الفترة (1999–2018)	155
(09–III)	تطور اجمالي عدد سكان الجزائر خلال الفترة (1950–2020)، (نسمة)	163
(10–III)	تطور السكان الريفيون وسكان المناطق الحضرية في الجزائر خلال الفترة (1999–2019)	164
(11–III)	سكان الريف والحضر في الجزائر سنة 2018 (نسبة مئوية)	164
(12–III)	تطور نصيب العمالة الفلاحية من اجمالي العمالة في الجزائر للفترة (1999–2020) (شخص)	165
(13–III)	أعداد الثروة الحيوانية في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية عام2018(مليون رأس)	168
(14–III)	نمو الناتج الفلاحي والناتج الاجمالي خلال الفترة (1999–2019)	171
(15– III)	تطور الأراضي الزراعية المروية في الجزائر خلال الفترة(2001–2017)	174
(16–III)	الولايات الرائدة في انتاج محاصيل الحبوب في الجزائر عام 2017	179
(17–III)	مساحة وانتاج وانتاجية محصول القمح في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية المنتجة الرئيسية للعام 2018.	181
(18–III)	مساحة وانتاج وانتاجية الحبوب في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية المنتجة الرئيسية للعام 2018	184
(19–III)	تطور مساحة وإنتاج الزراعات المحمية (زراعة البيوت البلاستيكية)	187
(20–III)	خريطة توضح أهم الولايات الجزائرية المنتجة لجملة الخضار لسنة 2017	187
(21–III)	تطور الإنتاج الكلي من الكروم والزيتون والفواكه والحمضيات والنخيل خلال الفترة بين (2000–2009) و(2010–2017).	192
(22–III)	تطور مساحة الأعلاف الخضراء في الجزائر للفترة (1998–2017) (ألف هكتار)	195
(23–III)	انتاج اللحوم الحمراء في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية عام 2018(مليون طن)	196

(III–24)	انتاج لحوم الدواجن في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية لعام 2018 (مليون طن)	197
(III–25)	انتاج الألبان في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية عام 2018(مليون طن)	198
(III–26)	تطور انتاج بيض المائدة في الجزائر خلال الفترة (1998–2018) (ألف طن)	199
(III–27)	توزيع الولايات الرائدة في انتاج محصول الطماطم الصناعية في الجزائر	201
(III–28)	تطور انتاج التبغ والطماطم الصناعية خلال الفترتين (2000–2009) و(2010–2017) (قنطار)	202
(III–29)	متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية (غرام للفرد في اليوم) (متوسط 3 سنوات)	225
(IV–1)	آلية تشكل الفجوة الغذائية في الاقتصاد	237
(IV–2)	تطور قيمة الواردات الفلاحية واجمالي الواردات السلعية في الجزائر خلال الفترة (1999–2019) (مليون دولار)	240
(IV–3)	تطور نصيب الواردات الفلاحية الى اجمالي الواردات السلعية في الجزائر خلال الفترة(1999–2019) (نسبة مئوية)	241
(IV–4)	تطور الواردات من الحبوب بالكمية والقيمة خلال الفترة(1999–2019) (ألف طن، مليون دولار)	243
(IV–5)	تطور الواردات الجزائرية من السكر الخام والمكرر بالكمية والقيمة خلال الفترة(1999–2019) (مليون دولار، الف طن)	247
(IV–6)	تطور واردات الجزائر من السكر حسب البلدان الموردة(2001–2019) (ألف دولار)	248
(IV–7)	تطور قيمة واردات الجزائر من المجموعات الغذائية الأساسية خلال الفترة(1999–2019) (مليون دولار)	252
(IV–8)	تطور الصادرات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة(1999–2019)، (مليون دولار)	255
(IV–9)	تطور نصيب الصادرات الفلاحية الى اجمالي الصادرات السلعية في الجزائر خلال الفترة (1999–2019) (%)	255
(IV–10)	تطور صادرات الجزائر من السكر بالكمية والقيمة خلال الفترة(1999–2019)	256
(IV–11)	تطور صادرات الجزائر من السكر المكرر حسب الدول المستوردة (ألف دولار أمريكي)	258
(IV–12)	تطور صادرات الجزائر من التمور بالكمية والقيمة خلال الفترة(2001–2019)	259
(IV–13)	تطور الفجوة الغذائية في الجزائر خلال الفترة (1999–2019) (مليون دولار)	262
(IV–14)	توزيع قيمة الفجوة الغذائية (صافي الاستيراد) في الدول العربية للعام 2018.	265
(IV–15)	قيمة الفجوة حسب مجموعات السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر للفترة (2001–2019)، (مليون دولار)	267
(IV–16)	تطور مؤشر أسعار الغذاء العالمي خلال الفترة(1999–2020)	269
(IV–17)	علاقة برامج التنمية الفلاحية و تطور المساحة الزراعية المستغلة خلال الفترة (1999–2019)	273
(IV–18)	علاقة برامج التنمية الفلاحية وتطور العمالة الزراعية في الجزائر للفترة(1999–2019)	275
(IV–19)	علاقة نمو الناتج الزراعي وتطور الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (1999–	276

	2019)، مليون دولار	
(20–IV)	علاقة برامج التنمية الفلاحية وتطور الصادرات والواردات الزراعية في الجزائر خلال الفترة (1999–2019) (مليون دولار)	280
(21–IV)	العلاقة بين تطور الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي وتطور حجم الفجوة الغذائية في الجزائر خلال الفترة(1999–2019) (مليون دولار)	281
(22–IV)	خريطة الاجهاد المائي حسب البلدان في افاق 2040	287
(23–IV)	خارطة ارتفاع أو انخفاض الإنتاج الزراعي في أفق 2050 وفي ظلّ تغير المناخ	288
(24–IV)	نتائج إختبار المجموعة التراكمي المعاودة لكل من البواقي ومربعات البواقي بالنسبة للنموذج	302

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الناتج المحلي الاجمالي والناتج المحلي الزراعي بالأسعار الجارية خلال الفترة (1999-2019)	332
02	تطور موارد الجزائر من الأراضي الفلاحية في الفترة (1999-2019) (ألف هكتار)	333
03	تطور عدد السكان والسكان الريفيون خلال الفترة (1999-2019)	334
04	تطور نصيب العمالة الفلاحية من إجمالي العمالة في الجزائر للفترة (1999-2020) (الوحدة: شخص)	335
05	تطور الكميات من الواردات الغذائية حسب المجموعات السلعية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019) (ألف طن)	336
06	تطور قيمة الواردات حسب المجموعات الغذائية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019) (ألف دولار أمريكي)	337
07	تطور قيمة الصادرات من مجموعات الغذاء الرئيسية في الجزائر (ألف دولار أمريكي)	338
08	تطور الصادرات بالكميات حسب المجموعات الغذائية الأساسية (طن)	339
09	تطور الفجوة الغذائية في الجزائر حسب المجموعات الغذائية الأساسية (ألف دولار أمريكي)	340
10	تطور اجمالي الواردات والصادرات الغذائية والفجوة الغذائية في الجزائر(مليون دولار، %)	341
11	نصيب القطاع الفلاحي للإنفاق الحكومي النهائي في المخطط لسنوات (1999-2019) الميزانية النهائية، الاف دينار جزائري	342
12	تطور مؤشر أسعار الغذاء العالمي خلال الفترة(1999-2020)	343
13	أهم موردي الجزائر من الحبوب (نسبة مئوية)	344
14	تطور واردات الجزائر من السكر حسب البلدان الموردة (2001-2019)، (ألف دولار)	344
15	إستقرارية السلاسل الزمنية وفقا لإختباري ديكي فولر الموسع ADF و فيليب بيرون PP	345
16	إختبار فترات الإبطاء المثلى للنموذج المختار والمقدر	376
17	إختبار الحدود للنموذج	377
18	إختبار الكشف عن جودة النموذج المقدر	378
19	التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة	379

PNDA	***Plan national de développement agricole***
PNDAR	***Plan national de développement agricole et rural***
PREAR	***Politique de renouvellement de l'économie agricole et rurale***
PSCE	***Programme de soutien à la croissance économique***
SYRPALAC	***Système de soutien aux produits agricoles largement consommé***
SADDR	***Système d'aide à la prise de décision pour le développement rural***
FNRDA	***Le Fonds Nationale De Régulation et de Développement Agricole***
BADR	***Banque De L'Agriculture et De Développement Rurale***
MADR	***Ministère de l'agriculture du développement rural***
ONS	***Office National de statistique***
FAO	***Food and Agriculture Organization***
ONIL	***Office National Interprofessionel du Lait***
OAIC	***Office Algerien Interprofessionnel des Cereales***
ARDL	***Auto regressive Distribution Lag***

المقدمة العامة

I-توطئة:

يُعد قطاع الفلاحة ركنا أساسيا من أركان الإقتصاد الوطني، ويعتبر أحد الموارد الهامة للدخل، حيث يقع على عاتقه تلبية الإحتياجات المتزايدة للسكان، وكذا إحتياجات الصناعات المحلية كخط خلفي تعتمد في مدخلاتها الأساسية على المنتجات الزراعية من فواكه ولحوم وخضروات وأصواف وجلود وغيرها، وبالتالي يساهم قطاع الفلاحة في تدعيم القدرة الذاتية للإقتصاد الوطني مما يساعد على الحد من الواردات وتنشيط الصادرات، وهو ما يعني زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي اللازم لدفع عجلة التنمية في مختلف القطاعات، فضلا عن مساهمته في توفير فرص العمل.

إنطلاقا من هذه الأهمية نجد أن العديد من الدول قد أولت إهتماماتها الأساسية نحو هذا القطاع والسياسات التي تؤدي إلى تنميته، خاصة بعد تقرير البنك العالمي سنة1986 الذي جاء ليذكر أن النجاح الإقتصادي للدول النامية يتوقف بصورة رئيسية على النجاح في مجال الفلاحة، ويتطلب النجاح في تطوير القطاع الزراعي إعداد دراسات عديدة في مجال البحوث وتطوير وسائل الفلاحة الحديثة.

ولعل مسألة الحصول على الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي تعتبر من الموضوعات الحساسة التي تواجه سياسة التنمية في الجزائر، لما لها من أبعاد إقتصادية وسياسية وإجتماعية وبيئية، وهي ترتبط إرتباطا وثيقا بالقطاع الفلاحي وما يحيط به من عوامل داخلية وخارجية تؤثر بطريقة مباشرة على أدائه في إنتاج السلع الغذائية؛ حيث عرف القطاع عدة تغييرات وتجارب في مجال التنمية الفلاحية، وذلك من خلال الإصلاحات التي عرفها والتنظيمات القانونية المختلفة التي كان الهدف منها إدخال التوازن على هيكلة الصادرات ومحاولة التخلص من التبعية للخارج في مجال إستيراد المنتجات الغذائية.

ورغم كل الإصلاحات التي عرفها القطاع الفلاحي خلال الربع الأخير من القرن العشرين، الا أنه بقي يتبع النمط التقليدي في أستخدام الموارد والإنتاج والتخزين والتوزيع والتسويق، فقد أصبح يعيش وضعا متخلفا بحيث أنه لم يرقى إلى الأهداف المسطرة، وهو ما صنف الجزائر ضمن مناطق العجز الغذائي التي تعتمد على الإستيراد لسد النقص في تلبية المتطلبات الإستهلاكية من السلع الغذائية الأساسية؛ حيث أن إختلال التوازن بين الطلب المتزايد للمواد الغذائية والعرض القليل منها، أدى إلى **توسع فجوة التبعية الغذائية للخارج**.

لذلك فقد إنتهجت الجزائر منذ بداية القرن الواحد والعشرين سلسلة من البرامج الإقتصادية الوطنية المتوسطة والطويلة الأجل، تهدف أساسا إلى تحقيق تنمية إقتصادية شاملة في جميع القطاعات الاقتصادية، إتضحت معالمها من خلال تطبيق برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي خلال الفترة(**2001-2004**)، وأتبعته

ببرنامج تكميلي لدعم الإنعاش الإقتصادي خلال الفترة(**2005-2009**)، ليلية برنامج دعم النمو الإقتصادي خلال الفترة(**2010-2014**)، ثم برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة(**2015-2019**).

الهدف الأساسي من هذه البرامج هو **تحقيق تنمية إقتصادية شاملة، بما فيها القطاع الفلاحي** الذي أولت له الحكومة إهتمامات كبيرة من خلال تبني جملة من الإجراءات سواء المتضمنة أو المرافقة لتلك البرامج والمتبلورة أساسا في **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (2000-2006) وسياسة تجديد الإقتصاد الزراعي والريفي(2009-2014)، وخطة فلاحة مطلع 2019**، إضافة إلى مجموعة أخرى من **برامج التنمية الفلاحية** المسطرة والمطبقة من **برامج الدعم** والضبط وترقية الفلاحين وحثهم على البقاء في قراهم، وهي بهذا تهدف إلى تدارك العجز الذي ظل يلاحق القطاع الفلاحي طيلة عشرية تسعينات القرن العشرين وتحسين مستويات المعيشة **وتقليص الفجوة الغذائية** للبلد.

II- إشكالية الدراسة:

للتعرف على الأبعاد الإقتصادية والإجتماعية لبرامج التنمية الفلاحية المطبقة خلال الفترة(1999-2019) وأثرها على الفجوة الغذائية، ومحاولة الحد منها من خلال إتباع جملة من البرامج الإقتصادية والفلاحية لتعزيز الإنتاج الوطني للمنتجات الغذائية الإستراتيجية، خاصة وأن الجزائر تعتبر منطقة عجز غذائي تعتمد على الإستيراد لسد العجز في تلبية المتطلبات الإستهلاكية من الغذاء.

نطرح السؤال الرئيسي التالي:

ما هو أثر برامج التنمية الفلاحية في الحد من إتساع الفجوة الغذائية في الجزائر؟

والذي تندرج تحته الأسئلة الفرعية التالية:

1. فيما يتمثل أثر برامج الدعم المالي الحكومي للقطاع الفلاحي على حجم الفجوة الغذائية في الجزائر؟
2. كيف تؤثر عملية تنمية وتوسيع الأراضي الزراعية وزيادة سكان الريف على تطور الفجوة الغذائية؟
3. ماهي انعكاسات زيادة الإنتاج الفلاحي على حجم الفجوة الغذائية في الجزائر؟.

III- فرضيات الدراسة:

للإجابة على الأسئلة تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: يؤدي تنفيذ برامج التنمية الفلاحية من خلال التوسع في الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي إلى تضييق الفجوة الغذائية.

الفرضية الثانية: هناك أثر إيجابي لبرامج التنمية الفلاحية على تطور عوامل الإنتاج، أي أن توسع الأراضي الزراعية وزيادة سكان الريف تؤدي تضييق الفجوة الغذائية خلال فترة الدراسة.

الفرضية الثالثة: يؤدي زيادة الإنتاج الفلاحي إلى تقليص حجم الفجوة الغذائية في الجزائر.

IV- أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع الأطروحة أهمية بالغة لأنه يتعلق بأحد أهم القطاعات التي بدونها تتوقف الحياة، ففي الجزائر تشكل الفلاحة وتحقيق هدف الأمن الغذائي أهمية كبيرة، خاصة في ظل السيادة شبه المطلقة لقطاع المحروقات والعجز الذي أظهره القطاع الفلاحي عن مسايرة التوسع في الإستهلاك والزيادة المطردة في عدد السكان.

هذا العجز تعاني من فاتورته الضخمة ميزانية الدولة وهو ناتج عن سياسات أمن غذائي غير مدروسة وغير موفقة، لذلك فإن دراسة وتحليل الفجوة الغذائية هو من نبع وعي منا لمسايرة الواقع الفلاحي بصفة عامة والزراعي بصفة خاصة، المتأثرين بسياسات الحكومات المتتالية في الجزائر، خاصة بعد عجزه عن تحقيق الأهداف المرجوة منه، مما انعكس سلبا على أوضاع الأمن الغذائي في الجزائر.

كما أن لمشكلة الأمن الغذائي أثر بالغ الأهمية على الحياة الإجتماعية للمواطن وعلى التنمية الإقتصادية بصفة عامة، وعلى قدرة الفرد الشرائية بصفة خاصة.

V- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تقييم أثر برامج التنمية الفلاحية على تطور الفجوة الغذائية في الجزائر، إعتمادا على بيئة الإقتصاد الكلي، لأن الظروف الإجتماعية والإقتصادية والسياسية تؤثر بشكل كبير على أبعاد ومؤشرات الأمن الغذائي لأي بلد.

ويتفرع هذا الهدف إلى الأهداف الفرعية التالية:

1. دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة.
2. تتبع آثار برامج التنمية الفلاحية على الإنتاج الزراعي والأسعار.

3. توضيح علاقة الإرتباط والآثار المترتبة عن تطبيق برامج التنمية الفلاحية على الفجوة الغذائية للجزائر.
1. تحليل العوامل المختلفة المؤثرة على تطور الفجوة الغذائية في إطار المؤشرات الإقتصادية و الإجتماعية لبرامج التنمية الفلاحية وإيجاد الحلول التي من شأنها أن تضمن أمنا غذائيا مستداما عبر السنوات القادمة.

VI- دوافع إختيار موضوع الدراسة:

إن تركيزنا على موضوع تنمية القطاع الفلاحي وعلاقته بالفجوة الغذائية ينبع من الدوافع التالية:

-الدوافع الموضوعية:

1. عواقب إهمال إستراتيجية التنمية للقطاع الفلاحي، خاصة أن العالم المتقدم يشهر سلاح الغذاء في وجه الدول النامية.
2. درجة التبعية الغذائية المرتبطة بضعف معدلات نمو الناتج المحلي الزراعي.
3. تزايد إتساع الفجوة الغذائية نتيجة الزيادة المطردة لعدد السكان في ظل قصور القطاع الانتاجي في تلبية حاجات السكان من الغذاء.
4. التأخر الذي يشهده القطاع الفلاحي الجزائري مقارنة مع التقدم الكبير الذي شهدته الدول المتقدمة في المجال الزراعي ومساهمته الفعالة في دعم الصادرات الغذائية وتقليل الواردات.
5. إضطراب الموارد الإقتصادية، خاصة الطاقوية منها ونحن نعلم أن الجزائر تعتمد بأكثر من 90% من مواردها المالية من صادرات المحروقات.

-الدوافع الذاتية:

1. الإيمان الشخصي بأن القطاع الفلاحي وتنميته هو السبيل الوحيد القادر على إعادة رسم الخارطة الإقتصادية للجزائر والدفع بمعدلات النمو الإقتصادي عاليا.
2. الميول الذاتي للبحث في المواضيع ذات العلاقة بالأمن الغذائي وبالزراعة وتنميتها، بإعتبارها مصدر رئيسي لخلق الثروة الدائمة.
3. المساهمة في إثراء المكتبات الجامعية الجزائرية بهذه المواضيع.

VII-حدود الدراسة:

سنحاول التركيز من خلال هذه الدراسة على التحليل وبشكل دقيق بالإعتماد على عدة معايير و أطر **أثر مختلف برامج التنمية الفلاحية على الفجوة الغذائية في الجزائر**.

-الحدود الموضوعية:

لقد حاولنا الإحاطة بجميع المفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة والمفاهيم اللصيقة بها، ومدى تأثر المتغير التابع(الفجوة الغذائية) بالتغير في مختلف المتغيرات المستقلة، والتي تعبر عن برامج التنمية الفلاحية(الدعم الحكومي، الموارد الأرضية والبشرية، الناتج الإجمالي الفلاحي).

-الحدود المكانية:

إن الحدود المكانية للدراسة إقتصرت على دولة الجزائر، وذلك بهدف معرفة وتحديد مدى تأثير البرامج الفلاحية المطبقة من طرف الحكومة الجزائرية على وضع الفجوة الغذائية خلال فترة الدراسة.

-الحدود الزمنية:

حيث تم تحديد الحدود الزمنية لهذه الدراسة خلال الفترة(1999-2019)، باعتبارها فترة بداية برامج التنمية الفلاحية المتمثلة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وسياسة التجديد الفلاحي والريفي وخطة فلاحة آفاق 2019، هذه البرامج غطت كل الفترة منذ سنة 1999 الى غاية 2019.

VIII-منهج الدراسة:

للإجابة على التساؤلات وإختبار صحة الفرضيات التي تم صياغتها، فإننا سنعتمد على المنهجين الوصفي والتحليلي و إستعراض المؤشرات الإحصائية ذات الصلة بالموضوع، و كذا المنهج الإستقرائي، عن طريق إستعمال الأدوات الإحصائية لإستقراء المعطيات كما اعتمدنا على الأسلوب الاحصائي القياسي (بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي"***Eviews10***"، وإستنادا الى نتائج التقدير القياسي لنموذج (***RDAL***) لتبيان الأثر والعلاقة بين برامج التنمية الفلاحية وهدف تقليص الفجوة الغذائية.

IX-الدراسات السابقة:

لقد كان للكتابات السابقة أثر في توجيه هذه الدراسة، ومن خلال البحث في المكتبات العامة والخاصة والمعارض الدولية داخل وخارج الوطن، وفي مصادر المعلومات الأخرى الحديثة، اتضح لنا وجود الكثير من الدراسات التي تناولت مواضيع متعلقة ولو بالإشارة فقط لموضوعنا المتمثل في "**أثر برامج التنمية الفلاحية في الحد من الفجوة الغذائية في الجزائر**"، نذكر أهمها ما يلي:

الدراسة الأولى: دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي– حالة دول شمال إفريقيا، دراسة للطالب مراد جبارة، أطروحة **دكتوراه** علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف،2015/2014.

قسمت الأطروحة إلى خمسة فصول، تناول الباحث من خلال الفصل الأول التنمية الزراعية وأدوارها المتطورة من خلال عرضه لماهية التنمية الإقتصادية والزراعية ومن ثم تطرق إلى دور الزراعة في تحقيق أهداف الألفية، النمو وتخفيض الفقر والجوع. أما الفصل الثاني فتناول فيه التنمية الزراعية المستدامة وعوامل تفعيلها ليعرج بعد ذلك إلى دراسة الأمن الغذائي وتحدي الأزمات الغذائية من خلال الفصل الثالث، بينما الفصل الرابع فتناول فيه التنمية الزراعية المستدامة في شمال إفريقيا من خلال التطرق إلى مقومات التنمية الزراعية المستدامة وسياساتها في دول شمال إفريقيا والتحديات التي تواجهها فيها، و خصص الفصل الخامس لدراسة انعكاس استراتيجيات التنمية الزراعية المستدامة على إتاحة الغذاء في دول شمال إفريقيا.

خلص الباحث إلى أنه تعتبر دول شمال إفريقيا الأكثر عرضة لإنعدام الأمن الغذائي في مناطق العالم لاعتمادها القوي على الواردات الغذائية، وعلى الرغم من أنها استطاعت أن ترفع من قيمة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، إلا أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية في السوق الدولية أدى إلى ارتفاع الفجوة الغذائية في هذه الدول. وبالرغم كذلك من برامج التنمية الزراعية المطبقة من قبل تلك الدول إلا أنها لم تستطع تحقيق على الأقل تحسين أوضاع الأمن الغذائي.

الدراسة الثانية: مشكلة الغذاء في الجزائر–دراسة تحليلية وسياسات علاجها–، للطالب عيسى بن ناصر طوش، أطروحة **دكتوراه** الدولة في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد، جامعة منتوري، قسنطينة،

تطرق الباحث إلى مشكلة الأمن الغذائي في الدول النامية من خلال إبراز مظاهر وأسباب مشكلة الأمن الغذائي في الدول النامية ، ليتناول أوضاع الإنتاج الزراعي في الجزائر من خلال الباب الثاني، كما تطرق وبالتحليل إلى الفجوة الغذائية والتغذوية في الجزائر من خلال الباب الثالث الذي كان مرتكز الدراسة، ليعرج بعدها إلى عرض أسباب المشكلة الغذائية في الجزائر والى أهم السياسات التي تبنتها لتحقيق الأمن الغذائي.

خلص الباحث إلى أن المشكلة الغذائية في الجزائر تعود بدرجة أساسية إلى قصور الإنتاج الزراعي الوطني عن مواجهة تطور الاستهلاك الغذائي للسكان، ومن ثم فان مسببات هذه المشكلة ترجع إلى المعوقات التي يواجهها الإنتاج الزراعي، وكذلك الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع الطلب على الغذاء لذلك وجب على الجزائر إعطاء الأولوية لتحسين وتكثيف الإنتاج الزراعي الغذائي، وخاصة الحبوب، القول

الجافة، والحليب والأعلاف واللحوم البيضاء والحمراء، والأسماك، وتخصيصها بما تستحق من موارد وجهود إنمائية خصوصا وأن الموارد الزراعية تسمح بذلك، ويعتبر ذلك هو المدخل الصحيح لتفادي مخاطر التبعية الغذائية.

الدراسة الثالثة:" تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية–أي سياسة زراعية للجزائر؟"، للطالب عز الدين بن تركي، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر–باتنة،2007/2006.

تعرض الطالب إلى أهم التطورات الحاصلة في مؤشرات الزراعة عبر العالم، كما تعرض إلى السياسة الزراعية للقوى الاقتصادية الكبرى، خاصة سياسات الدعم لكل من أمريكا والاتحاد الأوروبي، وتناول الملف الزراعي في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف ضمن الفصل الرابع، وهو بمثابة فصل محوري في البحث، كونه يعالج المسألة الزراعية عبر آليات التفاوض التجاري، التي لها انعكاسات على مستقبل السياسات الزراعية، وخصص الفصل الخامس لخيارات السياسة الزراعية في الجزائر، إذ استعرض مسار السياسة الزراعية الجزائرية منذ الاستقلال وصولا إلى مضامين المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، من حيث النتائج المحققة وحظوظ تنميته، ليتكامل ضمن سياسة دعم زراعية أكثر نجاعة في ضوء محاولات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة ومقتضيات منطقة التبادل الحر الأورومتوسطي.

وقد خلص الطالب إلى أن السياسة الحمائية للبلدان الصناعية، أدت إلى إحداث تشوهات في تجارة السلع الزراعية، كما أن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية يبقى غير قادر على انجاز متطلبات زراعية حديثة، رغم المكاسب التي حققها في بعض المنتجات، وقد ركز الطالب ضمن اقتراحاته على ضرورة المعالجة العاجلة لمسالة العقار الفلاحي.

الدراسة الرابعة: الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء والتبعية، للطالبة فوزية غربي، أطروحة **دكتوراه**، في العلوم الإقتصادية، فرع الإقتصاد، جامعة منتوري، قسنطينة،2007.

تناولت الباحثة الموضوع من خلال ستة فصول، تطرقت من خلالها إلى أهمية الزراعة في التنمية الإقتصادية وأهم السياسات الزراعية في الدول النامية وفي الجزائر، كما عالجت واقع الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني من خلال الفصلين الثالث والرابع.

أما الفصل الخامس فتطرقت فيه إلى التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية الغذائية الجزائرية، لتعرج في الأخير إلى سرد مشاكل ومعوقات الزراعة في الجزائر، حيث توصلت إلى نتيجة مفادها أن مساهمة القطاع الزراعي في مجال التنمية الاقتصادية تعد ضعيفة بحث أدت إلى تبعية واضحة، سواء على مستوى المواد

الغذائية أو المواد الأولية وتعبر عن ذلك بصدق القيمة العالية للواردات التي ساهمت في تكريس عجز الميزان التجاري للمنتجات الزراعية من جهة، والى إمتصاص جزء من العائدات النفطية من جهة أخرى.

الدراسة الخامسة: إشكالية العقار الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، للطالب حوشين كمال أطروحة **دكتوراه في العلوم الإقتصادية**، جامعة الجزائر،2007/2006.

تضمنت الأطروحة خمسة فصول إفتتح الفصل الأول بماهية الحيازة والملكية الفكرية مبرزا الفرق بين العنصرين، وطرق اكتساب الملكية، ليعرج بعدها على وضعية العقار الفلاحي في الجزائر قبل 1962،كما تطرق إلى واقع الإصلاحات العقارية في القطاع الفلاحي الجزائري خلال الفترة الممتدة 1962_1980 مبرزا أثر التسيير الذاتي على القطاع الزراعي ودوافع قيام الثورة الزراعية وأهم أهدافها.

كما تطرق إلى الإصلاحات العقارية الرامية لخصخصة القطاع الفلاحي بعد 1980، ويختتم الطالب بحثه بالإنتاج الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي، مبرزا مدى مساهمة الفلاحة في تلبية الطلب على السلع الغذائية من خلال تحليل الواردات والصادرات وتطور الوزن النسبي لهما، ليتطرق إلى الإصلاحات العقارية ومدى تأثيرها على تحقيق الأمن الغذائي، وعرج الطالب كذلك على مشكلة الأمن الغذائي العربي ضمن الفصل الأخير، وقد توصل إلى ضرورة رد الاعتبار للقطاع الزراعي، من خلال الاهتمام بزراعة الحبوب وإعادة النظر في قانون المستثمرات الفلاحية ودعم الفلاحة، ورسم سياسة زراعية تعتمد على تكثيف الزراعات الغذائية الضرورية للسوق المحلية، كما ركز على عقلنة استغلال الموارد وتنويع الصادرات خارج المحروقات، وأهمية إدخال التكنولوجيا الحديثة ووضع سياسة تمويلية تتوافق ووضعية القطاع، دون إغفال أهمية وضع سياسة تسويقية تكفل تصريف المخرجات الزراعية.

الدراسة السادسة: "الأمن الغذائي والتنمية المستدامة"، للباحثين فاطمة بكدي، رابح حمدي باشا مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن،2015.

للإحاطة بموضوع الأطروحة والإجابة على الإشكالية العامة، قسمت الباحثة الدراسة إلى ثلاث فصول، كان الفصل الأول بعنوان التأصيل النظري لمشكلة الأمن الغذائي، تناولت من خلاله أساسيات حول الأمن الغذائي ومختلف التفسيرات للمشكلة الغذائية ثم سياسات تحقيق الأمن الغذائي في سياق المتغيرات الاقتصادية العالمية، أما الفصل الثاني فكان بعنوان الإدارة البيئية المتكاملة للموارد الزراعية كمدخل لتواصلية تحقيق الأمن الغذائي، تطرقت من خلاله إلى مدخل لإدارة الاستدامة البيئية حيث تم التعرف على المشكلة البيئية وأهم أسبابها، ومفهوم الإدارة البيئية وأهم متطلباتها، لتتطرق بعدها إلى نظم الزراعة غير المستدامة ونظم الزراعة الصديقة للبيئة، ثم عرجت إلى الإدارة المستدامة للأرض والمياه، والإدارة المستدامة

للتنوع الحيوي، حيث تم إبراز الدور المحوري للتنوع البيولوجي في تحقيق الأمن الغذائي. أما الفصل الثالث فخصصته الباحثة لدراسة وتحليل واقع وآفاق الأمن الغذائي بالجزائر في ظل مبادئ التنمية المستدامة، مع التركيز على محاصيل العجز الأساسية والمتمثلة في الحليب والحبوب والزيوت والبطاطا.

الدراسة السابعة: "إستراتيجيات التنمية الزراعية التجربة السعودية، دور الزراعة في تدعيم الأمن الغذائي، التخفيف من الفقر ودعم النمو الاقتصادي"، أطروحة دكتوراه، كلية إدارة الأعمال، جامعة ليفربول، بريطانيا.

في سبيل الإحاطة بموضوع الأطروحة حاول الكاتب الإجابة على السؤال المحوري التالي وهو: كيف يمكن أن تحقق إستراتيجيات التنمية الزراعية في تعزيز الأمن الغذائي، وتخفيف حدة الفقر، وترويج النمو الإقتصادي في المملكة العربية السعودية. وفق هذا جاء القصد الكلي في سياق محاولة تحديد دور الزراعة في تحقيق التنمية المستدامة. وفي سبيل تحقيق ذلك استثمر المؤلف: تحليل سياسات الحكومة السعودية الخاصة بإستراتيجيات التنمية الزراعية، تقويم آثار حجم وتنوع استراتيجيات التنمية الزراعية في مختلف أقاليم المملكة العربية السعودية تقصي طبيعة التصرفات والآراء حول مفهوم المسئولية المؤسسية الاجتماعية، تحديد دور تضامن أصحاب المصلحة الأساسين في تحقيق إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة، بلورة الإطار الفكري الذي يبين الصلة بين استراتيجيات التنمية الزراعية والتنمية الإقتصادية المستدامة في السعودية، لذا فالهدف من هذا الكتاب هو تقديم المعرفة التي تبين الطرائق الفاعلة في بناء السياسات والإستراتيجيات الزراعية؛ واقترح أكثرها فاعلية مستقبلا، إضافة إلى ما يمكن أن تعززه الاستراتيجيات المبلورة دور الزراعة في زيادة الرفاه الإقتصادي، بالعمل علي زيادة الدخل وتوظيف العمالة، ورفع مستوي الإستيعاب في التعليم الأساسي وترقيته، وتحسين نوعية الحياة وجودتها، وتوفير الخدمات الصحية، وحفظ الموارد الطبيعية وصونها، وبالتالي وضع الإطار النظري الذي يبين ويحدد النقاط المهمة عند إعداد وتنفيذ استراتيجيات التنمية الزراعية المتعددة وتحديد طرائق وإمكانيات التطبيق في محتوي عربي وسعودي.

الدراسة الثامنة: "سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر، دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، للفترة 2000-2007، للباحثة خديجة عياش،

تطرقت الباحثة لموضوع التنمية الفلاحية، ودور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في تطوير الاقتصاد الجزائري، حيث استعرضت في البداية الإمكانات المختلفة التي تزخر بها الدولة في قطاع الفلاحة، ثم تناولت مكانة الزراعة في الاقتصاد الوطني، ولتطور الإصلاحات المختلفة التي عرفها القطاع منذ الاستقلال، لتنتقل بعدها للحديث عن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وفيه تناولت الإطار القانوني والمالي للمخطط، وكيفية

تنفيذه ثم تطبيقه في الميدان العملي، وقد خلصت الباحثة لنتيجة مفادها أن الدولة تملك من الإمكانيات ما يسمح لها بتنمية قطاع الفلاحة، إلا أن ذلك لا يمكن أن يتم دون إنعاش وتنمية باقي القطاعات.

الدراسة التاسعة: "**تقييم عملية التنمية الفلاحية بولاية المدية ضمن إستراتيجية التنمية المتبعة في الجزائر**، الفترة 1989-1999". رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية للطالب حمداني محي الدين، جامعة الجزائر، 2001.

تناول فيها الباحث مكانة الفلاحة في الفكر الإقتصادي وفي النظريات التنموية، وتحدث عن مكانة الفلاحة في الخطط التنموية المعدة من طرف السلطة منذ سنة 1967 إلى غاية 1989، وتحدث عن العوامل المؤثرة فيها(طبيعية، بشرية وحضارية ومالية)، وعن دور الفلاحة في الإقتصاد إلى غاية سنة 1999 حيث تقدم بدراسة ميدانية حول ولاية المدية إلى غاية سنة 1999.

الدراسة العاشرة: "**الفجوة الغذائية العربية في ظل تقلبات الأسعار العالمية**"، للباحث إياد بدر زيتي، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، جامعة تشرين سوريا، 2010.

إختص الفصل الأول بتقديم عرض حول الفجوة الغذائية وآلية تشكيلها في الإقتصاد القومي، ثم تبيان القيمة التي وصلت إليها هذه الفجوة وحصة المواد الغذائية ومساهمة الدول العربية كل على حدا في تشكل هذه الفجوة في العام 2008، وفي المبحث الثاني تناول حالة أسعار السلع الغذائية في السوق العالمية خلال الفترة(2000-2008).

أما الفصل الثاني فقد استعرض أزمة ارتفاع الغذاء العالمية بين عامي(2007-2008) بتبيان أسبابها القصيرة والطويلة الأجل ثم آثارها على العالم وبخاصة على دول العالم الثالث، ثم تطرق إلى الاستجابة العالمية لهذه الأزمة، وفي الفصل الثالث تناول الباحث الواقع الغذائي في الوطن العربي من نواحيه كافة الإنتاج والإستهلاك والتجارة الخارجية، إلى أن وصل إلى تحديد العجز الغذائي العربي والذي يعبر عن الفجوة الغذائية بالكميات، ثم خصص الفصل الرابع والأخير لإجراء دراسة تحليلية شاملة لواقع الفجوة الغذائية العربية وارتباطاتها على الصعيد الخارجي والداخلي ثم انتهى بدراسة مستقبلية لواقع العجز الغذائي العربي حتى عام 2015.

الدراسة الحادية عشر: "**محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر**"، للباحث عامر عامر أحمد، مجلة الباحث، عدد08، 2010.

حاول الباحث من خلال مقاله تقديم معالجة لموضوع العجز الغذائي في الجزائر حيث تطرق إلى تطوره بدراسة وصفية وتحليلية، وقام الباحث بصياغة نموذج للفجوة الغذائية وتقدير معالمه والتنبؤ بمساره في

المستقبل بطريقة الانحدار ثم بطريقة *ARIMA* مستعملا في ذلك حزمتي الحاسوب *EVIEWS*، *MINITAB*، وعلى ضوء ذلك توصل الباحث إلى تمهيد سلسلة الفجوة الغذائية عن طريق النموذج التنبؤي*ARIMA(2.1.0)*، وخلص إلى أن الإنتاج الزراعي لا يزال قاصرا على تلبية الطلب المحلي المتزايد على الغذاء، الأمر الذي يعني أن المشكلة الغذائية تتطور نحو الأسوأ.

-ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة:

أن الدراسات السابقة تناولت متغيري التنمية الفلاحية والوضع الغذائي العام في الجزائر من جوانب أخرى تختلف عن دراستنا، حيث تناولت في معظمها برامج التنمية الفلاحية وإصلاحات الدولة في القطاع الزراعي إجمالا، ولم تتناول بشكل واضح الأثر بين المتغيرين (الفجوة الغذائية، برامج التنمية الفلاحية)، فدراستنا تحاول تحديد مدى الأثر والجدوى من برامج التنمية الفلاحية المطبقة في الجزائر خلال الفترة (1999-2019) على الفجوة الغذائية.

X-هيكل الدراسة:

قسمت الدراسة إلى **أربعة فصول**، تحتوي بدورها على مباحث و عناصر فرعية أخرى، و يتمثل هيكل الدراسة الأساسي كما يلي:

-مقدمة عامة، من خلالها تم تحديد الإشكالية الرئيسية للدراسة ومختلف الأسئلة الفرعية، كما تم صياغة فرضيات تبنى عليها الدراسة من أجل إثبات صحتها من عدمه.

-الفصل الأول: يحمل عنوان: **الأسس النظرية والمفاهيمية للتنمية الفلاحية**، تطرقنا فيه إلى مفهوم التنمية الفلاحية ومختلف المفاهيم المتعلقة بها، ثم تطرقنا الى أهمية وموقع التنمية الفلاحية في تاريخ الفكر التنموي الإقتصادي، بعدها حاولنا الإلمام بمختلف السياسات الاقتصادية الزراعية التي من شأنها تحقيق هدف التنمية الفلاحية.

-**الفصل الثاني**: كان بعنوان: **إستراتيجية التنمية الفلاحية في الجزائر خلال الفترة(1999-2019)**، تطرقنا فيه الى التجربة الجزائرية لتنمية القطاع الفلاحي قبل سنة 2000، ثم برامج التنمية الفلاحية المطبقة في الجزائر خلال الفترة(1999-2009)، لنتطرق بعدها الى إستراتيجية التنمية الفلاحية في الجزائر خلال الفترة(2010-2019).

-**الفصل الثالث**: كان تحت عنوان: **تشخيص واقع القطاع الفلاحي الجزائري في ظل برامج التنمية الفلاحية للفترة(1999-2019)**، تطرقنا فيه الى واقع الإقتصاد الجزائري والى ابراز إمكانياته، لنتناول تطور

الإنتاج الفلاحي للشعب الرئيسية للفترة(1999-2019)، ثم نحاول الالمام بواقع الفجوة الغذائية في الجزائر خلال فترة الدراسة وتحديد العوامل المسببة في تشكلها وإتساعها في الجزائر.

-الفصل الرابع: كان بعنوان: **أثر برامج التنمية الفلاحية في الحد من الفجوة الغذائية في الجزائر،** فمن خلال هذا الفصل حاولنا ابراز واقع الفجوة الغذائية في الجزائر، ثم تحليل أثر برامج التنمية الفلاحية على تطورها، لنعرج في الأخير الى قياس أثر مختلف البرامج التنموية الحكومية للقطاع الفلاحي على تطور الفجوة الغذائية خلال الفترة (1999-2019).

-خاتمة عامة: حاولنا من خلالها الالمام بمختلف النتائج المتوصل اليها، كما تم إختبار صحة الفرضيات التي قامت عليها الدراسة، وفي الأخير تم اقتراح جملة من الحلول من أجل تبنيها للخروج من مشكلة إتساع الفجوة الغذائية وتزايد الإعتماد على الخارج لتلبية الحاجات الإستهلاكية الوطنية من الغذاء.

الفصل الأول

تمهيد:

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الإقتصادية في إقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وذلك لمساهماته البالغة الأهمية في دفع عجلة التنمية الإقتصادية عموما، فالزراعة هي أول الأنشطة الإقتصادية وبدونها لا يمكن أن تقوم للحياة قائمة، ولهذا فقد أصبحت زيادة الإنتاج الزراعي ضرورة حتمية حتى تساهم الزراعة بإيجابية في مجالات عديدة في التنمية الإقتصادية، فالزراعة مسؤولة عن إمداد السكان بالغذاء والكساء، بالإضافة إلى إمداد القطاعات الأخرى بكثير من المواد الإنتاجية مثل رأس المال والمواد الأولية والموارد البشرية التي تحتاجها، ولهذا فإن تخلفها يعطل تَقدم القطاعات الاقتصادية الأخرى.

فالزراعة في أي إقتصاد يمكن أن تساعد في دفع عجلة التنمية، وبالتالي التقدم الإقتصادي، كما يمكن أن تكون عكس ذلك، إذا لم تنل العناية والإهتمام الكافي، والملاحظ أن الزراعة في أغلب الدول النامية ما تزال متخلفة وغير فعالة، حيث أنها لم تكن تحظى بقدر كاف من الإهتمام في مشاريع التنمية الإقتصادية، حيث ساد الإعتقاد بأن تنمية الصناعة هو العامل الفعال في عملية التنمية الإقتصادية، وأن التقدم هو حالة مرادفة للتصنيع، وعليه، فإن الواقع الذي تعرفه الزراعة في الدول النامية ليس على ما يرام، فإن كان هذا القطاع يتميز عن غيره من القطاعات الإنتاجية الأخرى، من حيث طبيعته ودوره في التنمية، فإنه كذلك يعرف مشاكل ومعوقات صاحبت جهود التنمية الزراعية في مثل هذه الدول، بحيث ساهمت في إضعاف دوره التنموي،

فمن خلال هذا الفصل نحاول ابراز مختلف السياسات والنظريات الخاصة بالتنمية الفلاحية وفقا لتطورات الفكر الاقتصادي من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: التنمية الفلاحية، المفهوم والمتعلقات الأساسية

المبحث الثاني: التنمية الفلاحية في سياق نظريات الفكر الاقتصادي

المبحث الثالث: السياسات الإقتصادية الزراعية الداعمة للتنمية الفلاحية

المبحث الأول: التنمية الفلاحية، المفهوم والمتعلقات الأساسية:

نحاول من خلال هذا المبحث إيجاد مفهوم شامل للتنمية الفلاحية وبيان خصائصها وأهدافها في الإقتصاد، من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: مفهوم التنمية الإقتصادية وبيان خصائصها:

يعد مفهوم التنمية من المصطلحات الحديثة التي برزت بعد الحرب العالمية الثانية، وقد أشتق مفهوم التنمية*"Development"*، من مفهوم التقدم الإقتصادي**"***Economic Progress*"، حيث أستخدم هذا المصطلح بداية في علم الإقتصاد الحديث للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، ثم إنتقل مفهوم التنمية إلى المجال السياسي بداية الستينات، بالدعوة إلى تطوير البلدان وخاصة البلدان حديثة الإستقلال تجاه الديمقراطية،[1] بعدها تطور مفهوم التنمية وتوسع مجال تطبيقه ليشمل مجالات عدة، كالتنمية الإدارية، التنمية الثقافية، التنمية البيئية، التنمية البشرية، التنمية الإقتصادية.

الفرع الأول: التطور التاريخي لمفهوم التنمية:

أولا: تعريف التنمية:

التنمية لغة: هي النماء أو الإزدياد التدريجي و المستمر.

مثلا نقول نما المال أي ازداد وكثر.

التنمية اصطلاحاً: يستخدم إصطلاح التنمية عادة في المستويات الإقتصادية والإجتماعية وغيرها، ولعل أول إستخدام لكلمة تنمية (*development*) بالمعنى المعاصر يرجع إلى الإقتصادي **يوجين ستيلي** *(Eugene Stalye)*، حين إقترح خطة تنمية العالم سنة 1889م.

فوضع التنمية هو وضع مثالي لا يمكن لأي مجتمع بلوغه، فالمجتمعات كلها لازالت متخلفة مقارنة بالمستوى المثالي للتنمية[2]، وبالتالي فمصطلح" مجتمع نام" مصطلح نسبي، فالمجتمعات يمكن فقط أن تقارن فيما بينها وفقا لبعض المتغيرات أو الخصائص البنائية التي تحدد درجة مرونتها التنموية، وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم المجتمعات إلى مجتمعات أكثر أو أقل تقدما في عملية التنمية.[3]

وقد تعددت وتنوعت تعاريف التنمية فعرفت بأنها:

---

[1] مدحت القريشي، "التنمية الاقتصادية، نظريات، سياسات، موضوعات"، دار وائل للنشر، الاردن، الطبعة الأولى،2007،ص122.

[2] Matouk BELATTAF, économie du développement, ed. office des publications universitaires(OPU), Alger, 2010, p ; 34.

[3] رمزي علي ابراهيم سلامة "اقتصاديات التنمية"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية، 1991، ص ص 197-198.

– التنمية هي: "عملية متعددة الأبعاد، تتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الإجتماعية والسلوكية والثقافية، والنظم السياسية والإدارية، جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الإقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الوطني وإستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما"[1].

–التنمية لا تقتصر على الجانب الإقتصادي فحسب بل إنها ترتبط بالأفكار السياسية وأشكال الحكومة ودور الجماهير في المجتمع"[2].

–التنمية هي "مجموعة الإجراءات والتدابير الواعية لتطوير الهيكل الإقتصادي والإجتماعي وتحقيق زيادة الإنتاج السلعي والدخل الحقيقي للفرد وإستمرار ذلك لفترة زمنية طويلة لفائدة غالبية أفراد المجتمع بحيث تلعب الدولة طرف أساسي في هذه العملية"[3].

–كما تعرف أيضا على أنها "القدرة على الإستمرار والتواصل من منظور إستخدامها للموارد الطبيعية والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها، لذلك فالتوازن الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الإجتماعي البيئي والذي يهدف إلى رفع معيشة الأفراد من خلال النظم السياسية، الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية التي تحافظ على تكامل الإطار البيئي"[4].

–التنمية **حسب الأمم المتحدة** هي "تلك العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الإقتصادية والإجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، تحقيقا للتكامل في إطار حياة الأمة ومساعدتها على المساهمة في التقدم القومي"[5].

ثانيا: تطور مفهوم التنمية:

نتيجة لإنهيار معظم الإقتصاديات غداة الحرب العالمية الثانية، ظهر هدف تحقيق التنمية بغية زيادة الناتج الوطني ورفع معدلات التشغيل بتوفير أكبر عدد من مناصب الشغل، خلال هذه الفترة تم تعريف التنمية على أنها "الزيادة التي تطرأ على الناتج الوطني من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة"، حيث تم حصر مفهوم التنمية في الجانب الإقتصادي فقط دون المجالات الأخرى.

[1] رمزي على ابراهيم سلامة، "اقتصاديات التنمية"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية، 1991،ص ص 197-198.

[2]-Edgar Owen, The future of freedom in the développing world, (economic développement and political reform), New York, p123.

[3] محمد أحمد الدوري، "التخلف الاقتصادي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 1987، الجزائر، ص55.

[4] نهى الخطيب، "اقتصاديات البيئة والتنمية"، مركز دراسات واستشارات الادارة، مصر،ص220.

[5] عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، "التنمية الاقتصادية"، دراسات نظرية وتطبيقية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر،2008،ص55.

ومع بداية الخمسينات من القرن العشرين تم تحديد مفهوم التنمية وتعريفها بالتركيز على الجانب الإقتصادي، من خلال إدماج المتغيرات الإقتصادية المختلفة في إطار الإعتقاد بأن عملية التغيير التنموية تبدأ من الجانب الإقتصادي، وتحاكي مسيرة النمو الذي حدث في البلدان المتقدمة، أما بالنسبة للبلدان الأقل نمو أو كما يطلق عليها ببلدان العالم الثالث ومنها الدول العربية، تم تحديد مفهوم التنمية فيها بإعتبارها عملية تتناقض مع عملية العصرنة التي تتميز بها الدول الغربية، حيث كان هناك تيارين، الأول يمثل الفكر الإقتصادي الذي يميل إلى الفكر الغربي، فأصحاب هذا التيار لا يميزون بين النمو والتنمية، بحيث مفهومهم للتنمية مأخوذ من تجربة النمو الاقتصادي في الدول الغربية[1]، ويؤكد فكر هذا التيار على أن التنمية ماهي إلا عملية هادفة إلى خلق طاقات جديدة وقيم مضافة، تؤدي إلى تزايد دائم ومستمر في متوسط الدخل الفردي الحقيقي بشكل منتظم لفترة زمنية طويلة، أما التيار الثاني فيؤكد على أن التنمية هي تلك العملية الهادفة الى إحداث تحولات هيكلية إقتصادية وإجتماعية، يتحقق بموجبها مستوى حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع، وتحقيق تعميم المساواة في توزيع الثروة والعدالة الإجتماعية[2].

الجدول رقم(I-01): مراحل تطور مفهوم التنمية

المرحلة	الفترة	مفهوم التنمية
الأولى	**من اواخر الاربعينيات الى منتصف الستينات من القرن العشرين**	**التنمية=النمو الاقتصادي**
الثانية	**من منتصف الستينات الى منتصف السبعينات من القرن العشرين**	**التنمية =النمو الاقتصادي +التوزيع العادل**
الثالثة	**من منتصف السبعينات الى منتصف الثمانينات من القرن العشرين**	**التنمية الشاملة= الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية**
الرابعة	**من ثمانينات القرن العشرين الى يومنا هذا**	**التنمية البشرية=توفير مستوى حياة كريمة ولائقة للسكان التنمية المستدامة=النمو الاقتصادي + التوزيع العادل + الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.**

المصدر: عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط، التنمية المستديمة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2007،ص ص:286-287.

[1] Matouk BELATTAF .économie du développement, ed .Alger: office des publications universitaires(OPU); (2010) . P:25.

وعليه فإن التنمية ماهي إلا "**أداة** لتحقيق أهداف محددة للمجتمع خلال فترة معينة من الزمن"، ولا يمكن فصل التنمية عن أهدافها، ولابد من التأكيد هنا بأن عملية التنمية لا تتم بالشكل المطلوب إلا بمجهودات جميع مكونات المجتمع وتفاعلها مع بعض، ويأتي دور الإعلام وأهميته في توعية الفرد وترشيده وخلق الدوافع لديه والإحساس بأن دوره في العملية التنموية دور محوري وضروري لإنجاحها، إذن فالتنمية الإقتصادية متضمنة فيها وتعتبر محرك لتلك الآليات التنموية، لذلك فإن الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والإدارية والمشاركة السياسية...الخ، كلها عوامل تمثل خيوط في نسيج التنمية.

فمن خلال التعاريف السابقة التي أعطيت للتنمية، نلاحظّ أن هناك نظرتين لمفهوم التنمية[1]:

النظرة الأولى: تعتمد على التنمية كونها: "**عملية**" على إعتبارات أن التغيرات البنائية الناجمة عنها تؤدي إلى ردود أفعال في كافة الأنساق وبالتالي في الوظائف المرتبطة بها وكذلك لأنها مجموعة من الخطوات المتتالية والمتداخلة والتي تؤدي إلى تحقيق غايات محدّدة، وهي تسير في اتجاه واحد.

النظرة الثانية: فتنظر إلى التنمية بوصفها "**أداة**" وهذا يرجع إلى اعتبار أن التنمية أو بالأحرى خطة التنمية ليست هدفا في حد ذاتها ولكنها وسيلة لتحقيق الأهداف التي تحقق طموحات المجتمع وربما يعكس هذا مفهوم " الإرادة" بالنسبة للمجتمع.

ولكن عمد الباحثين على دراستها **كعملية** (process) وليس **كأداة** أو **حالة**، وهي تحقيق زيادة تراكمية سريعة في الخدمات وتغير إيجابي يهدف من خلاله إلى نقل المجتمع من حالة إلى حالة أفضل".

إذن فمفهوم التنمية ينصرف إلى كونها العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، وتحسن في نوعية الحياة وتغير هيكلي في عملية الانتاج.

من خلال ما سبق نستنتج مجموعة من الأهداف والمرتكزات التي تقوم عليها عملية التنمية نوجزها فيما يلي: [2]

-التخفيف من مشكلة الفقر والحرص على إستغلال الموارد الطبيعية الإستغلال الأمثل.

-توفير مستلزمات الحاضر دون التغافل عن حق الأجيال المستقبلية وذلك بعدم استنزاف الموارد الطبيعية.

-خلق الإبتكار في شتى المجالات ورفع الكفاءات فيها.

-تحقيق التكامل الاقتصادي البيئي، للحد من تدهور البيئة بفعل التطور الإقتصادي.

[1] الدكتور احمد جابر بدران، "التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة"، مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية، القاهرة، الطبعة الأولى،2014، ص22.

[2] نفس المرجع، ص ص22-24.

-تعتبر التنمية قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ماهي قضية تنموية وبيئية.

ثالثا: أنواع التنمية:

يتطلب نجاح عملية التنمية وجود أعداد وفيرة من الكفاءات الإدارية والتنظيمية، وتوسيع الجهاز الحكومي، وإعادة تنظيمه وتدعيمه بهذه الكفاءات، لمقابلة إحتياجات عملية التنمية، كما يتطلب إعادة التفكير في تحديث وإدخال أفكار جديدة داخل بعض التنظيمات والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية التي تعمل على إشباع الحاجات الأساسية والثانوية، وتنقسم التنمية إلى ما يلي[1]:

-التنمية الاقتصادية: التنمية في شقها الإقتصادي تهدف إلى "تحقيق نمو سريع للدخل وإرتفاع في مستوى دخل الأفراد وتحقيق الرفاهية الاجتماعية"[2]، تستخدم فيها الدولة الموارد المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الإقتصادي، يؤدي بالضرورة إلى زيادة مطردة في دخلها القومي، لكن لن يحدث هذا إلا إذا تم التغلب على المعوقات الاقتصادية وتوفر رأس المال والخبرة الفنية والتكنولوجية.

-التنمية الاجتماعية: هي الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من المتغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفراده على إستغلال الطاقات المتاحة إلى أقصى حد، لتحقيق قدر من الحرية والرفاهية للأفراد بأسرع من معدل للنمو الطبيعي.

-التنمية السياسية: هي دراسة التنظيم الرسمي للحكومة والإدارة المركزية والمحلية، ودراسة المشكلات التطبيقية في التنظيم والإجراءات، بغية تحقيق التكامل بين القضايا الوصفية والتقويمية.

-التنمية الثقافية: هي التغيير الذي يحدث في الجوانب المادية وغير المادية للثقافة، بما فيها العلوم والفنون والفلسفة والتكنولوجيا والأذواق، بالإضافة إلى التغيير الذي يحدث على مستوى بنيان المجتمع ووظائفه.

-التنمية البيئية (المستدامة): هي التي تلبي إحتياجات الحاضر دون أن يعرض للخطر قدرة الأجيال التي من شأنها أن تقودنا إلى ممارسة النوع الصحيح من النمو الإقتصادي القائم على التنوع الحيوي والتحكم في الأنشطة الضارة بالبيئة، وتجديد المواد القابلة للتجديد وحماية البيئة الطبيعية.

الفرع الثاني: التنمية الاقتصادية خصائصها وأهدافها:

أولا: تعريف التنمية الاقتصادية:

تتعدد تعاريف التنمية الإقتصادية، فيعرفها البعض بأنها "العملية التي بمقتضاها يتم الإنتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان

[1] عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، مرجع سبق ذكره، ص60.

[2] صابر خوري" التنمية بين الأمس والغد "دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن،1991،ص92.

والهيكل الإقتصادي"[1]، ويعرفها آخرون بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الإقتصاد القومي مرحلة الإنطلاق نحو النمو الذاتي.

كما تم تعريف التنمية الإقتصادية بأنها تتمثل في "تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه"، كما تعرف أيضا بأنها "مجموعة إجراءات وتغيرات في كل من: هيكل الانتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة الى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل الوطني، أي إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء"[2].

وعلى ذلك فان تعريف التنمية ينطوي على العناصر التالية:

-تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني.

-أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد الحقيقي وليس النقدي.

-أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الإستمرارية.

ثانيا: خصائص التنمية الاقتصادية:

تتميز التنمية الإقتصادية بجملة من الخصائص نعددها فيما يلي: [3]

-هي ظاهرة إنسانية تقوم على الإنسان بإعتباره العنصر الرئيسي في عملية التقدم، وتستهدف في الوقت نفسه رفاهية الانسان.

-هي ظاهرة متلازمة مع حركة التاريخ وفقا للظروف التي تمر بها الدول.

-هي عملية مجتمعية شاملة.

-هي عملية تغيير مقصودة.

-تتم بأساليب مرسومة ومخطط لها سلفا.

-تتضمن الإستخدام الامثل للإمكانات المادية والبشرية.

-تتضمن تظافر الجهود الشعبية والحكومية.

إن أهم مميزات التنمية الإقتصادية الشمولية، حيث يتعدى مفهومها الحدود المادية و يدخل ضمن إهتماماته جميع الموارد الإقتصادية ومن ضمنها الموارد البشرية والبيئية (حيث يعتبر الإنسان والبيئة المرتكزان

[1] محمد عبد العزيز ومحمد علي الليثي ،التنمية الاقتصادية ،كلية التجارة ،قسم الاقتصاد، القاهرة ،مصر، 2008،ص55.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف واخرون، التنمية الاقتصادية-المفاهيم والخصائص-النظريات والاستراتيجيات-المشكلات، مطبعة البحيرة، جامعة الاسكندرية، 2008،ص 56.

[3] الدكتور عبد اللطيف مصطيفي، الدكتور عبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، الطبعة الأولى، 2014، لبنان، ص22.

الأساسيان في العملية التنموية، ويشكل التكامل والتناغم بينهما مؤشرا من مؤشرات نجاح أو فشل هذه العملية)، وإستحداث آليات ووسائل للتأثير على الواقع الإجتماعي والثقافي والسلوكي وتطويرها لكي تتكامل في آثارها في خدمة التنمية الإقتصادية وتحقيق معدلات نمو إقتصادي حقيقية تستند على أسس متينة، لذلك كان من أهم عناصر التنمية الإقتصادية الموارد الطبيعية، والموارد البشرية، ورأس المال المادي، والتكنولوجيا، إضافة إلى العناصر المؤسسية والمجتمعية.

فالتنمية الإقتصادية تهتم في وقت واحد بدراسة الظواهر والمشكلات الإقتصادية التي تعترض مسيرة الإقتصاد والعملية الإنتاجية للمجتمع، وعادة ما تكون المؤشرات محل إهتمام عملية التنمية الإقتصادية والمراد التحقق من أدائها وكفاءة أجهزتها وفعاليتها كما يلي: [1]

-مستويات المعيشة.

-معدلات الدخل الوطني.

-حالة توزيع الدخل الوطني.

-معدلات الفقر النسبي و المطلق.

-الغذاء والحالة الصحية للفرد.

-معدلات نمو المستوى التعليمي ومستوى الامية.

-معدلات الانتاجية.

-الكثافة السكانية ومعدلات النمو السكاني

-معدلات نمو البطالة وتحديد نوعها وقياس درجة الارتفاع أو الانخفاض في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

-درجة الإعتماد على الانتاج الزراعي.

-مدى إعتماد الدولة على الصادرات الأولية (موارد طبيعية كالنفط مثلا).

-درجة الإنكشاف في مستوى العلاقات الإقتصادية الدولية.

-نسبة مشاركة الجمهور في عملية اتخاذ القرار.

-التكامل بين سياسات التعليم والعمليات الإنتاجية.

-درجة التطور والوعي في الأنماط السلوكية الإجتماعية المختلفة.

-نسب تركز المهارات الفردية ونوعية برامج التدريب في المجالات الانتاجية والمجالات المرتبطة والداعمة له.

[1] محمد صالح القريشي، علم اقتصاد التنمية، دار اثراء للنشر والتوزيع، طبعة اولى، 2010، الاردن،ص36.

وعلى الرغم من صعوبة حصر جميع مؤشرات ومعايير تقييم معدلات التنمية الإقتصادية في بلد ما، إلا أنه يمكن القول أن المؤشرات المذكورة تعطي صورة قريبة إلى الواقع في تقييم الحالة التنموية لأي إقتصاد بشكل عام.

ثالثا: أهداف التنمية الاقتصادية:

للتنمية الإقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى المعيشة، فالشعوب في المناطق المتخلفة وفي البلدان الأقل نموا لا تنظر إلى التنمية باعتبارها غاية في حد ذاتها وإنما تنظر إليها على أنها وسيلة لتحقيق غايات أخرى، وربما يكون من الصعب على المرء أن يحدد أهدافا معينة في هذا المجال، نظرا لإختلاف ظروف كل دولة، وإختلاف أوضاعها الإجتماعية والسياسية والإقتصادية إلا أنه يمكن إبراز بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تتبلور حولها الخطة العامة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية في الدول المتخلفة فيما يلي:[1]

-زيادة الدخل الوطني الحقيقي:

يعتبر هدف زيادة الدخل الوطني الحقيقي من أهم أهداف التنمية الإقتصادية، لأن الهدف الأساسي الذي يدفع الدول إلى القيام بالتنمية هو الفقر وإنخفاض مستوى معيشة مواطنيها وإرتفاع نمو سكانها، ولا يتم ذلك إلا بزيادة الدخل الوطني الحقيقي، خاصة إذا تحققت هذه الزيادة عن طريق إحداث تغيرات عميقة وهيكلية في البنية الإقتصادية.

-رفع مستوى المعيشة:

يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الإقتصادية إلى تحقيقها في الدول النامية، ذلك أنه من المتعذر تحقيق الضروريات المادية للحياة من مأكل وملبس ومأوى، وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة مالم يرتفع مستوى معيشة الفرد في هذه المناطق، ولا يتحقق ذلك إلا إذا صاحب الزيادة في الدخل الوطني تغيير في مستوى معيشة المواطن، ويحدث ذلك عند زيادة الدخل الوطني بنسبة تفوق نسبة الزيادة في عدد السكان، مما يؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني.

-تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات:

تعمل التنمية الإقتصادية على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة وهذا مالا يتحقق في ظل النمو الإقتصادي، حيث بالرغم من أن عديدا من الدول قد تنجح في تحقيق معدلات عالية للنمو، وما

[1] أحمد أبو اليزيد الرسول، سامح محمد شهاب، مبادئ الاقتصاد الزراعي، جامعة الاسكندرية، مصر، سنة 2018، ص87. بتصرف.

يترتب على ذلك من زيادة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي، إلا أن معظم تلك الزيادة كثيرا ما تستأثر بها الطبقات الغنية، في الوقت الذي لا تحصل فيه الطبقات الفقيرة إلا على زيادات متواضعة.

أما في حالة التنمية الإقتصادية، فإن من أولوياتها أن يصاحب النمو الإقتصادي إعادة في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، وهو ما يعتبر أحد الأبعاد الإجتماعية للتنمية الإقتصادية.

-التوسع في الهيكل الإنتاجي و إجراء تغيير في الهيكل والبنيان الإقتصادي:

تسعى التنمية الإقتصادية الى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي، لأن التنمية الإقتصادية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل الوطني وزيادة متوسط نصيب الفرد بل التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الإقتصادية والفنية.

ويتميز البنيان الإقتصادي في الدول السائرة في طريق النمو بهيمنة القطاع الزراعي، مما جعلها تتعرض لكثير من التقلبات الإقتصادية نتيجة للتقلبات في مواسم الإنتاج والأسعار، لذلك وجب على حكومات هذه الدول التوسع في الهيكل الإنتاجي وبناء صناعات تحويلية تمد الإقتصادات الوطنية بالإحتياجات اللازمة، ومن أهم المشاكل التي تعاني منها الدول النامية والتي تسعى لتحقيق التنمية مشكلة تخلف القاعدة الإنتاجية وتقادمها، مع ضعف درجة التشابك بين القطاعات والتبعية للخارج، وفي ظل هذه الظروف لا يمكن بناء إستراتيجية تحقق أهداف الدول بالشكل المرضي إلا إذا حدث التغير المنشود في بنية وهيكل إقتصاديات هذه الدول.

حيث شهدت الفترة منذ منصف الثمانينات من القرن العشرين عودة الإهتمام بقضايا الفقر على مستوى العالم وفي الدول النامية على وجه الخصوص، هذا وقد عبر عن هذا الإهتمام المتجدد بقضايا الفقر في إطار مؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في مختلف المجالات، وفي عام 1995 إنعقد مؤتمر قمة التنمية الإجتماعية، تمت فيه مراجعة السياسات والإستراتيجيات المتبعة سابقا للتنمية وتمخض عملها بنشر تقرير بعنوان: "دور التعاون من أجل تشكيل القرن الواحد والعشرين"، إشتمل على سبعة أهداف للتنمية عرفت وقتها بالأهداف الدولية للتنمية. [1]

حيث تم تضمين الأهداف الدولية السبعة للتنمية في مؤتمر قمة الألفية الذي عقدته الأمم المتحدة في سبتمبر2000 بالإضافة الى هدف ثامن يتعلق بإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، في إعلان الامم

[1] الموقع الرسمي للأمم المتحدة، تقارير الأهداف الإنمائية للألفية، (https://www.un.org/ar/millenniumgoals/reports.shtml)، تاريخ التصفح:2019/5/12.

المتحدة بشأن الألفية وأخذت تعرف بالأهداف الانمائية للألفية، والتي تحتوي على ثمانية أهداف رئيسية وثمانية عشر هدفا فرعيا نوجزها فيما يلي:

1. القضاء على الفقر والجوع.
2. تحقيق التعليم الإبتدائي للجميع.
3. تحقيق المساواة بين الجنسين ودعم المرأة.
4. خفض عدد الوفيات من الأطفال.
5. تحسين صحة الأمهات الحوامل.
6. مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز والملاريا وأمراض اخرى.
7. ضمان بيئة جيدة ودائمة مع وقف فقدان الموارد البيئية.
8. خفض عدد الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه شرب نظيفة الى النصف بحلول2015.
9. تحقيق تحسن ملحوظ في حياة أكثر من 100مليون من سكان الأحياء الفقيرة بحلول2020.
10. تطوير شراكة عالمية من أجل التنمية:

- يجب معالجة الإحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا "مشاكل الدين والمعونات".
- يجب تعاون الدول لإتاحة مجالات عمل لائقة ومنتجة للشباب.
- يجب التعاون مع شركات الأدوية لتوفير الأدوية الأساسية بأسعار منخفضة في الدول النامية.
- يجب الإستفادة من التقنيات الحديثة بالتعاون مع القطاع الخاص.

المطلب الثاني: مفهوم الفلاحة ودورها في تحقيق التنمية الإقتصادية:

تعتبر الفلاحة كنشاط، حقلا واسعا لمختلف الأنشطة الفلاحية التي يمارس فيها الإنسان نشاطه، من أجل العيش وتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وقد لا يوجد تعريف دقيقا وشاملا لبعض المصطلحات مثل "الفلاحة" و" الزراعة".[1]

[1] يقول المفكر ابن خلدون في كتابه المقدمة، الفصل الرابع والعشرون ،في **صناعة الفلاحة**:" هذه الصّناعة ثمرتها اتّخاذ الأقوات والحبوب بالقيام على إثارة الأرض لها ازدراعها وعلاج نباتها وتعهّده بالسّقي والتّنمية إلى بلوغ غايته ثمّ حصاد سنبله واستخراج حبّه من غلافه وإحكام الأعمال لذلك، وتحصيل أسبابه ودواعيه"، وهي من اختصاص أهل البدو، وتنقسم إلى زراعة وتربية الحيوان الداجن، وهذا التقسيم للفلاحة ما زال قائمًا إلى اليوم، **فالزراعة هي الشقُّ الأول والأهم في الفلاحة**؛ لأنها سبب للشقِّ الثاني الذي قد يكون مكلِّفًا، خاصة بالنسبة لصغار الفلاحين.

الفرع الأول: تعريف الفلاحة وخصائصها:

أولا: تعريف الفلاحة:

كلمة فلاح في اللغة العربية بمعنى الخير والنجاح والتوفيق، أما في اللغة اللاتينية، فهي مشتقة من "AGRE" أي الحقل أو التربة، وكلمة"CULTURE" تعني العناية والرعاية[1]؛ وعلى هذا يمكن القول أن الفلاحة هي العناية بزراعة الأرض.

ولقد وردت عدة تعاريف للفلاحة نذكر منها ما يلي:

يقصد بالفلاحة "تلك المجموعات التاريخية المتميزة التي ترتبط بعلاقات طبيعية وإجتماعية مع الأرض، وطالما تحررت هذه المجموعات من العلاقات المرتبطة بالأرض إنطلقت في صراعات ضمن علاقات زراعية".[2]

من خلال هذا التعريف نستنتج أن "الأرض" هي محور النشاط الفلاحي، غير أن الفلاحة نشاط واسع يتعدى الأرض بل يشمل نشاطات أخرى كرعاية وتربية الحيوان وتحسين النبات والمنتجات ومستلزمات الزراعة من آلات وأسمدة وبذور وأدوية، كما ترتبط بالعديد من الخدمات الزراعية والريفية كحفر الآبار، وبناء السدود وإقامة مراكز التخزين، وشق الطرق والمواصلات والتسويق الفلاحي ....الخ، من النشاطات المكملة والمرتبطة إرتباطا وثيقا بالنشاط الفلاحي.

كما تشمل الفلاحة "جميع الأنشطة المنتجة التي يقوم بها الفلاحون أو المزارعون للنهوض بعملية الإنتاج النباتي والحيواني، قصد ضمان العيش الكريم للإنسان"،[3] وتعرف الفلاحة أيضا على أنها: «علم وفن وصناعة لإنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية النافعة للإنسان".[4]

أما تعريف الفلاحة حسب منظمة الأمم المتحدة، فإنها تصنف مفهوم الفلاحة إلى تعريفين تعريف ضيق وتعريف واسع كما يلي: [5]

---

[1] حمد موسى عثمان، "الموارد الاقتصادية- منظور بيئي"، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، دون سنة نشر، ص136.

[2] د. بوعريوة ربيع" اهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول "القطاع الفلاحي كمحرك لتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط" يومي 25-24 ماي 2017، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ايام 25/24 ماي2017،ص3.

[3] جواد سعد العارف، التخطيط والتنمية الزراعية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، مصر، 2010، ص ص 43، 44.

[4] المرسوم التنفيذي رقم 96-63 بتاريخ1996/01/27 المعرفة للنشاطات الفلاحية والمحددة لشروط واليات الاعتراف بصفة فلاح، منشور بتاريخ1997/04/07 تحت رقم 186، الصادر عن وزارة الفلاحة،

[5] رحمة حسن الموسوي، الاقتصاد الزراعي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص25.

التعريف الضيق: هي نشاط يتعلق بالمواد الطبيعية والبحوث والتدريب والإرشاد والإمدادات بمستلزمات الإنتاج الزراعي وإنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية.

التعريف الواسع: يشمل اضافة الى المفهوم الضيق، كل نشاط يتعلق بالمستلزمات الزراعية وخدمات التسويق والتحويل للمنتجات الزراعية.

من خلال التعاريف المختلفة التي أعطيت للفلاحة كنشاط إنساني، نخلص إلى أن الفلاحة هي ثقافة معينة ترتبط إرتباطا عضويا بالطبيعة، وبالقيم الإنسانية، كما ترتبط بحياة بسيطة تسودها العلاقات الإجتماعية الأولية وترتبط بالنظم القروية التقليدية والمستحدثة، فهي طريقة حياة للمجتمع الريفي، كما تعتبر مصدر إستمرار بقاء الإنسان، لكونها مصدر للغذاء والشرب والكساء والأكسجين ...الخ.

ثانيا: خصائص النشاط الفلاحي:

يتميز العمل في القطاع الزراعي بصورة عامة بعدة سمات أو خصائص متضمنة في طبيعته البنائية لا توجد بالنسبة لغيره من القطاعات الأخرى، وليست لها علاقة مباشرة بحالة التخلف أو بمستوى التقدم الذي وصلته الدولة وقطاعها الزراعي، ومن بين أهم هذه السمات البنائية النمطية ما يلي:[1]

-أن إنتاج المحاصيل وتربية الماشية يتطلب عمليات بيولوجية معقدة تتفاعل بطرق هي في تغير مستمر، ورغم التقدم الحاصل بخصوص كيفية سير هذه العمليات، فإن الإلمام بكل تفاصيلها غير وارد، فهي دائما تحتاج إلى مزيد من الفهم والتطوير.

-يمكن أن يتم تنظيم الإنتاج الزراعي بطرق عديدة ومتنوعة، فمثلا يحتاج الإنتاج في المزارع الكبرى إلى تكنولوجيات تختلف عنها في المساحات الصغيرة؛ كما أن تربية الرعاة الرحل للماشية تختلف عن عمليات التسمين بالطرق المكثفة، زيادة على إختلاف طرق الإنتاج في المزارع الفردية عنها في المزارع الجماعية أو المزارع المملوكة للدولة، وتختلف بالنسبة لمن يشتغلون بالزراعة كل الوقت ومن يشتغلون بها بعض الوقت، وبالنسبة للمستأجرين والملاك، كما وتختلف في ظل الظروف المتماشية مع الزراعة التجارية أو زراعة الكفاف...الخ.

-غالبا ما تكون الزراعة في يد عدد كبير من الوحدات الأسرية، مما يعقد من إجراءات التحديث، فعند إحداث أي تغيير تكنولوجي على نطاق واسع فلابد أن يعتمد الأساليب الجديدة والمتطورة، وإشراك عدد هائل ممن يتخذون القرارات، بحيث تطول المدة وتتطلب موارد كبيرة.

[1] أحمد أبو اليزيد الرسول، سامح محمد شهاب، مبادئ الاقتصاد الزراعي، مرجع سبق ذكره، ص24-54.

-ترتبط ممارسة الزراعة إرتباطا وثيقا بحياة سكان الريف، إذ أن الكثير من العادات والتقاليد تنبع من دورة السنة الزراعية، ولهذا فإن أي إبتكار يدخل تعديلا على أنشطة الزراعة يؤثر على نسيج المجتمع بدرجة أكبر من تأثير نفس هذا الإبتكار أو ما يعادله لو كان في قطاع آخر، أين تكون فرص العمل وتدابير العمل المنزلي منفصلين، وكذلك فرص العمل ووقت الفراغ، في حين أن العمل الزراعي تتداخل فيه الكثير من العوامل.

-تعتمد التنمية الفلاحية على مجموعة متكاملة من الأنشطة، فالإستثمار في الزراعة سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص، يمكن أن يهدف إلى إستصلاح الأراضي وتحسينها أو إعادة تنظيمها، وتطوير الري وإستخدامه، وبحوث التطوير التكنولوجي، وخدمات الإرشاد الزراعي، وتوفير المدخلات (البذور والأسمدة والمبيدات)، من أجل إقتناء المدخلات الموسمية أو شراء المعدات وغيرها من الاستثمارات الأطول أجلا، وكذلك مرافق التخزين والتصنيع والتسويق، والطرق الريفية، والماء الصالح للشرب والكهرباء والمدارس والخدمات الصحية وغيرها من أشكال البنية الأساسية، ومختلف التدابير الرامية إلى تعزيز المؤسسات ذات الصلة بالزراعة وتدريب وتأهيل مواردها البشرية. [1]

-هشاشة التقدم العلمي وبطء تطوره في الزراعة، حيث أن التجارب في المجال الزراعي تحتاج إلى وقت أطول مما تتطلبه الصناعة مثلا، وذلك لأن دورة الإنتاج الزراعي تكون أطول مما هي عليه في غيره.

-على الرغم من تقنيات الإنتاج المتقدمة والراقية، فإن هناك في الزراعة إيقاع طبيعي للأحداث لا مفر منه، حيث تؤثر العوامل الطبيعية من تغيرات جوية وظروف مناخية (كالجفاف، والفيضانات، وغيرها من الآفات الزراعية) بشكل كبير على نوعية الإنتاج وكميته، بحيث يصعب على الفلاح التنبؤ بمقدار أو مصير إنتاجه بسببها. فالناتج الزراعي يتأثر تأثرا كبيرا بالأحوال المناخية، وبالظواهر البيولوجية التي لا سبيل إلى التحكم فيها، مما يخلق درجة كبيرة من إحتمالات التفاوت في النتيجة، ليصبح عنصر المخاطرة كبير في الزراعة، ويبقى قائما بإستمرار.

-غالبا ما تخضع الزراعة لقانون التكاليف المتزايدة، وذلك نظرا لمحدودية الأراضي الخصبة مما يضطر المزارعين من أجل زيادة كميات الإنتاج من اللجوء إلى استغلال أراضي أقل خصوبة أو تشغيل عمال أقل خبرة، لتلبية متطلبات الزيادة في الطلب جراء النمو الديمغرافي؛ وبذلك ترتفع التكلفة للمحافظة على الإنتاج.

[1] عبد الوهاب مطر الداهري :الاقتصاد الزراعي، مطبعة العاني، الطبعة الاولى، بغداد، العراق،1969، ص ص 37-42.

-يتميز العمل الزراعي بصعوبة تحديد التكاليف المتغيرة، إذ يتعذر على الفلاح معرفة مدى النقص أو الزيادة التي يجب إجراؤها على التكاليف المتغيرة، في حالة ما إذا أراد أن يزيد أو ينقص من محصول بعض المنتوجات التي تغير سعرها سواء بالارتفاع أو الانخفاض.[1]

-نسبة رأس المال الثابت كبيرة في الزراعة، إذ أن الجزء الأكبر من رأس المال في المجال الزراعي لا يتغير مع تغير الإنتاج، وتقدر نسبة الأموال الثابتة في الزراعة بحوالي ثلثي مجموع الأموال المستعملة؛ وذلك عكس ما هو عليه الحال في المجال الصناعي.

-الميل نحو تناقص نسبة العاملين في الزراعة، وذلك بسبب هجرة العمل الزراعي لكونه غير مربح من جهة، وكذلك نظرا لإستعمال الطرق التكنولوجية في الزراعة مما يخلق فائضا في الأيدي العاملة.

-يهيمن على النشاط الزراعي طابع الموسمية، حيث يعرف إنتاج السلع الزراعية مراحل زراعية متعددة، وكذلك مراحل أخرى غير زراعية كعمليات التخزين والتبريد والتسويق وهي كلها تابعة لبعضها البعض؛ وكل مرحلة تستدعي شروطا تتوفر في كل منها.

كما أن هذه الشروط تتنوع وتتعدد فمنها ما هو بيولوجي وما هو متعلق بالكائن الحي، وما هو طبيعي متعلق بالوسط الجغرافي، أو ما هو متعلق باختيار المناسب... الخ. ولهذا تكون فترة الانتظار طويلة في الزراعة، بسبب هذه الموسمية التي تطبع العملية الإنتاجية الزراعية، حيث تطول مدة الانتظار بين بدء تشغيل عوامل الإنتاج وبين الحصول على الإنتاج؛ وذلك لأن دورة الإنتاج الزراعي طويلة بينما دورة الإنتاج الصناعي قصيرة لأنها تخضع بصورة مباشرة لسيطرة الإنسان[2].

كل هذه الخصائص التي يتميز بها القطاع الزراعي عموما، هي مواصفات عامة وخصائص تشترك فيها كل الدول سواء كانت متقدمة أو غير ذلك، لكونها ترتبط مباشرة بطبيعة العمل الإنتاجي الزراعي، ولا ترتبط بمستوى التقدم الذي وصلته الدولة.

ثالثا: أنواع الزراعة:

يختلف النشاط الزراعي من بلد الى آخر، وفقا لوفرة أو ندرة المورد الأساسي لقيامها وهو الأرض الصالحة للزراعية ووفقا لتوفر موارد المياه، حيث يمكننا تقسيم الزراعة إلى عدة أنواع وفقا للمعايير التالية:[3]

[1] فوزية غربي، الزراعية العربية وتحديات الأمن الغذائي-حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010، ص64.

[2]- رانية ثابت الدروبي و مطانيوس حبيب، اقتصاديات الزراعة، منشورات جامعة دمشق، 1997،صص 25-42.

[3] محمد عبد العزيز عجمية" الموارد الاقتصادية"، دار الجامعات المصرية، 1964، ص65-67.

1-من حيث الاستقرار:

-الزراعة البدائية المتنقلة:

يتوقف نوع الزراعة و تقدمها على البيئة وعلى المستوى العلمي الذي وصل إليه شعب من الشعوب، فمثلا تحدث الزراعة المتنقلة في الأقاليم الاستوائية التي يقوم المزارعون فيها بإقلاع الغابات وزراعة الأرض، فإذا استنفذت خصوبة الأرض هجروها وانتقلوا إلى أرض جديدة غيرها، أي أنهم لا يحاولون تجديد خصوبة الأرض بسبب نقص ثقافتهم الزراعية.

-الزراعة الثابتة:

هي تلك الزراعة التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة في الانتاج الزراعي وفي الحفاظ على خصوبة وانتاجية الاراضي الفلاحية، وتكييف الاراضي وفقا للاحتياجات التنموية، وهكذا يتصف هذا النوع من الزراعة بالاستقرار والاستمرار وتصبح علاقة المزارع بأرضه قوية.

2-من حيث المساحة المزروعة:[1]

-الزراعة الكثيفة:

عندما إزداد ميل الإنسان إلى الإستقرار و إتسعت ثقافته الزراعية وتناقصت الأراضي الجديدة أخذ المزارع في تقسيم أرضه إلى أكثر من محصول، و أخذ يستعمل المخصبات وإبتكر الدورة الزراعية وصار لا يزرع الزرع المجهد للأرض إلا سنة بعد أخرى أو سنة بعد سنتين، و بدأت الدورة الزراعية الثنائية و الثلاثية، إذ تنشأ الزراعة الكثيفة في الأماكن التي يزدحم بها السكان وترتفع قيمة الأراضي الزراعية، كما هو الحال في أحواض الأنهار الرئيسية، ويخفف هذا التنويع في الزراعة من إجهاد الأرض من أجل تجديد خصوبتها.

-الزراعة الواسعة:

تقوم هذه الزراعة في المناطق التي تتوفر فيها الأراضي الزراعية، ولكنها لا تستغل على الوجه الأكمل بسبب قلة عدد السكان، فإذا توفرت الآلات والخيرات وسهولة نقل المحاصيل إلى أسواق الاستهلاك، فتزرع تلك الأراضي الواسعة، حيث أن الآلات تعوض عن قلة الأيدي العاملة، غير أن إنتاجية الهكتار أقل بكثير منه في المناطق الزراعية الكثيفة.

[1] أحمد أبو اليزيد الرسول، سامح محمد شهاب، مبادئ الاقتصاد الزراعي، مرجع سبق ذكره،60.

3-من حيث السياسات الزراعية:

-الزراعة المتنوعة:

في هذا النوع من الزراعة ينتج عدة محاصيل بعضها يحتاج إليه و البعض الأخر للسوق، فهو لا يعتمد كلية على محصول رئيسي واحد، و هذه المزارع هي التي تعتمد في الحصول على أكثر من 50% من دخلها النقدي السنوي من أكثر من محصول أو مشروع زراعي واحد.

-الزراعة المتخصصة:

وهي التي تتخصص بزراعة محصول معين كمزارع القمح أو القطن أو القهوة وغيرها ويمكن أن يكون التخصص في أكثر من محصول وتعتمد في الحصول على أكثر من 50% من دخلها النقدي السنوي من انتاج محصول واحد، انتاج هذه المزارع يكون في الغالب مخصص للتصدير، ومن أهم فوائد التخصص هو تزويد الفلاح بالخبرة والتجربة، تسهيل عمليه الزراعة كالزراعة كالحرث، الحصاد، الري...، يسهل عملية تصنيف المنتوج وتسويقه، كما يسهل عملية القيام بالأبحاث العلمية والدراسات الفنية، إلا أن هناك عنصر مخاطرة عالي بسبب الإعتماد على محصول واحد.[1]

-المزارع المختلطة:

وهي المزارع التي تنتج محاصيل نباتية ومنتوجات حيوانية، وتجمع بينهما خطة مزرعية واحدة، ويكون الدخل ناتج من بيع المحاصيل النباتية والمنتجات الحيوانية، إن هذا النوع من المزارع يكون متكاملا، وهذا النوع يماثل المزارع المتنوعة، غير أنه يمتاز عنها بوجود خطة مزرعية منسقة.

الفرع الثاني: دور الفلاحة في التنمية الإقتصادية:

لقد أدرك العالم أجمع مؤخرا أهمية ومكانة القطاع الزراعي لقيادة عملية التنمية بعدما شكلت الصناعة ولعقود كثيرة القطاع الأكثر إهتماما ضمن برامج وجهود التنمية في مختلف دول العالم، نتيجة للزيادات السكانية التي أدت الى زيادة الضغوط على الإمدادات من الغذاء، مما دفع مختلف الحكومات إلى الإهتمام بتطوير الانتاج الزراعي والتركيز أيضا على مختلف الانشطة المرتبطة بهذا القطاع ، بغية تلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان من الغذاء مع مراعات إستدامة الموارد الزراعية ومراعاة لإحتياجات الأجيال المقبلة.

[1] سالم النجفي، التنمية الإقتصادية الزراعية، جامعة الموصل، العراق، الطبعة الثانية، 1987، ص ص 35،36.

أولا: توفير الإحتياجات الإستهلاكية الغذائية:

تتمثل السلع الغذائية التي ينتجها القطاع الزراعي كمحاصيل الحبوب والخضروات، والمجموعات السلعية من الفواكه والمنتجات الحيوانية كاللحوم والألبان والبيض، كما أن المنتجات الزراعية موجهة للإستهلاك سواء الإستهلاك المباشر أو الإستهلاك الوسيط في الصناعات الغذائية، والملاحظ أن هناك زيادة مطردة للطلب على المنتجات الزراعية مع مرور الزمن، وذلك راجع لمجموعة من الأسباب نوجزها فيما يلي:[1]

-**النمو السكاني المتزايد**، خاصة في الدول النامية.

-**إرتفاع المرونة الدخلية**: تتسم الدول النامية بانخفاض المداخيل مقارنة بالاحتياجات الاستهلاكية المتزايدة (ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك) وبالتالي فان الزيادة في المداخيل ستؤول مباشرة الى زيادة الاستهلاك.

-**إختلاف النمط الغذائي**: يمكن تقسيم سكان العالم الى ثلاث أنماط مختلفة من الناحية الغذائية، الأولى هي المجتمعات المتقدمة التي تتميز بالتحضر وسيادة التكنولوجيا الأمر الذي جعل موطنيها يعتمدون في نمطهم الغذائي على البروتينات وبنسبة ضعيفة على الحبوب، بينما تستهلك الدول الآخذة بالنمو نسبة عالية من محاصيل الحبوب، أما المجتمعات الأقل نموا والتي لاتزال في المراحل الأولى للتنمية، فإنها تعتمد على المحاصيل الزراعية الدنيا.

حيث أن الطلب المتزايد على المنتجات الزراعية بمختلف أصنافها يضع التنمية الزراعية أمام مسؤولية كبيرة وهي توفير وزيادة الإنتاج من السلع الغذائية والمنتجات الحيوانية بالكم والنوع اللازم لمسايرة مختلف الأنماط الغذائية، سواء كان ذلك عن طريق التوسع الرأسي أو الأفقي في المساحة المزروعة، وتعتبر مسألة توفير الغذاء بصورة مناسبة لجميع أفراد المجتمع وفي جميع الأوقات دليل على تحقيق مستوى ملاءم للتنمية الإقتصادية الزراعية.

ثانيا: توفير الموارد المالية:

يلعب القطاع الزراعي دورا مهما في توفير الموارد المالية اللازمة في عملية التنمية الإقتصادية، ويتم ذلك عن طريق التوسع في الإنتاج الزراعي الموجه للتصدير إرتكازا للميزة النسبية التي تميز الدول، حيث يعتبر تصدير الفائض من الإنتاج أهم الوسائل فعالية في توفير الموارد المالية من العملات الأجنبية اللازمة لعملية الإستثمار، حيث أن الإستثمار يعتبر محدد أساسي لتحقيق النمو الإقتصادي.

[1] سالم توفيق النجفي، التنمية الاقتصادية الزراعية، مرجع سبق ذكره، ص ص 19-25

رغم أهمية التنمية الفلاحية في توفير العملة الصعبة إلا أن حصتها تعتبر ضعيفة في بعض الدول مقارنة بإجمالي الصادرات خاصة الدول الريعية التي تعتمد مي معظم مداخيلها على الصادرات النفطية، الأمر الذي يقلل من أهميتها كمصدر للعملات الصعبة وذلك لعدة أسباب:

-ضعف الكفاءة الإنتاجية للمحاصيل الزراعية وعدم قدرتها على منافسة المنتجات الزراعية المثيلة لها في الأسواق العالمية.

-عدم الإعتماد على الصناعات الغذائية وتحويل المنتجات الفلاحية التي تتميز بسرعة التلف إلى منتجات مصنعة ونصف مصنعة قابلة للحفظ لمدة أطول، كما أنه على الدول النامية تعديل سياساتها الفلاحية وتعزيز كفاءة سياستها التصديرية بما يزيد من أهميتها في توفير العملات الأجنبية التي تساهم بشكل مباشر في دفع عجلة التنمية.

كما تشير الكثير من التجارب التنموية خلال القرن التاسع عشر وحتى ثلاثينات القرن العشرين في العالم، أن للزراعة الدور الأساسي والرئيسي في تحقيق نسب مرتفعة من مصادر التمويل الوطني اللازم لعملية التنمية الإقتصادية.

ثالثا: توفير مناصب عمل للقطاعات الإنتاجية اللازراعية:

تعتبر السياسة الإقتصادية الزراعية من خلال تنفيذ برامج فلاحية فعالة ذات تأثير كبير على مستوى العمالة، إذ يمكن أن تحقق كفاءة إنتاجية عالية للعمل في القطاع الزراعي من ناحية وتعمل على توفير حجم مناسب من العمل للقطاعات الإنتاجية اللازراعية كالقطاع الصناعي والتجاري والخدمي من ناحية أخرى، حيث يمكن التمييز بين نوعين من المجتمعات التي تؤثر فيها السياسة الزراعية لتوفير قدر ملاءم من العمل وفقا لمتطلبات التنمية الإقتصادية الكلية للبلد[1].

المجموعة الأولى: تتمثل في المجتمعات التي تتصف بكثافة سكانية عالية عاملة في القطاع الزراعي، تتسم هذه المجموعة بوجود بطالة موسمية ومقنعة، وتؤدي الكثافة السكانية إلى الحاجة الملحة لتطبيق برامج التنمية الإقتصادية، والتي من خلالها يتم تنظيم نقل ملكية الأرض الزراعية من الملاك الكبار إلى المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، أو تحويل تلك الإقتطاعات الى أشكال حيازية أكثر كفاءة وعدالة كالتعاونيات الزراعية والمزارع الجماعية وفق أحجام مزرعية تحقق مستوى مناسب من الكفاءة الإنتاجية الزراعية، وعلى ضوء ذلك فان القطاع الزراعي سوف يساهم في تشغيل ذلك الحجم من العمل الزراعي الذي تتساوى أجوره مع

[1] مراد جبارة، دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي-حالة دول شمال افريقيا- رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2015/2014، ص39.

الإنتاجية الحدية للعمل، ويترتب على ذلك الإستغناء عن حجم من العمل الزراعي كان يشتغل في الزراعة، الا أن خروجه من هذا القطاع لا يؤثر في حجم إجمالي الناتج الزراعي، ويلزم أن يوافق هذه المرحلة عمل تخطيط للقطاعات الاقتصادية الاخرى غير الزراعية، وبذلك يجب أن تعمل برامج التنمية الوطنية على التشغيل الكامل للعمل بالقطاع الزراعي، ثم إمتصاص ذلك الجزء الفائض من العمل الى القطاعات اللازراعية وفق برنامج متكامل على الصعيد الوطني، كما أن التوسع في إستصلاح الأراضي وانشاء شبكات الري ستؤدي إلى تشغيل جزء كبير من الأيدي العاملة في القطاع الفلاحي بالصورة التي تختفي بها البطالة المقنعة.

المجموعة الثانية: تتمثل في الدول التي تتميز بقلة الكثافة السكانية في المناطق الزراعية، ففي هذه الحالة يوصى بإستخدام المكننة والتكنولوجيا الزراعية، ومن ثم يعدل النمط المزرعي وفقا للإستخدام الحديث في الإنتاج الزراعي، بإستخدام المزارع الإنتاجية المتخصصة ذات السعات الكبيرة مما يوفر جزءا من العمل الزراعي يمكن تحويله للإستخدام في التنمية للقطاعات الإقتصادية اللازراعية.

وبغض النظر عن كثافة السكان العالية أم المنخفضة، يعتبر توفير العمالة في القطاع الزراعي وتوجيهه للقطاعات الإقتصادية الأخرى أمرا ضروريا ذلك لأن عدم توفيره يترتب عليه ارتفاعا في مستوى الأجور خاصة أن القطاعات الزراعية تتطلب في مراحها الأولى كثافة عمالية كبيرة.

رابعا: توفير مدخلات لإنتاج الصناعات الغذائية:

تعتبر المحاصيل الزراعية كمدخلات في العمليات الإنتاجية التصنيعية، وتوفير ذلك القدر الذي تحتاجه الصناعات المحلية وتوسعاتها المنتظرة، إذ تعتمد أهم الصناعات المحلية ذات العلاقة بالتنمية الإقتصادية على المنتجات السلعية الزراعية كصناعة السكر، هذه المنتج يعتبر ذا أهمية كبيرة في السوق الدولية ومن الصناعات الإستراتيجية، يعتمد بصورة أساسية على محصولي قصب السكر وبنجر السكر، وكذلك بالنسبة للصناعات النسيجية التي تتطلب التوسع في انتاج محاصيل القطن والألياف، كما تعتمد صناعة الدهون والزيوت على حجم اجمالي الناتج من المحاصيل الزيتية كبذور عباد الشمس والسمسم وفول الصويا والمحاصيل الزيتية الأخرى كالزيتون[1].

لذلك فإن نمو وتوسع الصناعات الغذائية بما يتماشى والخطط الوطنية للنمو الإقتصادي تتطلب زيادة في الإنتاج من المحاصيل الزراعية، وبالتالي فإن التنمية الفلاحية تلعب دورا فعالا في تحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة.

[1] رحمن حسن الموسوي ،مرجع سبق ذكره، ص41

خامسا: القطاع الزراعي سوق للسلع اللازراعية:

إن تحقيق معدلات مناسبة من النمو في انتاج المحاصيل الزراعية سيترتب عليها زيادة في دخول المزارعين، ومن ثم فان التنمية الفلاحية ستؤدي الى زيادة **الطلب الفعال** للسلع اللازراعية مما يؤدي إلى توسيع السوق، وبإعتبار السوق في القطاع الزراعي في الدول النامية مجالا واسعا للسلع الصناعية فان ذلك يترتب عليه أيضا نمو في الصناعات المرتبطة بالإنتاج الزراعي، فالأثار الغير المباشرة للتنمية الفلاحية تمتد الى القطاعات الاقتصادية الأخرى والعكس.

وبالتالي فان للزراعة دور مهم في تنشيط الإقتصاد الوطني والدفع بعجلة التنمية الإقتصادية إلى مراحل متقدمة.

المطلب الثالث: مفهوم التنمية الفلاحية:

تعتبر التنمية الفلاحية أحد أشكال التنمية الإقتصادية، ولا تكاد تختلف في مفهومها عن المفهوم العام للتنمية الإقتصادية، بالرغم من أن النشاط الفلاحي يتسم ببعض الخصائص المتمثلة في طبيعته البنائية بالنسبة لغيره من القطاعات الأخرى.

الفرع الأول: تعريف التنمية الفلاحية:

إن المتتبع لمفهوم التنمية الفلاحية يلاحظ وجود عدة تعاريف تناولتها لعل أهمها ما يلي:

التعريف الأول: يقصد بالتنمية الفلاحية "تلك الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاج الفلاحي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية الشاملة"[1]، أي أنها العملية التي تهدف إلى تحقيق أقصى ناتج فلاحي.

التعريف الثاني: عرفت على أنها "مجموعة من السياسات والاجراءات المتبعة لتغيير بنيان وهيكل القطاع الزراعي، مما يؤدي الى أحسن استخدام ممكن للموارد الزراعية المتاحة، وتحقيق الإرتفاع في الإنتاجية وزيادة في الإنتاج الزراعي، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع"[2].

التعريف الثالث: "عرفت على أنها عملية إدارة لمعدلات النمو، حيث تهدف إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية، من خلال زيادة رقعة الأراضي الزراعية بإستصلاح وزراعة الأراضي القابلة للزراعة، وقيام الحكومة بتزويدها بالبنية الأساسية اللازمة لتشجيع القطاع الخاص على الإستثمار فيها وهو ما يمثل التنمية الزراعية الافقية، أو من خلال التوسع في تكثيف رأس المال

[1] سالم النجفي، التنمية الاقتصادية الزراعية، جامعة الموصل، الطبعة2، 1987،ص 202.

[2] عزام البلاوي، التنمية الزراعية اشارة خاصة للدول العربية، معهد البحوث والدراسات العليا، 1967،ص22.

وادخال الأساليب التكنولوجية الحديثة في العمليات الزراعية والإستفادة من البحوث العلمية في المجال الزراعي بهدف الإستغلال الأمثل للأراضي المزروعة والمحافظة على التربة وترشيد إستغلال مياه الري وزيادة الإنتاجية وهي ما تمثل التنمية الزراعية الرأسية"[1].

التعريف الرابع: تعريف منظمة الأغذية والزراعة العالمية[2]: أنها عملية متكاملة تهدف إلى ضمان توفير الإحتياجات الغذائية للسكان في الحاضر والمستقبل كما ونوعا، الى جانب التوسع في إنتاج السلع الزراعية الأخرى، بتوفير فرص العمل المستدام وزيادة الدخل، وتحسين مستوى المعيشة عامة وظروف العمل لكل العاملين في مجال الانتاج الزراعي والمحافظة على الموارد الطبيعية، و العمل في حدود المستطاع لزيادة انتاجية دون الإخلال بالتوازن الطبيعي لهذه الموارد أو بالقيم الإجتماعية والثقافية السائدة في المجتمعات الريفية ولمنع تعرض البيئة للتلوث، و العمل على حماية القطاع الزراعي من التعرض للعوامل الطبيعية والإقتصادية والإجتماعية بإستدامة الإنتاج، وتقوية آليات الإعتماد على الذات في العمل الانتاجي، وضمان مشاركة السكان وتعزيز تنمية الموارد البشرية لإحداث تنمية مستدامة.

اذن يمكن القول أن التنمية الفلاحية[3] هي تغيير إرادي مخطط ومقصود من خلال إتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير بغية زيادة الإنتاج الزراعي وزيادة رقعة الأرض الزراعية من أجل المساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة.

من خلال ما سبق نلاحظ أن هناك جوهرا مفقودا في مفهوم التنمية الفلاحية، خاصة في الدول النامية ومنها الدول العربية، يتمثل في الطبيعة المؤسسية للتنمية الزراعية والمقصود بذلك ضرورة وجود رؤية واضحة صالحة للتنمية الزراعية من خلال سيادة القيم والمعايير والتنظيم في التنمية الفلاحية، تتمثل فيما يلي[4]:

–حركة مقصودة، يشترك ويندمج ويتحمل مسؤوليتها جميع السكان وخاصة المجتمع الريفي وتقوم الدولة بدور فاعل ونشيط سواء من حيث التخطيط أو التنفيذ أو الرقابة أو الدعم الفني والمادي.

[1] رفعت لقوشة، التنمية الزراعية قراءة في منظور متطور، المكتبة الاكاديمية، القاهرة–مصر، 1998،ص11.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التنمية الريفية في المنطقة العربية، السودان، 2008، صص5–6.

[3] يعبر عن التنمية الفلاحية في الوقت الحاضر بالمناهج والخطط والبرامج التنموية التي تمتد لعدة سنوات، سواء كانت قطاعية أم شاملة، تهدف الى تحقيق معدلات معينة من النمو، ومن دراستنا لمفاهيم وتعاريف التنمية الفلاحية نجدها لا تخرج عن فكرة تحقيق زيادة في الانتاج والخدمات الزراعية لسكان الريف.

[4] –محمد نبيل جامع،"علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية"، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، الطبعة1، 2010،الباب الحادي عشر، ص1–2.

–ارتقائية، بمعنى ضرورة تحويل الوضع الحالي نحو وضع مستقبلي محدد يرجى تحقيقه ويكون أكثر رقيا وأفضل حالا من الوضع الحالي، وهنا يتضح الدور الفعلي للدولة الى جانب القطاع الخاص.

–مخططة، بمعنى وجود تخطيط طويل ومتوسط وقصير المدى لتحقيق الوضع المستقبلي المرغوب وهنا أيضا يبرز دور الدولة في التنمية الزراعية.

–متكاملة وشاملة ومتوازية، بمعنى التكامل بين جوانب التنمية الفلاحية المختلفة مثل الانتاج النباتي والحيواني والسمكي والصناعة الغذائية وتدوير المخلفات الزراعية، وشاملة للجوانب الاجتماعية والزراعية والجوانب التقنية الزراعية، واعتماد كلاهما على قيم ومعايير وتنظيمات زراعية، ومتوازية بمعنى التركيز المتوازن على مختلف الجوانب وخاصة عامل رأس المال البشري الزراعي ورأس المال المادي الزراعي بالشكل الذي يحافظ على البيئة.

–التغيير الجذري في حركة التنمية، بمعنى التركيز على العناصر البنائية والوظيفية للزراعة وليس فقط الحفاظ على الأوضاع القائمة أو محاولة حل المشكلات الناجمة عن سوء الأوضاع الزراعية مثل مقاومة الري بمياه الصرف أو محاربة التعدي على الأراضي الزراعية (زحف الإسمنت).

–الإهتمام بكل الجوانب المادية والجوانب الإجتماعية والرضا النفسي لأعضاء المجتمع الريفي على السواء وليس على العوائد المادية للتنمية فقط.

–تغطية العوائد التنموية للسواد الأعظم من السكان الريفين والزراعيين وليس الإنحياز لقطاع صغير من المستثمرين الكبار بحجة تمثيلهم للقطاع الخاص ذي القدرة الاستثمارية.

–الاهتمام بالبيئة والاستدامة والمحافظة على الموارد الزراعية وحفظ حق الأجيال القادمة منها.

أما الجوانب المؤسسية للتنمية الزراعية فتتمثل في البيئة القيمية والأخلاقية والمعيارية والتنظيمية والتشريعية التي تحيط بالإنتاج الزراعي ومن أمثلتها نذكر:

–الإيمان بما يسمى بالعقيدة الزراعية وهي مستمدة من دعوة الرئيس الأمريكي "**توماس جيفرسون**"، (ثالث رئيس للولايات الأمريكية للفترة 1801-1809) تعتمد هذه العقيدة على القيم الأساسية التالية:

- الزراعة هي المهنة الأساسية للجنس البشري.
- الحياة الريفية تسود فيها القيم الأخلاقية بدرجة تتفوق على الحياة في البيئة الحضرية.
- الحياة المكونة من مزارعين صغار مستقلين تمثل القاعدة الأساسية للمجتمع.
- الزراعة تستمر بإستمرار المزرعة العائلية التي تعتبر أحد المجالات التي يمكن من خلالها أن يعمل أعضاء الأسرة جنبا الى جنب في علاقة خاصة كحراس للأرض الزراعية وللحيوانات وكسند للبيئة.

-ضرورة الإهتمام الحقيقي بالتنمية وإزالة جميع مظاهر الإهمال وعدم التوازن بين التنمية الحضرية والتنمية الريفية، باعتبار أن الحياة الريفية والمجتمعات الصغيرة هي صورة من صور اللامركزية الديمغرافية التي تعتبر ملاذا من التحضر وآثامه التي تتطور بمتوالية هندسية.

-التنمية الريفية والزراعية يجب أن لا تنحصر في المناطق التي تتوفر على الأرض الخصبة والمياه وإنما يجب أن تشمل كل المناطق الصحراوية والجبلية.

-الإيمان بأن الربح الاقتصادي ليس هو المعيار الوحيد للتنمية الفلاحية، لأن الزراعة ليست أكثر الأنشطة الربحية، لأن غالبية السكان ممن يمتهنون الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية يشغلون السلم الأدنى للأجور ويرتفع بينهم مستوى الفقر، خاصة أصحاب الحيازات الصغيرة، ومع ذلك لا يهجرون مزارعهم بإعتبار أن الزراعة تمثل لهم طريقة حياة ومن مقومات سعادتهم مما يجعلهم يتشبثون بمهنتهم، لذلك يجب على الدولة دعم هؤلاء المزارعين من أجل الحفاظ على نمط حياة بالنسبة لهم.

ومع مطلع ثمانينات القرن العشرين ظهر مفهوم جديد على الساحة الدولية وشاع إستخدامه وهو مصطلح التنمية الزراعية والريفية المستدامة، إستجابة إلى الأفكار الداعية إلى ضرورة انتهاج سياسات وبرامج زراعية سواء على المستويات المحلية أو الدولية المصاحبة للبيئة، وقد إتضحت أهمية التنمية الزراعية المستدامة وتأكدت في مؤتمر الأرض الذي عقد في مدينة "ريو" سنة 1992[1]، مع تخصيص الفصل الحادي عشر من جدول أعمال الدورة لتشجيع التنمية الزراعية والريفية المستدامة، والتزام الدول الاعضاء بهذه البرامج والأعمال.[2]

تتسم التنمية الفلاحية بالإستدامة، عندما تكون سليمة من الناحية الأيكولوجية، بقابليتها للتطبيق من الناحية الاقتصادية، وعدالتها من الناحية الاجتماعية، ومناسبة من الناحية الثقافية، وبكونها تعتمد على نهج علمي شامل.

ويمكن استعراض مجموعة من التعاريف التي تناولت التنمية الزراعية المستدامة كما يلي:

[1] قمة ريو أو قمة الأرض، هي قمة نظمتها الأمم المتحدة بريو دي جانيرو بالبرازيل من أجل البيئة والتنمية، وكان ذلك من 3- 14 يونيو 1992 شارك في المؤتمر 172 حكومة، وحوالي 2400 ممثل لمنظمات غير حكومية و17,000 شخص في المنتدى العالمي للمنظمات غير الحكومية.

[2] منظمة الزراعة والاغذية للأمم المتحدة FAO، مكان الزراعة في التنمية المستدامة: الطريق الى تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة/ لجنة الزراعة، الدورة السادسة عشر، روما، 26-2001/03/30،ص1.

عرفت منظمة الأغذية والزراعة العالمية **"الفاو"** التنمية الفلاحية المستدامة على أنها "إدارة وصيانة قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التكنولوجي والمؤسسي بما يؤدي إلى ضمان تحقيق وبصورة مستمرة إشباعا لإحتياجات الإنسانية للوقت الحاضر وللأجيال المستقبلية"[1].

كما عرفتها الجمعية الأمريكية للمحاصيل بأنها: "تنمية زراعية تسعى على المدى الطويل إلى تعزيز نوعية البيئة وقاعدة الموارد التي تعتمد عليها الزراعة، وتوفر إحتياجات الإنسان من الغذاء والألياف، إضافة لقابليتها على البقاء إقتصاديا، مع تحسين نوعية حياة المزارعين والمجتمع ككل"[2].

من خلال التعريفين أعلاه يمكن القول أن التنمية الفلاحية المستدامة تهدف إلى تنمية القطاع الفلاحي من خلال صون الأراضي الفلاحية ومياه الري، ومن خلال الحفاظ على التنوع الوراثي للنبات والحيوان، دون الإضرار بالبيئة.

إذن فإن التنمية الفلاحية المستدامة لا تشمل قطاع الزراعة فقط، بل تشتمل وتعالج قطاعات أخرى كالري والطاقة والصحة والتنوع البيولوجي والسكان.

في إطار هذا التحليل ظهر ما يعرف "**بمبادرة التنمية الزراعية والريفية المتواصلة**"[3]، حيث يقود هذه المبادرة المجتمع المدني وتدعمها الحكومات وتسيرها المنظمة العالمية للزراعة "الفاو"، وتشمل المبادرة 55 منظمة من منظمات المزارعين والسكان والعمال ونقابات العمال والمنظمات النسائية والشبابية، بالإضافة الى المنظمات غير الحكومية والدوائر العلمية والتكنولوجية ورجال الأعمال والصناعات والمستهلكين المهتمين، ومجموعات وسائط الاعلام، الهدف من هذه المبادرة هو تحقيق ما يلي[4]:

-توفير التدريب وتكنولوجيا المعلومات والطرق المشتركة، الموجهة نحو التغلب على المشكلات النوعية ذات الصلة بوضع السياسات والممارسات والبرامج المتواصلة.

-الترويج لتقاسم المعلومات، من خلال التعلم وتبادل التدريب بين المجتمعات المحلية ومجموعات أصحاب الشأن والبرامج المدرسية والاذاعات الريفية والنشرات الاخبارية.

---

[1] غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3،2012،ص8.

[2] محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل-دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2009، ص227.

[3] مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، "عشرة بيانات بشأن التنمية المستدامة، أكتوبر 2002.

[4] محي الدين حمداني، مرجع سبق ذكره، ص230.

-بناء قدرات الفقراء، من أجل وضع وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والبرامج والممارسات ذات الصلة بالتنمية الزراعية والريفية المتواصلة.

-تعزيز مؤسسات المجتمع المدني، بما في ذلك عمليات التمثيل والتشاور والمفاوضات داخل منظماتها.

وتضطلع التنمية الفلاحية المستدامة الى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية نذكرها فيما يلي: [1]

-الدور الإجتماعي للتنمية الفلاحية المستدامة: من خلال توفير الغذاء والمساهمة في تحقيق التوازن التنموي بين الريف والمدينة، كما تساهم في توفير مناصب شغل لسكان الريف وتحسين سبل معيشتهم وأمنهم الغذائي وتغذيتهم، والحد من الهجرة نحو المدن[2] ، والحفاظ على عادات وتقاليد سكان الريف بتنفيذ مشاريع تنموية تدفعهم للإستقرار وزيادة ارتباطهم بالأرض والمساهمة في تحقيق **الرفاهية**[3] للسكان خاصة سكان الريف.

-الدور الاقتصادي للتنمية الفلاحية المستدامة: المساهمة في زيادة الناتج الوطني، و توفير التمويل للقطاعات الاخرى كالتعليم والصحة وغيرها بالمدخرات المالية المتأتية من الانتاج الزراعي، توفير المواد الخام للقطاع الصناعي والصناعات الغذائية.

الدور البيئي: الحد من ظاهرة التلوث البيئي من خلال زيادة الغطاء النباتي وتوسيع المساحات الخضراء، الحد من التصحر من خلال زراعة الغابات وغرس الاشجار المثمرة في مناطق زحف الرمال، تقنين استخدام المدخلات الفلاحية لضمان انتاج غذاء صحي وآمن.

الفرع الثاني: مقومات التنمية الفلاحية:

أولا: الأراضي الزراعية:

تمثل الأراضي الزراعية القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي مما يجعلها ثروة استراتيجية لابد من العمل على حمايتها وتنميتها بالوسائل المتاحة، من خلال العمل على تحسينها وتوسيعها عن طريق تزويدها

[1] محمد علي داهش، رواء زكي يونس، اتحاد المغرب العربي ومشكلة الأمن الغذائي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، أبوظبي، 2004.ص 24.

[2] -تظهر البيانات على مستوى البلدان بصورة متسقة أن الأطفال في المناطق الحضرية يحصلون على تغذية أفضل من الأطفال في المناطق الريفية. مثلا، في 82 بلدا من أصل 95 بلدا من البلدان النامية التي تتوفر بيانات عنها، تبلغ نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن مستويات أقل في المناطق الحضرية (اليونيسيف،2013).

[3] -وردت في الأهداف كلمة الرفاهية، وقد يلتبس على الباحث كيفية قياسها ومعرفة زيادتها، فدليل الرفاهية أو الرفاه يعبر عنه في كتابات التنمية الاقتصادية بالمعادلة التالية: **دليل الرفاهية=مجموع الدخول في المجتمع/ مجموع تكاليف الاحتياجات الضرورية للمعيشة**

أما **دليل الرفاهية الزراعية= مجموع الدخول الزراعية/ مجموع تكاليف الاحتياجات الضرورية لمعيشة سكان الريف.**

بالمحسنات العضوية والقيام باستصلاح الأراضي والحد من التوسع العمراني وزحف الرمال وعوال الطبيعة كالانجراف والتملح بهدف تحسين وزيادة الانتاج الزراعي ورفع انتاجية التربة، ويتم ذلك عن طريق ثلاث محاور هي:[1]

-محور زيادة الانتاج بزيادة المساحة المزروعة (التوسع الأفقي).

-محور زيادة الانتاج بزيادة المساحة المحصولية (التكثيف المحصولي).

-محور زيادة الانتاج بزيادة انتاجية وحدة المساحة (التوسع الرأسي).

والملاحظ أن هناك إختلاف بين الدول في تطبيقها لهذه المحاور، فالدول النامية تركز على المحور الأول وهو التوسع الأفقي ذلك أن هذه الدول لا تتوفر على التقنيات الحديثة لزيادة إنتاجية الأرض، ورغم ذلك الا أن زيادة الأراضي المزروعة وإستصلاحها يحتاج لإمكانيات مادية وبشرية ضخمة ولبنية تحتية، أما الدول المتقدمة فتعتمد على زيادة المحصولية وزيادة انتاجية الوحدة من المساحة الأرضية وذلك لإعتمادها على التقدم التقني والتكنولوجي في زيادة الانتاجية ولهذا فعلى الدول النامية والاقل نمو أن تحذو حذوى الدول المتقدمة من أجل تحقيق زيادة أكبر في إنتاجية القطاع الزراعي بأقل التكاليف ولتحقيق تنمية فلاحية مستدامة.

ثانيا: الموارد المائية:

تعتبر المياه المحدد الرئيسي للتنمية الفلاحية وذلك بحكم محدوديتها وإنخفاض كفاءة إستخدامها خاصة في الدول النامية بالإضافة إلى الضغوطات الكبيرة على إستخدامها، ولعل أهم أسباب إرتفاع الطلب على هذا المورد ما يلي:[2]

-إرتفاع معدلات النمو السكاني.

-التغيرات المناخية التي يشهدها العالم وزيادة التصحر وتدهور الموارد البيئية.

-التطور الحضاري غير المسبوق بسبب تحسن وتغير النمط المعيشي لغالبية سكان العالم.

-الانماط الانتاجية الزراعية الغير مستدامة التي أدت الى استنزاف الموارد المائية.

-عدم استخدام تقنيات الري الحديثة بصورة فعالة في المجال الزراعي.

-غياب ثقافة ترشيد استخدام المياه والمحافظة عليها.

[1] نمري خلف بن سليمان، شركات الاستثمار في الاقتصاد الاسلامي، مؤسسة الشباب، جامعة الاسكندرية، مصر،2000،ص101،100.

[2] عبد المجيد خلف السامرائي، الاقتصاد الزراعي الاسلامي في ضوء القران الكريم، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص37.

ونتيجة لكل هذه الظروف وجب على الدول ترشيد إستخدام مصادر المياه بشكل عام وخاصة الموجهة للري والإستعمالات الزراعية من خلال إتباع ما يلي:

-ضرورة تحسين كفاءة البنية التحتية لأنظمة الري باتباع النظم الحديثة في الري.

-إتباع طرق انتاجية المحصول التي تساهم في إقتصاد مياه الري وتخفيض تكاليفه.

-تنمية الموارد المائية عن طريق بناء السدود والحواجز المائية، وإستغلال المياه الجوفية بحفر الآبار مع وضع سياسة مدروسة للإستغلال الأمثل للمياه بالشكل الذي لا يهدد إستدامتها.

ثالثا: الثروة الحيوانية والنباتية:

تعتبر الثروة الحيوانية والنباتية من أهم مقومات التنمية الفلاحية، لأن الهدف الأساسي لأي إقتصاد هو السعي لتحقيق الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية للسكان، من خلال الرفع من كفاءة إستخدام الموارد المتاحة والحفاظ عليها من أجل ضمان إستمراريتها وإستمرار قدرتها على العطاء، ولكي يمكن إستثمار هذه الموارد الانتاجية الزراعية بالكفاءة الإقتصادية يجب أن تكون نواتج هذه الإستثمارات من المنتجات الزراعية والغذائية بالمستوى النوعي والكيفي الذي يفي بمتطلبات الأسواق وتحقيق الإستثمار في تنمية هذه الموارد وتطويرها الى الوفاء بإحتياجات المجتمع من السلع الغذائية الأساسية.[1]

الفرع الثالث: متطلبات تحقيق التنمية الفلاحية:

لتحقيق التنمية الفلاحية يلزم توافر مجموعة من المتطلبات يمكن إيجازها فيما يلي:[2]

- يجب خلق فعالية في القطاع الفلاحي من خلال تشجيع الفئة الشبانية على العمل في هذا المجال وتموين فلاحين وإطارات وإستخدام الوسائل الحديثة في القطاع الفلاحي، بالإضافة الى ضرورة الإهتمام بالقوانين الخاصة بالعقار المخصص للإستثمار الفلاحي، توفير المعلومات الضرورية للبنوك والتعاونيات الفلاحية في تسهيل ظروف عمل الفلاحين، أما ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القروض التي من شأنها تحقيق ميزتين، الميزة الأولى تتمثل في توفير المعلومات الضرورية للبنوك وتعاونيات القرض وإمكانيات المزارعين المالية، أما الميزة الثانية فتتمثل في توفير مصادر متنوعة للحصول على القروض للقطاع الفلاحي.

-ضرورة خلق وتوسيع الاسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تصريف فائض الانتاج مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتخزين والتسويق وبالتالي رفع الانتاجية الفلاحية.

[1] منصور حمدي أبو على، الجغرافيا الزراعية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص305.

[2] باشي أحمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الاصلاح، مجلة الباحث، العدد2، ورقلة، الجزائر،2003،ص 109.

-العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية وذلك من أجل خلق توازن في القطاع الفلاحي لما تلعبه الأسعار من أدوار مهمة.

-العمل على توفير الهياكل القاعدية لدفع عجلة التنمية خاصة ما يتعلق بالنقل والمواصلات.

الفرع الرابع: معايير تقييم التنمية الفلاحية:

يوجد هناك نوعان من المعايير التي يمكن إستخدامها في قياس التنمية الفلاحية[1]:

المعيار الأول: إستخدام البيانات التي تشير الى آثار التنمية الزراعية في حياة سكان الريف بإعتبارها الهدف النهائي للتنمية الفلاحية، وذلك كزيادة معدلات توقعات الحياة وانخفاض نسبة الوفيات من الأطفال، وتحسين الصحة العامة، وتوفر الغذاء والكساء والمأوى.

المعيار الثاني: إستخدام البيانات الإحصائية المتعلقة بالتغييرات الإقتصادية والتي من شأنها أن تؤدي الى إحداث تغييرات في حياة سكان الريف، وذلك كالزيادة في الدخل الزراعي، أو الزيادة في الدخل الزراعي الفردي، وتعتبر الزيادة في الدخل الزراعي الفردي من أكثر المعايير إستخداما في قياس التنمية الفلاحية.

[1] د. عبد الوهاب مطر الداهري، "أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي"، مرجع سبق ذكره، ص385.

المبحث الثاني: التنمية الفلاحية في سياق نظريات الفكر الإقتصادي:

إن التنمية الزراعية في معظم بلدان العالم الثالث لم تحظى بحماية الدولة ولم تعرف دعم المنتجين الذي عرفته إقتصاديات الدول المتقدمة، حيث أن القوة الزراعية لدولة ما لا ترتبط فقط بحجم إنتاجها الزراعي أو بمعدلات نموه، ولكنها ترتبط أيضا بمدى ما تقدمه هذه الدولة من دعم لمنتجيها الزراعيين.

ولعل المتتبع لتاريخ الفكر الإقتصادي يجد العديد من النظريات التي جاءت لإعادة صياغة مفهوم جديد للتنمية الزراعية ورسم معالم جديدة للقطاع الزراعي لتطويره وتنمية الريف، وعليه يمكن من خلال هذا المبحث تتبع دورة مفهوم التنمية الزراعية عبر المدارس والنظريات الإقتصادية المختلفة.

المطلب الأول: الفلاحة في الفكر الإقتصادي:

تعتبر الزراعة أول نشاط مارسته البشرية منذ بدء الخليقة، فلم تخل إهتمامات الإقتصاديين عبر مختلف مدارس الفكر الإقتصادي من الإشارة إلى أهمية النشاط الزراعي في رسم معالم التنمية والنمو الإقتصادي للدول، ولعل أهم هذه المدارس الفكرية ما يلي:

الفرع الأول: التنمية الفلاحية في فكر ابن خلدون:

يرى إبن خلدون في كاتبه **"المقدمة"**، أن مصادر الكسب وإبتغاء الرزق عديدة، أهمها الفلاحة، والصناعة، والتجارة، والجباية، وأشار إلى التنمية الفلاحية من خلال الفصل الرابع والعشرون من كتابه، بعنوان: **صناعة الفلاحة** فقال: "**هذه الصّناعة ثمرتها اتّخاذ الأقوات والحبوب بالقيام على إثارة الأرض لها ازدراعها وعلاج نباتها وتعهّده بالسّقي والتّنمية إلى بلوغ غايته ثمّ حصاد سنبله واستخراج حبّه من غلافه وإحكام الأعمال لذلك، وتحصيل أسبابه ودواعيه، وهي أقدم الصّنائع لما أنّها محصّلة للقوت المكمّل لحياة الإنسان غالبا إذ لا يمكن وجوده من دون القوت، ولهذا اختصّت هذه الصّناعة بالبدو. إذ قدّمنا أنّه أقدم من الحضر وسابق عليه فكانت هذه الصّناعة لذلك بدويّة لا يقوم عليها الحضر ولا يعرفونها لأنّ أحوالهم كلّها ثانية على البداوة فصنائعهم ثانية عن صنائعها وتابعة لها. والله سبحانه وتعالى مقيم العباد فيما أراد**"[1].

حيث قدم الفلاحة على مختلف الأنشطة الأخرى، كونها نشاط لا يحتاج إلى المهارة وأن سبب القيام به هو الحصول على القوت الأساسي للأفراد لإستمرار العيش.

[1] العلامة ولي الدين عبد الرحمن بن مُحَّد ابن خلدون، تحقيق عبد الله مُحَّد الدرويش، "**المقدمة**"، دار يعرب، دمشق، سوريا، المجلد الاول، الطبعة الأولى، 1425هـ،2004م،ص509.

ويرى إبن خلدون أن الفلاحة هي أقدم وجوه المعاش؛ **"لأنها بسيطة وطبيعية فطرية، لا تحتاج إلى نظر ولا علم"**[1]، وهي من إختصاص أهل البدو، وتنقسم إلى زراعة وتربية الحيوان والدواجن، وهذا التقسيم للفلاحة ما زال قائمًا إلى اليوم، فالزراعة هي الشقُّ الأول والأهم في الفلاحة، لأنها سبب للشقِّ الثاني الذي قد يكون مكلِّفًا، خاصة بالنسبة لصغار الفلاحين.

فحسب إبن خلدون تعتبر الفلاحة حجر الأساس الذي تقوم عليه بقية الأنشطة كالخياطة والتجارة والحياكة والبناء، وقسمها الى ما هو ضروري وما هو غير ضروري، حيث إعتبر الفلاحة من الصنائع الضرورية لأنها تؤدي الى توفير القوت للإنسان.

الفرع الثاني: التنمية الفلاحية في الفكر التجاري (les mercantilistes):

يعتبر فكر التجاريين أول من إهتم بموضوع التنمية بشكل عام، وكان ذلك خلال القرن السادس عشر والقرن السابع عشر للميلاد، في نهايات النظام الإقطاعي خاصة في إنجلترا وفرنسا وإسبانيا، يعتقد هذا المذهب أن أساس ثروة المجتمع تكمن في المعادن النفيسة من الذهب والفضة.

وقد ساد الإعتقاد أنذاك أن الثروة موجودة في الخارج ولابد من جلبها إلى داخل البلد، وهو الشيء الذي يبرر إهتمامهم بالتجارة الخارجية، فكانت تدعو لتعظيم الصادرات وتقليل الواردات من أجل دخول أكبر قدر من المعادن النفيسة، وكان من نتائج ذلك المفهوم الحث على تقليص الإستهلاك وزيادة الإدخار حتى أن ارتفاع الأسعار لم يعتبر ظاهرة سلبية كون هذا الإرتفاع يؤدي الى تشجيع المنتجين على زيادة الإنتاج ودفع العمال الى تكثيف العمل.

ومن أشهر رواد هذه المدرسة الاقتصادي توماس مام (**1571-1641**) (Thomas Mum) والإقتصادي ويليام بيتي (Willaim Petty)،[2] حيث وضع التجاريون تصنيفا للقطاعات التي تساهم في نمو الإقتصاد وزيادة ثروة الأمة، وإعتبروا أن التجارة والصناعة أكثر أهمية للإقتصاد القومي من الزراعة، وتقع أهمية التجارة في المكان الأول ثم تأتي الصناعة بعدها، ذلك أن الزراعة نشاط عقيم لا يدر الثروة وأنه مرتبط بالمتغيرات الطبيعية كالطقس والمساحات المزروعة وصعوبة التخزين، وإنحصر دور الزراعة على إمداد بقية القطاعات الأخرى بالمواد الأولية وبأسعار رخيصة من أجل جعل أجور العمال تنخفض بالشكل الذي لا يؤدي الى إرتفاع أسعار المنتجات الصناعية التصديرية،

[1] العلامة ولي الدين عبد الرحمن بن مُحَّد ابن خلدون، مرجع سبق ذكره، ص ص 509، 510.

[2] عبد الرحمن يسري، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، 2001،ص95.

فحسب هذه المدرسة أن الربح في الصناعة يتوقف على مدى إنتاجية العمل في الزراعة وما يترتب عليه من توفر هذه المواد وخاصة السلع الإستهلاكية التي تستهلكها الطبقة العاملة في الصناعة بأثمان منخفضة.

الفرع الثاني: التنمية الفلاحية في الفكر الطبيعي (les Physiocrates):

نشأ الفكر الطبيعي أو كما يسمى أيضا الفكر الفيزوقراطي بفرنسا حيث كانت الزراعة لها مكانتها على الرغم من العمل بالفكر التجاري، وكرد فعل عن السياسات التي فرضها هذا الفكر من إحتكار و ضرائب ظالمة وغيرها من تدخلات الدولة لصالح التجار.

تأسس هذا المذهب على يد (François Quesnay) (1774/1694) "هو طبيب لويس الخامس عشر آنذاك" وكان لهذا المذهب مفكرين آخرين مثل آن روبير، جاك تورجو (1728-1781)، وبيير صمويل ديبون دي نيمور(1739-1817).

إعتبر هذا المذهب أن القطاع الزراعي هو القطاع المنتج الوحيد ونادى بإصلاح الأراضي الزراعية وهياكل القطاع الزراعي، أما قطاع الصناعة فأعتبره قطاع محول للمنتجات الزراعية ومساعد للقطاع الزراعي في تحقيق الفائض، بينما قطاع التجارة فاعتبره هذا المذهب قطاع عقيم بالرغم من خلق المنافع، وبالتالي فان الفلاحة هي النشاط الوحيد المنتج الذي يعطي إنتاجا.

فحسب **كيني** ليس هناك من قطاع إقتصادي يساعد على التراكم والإستثمار والنمو الإقتصادي سوى قطاع وحيد هو "**القطاع الزراعي**"، ويصنف **كيني** الأراضي الزراعية إلى نوعين:[1]

– الأراضي الخصبة تحتوي على العناصر المعدنية التي تساعد على رفع المردودية الإنتاجية ورفع الناتج الصافي الكلي.

–الأراضي الضعيفة أو الفقيرة هي تلك الأراضي التي تحتوي على العناصر المعدنية القليلة، وهذه الأراضي تكون ضعيفة المردودية الإنتاجية وتساهم بشكل ضعيف في الناتج الصافي الكلي.

وبناءا على هذا التقسيم لنوعية الأرض الزراعية فإنه تشكل نظامان للإنتاج الزراعي:

–نظام يعتمد على تكثيف الإنتاج في الأراضي الزراعية الخصبة وذلك بإستخدام رأس المال الثابت والمتداول والدورات الزراعية للرفع من المردودية في الوحدات الإنتاجية الكبيرة.

–نظام يعتمد على الزراعة الواسعة والذي يقوم أساسا في الأراضي الفقيرة والتي لا تعتمد على رأس المال والوسائل الفنية بهدف تحسين المردودية الإنتاجية.

[1] عبد الرحمن يسري، تطور الفكر الاقتصادي، مرجع سبق ذكره، ص98.

ويرى كيني أن الثروة لا تنتج إلا في المجال المادي، وعليه فهو يستبعد قطاع الخدمات كقطاع منتج للثروة، ويذهب إلى أن الفلاحة هي القطاع الوحيد المنتج لها، وبذلك فان المجتمع ينقسم الى ثلاث طبقات:[1]

الطبقة المنتجة: وهم العمالة في القطاع الزراعي، وهي التي تنتج الناتج الكلي السنوي بإعتبار أن الزراعة النشاط المنتج الوحيد.

الطبقة المالكة: وهم أصحاب الأراضي الزراعية، وتضم الحاكم وحاشيته وملاك الأرض من الأشراف والنبلاء، هذه الطبقة لا تساهم في عملية الإنتاج، غير أن ملكيتها للأرض تمكنها من الحصول على جزء من الناتج الصافي في صورته النقدية، وتحصل عليه في صورة ريع تدفعه لها الطبقة المنتجة، وبالتالي فإن طبقة الملاك تعيش على إنفاق دخلها على شراء السلع الإستهلاكية الزراعية والمواد الصناعية من الطبقتين الأخرتين المنتجة والعقيمة.

الطبقة العقيمة: وهي العمالة خارج قطاع الزراعة، بإعتبار أن عملهم لا يضيف شيئا إلى الثروة الإجتماعية حيث يقوم أفراد هذه الطبقة بتحويل جزء من الناتج الزراعي إلى شكل آخر يتخذ شكل السلع المصنوعة.

فحسب مفكري هذا التيار، تعتبر الفلاحة المصدر الرئيسي لتمويل نفقات القطاعات الأخرى، وظلت القطاع الإنتاجي الأكثر أهمية، وذلك للأسباب التالية:

-أنها مصدر غذاء غالبية السكان سواء من الفلاحين أو الأرستقراطيين.

-تمد الصناعة بالمواد الأولية.

-ترتكز عليها التجارة في الحصول على الحبوب التي كانت تعتبر أكثر فروع التجارة نشاطا في الداخل والخارج.[2]

الفرع الثالث: التنمية الفلاحية في الفكر الكلاسيكي:

من أهم رواد هذا الفكر الاقتصادي آدم سميث، دافيد ريكاردو، وروبرت مالتوس.

حيث ركز **آدم سميث(1723-1790)** على أهمية القطاع الزراعي لعملية النمو الإقتصادي داخل المجتمع، منتقدا رأي الطبيعيين المبني على أن القطاع الزراعي هو القطاع الوحيد المنتج دون غيره من القطاعات.

[1] جون كينيت جالبريت، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، تاريخ الفكر الاقتصادي-الماضي صورة الحاضر، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد261، 2000،ص59.

[2] محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص169.

بينما يرى **دافيد ريكاردو(1772-1823)** أن الزراعة هي أهم القطاعات الإقتصادية، لأنها مصدر الغذاء وقسم المجتمع الى ثلاث فئات:[1]

طبقة رأسمالية: توفر رأس المال الثابت للعمليات الإنتاجية ومنها الأجور.

طبقة العمال: يقومون بإنفاق كل دخلهم الذي يمثل أجر العمل المدفوع لهم من الرأسماليين.

طبقة ملاك الأراضي: وهم الطبقة غير المنتجة، ويحصلون على دخولهم من الريع جراء إستخدام أراضيهم للتنمية الزراعية.

أما الإقتصادي **روبرت مالتوس(1766–1834)** المعروف بالنظرة التشاؤمية فقد إعتبر أن القطاع الزراعي يخضع لقانون تناقص الغلة بسبب قلة إرتباط الغلة بالتقدم التقني والتكنولوجي، ولتحقيق التنمية الإقتصادية يجب إستغلال تراكم رؤوس الأموال في القطاع الصناعي لأن القطاع الزراعي لا يمكن زيادة إنتاجيته حتى مع تطبيق التقدم الفني.

كما عبر عن مخاوفه من عدم قدرة الأرض على مجابهة الإحتياجات المتزايدة للسكان المتزايدون فيما أطلق عليه بـ "**نظرية مالتوس للسكان**"، فقد أشار إلى قدرة السكان في الزيادة أكبر بكثير من قدرة الأرض على إنتاج الغذاء اللازم لحياة البشر، حيث أن السكان يتزايدون بمتوالية هندسية وأن الإنتاج الزراعي يتزايد بمتوالية حسابية[2].

وهو ما يجعل حل مشكلة الغذاء مستحيلة، مما جعله يقترح إشاعة الأمراض والحروب للتقليل من زيادة السكان، إلا أن نظرته التشاؤمية هذه لم تتحقق لأن الزيادة في الإنتاج الزراعي لا ترتبط بالمساحة المزروعة فقط وإنما كذلك بعوامل أخرى متمثلة أساسا في الأساليب الحديثة للزراعة بإستعمال التكنولوجيا الحديثة.

أما الإقتصادي دافيد ريكاردوا فقد إهتم أكثر بالريع (La rente)، وإعتبر أنه عبارة عن المكافأة التي يحصل عليها مالك الأرض نظير إستخدام قواها الطبيعية الأصلية، في شكل عائد وراء إستخدامها (الإيجار)، ونظرا لثبات مساحة الأرض فإن زيادة الطلب عليها يؤدي الى إرتفاع الريع العقاري، وهو ما يضطر المجتمع الى زراعة الأراضي الأقل خصوبة ولكن في إستطاعتهم إستخدام كميات أكبر من العمل ورأس المال على المساحات المحدودة من الأراضي الخصبة لإنتاج كمية أكبر من المحاصيل[3].

[1] نفس المرجع، ص173.

[2] فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، توزيع المداخيل والنقود والائتمان، دار الحداثة، الطبعة الأولى، 1981، ص ص 106، 107.

[3] ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الجزئي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1989، ص354

مما سبق يمكن القول أن الفكر الكلاسيكي أعطى أهمية كبيرة للفلاحة لخلق الثروة (الريع)، حيث أن الزيادة في السكان تؤدي إلى زيادة في الطلب على ضروريات الحياة من ملبس ومأكل، الأمر الذي ينعكس على تناقص الغلة في القطاع الفلاحي، حيث دعا مالتوس من أجل مواجهة معضلة المشكلة الغذائية وتزايد السكان، الى المناداة بضرورة اصدار تشريعات للإصلاح الفلاحي بهدف تحفيز ملاك الأراضي على زيادة إنتاجهم.

الفرع الرابع: التنمية الفلاحية في الفكر الماركسي:

تعتبر نظرية المفكر كارل ماركس**K.Marx** (**1818-1883**) من النظريات القائدة في مجال فلسفة التاريخ والتطور، إلا أننا نوجز من نظريته وآراؤه في التنمية الفلاحية وما تعلق بها (الأرض، الفلاح، الريع).

يرى ماركس مستقبل الفلاحة في الأشكال التنظيمية المشابهة للمصانع الكبيرة، وإعتبر أن وجود المزارع الفردية الصغيرة تعرقل التنمية، كما يرى أن طبقة الفلاحين هي جمهور أعضاؤه يعيشون في ظروف متشابهة، ولا يدخلون في علاقات مع الطبقات الأخرى، لأن أسلوب الإنتاج يعزلهم ويربطهم.

أما من جهة تقسيمه للدخل فالكلاسيك يقسمون الدخل إلى ريع، أرباح، فوائد وأجور، أما ماركس فهو يضم في مجموعة واحدة المداخيل الثلاثة الأولى ويقابله في المجموعة الثانية الأجور.

فالريع عند ماركس يمثل "**جزءا من فائض القيمة المنتج في الزراعة التي تسودها أو تسيطر عليها علاقات الإنتاج الرأسمالية، ويحصل عليه مالك الأرض ويكون دخلا له لكنه غير مكتسب**"[1].

فحسب كارل ماركس، فان ملاك الأراضي لا يساهمون في العمل، ويحصلون على الريع نظير ملكهم للأراضي التي تستخدم في اطار الإنتاج الرأسمالي، وينتج عنه فائض القيمة، وما ينتج عن العمل الذي يقوم به العامل زائد الوقت اللازم لتغطية أجره هو مصدر فائض القيمة وللربح، وللتزايد المستمر لتراكم رأس المال، كما يفرق بين فائض القيمة المطلق وفائض القيمة النسبي، فالأول هو بزيادة يوم العمل، اما الثاني فهو بخفض يوم العمل.

كما يؤكد أن فائض القيمة المنتج من الزراعة لا تذهب الى المزارع (العامل)، وإنما يحصل عليها ملاك الأرض على شكل ريع، وأن تحديد الريوع محدد من طرف الملاك بغض النظر عن طبيعة الأرض الزراعية ودرجة خصوبتها.

[1] أحمد بليح، المشكلة الزراعية-بحث اقتصادي تحليلي مقارن في السوق الأوروبية المشتركة، دار الجامعات المصرية-الاسكندرية، دون تاريخ نشر، ص430.

المطلب الثاني: التنمية الفلاحية في الفكر التنموي الحديث:

برزت الأفكار وتنامت حول التنمية الإقتصادية في أوائل الخمسينات من القرن العشرين حيث ظهر العديد من المفكرين الإقتصاديين، ولعل أهمها ما يلي:[1]

الفرع الأول: المدرسة الكلاسيكية الحديثة للتنمية:

هذه المدرسة إعتمدت على القطاع الزراعي كأداة رئيسية للتنمية الإقتصادية، بدءا من توليد وتعبئة الفائض الزراعي حتى تحديد معدل نمو عرض العمل الصناعي قياسا على حجم العمالة الزراعية المهاجرة، والتعامل مع المعدل الأخير كمكافئ لمعدل نمو الناتج القومي المرغوب، بحيث أن هذه المدرسة ركزت أساسا وضمنيا على التنمية الزراعية الأفقية تحت ضغط زيادة النمو السكاني، إلا أنها أهملت أسلوب التنمية الرأسية.

من أبرز روادها والذين أطلق عليهم **الكينزيين الجدد** أمثال **Nurkse** و**lewis** وغيرهم، حيث قامت هذه المدرسة بصياغة عدة أسس نظرية لعملية التنمية وبعض هذه الأسس ظل فاعلا ومؤثرا في سياسات التنمية، على مدى عقدين من الزمن وهذه الأسس يمكن إستخلاصها كما يلي:

– إعادة اكتشاف مفهوم الفائض الزراعي، ثم توظيفه كمحور إرتكازي لعملية التنمية الإقتصادية على المستوى القومي ومن ثم فإن القطاع الزراعي هو المحرك الأول لعملية التنمية.

– صبغ عملية التنمية بالصبغة (الإرادية) دون الرهان المطلق على علاقات السوق وإن إستبقت هذه العلاقات كجزء من عملية التنمية.

– ربط عملية التنمية بإعادة هيكلة اقتصادية، للأوزان النسبية للقطاعات، بحيث يرجح الثقل النسبي للقطاع الصناعي.

– طرح وبشكل غير مباشر معيار زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي كمعيار أساسي للتنمية.

– التسليم مبدئيا بأن النشاط الزراعي يخضع لدالة إنتاجية متناقصة.

– القبول ضمنيا بالفكر الكينزي بأن سياسات التنمية تستهدف التشغيل الكامل وبالتالي استبعاد كل أشكال البطالة (ماعدا البطالة الإرادية).

---

[1] أنظر:

– أحمد بليح، مرجع سبق ذكره، ص23-35، بتصرف

– عبد الرحمن يسري، مرجع سبق ذكره، ص102.

– ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص386.

بالإضافة إلى الأسس النظرية للمدرسة الكلاسيكية للتنمية يقبل ببعض الإستنتاجات الأساسية:

-إن المدرسة الكلاسيكية للتنمية لم تعط أي إهتمام حقيقي للتنمية الزراعية (على الرغم من إفتراضها المسبق، بأن القطاع الزراعي هو المحرك الأول لعملية التنمية)، إذ أن معدل نمو الناتج الزراعي يظل مكافئ للصفر، بينما يزداد الناتج الصناعي بمعدل يكافئ (**ن + و**).

-إن كل ما تحقق في القطاع الزراعي هو زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي.

-إن المدرسة الكلاسيكية للتنمية تفرض تعادل الأجر في كل من القطاع الزراعي والقطاع الصناعي مع أجر الكفاف، ولكن فرق المستوى المعيشي بين الريف والحضر، قاد المدرسة إلى القبول بانحياز معدل التبادل لصالح السلع الصناعية، أي القبول بتنمية في إطار تضخم يختزل الأثر الحقيقي، لزيادة متوسط الدخل للسكان الزراعيين ويستبقيه عند حالة من الركود النسبي.

-أن القطاع الزراعي يعاني من مستويات متدنية للإنتاج والمداخيل، وبالتالي فإن زيادة الإنتاج الزراعي لن تكون رهنا بتراكم رأس مالي ولكنها تبقى رهنا بالتوسع الأفقي في رقعة الأراضي الزراعية، ولأن الأراضي الزراعية الجديدة أقل خصوبة من لأراضي القديمة، فإن النشاط الزراعي سوف يظل لمرحلة الغلة المتناقصة.

إن المدرسة الكلاسيكية تسلم بتراجع نسبة الأجور إلى الدخل (**نسبة الأجور/الدخل**) أو على حد تعبير **أرثر لويس** "إن قضيتنا هي النمو، وليس التوزيع"[1] وبالتالي فإن سياسات التنمية الكلاسيكية، تقبل بحل مشكل البطالة والوصول إلى التشغيل الكامل على حساب حصة الأجور وكل هذه الاستنتاجات تقود إلى عدد من التضمينات التحليلية التي لعبت دورها في ما بعد كمؤشر لعديد من نظريات التنمية التي أعقبت المدرسة الكلاسيكية.

وهذه التضمينات هي:[2]

-إن القطاع الزراعي هو فاعل رئيسي في عملية التنمية في مراحلها الأولى، ولكن دوره يتضاءل في مراحلها التالية، ومن ثم فإن التنمية الزراعية (ماعدا التوسع الأفقي في أراضي جديدة) ينبغي تأجيلها وإرجاءها حتى تكتمل مراحل التنمية الصناعية.

-إن الإستقرار المطرد في عملية التنمية يسلك كدالة للإستثمار، وإذا كان القطاع الزراعي يوفر الإستثمارات الأولية من خلال الفرق بين الفائض الزراعي المحتمل والفائض الزراعي الفعلي فإن الإستثمارات التراكمية في

[1] ضياء مجيد الموسوي، مرجع سبق ذكره، ص391.

[2] عبد الوهاب امين، التنمية الاقتصادية، دار حافظ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2000، ص50.

ما بعد ينبغي أن تتولد من خلال إدراج معدلات الأرباح، في دورة نشاط تسمح بتراجع نسبة الأجور الى الدخل في إتجاه التشغيل الكامل.

-إن القبول بزيادة الدخل الفردي كمعيار للتنمية من ناحية، ونفي كل أشكال البطالة (ماعدا البطالة الإرادية) كهدف للتنمية من ناحية أخرى، يقود للتأويل التالي:

- زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، يعني أن معدل نمو الإنتاج القومي الحقيقي، يتفوق على معدل السكان.
- وحيث أن معدل نمو الناتج الزراعي، ووفقا لتمثيل المدرسة الكلاسيكية يعادل الصفر بينما يزداد الناتج الصناعي بمعدل يعادل (ن+ و)، أي أن معيار التنمية يمكن التعبير عنه باعتباره تفوق معدل نمو الناتج القومي الحقيقي على معدل نمو السكان، بشرط تكافئ الأول مع معدل عرض العمل.

هذه التضمينات التي تحملها مداخلات المدرسة الكلاسيكية كانت عبارة عن نقاطا للإرتكازات التي دارت حولها التفرعات النظرية في فكر التنمية خلال العقدين (الخمسينات والستينات) وحملت هذه التفرعات عدة توقعات انحصرت أساسا في نظرية النمو غير المتوازن وإرهاصات التنمية الزراعية الرأسية.

الفرع الثاني: نظرية النمو غير المتوازن:

لقد بدأت نظرية النمو غير المتوازن **لهير شمان** من مبدأ التشغيل الكامل والرهان على الإستثمار في القطاع الصناعي وإلى محدودية القطاع الزراعي في تطوير مراحل التنمية، وهي ما آلت إليه المدرسة الكلاسيكية كنتيجة نهائية.

إن إطلاق حافز النمو غير المتوازن يصبح هو المخرج لإستمرار عملية التنمية حيث تزداد معدلات النمو في القطاع الصناعي عبر فقرات سلسلته الطويلة والعريضة بشكل متسارع يسمح ب:

-إعادة تعديل معدلات التبادل لصالح السلع الزراعية وبالتالي إمكانية إحداث تراكم رأس مالي داخل القطاع الزراعي كمقدمة للتنمية الزراعية الرأسية.

-إعادة استيعاب جزء أكبر من العمالة الزراعية في النشاط الصناعي (وهذا الجزء لن يمثل البطالة المقنعة فقط ولكنه سوف يمثل أيضا فائض العمل الزراعي) ومن ثم يتحول القطاع الزراعي إلى قطاع محدث يسلك وفقا لقوانين الرأسمالية.

حيث افترض **هير شمان**[1]:

[1] نظال كامل، الأسس النظرية في التنمية الزراعية العراقية، مطبعة الحوادث، بغداد، العراق، دون سنة نشر، ص56.

-إن اتجاه نسبة **رأس المال /العمل** في القطاع الصناعي إلى الإرتفاع بشكل منتظم.

-إن اتجاه معدلات التبادل لصالح السلع الزراعية سوف يرفع من معدل ربح رأس المال الزراعي وبالتالي فإن القطاع الزراعي سوف يعرف تدفقات رأس مالية تقود بدورها إلى زيادة الناتج الزراعي بمعدلات موجبة عبر الزمن في ظل تنمية زراعية رأسية.

-إن نظرية **هير شمان** لمحت إلى زيادة متوسط إنتاجية عناصر الإنتاج كأحد معايير التنمية ولكنها ظلت أسيرة للعرض الكلاسيكي الخاص بإخضاع النشاط الزراعي لدالة إنتاجية متناقصة الغلة ومن هذا فلقد افترضت أن خفض حجم العمالة الزراعية هو أحد شروط التنمية الزراعية الرأسية.

هذه الفرضية التي عززها كل من (CLARK) و(FERROX)[1] حيث أكد الأول على ضرورة خفض الحجم المطلق للعمالة الزراعية، بينما خلص الثاني إلى أن التنمية الإقتصادية في حاجة إلى قطاع قائد يلعب دور القاطرة من خلال تحقيق معدلات نمو متزايدة للناتج مع إنتاجية متوسطة متناسبة للعمل وهذا ما نجده يتحقق في قطاع الصناعة دون غيره من القطاعات الأخرى، وذلك لكون القطاع الصناعي يقبل بدالة إنتاجية متزايدة الغلة بينما قطاع الزراعة فهو عكس ذلك وبالتالي لابد من خفض حجم عماله ترادفا مع نمو التراكم الرأسمالي داخله.

وفي مجمل القول فإن نظرية النمو غير المتوازن إعتمدت على دوال إنتاجية محايدة. ولهذا فإن هذه النظرية لم تلق قبولا لدى الجيل الثاني من الكنزيين المحدثين وكانت أبرز انتقاداتهم تقول:

-أن النمو الغير متوازن، قد يمثل عنصرا تحريضيا لزيادة معدل النمو السكاني في المدى الطويل، وكانت حجتهم هي دراسة (BUQUET)، والتي افترضت أن السكان سوف يتزايدون بمعدلات متناقصة طالما أن لديهم توقعات بأن متوسط الدخل الفردي الحقيقي سوف يواصل ارتفاعه بمعدلات متزايدة، واستنادا لتقديرات الكنزيين المحدثين آنذاك فإن معدلات نمو العمل بدورها سوف تزداد آليا(كرد فعل للزيادة السكانية).

-يقول (BARRE) أنه في المدى الطويل فإن علينا أن نقبل بمعدلات نمو متماثلة، ومتزايدة لعناصر الإنتاج وحجم الناتج.[2]

[1] نظال كامل، مرجع سبق ذكره، ص57.

[2] عبد الوهاب أمين، مرجع سبق ذكره، ص62.

-إن الخفض المطلق لحجم العمالة الزراعية، يهدف إلى تحقيق التنمية الزراعية الرأسية، لكونه مقيد بحدود لا يمكن تجاوزها، وبالتالي لا يمكن الإعتماد عليه في المدى الطويل، ولكن يمكن الرهان في المقابل على الإنخفاض النسبي لمعامل رأس المال الزراعي مقارنة بمعامل رأس المال الصناعي.

الفرع الثالث: إستراتيجية تلبية الإحتياجات الأساسية:

تتلخص أفكار هذه النظرية أساسا في نظرية التنمية المستقلة و نظرية التنمية المتواصلة.

أولا: نظرية التنمية المستقلة:

لقد وافقت هذه النظرية بين التنمية والنمو المتسارع، وهذا أكدته كتابات(**BETTEL HEIM**)، كما أقرت بتجاوز معدل نمو الدخل الحقيقي، لمعدل نمو السكان كمعيار ضروري للتنمية، كما أضافت هذه النظرية معيارين أساسيين وهما:[1]

- ✓ رفع مستوى المعيشة لمجموع السكان.
- ✓ زيادة إنتاجية العمل بمعدلات متنامية.

إن كلا المعيارين السابقين مرتبطين مباشرة بالقطاع الزراعي، فرفع مستوى المعيشة لمجموع السكان بتلبية إحتياجاتهم الأساسية، هذا يعني بالضرورة زيادة معدل نمو الناتج الزراعي على معدل نمو السكان، وهذا ما يعكس التضمينات التحليلية لنماذج النمو المتوازن.

إن زيادة إنتاجية العمل تعني في القطاع الزراعي المزيد من التكثيف الرأسمالي، دون الحاجة إلى نقل العمالة الزراعية إلى خارج القطاع.

إن إستراتيجية تلبية الإحتياجات الأساسية تتماشى والتنمية الزراعية الرأسية، بإستثناء الشرط المسبق لهير شمان و كلارك لضرورة خفض حجم العمالة الزراعية.

هذه النظرية ساهمت في طرح قضايا أخرى مثل:

-إعادة طرح جديد للعلاقة بين الإستثمار والإستهلاك وبالذات في القطاع الزراعي.

-إعادة طرح جديد لقضية الفقر في المناطق الريفية التي طبقت بها تجارب التنمية.

-إعادة صياغة واكتشاف مفهوم التنمية الريفية من خلال الربط بين البعد الإقتصادي و البعد الإجتماعي للتنمية في اتجاه رفع معدلات إستهلاك الخدمات إجتماعية للسكان الريفيين، (الصحة، التعليم، المواصلات..).

[1] رفعت لقوشة، التنمية الزراعية (قراءة في مفهوم متطور)، المكتبة الاكاديمية، القاهرة، مصر، 1998، ص ص 23، 29.

إن الجهود التي يبذلها الأهالي في سياق عملية التنمية المحلية هي إرهاصات مبكرة لإعادة قراءة مفهومي الإستهلاك والإستثمار في القطاع الزراعي، فهذه الجهود يبدو وكأنها إستثمار عيني ذاتي لا يتم إدراجه في الإحصائيات الرسمية للإستثمارات الزراعية، تسمح عمليا برفع حجم الإستثمارات الرسمية وفي الوقت نفسه فإن الإنفاق على تلبية الإحتياجات الأساسية للعمال، (جانب إجتماعي وغذائي) يمكن التعامل معه كإنفاق إستثماري على الرغم من أنه يدرج في خانة الإنفاق الإستهلاكي، ولكنه يقود إلى زيادة إنتاجية العمال مثل أي استثمار آخر وبهذا بدأت إستراتيجية تلبية الإحتياجات الأساسية، وكأنها تعيد إكتشاف مصادر جديدة للإستثمار، لكبر حلقة الفقر وبالذات في القطاع الزراعي.

إن هذه النظرية قدمت إسهامات إيجابية في فكر التنمية الزراعية، إلا أنها لم تصمد كإجراء تطبيقي في الواقع العملي لعدة أسباب من أهمها:[1]

1-لكون إستراتيجية تلبية الحاجيات الأساسية، هو مفهوم واسع وغير محدود، وهنا نتساءل كيف يمكن تحديد المقننات المعيارية لهذه الإحتياجات والتي يمكن الاحتكام إليها.

2-إن محاولة الإستراتيجية للإعادة اكتشاف مصادر جديدة للاستثمارات وخاصة في القطاع الزراعي، قد دفع ببعض أنصارها إلى الدعوة لقطيعة بين إقتصاديات بلدان العالم الثالث والإقتصاد العالمي.

3-كما أن هذه الإستراتيجية راهنت على النتائج التقنية للثورة الخضراء، دون أن تعير اهتماما كافيا لشروطها الإقتصادية والإجتماعية.

ثانيا: نظرية التنمية المتواصلة:

هذه النظرية تمثل إنقلابا في فكر التنمية الزراعية، فكل من قبلها أولى إهتماما للإستثمار الزراعي كفاعل ديناميكي في دولاب التنمية الزراعية وافترض ضمنيا أن التدهور في التربة يمكن تعويضه بمزيد من الإستثمارات، وذلك بإستخدام الأسمدة وتحسين وسائل الري والصرف، ولكن هذه النظرية تضع حدا لكفاءة التعويض الرأسمالي، فالمزيد من الإستثمارات قد لا يستطيع تعويض التربة عند الأوضاع الحرجة، كما أن التنمية الزراعية الرأسية سوف لن تقدر على الموازنة بين الأثر السلبي لإنكماش المساحات المزروعة على الناتج الزراعي وهذا في الأمد الطويل.

إن التنمية المتواصلة لا تعني مجرد الحركة التنموية في المدى الطويل، وإنما تهدف إلى عدم الوصول إلى نقطة إنحدارية يستحيل عندها الدفع بالتنمية الزراعية إلى الأمام، حيث تطرقت هذه النظرية إلى:[2]

[1] نظال كامل، مرجع سبق ذكره، ص 69.

[2] رفعت لقوشة، مرجع سبق ذكره، ص30.

1-التنمية الزراعية هي قضية غير قابلة للإرجاء أو التأجيل يجب الإسراع بها.

2-مكافحة الفقر في المناطق الريفية هو واحد من أهم أهداف التنمية الزراعية، بإعتبار أن الفقر هو أحد أسباب تدمير البيئة وبالتالي فإن مكافحته لا يعود مجرد خيار إجتماعي، ولكنه خيار إستراتيجي يربط المصير الإنساني ككل.

المطلب الرابع: نماذج التنمية الفلاحية:

لقد تعدد الرؤى حول مكامن وسبل تحقيق التنمية الزراعية، باعتبار القطاع الفلاحي كأحد محركات النمو الإقتصادي لأي بلد، حيث أن معظم النماذج والدراسات التي تناولت الموضوع، ركزت على الأهمية النسبية للزراعة صمن مسار النمو الإقتصادي ومكانة القوى العاملة الزراعية وعلى إمكانية القطاع على مد باقي القطاعات بالموارد الأولية وبالطاقة العاملة، غير أن معظمها لم يشر الى الميكانيزمات والسبل التي شأنها نقل القطاع الفلاحي من كونه قطاعا تقليديا الى قطاع متقدم ومصدرا مهما للثروة، ولعل أهم النماذج التي عالجت هذا الإشكال ما يلي:

الفرع الأول: نموذج الأثر الصناعي الحضري:

لقد كان لأثر التحضر والتصنيع في تطوير القطاع الزراعي أهمية في تفسير التنمية الزراعية، ويعد الإقتصادي الألماني(**جون هنري نون ثيون**) من الأوائل الذين أكدوا تأثير هذا النموذج وذلك من خلال التوصل الى السعة المزرعية المثلى والتكثيف المزرعي إعتماد على أفكار ريكاردو في الريع وفسر أثر التحضر في تحديد المواقع الزراعية للإنتاج الزراعي وتأثير تلك المواقع على الفن الإنتاجي والتكثيف الزراعي.[1]

كما أشار **شولتز**(Schultz) في دراساته الى الأثر الصناعي الحضري واخفاق السياسات السعرية والإنتاج في إزالة التباين الإقليمي ومعدلات التطور في الزراعة الأمريكية، مستندا في تحليله على التطور الإقتصادي يحدث في مصفوفة من المواقع الجغرافية التي تتسم بأنها مواقع صناعية حضارية في تركيبها، وأن أفضل المواقع الجغرافية الزراعية من حيث الإنتاج الزراعي هي تلك التي تحيط بالمراكز الحضارية الصناعية، بمعنى أن هذا النموذج يعتمد على مبدأ اللامركزية في المواقع الصناعية ومن ثم فان التدفق السكاني من الأرياف يتوزع على عدد من المراكز الحضرية كما أنه ربما لا يحقق هذا النموذج أهداف التنمية في البلدان النامية، وذلك لعدم توافر المتطلبات التقنية في الزراعة النامية، ولأن هناك تزايدا أو ثباتا في القوى العاملة في

[1] سالم توفيق النجفي، صالح تركي القرشي، مقدمة في اقتصاد التنمية، مرجع سبق ذكره، ص147.

القطاع الزراعي، ذلك لأن القطاعات الأخرى لا تنمو بوتائر متسارعة يؤدي الى سحب القوى العاملة الزراعية الى القطاعات اللازراعية بثبات.

الفرع الثاني: نموذج الإنتشار:

يقصد بالإنتشار في الميدان الزراعي إلى تبني الأساليب العلمية وتوسيع الطرق الإرشادية في الممارسات الزراعية، من خلال العمليات الزراعية أو إنتقاء مستلزمات الإنتاج كالبذور المحسنة وإستخدام الوسائل المحسنة للإنتاجية الزراعية، وتطبق نتائج البحوث الزراعية سواء في ذلك الإنتشار بين منطقة وأخرى أو بين البلدان النامية والمتقدمة[1].

وقد أكدت الدراسات أن هناك فروقا واسعة في الإنتاجية الزراعية بين أقاليم مختلفة، سواء في تلك المجموعات المحصولية أو الحيوانية على الرغم من تشابه كثير من الظروف الطبيعية وتظهر جليا هذه الفروق بين الدول النامية والدول المتقدمة.[2]

كما أكدت الدراسات أيضا أن الحضارات القديمة شهدت عملية نقل متبادل بينها في مجال زراعة المحاصيل، وربما كان لذلك أثر في نشوء أنماط الزراعة المكثفة، سواء في إستخدام الأراضي الزراعية أو العمل الزراعي وهذا كله يؤكد أهمية نموذج الإنتشار في التنمية الزراعية وقد إهتم بهذا الجانب من النموذج علماء الإجتماع، والمعنيون بالإرشاد الزراعي مؤكدين أن الخبرات المتراكمة للمزارعين تعد الأساس الجوهري في تنمية المزرعة ومن ثم فإن نقل هذه الخبرة الى المزارع الأخرى، يعد بمثابة محطات للبحوث الزراعية التي تتأتى من التجارب المؤكدة ويعتمد هذا النموذج على متغيرات خارج الزراعة في مقدمتها مستوى التعليم وأسلوب الاتصالات، ومدى فاعليته والصفات الشخصية للمزارعين، حيث تلعب هذه المتغيرات دورا في سرعة انتشار المبتكرات الزراعية وفاعلية تبنيها من قبل المزارعين، وقد عمدت الكثير من الدول النامية على انشاء اجهزة ارشادية لهذا الغرض، وأصبح هم التقنية الزراعية يقع على عاتق الأجهزة الإرشادية في نقل المعرفة الزراعية وتبني أساليبها من قبل المزارعين في مواقع عملهم المزرعي.

الفرع الثالث: نموذج مدخلات الإنتاج ذات المردود العالي:

شهدت الدول النامية العديد من الإخفاقات في إستخدام التقنية الزراعية المنقولة اليها من الدول المتقدمة، وذلك للاختلاف الواسع في الإمكانيات التقنية والتكنولوجية المستخدمة في الإنتاج الفلاحي،

[1] يوجيرو هيامي وفورنون وروتان، ترجمة ميشال تكلا، التنمية الزراعية رؤية عالمية، ، المكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، مصر،1988، ص ص 62،63.
[2] سالم توفيق النجفي، مرجع سبق ذكره، ص148، بتصرف.

الأمر الذي أوجب على تلك الدول مواكبة المتغيرات العالمية وتكييفها مع ظروفها المحلية بعيدا عن نقل الوصفات جاهزة، لاسيما أن هناك إختلافات في الظروف المناخية والمواقع الجغرافية، ومن ثم فان إستخدام الموارد المتاحة بأسلوب أمثل يمكن المزارع من ابتكار في طرق الانتاج للوصول الى المستويات المرغوبة، والاستخدام الامثل للموارد الزراعية بين الاستخدامات المحصولية المختلفة.

وأكد **شولتز** في كتاباته أن الإنتقال من الزراعة التقليدية الى الزراعة الهادفة يكمن في تحقيق الإستثمار الهادف الذي يؤدي إلى جعل مدخلات الإنتاج ذات المردود العالي متاحة له، ومن ثم فإن الشرط الأساسي للنمو في هذه الحالة هو مدى توفر وطبيعة أسعار عوامل الإنتاج غير التقليدية، وغالبا ما تتسم العديد من الدول بوجود القليل من المدخلات التي يمكن الإستعانة بها من الزراعة المتقدمة التي تتميز بالتعقيد وصعوبة الإستخدام في المجال الزراعي الأمر الذي يجعل الموارد الزراعية المتاحة ذات مردود أعلى من إستخدام تلك الموارد منفردة،[1] وفي حالة استخدام نموذج من هذا النوع في الدول النامية من أجل تطوير قطاعها الزراعي يتطلب وجود محطات للتجارب الزراعية التي يمكن من خلالها الحصول على معارف ودراسات زراعية جديدة.

كذلك أن تتوفر على قطاع صناعي له القدرة على إنتاج وتطوير وسائل الإستخدام التقني في المجال الزراعي، وأخيرا خلق المقدرة لدى المزارعين لإستخدام تلك الموارد الانتاجية بكفاءة عالية وقد تطورت هذه النظرية بكتابات الإقتصادي **شولتز** بوصفها نظرية في التحول من الزراعة التقليدية الى الزراعة الحديثة،[2] حيث أن هدف تحقيق نمو ملحوظ في القطاع الزراعي يتطلب إستخدام حزمة من مختلف النماذج المتبناة في الدول المتقدمة، من اجل تحقيق النمو المرغوب في القطاع الزراعي.[3]

ويمكن إستخلاص الأسس الرئيسية لنماذج التنمية من خلال التجارب العالمية المختلفة الى ثلاث إستراتيجيات للتنمية الزراعية[4]، تتحدد الأولى بالإستراتيجيات التكنوقراطية التي تستهدف بالأساس زيادة في الانتاج الزراعي، دون الإهتمام بالمتغيرات الاجتماعية والإستخدام الناتج عن الملكية، بينما تهتم الثانية التي يمكن وصفها بالإستراتيجيات الإصلاحية بالأطر الإجتماعية التي تجعلها أهداف أساسية مثل عدالة توزيع الدخول الزراعية والثروة في القطاع الزراعي بين عناصر الإنتاج المستخدمة، والعمل على إعادة توزيع الأراضي الزراعية بين المزارعين لضمان عدالة التوزيع على صعيد المجتمع الريفي، ويهتم النمط الثالث الذي

[1] سالم توفيق النجفي، مُحَمَّد صالح تركي القريشي، **مقدمة في اقتصاد التنمية**، مديرية دار الكتب للطباعة، الموصل، العراق، دون تاريخ النشر.ص150.

[2] يوجيرو هيامي وفورنون وروتان، ترجمة ميشال تكلا، التنمية الزراعية رؤية عالمية، مرجع سبق ذكره، ص66.

[3] مُحَمَّد صالح تركي القرشي، مرجع سبق ذكره، ص192.

[4] سالم توفيق النجفي، **التنمية الاقتصادية الزراعية**، مرجع سبق ذكره،ص56.

يدعى بالإستراتيجية الراديكالية بتغيير القيم الإجتماعية بصورة أساسية وتأتي الأهداف الأخرى في المرتبة التالية من الأهمية النسبية.

تعد هذه الإستراتيجيات المسار الرئيسي الذي يتبع من أجل تحقيق أهداف التنمية الزراعية، الا أن إختيار تلك الأهداف دون أخرى يجب أن يبنى على مدى توافر أو ندرة مكونات العمليات الإنتاجية الزراعية، وعلى سبيل المثال فان التباين في الموارد الطبيعية نسبة الى السكان يتطلب السير وفق المسار التقني، وذلك في حالة وجود وفرة في الموارد الطبيعية مقارنة بالسكان وفي حالة تزايد قوة العمل مقارنة بالموارد الطبيعية الزراعية، فان مسارات التنمية يجب أن تتجه للعمل في زيادة إستخدام قوة العمل وقد يولي المجتمع أهمية أكبر لعلاقة العدالة الاجتماعية وفي هذه الحالة يجب إختيار أكثر الإستراتيجيات أهمية في تحقيق الأهداف.

الفرع الرابع: إستراتيجية التنمية الإقتصادية الزراعية:

إن إستراتيجية التنمية الإقتصادية الزراعية تعني توافر أهم الإجراءات التي يجب إتباعها لتحقيق المعدلات المرغوبة للنمو في القطاع الزراعي، وصولا لإحداث تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة على مستوى الإقتصاد الوطني لأي بلد، كما تعني هذه الإستراتيجية كيفية تنفيذ إجراءات التنمية وصولا إلى تحقيقها[1]، اذ تعتبر إستراتيجية التنمية الفلاحية جزء أساسي ومحوري من التنمية الإقتصادية الشاملة، وذلك لأن القطاع الزراعي يعتبر أحد الرئيسية والأساسية في الكثير من دول العالم، وبالتالي فان تنمية هذا القطاع يؤدي الى زيادة إجمالي الناتج القومي للدولة وارتفاع مستوى المعيشة لأفراد المجتمع ومساعدة ميزان المدفوعات لمواجهة متطلبات استيراد المنتجات والسلع الصناعية والمواد اللازمة لتحقيق التنمية الشاملة.

أما أسباب الإهتمام بوجوب التنمية الإقتصادية الزراعية فيمكن إيجازها فيما يلي:[2]

-إعتبار القطاع الزراعي كمصدر رئيسي لغذاء السكان.

-يعتبر القطاع الزراعي المصدر الرئيسي للموارد الأولية اللازمة لقطاعات الإنتاج الأخرى وخاصة تلك التي تدخل ضمن نشاط الصناعات الزراعية.

-فائض الإنتاج الزراعي يعتبر عاملا مهما في دعم الميزان التجاري للبلد إذا وجد هذا الفائض طريقه للأسواق الخارجية.

[1] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، مصر،1999،ص51.

[2] نفس المرجع، ص64.

-تطور القطاع الزراعي تقنيا يساعد على تحرير جزء من اليد العاملة الزراعية للعمل في القطاعات الإقتصادية الأخرى.

-تطور القطاع الزراعي يؤدي الى زيادة الناتج الزراعي وبالتالي زيادة دخول المزارعين مما سيؤدي الى تحفيز نمو أسواق السلع الوطنية وزيادة النشاط الاقتصادي بشكل عام.

وبالتالي لابد من وجود استراتيجية تنموية للقطاع الزراعي تعمل على إستمرار معدلات النمو في الإقتصاد الوطني ككل، واذا لم يتم الحفاظ على معدلات نمو الاقتصاد الوطني بل وحتى زيادة هذه المعدلات ما أمكن، فان مصير أي إستراتيجية تنموية هو الفشل وبالتالي لن يحقق الإقتصاد الوطني معدل النمو المرغوب.

المبحث الثالث: السياسات الإقتصادية الزراعية الداعمة للتنمية الفلاحية:

يعد تدخل الدولة في رسم سياسة زراعية متكاملة أمراً ضرورياً لما له من دور كبير في إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية وبناء قواعد سعرية مكملة للسياسة الزراعية، فضلاً عن دورها في حماية المستهلكين ودعم المنتجين وتحسين نسب التبادل التجاري بين القطاع الزراعي والقطاعات اللازراعية والاهتمام بالأسعار النسبية للمحاصيل الزراعية، لأن آلية السوق قد أظهرت فشلها في تحقيق الأهداف المشار إليها آنفاً.[1]

حيث تتجسد السياسات الزراعية في مجموعة من الإجراءات الإدارية والتشريعية والتنفيذية من خلال البرامج التي تتخذها السلطات العامة في الدولة، وتساهم فيها بعض الهيئات الخاصة بغية تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط التنموية الزراعية.

هذه الأهداف غالبا ما ترمي إلى تشجيع زيادة الإنتاج لتحقيق الأمن الغذائي، وزيادة العائد من الصادرات وتكثيف الجهود لتضييق الهوة بين الطلب على الغذاء وانتاجه وكذلك حماية البيئة الطبيعية من الرعي الجائر ومكافحة التصحر أو إقامة محميات رعوية والحفاظ على التنوع البيئي الحيوي، وتأمين مستلزمات العمل الزراعي من تمويل ودعم زراعي وانتاج وتسويق وتخزين ومصادر الري وطرق الري وغير ذلك، كما تتطلب من الدولة مساعدة ودعم الفلاحين للتغلب على جملة المعوقات، كما تتطلب من الدولة أيضا الموازنة بين مجموعة من الأهداف المختلفة التي تسعى الدولة لتحقيقها.

المطلب الأول: ماهية السياسة الإقتصادية الزراعية:

ترتبط السياسات الزراعية بشكل عضوي **بالسياسات الاقتصادية للدولة**، وتتمثل في إستراتيجية الدولة الاقتصادية للوصول إلى الأهداف التنموية المتوخاة خلال مدة زمنية معينة، وتقوم على تحديد الموارد المادية والمالية والبشرية المتاحة، وتحديد الوسائل اللازمة لتنفيذها ومن ثم وضعها في خطط إنمائية قابلة للتطبيق بواسطة برامج تنفيذية معينة.

الفرع الأول: تعريف السياسة الزراعية:

تعدد التعاريف التي تناولت مفهوم السياسة الزراعية لعل ابرز تلك التعاريف ما يلي:

"هي مجموعة من الاجراءات المختارة من الوسائل الإصلاحية المناسبة التي يمكن بموجبها توفير أكبر قسط من الرفاهية للعاملين في قطاع الزراعة وذلك من خلال تحسين مستوياتهم المعيشية عن طريق زيادة

[1] عماد حسن النجفي، قيس ناظم غزال، "السياسة الزراعية وافاق تحقيق الامن الغذائي-مؤشرات عن الاقتصاد السوري"، مجلة تنمية الرافدين، العدد100، مجلد 32، سنة2010، ص67.

الإنتاج وتحسين نوعيته وضمان استمراريته"[1]، فالسياسة الزراعية يجب أن تهدف الى تحقيق الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية للمشتغلين في الزراعة، فاذا لم يتحقق ذلك فهي ناقصة في أهدافها أو في الوسائل المختارة لتحقيق تلك الأهداف أو تطبيقها جرى في ظروف غير ملائمة. ان هذه الاجراءات التي تستخدمها السياسة الزراعية تعد من الأساليب الإنمائية والإصلاحية التي يعتمدها القطاع الزراعي.

"وهي جزء من السياسة العامة[2] للبلد، كما أن السياسة الإقتصادية هي عبارة عن خطة محددة تستهدف تحقيق هدف معين في فترة زمنية معينة[3]، و أنها قد تستهدف مجموعة من الأهداف في فترة زمنية معينة، فقد تستهدف السياسة الإقتصادية لمجتمع ما تحقيق الإستقرار الاقتصادي، كما تستهدف تحقيق التنمية الإقتصادية والتي تعني زيادة الناتج القومي الفردي بما يحقق أعلى مستوى لمعيشة السكان، وتتضمن السياسة الإقتصادية مجموعة من السياسات الصناعية والزراعية والخدماتية وغيرها[4].

إذن فالسياسة الزراعية ماهي إلا فرع رئيسي للسياسة الإقتصادية العامة، يتم رسم معالمها وتطبيقها في القطاع الزراعي، ويتم التنسيق والتكامل بينها وبين غيرها من السياسات الإقتصادية الأخرى، مع تعيين الإتجاهات التي يراد السير عليها، من هنا تظهر أهمية فهم الخطوط الرئيسية للسياسة الزراعية، حيث تتطلب من أجل إنجاحها عدم وجود التنافر والتعارض بين أجزاءها أو أهدافها وضرورة دراسة جميع الظروف الإقتصادية والإجتماعية المحلية والدولية التي تؤثر فيها وفي تكوينها، وتوقع جميع الإحتمالات التي تنشأ عند تطبيقها، والوسائل التي تتخذ للتغلب على الأخطاء التي تظهر عند التنفيذ؛ كما يجب أن يشرف على وضعها هيئات فنية ذات كفاءة وقابلية لفهم العناصر المادية والإجتماعية التي تتضمنها البيئة التي تخضع لها تلك السياسة واتباع الطرق العلمية الصحيحة عند وضع أسس السياسة الزراعية.

من خلال ما سبق نستنتج أن السياسة الزراعية تهدف الى تحقيق هدفين أساسيين ويتضمن الهدف الاول في تحقيق الاشباع لمستهلكي السلع الزراعية، بينما يتضمن الهدف الثاني تحقيق تعظيم الربح للمنتجين الزراعيين، أي تحقيق الكفاءة الإنتاجية القصوى للموارد الزراعية، والحصول على أعلى ناتج بأقل جهد

[1] – رحمن حسن الموسوي، الاقتصاد الزراعي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ص199.

[2] –السياسة العامة للدولة هي مجموعة الوسائل والاجراءات المنظمة التي تقوم بها الدولة لأجل تحقيق هدف او غاية يريد المجتمع تحقيقها لزيادة وتحسين الرفاهية العامة.

[3] –محمد ابراهيم ناجي، اقتصاديات الانتاج الزراعي والصناعي، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 2016، ص15.

[4] –علي يوسف خليفة، القواعد الاقتصادية الزراعية بين النظرية والتطبيق في مصر وبعض المقتصدات العربية، منشأة المعارف، الاسكندرية،2001،ص ص304،305.

إجتماعي ممكن، وأي غياب أو تقصير في الآليات الكفيلة بذلك يؤدي إلى الاختلال الهيكلي في الإنتاج والاستهلاك، وبالتالي قصور مثل هذه السياسة. [1]

وتتمثل السياسة الزراعية "في مجموعة من الإجراءات والتشريعات والقوانين التي تتخذها الدولة اتجاه القطاع الزراعي، وهي تمثل في نفس الوقت أسلوب إدارة الدولة للقطاع الزراعي في سبيل تحقيق أهداف محددة تتضمنها الخطط الزراعية.

الفرع الثاني: متطلبات السياسة الزراعية

إن السياسة الزراعية لا يمكن أن تحقق أهدافها بتحسين الإقتصاد الوطني وفع المستوى المعيشي لأفراده إلا إذا توفرت المتطلبات التالية:[2]

-أن تكون السياسة الزراعية صادرة عن **هيئة حكومية** أو شبه حكومية ذات طابع وطني هدفها الصالح العام، وأن يكون لها منهاج عملي تشرف على تطبيقهن وهذه الهيئة تسمى بالهيئة العامة.

-يجب أن تكون للسياسة الزراعية **أهداف أو غايات** محددة تسعى لتحقيقها وتتمثل فيها طموحات ورغبات افراد المجتمع أجمع.

-تحتاج السياسة الزراعية إلى **وسائل** لتحقيق الاهداف التي توضع باقل تكلفة وجهد.

-عند اختيار الوسائل والاجراءات المطلوبة لتحقيق الأهداف يجب أن نؤخذ بعين الاعتبار **الظروف** المحلية التي تعترض سبيل المنهاج العملي.

ويمكن القول أن المنهج العملي لإعداد أي سياسة زراعية يجب أن يتكون من العناصر الأربعة السالفة الذكر، فعند دراسة أية سياسة يجب أن تقسم الى مناهج وعمليات، ويوضع هدف لكل منها من أجل معرفة الوسائل الممكنة لتحقيق تلك الأهداف، وأن تكون تلك الأهداف قصيرة المدى ومفهومة لدى القائمين بها. وكثير ما تتعارض الأهداف ويصبح من الضروري إحلال هدف محل آخر، إذ كثيرا ما يحصل أن هدفا ما لا يمكن تحقيقه إلا على حساب هدف آخر، وهذا ما يحدث بين الأهداف الإقتصادية والأهداف غير الإقتصادية، ففي هذه الحالة يفضل الهدف الإقتصادي، أما اذا حصل تعارض بين الهدف السياسي وهدف تحقيق الرفاهية العامة وهو أمر نادر الحدوث إنما ينم على فشل أو نقص في السياسة الزراعية المتبعة، و بالإمكان الوصول إلى الرفاهية بإتباع ما يلي:

-الحصول على أعلى انتاج باقل تكلفة: وذلك بإستخدام عوامل الانتاج بأفضل الطرق.

[1] فوزية غربي، الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي-حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2010.ص109.

[2] - عبد الوهاب مطر الداهري، أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي، مرجع سبق ذكره، ص290.

-عدالة التوزيع: وهو خلق فرص جديدة امام المواطنين لإختيار ما يناسب تطلعاتهم وأذواقهم وذلك لحصولهم على متطلبات العيش من غذاء وكساء.

وفي الواقع أن بلوغ أي هدف من خلال إتباع أية سياسة يجب ان ينظر اليه أنه مسألة نسبية، إذ أن الإنتاج ضروري لرفع معدل النمو الإقتصادي وجعله يفوق معدل نمو السكان، أما التوزيع الأمثل فيمنع تمركز الثروة في أيدي فئة قليلة تنفقها على الكماليات غير المنتجة، ويخفف من وطأة التفاوت في الدخول. فالهدفان يؤديان الى نمو البلد إقتصاديا وذلك بزيادة الإنتاج والإستهلاك.

وللحكم على صلاحية السياسة الزراعية من عدمه بملاحظة مطابقتها للإجابة على الأسئلة التالية بالإيجاب:[1]

-هل أن السياسة الزراعية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بمرور الزمن، وهل تساعد في تحسين ووضع إستعمال المصادر الطبيعية في مكانها المفضل؟.

-هل أن السياسة الزراعية تساعد على تقليل عدد العوائل التي تعيش حد الكفاف، أو أنها ستؤدي الى خلق فرص جديدة للمزارعين لزيادة عوائد أعمالهم؟.

-ما هو تأثير السياسة الزراعية على الإستقرار الإقتصادي العام؟.

-ما هو تأثير السياسة الزراعية على عدم فسح المجال أمام فئة معينة لإستغلال جهود الأخرين؟.

-ما هو تأثير السياسة الزراعية على إزالة الفروق بين المواطنين وفتح المجال أمامهم لإستثمار جهودهم وأموالهم في صالح البلد؟.

-هل أن السياسة الزراعية تشجع الدافع النفسي للعمل ولا تؤدي إلى الإعتماد على المساعدات العامة للحصول على الإحتياجات الإنسانية؟.

[1] عبد الوهاب مطر الداهري، **أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي**، مرجع سبق ذكره، ص292.

الفرع الثالث: السياسة الزراعية في النظم الاقتصادية المختلفة:

تختلف السياسة الزراعية من بلد الى آخر ومن نظام الى اخر كما يلي:

أولا: السياسة الزراعية في الاقتصادات ذات التخطيط المركزي:

تتولى الحكومة ممثلة بالقطاع العام، توفير الأموال اللازمة للقروض الزراعية وفق الخطة الزراعية المتبعة وفق اجهزة التخطيط المركزي، والتي تتحدد من خلالها كمية الأموال اللازمة للزراعة، والمستلزمات الزراعية اللازمة والأسعار، وأسعار الفائدة، كما تتولى الشركات والمؤسسات العامة مهمة الاستيراد والتوزيع.

وقد تحدد هذه الاجهزة كمية الصادرات والموارد اللازمة لتلبية الطلب على العملات الاجنبية اللازمة لتنفيذ الخطة الزراعية[1].

وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق الرفاهية وتطبيق مبدأ العدالة في توزيع الدخل، وتقليل التباين بين الريف والمدينة، ويذكر أن هذا النوع من السياسات في هذا النظام يغلب عليها أحيانا الجانب الإيديولوجي على حساب الضروريات الإقتصادية إذ يترتب عليه أن النتائج الإقتصادية التي تحققت من حيث التحيز لصالح العمال على حساب حوافز المستهلكين كانت أقل مقارنة بتلك التي تحققت في البلدان ذات الأسواق التنافسية وحتى أدنى ما تحقق في بعض البلدان النامية.

ثانيا: السياسة الزراعية في الإقتصادات ذات الإقتصاد الحر:

إن السياسات الزراعية في هذه الإقتصاديات التي تنادي بمبدأ الحرية الإقتصادية وتضائل التدخل الحكومي قد تطورت في ثلاث إتجاهات، تضمنت تطور هيكل العقار الفلاحي وتطوير أنماط الإستغلال الزراعي وتحسين البنية العقارية، وكانت نتيجة هذه السياسات أن تحسن فعالية إستغلال الأراضي وزيادة إنتاجية العمل وإرتفاع الفائض الإقتصادي في الزراعة وإنعكس ذلك على القطاعات الأخرى، فإرتفع معدل النمو الإقتصادي وذلك بتحويل أرباح تحسن الإنتاج الزراعي إلى مجمل الإقتصاد.[2]

إن المؤسسات الإنتاجية الزراعية في ظل النظم المذكورة تعمل في ظروف المنافسة وآلية السوق إلى حد بعيد مما يجعل للأسعار دورا أساسيا في توجيه الموارد وتوزيع عوائدها، إلا أن الدول الرأسمالية أدركت أنه لا يمكن ترك تحديد الأسعار الآلية للسوق وقوى العرض والطلب، لذلك أخذت تتدخل في تنظيم الأسعار وتحديدها بالنسبة إلى العديد من السلع والخدمات، وبمعنى أخر إعتقادها أن السوق لا يمكنه من تنظيم توازناته في مجال السلع الزراعية، وجدير بالذكر أن توسع الفارق الذي يظهر في الأنظمة الإقتصادية

[1] مُحَمَّد حسين الجبوري، طالب حسين الكريطي، **السياسات الزراعية في العراق–التحديات وسبل المعالجة**،

[2] مطانيوس الحبيب، **المسألة الزراعية في سوريا، واقعها وافاق تطويرها**، مجلة جامعة دمشق، العدد14، 1998، ص ص، 78،77.

الرأسمالية في نمط توزيع الفائض الإقتصادي بين عوائد رأس المال والعمل، يحرك قدرا من التعارض بين طرفي الإنتاج.

ثالثا: السياسة الزراعية في الإقتصادات النامية:

للسياسة الزراعية دور مهم في نمو وتطور القطاع الزراعي في الدول النامية، نظرا لما يشكله هذا القطاع من أهمية نسبية عالية في اقتصاداتها الوطنية، لاسيما تلك اتبعت سياسة التخطيط المركزي الى حد ما،[1] وقد اتبعت الدول النامية والعربة منها سياسات الاصلاح الزراعي في فترة تحررها، واتخذت حزمة من الاساليب الاستغلال الزراعي الرأسمالي بهدف زيادة فعالية تلك السياسات على نمو النشاط الزراعي، ولم تصل تلك التجارب الى ما وصلت اليه البلدان المتقدمة، اذ غالبا ما تواجه تلك السياسات قيودا ومحددات في عملية التنفيذ في تلك البلدان.

والملاحظ أن هناك **اتجاهين**[2] في وضع السياسة الزراعية، بغض النظر عن توجهات البلد الاقتصادية او درجة التقدم والتخلف لذلك البلد . حيث ينصرف **الإتجاه الأول** الذي يأخذ بالرأي القائل بأن الزراعة ماهي الا جزء متمم للفعاليات الاقتصادية، وأن مشكلتها ليست منفصلة عن باقي أجزاء النظام الاقتصادي، ولذا فالسياسة الزراعية الصحيحة هي التي توضع على أساس الفعاليات الاقتصادية ككل وليست بصورة منفردة. وعلى هذا الأساس نادى بعض الاقتصاديين بأن الحل لمشكلة الزراعة هو ايجاد التوازن بين الاهداف الاقتصادية الزراعية منها والصناعية، فالمخطط الاقتصادي المدروس يجب أن ينظر الى العلاقة الموجودة بين القطاعات الاقتصادية ككل وليس الى مشكلة الزراعة وحدها لأنه كلما تطور التقدم التقني والتكنلوجي في الزراعة كلما توسعت المساحات الزراعية والانتاج وعدد العاملين في القطاع الزراعي. وبالتالي فان حل المشكلة الزراعية يكمن في زيادة التقدم العلمي وخلق افاق جديدة لطرق الانتاج سواء في القطاع الزراعي او القطاعات الاخرى ذات الصلة بالزراعة، فالمزارع يعتمد على الاسواق، وماليا على البنوك والمؤسسات المالية، وفنيا على الصناعة، اذن يجب عدم الفصل بين المشكلة الزراعية والمشاكل الاقتصادية الأخرى عند وضع السياسة الزراعية.

أما **الإتجاه الثاني** وهو القائل باستقلال الزراعة وأهميتها، وعلى هذا الأساس فان زيادة الانتاجية والتحسن في الزراعة ضروري لأنه الأساس الذي ترتكز عليه الفعاليات الاقتصادية الأخرى وخاصة في الدول

[1] طالب حسين فارس الكريطي، السياسات الزراعية في الاقتصاد العراقي- التحديات وسبل المواجهة، جامعة كربلاء، العراق،2007 على الموقع(https://www.researchgate.net/publication)، تاريخ التصفح:2020/10/2.

[2] -عبد الوهاب مطر الداهري، **أسس ومبادئ الاقتصاد الزراعي**، مرجع سبق ذكره،ص298.

النامية، ولذلك يؤكد العديد من الاقتصاديون على زيادة انتاجية القطاع الزراعي قبل البدء في تطوير مجال التصنيع لأنه بدون الزيادة الانتاجية في الزراعة لا يمكن تحويل العدد الكبير من الأيدي العاملة في الريف الى القطاعات الأخرى. حيث ان زيادة انتاجية الارض ووجود فائض من السكان يتطلب نقل هذه الزيادة من القطاع الزراعي وخلق فرص انتاجية في مناطق أخرى.

المطلب الثاني: أنواع السياسة الزراعية وأهدافها:

على وجه العموم تشمل السياسة الزراعية:[1] تأمين الغذاء، وتحديد نمط الإنتاج الزراعي، وأنواع المحاصيل الزراعية التي تناسب الواقع المناخي، ونوع التربة الصالحة للزراعة، وتوفر مصادر الري وأنواعه، وتتبع الحكومات عادة استراتيجيات زراعية تتجلى في سياسات التسويق، وسياسات التجارة الخارجية، وغالبا ما تكون هذه السياسات ذات طابع عمومي، كما تكون ذات أهداف قطاعية.

الفرع الأول: أنواع السياسة الإقتصادية الزراعية:

إن المتتبع لتاريخ التطور الإقتصادي لجميع الدول في عالمنا المعاصر، لا يجد دولة واحدة لم تتدخل حكوماتها في تبني سياسة زراعية معينة وفقا للأهداف التي تبتغيها من حل المسألة الزراعية. ويمكن تصنيف السياسات التي اتبعت في حل المسألة الزراعية، على الرغم من بعض الاختلافات الجزئية فيما بينها، إلى ثلاث مجموعات، وهي:

أولا: سياسة التوجيه الزراعي:

تسود سياسة التوجيه الزراعي بشكل واضع في البلدان ذات التوجه الرأسمالي أو النصف رأسمالي، وتجمع بين مبدأ الحرية الاقتصادية والتدخل الحكومي، تهدف أساسا الى تحسين فعالية النشاط الزراعي، ولم تتدخل الحكومات الا لتحقيق هذا الهدف، ولقد أعطت هذه السياسات ثمارها اقتصاديا بزيادة الفائض الاقتصادي في الزراعة، ومن ثم خلق المقدمات الضرورية لتحقيق الثورة الصناعية.

ثانيا: سياسة الإصلاح الزراعي:

يعتبر الإصلاح الزراعي أهم ركن من أركان السياسة الزراعية في أي بلد، كما تسعى سياسة الاصلاح الزراعي لتغيير توزيع ملكية الأراضي الزراعية أو شروط النفاذ إلى الأرض بإعتبارها عنصرا من عناصر الإنتاج الزراعي، وتشمل هذه السياسة مجالا واسعا من التغيرات الإجتماعية تتضمن الحصول على الأرض، هيكل ملكية الأرض، هيكل حيازة الأرض، الصيغ القانونية والتعاقدية لإمتلاك الأرض.

[1] منذر الحاج، **السياسات الزراعية في سوريا**، منشورات جامعة حماة، 2019، سوريا، ص3.

ويلزم لإنجاح السياسة الاصلاحية الزراعية أن تصمم على ضوء السياسة الاقتصادية العامة التي تشمل الصناعة والتجارة وقطاع النقل والتمويل وغيرها من القطاعات الاقتصادية الاخرى.

وقد طبقت سياسة الاصلاح الزراعي في معظم البلدان النامية وفي بعض الدول الأوروبية مثل اسبانيا وايطاليا، تتحدد منطلقاتها الرئيسية كما يلي:[1]

-تحديد الملكية، وإعادة توزيع الأراضي على الفلاحين الذين لا يملكون حيازات مع فرض التزامات محددة عليهم.

-إقتران الإصلاح الزراعي بأوضاع إقتصادية وإجتماعية وسياسية غير مستقرة، ومقترنة بتحول جذري في البلد.

-الإرتباط الوثيق بين هياكل ملكية الأرض والوضع الإجتماعي والنفوذ في الإقتصاد الزراعي.

وتهدف سياسة الإصلاح الإقتصادي الزراعي الى تجاوز علاقات الإنتاج القديمة،[2] وتشجيع أساليب الإستغلال الرأسمالي بهدف زيادة فعالية النشاط الزراعي، والعمل على إيجاد نوع من التوازن في مجال الإستثمار بين الصناعة والزراعة، على أساس أن تحديد الملكية الزراعية سوف يضطر الكثير من المستثمرين إلى الإستثمار في مجالات الصناعة.

ورغم النتائج الايجابية التي تحققت جراء إتباع سياسات الإصلاح، فإنها لا تقارب النتائج التي حققتها سياسات التوجيه الزراعي.

ثالثا: السياسات الثورية الزراعية:

ينبغي الإشارة إلى أن الإصلاح والثورة هما أسلوبان من أساليب التغيير الإجتماعي، وهما يختلفان من حيث الفرق الزمني والمكاني، كما يختلفان من حيث البعد الإيديولوجي، فإذا كان مفهوم الإصلاح يعني ترميم وتعديل ما هو موجود بالفعل؛ فإن الثورة تعني التغيير الشامل والكامل، بمعنى رفض جذري لكل الأشكال والصور السائدة. وقد طبقت سياسة الثورة الزراعية تلك الدول التي كانت تتبنى التوجه الاشتراكي، بحيث تقوم على إعادة ملكية الأرض إلى الشعب، ووضعها تحت تصرف الفلاحين للعمل فيها لمصلحتهم ومصلحة كافة الشعب، غير أنها عرفت الفشل في معظمها نظرا لتغليب الجانب السياسي على

[1] -فوزية غربي، **الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي-حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص ص110-111.

[2] -عبد الحميد براهيمي، **أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1987،ص38

الضرورات الإقتصادية، وعوامل أخرى؛ ومهما تكن السياسة الزراعية، فإن الهدف في النهاية هو رفع الكفاءة الإنتاجية للقطاع الفلاحي[1].

من خلال ما سبق نقول أن السياسة الزراعية هي عبارة عن برامج تشمل كيفيات التعامل مع القطاع الزراعي من أجل تنميته على المديين القريب والبعيد، فهي تتباين من منطقة الى أخرى، ومن فترة زمنية الى غيرها، كما تؤثر اليات السوق السياسي بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التغيرات والاختلافات في السياسة الزراعية.

ويتجلى الإختلال أكثر بين الدول المتقدمة والدول النامية، ففي الدول الصناعية التي يتزايد فيها الوزن السياسي للمزارعين، نجد أن السياسة الزراعية تتحول من مرحلة إستغلال الزراعة الى حمايتها، بتشجيع الإنتاج الوفير من أجل التصدير، أما في الدول النامية وعلى الأخص الدول العربية، فتفضل الإستيراد على حساب التصدير، وترجح خطأ التنمية من خلال القطاع الصناعي والخدمي على حساب القطاع الفلاحي.

الفرع الثاني: أهداف السياسة الزراعية:

تهدف السياسة الزراعية بآلياتها المختلفة إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية الإقتصادية لأفراد المجتمع الزراعي، إذ هي المعيار الأساسي لنجاح تلك السياسة و يمكن تحديد أهداف السياسة الزراعية بمجموعتين من الأهداف أولهما أهداف قومية أو وطنية تتحقق على مستوى الإقتصاد الوطني ككل وثانيهما أهداف قطاعية تتحقق على مستوى القطاع الزراعي فقط.

أولا: الأهداف الدولية للسياسات الزراعية:

تسعى السياسات الزراعية بكافة أنواعها إلى تحقيق عدة أهداف وطنية تتحقق على مستوى الإقتصاد ككل، ومن أهم هذه الأهداف القومية لسياسة الزراعية[2]:

– **تحديد الجدارة الإنتاجية** : ويعني هذا الهدف جميع الموارد الزراعية الحالية اللازمة لتنمية الطاقة الإنتاجية الزراعية، كما ينطوي أيضا على هدف زيادة القيمة النقدية للصادرات الزراعية لما في ذلك من أهمية قصوى في توفير النقد الأجنبي اللازم لتمويل برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

– **إرتفاع حجم الصادرات الزراعية** :إن من أهداف السياسة الزراعية زيادة كمية السلع والغلات الزراعية التي تصدرها إلى خارج البلاد، وهذا ينعكس على وفرة النقد الأجنبي اللازم لدعم وتمويل برامج التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وهذا يستلزم دراسة قوة العرض والطلب في الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية

[1] – منى رحمة، مرجع يبق ذكره، ص77.

[2] عبد الوهاب مطر الداهري، مرجع سبق ذكره، ص320. بتصرف.

وكذلك معرفة الدول المصدرة لهذه المنتجات ومدى التنافس بين المنتجات الزراعية الوطنية والأجنبية ومن ثم التركيز على إنتاج هذه الغلات التي تتميز بميزة نسبية تصديرية.

– **عدالة التوزيع** :إن عدالة توزيع الدخول هو هدف إجتماعي من أهداف السياسة الزراعية، وذلك من خلال محاولة الحد من إتساع الفوارق بين الدخول و مستويات المعيشة، ووضع حدود دنيا لمستوى معيشة الفرد و العدالة التوزيعية تعني أيضا التوزيع الأمثل لموارد المجتمع الإقتصادية بين مختلف فروع النشاط الإقتصادي، وهذا يتحقق عندما تتساوى قيمة الناتج الحدي للعناصر الإنتاجية (العمل، رأس المال، الأرض) في كافة محاور النشاط الإقتصادي.

ثانيا: الأهداف القطاعية للسياسات الزراعية:

تسعى السياسات الزراعية بكافة أنواعها إلى تحقيق عدة أهداف قطاعية تنطلق بالقطاع الزراعي فقط، دون غيره من قطاعات الإقتصاد الوطني ومن أهم الأهداف القطاعية لسياسة الزراعية ما يلي:

– **تحقيق الإستقرار في أسعار السلع الزراعية و دخول المزارعين:** حيث تهدف السياسة الزراعية في الدول الرأسمالية إلى محاولة الإستقرار في أسعار السلع الزراعية ودخول المزارعين، حيث تقوم الحكومة في سنوات وفرة الإنتاج وتحقيق فائض عرض السلع الغذائية بشراء المنتجات الزراعية، و بالأخص التي يمكن تخزينها وذلك حتى لا تنخفض أسعار السلع الزراعية و تنخفض دخول المزارعين بدرجة كبيرة، على أن يتم إعادة عرضها في الأسواق عندما يظهر فائض طلب حتى لا ترتفع الأسعار، و تسعى الحكومة من وراء ذلك إلى محاولة تحقيق قدر من الإستقرار في دخول المزارعين.

– **حماية المزارعين المحليين من المنافسة الأجنبية:** حيث تهدف السياسة الزراعية في بعض الدول الرأسمالية، لحماية المزارعين من المنافسة الأجنبية التي قد يتعرض لها المنتجون الزراعيون المحليون عندما يتم إغراق السوق المحلية بالسلع الزراعية الأجنبية وبيعها بسعر أقل من سعر السلع الزراعية المحلية، ولذا تقوم الحكومة بفرض ضرائب جمركية على السلع الأجنبية أو وضع قيود كمية أو إدارية على إستيرادها، حتى تقلل من تدفقها إلى الداخل، أو تمنع دخولها مباشرة وذلك عندما يكون الإنتاج المحلي قادرا على سد الإحتياجات المحلية.

– **تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الزراعية:** حيث تسعى السياسة الزراعية لمحاولة تحقيق تخصيص الأراضي الزراعية النادرة على أوجه إستخداماتها المختلفة أفضل تخصيص ممكن، ونصل إلى وضع التخصيص الأمثل للموارد الزراعية عندما يتم توزيعها على إستخداماتها المختلفة في أنواع الإنتاج الزراعي المختلفة عندما تتساوى المنفعة الحدية الإجتماعية الصافية من كل إستخدام لها.

-**حماية مصالح ملاك الأراضي** :حيث تسعى السياسة التشريعية الزراعية إلى حماية مصالح ملاك الأراضي إذا كان لهم نفوذ سياسي، وذلك عن طرق رفع القيمة الإيجارية الحقيقية للأراضي الزراعية كما يحدث في العديد من الدول النامية نتيجة تحرير الأسعار، نتيجة ترك أسعار الأراضي تتحدد حسب السوق.

المطلب الثالث: متضمنات السياسة الإقتصادية الزراعية:

تختلف السياسات الزراعية في محتواها من دولة إلى أخرى، مما يؤدي الى إختلاف أداء القطاع الزراعي فيها، وبالرغم من ذلك الإختلاف، إلا أن السياسات الزراعية لا تكاد تخرج في مضمونها عن مجموعة من السياسات الفرعية، يتعلق بعضها بسياسات الإستثمار والتمويل، وبعضها الاخر بسياسة الاسعار والضرائب، واخرى بسياسات البحث العلمي والارشاد ونقل التكنولوجيا..الخ، وكلها تعتبر مكونات وعناصر لهذه السياسات، تتكامل وتتفاعل مع بعضها، بحيث لا نستطيع تحديد مصدر التطورات الحادثة في القطاع الزراعي وننسبه الى احدى السياسات دون سواها. وبصفة عامة يمكن تقسيم السياسات الزراعية من حيث مضمونها الى ما يلي:

الفرع الأول: سياسة توفير الغذاء (سياسة الأمن الغذائي):

ترتبط سياسات توفير الغذاء بجميع السياسات التنموية الزراعية والإقتصادية، كما أنها إنعكاس لدرجة فعالية ونجاح تلك السياسات، ويتم الإستدلال على نتائجها من خلال إستعراض تطور مؤشرات المكونات الغذائية للفرد ونسب الإكتفاء الذاتي منها[1].

كما تقاس بمقدرة الدول على توفير إحتياجاتها الغذائية المستهدفة وتوفير عوامل الإنتاج مثل الأرض والعمل؛ حيث يعرف الأمن الغذائي في ثلاث مستويات :(العالمي، الوطني والفردي)، يعني أن توفير الغذاء على كل من هذه المستويات بالكمية والنوعية اللازمة للنشاط والصحة في جميع الأوقات لجميع الافراد إعتمادا على الإنتاج المحلي وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل دولة، وإتاحته للمواطنين بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكاناتهم المادية.

الفرع الثاني: السياسة السعرية:

هي السياسة التي تصمم للتأثير على مستوى وإستقرار الأسعار التي يحصل عليها المنتجون الزراعيون مقابل بيع منتجاتهم، وهي أداة من أدوات السياسة الإقتصادية التي تلعب دورا مهما وحيويا في التنمية، خاصة في

[1]- المعهد العربي للتخطيط، **السياسات الزراعية**، سلسلة جسر التنمية، الكويت، العدد 21، 2003، ص 4.

توزيع الموارد، وتؤثر سلبا أو ايجابا في مستوى دالة الإنتاج الزراعي ومعدلات نموها، وبالتالي في الدخل الزراعي ومدى إمكانية زيادة معدلات نموه على المستوى الكلي والجزئي، وإحدى الأدوات المهمة التي تؤثر في توزيع الدخل، سواء في القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى فهي وسيلة لإقامة نظام سعري من شأنه التأثير في قوى السوق وتحديد العلاقات النسبية السعرية بين المجاميع السلعية المختلفة،

كما تعرف أيضا على أنها "كل القوانين التي تتعامل مع الانتاج الزراعي الوطني وتجارة السلع والمنتجات الزراعية والتي غالبا ما يتحقق من جراء هذه القوانين جملة من الأهداف"[1] ، وعلى وجه العموم فان معظم السياسات السعرية للمنتجات الزراعية تستهدف ما يأتي:

-إيجاد حلول لمشكلة التنافس بين زارعة المحاصيل الزارعية ضمن نفس الرقعة الزراعية آخذين بعين الإعتبار محدودية الأراضي القابلة للزراعة وضرورة زيادة الإنتاج الزراعي.

-تحقيق الإستقرار في الأسعار الزراعية وإيرادات المزارعين (الدخول الزراعية) وتخفيف أثر التقلبات السعرية لحماية المزارعين من جهة وتأمين إحتياجات المستهلكين من جهة اخرى.

- تطوير إستخدام الموارد الزراعية المتاحة للإستغلال الزراعي عن طريق زيادة الطاقة الإنتاجية من خلال إستخدام أراضي جديدة وزيادة الإنتاجية لوحدة المساحة المستغلة.

- زيادة الإنتاج الزراعي بهدف تحقيق الإكتفاء الذاتي من الغذاء وتحسين مساهمة القطاع الزراعي للناتج المحلي الإجمالي وفي ميزان المدفوعات.

-تحقيق فائض إنتاجي للتصدير وزيادة الموارد من العملات الصعبة.

وقد إهتمت العديد من سياسات الأمن الغذائي العربي في الربع الثالث من القرن العشرين بالسياسات السعرية الزراعية، بوصفها محفزة لزيادة إنتاج الغذاء من جانب، وتعزيز القدرة الشرائية لأفراد المجتمع من جانب آخر، فضلا عن كونها إحدى الأدوات المهمة في توزيع الموارد بين انتاج السلع الغذائية وغير الغذائية.

حيث إعتمدت البلدان العربية على مجموعتين من السياسات السعرية، تشير الأولى الى قدر أكبر من التحكم في تحديد أسعار الغذاء، وهو ما نجم عنه إعادة توزيع الموارد، ونتج منها أن أصبحت أسعار السلع الغذائية دون مستوياتها التوازنية، لاسيما في كل من الجزائر سورية العراق ومصر؛ الا أنها ساعدت

[1] رافد فتاح مُحَّد، علي درب كسار، **أثر السياسة السعرية الزراعية على محصولي القمح والرز في العراق خلال الفترة 2003-2016**، منشورات كلية الزراعة، جامعة بغداد، ص2. (.https://www.researchgate.net/publication)، تاريخ الاطلاع اكتوبر 2019.

على تحقيق قدر أكبر من الأمن الغذائي لأفراد المجتمع، رافقها أعباء بالنسبة الى السياسة المالية بما يوازي قيمة دعم أسعار الغذاء، سواء للمدخلات أو المخرجات[1].

وقد ترتب على السياسة السعرية الثانية إقتراب أسعار السلع الغذائية من آليات السوق، مع بعض التعديلات في أسعار المستهلك كما هي في المغرب وتونس، فقد سعت معظم الدول العربية إلى حل مشكلة البدائل المحصولية المتنافسة على الموارد الأرضية المحدودة، وتحقيق قدر من الإكتفاء الذاتي مقرونا بإستقرار الأسعار و المداخيل الزراعية.

ويمكن تحديد أهم السياسات السعرية الزراعية فيما يلي[2]:

–سياسة تحديد الأسعار الزراعية: وذلك على مستوى المدخلات والمخرجات ومستلزمات الإنتاج، وعلى مستوى أسعار الجملة والتجزئة. وهذا التحديد لن يكون مؤثرا دون وجود سياسات للدعم والإعانات بأشكالها المختلفة.

–سياسة الدعم: تشمل كل او بعض مستلزمات الإنتاج والمدخلات والمخرجات الزراعية، وفق أهداف محددة لهذه السياسة، وقد يكون هذا الدعم مباشرا يتأثر به كل القطاع الزراعي، وقد يكون غير مباشر ويتمثل في الغاء أو تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على أغلب المدخلات الزراعية، كما قد يتم دعم المنتجات بتحديد الحد الأدنى للإنتاج الذي تقوم الحكومة بشرائه وفق سعر أدنى وسيكون هذا السعر حماية للمنتج حتى لا يتأثر دخله مما يؤدي إلى مغادرة العمل في الزراعة إلى قطاعات أخرى.

–سياسة الإعانة المالية: تتبعها الحكومات ذات الوفورات المالية من خلال دفع إعانات مالية للفلاحين لتمكينهم من استخدام التقنيات الحديثة المحسنة في الزراعة.

–سياسة الأسعار التشجيعية: وتهدف هذه السياسة الى تشجيع التوسع في زراعة بعض المحاصيل، حيث تقوم الحكومة بفرض سعر تشجيعي لشراء المحصول المطلوب ويكون هذا السعر أعلى من سعر سوق الجملة.

–سياسة الأسعار الجبرية: وتهدف إلى توفير السلع الرئيسية للمواطنين بأسعار محددة توفق بين مصلحة المنتج ومصلحة المستهلك، وتتحدد هذه الاسعار على مستوى سعر التجزئة للسلع الرئيسية، كالخبز واللحوم ومنتجات الألبان.

---

[1] سالم توفيق النجفي، الامن الغذائي العربي–مقاربات الى صناعة الجوع، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت، 2009،ص ص89–94.

[2] سالم توفيق النجفي ، مرجع سبق ذكره، ص94.

–سياسة الضريبة على الدخل: تتمثل هذه السياسة في اعفاء المزارعين من ضريبة الدخل على دخولهم الزراعية، والإعفاء الجمركي على المستوردات من مدخلات أو مستلزمات الإنتاج الزراعي، وكذلك الإعفاء الجمركي على المستوردات الغذائية الرئيسية ما يشكل دعما لأسعار المستهلك.

الفرع الثالث: السياسات التسويقية للمنتجات الزراعية:

ينصرف تعريف التسويق الزراعي إلى كافة الأنشطة المتعلقة بتحويل وتخزين ونقل المنتجات الزراعية إلى المستهلك المحلي والأجنبي[1]، وبالتالي فهو يساهم بقدر كبير في خلق القيمة المضافة وفرص التوظيف للإقتصاد الوطني، ولهذا يمكن إعتباره مؤشرا إيجابيا على مرحلة التنمية التي يمر بها الاقتصاد، وتتولى المهام التسويقية مجموعة من الأجهزة والتنظيمات، مثل المشروعات التجارية المستقلة، والتعاونيات الزراعية، والمشروعات التي تتولى التصنيع والبيع بالجملة، وتهدف السياسات التسويقية الى تحقيق استقرار الأسعار وتقليل الفاقد وإيصال السلع للمستهلكين بأقل التكاليف.

وعلى العموم يمكن تحديد أهداف السياسة التسويقية الزراعية في النقاط التالية:[2]

–وضع نظام تسويقي كفء يعمل على توزيع المنتجات الزراعية وتسويقها بطريقة منتظمة ومستقرة وبذلك يكون هو الاساس الذي يبنى عليه الوضع الاقتصادي المستقر للإنتاج الزراعي[3].

–تحسين مستوى المعيشة من خلال زيادة الناتج الإجتماعي الحقيقي، ويتأتى ذلك من خلال تشجيع إستخدام التكنولوجيا، وتنمية الموارد البشرية، وتحسين كفاءة رأس المال وزيادة المتاح منه.

–السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال العمل على إستقرار الأسعار الزراعية، وتفعيل التسويق الزراعي، وخلق فرص عمل جديدة في أنشطة تتسم بكثافة إستخدام عنصر العمل.

–تضييق هامش التسويق: يتحقق هذا الهدف من خلال تدخل الدولة من اجل تقليص الفجوة بين أسعار المنتجين وأسعار المستهلكين، ويكون بمحاولة رفع أسعار المنتجين من خلال زيادة حصتهم من سعر التصدير أو سعر التجزئة، وقد يكون مرتبط بمحاولة تخفيض أسعار الغذاء لصالح المستهلكين.

وفي معظم الدول النامية، نجد أن دور الحكومة رئيسي في عملية التسويق الزراعي. فالعملية التسويقية يمكن أن تتم عن طريق القطاع الخاص والأفراد والمحلات التجارية وكبرى الشركات، كما يمكن أن يقوم بها القطاع التعاوني الذي يلقى التشجيع والدعم الحكومي، حيث تتدخل الدولة في عملية التسويق من

[1] – فوزية غربي، **الزراعة العربية بين الاكتفاء والتبعية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة،2008،ص89.

[2] –نفس المرجع، ص90.

[3] –هشام محمد رضوان، **التسويق الزراعي**، مذكرة ماجستير، الاكاديمية العربية في الدنمارك،2010، ص09.

خلال فرض الأسعار الجبرية وتنظيم عملية التسويق وإنشاء الشركات والهيئات الحكومية لتسويق المحاصيل الزراعية، والزام المزارعين بزراعة أو بتوريد حصة معينة من المحاصيل التي تعتبر إستراتيجية، والإستيراد من الخارج في حال عدم قدرة الإنتاج المحلي على تغطية الطلب الداخلي[1].

والملاحظ أن مختلف الحكومات تتدخل بسياستها التسويقية لتوجيه القطاع الزراعي من خلال إتباع بعض الإجراءات التي نوجزها فيما يلي:[2]

–أسلوب الحماية التجارية: من خلال حصر الإستيراد في مؤسسات القطاع العام وإتباع سياسة السماح أو المنع بالنسبة للإستيراد أو التصدير ويتحدد ذلك وفقا لإحتياجات السوق المحلية والأهمية النسبية للمنتجات بالنسبة للمستهلك المحلي.

–سياسة دعم أسعار: وذلك بدعم أسعار بعض السلع الغذائية خاصة السلع الواسعة الإستهلاك كالقمح والحليب والسكر والزيت وتوزيعها على الأسواق المحلية بأسعار مدعمة، والهدف من سياسة الدعم هو حماية المنتج المحلي وتأمين الحماية للمستهلك من إرتفاع الأسعار للسلع الغذائية الأساسية.

–سياسة الأمن الغذائي: من خلال توفير مخزون دائم من السلع الغذائية الأساسية بالشكل الذي يغطي إحتياجات المستهلكين لمدة سنة على الأقل.

–تحسين سلوك السوق وأدائها: توجد ثلاث أنماط متمايزة من الأدوات ضمن هذه الفئة من التدخلات، فالنمط الأول يختص بتقديم معلومات محسنة إلى المتعاملين في نظام التسويق، من خلال تقديم خدمات إخبارية عن أسعار السوق ومعلومات السوق الأخرى عبر الإذاعة والتلفزيون والصحف، أما النمط الثاني فيتمثل في الوظيفة التنظيمية وضع معايير الجودة وفرض تطبيقها، ووضع المقاييس والأوزان، والأنظمة الغذائية، النمط الثالث فهو تقديم تسهيلات تسويقية يعتبر هذا النمط نوعا من الإستثمار العام في البنية التحتية لكنه يختلف من حيث التكلفة والمدى الزمني عن الإستثمارات العامة الكبيرة، مثل الطرق والسكك الحديدية، الموانئ وشبكات الري[3].

---

[1] –منى رحمة، **السياسات الزراعية في البلدان العربية**، سلسلة اطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى،2000، ص ص269-289.

[2] نفس المرجع، ص283.

[3] – كارلو كافيرو، **السياسات الزراعية في الدول النامية**، المركز الوطني لسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والاصلاح الزراعي، منظمة الأغذية والزراعة، روما، 2000، ص ص36-37.

الفرع رابع: السياسات الائتمانية الزراعية:

هي تلك السياسات التي تعنى بعمليات التمويل والتسليف الزراعي، وتتوضح تلك السياسة في حجم القروض والمعاملات التي أعطتها وأنجزتها خلال فترة زمنية معينة[1]، تشتمل على سياستين رئيسيتين من السياسات الائتمانية الزراعية وهي السياسة الإقراضية والسياسة التحصيلية.

أولا: السياسة الإقراضية: يمكن تعريف سياسة الإقراض بأنها مجموعة القواعد والإجراءات والتدابير المتعلقة بتحديد حجم ومواصفات القروض وتلك التي تحدد ضوابط منح هذه القروض ومتابعتها وتحصيلها وبناء على ذلك فان سياسة الاقراض في البنك التجاري يجب أن تشمل على القواعد التي تحكم عمليات الاقراض بمراحلها المختلفة، وأن تكون هذه القواعد مرنة ومبلغة الى جميع المستويات الإدارية المعنية بنشاط الإقراض[2]، كما تعرف على أنها مجموعة من المبادئ والمفاهيم التي تحددها الإدارة العليا، التي تلتزم بها المستويات الإدارية عند وضع برامج وإجراءات الإقراض ويسترشد بها متخذوا مختلف القرارات عند البدء في طلبات الإقتراض، ويلتزم بها المنفذون عند بحث تلك الطلبات، وبعد إتخاذ قرارات بشأنه.

و تهدف سياسة الاقراض الى تحقيق الاهداف التالية:

- سلامة القروض التي تمنحها البنوك.
- تنمية أنشطة البنوك وتحقيق أكبر عائد ممكن.
- تأمين الرقابة المستمرة على عملية الاقراض في كافة مراحلها.

وبالرغم من إختلاف وتباين السياسة الإقراضية من بنك إلى آخر إلا أنها تتفق فيما بينها من حيث الإطار العام المكون لمحتوياتها، وتنقسم القروض وفق هذه السياسة إلى قروض زراعية حسب أغراضها وقروض زراعية حسب آجالها.

ويمكن حصر القروض الزراعية وفق أغراضها الى:[3]

-قروض التجهيزات الزراعية والتي تشمل القروض المخصصة لتجهيز البيوت البلاستيكية وغيرها من المستلزمات كالمرشات وغيرها من المستلزمات الأخرى كالبذور والأسمدة.

[1] -عبد الله محمد جاسم المشهداني، حسين عاشور جبر العتابي، دور السياسات الائتمانية في التنمية الزراعية-دراسة عن المصرف الزراعي التعاوني، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثامن، العدد23، الفصل الثاني، جامعة بغداد،سنة2013،ص108.

[2] - حياة جمعة محمد، تحليل كفاءة أداء السياسة الائتمانية للمصرف الزراعي التعاوني في العراق للمدة(1998-2012)، مجلة أبحاث ميسان، المجلد 11، العدد21، العراق، سنة 2015،ص ص278-279.

[3] عبد الله محمد جاسم المشهداني، حسين عاشور جبر العتابي، نفس المرجع، ص109.

-قروض التسويق التعاوني والتي تعطى على شكل قروض لإتمام العملية التسويقية كالنقل والاعلان وغيرها من الخدمات المرتبطة بالتسويق.

-قروض مشاريع الدواجن التي تخصص لإنشاء قاعات للدواجن أو لترميم واعادة تأهيل القاعات الأخرى.

-قروض الثروة الحيوانية والتي تصرف لمشاريع تربية الابقار والماشية وغيرها.

-قروض الآلات الزراعية والمكائن تمنح هذه القروض لشراء تجهيزات الحرث والحصاد بمختلف أشكالها واعادة تأهيلها وصيانتها.

-قروض انشاء وتطوير البساتين هذا النوع يصرف على البساتين لإنشاء الجديد منها واعادة تأهيل الموجود منها.

-قروض حفر الآبار ومشاريع الري (حفر الابار السطحية) تمنح للمناطق التي يشح فيها الماء وتشمل تلك القروض تكاليف حفر وتنظيف الابار ومختلف الدراسات حول حفر البئر.

-قروض استصلاح الاراضي، تتمثل في القروض المقدمة للتخلص من المحتوى الملحي للتربة وجعلها صالحة للزراعة.

أما القروض الزراعية وفقا لآجالها، تتمثل فيما يلي:[1]

-القروض قصيرة الأجل: هي القروض التي تقدم للمؤسسات لتمويل نشاط الاستغلال، لكي يعطي للدورة الانتاجية المرونة اللازمة، كما يطلب للمساهمة في سد العجز في السيولة، تكون مدته الزمنية أقل من سنة ويتم الوفاء به بعد نهاية العملية المراد تمويلها، يتمثل هذا النوع القروض المخصصة للتجهيزات الزراعية والانفاق والبيوت البلاستيكية ومشاريع الثروة الحيوانية وتتسم هذه القروض بدورة رأس المال القصيرة.

-قروض متوسطة الأجل: توجه القروض متوسطة الاجل لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها سبع (07) سنوات مثل الآلات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الانتاج بصفة عامة. ونظرا لطول هذه المدة فان البنك يكون معرضا لخطر تجميد الاموال، ومخاطر اخرى متعلقة باحتمالات عدم السداد، ومن اهم هذه القروض هي القروض المخصصة لمشاريع الآلات الزراعية ومشاريع انشاء وتطوير البساتين.

-قروض طويلة الأجل: تكون موجهة للاستثمارات مثل الحصول على عقارات اراضي أو مباني، تفوق في الغالب سبعة سنوات وتمتد أحيانا الى غاية عشرون سنة، ونظرا لطبيعة هذه القروض تقوم بها مؤسسات

[1] - عبد الله مُحَّد جاسم المشهداني، حسين عاشور جبر العتابي، **دور السياسات الائتمانية في التنمية الزراعية-دراسة عن المصرف الزراعي التعاوني، مرجع سبق ذكره، ص ص105-106**.

متخصصة في التمويل الطويل الأجل، و لاعتمادها في تعبئة الاموال على مصادر ادخارية طويلة، لا تقوى البنوك التجارية عادة على توفيرها، يساهم هذا النوع من القروض في تمويل البنية التحتية الزراعية وانشاء رأس مال ثابت كالمنشآت والمصانع ذات الطابع الزراعي، وقروض حفر الابار واستصلاح الاراضي وانشاء المخازن وغرف التبريد وغيرها.

ثانيا: السياسة التحصيلية:

تعد السياسة التحصيلية معيارا مهما وأساسيا في المؤسسات المالية، اذ أن تقدير تلك السياسة ومعرفتها يعتبر مؤشرا مهما على ديمومتها وإستمراريتها لتحقيق أهدافها المستقبلية، اذ تعد السياسة التحصيلية مقياسا رئيسيا لمستوى الأداء لغرض تحقيق الأهداف المتوخاة من الخطط اللازمة للنهوض بالعملية التنموية، ولغرض تحقيق السياسة التحصيلية بوجهها الأمثل فلابد أن يتم الأخذ بعين الإعتبار الأبعاد الثلاثة، التوقيت الصحيح في الدفع، الكفاية في المقدار المدفوع، الإنتظام في دفع هذا المقدار[1].

إذ أن السياسة التحصيلية تكون في أحسن حالاتها عندما يكون تسديد القروض في موعدها المحدد وبالمبلغ المحدد في العقد بصورة منتظمة، أي يجب أن تتم السياسة التحصيلية وفق المبادئ الثلاث سابقة الذكر.

وعلى العموم فإن السياسات التمويلية والإستثمارية تلعب دورا رئيسيا في دعم وتطوير القطاع الزراعي؛ وقد إنعكس إهتمام معظم الدول بالقطاع الزراعي من خلال زيادة المخصصات الإستثمارية للقطاع في الخطط التنموية على المستوى القطري، وقامت العديد من الدول العربية منذ عقد السبعينات بإنشاء مؤسسات الإقراض الزراعي، وذلك بهدف تحفيز المؤسسات والأفراد على توجيه جزء من مدخراتهم لتمويل الأنشطة الزراعية.

وينحصر عمل مؤسسات الإقراض الزراعي في بعض الدول وخاصة العربية منها في تقديم القروض بشروط ميسرة، وتقديم خدمات زراعية أخرى وخدمات الارشاد ومدخلات الإنتاج والتسويق.

وقد شهدت فترة الثمانينات تزايد في الطلب على التمويل الزراعي، نظرا للتطور الذي شهده القطاع الزراعي في تلك الفترة في معظم الدول العربية.

ويمكن ايجاز مصادر تمويل الاستثمار الزراعي بما يلي:[2]

---

[1] حياة جمعة مُحَّد، **تحليل كفاءة أداء السياسة الائتمانية للمصرف الزراعي التعاوني في العراق للمدة(1998–2012)**، مرجع سبق ذكره، ص280.

[2] – للتفصيل أكثر أنظر: المعهد العربي للتخطيط، "**السياسات الزراعية**"، مرجع سبق ذكره، ص 6.

-قروض محلية.
-قروض خارجية مباشرة لتمويل الإستثمار الزراعي.
-تمويل ذاتي من طرف الافراد والمؤسسات
-قروض بنكية من طرف البنوك والمؤسسات المالية المتخصصة في القطاع الزراعي البنوك التجارية.
-صناديق التنمية الزراعية.

الفرع الخامس: سياسة البحوث التقنية الزراعية:

تشير البحوث الزراعية إلى دور الدولة في توليد تكنولوجيا زراعية حديثة ونشرها بين الأسر الزراعية وحول المناهج البديلة للقيام بذلك، والبحوث الزراعية سلعة عامة تتطلب تمويلا من الدولة حتى في الدول التي تتبنى فلسفة إقتصاد السوق، وتنقسم البحوث الزراعية إلى بحوث زراعية رسمية والتي تنقسم بدورها الى بحوث أساسية وبحوث تطبيقية وبحوث التكيف، للتكيف مع مختلف الظروف الزراعية للبلد، أما مستويات تنظيمها فهي تشمل المستوى الدولي والوطني[1].

تستهدف سياسة البحوث الزراعية زيادة نمو الناتج الوطني، وتحقيق العدالة في توزيع الدخول من أجل الوصول الى تحقيق هدف الأمن الغذائي، كما تهدف الى تحقيق اهداف وسيطية مثل زيادة غلة محصول الغذاء الاساسي وبأقل التكاليف، زيادة استقرارية الغلة، تأمين الاستدامة البيئية، رفع نسبة التشغيل في القطاع الزراعي.

كما تعمل زيادة إستخدام التكنولوجيا في القطاع الزراعي الى:

- إستخدام معدات وألات تزيد فعالية الطاقة البشرية أثناء أداء الأعمال والأنشطة الزراعية.
- إستخدام الطاقة لتشغيل المعدات الزراعية.

الفرع السادس: سياسة الري:

تعرف سياسة الري على أنها مجموعة من الاجراءات والتدابير المتخذة من طرف السلطات العامة في الدولة بغية زيادة الموارد المائية والحفاظ عليها واستدامتها من خلال إستخدام مختلف التقنيات الحديثة، نظرا لأهمية الموارد المائية في تحقيق هدف الأمن الغذائي والمائي، إذ تشكل المياه العمود الفقري للتنمية الإقتصادية

[1]-قاسم محمد أبو دست، السياسات الزراعية في الدول النامية، نموذج سوريا، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة دمشق، سوريا، 2009، ص ص 21-22.

والاجتماعية ولاسيما في التنمية الزراعية، حيث تمثل المياه عصب هذه التنمية وأهم وسائل التوسع فيها عمودياً وافقياً.

تعود أزمة المياه نسبياً إلى عوامل الندرة والجفاف، فضلاً عن سوء استخدام هذه الموارد، وارتفاع معدلات النمو السكاني التي تشكل ضغطاً كبيراً على هذا المورد[1]، لذلك كان على السلطات العامة في الدول التدخل من أجل توفير المياه اللازمة لاستدامة التنمية الزراعية ومن أجل تأمين احتياجات السكان من الغذاء، الأمر الذي يعتبر تحديا كبيرا للعديد من الدول النامية وخاصة الدول العربية، ذلك ان المتاح من الموارد المائية لا يسمح بمواكبة الطلب المتنامي على هذه الاحتياجات.

وعلى مستوى العالم، هناك أكثر من 330 مليون هكتار مُجهَّزة للري، وتشكل الزراعة المروية 20% من مجموع الأراضي المزروعة، لكنها تساهم بنسبة 40% من إجمالي إنتاج الأغذية في العالم[2]، حيث من المتوقع أن يشتد التنافس على موارد المياه في المستقبل، مع زيادة الضغوط بوجه خاص على الزراعة، وسيلزم إجراء تغييرات كبيرة في توزيع المياه بين القطاعات لمساندة استمرار النمو الاقتصادي. وبسبب النمو السكاني والتوسُّع العمراني والتحول الصناعي وتغيُّر المناخ، يجب أن يوازي تحسُّن كفاءة استخدام المياه، إعادة تخصيص ما يصل إلى 25% إلى 40% من المياه في المناطق التي تعاني من مشكلات مائية، من المتوقع أن يزداد عدد السكان إلى أكثر من 9 مليارات نسمة بحلول عام 2050، وسيحتاج هؤلاء السكان سواء كانوا في الريف أو الحضر إلى الغذاء والألياف لتلبية احتياجاتهم الأساسية، فإن التقديرات تذهب إلى أنه سيلزم زيادة الإنتاج الزراعي بنسبة 70% بحلول عام 2050[3].

وبالتالي فإن أهمية سياسة الري تكمن في ما يلي: [4]

- يقلل الري مخاطر الإنتاج الزراعي من خلال تقليص الأثر الضار لتقلبات الهطول المطري على نمو المحاصيل وغلتها، يساعد تقليل المخاطر المرتبطة بالإنتاج الزراعي على تحفيز المزارعين على شراء المدخلات المتطورة وإستخدامها بمستويات مثالية.

[1]- عماد حسن النجفي، قيس ناظم غزال واخرون، السياسة الزراعية وافاق تحقيق الأمن الغذائي-مؤشرات عن الاقتصاد الزراعي السوري، مجلة تنمية الرفدين، العدد 100، المجلد32، جامعة الموصل، العراق،2010، ص ص67-81.

[2] https://www.albankaldawli.org/ar/topic/waterresourcesmanagement.12/10/2018.

[3] نفس المرجع السابق.ص83.

[4] للتفصيل أكثر انظر:

-مُحَمَّد على الغرا، مشكلة الغذاء في الوطن العربي والازمة الاقتصادية العالمية، المؤسسة الجامعية، الاسكندرية، مصر،1986،ص44.

-كارلو كافيرو، السياسات الزراعية في الدول النامية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والاصلاح السورية بالتعاون مع منظمة الاغذية والزراعة العالمية، دمشق، سوريا، 2003، ص120.

- يساعد الري على زيادة غلة المحاصيل بشكل مباشر بفضل تقليل إحتمال ضغط حاجة النبات إلى الماء بسبب عدم توازن الإمداد بالمياه، وبسبب كون الري ذا أثر تكميلي في رفع إنتاجية المدخلات المتغيرة الأخرى.
- يتيح الري مجالا لزيادة العائد النقدي للمزرعة، الزراعية تستطيع من جراء إستخدام الري التحول إلى زراعة توليفة من المحاصيل ذات القيمة النقدية الأعلى، أو أنها تستطيع زراعة أصناف عالية الغلة والأكثر إستجابة لمدخلات تكميلية ذات مستويات أعلى.
- يتيح الري إمكانية زيادة عدد المحاصيل التي يمكن زراعتها في مساحة معينة من الأرض في دورة سنوية واحدة، من خلال تقديم إمدادات مائية كافية في فصول الجفاف، وإتاحة الفرصة لمرونة أكبر في توقيت البذر.
- يتيح الري إمكانية إستثمار الأرض غير المستثمرة سابقا، من خلال توسيعه لهامش الزراعة في الأراضي الجافة وشبه الجافة، شريطة أن تكون التربة قادرة على إنتاج المحاصيل بوجود الماء الكافي.

خلاصة الفصل:

إن التنمية الفلاحية تعتبر أمرا لابد منه من أجل أن يقوم القطاع الزراعي بالدور المنوط له في مجال التنمية الإقتصادية، ومن أجل بدء عملية التنمية هذه لابد من إستغلال الموارد المتاحة ولو كانت بسيطة بشكل أكثر كفاءة وفعالية، كما أنه ولضمان إستمرارية التنمية يجب السعي على زيادة الموارد المتاحة وتطوير الخدمات الإنتاجية وإدخال التكنولوجيا الأكثر تطورا في العملية الإنتاجية، ولتحقيق هذه الغاية يكون من المحتم على أجهزة الدولة أن تضع سياستها الإقتصادية وأطرها التنظيمية والمؤسسية لتتوافق مع إحتياجات ومتطلبات عملية التنمية، لتضمن لها قوة الدفع نحو الهدف المرسوم.

الجزائر كغيرها من الدول النامية التي يتميز قطاعها الزراعي بالتخلف، حيث يظهر ذلك من خلال نصيب مساهمته في إجمالي الدخل الوطني، وأن هذا الأخير مصدره الأساسي من عائدات صادرات المحروقات، لذلك كان لزاما على الجزائر إتباع سياسات زراعية مختلفة مدروسة وشاملة، بهدف تحقيق نمو زراعي قوي وتحقيق الوفرة الغذائية وتنويع الصادرات خارج المحروقات، خاصة في ظل ظروف مالية ميسورة وظروف سياسية تتميز بعودة الإستقرار للبلد، هذا ما نتطرق إليه من خلال الفصل الموالي.

الفصل الثاني

تمهيد:

تحتل التنمية الفلاحية مكانة مهمة ومتميزة في معظم إقتصاديات العالم، لما لها من دور رئيسي في تحقيق التنمية الإقتصادية بصفة عامة، وتنمية وتطوير قطاع الفلاحة بصفة خاصة، وقد كان لدعم الدولة المالي والفني والتكنولوجي والتشريعي الدور الكبير في تحقيق التنمية الفلاحية، حتى في البلدان المتقدمة التي بالرغم من الإمكانيات العلمية والتكنولوجية المتقدمة للشركات الإحتكارية فيها، الا أنه هناك دور كبير لحكومات هذه الدول في دعم القطاع الفلاحي.

الجزائر كغيرها من الدول تحتل التنمية الفلاحية فيها مكانة مهمة ترجمت في مختلف البرامج التنموية المتعاقبة، حيث أولت الجزائر إهتماما بالغا بالقطاع الفلاحي منذ الإستقلال والى يومنا هذا، بغية تحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي والوصول إلى الإكتفاء الذاتي بالنسبة لأغلب السلع الغذائية الرئيسية، والسعي إلى تحقيق فائض للتصدير في بعض منها.

وبالرغم من الجهود المبذولة والإهتمام المتزايد بتحقيق التنمية الفلاحية من جهة، وتوفر الموارد الأرضية والبشرية والمائية من جهة أخرى، الا أن القطاع الزراعي لازال يعاني من العديد من المشاكل والمعوقات التي تشكل حاجزا كبيرا أمام تقدمه وتطوره.

لذلك سنحاول من خلال هذا الفصل تسليط الضوء على واقع التنمية الفلاحية في الجزائر من خلال الإشارة إلى مختلف البرامج التنموية المسطرة من طرف الدولة الجزائرية، والتي مست بشكل مباشر أو غير مباشر القطاع الفلاحي خلال فترة الدراسة (1999-2019)، مع الإشارة بشكل موجز الى أهم البرامج والخطط التنموية الفلاحية خلال العشرية الأخيرة من القرن العشرين، من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: التجربة الجزائرية لتنمية القطاع الفلاحي قبل سنة 1999.

المبحث الثاني: برامج التنمية الفلاحية المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2000-2009).

المبحث الثالث: برامج التنمية الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2010-2019).

المبحث الأول: التجربة الجزائرية لتنمية القطاع الفلاحي قبل سنة 1999:

ورثت الجزائر خلال السنوات الأولى للإستقلال زراعة تمثل أكثر من 20% من الناتج الداخلي الخام، والذي يشغل أكثر من نصف (55%) السكان النشطين، وتصدر أكثر من 1.1 مليار دينار جزائري سنويا، وهو ما يمثل ثلث (33%) الصادرات الكلية للبلد، حيث غطت هذه الصادرات بشكل واسع الواردات الغذائية (7مليار دينار سنويا) [1] ، مست هذه التحولات الأساسية القطاع الفلاحي الموروث من الإستعمار، وبصورة جزئية القطاع الخاص التقليدي بالجزائر.

المطلب الأول: التنمية الفلاحية في ظل النظام الاشتراكي (قبل سنة 1990):

طبقت الجزائر منذ الإستقلال والى غاية مطلع التسعينات من القرن العشرين، ترسانة من القوانين والمراسيم والبرامج التنموية التي كانت موجهة أساسا للفلاحين وللقطاع الفلاحي، من أجل دفع عجلة التنمية الإقتصادية والفلاحية، ومن أجل تحسين مستوى معيشة السكان خاصة سكان الريف، ولتحقيق مستوى ملائم للأمن الغذائي والإكتفاء الذاتي، تمثلت أساسا في برنامج التسيير الذاتي وسياسة الثورة الزراعية وسياسة إعادة هيكلة القطاع الفلاحي، نوجها في النقاط التالية:

الفرع الأول: مرحلة التسيير الذاتي:

بعد الإستقلال مباشرة نتيجة لمغادرة المستعمرين لأراضيهم ومزارعهم، ولتفادي فوضى الصراع على ملكية هذه العقارات، والشغور الذي طرأ على حوالي ثلث المساحة الزراعية، إستوجب على السلطات العامة إصدار مرسوم رقم 62-2 المؤرخ في 1962/01/22 الذي ينص على حماية ومنع بيع الممتلكات الشاغرة، ومن خلال هذا المرسوم حاولت الدولة الجزائرية فرض سيطرتها على الأراضي الزراعية المتروكة من قبل المستعمرين والبالغة مساحتها 250.000 هكتار.[2]

لم تشتغل فعليا تجربة التسيير الذاتي خلال الموسم الفلاحي لسنة 1962 لأن الدولة الجديدة تدخلت في مراقبة القطاع، لكن سرعان ما كانت هذه التجربة (التسيير الذاتي) ضحية التدخل المستمر للدولة، بالإضافة إلى ما ورثه القطاع من العهد الإستعماري، لأن جهاز الدولة كان يشرف على تسيير القطاع حيث وضعت المزارع الفلاحية تحت وصاية الديوان الوطني للإصلاح الزراعي (ONRA).

---

[1] عبد العزيز وطيان، الاقتصاد الجزائري، ماضيه وحاضره، 1830-1985، المعهد العربي للثقافة والبحوث، الجزائر، الطبعة الاولى، 1992، ص 55.

[2] رابح زبيري، الاصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وأثرها على تطوره، اطروحة دكتوراه دولة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،1997،ص18.

بعدها تم إصدار مرسوم رقم63-90 المؤرخ في 1963/03/22 الذي أرسى نظام التسيير الذاتي المتضمن تأميم جزئي لأراضي كبار الملاك، لكن هذا المرسوم لم يجسد على الواقع واثبت فشله (شمل هذا المرسوم 127 مزرعة معظمها مختصة في إنتاج المحاصيل التصديرية "خمور"، الحمضيات، وبدرجة أقل الحبوب). [1]

أصدرت السلطات الجزائرية مرسوم أكتوبر1963 الذي يتضمن تأميم جميع الممتلكات الفلاحية التي كانت بحوزة المعمرين، والحاقها بالأملاك الوطنية، وبذلك أصبحت مساحة الأراضي الزراعية التابعة للدولة تقدر بحوالي 2.632.000 هكتار من الأراضي الزراعية الخصبة كانت ملكا لما يقارب 22.000 معمر قبل الإستقلال. [2]

ليتم توزيعها على 2191 مزرعة مسيرة ذاتيا بمساحات شاسعة (منها حوالي 66% تفوق مساحتها 500 هكتار، و37% تفوق مساحتها عن 1000 هكتار) [3]، الأمر الذي صعب من مهمة تسييرها والتحكم فيها لقلة الخبرات لدى العاملين فيها ونقص الإطارات لتأطيرها والإشراف عليها، خلال هذه الفترة كان التمويل الفلاحي تتكفل به الدولة مباشرة من الخزينة العمومية، كما لا يسمح للمزارعين تمويل مزارعهم ذاتيا، وهو ما أدى الى فقدان الحافز وكرس مبدأ التواكل، وعدم الجدية والحرص على رفع انتاجية تلك المزارع.

الفرع الثاني: مرحلة الثورة الزراعية:

نتيجة لتوجه الجزائر وتبنيها النظام الإشتراكي كنظام إقتصادي وكمنهج للتسيير، والفشل والتراجع الكبير في الإنتاج التي عرفتها المزارع المسيرة ذاتيا، وكذا التوزيع غير العادل للأراضي الفلاحية والظروف غير المستقرة لاستغلال هذه الأراضي، فكان صدور قانون الثورة الزراعية بتاريخ 1971/07/14 وشرع في تطبيقه في شهر جوان 1972، يهدف إلى تغيير بنية وهيكل الملكية العقارية الزراعية وطرق استغلاله من أجل القضاء على الفوارق الإجتماعية والإقتصادية، وذلك بتطبيق جملة من الإجراءات نذكرها كما يلي:

1- ضم أراضي العروش والأوقاف الى الأملاك الوطنية:

تضم هذه الأراضي، أراضي العروش والبلديات والحبوس باستثناء أراضي الحبوس الغير صالحة للزراعة، الواقعة في الجبال والمنحدرات بمناطق الهضاب العليا، وبموجب الأمر رقم 71-73 المؤرخ في

[1] غردي محمد، بن نير نصر الدين، تطور السياسة الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد العاشر،ص199.

[2] محمد سويدي، **التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية**، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، 1986 - ص 143.

[3] أحمد محبو، ترجمة محمد عوب صاصيلا، محاضرات في المؤسسات الادارية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، الجزائر، 1996، ص479.

1971/11/08 تم تأميم تلك الأراضي وتوزيعها في شكل تعاونيات الثورة الزراعية الإنتاجية، وإدماجها ضمن صندوق الثورة الزراعية الذي أنشأ لهذا الغرض ووضع تحت وصاية وزارة الفلاحة والاصلاح الزراعي وقتها.

2- تحديد الملكية الزراعية الخاصة:

نتيجة لوجود مجوعة من النقائص التي تحول دون نمو القطاع الفلاحي بالشكل المرغوب خاصة فيما يتعلق بنظام حيازة واستغلال الأراضي الفلاحية لدى القطاع العام والقطاع الخاص على حد سواء، قررت السلطات الحكومية القيام بإصلاح في البنية العقارية الفلاحية في اطار شامل ضمن قانون الثورة الزراعية في مرحلتها الثانية ابتداءا من جوان 1973 الى جوان 1975 بتحديد الملكيات الكبيرة وتأميم ملكيات المتغيبين وضمها الى صندوق الثورة الزراعية.[1]

3- تحديد الملكيات الكبيرة:

ان قانون الثورة الزراعية جاء لإنهاء نظام الملكيات الواسعة ونظام الانتاج الواسع الذي يعتمد على الأرض كمورد أساسي للإنتاج الفلاحي ولا يتم فيه استغلال الموارد الاخرى بطاقة كبيرة (العمل، الأرض، المياه)، كما أن عدم القدرة على تسيير تلك الملكيات نتج عنه ضعف الإنتاج الفلاحي، وفي هذا الاطار تم تحديد ثلاث معايير في تصنيف الملكيات هي: [2]

-معيار القدرة على العمل: من خلال هذا المعيار تقسم الأراضي وتحدد الملكية الزراعية الخاصة على أساس طاقة العمل لمالك المزرعة وعائلته، وهو معيار نسبي حيث أن انتاجية العمل تختلف من شخص الى آخر وتختلف كذلك بمدى إستخدام المكننة التقنية من عدمه في العمل الانتاجي الزراعي.

-معيار الدخل: وفقا لهذا المعيار يتم تحديد الملكية الزراعية على اساس الدخل الذي تتيحه المزرعة لمالك المزرعة وعائلته، ولكن هذا المعيار وجهت له عدة انتقادات أهمها أن الدخل يخضع لعدة متغيرات اقتصادية كالأسعار والأجور والضرائب.

-معيار نوعية الأراضي: يعتبر هذا المعيار الاكثر واقعية عن سابقيه في تحديد الملكية الزراعية، لأنه يمكن تحديد نوعية الاراضي بعدة عوامل (الموقع، مكونات الارض الفيزيائية والكيميائية).

[1] ميثاق الثورة الزراعية، وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي، الجمهورية الجزائرية، 1973، ص ص 15-16.

[2] محمد سويدي، مرجع سبق ذكره، ص159.

4- تأميم ممتلكات المتغيبين:

نظرا لوجود مساحات شاسعة غير مستغلة تماما وعدم معرفة ملاكها وغيابهم عن النشاط فيها، اضطرت الدولة الى تأميم كل تلك الأراضي ضمن المرحلة الثانية من الثورة الزراعية باستثناء الحالات التالية:[1]

-حالة الملكيات الصغيرة جدا التي لا تكفي لتامين حاجيات أصحابها، وغيروا وجهتهم لنشاط بديل آخر.

-حالة الأراضي المهجورة بسبب الحرب ضد المستعمر(مثل الأراضي الملغمة).

-حالة الملاك عديمي الاهلية المدنية(قصر، نساء، شيوخ).

ونتج عن هذه السياسة وفي إطار قانون الثورة الزراعية تأميم نحو 600 ألف هكتار من الأراضي للملاك المتغيبين.[2]

إن قانون الثورة الزراعية نتج عن تطبيقه مجموعة من الإنجازات نوجزها فيما يلي:

-تأميم الأراضي وتشكيل التعاونيات الزراعية التي تمثلت في حوالي 7000تعاونية (CAPRA) موزعة على مساحة تقدر بـ 1.100.000هكتار.

-تكوين حوالي 700 تعاونية للخدمات على مستوى البلاد (CAPS) و730 تعاونية زراعية للإستغلال الجماعي(CAEC) والمكلفة بالإستعمال المشترك لوسائل الإنتاج، وكذا تشكيل تعاونيات لتربية المواشي على مساحة 600.000هكتار.[3]

-خلال هذه الفترة أسندت مهام تمويل القطاع الفلاحي إلى البنك الوطني الجزائري وفقا للإطار الذي تم الإتفاق عليه من طرف الحكومة والبنك والذي يرتكز على ثلاثة محاور أساسية هي: وضع مخطط التمويل إعتمادا على المخططات التي تحددها وزارة الفلاحة، وضمان توفير التدفق المالي للمزارع، التسديد التلقائي للقروض من إيرادات المزرعة نتيجة بيع المنتوجات مباشرة إلى البنك الذي يقوم بخصم مبالغ القروض ومختلف العمولات، ويسجل الباقي بإسم المزرعة، وهو ما نتج عنه إرتفاع لديون المزارع لدى البنك والذي كان يدفع من خزينة الدولة.

[1] عبد العزيز وطيان، مرجع سبق ذكره، ص 59.

[2] Mohamed Elyés Mesli, les vicissitudes de l'agriculture algérienne de loto gestion a la restitution des terres 1990,pp98-101

[3] عزاوي عمر، استراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص134.

الفرع الثالث: مرحلة إعادة هيكلة القطاع الفلاحي:

نظرا للمشاكل التي نتجت عن تطبيق سياسة الثورة الزراعية خاصة مشكل التمويل والتسويق، وكذا الظروف الإقتصادية الكلية التي مست البلد، أهمها انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية الذي أثر بدوره سلبا على النمو الإقتصادي والإنتاج الفلاحي في البلد، فكان لازما على السلطات المحلية إعادة هيكلة الإقتصاد الوطني بمختلف قطاعاته وعلى رأسها القطاع الفلاحي، من خلال القيام بإصلاحات على هذا القطاع قصد تطهيره من كل المشاكل التي تسببت في عدم نجاحه، بإعتباره قطاع حساس بالنسبة للتنمية الوطنية.

أصدرت الدولة التعليمة الوزارية رقم 14مارس1981 والتي تنص على إعادة هيكلة المستثمرات الفلاحية المسيرة ذاتيا وتعاونيات قدماء المجاهدين وتعاونيات الثورة الزراعية إلى وحدات فلاحية ذات طابع قانوني موحد أطلق عليها إسم المزارع الفلاحية الإشتراكية (DAS)، الهدف الأساسي منها هو: [1]

- تطهير القطاع الفلاحي من السلبيات المسجلة،
-إعادة تنظيم الأراضي الفلاحية التابعة للدولة،
-إستصلاح وتهيئة الموارد الفلاحية خاصة الريفية في القطاع الاشتراكي،
-تشجيع مبادرات الفلاحين ورفع كل أشكال البيروقراطية التي عرقلت دائما النشاط في القطاع الفلاحي وغيره من القطاعات،
-وضع سياسة لتكثيف الإنتاج بالإهتمام بجودة البذور والتأطير والري،

وتمت عملية إعادة الهيكلة في مرحلتين:[2]

المرحلة الأولى: شملت الدراسات التقنية والإقتصادية والمالية للمزارع والتعاونيات الفلاحية، وتحديد الإمكانيات الإنتاجية لها، ووضع الآليات اللازمة التي يتم بها سير عملية إعادة الهيكلة.

المرحلة الثانية: تم فيها التنفيذ الفعلي لعملية الهيكلة التي إنتهت رسميا في النصف الثاني من سنة 1983، نتج عنها تكوين حوالي 3429 مزرعة فلاحية إشتراكية موزعة على مساحة 2.830.518 هكتار تعمل وفق قانون التسيير الذاتي.

أقرت الجزائر بعدها قانون رقم 18-3 المؤرخ في 1983/08/13، المتضمن استصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية، حيث أن كل مواطن قام باستصلاح أرض تصبح ملكا له خاصة في المناطق الصحراوية، وهذا من أجل تشجيع إستغلال الأراضي وتهيئتها لدعم الإنتاج الفلاحي الوطني وضمان الأمن

[1] عزاوي عمر، مرجع سبق ذكره، ص142.

[2] عبد العزيز وطيان، مرجع سبق ذكره، ص72.

الغذائي، حيث تم توزيع 250 ألف هكتار على 57 ألف مستفيد، وتم إستصلاح حوالي 85 ألف هكتار، باشرت منها 71 ألف هكتار عمليات الإنتاج الفعلي.[1]

هذه المزارع المعاد هيكلتها منها ما أدمج في قطاع التسيير الذاتي ومنها ما كان محل إستفادة من طرف الأفراد، كما تمت اعادة هيكلة الدواوين التابعة لوزارة الفلاحة بهدف تحسين عملهم على أساس ثلاث مبادئ وهي: التخصص في النشاط، لامركزية التسيير، مشاركة المنتجين في التسيير،[2] أما عن تمويل القطاع الفلاحي ومختلف الأنشطة ذات الصلة به خلال هذه المرحلة، تكفل بها بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) الذي تم إنشاؤه سنة 1982، كما يقوم بتمويل عمليات الإستصلاح للأراضي ضمن إطار قانون إستصلاح الاراضي الذي أقره القانون رقم 83-18 المتضمن اكتساب حق الملكية العقارية الفلاحية عن طريق الإستصلاح بداية من 1985.

الفرع الرابع: سياسة تنظيم المستثمرات الفلاحية:

نتيجة لضعف الأداء الاقتصادي عامة وأداء القطاع الفلاحي خاصة، وفي ظل ظروف اتسمت بسوء التسيير واللامبالاة، ودخول الجزائر أغلال المديونية وما زاد الطين بلة انهيار في أسعار النفط، الذي يعتبر المصدر الأساسي والوحيد لخزينة الدولة من النقد الأجنبي، دفعت كلها مجتمعة الجزائر والقائمين على وضع السياسات العامة فيها الى القيام بإصلاحات شاملة تتماشى والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، من خلال اصدار القانون رقم87-19 بتاريخ1987/12/08،[3] المتضمن تنازل الدول عن جميع الحقوق العينية للمزرعة ونقل ملكيتها الى المنتجين الفلاحيين عن طريق توزيع أراضي القطاع العام، الى مستثمرات فلاحية فردية وجماعية. الهدف الأساسي منه هو:[4]

- الإستغلال الكامل للأراضي الفلاحية.
- إعطاء الحرية الكاملة للوحدات الإنتاجية والمنتجين في العمل.
- وضع علاقة مباشرة بين الأجر الذي يتلقاه المنتج ونتائج نشاطه.

---

[1] - محمد رجراج، **اثار الاصلاحات الهيكلية في السياسة الزراعية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999، ص346.

[2] غردي محمد، بن نير نصر الدين، تطور السياسة الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد العاشر،ص199.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المطبعة الرسمية، العدد 50، 1987/12/09، ص21.

[4] فوزية غربي: الزراعة العربية وتحديات الامن الغذائي-حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان،2010، ص132.

نتج عن تطبيق هذا القانون تجزئة حوالي 3159 مزرعة فلاحية إشتراكية تغطي مساحة إجمالية تقدر بنحو 2.469.146 هكتار الى حوالي 27.000 مستثمرة فلاحية جماعية وفردية على مستوى القطر الوطني، يستفيد منها 164.257 مستفيد.[1]

وفي سنة 1989، وصل عدد المستثمرات الفلاحية الى نحو29.000 مستثمرة، لكن بسبب النزاعات التي كانت تحدث بين مستثمري المزرعة الواحدة، إنقسمت هذه المستثمرات فأصبح بذلك عددها حوالي 47.506 مستثمرة سنة 1993، بمساحة تقدر بـ 2 مليون هكتار ومتوسط المستثمرة الجماعية هو 61.7 هكتار، في حين تقدر مساحة المستثمرة الفلاحية الفردية بـ9.4 هكتار، وبهذا تخلت الدولة عن تدخلها في النشاط الفلاحي وإكتفت بما يلي:

-التوجيه العام للأنشطة الزراعية،

-تحديد المحاور الرئيسية للخطط الزراعية.

-التحفيز على التنمية واللامركزية هياكل الدعم والإسناد للإنتاج الزراعي.

كما تولى بنك الفلاحة والتنمية الريفية تطبيق سياسة التمويل الفلاحي في هذه الفترة من خلال فرض قواعد التسيير الاقتصادي والصرامة في منح القروض وتوقفت الخزينة العمومية عن تحمل أعباء وتبعات الخسائر في القطاع الفلاحي.

الفرع الخامس: التنمية الفلاحية من خلال المخططات التنموية:

تبنت الجزائر خلال هذه الفترة النهج الاشتراكي في التنمية من خلال التخطيط المحدد بفترات زمنية يتم خلالها تحديد حجم الإنفاق لكل قطاع إداريا ومركزيا دون اقترانه بأي التزامات من جهة المستفيدين، أو تحديد للأي مردود إقتصادي، كمنهج يعتمد على الإنفاق الحكومي من خزينة الدولة على أساس مخططات تنموية تمس كل المؤسسات والتعاونيات الفلاحية التابعة للدولة، كما أن هذه المخططات لم تعطي القطاع الخاص أهمية كبيرة للمساهمة في تطوير القطاع الفلاحي، وهو ما أدى الى تراجع في نسبة تغطية الإنتاج الفلاحي المحلي لإحتياجات السكان من المواد الغذائية الأساسية.

[1] فوزية غربي، مرجع سبق ذكره، ص133.

الجدول رقم(II–01): نسب مساهمة الانتاج الزراعي المحلي من الغذاء لمواد أساسية خلال الفترة (1970–1990)الوحدة: ألف طن

السنوات / البيان	متوسط الانتاج السنوي			متوسط الطلب السنوي			نسبة الاكتفاء الذاتي %		
	73-70	84-81	90-87	73-70	84-81	90-87	73-70	84-81	90-87
الحبوب	1.528.3	1.793.6	2.181.8	2.568.6	4.805.3	7.632.1	70.3	31.8	28.6
البقول	45.4	41.2	46.1	64.6	208.9	154.7	69.9	19.7	29.8
البطاطا	280.4	488.7	903.1	349.1	601.0	1.395.8	82	81.3	64.7
سكر	4.4	1.9	00	254.9	597.9	-	1.7	0.3	00
الزيوت	96.9	274.2	194	172.4	591.1	454.3	56	46.4	52.7
اللحوم	117.0	273.7	4.480.0	117.1	303.0	480.6	99.9	90.3	93.3
الحليب	537.0	714.0	1.003.5	654.2	1.725.3	2.064.8	82.1	41.4	48.6

المصدر: رابح زبيري، الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وأثرها على تطوره، اطروحة دكتوراه دولة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،1997، ص226.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هناك إرتفاع في كميات الإنتاج في معظم المواد االغذائية الأساسية، الا أن هناك تراجعا في نسبة مساهمة الانتاج الزراعي المحلي في تغطية الطلب المحلي على الغذاء خاصة المواد الغذائية الأساسية الواسعة الإستهلاك لدى المستهلك الجزائري، مثل الحبوب، البقول الجافة والسكر والحليب، الأمر الذي وسع الفجوة بين العرض والطلب نتيجة لإرتفاع الطلب، بسبب الإرتفاع في النمو السكاني من جهة وضعف الجهاز الإنتاجي على مسايرة ارتفاع الطلب من جهة أخرى، وهو ما نتج عنه إرتفاع معدل التبعية الغذائية للخارج فاقت 60% من كل من الحبوب والبقول والسكر والحليب، يتم تغطية هذا العجز بالإستيراد لمسايرة الطلب المحلي على الغذاء في ظل قصور الإنتاج الوطني على تغطية الواردات بتصدير الإنتاج المحلي في بعض المنتوجات ذات الميزة التفضيلية الأمر الذي سبب حالة اللاأمن غذائي في هذه الفترة.

من خلال ما سبق يمكن القول أن هذه البرامج والقوانين كانت مجرد حبرا على ورق، لأن الواقع أثبت عكس ذلك، حيث أن الدولة كانت تستعمل طرق تسيير تميزت بالمركزية والبيروقراطية، أي كانت الفكرة السائدة في أذهان المسئولين حول مفهوم التنمية أنها تأتي من القمة إلى الأسفل، وليس العكس، وبالتالي نتج عن هذا زيادة التخلف والتهميش لسكان الريف، ولهذا انتقد الرئيس السابق الراحل هواري بومدين السياسة السابقة قائلا: "إن التسيير الذاتي كان مجرد نظرية، وكاختيار شعبي، وليس عمل يومي

وواقع حي"[1]، فالقطاع الزراعي عجز عن تلبية الطلب الغذائي المتزايد نتيجة لتزايد السكان، حيث لم ينخفض معدل النمو السنوي عن 3% طيلة العشرين سنة (بلغ سنة 1970 نسبة 3.27% و 3.21% سنة 1982).[2]

المطلب الثاني: التنمية الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)

من خلال هذا المطلب نحاول القاء الضوء على واقع القطاع الفلاحي الجزائري وأهم الاصلاحات التنموية التي مسته خلال هذه المرحلة من تاريخ الاقتصاد الجزائري.

الفرع الأول: الوضع العام للقطاع الفلاحي خلال هذه الفترة:

شهدت الجزائر خلال هذه الفترة مرحلة حرجة في تاريخها بسبب دخولها نفق مظلم يجهل نهايته، سببه الأزمة السياسية والأمنية الحادة، التي أثرت على كل الجوانب السياسية والإقتصادية والإجتماعية، هذه الأزمة أدت الى نزوح سكان الريف تجاه المدن الكبرى باحثين عن الأمن وعن ظروف معيشية أفضل، نظرا لغياب شبه كلي للمرافق الخدمية في الأرياف والعديد من المدن، الأمر الذي أدى إلى إكتظاظها وتدهور محيطها البيئي وإطارها العمراني (إنتشار الأحياء الفوضوية)، كما شهدت الجزائر تراكم للديون الموروثة منذ سنوات الثمانينات من القرن العشرين، حيث تفاقمت أزمة المديونية في الجزائر وإرتفعت ديونها فبلغت ذروتها (حوالي من 34 مليار دولار سنة 1996).[3] كما شهدت بداية هذه الفترة تراجع حاد في أسعار النفط حيث انخفض سعر البرميل من 21 دولار سنة 1991 الى 15 دولار سنة 1994.[4]

هذه الظروف دفعت بالجزائر إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي وابرام مجموعة من الإتفاقيات من أجل تصحيح الإقتصاد الوطني، كانت أول هذه الإتفاقيات ما يعرف باتفاقية (Stand-By) بتاريخ 1989/05/30 واتبعته باتفاق آخر كان في1991/06/03 الذي أحيط به الكثير من الغموض ولم يكشف عن مضمونه إلى الآن، وفي سنة 1994 تم إعلان اتفاق انبثق عنه اتباع الجزائر برنامج الإستقرار الإقتصادي

[1] –هاشمي الطيب، **التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر**، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،2014/2013، ص65.

[2] - Ali Hamza Chérif, population et besoins alimentaires en Algérie : Bilan et perspectives, La Revue du CENEAP N ° 35, Population et développement, 2007, P 82,

[3] –بن الطاهر حسين، **أزمة المديونية وبرامج التصحيح الاقتصادية**، مجلة العلوم الانسانية، ،العدد31، المجلد ب، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، جوان 2009.ص273-274.

[4] جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الزراعية في عقد التسعينات، نوفمبر 2000، ص18.

القصير المدى الذي يغطي الفترة من 1994/04/01 الى 1995/03/31، كما تم الالتزام بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي الفترة من 1995/03/31 الى غاية 1998/04/01.[1]

أهم ما جاءت به هذه البرامج من أهداف وتحديات تمس القطاع الفلاحي ما يلي:[2]

- تحرير الأسعار ورفع الدعم المالي على أسعار بعض المواد الغذائية الرئيسية كالحبوب والحليب، واسعار القروض(تحرير معدلات الفائدة).
- تخفيض قيمة الدينار الجزائري بحوالي 97% من قيمته الأصلية.
- تحرير التجارة الخارجية وتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات.
- إصلاح نظام العقار الفلاحي.

كما منح البنك الدولي قرضا للجزائر لإعادة هيكلة القطاع الفلاحي، واقترح بيع وتأجير الأراضي الفلاحية العمومية بدلا من حق الإنتفاع الدائم بها، كشرط من شروط إقتصاد السوق خاصة وأن الجزائر رضخت لإملاءات صندوق النقد الدولي في تبني نظام الخوصصة كشرط لإعادة جدولة الديون، كما كان ضمن شروطها تقليص حصة الفلاحة في الإقتصاد الوطني مع إلغاء كافة أشكال الدعم والإعانات والإعفاءات الممنوحة للمؤسسات، ورفع تدخل الدولة في القطاع الإقتصادي.

كان لهذه الإصلاحات الأثر العميق على القطاع الفلاحي، خاصة فيما يتعلق بسياسة تحرير الأسعار التي تم تبنيها بموجب قانون رقم 12/98 بتاريخ 1989/07/05 المتضمن شروط تسعير السلع والخدمات وآليات الضبط الإقتصادي بواسطة أداة السعر، بالإنتقال كليا الى تحرير الأسعار وجعلها تتحدد وفقا لقوى السوق، إبتداءاً من سنة 1991 أنهت الدولة تدخلها في تحديد الأسعار من خلال التخلي عن سياسة الدعم، وبتوقيع اتفاقية ستاند-باي سنة 1994 تم الإلغاء التام للأسعار المدعمة (عدا الخبز والحليب).[3]

كما أدت الإصلاحات التي فرضت من طرف المؤسسات المالية الدولية على الجزائر الى نتائج سلبية على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية في البلد، فسياسة إلغاء الدعم على أهم مكونات الإنتاج

---

[1] مخلوفي عبد السلام، **أزمة المديونية ولجوء الجزائر الى صندوق النقد الدولي**، الملتقى الوطني حول الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسات التسويقية يومي 20 و21 أفريل 2004، المركز الجامعي بشار.

[2] للتفصيل أكثر حول برامج التكييف والتعديل الهيكلي انظر:

-د. عيسى الغزالي، التصحيح الهيكلي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد الواحد والثلاثون، 2004.

- الاصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية: بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالتخطيط-الجزائر.

[3] رابح زبيري، حدود وفعالية الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، العدد5، 2003، ص204، بتصرف.

الفلاحي ومستلزماته من بذور وأسمدة ومبيدات وأعلاف الماشية ومعدات الإنتاج الزراعي أدت إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج، الأمر الذي ينعكس مباشرة على القدرة الشرائية للمواطن بسبب إرتفاع أسعار المواد الغذائية الموجهة للإستهلاك، ناهيك عن أن تكييف الأسعار المحلية بما يتوافق والأسعار الدولية من خلال إلغاء إحتكار الدولة لقطاع التجارة الخارجية وتحرير المبادلات الزراعية ورفع جميع القيود على حرية التبادل الخارجي، عرضت المواد الغذائية الأساسية (الحليب، الحبوب) للخطر بسبب وجود فارق كبير بين أسعارها في الأسواق العالمية وسعرها في السوق الوطني، نظرا للإختلاف والفرق بين تكاليف إنتاجها محليا وتكلفة إستيرادها، (حيث يكلف انتاج لتر واحد من الحليب في الجزائر حوالي 8 دج بينما يكلف استيراد كيلوغرام واحد من حليب الغبرة حوالي 1دج، الامر الذي جعل التوجه الى الإستيراد عوض الانتاج محليا)[1].

الفرع الثاني: بوادر إصلاح القطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 1990-1999:

يمكن ايجاز أهم الإجراءات التي إتخذتها الجزائر من أجل تنمية وإصلاح القطاع الفلاحي خلال هذه الفترة فيما يلي:

أولا: سياسة التوجيه العقاري:

صدر القانون رقم 25/90 المؤرخ في 1990/11/18 المتضمن التوجيه العقاري ليحدد الإطار القانوني للأملاك العقارية وأدوات تدخل الدولة والجماعات والهيئات العمومية[2]، في محاولة من الدولة الجزائرية لإيجاد مناخ ملائم للحد من الآثار السلبية السابقة، من خلال إسترجاع الأراضي المؤممة في إطار الأمر 71-73 المتضمن الثورة الزراعية لملاكها الأصليين وفقا لشروط وإعتبارات نذكرها فيما يلي:[3]

- قد أممت وليس تنازل عنها أصحابها وأن تحافظ على طابعها الفلاحي وألا يكون ملاكها الأصليين قد أدينوا خلال الحرب التحريرية بسبب سلوكاتهم وألا يكونوا قد تحصلوا على تلك الأراضي عن طريق صفقات تمت خلال أو بعد حرب التحرير مع المعمرين.
- أن لا يكون المالك قد إستفاد وفقا للقانون 87-19، وأن يتعهد أيضا بإستغلال الأرض.
- أن يكون المستغل تحت أي صفة من جنسية جزائرية، وأن تكون إعادة الارض لا توجب التعويض ولا أي تكاليف أخرى تدفعها الدولة للمالك الاصلي.

[1] زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (2009/1980)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2014/2013، ص79.

[2] المادة رقم 01 من القانون 25/90 المؤرخ في 1990/11/18 المتضمن التوجيه العقاري.

[3] الهاشمي الطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص65-66.

- الإستغلال يجب أن يخص المستثمرات الفلاحية بأكملها قصد الحفاظ على ضرورة نجاحها وتفاديا لتجزئة الأراضي.
- البيع يكون فوريا أو بالأقساط على مدة لا تتعدى 10 سنوات ولا يتم تقسيم المستثمرة إلا بعد إستعمال شروط البيع بينما الكراء يكون على مدة أدنى تساوي 32 سنة قابلة للتجديد وتحدد ثمن البيع والكراء حسب وضعية المستفيد ووضعية الأراضي ومكان تواجدها والحالة العامة لسوق العقار الفلاحي.

إن الهدف من هذا القانون تحقيق الغايات التالية:[1]

1-إبعاد الأراضي الفلاحية من كل أشكال التعدي الناجمة عن التوسع الحضري والصناعي:

من خلال تحديد وبدقة الأراضي الفلاحية، وفي مفهوم هذا القانون هي كل أرض تنتج بتدخل الإنسان سنويا أو خلال عدة سنوات إنتاجا يستهلكه البشر أو الحيوان أو يستهلك في الصناعة إستهلاكا مباشرا أو بعد تحويله.

2- ضمان إستغلال جميع الأراضي الفلاحية:

إعتبر قانون 25/90 عدم إستثمار الأراضي الفلاحية فعلا تعسفيا في إستعمال الحق، نظرا الى الأهمية الإقتصادية والوظيفة الإجتماعية المنوطة بهذه الأراضي،[2] وفي هذا الإطار يشكل الإستثمار الفعلي المباشر أو غير المباشر واجبا على كل مالك حقوق عينية عقارية أو حائزها، وعلى كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس حيازة ذلك، واعتبر أرضا غير مستثمرة كل قطعة أرض فلاحية تثبت بالشهرة علنية أنها لم تستغل إستغلالا فلاحيا مدة موسمين فلاحيين متعاقبين على الأقل، واذا أثبت عدم إستغلال الأرض الفلاحية ينذر المستثمر ليستأنف إستغلالها والإستثمار فيها، واذا بقيت الأرض غير مستغلة عند انتهاء الأجل الجديد (مدته سنة واحدة).

حيث تقوم الهيئة العمومية المخولة قانونا[3]، بما يلي:[4]

-وضع الأرض حيز الإستثمار لحساب وعلى نفقة المالك أو الحائز الظاهر اذا كان المالك الحقيقي غير معروف.

-أو عرض الأرض للتأجير.

---

[1] رابح زبيري، **الاصلاحات في قطاع الزراعة في الجزائر واثارها على تطوره**، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، 1996، ص42.

[2] للتفصيل أنظر المادة رقم 48 من القانون 25/90 مرجع سبق ذكره.

[3] هذه الهيئة العمومية تتمثل حاليا في مديرية املاك الدولة، حسب المادة 17 من المرسوم 9-152 المؤرخ في 02ماي 2009، المحدد لشروط وكيفيات منح الإمتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة و الموجهة لإنجاز مشاريع إستثمارية.

[4] المادة 51 من القانون90-25، مرجع سبق ذكره.

-أو بيعها اذا كانت خصبة جدا، أو خصبة.

3- مراجعة الإصلاحات السابقة وتسوية النزاعات العقارية الناتجة عنها:

ظهرت خلال تطبيق القانون87-19 مشكلة الأراضي المؤممة في اطار الثورة الزراعية ومطالبة أصحابها استرجاعها، لذا جاء قانون التوجيه العقاري 90-25 لاسيما المادة 75،76 منه لإلغاء الأمر 71-73 المؤرخ في 1971/11/8 والمتضمن الثورة الزراعية وإستعادة الأراضي الفلاحية أو ذات الوجهة الفلاحية التي حافظت على طابعها الفلاحي من الصندوق الوطني للثورة الزراعية تبقى ملكا لملاكها الأصليين.

ولكن هذه العملية واجهت عدة مشاكل نذكرها فيما يلي:

-أن تؤدي الأراضي التي تعاد مالكيها الاصليين الى اعادة النظر في فعالية المستثمر والا فانه يقدم تعويض لهم في شكل أراضي أخرى أو تعويضات مالية، لكن معظم الملاك يؤيدون استعادة أراضيهم الأصلية.

-يقضي هذا القانون يقضي بإعادة الأراضي الى أصحابها على أن يختار المستفيدون إما ادماجهم في المستثمرات الفلاحية للأملاك الوطنية التي تضمنها إصلاح 1987، وإما الإستفادة من تخصيصات أخرى.

-يقتضي القانون استرجاع الاراضي الفلاحية التي لم يتم إستصلاحها فعليا بأراضي أخرى أو بمخصصات مالية.

-يقتضي قانون 90-25 تعويض ملاك الأراضي الأصليين الذين فقدت أراضيهم لطابعها الفلاحي بأراضي أخرى أو بتعويضات مالية.

ثانيا: سياسة إستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز:

تبنت الجزائر سياسة إستصلاح الأراضي من طرف المستثمرين الراغبين في إستغلالها عن طريق عقود الإمتياز من خلال إصدار المرسوم التنفيذي رقم 483/97 المؤرخ في سبتمبر1997 المحدد لكيفيات منح قطع أراضي في الأملاك الوطنية لإستصلاح الأراضي في المناطق السهبية الشبه صحراوية والجبلية، بهدف زيادة المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة، وإعادة الطابع الفلاحي لهذه المناطق والعمل على وقف التصحر والإنجراف بها، وإعادة التوازن البيئي والإيكولوجي والحد من النزوح الريفي، كما تهدف هذه السياسة الى تحسين الأوضاع الإجتماعية وفك العزلة على سكان هذه المناطق من خلال خلق فرص العمل بها، وقد سطرت الحكومة هدف إستصلاح حوالي 600 ألف هكتار وإستحداث ما يقارب 500 ألف منصب شغل[1] على مدار ثلاث سنوات موزعة على المناطق الريفية في الوطن.

[1] وزارة الفلاحة، **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية**، الجهاز المؤطر لبرنامج استصلاح الأراضي عن طريق منح الامتياز، 1998، ص14.

ويمكن القول أن مرتكزات إستراتيجية التنمية الفلاحية المطبقة خلال عقد التسعينيات تتلخص فيما يلي:[1]

- إسترجاع الأراضي المؤممة.
- إستصلاح الأراضي في المناطق الصحراوية.
- دعم الإستثمارات لتطوير جهاز الإنتاج.

أما عن الإطار العام للسياسات الزراعية و الإقتصادية في عقد التسعينيات فيمكن حصر أهدافها في النقاط التالية:

-الإستعمال العقلاني للإمكانيات المتاحة والثروات.

-ترقية المنتوجات ذات النوعية الإيجابية والحقيقية.

-وضع خطط تنموية شاملة ومتكاملة بكل منطقة طبيعية.

-ترقية سياسة المشاركة بين المسؤولين والمنتجين.

-العمل على وقف تدهور وإنهيار القطاع الزراعي.

-مواصلة دعم بعض المنتجات الزراعية لأسباب إقتصادية وإجتماعية.

-المحافظة على مصالح المزارعين والمستهلكين.

-السعي لرفع الإنتاجية الزراعية وتكثيف الإنتاج من أجل مضاعفة الإنتاج.

-تشجيع وتدعيم إستصلاح الأراضي بطرق تحفيزية كالقروض والإعفاءات الضريبية.

ورغم كل تلك الإصلاحات، بقيت الفلاحة الجزائرية تعاني الكثير من المشاكل والمعوقات التي لم تستطع الإجراءات التنموية للدولة حلها، فإستمرت الهوة في الإتساع بين الطلب على الغذاء والإنتاج منه، وتم تشخيص معوقات الإصلاح الزراعي التي تتمثل أساسا في نقص مصادر مياه الري، ومشاكل الإنتاج والتسويق والبحث والإرشاد الزراعي، وعلى مستوى التمويل تم تنفيذ سياسات للإقراض الزراعي عملت على دعم المزارعين، إلا أن هذه السياسات إصطدمت بعدة معوقات أبرزها مشكل تسديد الديون، والتدخلات السياسية ومشاكل الضمانات.

وعموما يمكن القول أن السياسات الزراعية المعتمدة والمتعلقة بسياسات الري أو الإقراض الزراعي، أو سياسة إستصلاح الأراضي الفلاحية، أو سياسات التصنيع الغذائي، فإنها تشترك في سبب واحد لفشلها

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الزراعية في عقد التسعينات، الخرطوم، السودان، 2000، ص17.

وهو إتساع الهوة بين هذه السياسات على المستوى النظري وواقعها التطبيقي والتنفيذي، بالرغم من الإمكانيات البشرية والمادية الهائلة على حد سواء.

كما أن عودة ارتفاع أسعار المحروقات ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 1999 أضفى نوعا من الراحة المالية للدولة خلال هذه الفترة، تم إستغلالها في بعث النشاط الإقتصادي من خلال رسم سياسة مالية تنموية، ذات طابع كينزي بهدف تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الإستثمارية لمختلف القطاعات الإقتصادية وعلى رأسها القطاع الفلاحي.

المبحث الثاني: برامج التنمية الفلاحية المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2000-2009):

قامت الجزائر بتسطير العديد من السياسات والبرامج لتطوير القطاع الزراعي عبر مختلف الفترات التي مرت بها الحكومات الوطنية المتعاقبة، ولكننا سوف نقوم بإستعراض وايجاز أهم البرامج التنموية التي قامت الجزائر بتسطيرها منذ سنة 1999 والى غاية سنة 2019.[1] حتى نقف على عمق الهوة بين ما هو مسطر والواقع وما كان مأمول من وراء هاته السياسات التنموية، لنستعرض فيما بعد أسباب فشلها، قبل أن نتطرق للإستراتيجية البديلة لتطوير القطاع الزراعي وتحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر.

وسوف نوجز أهم هاته السياسات والبرامج التنموية الفلاحية من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: إستراتيجية التنمية الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2000-2004):

مع عودة الاستقرار الأمني والسياسي تدريجيا سنة 1999، و تعافي الوضع المالي للبلد نتيجة إنتعاش أسعار النفط في الأسواق الدولية، شرعت الجزائر في تبني سياسات جديدة رغبة منها في التغلب على المعوقات التنموية وتحقيقا لآمال المواطن في الرفاهية، لذلك سطرت عدة برامج تنموية شاملة متمثلة في إنعاش الإقتصاد الوطني وقطاعية تمثلت في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، هذه البرامج تهدف الى تنمية القطاع الفلاحي بشكل مباشر أو غير مباشر، وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب.

الفرع الأول: التنمية الفلاحية من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي(PSRE) (2001-2004):

أعدت الحكومة الجزائرية برنامج طموح مطلع سنة2001 تمثل في برنامج الإنعاش الاقتصادي، الهدف الرئيسي من هذا البرنامج هو تحقيق نمو للناتج الوطني الخام الحقيقي وبوتيرة سنوية تفوق 5% من أجل تقليص البطالة والفقر، والتخفيف من حجم البطالة بتحقيق حوالي850.000 منصب شغل خلال الفترة 2001-2004.[2]

ويتركز برنامج الإنعاش الاقتصادي على المحاور التالية:[3]

- إعادة تنشيط الجهاز الوطني للإنتاج الذي يعد أساس إنشاء الثروات.
- تطهير محيط المؤسسة وإعادة تنشيطها.

---

[1] زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي، 2001-2009، مجلة أبحاث اقتصادية، العدد 07، جوان، 2010، ص199.

[2]- Groupe de la banque mondiale, rapport sur la stratégie de coopération avec l'Algérie 2003-2006, Juin 2003, p 05.

[3] سهيلة مصطفى، محمد راتول، التجربة الجزائرية في القطاع الفلاحي، محاولة تقييمية لخمسين سنة من الاستقلال(1962-2012)، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الثاني، 2015،ص5.

- تحسين القدرة الشرائية من خلال سياسة الإنفاق العمومي.

فبرنامج الإنعاش يعتمد أساسا على الإنفاق الحكومي بغية تشجيع الطلب الكلي الفعال الذي عرف ضعفا وتراجعا خلال السنوات الأخيرة، كما يهدف إلى تدعيم النشاطات المنتجة للثروة وللقيمة المضافة الموفرة للشغل، خصص له غلاف مالي يقدر بـ 525 مليار دج (7مليار دولار) قبل أن يتضاعف المبلغ ويصبح الغلاف المالي النهائي المخصص للبرنامج حوالي 1216 مليار دج (ما يعادل 16 مليار دولار) تتوزع حسب القطاعات كما يبينه الجدول التالي.

الجدول رقم(II-02): المخصصات المالية السنوية للقطاعات ضمن برنامج الإنعاش الإقتصادي

الوحدة: مليار دينار

طبيعة الأعمال	رخص البرامج					مجموع رخص البرامج (%)
	2001	2002	2003	2004	2001/2004	
دعم الاصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	8.6
الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4 منها 55.9 للفلاحة و9.5 للصيد البحري	12.4
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3.0	114.0	21.7
الاشغال الكبرى	93.0	77.8	37.6	2.0	210.4	40.1
الموارد البشرية	39.4	29.9	17.4	3.5	90.2	17.2
المجموع	205.4	185.9	113.2	20.5	525.0	100

المصدر: تقرير حول الظرف الإقتصادي والإجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001 ص 123.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن المخصصات المالية الموجهة لمختلف القطاعات الإقتصادية نجد أن قطاع الفلاحة والصيد البحري حضي بما قيمته 65.4 مليار دج أي ما يقارب 12.4% من إجمالي المخصصات بغية دفع عجلة التنمية في القطاع ، وتشجيع الإنتاج الفلاحي، بوضع وتوفير الأرضية الملائمة لتطوير هذا القطاع الذي تعتبره السلطات العمومية عصب التنمية في البلد.

حيث تميزت السنوات ما بين 2001-2004 بنشاط تنموي مكثف تزامن مع عودة الأمن والإستقرار للبلد، كما عرفت الجزائر بحبوحة مالية سببها ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، كل هذه الظروف ساهمت في تحقيق مجموعة من الانجازات نذكرها كما يلي:[1]

1- إسترجعت الجزائر توازناتها المالية الكلية، حيث حققت سنة 2003:

[1] د. العمراوي سليم، انعكاس سياسات التنمية الفلاحية على أداء القطاع الفلاحي في الجزائر،-دراسة تحليلية لفترة تنفيذ البرامج الاستثمارية العامة(2001-2019)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، المجلد06، العدد03،ديسمبر 2019، ص249.

- نسبة نمو إقتصادي قدرها 6.8% .
- إحتياطات من النقد الاجنبي قدرها 32.9 مليار دولار.
- إنخفاض الديون الخارجية إلى 22 مليار دولار.

2- تراجع في معدل البطالة من 26% الى 24% .

3- إنشاء آلاف من المنشآت القاعدية.

الفرع الثاني: التنمية الفلاحية من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(PNDA):

المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(**PNDA**) يعتبر مشروع طموح يندرج ضمن مسعى الدولة للنهوض بالقطاع الفلاحي وديناميكية العالم الريفي، مرورا بتحقيق تنمية متوازنة ومستديمة تأخذ بعين الإعتبار ثلاثة معايير أساسية هي الجودة الإقتصادية، الإستدامة الإيكولوجية والقبول الإجتماعي،[1] يترجم هذا المخطط نهاية طويلة من السياسات الإشتراكية وبداية عهد جديد يعتمد على الحرية الإقتصادية وعلى القطاع الخاص كمحرك لعملية التنمية.

حيث تم تعريف هذا المخطط على أنه "تلك الآلية الخاصة التي ترمي الى ترقية التأطير التقني والمالي والتنظيمي قصد الوصول لبناء قطاع فلاحي عصري ذو كفاءة عالية من خلال حماية الموارد الطبيعية والمحافظة عليها وإستغلالها بشكل عقلاني وإستصلاح أكبر مساحة ممكنة من الأراضي".[2] ويعتبر الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية الممول الرئيسي له، كما يعتبر هذا المخطط بمثابة استراتيجية متكاملة تهدف الى تطوير ورفع كفاءة القطاع الفلاحي باعتباره عصب التنمية الإقتصادية في البلد،[3]

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، 2000، ص05.

[2] -كتفي سلطانة، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2005، مذكرة ماجستير، جامعة متنوري، قسنطينة، السنة الجامعية2006/2005، ص07.

[3] – أمال بن صويلح، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أداة استراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 23، الجزء الاول، أفريل2018، ص189.

وحسب الوثيقة الرسمية التي أصدرتها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية التي تبين فيها إستراتيجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية[1] وخطاب رئيس الجمهورية الموجه للولاة يوم 2000/11/26 الذي تطرق فيه الى أهم توجهات السياسة الفلاحية التي تبنتها الجزائر، والتي من خلاله تسعى الى تحقيق مجموعة من الأهداف المتوسطة والطويلة الأجل تمثلت ما يلي:[2]

- الحماية والإستعمال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية
- الإندماج في الإقتصاد الوطني.
- التخصص الإقليمي في الانتاج الفلاحي.
- إعادة هيكلة القطاع الفلاحي واعادة الإعتبار وتأهيل الموارد الطبيعية لمختلف جهات الوطن.
- تحسين الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الفلاحي.
- تحسين ظروف الحياة ومداخيل الفلاحين.
- تحرير المبادرات الخاصة على مستوى (التموين، تصريف وتكييف الإنتاج).
- ترقية وتشجيع الإستثمار الفلاحي.
- تحسين التنافس الفلاحي ودمجه في الإقتصاد العالمي.

أولا: إستراتيجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

تتمحور إستراتيجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في تحفيز وتدعيم المستثمرين في القطاع الفلاحي من أجل إحداث نمو اقتصادي فعال للقطاع الزراعي يرتكز على الاجراءات والتدابير التالية:[3]

1- الحفاظ على الموارد المتاحة وتثمينها من أجل تنمية فلاحية مستدامة.

2-إستعمال أحسن للثروات الطبيعية وتنميتها (الاراضي الزراعية، مياه الري، الموارد البشرية والمالية).

3-تنويع وتكثيف الإنتاج الفلاحي من أجل تحقيق الأمن الغذائي.

4- تكييف أنظمة إستغلال الأراضي في المناطق الجافة والشبه الجافة وتلك المهددة بالجفاف مثل الأراضي البور، وتحويلها لزراعة الأشجار المثمرة وتربية المواشي، مع التركيز على زراعة الحبوب في الأراضي ذات الإنتاجية العالية.

[1] -منشور وزاري رقم 332 المؤرخ في 2000/07/18، الصادر عن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية.

[2] Mohand_Améziane Chedded. Analyse de l'impact des investissements agricoles réalisés dans le cadre du Plan National de Développement Agricole (PNDA) sur l'évolution des techniques de productions laitières, céréaliaires et oléicoles en Algérie : étude de cas dans la wilaya de Tizi-Ouzou. Autre [qbio.OT]. Université d'Avignon. France. 2015. PP :23-33

[3] بوعزيز عبد الرزاق، بعيبيش حرمة، قراءة ي المسألة العقارية للقطاع العقاري في الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي التاسع حول تحديات، 27 28فيفري2011، قطاع الزراعة في الدول العربية والإسلامية وسبل مواجهتها، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، جامعة الجزائر، ص10.

5-ضبط برنامج إنتاجي يراعي الخصوصيات الجغرافية والمناخية لكل منطقة.

6-توسيع المساحات المزروعة وذلك من خلال إستصلاح الأراضي الزراعية وترقية ودعم المنتجات ذات الإمتيازات التفضيلية الحقيقية.

7- توفير الظروف الملائمة للإستثمار الفلاحي، ولزيادة القدرة التنافسية للأنشطة والمنتجات الفلاحية، وتهيئة الفضاءات الفلاحية لتصبح اكثر جاذبية للإستثمارات المباشرة وإنشاء مؤسسات فلاحية وأخرى للصناعات الغذائية.

8-رفع الصادرات الفلاحية، ورفع مستوى التشغيل في القطاع الفلاحي.

يهدف برنامج هذا المخطط إلى توسيع الأراضي الفلاحية بكل أنواعها وأيضا رفع الإنتاج خلال الفترة الممتدة من 2001-2006، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(II-04): أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، توسيع الأراضي الفلاحية آفاق 2006

الفروع الفلاحية	انتاج 2001	آفاق 2006
أراضي زراعة الحبوب	5.5 مليون هكتار منها 3 مليون هكتار مستريحة	3مليون هكتار منها 1.2 مليون هكتار أراضي تكثيف زراعي
الاشجار المثمرة	517.000 هكتار	1.000.000 هكتار
الكروم	59.000 هكتار	117.000 هكتار
أراضي الزيتون	164.000 هكتار	242.000 هكتار
أراضي زراعة الخضر	45.000 هكتار	75.000 هكتار
اراضي الاشجار الغابية	36.000 هكتار	228.000 هكتار
اراضي زراعة البطاطا	72.000 هكتار	95.000 هكتار

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000 ، ص72

ثانيا: مناهج تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

يحدد المنشور رقم 332 المؤرخ في 18جويلية 2000 الصادر عن وزارة الفلاحة الخطوط العريضة للإستراتيجية المتبعة بالإضافة إلى جملة القوانين المنظمة لعمل كل من الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، صندوق إستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، وصندوق حماية الصحة الحيوانية والنباتية والبرنامج الوطني للتشجير، لبلوغ الأهداف المرجوة عملت وزارة الفلاحة على تطوير عمليات التأطير وتنشيط البرامج عبر ما يلي:[1]

[1] وزراة الفلاحة والتنمية الريفية، المنشور رقم 332 المؤرخ في 18جويلية 2000 .

1-دعم تطوير الإنتاج والانتاجية:

في إطار تقليص الفاتورة الغذائية ودعم الإنتاج الوطني يتم توظيف المزارع النموذجية كوحدات التكثيف للمدخلات الفلاحية والمحافظة على الموارد المتاحة، ونشر التقنيات والعناية الخاصة بالمنتجات ذات المزايا النسبية التي يمكن أن تكون محل تصدير، ويضفي أكثر شفافية ومرونة وسرعة في تقديم الدعم والمساعدات الممنوحة في إطار المخططات التوجيهية للولايات وحسب المناطق المتجانسة من جهة، والى بلوغ الأهداف المرجوة حسب الفروع من جهة أخرى.

حيث أقر المرسوم رقم 82-19 المؤرخ في 1982/01/16 انشاء المزارع النموذجية، الذي حدد قانونها الأساسي لتكريس مبدأ السماح للدولة الحيازة على ممتلكات عقارية موجهة لإنتاج البذور والشتلات والتحكم وتعميم للتقنيات الحديثة للنتاج، وفق المرسوم 89-52 المؤرخ في 1989/04/18 المعدل للقانون الاساسي للمزارع النموذجية مع اصدار القانون رقم87-19 المؤرخ في1987/12/08 المتعلق بطبيعة إستغلال الأراضي التابعة للدولة، والإحتفاظ بمبدأ تخصيص وعاء عقاري لإنتاج البذور، الشتلات والسلالات الحيوانية.

حيث بلغت شبكة المزارع الفلاحية النموذجية حوالي177 وحدة سنة2004 تغطي 155.448 هكتار، وتشغل الشبكة الوطنية للمزارع النموذجية نحو 5.937 عامل سنة 2002 منهم 58% غير مؤهلين وأقل من 8% كإطارات،[1] كما أن البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية خلق عند انطلاقه سنة 2000 حوالي مليون منصب شغل.

2-تكييف أنظمة الإنتاج:

من خلال دعم ومرافقة الفلاحين ومشاركتهم، بإعتبارهم يشكلون عمود الإقتصاد الوطني، حيث يقدم هذا النظام دعما مباشرا للأنشطة التي تسمح بتأمين مداخيل الفلاحين من خلال المساهمة في ايجاد نشاطات ذات مداخيل انية وعلى المدى المتوسط من أجل تغطية الخسائر الناجمة الظرفية والمتتالية لإنجاز برامج اعادة تحويل الانظمة الزراعية. ويؤخذ بعين الإعتبار المستثمرة الفلاحية في مجملها ووحداتها دون تجزئتها خلافا لبرنامج تطوير الفروع الذي يهدف الى المنتوج نفسه.

3-إستصلاح الأراضي بالجنوب:

يتم إستصلاح أراضي الواحات في إطار برنامج الإمتيازات الفلاحية، أما الإستصلاحات الكبرى للأراضي السهبية والشبه صحراوية التي تتطلب إمكانيات مالية ومادية وخبرات ضخمة تسند إلى

[1] هاشمي الطيب، تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر الفترة 2000-2006، نموذج تطبيقي للمخطط بولاية سعيدة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2007/2006، ص93.

الإستثمارات الوطنية والأجنبية، كما أن البرامج المتعلقة بالسهوب (تنمية المراعي) تنفذها المحافظة السامية لتطوير السهوب في إطار عمل مشترك متكامل مع مختلف البرامج المسطرة للقطاع.[1]

ومن جهة أخرى فإن البرامج الخاصة المنفذة من طرف محافظة تنمية الفلاحة في المناطق الصحراوية (تهيئة وتحضير الهياكل القاعدية)، ومن طرف المحافظة السامية لتهيئة السهوب (تنمية المراعي والمحافظة عليها)، ستواصل بطريقة تكاملية مندمجة مع مختلف برامج القطاع.

4-البرنامج الوطني للتشجير:

يهدف إلى إعادة تشكيل غابات الفلين بشرق البلاد والمحافظة على الأحواض المنحدرة إلى السدود والقيام بمنح الأولوية للتشجيع المفيد والإقتصادي عبر أصناف الأشجار المثمرة الملائمة لطبيعة الجزائر كالزيتون، التين، اللوز، الفستق،...الخ) من أجل حماية متجانسة للتربة وضمان مداخيل دائمة للفلاحين جراء استغلال المناطق الغابية. كان المعدل المرغوب وصوله هو 14% إلا أن المعدل المحقق هو 11%، وحسب تقرير وزارة الفلاحة[2] فان التجربة المكتسبة في اطار برنامج التشغيل الريفي الجاري تنفيذه في الولايات التالية: سيدي بلعباس، معسكر، تلمسان وعين تموشنت.

الفرع الثالث: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR):

تم توسعة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2002 ليشمل كذلك التنمية الريفية، وهذا لكون المناطق الريفية تعاني الحرمان والفقر، بسبب إنخفاض مداخيل الفلاحين وعجز النشاط الفلاحي عن سد حاجياتهم، إلى جانب تدهور حالة المستثمرات الفلاحية بعد خوصصة الدولة للقطاع الفلاحي، لهذا تضمن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تحقيق التنمية الريفية بإعتبارها فضاء ينتهج فيه سكانه نمط حياة مميز، ولا بد من إشراكه في تحقيق التنمية المحلية عن طريق دعم وتشجيع النشاط الفلاحي في الريف، و تمكين سكانه من الإستفادة من دعم الدولة وحماية مداخيلهم وتوفير الظروف المعيشية الملائمة للفلاحين، للحد من نزوحهم من قراهم، وتأمين الحماية الإجتماعية لهم بغية إعادة العلاقة بين الفرد ومحيطه.

حيث يمثل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية كذلك مسعى يرمي إلى تأمين قيام تآزر بين التعاونيات الفلاحية بإعتبارها الوحدات الاقتصادية القاعدية ولكنها أيضا كيانات ذات وظائف إجتماعية وبيئية مهمة، وبين السلطات العمومية والمستثمرين والفاعلين الإقتصاديين الآخرين، مع إحترام خصائص

[1] -أنظر، وزارة الفلاحة، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، نظام الدعم عن طريق الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، سنة 2000.

[2] -نقلا عن تصريح للأمين العام لوزارة الفلاحة على هامش أشغال ورشة حول "، نتائج ومؤشرات رصد التصحر في المنطقة العربية"، يوم 2006/07/09، تحت اشراف المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

النظم البيئية والفضاءات الريفية وخصوصيتها، وقد شرع في تطبيقه في إطار برامج متنوعة تتمثل أساسا في ما يلي[1]:

-تحسين ظروف ممارسة النشاط الفلاحي والغابي والرعوي.

-مرافقة تعددية النشاطات وتشجيعها وترقيتها بإعتبارها عاملا لتحسين مداخيل العائلات في الريف أو لخلق مداخيل جديدة.

-رد الإعتبار للمهن الريفية، خلق أنشطة إقتصادية جديدة.

-تحسين الحصول على الخدمات العمومية، والحصول على السكن وفك العزلة عن السكان في المناطق المعزولة.

-القطيعة مع الجمود الذي ميز المناطق الريفية ذات القدرات الضعيفة، بتوفير بدائل لتنمية إقتصادها وأنشطتها عبر تحويل نظم الإنتاج وتكييفها، والتشجير المفيد والإقتصادي، وتهيئة المناطق الجبلية والممرات السهبية.

-تعجيل مسار تحديث القطاع بتشجيع الإستثمارات الإنتاجية والتكنولوجية في الإستغلالات الفلاحية وخاصة منها ذات الأحجام الصغيرة والمتوسطة التي لم يتم استكمال تأهيلها.

حيث أن هدف إستراتيجية التنمية الريفية هو توفير الإطار وصيغ إعادة بعث الحياة تدريجيا في المناطق الريفية، بواسطة تثمين الأنشطة الاقتصادية والتراث الثقافي والطبيعي والإنساني على أساس علاقات جديدة بين الفاعلين العموميين والخواص، ترمي إلى تحميل المسؤولية للشركاء المعنيين في إطار مسار صاعدي ومركز وديناميكية تنمية متكاملة تساهمية، أما محاورها فتتضمن أربعة محاور وهي[2]:

المحور الأول: إقامة شراكة محلية وتكامل متعدد القطاعات ضمن الأقاليم الريفية، والشراكة هي أحد المحاور القوية في هذه الإستراتيجية، والشراكة المقصودة هنا ليست فقط شراكة من أجل تسيير الأمور المنفقة، محدودة في الزمن، ومطابقة لمنطق اقتصادي تقني صرف للمشروع، بل الشراكة أيضا صيغة لتنشيط الحركية الإقليمية لصالح مسعى التنمية الريفية، تتجسد ممارسات الشراكة في الحوار والتشاور بغرض إقامة علاقات بين الفاعلين تفضي إلى مشاريع مشتركة ، وترمي كذلك إلى التزاما مشتركا متبادلا بين الشركاء الجدد، غير أن ذلك لا يلغي الأدوار والوظائف التي يظل بعضها خاضعا للهرمية السلمية حسب التوزيع الذي يمكن أن يتم قبوله من البداية أو يتم بناؤه خلال سير الأعمال.

[1] هاشمي الطيب، مرجع سبق ذكره، ص93.

[2] الهاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014/2013، ص203.

المحور الثاني: دعم ترقية تعددية الأنشطة ونشاء أنشطة اقتصادية مبتكرة، أي تسمح هذه الإستراتيجية بتكريس الجهود للأنشطة الاقتصادية المبتكرة، وبإعطاء اعتبار للدور الحاسم للفاعلين المحليين في الحركية الريفية، وبإعطاء امتياز للأنشطة القائمة أو الممكنة في الأقاليم الريفية وبتوفير إطار للتشاور والشراكة وصيغ إدماج في أشكال تعاقدية، مرونة بتسهيل الحصول على التمويل.

المحور الثالث: التثمين المتوازن للموارد وتراث الأقاليم الريفية وتسييرها ضمن منظور التنمية المستدامة، أي تقليص تدفقات الهجرة، وبعث الحياة في المناطق الريفية، وخلق جاذبية لها، انطلاقا من فكرة أنها دائما تشتمل على مزايا مقارنة ينبغي تثمينها، فأشغال التثمين إذن يندرج ضمن رؤية إعادة التوازن للموارد والحصول عليها وكذلك ضمن إرادة استمرار استغلالها لتفادي وضعيات التبديد ينبغي أن يؤدي ذلك إلى اعتبار الحفاظ على البيئة باعتبارها قيمة للتراث المحلي، وكذلك باعتبارها انتماء للأبعاد الجهوية والوطنية وإلى أبعد من ذلك.

المحور الرابع: تآزر الجوانب الإقتصادية والإجتماعية وتنسيق الأعمال، أي تتمثل في إثراء المساهمة الواسعة للفاعلين المحليين، وبقدراتهم على الانخراط بفعاليات أكثر من المشاورات مع الإدارة، وستتوقف قوة هذا التآزر على إرادة هؤلاء وأولئك وقدراتهم على اتخاذ مواقع ضمن العلاقات الجديدة للشراكة، وزيادة على الإجراءات المنصوص عليها، فينبغي تحضير جميع الفاعلين عبر عدة أعمال)جهود الشرح، دورات تدريبية، تكوينية تتعلق بكيفيات خلق التآزر وشرحها والتقييم المستمر في الميدان.

ويمثل التنسيق أيضا فرصة لتقديم إطار للمفاوضة، والإنسجام وعلى عكس تسيير النزاعات بين الفاعلين والشركاء للمؤسستين، ويسمح بالمساهمة في قاعدة البيانات، وبناء شروط البرمجة السنوية وتوفير عناصر لضمان جهود التخطيط وبناء النماذج الجهوية في مسعى تصاعدي، ويجب أن تستند إستراتيجية التنمية الريفية، في التنفيذ على أدوات تدخل قادرة على تحويلها إلى سياسات نافذة، وبدون هذه الأدوات، لا تجد الجهود الجارية في مجال التصور والتصميم حيزا لتجسيد محاور التنمية المذكورة، وفي هذا الإطار، تم تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية، مدعو لأن يلعب دورا موحدا للطاقات ومجسدا لمساهمة السكان في مسار التنمية، وستكون آليات التشاور والقرار وأدوات البرمجة ،التهيئة العمرانية والمتابعة والتقييم، وترقية نظم التمويل الجوارية، أيضا أدوات تسمح بتوجيه التدخلات وتسهيل تنفذها ومتابعة وتقييم آثار العمليات المنجزة.

المطلب الثاني : الآليات المالية والتقنية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية:

لقد تعددت أساليب تمويل برامج التنمية الفلاحية في الجزائر باختلاف السياسات والبرامج والأهداف المراد تحقيقها، وقد اختلفت من فترة الى أخرى، ولعل أهم أجهزة التمويل التي رافقت برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية ما يلي:

الفرع الأول: آليات تمويل التنمية الفلاحية في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية:

يتم تحديد آليات التمويل أثناء صياغة المشروع ويكون التمويل من موارد مالية خاصة أو عمومية كما أن البنوك وهيئات الإقراض تكون دائما حاضرة في مختلف مراحل المشروع كونها مسير متعاقد للصناديق الموجهة لتمويل التنمية الزراعية والتنمية الريفية، وتتمثل مصادر التمويل في:[1]

1- **موارد مالية خاصة** :وتضم الدعم العمومي للأفراد في إطار دعم الفلاحة، تربية المواشي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الصناعة التقليدية، السياحة، وفروع الزراعة المغذية، إضافة إلى القروض البنكية أو لتمويل الذاتي من أصحاب المشاريع.

2- **موارد مالية عمومية:** وتضم برامج قطاعية لا مركزية تنفذ في الوسط الريفي في إطار الموارد المائية، الطاقة، الأشغال العمومية، السكن، الصحة، الثقافة، التربية والتكوين المهني، إضافة إلى برامج بلدية للتنمية المحلية والريفية. يقوم بضمان تموين المخطط الوطني للتنمية الفلاحية المؤسسات المالية التالية:

أولا: الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحي:(FNRDA):

(Le Fonds Nationale De Régulation et de Développement Agricole)

أنشئ هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 2000، مهمته تدعيم الإستثمارات في اطار تطوير الفروع وحماية مداخيل الفلاحين وتمويل الأنشطة ذات الأولوية للدولة، كما يشجع المستثمرين على استغلال الموارد الطبيعية وتحسين تقنيات الانتاج، وقد جمع تحت حسابه، الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية والصندوق لضمان تسيير الانتاج الفلاحي، ويعتبر وزير الفلاحة الآمر بالصرف لهذا الحساب.[2]

تتمثل ايرادات الصندوق فيما يلي:[3]

---

[1] برنامج دعم التجديد الريفي، الأسس القانونية، المخطط العام، (http://www.mddr.gov.dz/ppdriStatic_ar/index.htm)، تاريخ الاطلاع:2019/5/12.

[2] -مرسوم تنفيذي رقم111-2000 مؤرخ في 2000/05/30، يحدد لكيفيات تسيير حساب الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية، الصادر عن وزارة الفلاحة.

[3] أنظر:- المنشور الوزاري المشترك رقم 586 المؤرخ في 25جوان 2000 والمحدد لقائمة الايرادات والنفقات للصندوق.

- المرسوم التنفيذي رقم 111-2000 المؤرخ في 2000/05/30، يحدد كيفيات تسيير حساب FNRDA .

- تخصيص ميزانية الدولة
- الموارد شبه جبائية.
- موارد التوظيف.
- الهبات والوصايا.
- كل الموارد والمساهمات أو الاعانات المحددة عن طريق التشريع.
- أما نفقات الصندوق تتمثل في:
- الاعانات التي تضمن مساهمة الدولة في تنمية الانتاج والمردودية الفلاحية.
- تسويق الانتاج وتخزينه وتكييفه وحتى تصديره.
- الاعانات التي تضمن مساهمة الدولة في عمليات التنمية في الري الفلاحي والمحافظة على تنمية الثروة الوراثية الحيوانية والنباتية.
- الإعانات بعنوان تموين مخازن الامن الغذائي وخاصة ما يتعلق بمخزون الحبوب والبذور.
- الإعانات بعنوان حماية مداخيل الفلاحين للتكفل بالمصاريف الناتجة على الأسعار المرجعية المحددة.
- إعانات تدعيم الأسعار للمنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة.
- تخفيض الفوائد للقروض الفلاحية والصناعات الغذائية على المدى القصير والمتوسط والطويل.
- التكفل بالمصاريف الخاصة بالدراسات والتكوين المهني والارشاد الفلاحي وكذا المتابعة التنفيذية للمشاريع المحققة من قبل أشخاص طبيعيين ومعنويين مؤهلين على أساس عقد مبرم مع مصالح الوزارة المكلفة بالفلاحة.

يستفيد من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية المؤسسات الإقتصادية العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري التي تساهم في نشاطات الانتاج والتحويل والتسويق والتخزين وتصدير المنتجات الفلاحية ومنتجات الصناعات الغذائية، والمشاريع المندرجة في إطار برنامج التنمية الفلاحية المقررة من قبل وزارة الفلاحة.

قائمة النشاطات التي تستفيد من دعم الصندوق FNRDA:[1]

وتتمثل الانشطة محل تمويل من طرف الصندوق في ما يلي:

- تطوير الانتاج والانتاجية الفلاحية.
- تثمين المنتجات الفلاحية.

[1]Akli Akerkar. ETUDE DE LA MISE EN ŒUVRE DU PLAN NATIONAL DE DEVELOPPEMENTAGRICOLE ET RURAL (PNDAR): CAS DE LA WIALYA DE BEJAIA. Revue Nouvelle Economie,Algerian Digital Economy Laboratory at the University of Khamis Maliana, 2020, 1 (12), pp.15-29.

- تطوير الري الفلاحي.
- تسويق الانتاج، التخزين، التوظيف والتصدير.
- حماية وتنمية الثروة الوراثية الحيوانية والنباتية.
- المخزون الاستراتيجي الامني (الانتاج الزراعي للحبوب، البذور، المشاتل).
- دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة.
- تخفيض نسب فوائد القروض الفلاحية والزراعية الغذائية.

وتم تسجيل حوالي 32مليار دج مقسمة الى حصتين، حوالي23 مليار دج حصة الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وحوالي9 مليار دج قروض للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، موجهة أساسا الى مختلف الأنشطة الفلاحية مثل: انتاج الحليب، تربية النحل، تربية الدواجن، تربية الأرانب، تربية المواشي، زراعة الخضروات والفلاحة تحت البيوت البلاستيكية، زراعة الحبوب، البقول الجافة، زراعة الأعلاف، والأشجار المثمرة، الزراعة الصناعية (الطماطم والتبغ)، شتائل الكروم والأشجار، حيوانات التكاثر والتلقيح الإصطناعي.[1]

وقد إستفاد القطاع الفلاحي من هذا الصندوق خلال الفترة 2000-2005 بملغ قدر حوالي 40 مليار دينار جزائري، أي ما يقارب 4 ملايير اورو، وكانت نسبة مساهمة الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية 58% من القيمة الاجمالية للتمويل المقدرة ب 2.3 مليار اورو. بمعدل 270 اورو للهكتار الواحد من المساحة الصالحة للزراعة، كما تمت عمليات تمويل مختلف الأنشطة الفلاحية (نحو48% للري و 16% لعمليات الحرث و البذر، وما نسبته 15% لنشاط التشجير المثمر) [2]؛ والجدول التالي يوضح مساهمة الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحي في الدعم المالي للقطاع الفلاحي.

الجدول(II-05): مساهمة FNRDA في الدعم المالي للقطاع خلال 2000-2006 (الوحدة: أورو،%)

القيمة	الاستثمارات الاجنبية	مساهمة FNRDA	قروض CRMA	التمويل الذاتي
المبلغ	3.984.092.841	2.293.215.586	1.279.881.146	410.996.109
	%100	%58	%32	%10

Source: Hadibi A et autres; op cit, p; 03.

[1] Hadibi A et autres; Analyse de la mise en oeuvre du plan national de développement agricole dans la première tranche du périmètre de la Mitidja Ouest, Algérie; Economies d'eau en systèmes irrigués au Maghreb. Actes du quatrième atelier régional du projet Sirma, Mostaganem, Algérie, 26-28 mai 2008. Cirad, Montpellier, France, colloques-cédérom.2009 ; p : 03.

[2] Hadibi A et autres; op cit, p; 04.

ثانيا: الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي وصناديقه الجهوية(CNMA)

(Caisse Nationale De Mutualite Agricole, et Caisses Regionales)

تعد مشكلة الإقراض وتمويل القطاع الفلاحي هاجزا أمام طموحات الفلاحين والمشتغلين في القطاع الفلاحي، وفي ظل انطلاق برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عاود مزاولة نشاطه في تمويل القطاع الفلاحي ابتداءا من 2002/02/25.[1]

هذا الصندوق مهمته التكفل بمهمة أساسية تهدف لإنجاح البرامج التنموية المسطرة حسب أبعاد ثلاثة:[2]

- ✓ هيئة الإقتراض.
- ✓ التأمين الاقتصادي.
- ✓ محاسبة الصناديق العمومية.

يقوم هذا الصندوق بمهمة دعم وتمويل نشاطات التنمية وتحديث قطاع الفلاحة في إطار تنفيذ البرامج المسطرة، وتوجيه المساهمات المالية للدولة، ومختلف الإستثمارات الإنتاجية ذات الطابع الفلاحي، والفوائد الممنوحة للقرض الفلاحي إلى نشاطات توسيع المساحات الزراعية المستغلة وكذا تكثيف المنتجات الزراعية وتثمينها، عبر مختلف الولايات من خلال الصناديق الجهوية التي تمكن المستفيدين من الفلاحين سهولة وسرعة الحصول على الدعم المالي من الصندوق.

حيث يضطلع الصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي بالأدوار التالية:

-منح القروض لإقتناء مدخلات الإنتاج لمنتجي الحبوب المتمركزين خاصة في المناطق القادرة على إنتاج الحبوب.

-منح القروض لإقتناء التجهيزات الفلاحية من خلال عمليات منح قروض الإيجار، ونشاطات تتعلق منها بالإنتاج أو التجهيزات الفلاحية حسب المستوى التنظيمي والإطار القانوني الذي يفرضه بنك الجزائر.

-منح القروض للفلاحين، وكذا يمكن للصندوق منح قروض للمتعاملين الإقتصاديين المشاركون في عملية تنمية القطاع الفلاحي.

-الحد من المصاريف على القروض الممنوحة، ويتعلق الأمر بمستفيدين يكونون زبائن مشاركين في الصناديق الجهوية، بينما يكتفي بنسب فوائد تفضيلية على ما هو معمول به في السوق عندما يتعلق الأمر بزبائن غير مشاركين في هذه الصناديق.

[1] La Mutualité Agricole, un Outil de développement au service de l'agriculture et des Producteurs, https://www.cnma.dz/presentation-2/12/2/2020.

[2] مراسلة وزير الفلاحة في 2000/07/12 الى أعضاء الجمعية العامة للصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي.

- يقوم الصندوق بوضع عقود التأمين المختلفة التي سيكتسبها المستفيدون من القروض مستقبلا.

ثالثا: الإستثمار عن طريق بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR):

(Banque De L'Agriculture et De Développement Rurale)

يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) مؤسسة مالية وطنية ينتمي إلى القطاع العمومي أنشئت بموجب المرسوم رقم 82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982 المتضمن قرار انشاء البنك وقانونه الاساسي، على شكل شركة مساهمة ويبلغ رأس مالها 000 000 000.33 دينار جزائري وتتمثل مهامه في تنمية وتطوير القطاع الزراعي وتعزيز العالم الريفي ودعم نشاطات الصناعية التقليدية والحرفية.

يضطلع بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمهام التالية:[1]

-تنفيذ جميع العمليات الموصوفة والاعتمادات المالية على إختلاف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري بها العمل وفي منح القروض والمساهمة في ما يأتي طبقا لسياسة العامة للدولة.

-يتولى على الخصوص استخدام وسائل تزود بها الدولة قصد ضمان تمويل ما يأتي وفقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها.

-هياكل الإنتاج الفلاحي وأعماله.

-الهياكل والأعمال المرتبطة بما سبق إنتاج قطاع الفلاحة وما يلحقه.

-هياكل الصناعة التقليدية في الوسط الريفي.

وتأتي عمليات تمويل القطاع الفلاحي من خلال بنك الفلاحة والتنمية الريفية كإستمرار لآلية التمويل المعتمدة لتمويل القطاع الفلاحي التي كانت معتمدة في ظل البنك الوطني الجزائري، وهو ناتج عن الإصلاحات التي مست قطاع التمويل خلال الفترة(1982-1986).

رابعا: صندوق التنمية الريفية وإستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز:

أنشئ هذه الصندوق بموجب القانون رقم 11/02 المؤرخ في 20 شوال 1423 الموافق لـ 2002/02/24 المتضمن قانون المالية لسنة 2003 وفتح له حساب التخصيص الخاص به للخزينة تحت رقم 302/111 بعنوان صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز ليحل محل الصندوق الخاص باستصلاح الاراضي عن طريق الامتياز وبدأ العمل به بموجب المرسوم التنفيذي رقم 145/03 المؤرخ في 26 محرم 1424 الموافق لـ2003/03/29 المحدد لإيراداته ونفقاته وكيفية تسيير حسابه.

[1]BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL, https://badrbanque.dz/ar(2020/33/12)

ويهدف إلى:[1]

-تثبيت سكان المناطق الريفية والحد من نزوحهم الى المناطق الحضرية.

-إستغلال الأراضي الهامشية التابعة للدولة عن طريق الامتياز.

-اللامركزية في تحقيق التنمية الريفية.

-إدماج نشاطات التنمية الريفية ضمن مشروع الإقليم.

-التكفل بالخصوصيات الطبيعية لكل منطقة والاشراك المسؤول للسكان المحليين في تنمية الإقليم.

-حماية وتنمية الثروة الغابية ومكافحة الإنجراف والتصحر وإستغلال الأراضي بالجنوب.

كما تتمثل النشاطات التي يمولها هذا الصندوق فيما يلي:

-تقديم إعانات لعملية التنمية الريفية، التي تتمثل في برامج التهيئة المتعلقة بأشغال الري والمحافظة على التربة وتحسين أنظمة الانتاج الفلاحي، وتحسين الانتاج الحيواني وتثمين المنتجات الفلاحية.

-تقديم الخدمات الخاصة بالدراسات والتكوين.

-الإعانات الموجهة لعملية إستصلاح الأراضي المتمثلة في تهيئة مياه الري، والتزويد بالطاقة الكهربائية، وشق ممرات للوصول للأراضي محل الإستصلاح وكل المشاريع ذات العلاقة والتي تتوافق مع أهداف الصندوق.

الفرع الثاني: التأطير التقني لبرنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية:

تم وضع نظام تأطير تقني متعدد الأشكال، وملائم لطبيعة الأنشطة التقنية المحددة لخصوصية كل برنامج فرعي، وذلك لأن المستثمرات الفلاحية كوحدة قاعدية أساسية في عمليات الإنتاج الفلاحي وعلى المؤطرين الإداريين والتقنيين والمهنيين التقرب أكثر من الوحدة القاعدية وسيرها ويتضمن هذا النظام مجموعة من الأنشطة نذكرها فيما يلي:[2]

1-التكوين: من أجل تدعيم برنامج تطوير الفروع واعادة تحويل الأنظمة الزراعية تقام دورات قصيرة المدى على مستوى هياكل التكوين التابعة لوزارة الفلاحة، لكل اطارات مديريات المصالح الفلاحية والمقاطعات و المندوبيات البلدية والفلاحين.

2-الارشاد والدعم التقني: تتم عملية الإرشاد والدعم التقني من خلال الإشتراك مع معاهد التقنية المتخصصة والإدارات الفلاحية المحلية والغرف الفلاحية، وفق رزنامة تحدد برنامج الإرشاد والدعم التقني

[1] الهاشمي الطيب، مرجع سبق ذكره، ص114.

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الثاني، لسنة 2001، جوان 2002، ص125.

الفلاحي قصد تطوير المهارة التشريع الخاص بالريف والفلاحة والإجراءات الخاصة بالتمويل والضمان الإجتماعي والتموين والتسويق.

3-الإعلام والإتصال: يقوم المعهد الوطني للإرشاد الفلاحي بحملات اعلامية عبر مختلف وسائل الاعلام حول التنمية الفلاحية كما يجب على مجمل الفاعلين المعنيين بمختلف البرامج المساهمة في هذه الحملات الاعلامية كل على مستواه.

4-التنسيق: لضمان السير الحسن لتنفيذ البرنامج يجب التنسيق بين جميع الهيئات والمتعاملين الاقتصاديين الاساسيين والجماعات المحلية، والمؤسسات والمنظمات المهنية، وهذا حتى يسمح بتظافر الجهود والتعاون وترقية علاقة الشراكة بأساليب شفافة وقواعد واضحة.

5-المتابعة ومراقبة التنفيذ: من خلال انظمة خاصة بالمتابعة والتقييم والمراقبة من طرف المصالح اللامركزية ممثلة في الجماعات الاقليمية و المصالح الفلاحية ومحافظي الغابات.[1]

كما أن المشاريع تكون محل تقييم ومراقبة دائمة لمستوى التقدم المادي والمالي (إستهلاك الموارد المائية والقروض الممنوحة) من جهة، والجانب الإقتصادي من جهة أخرى (مستوى التشغيل، الاستثمار المنجز، القيمة المضافة الناتجة عنه)،

جدير بالذكر ،أن الدول المتقدمة تجمع بين جميع العلاقات في سلسة متكاملة بحيث تقيم علاقة ترابط وثيقة بين الجامعات ومعاهد البحث الفلاحي والمنتجين، من خلال نظام اعلامي محكم ومتطور جدا كما يتم التشاور وتبادل الرؤى والخبرات من خلال الندوات واللقاءات المباشرة مع المختصين والتقنيين من جهة والفلاحين من جهة أخرى.

ويمكن الإشارة إلى أهم المعاهد والمؤسسات في هذا الإطار كما يلي:[2]

I. مؤسسات التأطير التقني:

1- المعهد التقني للمحاصيل الزراعية.
2- المعهد التقني لزراعة الخضروات والزراعات الصناعية.
3- المعهد التقني لأشجار الفاكهة والكروم.
4- المعهد الوطني لتربية الحيوانات
5- المعهد الوطني لحماية النباتات.

[1] غردي محمد، مرجع سبق ذكره، ص139.

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، **التشغيل الدائم المهيكل على مستوى المؤسسات والهيئات العمومية الفلاحية لسنة 2001**، جويلية 2002، ص4.

6- المعهد الوطني للطب البيطري.

7- المركز الوطني للتربية والري وتصريف المياه.

8- المعهد الوطني للتلقيح الاصطناعي والتحسين الوراثي.

II. **المؤسسات الخاصة بالبحوث** فنجد:

1-المعهد الوطني للبحث الفلاحي

2-المعهد الوطني للبحوث الغابية.

III. **المؤسسات المتخصصة في التنمية الفلاحية** نجد:[1]

1- المعهد التقني لتطوير الفلاحة الصحراوية.

2- المحافظة السامية لتنمية السهوب.

3- محافظة تنمية الفلاحة في المناطق الصحراوية.

4- الوكالة الوطنية للمحافظة على الطبيعة.

5- الديوان الوطني لتطوير وتربية الخيل.

6- الديوان الوطني المهني للحليب.

7- محميات الصيد.

8- مراكز تربية الطيور.

9- الحضائر الوطنية.

10-المكتب الوطني للدراسات للتنمية الريفية.

ومن أجل ضمان النجاعة والسير الحسن للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية ولتحقيق أهدافه المسطرة، وجب على السلطات العامة في البلد تفعيل دور هذه المؤسسات لما لها من دور بارز وفعال في الحفاظ على الموارد والمساهمة في عقلانية استخدامها بالشكل الذي يخدم تحقيق تنمية فلاحية مستديمة.

هكذا ومن خلال التوليفة بين هاتين الوسيلتين يمكن لسلطة الإنعاش الإقتصادي تحقيق هدفين متكاملين هما:

- حل مشكلة التمويل الفلاحي التي كانت و لفترة طويلة محل إمتعاض لدى الفلاحين،
- الإستعمال العقلاني لموارد الدعم عن طريق الجهاز التقني المرافق للجهاز المالي للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية.

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مرجع سبق ذكره، ص 125.

المطلب الثالث: برامج التنمية الفلاحية المطبقة خلال الفترة (2005-2009):

بعد النتائج الإيجابية والمرضية المترتبة عن تطبيق برنامج الإنعاش الإقتصادي على المستوى الكلي و برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية على مستوى القطاع الفلاحي، بدت الرؤى واضحة أمام صانعي القرار بضرورة تكملة المسار التنموي الهادف الى تعزيز النمو الاقتصادي الشامل وتعزيزه خارج قطاع النفط، وتحسين الظروف المعيشية للمواطن، لذلك قررت السلطات العمومية وضع برنامج هادف وضخم مكمل لهذه السياسات، أطلق عليه برنامج دعم النمو الإقتصادي ويغطي الفترة(2005-2009).

الفرع الأول: التنمية الفلاحية من خلال البرنامج التكميلي لدعم النمو(PCSC)(2005-2009):

جاء هذا البرنامج ليحافظ على إستمرارية العملية التنموية التي بدأ بها المخطط السابق، ويهدف إلى تحقيق ما يلي[1]:

- تحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال تحسين خدمات الصحة والتعليم وتوفير الأمن.
- توسيع وتحديث الخدمات العامة لأجل توفير الظروف المناسبة لتشجيع الإستثمار.
- تطوير الموارد البشرية من خلال الإستعانة بالوسائل التكنولوجية.
- رفع معدل النمو الإقتصادي والذي يمثل الهدف الرئيسي للبرنامج.

بلغت المخصصات المالية للبرنامج 4202.7 مليار دج وزعت على خمسة محاور رئيسية:[2]

المحور الأول: يتعلق بتحسين ظروف المعيشة للسكان عبر توفير السكن وتجهيز المدارس وتأهيل المرافق الصحية بنسبة 45%.

المحور الثاني: فيتعلق بتطوير المنشآت الأساسية في إطار تحديث وتطوير البني التحتية بنسبة 4.05%.

المحور الثالث: فيتعلق ببرنامج دعم التنمية الإقتصادية بنسبة 8%.

المحور الرابع: يهتم بتطوير الخدمة العمومية وتحديثها بنسبة 4.8% بمبلغ مالي قدره 203.9 مليار دج.

المحور الخامس: يخص برنامج تطوير التكنولوجيا الجديدة للإتصال بنسبة 1.1%.

حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 377 مليار دج، والآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 693 مليار دج، وحوالي 200 مليار دج من البرامج التكميلية المحلية، بالإضافة الى مخصصات مالية لإعادة تقييم المشاريع قيد الانجاز التي تدخل ضمن برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والمقدرة ب 1071 مليار دج.

[1] البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، أفريل 2005، ص07.

[2] نفس المرجع، ص8.

الشكل رقم(II-01): هيكل تقسيم نفقات البرنامج التكميلي لدعم النمو على القطاعات الرئيسية

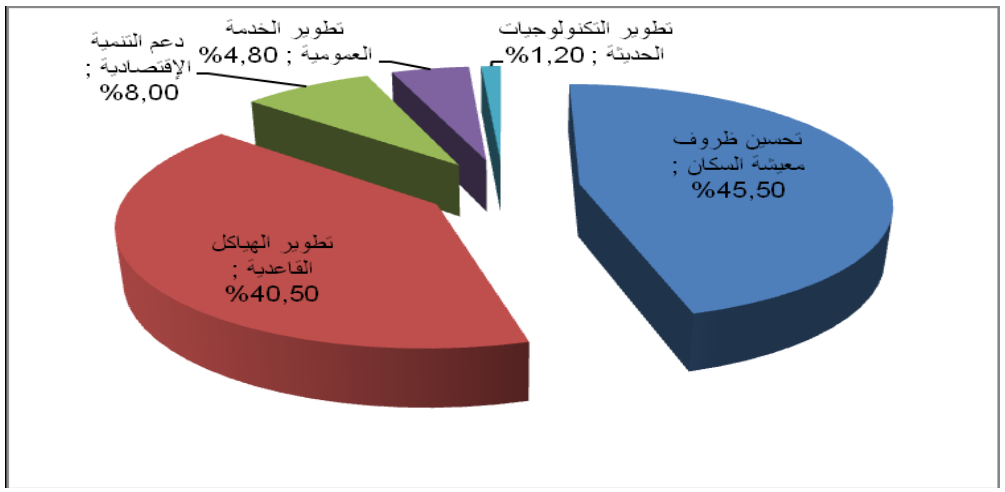

المصدر: من اعداد الباحثة، إعتمادا على معطيات برنامج التكميلي لدعم النمو، من موقع رئاسة الحكومة www.cg.gov.dz

إن إجمالي المخصصات المالية لهذا البرنامج قدرت بـ (4202.7 مليار دينار جزائري خلال الفترة 2005-2009)، خصص ما مقداره 3372 مليار دينار أي بنسبة 8% [1] من إجمالي المخصصات لبرنامج دعم التنمية الإقتصادية كالفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري وغيرها، حيث أن نصيب القطاع الفلاحي كان متضمنا في ذلك بمبلغ قدره 300مليار دج لتنمية وتطوير الفلاحة والتنمية الريفية بإعتباره أكثر القطاعات أهمية خارج قطاع المحروقات بعد القطاع الخدمي.

إذ كان يهدف الى تحقيق مجموعة من الانجازات خلال الفترة 2005/2009 ما يلي: [2]

-تطوير المستثمرات الفلاحية.

-تطوير النشاطات الإقتصادية والريفية وإنشاء مستثمرات فلاحية جديدة لدعم الإنتاج.

-مشاريع جوارية [3] لمحاربة التصحر وحماية تربية المواشي وتطويرها.

-حماية الأحواض المنحدرة وتوسيع التراث الغابي.

-تأطير عمليات حماية السهوب وتنميتها.

-المرافق الإدارية والتجهيزات المعلوماتية.

[1] البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة 2005-2009، أفريل 2005، ص07.

[2] نفس المرجع، ص ص 38-39.

[3] هي مشاريع مندمجة وجامعة تبنى من الأسفل الى أعلى، وتتوزع المسؤولية فيها بين مصالح الادارة والمحليين المنتخبين والمواطنين والمنظمات الريفية. (قانون رقم 10-02 يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الاقليم).

شهد القطاع الفلاحي خلال فترة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو إهتمام واسع وتعزز بالكثير من الإجراءات التشريعية والتنظيمة، وذلك بالمصادقة على قانون التوجيه الفلاحي (قانون رقم 08-16 المؤرخ في 03 أوت 2008).

الفرع الثاني: قانون التوجيه الفلاحي:

صدر قانون التوجيه الفلاحي في ظل ظروف عرفت فيها الفلاحة الجزائرية العديد من التحولات على المستوى الوطني من خلال التجارب التي مرت بها، فضلا عن التحديات العالمية التي تواجهها، الناتجة عن الازمات الغذائية الدولية التي شهدتها الاسواق الدولية بما في ذلك أزمة الغذاء العالمية لسنتي2007-2008، والآثار الناجمة عن تغير المناخ والإحتباس الحراري.

يستمد مضمون القانون من برنامج رئيس الجمهورية الذي يعتبر خلاصة العشريتين الأخيرتين، ويعتبر إستجابة لحاجة ملحة وضرورية لوضع نطاق توجيهي وتنظيمي واضح المعالم يؤطر المستقبل القريب والمتوسط المدى.

أولا: أهداف قانون التوجيه الفلاحي:

قانون التوجيه الفلاحي إلى تحقيق الأهداف الأساسية التالية:[1]

- مساهمة الإنتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي، ولأول مرة منذ الإستقلال تضمن قانون الدولة الجزائرية كتابيا وبصفة واضحة قضية الأمن الغذائي، الذي يعتبر قضية وطنية وجب التكفل بها لتقوية السيادة الوطنية وتنمية الفضاءات الريفية.
- ضمان تطور محكم للتنظيم ولأدوات تأطير قطاع الفلاحة قصد المحافظة على قدراته الإنتاجية، والسماح بالزيادة في إنتاجيته وتنافسيته، مع ضمان حماية الأراضي والاستعمال الرشيد للمياه ذات الاستعمال الفلاحي،
- وضع إطار تشريعي يضمن أن يكون تطور الفلاحة مفيدا من الناحية الإقتصادية والإجتماعية ويحقق الإستدامة البيئية، ويضمن ترقية النظرة التساهمية التي تعمل على المشاركة الإرادية للشركاء في مجهودات الدولة من أجل تنمية كل الفضاءات، ويضمن تكريس قواعد الحماية الاجتماعية وترقية الوسط الريفي.
- مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بصفة مستمرة.

ثانيا: آليات تحقيق أهداف قانون التوجيه الفلاحي:

يتم تحقيق أهداف التوجيه الفلاحي من خلال خمسة آليات تتمثل في:[2]

[1] المادة رقم 02، من قانون 08-16 مؤرخ في 3اوت2008، المتضمن التوجيه الفلاحي.

[2] -نفس المرجع، المادة رقم 06.

أ-أدوات سياسة التوجيه الفلاحي:

تتمثل أدوات التوجيه الفلاحي في مخططات التوجيه الفلاحي حيث تعد أداة تحدد التوجهات الأساسية على الأمدين المتوسط والطويل وتهيئة الفضاءات الفلاحية وإستغلالها بطريقة تضمن تنمية فلاحية مندمجة ومنسجمة ومستدامة على مستوى الولاية والمنطقة[1] وعلى المستوى الوطني، بالإضافة إلى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية الذي تم إستعراض مضمونه وأهدافه سابقا، وأدوات توجيه وتأطير العقار الفلاحي سواءا التابع للأملاك الخاصة للدولة أو الملكية الخاصة، وبالتالي إحصاء وتتبع كيفية إستغلال والتحكم في العقار الفلاحي بوضع خريطة توضح مجموع الأراضي ذات الطابع الفلاحي المستغلة والقابلة للإستغلال لحمايتها ومنع إستعمالها للأغراض غير الفلاحية.[2]

ب-أحكام قانونية تخص العقار الفلاحي:

تهدف الأحكام المتعلقة بالعقار الفلاحي إلى تحديد نمط إستغلال الأراضي الفلاحية، التي لا يمكن إستغلالها إلا في شكل إمتياز بالنسبة للأراضي التي تم إستصلاحها من قبل الدولة حتى تترك الدولة لنفسها قدرات التدخل للحفاظ على هذه الثروة، والتي شهدت تراجعا كبيرا سببه الإهمال والإستغلال في أنشطة خارج القطاع، كما شهدت الأراضي زحفا للإسمنت وإنتهاكات خطيرة خلال السنوات السابقة.

فمن خلال هذا القانون لا يمكن القيام بالتحويلات العقارية التي تخص الأراضي الفلاحية تحت طائلة البطلان إلا بعد إتمام إجراءات التسجيل في فهرس وخريطة العقار الفلاحي، كما لا يجب أن تفضي تحويلات الأراضي الفلاحية أو ذات الوجهة الفلاحية إلى تغيير الطابع الفلاحي حيث يعاقب على المخالفات المتعلقة بتحويل الأراضي الفلاحية إلى طابع غير فلاحي، بالحبس من سنة الى خمسة سنوات وبغرامة تتراوح بين 100ألف دينار الى 500ألف دينار[3]، ويمنع كل تحويل للأراضي الفلاحية أو ذات الوجهة الفلاحية، بما يؤدي إلى تشكيل مستثمرات ذات مساحات أقل من الحدود الدنيا التي تحدد عن طريق التنظيم إعتمادا على مخططات التوجيه الفلاحي.

كما تهدف هذه الأحكام إلى تحسين بنية المستثمرات الفلاحية عن طريق إنشاء ملكيات فلاحية منسجمة وقابلة للإستثمار على شكل تجميعي بحيث تسمح بإلغاء تجزئة الأراضي الفلاحية التي يصعب

[1] المادة رقم03 من القانون رقم08-16 المتضمن التوجيه الفلاحي، تنص على أن المنطقة هي فضاء مكون من مجموعة من الولايات لها خصائص طبيعية وتنموية متجانسة في المجالات الفلاحية والغابية والرعوية.

[2] نفس المرجع، المواد رقم 6، 7، 8، 9،

[3] نفس المرجع، المادة رقم 87،

إستغلالها إستغلالا رشيدا بسبب تشتت القطع، مع العلم أن نسبة 70% من المستثمرات الفلاحية مساحتها تتراوح بين 0.5 هكتار و10هكتار[1]،

إن أحكام هذا القانون لم تغفل الأراضي ذات الطابع الرعوي، حيث تم الإشارة إلى ضرورة تأهيل تلك الأراضي وتهيئتها كما يمنع أي نشاط مخالف يؤدي إلى تعريتها أو تحويلها عن طبيعتها، كما يمنع نزع نبات الحلفاء (تم فرض عقوبة السجن من شهر إلى ستة أشهر وغرامة مالية تتراوح بين 150 الف دينار إلى 500 إلف دينار).[2]

ج–تدابير هيكلية تتعلق بالإنتاج الفلاحي:[3]

تقوم هذه التدابير على تثمين الإنتاج الفلاحي بحيث تخضع المنتجات الفلاحية والزراعية الموجهة للأسواق الفلاحية و/أو للتحويل سواءا للصناعات الغذائية أو مختلف النشاطات خارج الفلاحة، لتنظيمات خاصة تتعلق بالأصناف والأنواع المزروعة، ولتثمين وترقية المنتجات الفلاحية ينشأ نظام النوعية الذي يشتمل على علامات الجودة الفلاحية، تسمية مكان المنشأ والإسم الجغرافي، يسمح بتمييزها حسب نوعيتها وإثبات شروطها خاصة لإنتاجها خاصة ما تعلق بمجال الفلاحة البيولوجية، وتحديد آليات المسار الذي تثبت وتضمن أصلها ومصدرها.

كما ينشأ نظام تحديد مسار الحيوانات والنباتات والمنتجات المشتقة الموجهة للاستهلال البشري أو الحيواني قصد تعزيز الأمن الصحي للأغذية؛ ولضبط المنتجات الفلاحية لتحقيق التوازن بين العرض والطلب ولحماية مداخيل الفلاحين والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين، يتم التدخل عن طريق تدابير تحفيزية للجمع والتخزين والشحن والنقل، وتدابير دعم المنظمات المهنية والمهنية المشتركة الفلاحية وتدابير التعريفة عند الاقتضاء.

[1] الجزائر، المجلس الشعبي الوطني، الجريدة الرسمية للمناقشات، كلمة وزير الفلاحة والتنمية الريفية، الفترة التشريعية السادسة، الدورة الثانية، محضر الجلسة العلنية منعقد يوم 29يونيو 2008، السنة الثانية رقم 73، ص4.

[2]– قانون رقم 08–16.مرجع سبق ذكره.

[3] نفس المرجع، المادة من 41 الى 43،بتصرف.

د–تأطير النشاطات الفلاحية:

يتضمن تأطير المستثمرة الفلاحية[1] والفلاح، عدة أشكال (جمعيات مهنية فلاحية، تعاونيات، غرف فلاحية، تجمعات المصالح المشتركة ومؤسسات وهيئات مهنية، تعاضديات فلاحية)، ويعد التنظيم المهني المشترك في القطاع الفلاحي كإطار ووسيلة للتعبير عن التضامن المهني والتكفل بإنشغالات الفلاحين دون غرض تحقيق ربح، وتنشأ كل ولاية غرفة فلاحية ولائية وتتحد هذه الغرف في الغرفة الوطنية للفلاحة، كما يمكن أن يشكل فلاحان أو اكثر تجمعا بموجب اتفاقية مشتركة لمدة محددة، ويحدد عقد التجمع الذي يبرم بعقد رسمي كل المعلومات المتعلقة بالتجمع وأعضائه.

كما يتم بمقتضى هذا القانون وضع الصناديق الجهوية للتعاضدية الفلاحية متحدة في صندوق وطني للتعاضدية الفلاحية، والتي تعتبر شركات مدنية تعاونية غير ربحية، أما ما يتعلق بالحماية الإجتماعية للفلاحين، نص القانون على حماية المستثمرون الفلاحيون من التأمين الإجتماعي ضد الأخطار وحوادث العمل وفقا للقوانين والتنظيمات المعمول بها في هذا الشأن (التأمين الإجتماعي لغير الأجراء)، كما نص على إنشاء المجلس الأعلى للتنمية الفلاحية والريفية الذي يضم مختلف الفعاليات ذات الصلة بالفلاحة والتنمية الريفية (ممثلين من مختلف القطاعات، ممثلين عن الهيئات والتنظيمات المهنية والنقابية، خبراء وباحثين مختصين)، ويوضع هذا المجلس تحت وصاية رئيس الحكومة.

هـ– التأطير العلمي والتقني والبحث والتكوين والإرشاد:[2]

تهدف تدابير هذا التأطير إلى رفع مستوى تأهيل الفلاحين مهنيا وتحسينه عن طريق تعزيز التكوين والبحث والإرشاد، وتثمين وتكييف التخصصات وتحسين تأطير القطاع من خلال تدعيم أجهزة التكوين والبحث والإرشاد، كما تهدف إلى تطوير إعلام فعال وإحترافي بإقامة نظام شامل للإعلام الفلاحي يضفي طابع المؤسسة على وظيفة جمع الإحصائيات، ويعزز أنظمة المعلومات الموجودة بما فيها الإنذار المبكر لحالات الطوارئ في مجالات الصحة النباتية والحيوانية والغابية.

---

[1] حسب قانون التوجيه الفلاحي رقم 08-16 المؤرخ في 03 غشت2008:

–تعد ذات طبيعة فلاحية كل النشاطات التي تتعلق بالتحكم وباستغلال دورة بيولوجية ذات طابع نباتي أو حيواني، التي تشكل مرحلة أو عدة مراحل ضرورية لسيرورة هذه الدورة وكذا الأنشطة التي تجري على امتداد عمل الانتاج لاسيما التخزين والتعليب والتحويل والتسويق عندما تكون هذه المنتجات مصدرها المستثمرة.

–تعتبر المستثمرة الفلاحية وحدة انتاجية تتشكل من الاملاك المنقولة وغير المنقولة ومن المواشي والدواجن والحقول والبساتين والاستثمارات المنجزة.

–يقصد بالمستثمر الفلاحي كل شخص طبيعي أو معنوي يمارس نشاطا فلاحيا، والذي يشارك في تسيير المستثمرة ويستفيد من أرباحها ويتحمل الخسائر التي قد تترتب عن ذلك.

[2] المواد من 73 الى 83، من القانون رقم 08-16.مرجع سبق ذكره.

أما في ما يخص التمويل الفلاحي فإن القانون يراعي الخصوصية والأهمية التي تكتسيها التنمية الفلاحية في الإقتصاد الوطني، إذ تنقسم مصادر تمويل التنمية الفلاحية إلى مصادر تمويل عمومية والتمويل التعاضدي والتمويل البنكي، حيث تنشأ عند الحاجة هيئات مالية للمساهمة في تمويل النشاط الفلاحي ومرافقته.

المطلب الرابع: نقد وتقييم برامج التنمية الفلاحية المطبقة خلال الفترة(1999-2009):

لقد عرف القطاع الفلاحي تقدما ملحوظا خلال سنوات تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وبفضل الموارد المالية الضخمة التي رصدتها الدولة للنهوض بهذا القطاع الحساس، خاصة لدفع عجلة الإنتاج الفلاحي وتوسيع الأراضي الزراعية من خلال إستصلاحها، أو من خلال إستحداث مناصب شغل.

وكما أشرنا سابقا أن الدولة الجزائرية عملت على تنظيم هذا القطاع، من خلال وضع تشريع ملاءم لتشجيع إستغلال الأراضي وممارسة مهنة الفلاحة[1] في ظروف مستقرة وآمنة، كما عملت على تقديم الدعم بمختلف أشكاله ماليا وماديا من أجل النهوض بالفلاحة الجزائرية، ومن خلال إزالة كل ما يهددها من معوقات أبرزها تسهيل القروض المصرفية ومحاربة التصحر ومكننة الفلاحة من خلال تقديم القرض الإيجاري للفلاحين، وقد قدمت اللجنة الوطنية للتنمية الفلاحية والريفية النتائج وأهم الإنجازات التي حققها القطاع، نلحصها في **الجدول رقم(II-06)** كما يلي:

[1] في سنة 1996، تم اصدار القانون الأساسي للفلاح وكذا شروط وكيفيات الاعتراف بمهنة الفلاح، حيث كلفت الغرف الفلاحية للولايات بتحيين سجلات الفلاحين. حيث تم الاعتراف بحوالي 900.000 فلاح في حالة نشاط الى غاية 31 ديسمبر 2011، هذا الاعتراف السنوي للقانون الأساسي للفلاح يتيح للفلاح الحصول على الدعم العمومي المختلف (الدعم المالي والتقني) و امكانية الحصول على قروض للاستثمار وكذا التأمين العقاري، خاصة بعد دخول الديوان الوطني للأراضي الفلاحية النشاط في أوت 2010.

الجدول رقم(II-06): نصيب القطاع الفلاحي الجزائري من اجمالي القيمة المضافة مقارنة ببقية القطاعات للفترة (2000-2009) الوحدة: نسبة مئوية(%)

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
قطاع الفلاحة	9.0	10.5	10.1	10.6	10.2	8.2	8.0	8.0	7.0	10.1
قطاع الصناعة	7.5	8.0	8.1	7.3	6.8	5.9	5.6	5.4	5.0	6.2
قطاع المحروقات	41.9	36.7	35.6	38.6	40.7	47.4	48.5	46.4	48.1	33.6
البناء والاشغال العمومية	8.7	9.1	9.9	9.2	8.9	8.0	8.4	9.4	9.2	11.8
الخدمات	32.9	35.5	36.2	34.3	33.5	30.4	29.5	30.9	30.6	38.3
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

Source: www.ons.dz.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن مساهمة قطاع الفلاحة والصيد البحري لا تتجاوز 10% من اجمالي القيمة المضافة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2009)، ولايزال قطاع المحروقات المهيمن على مصدر الثروة المالية (33.6%) سنة 2009، وهو أمر يستدعي تكثيف الجهود من أجل تشخيص مكامن الضعف ووصف الجرعات اللازمة من أجل الدفع بالنمو في القطاع الفلاحي بهدف تحقيق تنويع لمصادر الثروة.

أما بالنسبة إلى التغييرات المحدثة في إستعمال الأراضي خلال الفترة (2000-2010)، أبانت على الجهود المبذولة من طرف الفلاحين من أجل تثمين إنتاجية أراضيهم والتكيف مع الظروف المناخية وظروف السوق. نذكر منها ما يلي:[1]

2000

- **انخفاض في الأراضي المتواجدة في راحة الى 11%**
- **ارتفاع في غرس الاشجار بـ 82.%**
- **انخفاض المروج الطبيعية بـ 30%.**
- **انخفاض في الأراضي الحلفاوية بـ 14%.**
- **زيادة في المساحات المسقية بـ 99%.**

2010

ونقول أنه على الرغم من الإنجازات التي حققها تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، إلا أن النتائج المحققة تبقى نسبية ولا ترقى إلى مستوى الطموحات المسطرة، كما أنها لا تترجم حجم المبالغ التي

[1] وزارة الفلاحة الجزائرية، تقرير عن مسار التجديد الفلاحي والريفي، النتائج الأولى، ص21.

خصصت لها، وذلك راجع إلى وجود بعض النقائص والسلبيات التي رافقت تطبيق هذا البرنامج على أرض الواقع، نوجها في ما يلي:

1-لا تزال بعض المنتجات الفلاحية تعرف عجزا كالحبوب والحليب وانتاج اللحوم، فقد بلغت فاتورة إستيراد الحبوب خلال سنة 2006 بـ 1.22 مليون دولار، و الحليب 6.54 مليون دولار[1]، كذلك اللحوم ارتفعت وارداتها من 216 مليون دولار خلال 2006 مقابل 30 مليون دولار سنة 2005، وهذا حسب الديوان الوطني للإحصائيات، وعليه فان اجمالي الانتاج الفلاحي لا يغطي إحتياجات السكان بالجزائر (إحتياجات السكان تبلغ 65 مليون قنطار مقارنة مع إنتاج سنة 2006 المقدر بـ 33 مليون قنطار) [2].

2-فقدان حوالي 600ألف هكتار من الأراضي الفلاحية الخصبة وتحويلها عن طبيعتها في اطار عمليات توسع للمحيط العمراني للمدن وتعويض أصحابها من خلال عمليات التنازل.

3-رفع الدعم على أسعار مدخلات الإنتاج أدى الى ارتفاع أسعارها محليا وهو ما أدى بصغار الفلاحين إلى تحديد مشترياتهم وتقليص إستخدام المكننة وهو أمر ينتج عنه غالبا تأخر جني المحصول.

4-ما يؤخذ على الفلاح الجزائري نقص تأطيره في مجال الإنتاج الفلاحي رغم أهميته، وقلة الإرشاد والتوجيه الفلاحي خاصة في مجال تربية الثروة الحيوانية.

5-ضعف الإمكانات المادية في مجال البحوث الزراعية والمرافقة التقنية الميدانية للفلاح، والتي نتج عنها ضعف نقل المعلومات التقنية والتي تعد أساس للإرشاد الزراعي.

6-ضعف آليات الرقابة الميدانية مما أدى إلى صرف أموال الدعم بطرق غير التي سطرت لها.

7-تعرض المناطق السهبية الرعوية للنهب المستمر لتلك الثروة بسبب إنعدام الرقابة من خلال الحرث أو الزرع العشوائي الأمر الذي نتج عنه القضاء على حوالي70% من إجمالي المساحة (بالخصوص ولايتي تيارت والجلفة)،

8-قلة الدعم المالي الموجه للجنوب مقارنة بالشمال، أدى إلى حدوث فوارق تنموية بينها.

9-عدم وجود هيئة عليا للفلاحين لحماية حقوقهم وتتكفل بجميع إنشغالاتهم، هذا ما دعى إليه الإتحاد العام للفلاحين الجزائريين بضرورة إنشاء مجلس أعلى توكل له مهمة حماية الأراضي الفلاحية وتطويرها وتوسيعها، من أجل تحقيق النجاعة الإقتصادية للفلاحة الجزائرية وجعلها مصدر أساسي لتراكم رأس المال.

[1] الهاشمي الطيب، مرجع سبق ذكرة، ص 124.

[2] نفس المرجع، ص124-251.

لذلك كان واجبا على السلطات الحكومية مواصلة الجهود وتكثيفها من أجل الدفع بالنمو في هذا القطاع الذي يعتبر عصب التنمية الإقتصادية ومحور مهم يجب العمل على تطويره لتحقيق نمو إقتصادي مبني على مصادر تمويل حقيقية خارج قطاع النفط وهو ما كان فعلا من خلال تسطير برامج تنموية طموحة خلال الفترة (2010-2019).

المبحث الثالث: التنمية الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2009-2019):

أكدت الأزمات الغذائية التي شهدتها الأسواق الدولية في العقود الأخيرة، بما في ذلك أزمة (2007-2008)، الطبيعة الحساسة لقضية الأمن الغذائي ومدى إرتباطها الوثيق بالحفاظ على الأمن والسيادة الوطنيين، حيث تضافرت جهود السلطات العليا للبلاد في سبيل تعزيز دعائم تطوير القطاع الفلاحي وتنميته، ما جعلها تمضي قدما في تنفيذ قانون التوجيه الفلاحي لعام 2008، وتأكيدا على الأهمية الإستراتيجية التي يكتسيها قطاع الفلاحة، شدد رئيس الجمهورية على أن (الفلاحة يجب أن تصبح محركًا حقيقيًا للنمو الإقتصادي الشامل من خلال تكثيف الإنتاج بما في ذلك الشعب الزراعية الغذائية الإستراتيجية وأيضًا بفضل تعزيز التنمية المتكاملة لجميع المناطق الريفية[1]).

حيث تبلورت الرؤية الإستراتيجية لرئيس الجمهورية في ضرورة إرساء أسس السياسة الفلاحية للتقليل من مواطن الضعف وتشجيع ظهور حوكمة راشدة ورشيدة للفلاحة والأقاليم الريفية بإشراك جميع الأطراف الفاعلة، سواء العامة أو الخاصة وتمكينها، وتم تحقيق هذه السياسة بشكل رئيسي من خلال مراجعة جهاز الدعم الفلاحي.

المطلب الأول: التنمية من خلال سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2009-2014)

عرفت الجزائر خلال هذه الفترة تطبيق برنامج ضخم وطموح عرف هذا البرنامج ببرنامج **توطيد النمو الاقتصادي**، الذي خصصت له الدولة مبلغ مالي قدره 21.214 مليار دينار، وقد قسم على ثلاث برامج فرعية[2]، كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم(II-02): المخصصات المالية لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014

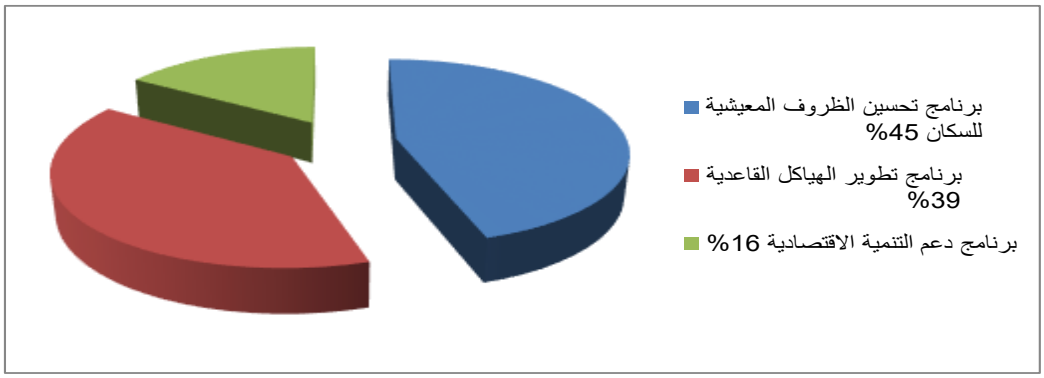

المصدر: من إعداد الباحثة إستنادا على معطيات برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014

[1] http://madrp.gov.dz/ar الخطة-الفلاح-للشعب-الدعم-وتنميته/إجراءات-الإنتاج-الفلاحي-ضبط/الفلاحة/ 2019/10/12

[2] بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010 ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، العدد 12 ، ديسمبر 2012 ، ص 253.

حيث أن مخصصات التنمية الفلاحية جاءت ضمن برنامج دعم التنمية الإقتصادية الذي خصص له غلاف مالي قدر بـ 3500 مليار دينار لدعم الفروع القطاعية الأساسية للتنمية في الجزائر كما يلي:

-الفلاحة والتنمية الريفية: 1000 مليار دينار

-القطاع الصناعي: 2000 مليار دينار

-دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل بـ 500 مليار دينار.

حيث أولت الحكومة إهتماما بالغا ومحسوسا بالقطاع الفلاحي من خلال رفع الدعم المالي الموجه للتنمية الفلاحية والريفية، ولعل المتتبع لسياسة الدولة الخاصة بالقطاع الفلاحي يجد أن إستراتيجية التنمية الفلاحية خلال هذه الفترة إرتكزت أساسا حول تطبيق قانون التوجيه الفلاحي (**قانون رقم 08-16المؤرخ في 2008/08/03**).

وفي إطار برنامج التنمية الخماسي المسطر للفترة (2010-2014) تم تخصيص أكثر من 1000 مليار دج لدعم التنمية الفلاحية والريفية[1]، الذي تم الشروع فيه مع بداية سنة 2009، موزع عبر هذه الفترة بمتوسط سنوي قدر بـ 230 مليار دج لكل سنة، حيث خصص لسياسة التجديد الفلاحي والريفي غلاف مالي موزع سنويا كالآتي: [2]

- 18% للتجديد الريفي أي ما يعادل 42 مليار دج.
- 69% للتجديد الفلاحي أي 160 مليار دج.
- 13% لبرنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية (PRCHAT) أي 28 مليار دج.

الفرع الأول: التعريف ببرنامج التجديد الفلاحي والريفي:

يعتبر التجديد الفلاحي والريفي خيار إستراتيجي حددت معالمه بعد المصادقة على قانون التوجيه الفلاحي (**قانون08-16 المؤرخ في 3أوت 2008**) الذي يسطر محاور التنمية المستدامة للفلاحة وعالم الريف، وفي سنة 2009 تم وضع الأسس الأولى لإنطلاق سياسة التجديد الفلاحي والريفي من خلال خطاب رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة بولاية بسكرة[3]، تهدف أساسا إلى التدعيم الدائم للأمن الغذائي وتحويل القطاع الفلاحي إلى محرك حقيقي للنمو الإقتصادي الشامل بفضل تكثيف الإنتاج في الفروع الزراعية الإستراتيجية.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **" بيان مجلس الوزراء المنعقد يوم الاثنين 24 ماي 2010 "**، ص03

[2]Ministre de L'Agriculture et du développement rural : « Le Renouveau agricole et rural en marche revu et perspective », Op.cit, P28

[3] – وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، تطور السياسات الفلاحية والريفية(1962-2012)، الجزائر، ص5.

تقوم هذه السياسة على المبادئ التالية:[1]

1. توجيه الدعم نحو شعب الإنتاج الفلاحي ذات الأهمية الإستراتيجية من مكانتها في النظام الغذائي المحلي (الحبوب والبقول والحليب واللحوم ... إلخ) ؛
2. الدعم الموجه نحو قنوات التجميع وسلاسل الإمدادات للشعب المختلفة (الحبوب، الحليب، البطاطس، الطماطم الصناعية، البذور والشتائل ...)؛
3. التبسيط العقلاني للدعم الممنوح للمدخلات الرئيسية للشعب الفلاحية (العجول ، الأسمدة ، المكننة الفلاحية ، معدات الري).
4. الأولوية المعطاة لحفظ وتطوير شعبة البذور والشتائل للإنتاج الحيواني والنباتي ؛
5. اختيار أهداف لدعم الإستثمار في المستثمرات الفلاحية مع مراعاة قدرات الرقابة والمتابعة للإدارة الفلاحية؛
6. تأمين دخل المزارعين وتثبيت إستقرارها وحماية المستهلكين من خلال دعم إجراءات الضبط (منح التخزين، والأسعار المرجعية للتدخل) للشعب ذات القاعدة الإستهلاكية العريضة (الحبوب، والحليب، بطاطس، اللحوم، البصل...).
7. التدخل في المناطق الريفية المتكاملة والمتكيفة مع خصائص المناطق الإيكولوجية الزراعية (مكافحة التصحر وإدارة الأحواض المائية).
8. التكفل بإحتياجات الدعم و المرافقة لصغار الفلاحين ومربي الماشية من خلال برامج التجديد الريفي.

ويهدف تعديل أدوات التدخل وأساليب الدعم للتنمية الفلاحية والريفية إلى[2]:

-تشجيع بيئة محفزة وآمنة للفلاحين و المتعاملين الفاعلين في مجال الصناعات الزراعية-الغذائية ووضع سياسة دعم ملائمة؛

-تطوير وتعزيز أدوات و إجراءات الضبط ؛

-دعم منتجي الثروة في الشعب ذات الأولوية؛

-تنمية قدرات تدخل المؤسسات العمومية والدواوين والتعاونيات الفلاحية في تنفيذ برامج التنمية و إجراءات الضبط.

[1] CHAKOUR Saïd Chaouki LAIB Siham .(LA POLITIQUE DE RENOUVEAU RURAL FACE AUX ENJEUX DE LA DIVERSIFICATION ECONOMIQUE ET AU DEVELOPPEMENT DES TERRITOIRES EN ALGERIE .ALGERIA: Article, Universitéde Jijel, May 2015 P ;197.

[2] MADR Le Renouveau agricole et rural en marche revu et perspective, Algerie (2012),P:30

كما أشرنا سابقا، فقد خصص للقطاع الفلاحي والتنمية الريفية غلاف مالي قدر بـ 1000 مليار دينار من النفقات العمومية، بهدف تحقيق الأمن الغذائي بحلول عام 2014 حيث حددت أهدافه في:[1]

-مساهمة الانتاج الفلاحي في تحسين مستوى الأمن الغذائي من6% لسنوات (2000-2008) الى 8.33% لسنوات (2010-2014).

-ضمان حماية الأراضي والاستغلال الرشيد والعقلاني للمياه ذات الإستعمال الفلاحي.

-مواصلة تنفيذ مبدأ دعم الدولة الملائم للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية، وتحسين شروط الحياة في الريف من خلال برمجة 10200 مشروع تنموي مدمج لـ 2174 منطقة ريفية وتحسين حياة 727000 مسكن ريفي وحماية أكثر من 8.2 مليون هكتار من التربة.

-خلق حوالي 750000 منصب شغل دائم، وإستحداث مصادر جديدة للدخل.

أولا: محاور سياسة التجديد الفلاحي والريفي:

ترتكز سياسة التجديد الفلاحي والريفي حول ثلاث ركائز متكاملة هي: التجديد الفلاحي، التجديد الريفي، برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية ضمن إطار تحفيزي شامل.

الشكل رقم(II-03): الركائز الثلاث لسياسة التجديد الفلاحي والريفي.

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي-عرض وافاق، ماي 2012، ص6.

الركيزة الأولى: التجديد الريفي:

يهدف برنامج التجديد الريفي إلى تحقيق تنمية منسجمة ومتوازنة ومستدامة للأقاليم الريفية، فقد جاء بفكرة أنه لا توجد هناك تنمية بدون إندماج على المستوى القاعدي للتدخلات، وبدون تعاضد الموارد والوسائل من خلال تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة التي يتكفل بها الفاعلون المحليون.

[1] MDAR:(2018) .http://www.minagri.dz, 2020/10/8.

تقع ركيزة التجديد الريفي في إطار إصلاح كلي للدولة من خلال إرساء قواعد الحكم الراشد للأقاليم الريفية ونظام اللامركزية في وضع الأهداف الإقتصادية والاجتماعية وفي مجال التشغيل والدخل واستقرار السكان، في إطار المخطط الوطني لتهيئة الإقليم آفاق 2025.

يضم التجديد الريفي كل الأسر التي تعيش وتعمل في الوسط الريفي وخاصة منهم الذين يعيشون في المناطق المعزولة، كما يضم مختلف الفاعلين المحليين (الجماعات المحلية، الجمعيات، المنظمات المهنية، المستثمرون الفلاحيون، المؤسسات غير الفلاحية، الحرفيين، المصالح التقنية والادارية).

تتجسد هذه السياسة من خلال أربعة مواضيع جامعة وهي:[1]

1. تحسين ظروف معيشة سكان الأرياف بعصرنة الأرياف.
2. تنويع النشاطات الاقتصادية في الوسط الريفي لضمان تحسين المداخيل.
3. الحفاظ على الموارد الطبيعية وتثمينها.
4. حماية وتثمين التراث الريفي المادي والغير المادي.

حيث تقرر برمجة حوالي 12.148 مشروع جواري للتنمية الريفية خلال الفترة(2009-2014) منها 6059 للفترة ما بين (2009-2011).

إن هذه الركيزة تستند على إستراتيجية عملية تتمثل في الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة التي تقوم على ثلاث أهداف هي:[2]

-تنفيذ لا مركزي للبرامج حسب الأهداف، والذي يستدعي تقوية القدرات والاندماج وعقلنة التدخلات والاستثمارات والدعم الحكومي.

-النظام الوطني للمساعدة على اتخاذ القرار من أجل تنمية ريفية ومحلية مستديمة يرتكز أساسا على تصنيف الأقاليم المنجزة بواسطة المؤشر المركب المسمى مؤشر التنمية المستدامة(IDD) الذي يسمح بمعرفة الوضعيات التنموية ومختلف الإحتياجات والأولويات وكذا معرفة إتجاهات مستويات التنمية المحلية على مستوى البلديات، من خلال متابعة الميزانيات وتقييم الأثر.

-مقاربة منهجية تهدف إلى جمع الفاعلين والمعارف والتمويلات داخل الإقليم.

[1] -Algerin. Institut national de la recherche agronomique d Algereie. Deuxieme rapport national sur l etet des ressources phytogenetiques.INRAA/JUIN.2006.P15.

[2]MADR ,Le Renouveau Agricole en chiffres. Rapport d'étape. Contrats de performance 2009-2010 et prévisions de clôture 2011.Alger. 116p

الركيزة الثانية: التجديد الفلاحي:

يركز التجديد الفلاحي على البعد الإقتصادي كما يهدف إلى تعزيز قدرات الإنتاج وزيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الإستراتيجية ورفع مردود القطاع الفلاحي لضمان إستمرارية تحقيق الأمن الغذائي للبلاد، فهو يشجع تكثيف وعصرنة الإنتاج في المستثمرات إندماجها من أجل تسهيل نشاط دعم الإستثمارات المنجزة في القطاع وتحقيق زيادة في القيمة المضافة على طول السلسلة من الانتاج الى الاستهلاك.

إن هذه الركيزة تهدف إلى تعزيز الإندماج بين مختلف الفاعلين وعصرنة الفروع من أجل نمو دائم وداخلي ومدعم للإنتاج الفلاحي، حيث تم احصاء عشرة فروع للمنتجات ذات الإستهلاك الواسع تم إعتبارها ذات أولوية ضمن برامج التكثيف والعصرنة من أجل رفع الإنتاج والإنتاجية وكذا تكامل هذه الفروع فيما بينها kحيث تتمثل في: الحبوب والبقول الجافة، الحليب، اللحوم الحمراء والبيضاء، البطاطس، الطماطم الصناعية، زراعة الزيتون والنخيل، البذور، الشتائل، إقتصاد الماء، ويمكن عرض البرامج العشر والإهداف المسطرة لها آفاق 2014 فيما يلي:

جدول رقم(II–07): برنامج تكثيف وعصرنة القطاع الفلاحي للفترة(2004–2008) وآفاق 2014 (قنطار)

	البرامج	متوسط الانتاج السنوي 2008/2004	الهدف عند أفق2014
01	الحبوب	34.300.000	53.671.000
02	البقول الجافة	504.000	872.000
03	الحليب(10الف لتر)	1.900.000	3.240.000
04	البطاطس	20.000.000	33.626.000
05	زيت الزيتون	2.254.000	3.873.000
06	لحوم حمراء	2.800.000	4.083.000
07	لحوم بيضاء	1.900.000	3.240.000
08	التمور	5.000.000	8.895.000
09	البذور والفسائل	–انشاء مخزون استراتيجي، – تلبية 80% من الاحتياجات	
10	السقي	–تجهيز حوالي 350 ألف هكتار لسقي الأراضي. –تسليم حوالي 200 ألف هكتار من المساحات المسقية الجديدة. –تعميم أنظمة اقتصاد المياه في الأراضي الزراعية المسقية.	

Source: MADR, projet de programme quinquennal de développement (2010/2014), Mars2009, p7.

كما تم تدعيم سياسة التجديد الفلاحي والريفي بنظامين متعلقين خصيصا بالإنتاج الفلاحي هما:[1]

1-نظام ضبط المنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع(SYR-PALAG) الذي وضع سنة 2008 لتأمين واستقرار عرض المنتجات الفلاحية وضمان حماية مداخيل الفلاحين والاسعار عند الاستهلاك.

2-عصرنة وتكييف التمويل والتأمينات الفلاحية.

تنفذ عن طريق الأدوات التالية:[2]

-وحدات الاستبيان الحقيقية.

-مراكز الامتياز المتكاملة (المستثمرات الفلاحية المتكاملة).

-المهارات والبنيات التحتية.

-التكوين.

الركيزة الثالثة: برنامج تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني:

يعبر هذا البرنامج عن عقد كفاءة للتنمية الريفية، تم توقيعه مع محافظات الغابات وقد تم تسخير غلاف مالي يقدر بـ 24 مليار دينار مخصص لإنجاز العمليات التالية:[3]

تطبيق برنامج ضخم لتحسين التكوين، وابراز تقنيات التكنلوجيا الفلاحية لفائدة الفلاحين والمستثمرين.

-إعادة تأهيل وبناء محطات تجريبية جديدة، ومخابر للمعاهد التقنية للتنمية حسب كل فرع من فروع القطاع.

-إعادة تأهيل مراكز التكوين والتعليم التابعة للقطاع.

-تقوية التأطير التقني والمصالح المختصة وتواجدها في الاقاليم (مصلحة الدعم التقني، مصلحة المبيدات الحشرية، البيطرة، الغابة).

-تقوية الادارة المحلية ووسائل المتابعة ومراقبة البرامج بما فيها طرق الاعلام والاتصال.

-تنمية الدراسات وتسخير القدرات الوطنية والجماعية حول مشاكل التنمية الفلاحية والريفية

[1] الجزائر، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاجراءات المتخذة خلال اجتماع اطارات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية المنعقد أيام 19/18 جويلية 2008، ص6.

[2] عبدلي إدريس، جمال جعفري. (24-25 ماي 2017). الإصلاحات الفلاحية في الجزائر، واقعها، آفاقها وأثرها على تطور الناتج الفلاحي، دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000-2019). الجزائر: الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر المتوسط، جامعة الجزائر 3.ص11.

[3] نفس المرجع، ص12.

الإطار التحفيزي:

تكملة للركائز الثلاث السابقة الذكر، تم وضع اطار تحفيزي يشتمل على مختلف الأليات والادوات المطورة والمستعملة من طرف الفاعلين في القطاع (الإدارة) في قيادة دورها الريادي، هذه الأدوار تتمثل أساسا:[1]

-الإطار التشريعي والتنظيمي والمعياري الذي يجب تكييفه مع السياسة الجديدة وتطويره حسب الحاجيات الملقاة.

-ميكانيزمات التخطيط التساهمي والتمويل العمومي للقطاع.

-تدابير ضبط الأسواق لضمان الأمن الغذائي.

-تنشيط الفضاءات المختلطة (عمومية وخاصة) للبرمجة وتنسيق ومتابعة وتقويم السياسات والبرامج والمشاريع.

حيث سجل تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي في مرحلتها الأولى، في إطار مخطط الخماسي (2010-2014)، خصص له ما يقارب 1000مليار دينار(10 ملايير أورو) من الأموال العمومية، ممنوحة لعصرنة الإدارة(ميزانية تجهيز والتسيير للإدارة المركزية واللامركزية)، ومختلف ميكانيزمات الدعم للتجديد الفلاحي والتجديد الريفي، ولدعم الأسعار عند الإستهلاك.

تسعى الجزائر من خلال تطبيق هذه الركائز الثلاث الى تحقيق أهداف كبرى تتمثل في[2]:

-رفع نسبة النمو في قطاع الفلاحة إلى 08% سنويا؛

-رفع حصة الصناعة من 05% إلى حوالي 10% في القمة المضافة التي يتم تحقيقها سنويا؛

-تقليص نسبة البطالة إلى أقل من 10% خلال السنوات الخمس المقبلة.

ثانيا: مراحل ظهور برنامج التجديد الفلاحي والريفي:

لقد مر برنامج التجديد الفلاحي والريفي بالعديد من المراحل قبل الإعلان الرسمي عنه والشروع في تنفيذه، من مرحلة التشخيص وصولا إلى مرحلة المصادقة على المشروع، ويمكن تتبع مراحل إنشاء هذا البرنامج فيما يلي:[3]

---

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي، مرجع سبق ذكره،ص8.

[2] عبدلي إدريس، جمال جعفري: **الإصلاحات الفلاحية في الجزائر، واقعها، آفاقها وأثرها على تطور الناتج الفلاحي**، دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000-2019)، الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر المتوسط، جامعة الجزائر 3، ص24، 25 ماي، 2017) غير منشورة، ص11

[3] -بكدي فاطمة، التنمية الزراعية والريفية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد الثالث عشر، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2013،ص194.

-المرحلة الأولى 2002-2003: من خلال تشخيص وإستشارة والقيام بالدراسة والزيارات الميدانية ومعاينة حاجات وآمال السكان، وتقديم النتائج إلى مجلس الحكومة في جويلية2003.

-المرحلة الثانية 2003-2004: صياغة مشروع الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة مقدمة من طرف الوزير المنتدب المكلف بالجماعات المحلية والوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية.

المرحلة الثالثة 2004-2005: البدء في التنفيذ على أساس تجريبي للإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، وانجاز الولايات لإستراتيجياتها للتنمية الريفية المستدامة وإستغلال المعلومات المتحصل عليها من المرحة التجريبية.

المرحلة الرابعة 2006: تم خلال هذه السنة عرض سياسة التجديد الريفي (من خلال تحديد الرهانات والمفاهيم والإجراءات وأدوات التنفيذ والمتابعة والبرمجة). كما تم في شهر مارس 2006 تنصيب اللجنة الوطنية للتنمية الريفية و 48 خلية لتنشيط التنمية للولايات، كما تم انجاز وثيقة التجديد الريفي شهر أوت 2006.

المرحلة الخامسة 01 أكتوبر 2006: تمت المصادقة على سياسة التجديد الريفي وتعليمة الحكومة لإقامة برنامج لدعم التجديد الريفي وبعثه، اذ تم صياغة سياسة التجديد الريفي وتدعيم تكييف الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة 2005-2015، كأداة لتطبيق سياسة التجديد الريفي، حيث تم عرض هذه الاستراتيجية على مجلس الحكومة مرتين (الأولى شهر جويلية 2003 لعرض أسس هذه السياسة والثانية شهر فيفري 2006 في شكل صيغتها النهائية).

المرحلة السادسة: مرحلة الترسيخ بداية من سنة 2008: تم التركيز خلال هذه المرحلة على التنفيذ من خلال تعزيز القدرات البشرية والمساعدة التقنية خلال الفترة 2008-2010، ومن خلال تجنيد خبراء واكاديميون مكلفون بتبليغ مختلف الابحاث الحديثة في المجال من أجل تحديث وتطوير هذا البرنامج،

المرحلة السابعة: مرحلة التعميم لبرنامج دعم التجديد الفلاحي والريفي2009-2013:

خلال هذه الفترة تم وضع خطة لإعداد وتنفيذ أكبر عدد من المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة والتي تعد أدوات للتهيئة الفعالة للأقاليم الريفية.

والمقصود بالمشاريع الجوارية للتنمية الفلاحية كل مشروع يتضمن أعمال تقوم بها المجموعات الريفية من أجل القيام بما يلي:

-الإستغلال الأمثل والتثمين الأفضل للموارد الطبيعية.

-ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإنتاج السلع وتأدية الخدمات.

-ترقية المنشآت والتجهيزات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية ذات الإستعمال الجماعي.

-تحسين الأمن الغذائي للأسر.

-تعزيز وتدعيم النشاطات الإقتصادية الأساسية(الزراعية، الغابية، الرعوية.)

-ترقية النشاطات الدائمة، تحسين مستويات المعيشة في إطار التنمية البشرية.

الفرع الثاني: آليات تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي:

جندت السلطات المعنية بتنمية القطاع عدة وسائل وبرامج يستند عليها التنفيذ العملي لسياسة التجديد الفلاحي والريفي تتمثل أساسا في:[1]

-نظام دعم المنتجات الواسعة الإستهلاك:(SYRPALAC)

يمثل نظام دعم المنتجات الواسعة الإستهلاك طريقة مبتكرة في إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي للنهوض بإنتاج الفروع الإستراتيجية للأمن الغذائي للمواطن الجزائري، بحيث تم إطلاق هذه التقنية خلال سنة 2008 بداية بفرع البطاطس، ويقوم عمل هذا النظام من خلال تشجيع الفلاحين على إنتاج أكبر قدر ممكن من هذا المنتوج دون الخوف من الخسارة أو صعوبة التوزيع، ذلك أن الدولة تمتص الفائض من المعروض بشرائه ودفع مستحقات التخزين والتبريد ثم يتم فيما بعد اللجوء إلى هذا المخزون بأمر من الدولة بإخراجه للسوق بعد نقص المعروض منه لتحقيق توازن في السوق لضبط الأسعار وبقاءها مستقرة وفقا للأثمان المحددة من طرف الدولة.

-نظام المساعدة على اتخاذ القرار للتنمية الريفية (SADDR): هو برنامج معلوماتي يستفيد منه كل الفاعلين في سياسة التجديد الفلاحي والريفي، وهو يعتبر الأداة الأساسية فيها بإعتبارها أداة وصل بين مختلف الفاعلين في هذه السياسة، وقد صمم هذا النظام تحت إشراف الوزير المنتدب المكلف بالتنمية الريفية، وتم المصادقة عليه في 2006/04/03 من طرف لجنة مكونة من إختصاصيين قانونيين وديمغرافيين ومختصين في الخرائط، وفي سياسات التنمية الريفية ومهندسين في العلوم الزراعية وإداريين ومستشارين محليين لبرامج الأمم المتحدة للتنمية وصندوق الأمم المتحدة للتغذية برئاسة الوزير المكلف بالتنمية[2]، ويسمح هذا النظام بتشخيص الوضعية التنموية لكل منطقة من حيث إمكانياتها بالإضافة إلى تقييم ومتابعة البرامج المنجزة بها، ويعتمد البرنامج على مجموعة من المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية التي تسمح بتشخيص حالة كل بلدية، وقد وضع تحت تصرف الوزارات والولايات الثمانية والأربعين.

[1]-LAIB Siham, CHAKOUR Saïd Chaouki ,op.cit. p ; 15.

[2]الهاشمي الطيب، مرجع سبق ذكره، ص224.

-**عقود نجاعة الفلاحين:** إن عقود النجاعة للتنمية الفلاحية تمثل خريطة إنتاجية لكل ولاية حسب تخصصاتها وقدراتها الفلاحية المتنوعة، والتي ينجر عنها بلورة الميزانية الفلاحية لكل ولاية حسب ما تتعهد به من إنتاج، وتبرم هذه العقود بين الوالي والفلاحين على المستوى المحلي.

-المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة: هي مشاريع مرافقة للسكان الريف في مجهوداتهم لتحسين مستواهم المعيشي ومداخيلهم بصفة دائمة، وتكون فيه الأولوية للعائلات القاطنة بالفضاءات الريفية وخاصة تلك المعزولة، أو اللذين يرغبون في العودة إلى هذه المناطق للإستقرار فيها لممارسة نشاطهم الإقتصادي.

كما تستند هذه السياسة على مشاريع أخرى، كالمشاريع الجوارية مثل مكافحة التصحر، والتي تهدف إلى الحماية والحفاظ على الموارد الطبيعية من جهة، وإستقلالية وتثمين المعرفة والأنشطة المحلية المولدة للثروة من جهة أخرى وتترجم هذه السياسة على أرض الواقع عدة برامج منها:[1]

-برنامج تكثيف الانتاج: يهدف هذا البرنامج خلال الفترة 2010-2014 الى تحقيق انتاج حبوب يصل إلى 50.2 مليون قنطار، منها 34.4 مليون قنطار تكون من منتوج القمح، فهذا البرنامج يسعى أساسا إلى تحقيق زيادة الإنتاج والإنتاجية وتكامل القطاع.

-البرنامج المتخصص في زراعة البذور والشتلات: يسعى هذا البرنامج لتحقيق الأهداف التالية:

- ضمان معدل التغطية من البذور والشتلات ذات النوعية الجيدة من ضمان تموين دائم لإحتياجات مختلف البرامج.
- إفادة الفلاحين من التطور الجيني، عن طريق توفير الأنواع الفعالة والبذور ذات النوعية الجيدة.
- ضمان مخزون الأمان، عن طريق إنشاء إحتياطات إستراتيجية من المواد النباتية للإنطلاق.

-برنامج السقي عن طريق نظم اقتصاد المياه: يعتمد هذا البرنامج على تنمية نظم إقتصاد المياه في الحقول على مساحة 461000 هكتار، تتكون من 278000هكتار نظم تقليدية وما يقارب 183000 هكتار مخططات جديدة.

-برنامج التجديد الريفي: يعتبر من أهم المشاريع التي برمجت لتنفيذها في هذا المجال والمقدرة بـ10.200 مشروع للتجديد الريفي للفترة 2010-2014 تتم وفقا للأهداف المسطرة من خلال ما يلي:

[1] أمال حفناوي، مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والإنعاش الاقتصادي بين الواقع والطموح، مداخلة ضمن فعالية، الملتقى الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001 2014،جامعة سطيف 2013، ص17.

جدول رقم(II–08): مشاريع التجديد الريفي المبرمجة خلال الفترة 2010–2014

عدد البلديات	عدد المواقع	عدد الأسر المستفيدة	السكان المعنيين (شخص)	مناصب الشغل المستحدثة	المساحة المعالجة (هكتار)	الاستصلاح عن طريق الامتياز(هكتار)
1.169	2.174	726.820	4.470.900	1.000.000	8.192.000	250.000

Source: Ministère de l'agriculture et du développement,2014 , p ;25

الفرع الثالث: الإطار التشريعي والتنظيمي المرافق لسياسة التجديد الفلاحي والريفي:

يعتبر العقار الفلاحي ركيزة أساسية وموردا هاما للتنمية الفلاحية والريفية المنشودة، وتعد تسوية قضية العقار الفلاحي إحدى أهم الإنجازات التي تحققت منذ إنطلاق سياسة التجديد الفلاحي والريفي، فقد كرس قانون التوجيه الفلاحي رقم 08-16 المؤرخ في 3اوت سنة2008 حق الإمتياز كنمط لإستغلال الأراضي التابعة للدولة، وتكملة لذلك جاء قانون 10-03 المؤرخ في15أوت 2010[1] ليحدد الشروط والكيفيات العملية التي تمكن الفلاح من إستغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة، وبالنظر إلى أهميته في إعادة تنظيم القطاع، خاصة بعد ظهور حالات لتحويل الأراضي الفلاحية عن وجهتها، بإعتبار أن إبقاء ملكية الدولة على العقار الفلاحي نابع من إدراك الدولة بحساسية ملف العقار وأهميته بالنسبة للقطاع الفلاحي من أجل تحقيق الأهداف المنشودة وعلى راسها تحقيق أمن غذائي مستدام.

يتضمن القانون ثلاث نقاط تتمثل في شروط وكيفيات منح حق الإمتياز، والنظام القانوني للمستثمرة الفلاحية، والتزامات المستثمر صاحب الإمتياز.

أ– شروط وكيفيات منح الإمتياز:

يمنح الإمتياز لأعضاء المستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية الذين إستفادوا من أحكام القانون رقم 87-19 والحائزين على عقد رسمي مشهر في المحافظة العقارية أو قرار من الوالي، في حين يقصى من الإستفادة من أحكام هذا القانون الأشخاص الذين حازوا الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة أو الذين أجروا معاملات أو إكتسبوا حقوق إنتفاع و/أو أملاك سطحية خرقا للأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها، أو الذين كانوا موضوع اسقاط حق صادر عن طريق القضاء أو الذين ألغى الولاة قرارات استفادتهم وكل شخص تبين أنه سلك سلوكا مخالفا أثناء ثورة التحرير، ويتم تحويل حق الإنتفاع الدائم الى حق إمتياز لدى الديوان الوطني للأراضي الفلاحية والذي بدوره يتم تسجيل المستثمرة الفلاحية في بطاقية

[1] الجزائر، الجريدة الرسمية، العدد46، ص04.

المستثمرات الفلاحية، حيث تمنح إدارة الأملاك الوطنية الإمتياز بناءا على طلب الديوان الوطني للأراضي الفلاحية وذلك بعد ترخيص من الوالي.

تعطى الأولوية إلى المستثمرين أصحاب الإمتياز المحاذين من أجل توسيع مستثمراتهم والمستثمرين أصحاب الإمتياز المتبقين من المستثمرة الفلاحية وعصرنتها.

ويكون حق الإمتياز قابلا للتنازل والتوريث والحجز بحيث يمكن التنازل لأحد ذوي حقوق المستفيد للمدة المتبقية من الإمتياز في حالة العجز و/أو بلوغ سن التقاعد.[1] وتنتهي مدة حق الإمتياز عند انقضاء مدة الإمتياز، أو عند إخلال صاحب الإمتياز بإلتزاماته.

ب- النظام القانوني للمستثمرة الفلاحية:[2]

تكتسب المستثمرة الفلاحية الأهلية القانونية الكاملة للإشتراط والمقاضاة والتعهد والتعاقد طبقا لأحكام القانون المدني، كما يمكن للمستثمرة الفلاحية إبرام عقد شراكة تحت طائلة البطلان، بموجب عقد رسمي مشهر مع أشخاص طبيعيين ذوي الجنسية الجزائرية أو معنويين خاضعين للقانون الجزائري، ويكون جميع أصحاب الأسهم فيه من ذوي الجنسية الجزائرية.[3]

كما تبادر الدولة بكل إجراء تحفيزي يهدف إلى التشجيع على جمع المستثمرات الفلاحية بغية تحسين هياكلها، لاسيما تجميع الأراضي الممنوحة في اطار حق الامتياز، كما يخول حق الامتياز حق تأسيس رهن يثقل الحق العيني العقاري الناتج عن الامتياز لفائدة هيئات الاقراض.[4]

في إطار هذا القانون يتم إستغلال المستثمرة الفلاحية وإدارتها بشكل مباشر وشخصي من طرف المستفيد صاحب الإمتياز، غير أنه يمكن أن تكون هناك إتفاقية بين مختلف أعضاء المستثمرين أصحاب

---

[1] للتفصيل أكثر انظر:

- قانون رقم 10-03. يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة.

- المرسوم التنفيذي رقم 10-326 المؤرخ في 23 ديسمبر 2010 يحدد كيفيات تنفيذ حق الامتياز لاستغلال الاراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة.

-المرسوم التنفيذي رقم 11-06 المؤرخ في 10يناير سنة 2011 الذي يحدد كيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة المخصصة أو الملحقة بالهيئات والمؤسسات العمومية.

-القرار المؤرخ في 29 مارس سنة 2011 المتضمن المصادقة على دفتر الشروط الذي يحدد كيفيات الامتياز للهيئات العمومية على الاراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة.

[2] أنظر: المنشور الوزاري المشترك رقم 108 المؤرخ في 23 فبراير سنة 2011 والمتعلق بإنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربية الحيوانات.

[3] -المادة رقم 20، 21 من القانون رقم 10-03.

[4] -المادة رقم 11 من القانون 10-03.

الإمتياز تكون غير ملزمة للغير تحدد العلاقات فيما بينهم، لاسيما طريقة تعيين ممثل المستثمرة وسبل سير أعمالها وكيفية توزيع وإستعمال مداخيلها.

حيت تم تسجيل منذ الشروع في تنفيذ أحكام القانون رقم 10-03 والى غاية 2012/03/21 ايداع أكثر من 195000 ملف لدى مصالح الديوان الوطني للأراضي الفلاحية من بين 220000 مستثمرة معنية بتحويل حق الإنتفاع الدائم إلى حق إمتياز على هذه الأراضي كل هذا تم إنجازه خلال سنتين، وتجدر الإشارة إلى ضرورة التفرقة بين نوعين من المستثمرات في هذا الشأن.[1]

-بالنسبة للمستثمرات الخاصة: تم إستلام 1.889 ملف من المصالح المحلية للديوان الوطني للأراضي الفلاحية تخص 22.960 هكتار والتي منها 1063 توجت بشهادات المصادقة على المشاريع التي ستكون موضوع دعم مالي من الدولة بعد توقيع دفاتر الشروط.

-بالنسبة للأراضي المملوكة للدولة: تم تحديد محيط بمساحة تقدر بـ 453.651هكتار التي ستكون بعد المصادقة على الدراسات موضوع تخصيص لصالح 22.390 صاحب إمتياز، حيث تم توقيع 172 دفتر شروط حتى مطلع سنة 2012.

من خلال إستعراضنا لأهم ما جاء به قانون العقار الجديد 10-03 يمكن إستنتاج مكامن القوة والضعف لهذا القانون كما يلي:

-يتم إقصاء المستفيدين من قانون 87-19 والذين لجأوا إلى تغيير طبيعة الأرض الفلاحية إلى نشاط آخر وفسخ عقود الامتياز الممنوحة لهم، من أجل الحفاض على العقار الفلاحي كأحد اهم موارد الدولة لتحقيق التنمية الفلاحية المستدامة.

-تحقيق الدولة لموارد مالية نتاج لتحصيل الايجار وعوائد يمكن استخدامها لتمويل النشاطات الفلاحية في إطار سياسة زراعية ممنهجة.

-حق الامتياز يضمن لصاحبة الحصول على القروض البنكية بضمانات العقار موضوع الامتياز وهو ما يسمح بتنشيط القطاع الفلاحي.

-تحفيز الدولة لتجمعات المستثمرات الفلاحية يسهم في انشاء مزارع أكثر نجاحا وأكثر انتاجية من خلال أستخدام طرق وأساليب تكنولوجية حديثة في الانتاج الفلاحي.

أما ما يؤخذ عن هذا القانون من سلبيات تم تسجيلها في ما يلي:

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، تقييم مسار التجديد الفلاحي والريفي، مرجع سبق ذكره،ص27.

-إن قانون 10-03 لم يصحح المشكل الأساسي في القانون القديم والمتمثل في عدم انسجام أصحاب المجموعات الإستثمارية فيما بينهم بل أقره، كما أنه ألغى حق الإنتفاع الدائم وعوض بحق الإمتياز الأمر الذي أدى إلى إنفصال الفلاح عن أرضه التي لم يعد يعتبرها ملك شخصي وبالتالي فقدان الحافز عن بذل الجهد لرفع مردودية الأرض.

-يعتبر قانون 10-03 متناقضا مع قانون الإستثمار في عدم التفرقة بين المستثمر المحلي والمستثمر الاجنبي، خاصة مع رغبة الجزائر الإنضمام إلى منظمة العالمية للتجارة ومن خلال توقيعها على لوائح تنص على عدم التمييز بين المستثمر الوطني والاجنبي من حيث الشروط المفروضة والتسهيلات الممنوحة لهم، هذا من جهة ومن جهة أخرى، أن مستوى الإستثمار المحلي في القطاع الفلاحي لايزال يفتقر للخبرة ومزال قطاع تقليدي وجب إدخال نوع من الشراكة مع الأجانب من أجل ولوج الأسواق الخارجية وتحسين الكفاءة الانتاجية للقطاع الفلاحي الجزائري.

المطلب الثاني: التنمية الفلاحية من خلال البرنامج الخماسي للفترة (2015-2019):

قررت السلطات العمومية الجزائرية تنفيذ نموذج جديد للنمو الإقتصادي، والذي تم إعتماده سنة 2016، بهدف تنويع الإقتصاد الوطني وتحويله هيكليا على ثلاث مراحل بهدف تحقيق نمو مستدام في الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات بنسبة 6.5% سنويا خلال العقد المقبل.[1]

المرحلة الاولى(2015-2019): تمثل مرحلة إقلاع لسياسة النمو الجديدة وسيتم ذلك بتغيير ورفع حصة مختلف القطاعات في القيمة المضافة الكلية الى المستوى المرغوب.

المرحلة الثانية(2020-2025): هذه المرحلة تعرف بالمرحلة الانتقالية، من خلالها يتم العمل على تسخير الامكانيات اللازمة لدفع النمو الاقتصادي واللحاق بالاقتصاديات ذات النمو الاقتصادي المتنوع والمستدام.

المرحلة الثالثة (2026-2030): مرحلة الإستقرار، والتي يستنفذ الإقتصاد الجزائري إمكانياته المتاحة ويصل إلى مرحلة التوازن حيث ستتلاقى جميع متغيرات الإقتصاد الوطني نحو قيمة التوازن.

أما فيما يتعلق بالتحول الهيكلي للإقتصاد، فيستهدف نموذج النمو الجديد معدل نمو خارج المحروقات قدره 6.5% سنويا بين عامي 2020 و 2030، وتحقيق ارتفاع في دخل الفردي، الذي من المتوقع أن يتضاعف بمقدار 2.3 مرة، ومضاعفة القطاع الصناعي في الناتج المحلي إلى 10% (5.3% سنة 2015)، ومع ذلك فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب نموا في القيمة المضافة الصناعية بمعدل مستدام، مع

[1] --Ministère des Finances .(LE NOUVEAU MODELE DE CROISSANCE .Algéria) .Juillet 2016.p ;5.

إعطاء أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي الذي يعول عليه لتحقيق أهداف الأمن الغذائي وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

حيث قامت الجزائر في إطار البرنامج الخماسي (2015-2019)، برصد مبلغ يقدر بـ 22.100 مليار دينار وهو ما يعادل 280 مليار دولار، من أجل الاستمرار في نفس النهج ومحاولة لتكريس نتائج البرامج السابقة، ولتحقيق جملة من الأهداف نذكرها كما يلي:[1]

-تحسين ظروف معيشة السكان في شتى مناحي الحياة (سكن، التربية، التكوين، الصحة العمومية، إستحداث مناصب الشغل،...).

-تنويع الاقتصاد وتشجيع الصادرات خارج المحروقات.

-تحقيق معدلات نمو سنوي تصل 7%.

الفرع الأول: التنمية الفلاحية من خلال برنامج (فلاحة 2019) (Le plan FILAHA2019):

كان قرار الدولة الجزائرية فيما يخص تنمية القطاع الفلاحي هو مواصلة العمل بسياسة التجديد الفلاحي والريفي كخطة متواصلة (2015-2019) بعد نتائج البرنامج والخطة السابقة (2009-2014)، وتدعيمها ببرامج جديدة، وذلك من أجل الحفاظ على الجهود الرامية إلى تعزيز وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتكثيف المنتجات الفلاحية والصناعة الغذائية، وتعزيز آليات حماية الإنتاج الوطني (حماية صغار الفلاحين للمنتوجات التالية: الخضر، الفواكه، الأشجار المثمرة، الحمضيات، الكروم، الحبوب، الأعلاف، الصناعات الغذائية والخدمات الفلاحية المرافقة لعمليات الإنتاج والتسويق).

أما فيما ما يخص التنمية الريفية فقد عزمت الدولة من خلال البرنامج الخماسي 2015-2019 على الحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان إستدامتها من خلال إشراك الريف في عملية التنمية الفلاحية والريفية المستدامة.

أولا: الأهداف الجديدة لسياسة التجديد الفلاحي والريفي2015-2019:[2]

إن **خطة فلاحة 2019** [3]تستند إلى خطة عمل الحكومة لعام 2014، والنتائج التي تؤدي إلى إعادة تنظيم السياسة الزراعية والريفية بأكملها، على أساس التركيز بشكل خاص على إعادة تركيز المشاريع التشغيلية المخصص، وتنقسم خطة (**Le plan FILAHA 2019**) إلى ثلاثة مستويات:

[1] -البيان المشترك لاجتماع الثلاثية المنعقد يوم الخميس 2014/09/18.

[2] Ministère de l'agriculture et du développement(MADR) .(plan Felaha 2019) .ALGERIA) . 2015,p12.

[3] O. Bessaoud, J.-P. Pellissier, J.-P. Rolland, W. Khechimi. Rapport de synthèse sur l'agriculture en Algérie. [Rapport de recherche] CIHEAM-IAMM. 2019, pp.82

– الزراعة والثروة الحيوانية،

–الغابات ومجمعات المياه،

–مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

وتهدف الإرشادات الجديدة لوزارة الزراعة، بحلول عام2019، إلى تسجيل متوسط نمو زراعي بنسبة 5%، للوصول إلى مساحة زراعية مروية تبلغ 2مليون هكتار، وقيمة إنتاج تبلغ 4.300 مليار د.ج، منها 110 مليارات لصيد الأسماك، وكما هو متوقع، فإن معدل الأخشاب يبلغ 13% ، مما يؤدي إلى خفض الواردات بأكثر من 2مليار دولار عن طريق استبدال الإنتاج المحلي، وتصدير منتجات بقيمة 1.1 بليون دولار، وخلق ما يقرب من 1.5 مليون فرصة عمل دائمة، بما في ذلك 000 80 وظيفة في مجال مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

عموما يمكن تلخيص الأهداف الأساسية لإستراتيجية التنمية الفلاحية خلال هذه المرحلة فيما يلي:[1]

–المحافظة على المنطلقات الأساسية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي، وتنمية المكتسبات المحققة.

–إعادة تأهيل الغابات وتثمينها، وفك العزلة عنها وتهيئتها.

–الاستثمار في الطاقات المتجددة، وبالخصوص الطاقة الشمسية.

–دعم البرامج التحسيسية للمحافظة على البيئة.

–الإهتمام بتنمية الموارد المائية عبر رفع الطاقات التخزينية لها.

–إقامة برنامج لدعم تربية المواشي.

–تنمية آليات حماية الغابات من الحرائق، ومن الممارسات غير الشرعية كصيد الحيوانات النادرة الضرورية للتوازن البيولوجي.

أما فيما يخص نسبة الإنتاج المسطرة للوصول إليها من خلال هذا البرنامج(برنامج التجديد الفلاحي والريفي) فهي موضحة في **الجدول رقم(II–09)**،كما يلي:

[1] –فاروق أهناني، رابح لعروسي، **استراتيجية الجزائر في تحقيق التنمية الفلاحية والريفية**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد 02، جوان 2018، ص ص 362-379.

الجدول رقم(II-09): يوضح كمية الإنتاج المراد تحقيقه في حدود سنة 2019 (مليون قنطار)

نوع المنتوج	الكمية المراد انتاجها
الحبوب	70
الاعلاف	51
الخضر الجافة	1.3
الطماطم الصناعية	11.5
الزراعات في السباخ	68
البطاطس	8
منتوج الكروم	13.5
الحمضيات	13.5
الزيتون	0.8
التمور	12.57
اللحوم الحمراء	6.3
اللحوم البيضاء	5.8
الحليب	4.25 مليار لتر
البيض (1000 وحدة)	8.2 مليار وحدة

Source: Ministère de l'agriculture et du développement, évaluation de la mise oeuvre de la consolidation du programme de développement agricole, p7.

من خلال الجدول نلاحظ أن الحكومة الجزائرية أولت إهتماما كبيرا بتنمية وزيادة الإنتاج الفلاحي، من خلال مضاعفة إنتاج الحبوب ليبلغ 70مليون قنطار سنة 2019 مقابل 34 مليون قنطار في 2014. وتحقيق نمو معتبر في الإنتاج لمختلف الشعب الفلاحية خلال الفترة 2015-2019 من خلال برنامج تقوية الإنتاج التي تتضمنها سياسة التجديد الفلاحي والريفي المنتهجة.

أما في مجال زراعة الخضر بأنواعها تسعى الحكومة إلى الوصول لإنتاج حوالي 161.3 مليون قنطار مع نهاية الخماسي مقابل 129.8 سنة 2014، وفي شعبة الحليب عولت الحكومة على إنتاج ما يقارب 4.25 مليار لتر من الحليب سنة 2019 فيما بلغ سنة 2014 نحو 57.3 مليار لتر.

كما تجدر الإشارة إلى أن التنمية الفلاحية من خلال البرنامج الخماسي 2015-2019 وفي إطار إستمرار مساعي الدولة لتكملة وتحقيق أهداف سياسة التجديد الفلاحي والريفي المسطرة لهذه الفترة، تم إعطاء الأهمية الكبيرة للفلاحة الصحراوية من خلال سياسة الدعم الفلاحي وسياسة إستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز وكذا برامج التشجير المكثف آفاق 2035.[1]

[1] فاروق أهناني، رابح لعروسي، مرجع سبق ذكره،ص379.

وفي هذا السياق وفي إطار هذه الخطة المستحدثة تم تخصيص نحو 800 مليون دينار لاستغلال الواحات والأراضي الصحراوية القابلة للاستغلال زراعيا، في خطة تطمح الى خلق أنشطة زراعية قادرة على استيعاب آلاف الشباب العاطل عن العمل، كما شمل برنامج التجديد الريفي للفترة 2015-2019 إنجاز 10000 مشروع جواري تنموي ريفي مدمج يخص 8.700 منطقة ريفية، أي لفائدة 1.2 مليون من العائلات الريفية ما يقارب 7 ملايين شخص من اللذين لم يستفيدوا من البرنامج الخماسي للتجديد الريفي للفترة 2010-2014 حسب تقديرات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية مطلع 2015.[1]

-تنمية الريف من خلال إنجاز السكن الريفي والطرق الريفية وفك العزلة عن تلك المناطق.

-توفير الموارد المائية التي تسمح للفلاحين بتحسين ظروف استغلال أراضيهم وولوج الأسواق.

-تعزيز الفلاحة العائلية والأمن الغذائي للأسر واستقرار الريف بهدف تحسين الانتاج الفلاحي باعتبار أن أكثر من 50% من المستثمرات الفلاحية في الجزائر والتي تفوق مساحتها 5 هكتار تعتبر مستثمرات عائلية.

-خلق فرص لتنويع المداخيل والتغذية بالنسبة للمستثمرات العائلية، وإدماج الفلاحة العائلية في الهضاب الداخلية والعليا والصحراء من خلال تربية الأسماك المدمجة وتثمين الموارد المائية المخصصة للري وإستحداث مناصب عمل في المناطق الريفية الداخلية والصحراء، ويعتزم القطاع انتاج نحو 20.000 طن سنويا من الأسماك في حدود سنة 2020 من خلال تربية المائيات في السدود والمسالك المائية مقابل 1.850 طن سنويا خلال الخماسي 2010-2014.[2]

الفرع الثاني: نموذج الأقطاب الفلاحية:

جاءت هذه السياسة كتتويج لبرنامج التجديد الفلاحي والريفي، وهذا بالنظر الى الميزة التخصصية لكل منطقة فلاحية في الجزائر من حيث الطبيعة الجغرافية والمناخية حيث أن كل منطقة أصبحت تتميز بميزة تفاضلية عن أخرى وتختص بإنتاج محاصيل مع محددة، فجاءت هذه السياسة لتضبط كل منطقة فلاحية والمحاصيل التي تجنيها بما يتناسب والإحتياجات من الغذاء محليا.

أولا: مضمون سياسة الأقطاب الفلاحية:

يعتبر قطب فلاحي كل منطقة جغرافية قد تحتوي مجموعة كاملة من الأنشطة والخدمات اللازمة لتحقيق منتج أو خدمة، بدءا من الفكرة حتى التنفيذ والبيع في الأسواق الوطنية والاقليمية.[3] والقطب

[1] وزارة الفلاحة، الدورة 22 لتقييم تعزيز البرامج الفلاحية والريفية، من الموقع الرسمي(http://www.minagri.dz)، تاريخ الاطلاع2020/5/2.

[2] الجزائر، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مداخلة وزير الفلاحة والتنمية الريفية خلال حفل اليوم العالمي للتغذية بالجزائر، يوم 2014/10/16.

[3] R A D P, Ministère de l'agriculture du développement rural, les pôles agricoles, juin 2016, p 04.

الفلاحي هنا لا يكون مقيد بالحدود الادارية للولايات، وبالتالي تتأسس أقاليم زراعية تمتلك خصائص معينة في الانتاج الفلاحي وفقا للخصوصية الجغرافية لكل إقليم.

ثانيا: مراحل عملية الأقطاب الفلاحية:

يتضمن القطب الفلاحي مجموعة من العمليات الانتاجية والتحويلية والتسويقية كالتالي:[1]

–العملية الإنتاجية: تبدأ بتوفير الامدادات من عتاد وتجهيزات فلاحية، أي توفير مستلزمات عملية الانتاج الفلاحي بما يتطلب منطق التكثيف الزراعي.

– العملية التحويلية: تنطلق من جني المحصول إلى تحويل المحاصيل أما للصناعة الغذائية أو الى التسويق النهائي للإستهلاك وهذا حسب نوع وكمية المنتوج.

– التسويق: تأتي عملية تسويق المنتجات المصنعة ضمن المرحلة النهائية في سياسة الأقطاب الفلاحية، حيث أن التسويق يكون اما محلي لإشباع حاجات المستهلك المحلي واما تسويق الفائض دوليا.

ثالثا: عرض الأقطاب الفلاحية في الجزائر:

بإعتبار أن الجزائر تزخر بمساحة جغرافية شاسعة وبتنوع تضاريسي ومناخي وبموارد مائية وأرضية تختلف من منطقة الى أخرى، جعلتها تمتاز بتنوع المناطق الزراعية وبالتالي تعددت الأقطاب الفلاحية في الجزائر حسب القدرة الانتاجية وتوفر الموارد الزراعية لكل منطقة فلاحية، وهي تتنوع كالتالي:[2]

–شعبة القمح: وتنقسم الى قطبين أقطاب القمح الصلب وأقطاب القمح اللين.

–شعبة البطاطا: تحتوي على خمسة أقطاب فلاحية تضم خمسة ولايات

–شعبة الزيتون: تحتوي على سبعة أقطاب فلاحية وتضم 7 ولايات.

–شعبة الفواكه ذات النواة واللوزيات: تحتوي على ثلاثة عشر13 قطب فلاحي، وتضم 15 ولاية.

–شعبة زراعة النخيل: تتمتع هذه الشعبة بثلاث أقطاب متوزعة على 4 أربعة ولايات.

–شعبة الحليب: تضم هذه الشعبة عشرة أقطاب فلاحية 10 تتوزع على 16 ولاية.

–شعبة اللحوم الحمراء: تحتوي على خمسة عشر قطب فلاحي يتوزع على 18 ولاية.

–شعبة اللحوم البيضاء: تحتوي على إثنتي عشر 12 قطب فلاحي، وتضم 18 ولاية.

[1] – كريمة قرابسي، سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاسها على القطاع الفلاحي في ولاية بومرداس، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد01، أفريل 2019، ص ص 1032-1059.

[2] R A D P, Ministère de l'agriculture du développement rural, Objectifs de développement des filières stratégiques de l'agriculture, 02 juin 2016, p 05 à p 07

تشكل هذه الشعب أهم الأقطاب الفلاحية المتخصصة في الجزائر بالإضافة إلى قطب البقول الجافة وقطب البستنة، وحددت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية هدف تحقيق معدل نمو زراعي يصل الى 5% سنة 2019 وقيمة انتاج تفوق 4.000 مليار دينار جزائري، مع العلم أنها قد حققت سنة 2015 قيمة ألفين وتسعمائة 2.900 مليار دينار جزائري، وإستحداث 1.5 مليون منصب شغل، وتخفيض فاتورة الواردات الغذائية بنسبة 30%، ووضع هدف رفع الصادرات الى 1.1 مليار دولار بحلول سنة 2019، مع توسيع ورفع كفاءة الشعب الفلاحية السابقة الذكر بتكثيف الانتاج وتحسين سياسة التسويق من خلال خلق قنوات للتوزيع ودعم الصناعات الفلاحية في مختلف الأقطاب عبر ولايات الوطن[1].

المطلب الثالث: نقد وتقييم إستراتيجية التنمية الفلاحية للفترة (2009-2019):

سيتركز تقييمنا لسياسة التجديد الفلاحي والريفي على تقيم الآليات المعتمدة في التنفيذ، وكذا تقييم النتائج والآثار المترتبة عن تطبيق هذه السياسة على مختلف مؤشرات التنمية الفلاحية والريفية في الجزائر.

الفرع الأول: تقييم آليات تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي:

يعتمد التنفيذ العملي لسياسة التجديد الفلاحي والريفي على نظام دعم المنتجات الواسعة الاستهلاك محليا، وعقود النجاعة وكذلك برامج التنمية الريفية المندمجة وعليه نحاول ابراز أهم الصعوبات التي واجهت التطبيق العملي لهذه الوسائل على أرض الواقع.

1-نظام دعم المنتجات الواسعة الإستهلاك: تشير طريقة عمل نظام دعم المنتجات الواسعة الإستهلاك أنه لم يوضع أساسا لضبط السوق بل للتحكم في السعر وحماية القدرة الشرائية للمواطن، ومن هنا يكمن الخلل لأن عمل هذا النظام بنجاعة يقتضي سوق مضبوط ومنظم بطريقة جيدة تسمح بمعرفة الإستهلاك الحقيقي للفرد، وهو ما لا يتوفر في الجزائر نظرا لغياب الدراسات الميدانية الدورية تترجم بصورة حقيقية الإستهلاك الفردي الجزائري وبالتالي تسمح هذه المؤشرات بمعرفة العرض الملائم واللازم الذي يمكن الدولة من التدخل السليم لضبط أسعار السوق ومن خلال دعم المنتجات الواسعة الإستهلاك، وتكمن نقاط الخلل في هذا النظام فيما يلي:

- غياب سوق منظمة وعدم وجود الآليات والميكانيزمات العصرية والناجعة المختصة لجمع المعلومات والإحصائيات التي تمكن الحكومة من معرفة الإستهلاك الحقيقي للمواطن خلال فترات معينة، بغية تحديد العرض اللازم وطريقة وحجم التدخل الحكومي لضبط أسعار السوق.

[1] R A D P, Ministère de l'agriculture du développement rural, le plan d'action fellaha 2019, réunion sectoriel, p 09.

– عدم وجود غرف تبريد ومخازن عمومية الأمر الذي يسمح للفلاحين المنخرطين في نظام دعم المنتجات الواسعة الإستهلاك والمكلفين بالتبريد والتخزين بوسائلهم الخاصة لا يتقيدون بتعليمات الدولة المتعلقة بمواعيد تموين السوق بالسلع المرغوبة وبالأسعار المحددة من طرفها، خاصة إذا علمنا أن الفلاح المنخرط في هذا النظام يستفيد من كلتا الحالتين بإعتبار أن الدولة تقوم بدفع مقابل بقاء السلع في غرف التبريد إلى غاية خروجها للسوق، كما يناسبه أيضا العرض في السوق بأسعار مرتفعة.

– عدم إحترام عقود التبريد والإخراج ومعايير جودة المنتجات المخزنة وفسادها مما يجعلها رديئة مقارنة بالسلع المتداولة في السوق.

–إضطراب الظروف المناخية مما يعرقل عملية التخزين في إطار نظام دعم المنتجات الواسعة الإستهلاك من جراء تأخر جني المحاصيل، وبالتالي ندرة المنتوج في السوق وإرتفاع أسعاره.

–إنتشار الأسواق الموازية غير الرسمية وعبر الشوارع والطرقات، جعلها مرتع للمضاربين والمحتكرين[1] خاصة في المناسبات مثل شهر رمضان والأعياد، هذا ما يشكل عائق أمام ضبط الأسعار وبالتالي فشل نظام دعم المنتجات الواسعة الإستهلاك (SYRPALAC).

–نقص شبكة التوزيع وقنواته ومساحات التخزين والتبريد وإنتشار المضاربة.

كما أن نظام دعم المنتجات الواسعة الإستهلاك قد فشل في ضبط الأسعار والحد من إرتفاعها، بحيث يشير تقرير الديوان الوطني للإحصائيات(**ONS**) سنة 2011 أن نسبة الإنفاق على الغذاء إنخفضت من 58.22%سنة 2005 إلى 42% سنة 2011،[2] حيث شهدت هذه الفترة تضاعف معدل التضخم الى 5 مرات تقريبا، إرتفع معدل التضخم من 1.8% سنة 2006 الى 8.9% سنة 2012، وذلك راجع الى سياسات الدولة في خفض الدينار بصورة متتالية مع عدم مرونة الجهاز الإنتاجي الفلاحي في بعض السلع الإستراتيجية والواسعة الإستهلاك، خاصة تلك المنتجات الواسعة الإستهلاك والتي شهدت إرتفاعا في أسعارها في الأسواق الدولية، مما أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية للمواطن خاصة ذوي الدخل المحدود.

[1] –الطيب الهاشمي، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 244.

[2] ONS .(2012) .Enquête sur les dépenses de consommation et le niveau de vie des ménages 2011, Dépenses des ménages en alimentation et boissons en 2011 .Collections Statistiques N ,195 °Série S.

2-تقييم عقود النجاعة الفلاحية:

إن تطبيق نظام عقود النجاعة الفلاحية التي تضمنتها سياسة التجديد الفلاحي والريفي خلال الفترة 2009-2014 في إطار تنفيذ عقود النجاعة نتائج مشجعة خاصة في الفروع الزراعية الإستراتيجية، رغم تأخر وعدم تحقيق أهداف هذه العقود وعدم تعميمها على كافة ولايات الوطن، ويمكن إستخلاص مجموعة من العقبات التي واجهت تنفيذ عقود النجاعة كأحد آليات إستراتيجية التجديد الفلاحي والريفي:

- عدم الإهتمام بالبحث في الإمكانيات الفلاحية المتاحة لكل ولاية من أجل تحقيق ميزة تنافسية في إنتاج منتجات محددة بها، بسبب غياب الكفاءات المتخصصة والجادة لدراسة الجدوى وهذا ما يفسر الإخفاقات المتتالية لتحقيق الأهداف المسطرة خاصة ما يتعلق بالإنتاج بما يتوافق ومستوى الإحتياجات الإستهلاكية المحلية، وذلك راجع أيضا لغياب التخطيط الزراعي الذي مازال يتسم بالعشوائية والقرارات الإرتجالية التي غالبا ما تؤدي الى نتائج سلبية لا ترقى لتطلعات المستهلك والمنتج المحلي على حد سواء.

- مزال قطاع الإنتاج الفلاحي تقليدي لا يعتمد على أساليب تكنولوجية حديثة، خاصة لدى الفلاحين وأصحاب المستثمرات الفلاحية، وبالتالي عدم قدرتهم على تحديد القدرة الإنتاجية الحقيقية لمستثمراتهم، مما يؤدي الى رسم أهداف عقود النجاعة انطلاقا من معطيات مغلوطة وغير دقيقة.

- إعتماد معظم أصحاب المستثمرات الفلاحية على الظروف المناخية التي تتسم بالإضطراب، الأمر الذي يؤخر آجال جني المحاصيل وبالتالي تأخر تحقيق الأهداف المسطرة في إطار عقود النجاعة، كما أنه في غالب الأحيان هناك نقص في خدمات المساندة من طرف الدولة الفلاحين.

3-تقييم برامج التنمية الريفية المتكاملة:

قامت الجزائر بوضع برنامج التنمية الريفية المتكاملة(PPDRI) الذي مدته خمسة سنوات، حيث تم إعتماده إعتبارا من سنة 2009، من خلاله تم برمجة 12.148 مشروع في اطار المشاريع الجوارية،[1] وحسب وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في تقرير أصدرته سنة 2014 يشير إلى تسجيل نتائج ايجابية، حيث إرتفع عدد المشاريع التي تم إطلاقها من 1.336 مشروع سنة 2009 الى 2.164 مشروع سنة 2013، وهو ما يفسر إقبال سكان الريف والهيئات المحلية بطرح مشاريعهم وأفكارهم، وقد بلغ عدد الولايات التي سجلت فيها المشاريع الموافق عليها من ضمن المشاريع المصاغة حوالي 25 ولاية من بينها ولايات إنطلقت فيها هذه المشاريع بنسبة متقدمة، غير أن الكثير من بلديات الوطن عرفت تأخر في تلك المشاريع رغم إرتفاع عددها الإجمالي سنة 2014.

[1] -تقييم سياسة التجديد الفلاحي والريفي المنتهجة في الجزائر خلال الفترة 2009-2014، دراسات اقتصادية

مما سبق يمكننا تلخيص أهم التحديات والعراقيل التي تواجه السير الحسن لمشاريع التنمية الريفية والجوارية كما يلي:

– عدم التوافق والتنسيق بين مختلف الفاعلين (البلديات والمنتخبين والمنظمات والفلاحين) كان عائق أمام تنفيذ أكبر عدد من المشاريع، هذا المشكل يزداد حدة في مناطق الهضاب العليا لأنها الأكثر عرضة لتدهور الموارد الطبيعية والممتلكات المادية وغير المادية، لأن تنمية هذه المناطق يعتبر حافز للهجرة العكسية من الشمال وفك الضغط على المناطق الساحلية.

– يعتمد هذا البرنامج على الزراعة العائلية الريفية ويعتبر المرأة الريفية محور هام في عملية التنمية الفلاحية ومن أجل خلق الثروة في القطاع، ولكن بقي هذا الهدف دون تجسيد كون النشاطات التي تقوم بها المرأة داخل المزرعة، نشاطات مكملة وثانوية (تساهم فقط بـ 3% من إجمالي النشاطات التي تتم داخل المزرعة)، ولا تساهم بصورة فعلية في عملية خلق القيمة المضافة (تتمثل اساسا في الحراسة وتربية الحيوانات وهي موجهة أساسا للإستهلاك العائلي).

– إن واقع تجسيد التنمية الجوارية المدمجة بقي فارغا في محتواه على أرض الواقع، كون الإندماج المراد تحقيقه لم نلمسه، ذلك أن سكان الريف لا يشاركون في اتخاذ القرارات ولا في متابعة إجراءات تطبيقها فهي تتخذ من طرف ممثلي الدولة محليا وليس لممثلي الخلية الريفية أي دور في ذلك.

– يبقى مشكل التمويل عائق كبير أمام صغار الفلاحين خاصة في المناطق الريفية، حيث أن من شروط منح القروض البنكية تقديم ضمانات بالإضافة الى اجراءات ادارية تعسفية وبيروقراطية تصاحب في الغالب طلب منح القروض، لذلك فان الفئة الريفية في الغالب لا يستفيدون من تمويل بنكي، وهم الفئة المستهدفة من هذه المشاريع.

–إن تطبيق هذه المشاريع تخضع لسلطة الوالي وهو غير مجبر لتنفيذها، لذلك فان التنمية الفلاحية الريفية المنشودة تبقى رهينة لإرادة السلطات التنفيذية.

– إن المتتبع لوتيرة التنمية الفلاحية والريفية يجد أن الأرقام المتحصل عليها في المجال لا تقابل القيمة الحقيقية التي تم رصدها في اطار هذا البرنامج، حيث عرفت وتيرة تطبيق المشاريع بطئا وغموضا في التنفيذ نظرا للعراقيل المتعلقة أساسا بالعقار الفلاحي، والعراقيل البيروقراطية والمصالح الضيقة للقائمين على تنفيذ تلك المشاريع.

– غياب الكفاءة والخبرة اللازمة للقائمين على وضع وتنفيذ القرارات، لتنمية الريف كقوة دفع اقتصادية يمكن الاستفادة منها من خلال مختلف الانشطة الفلاحية والسياحية، فالريف الجزائري غني بالموارد الطبيعة وبالتنوع البيولوجي والإيكولوجي، ومن أجل ترسيخ في ذهن المواطن مزايا الحياة في الريف للحد من ظاهرة

النزوح نحو المدن والعمل على تشجيع النزوح العكسي للأرياف من خلال خلق قرى ريفية متكاملة تتوفر على مختلف ضروريات الحياة(مدارس، مراكز بريد ،مستوصفات، اطباء) وغير منعزلة على محيطها الخارجي (توفر الطرق والمواصلات وشبكة الاتصالات)، هذا الذي لم نلمس الجدية في تنفيذه ، صحيح أن معظم الارياف تم ربطها بشبكات الطرق وبالمدارس الا ان الفلاح فيها مازال يعاني الكثير من العراقيل (خاصة مشكل قانون العقار) .

– إن الدعم الموجه للعائلات الريفية يعتبر رمزيا (يبلغ الدعم الحد الأقصى 300ألف للأسرة الريفية) اذا نظرنا الى الهدف المرجو منه، فالدعم الحقيقي يكون من أجل بناء مسكن ريفي متكامل (يتم منح قيمة 700 ألف دينار لملاك الأراضي في الريف لبناء مسكن) هذا الدعم لا يحقق بناء مسكن لائق يضمن حياة كريمة للمواطن في الريف (عدم توفر شبكة المواصلات والاتصالات، الكهرباء، الغاز، شبكات الصرف الصحي) اضافة الى أماكن مخصصة لممارسة نشاطه الفلاحي (مثل: مستودعات كبيرة لتربية الحيوانات وتزويده بالمعدات والآلات اللازمة للقيام بذلك).

الفرع الثاني: النتائج المحققة من برنامج التجديد الفلاحي والريفي للفترة (2009–2019) [1]:

–زراعة نحو 223000 هكتار من الغابات.

–انشاء ما يقرب من 000 85 هكتار أشجار الزيتون وحوالي 000 95 هكتار من المزارع الرعوية.

–وضع الحماية على المناطق الرعوية (ما يقرب 3 ملايين هكتار في مناطق السهوب).

–ما يقرب 3.2 مليون متر مكعب من المياه موجودة كإحتياط للمساعدة في عمليات الري ومن أجل حماية الهياكل المائية.

–تطوير وبناء 3300 وحدة للمياه (سدود، أحواض، ينابيع،...الخ)، حوالي 168000 مل من الآبار، ونحو480 كم من قنوات الري.

–المساهمة في إمدادات الطاقة من خلال توزيع مجموعات الطاقة الشمسية على الأسر الريفية واقتناء معدات الطاقة الشمسية في أكثر من 4780 وحدة.

–فتح المناطق الريفية من خلال بناء وتطوير ما يقرب 18000 كيلومتر من الطرق والمسالك الريفية.

–إستصلاح نحو 27000 هكتار من الأراضي.

–علاج الصحة النباتية شملت حوالي 300000 هكتار،

[1] MADR, rapport d'évaluation, 2015 , OP.CIT,P :25.

أما عن مساهمة القطاع الفلاحي في اجمالي القيمة المضافة في الجزائر خلال هذه الفترة، فانه يساهم مساهمة محدودة لم تتجاوز 12%[1] من إجمالي القيمة المضافة في الاقتصاد، على الرغم من البرامج التي خص بها، سواءا البرامج المستقلة المخصصة لتنمية القطاع الفلاحي بالتحديد (المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، سياسة التجديد الفلاحي والريفي، خطة فلاحة2019) أو من خلال الدعم المرصود للقطاع ضمن البرامج التنموية الكلية (برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرامج النمو المتعاقبة خلال الفترة2000-2019).

وقد ظل معدل مساهمته في الناتج المحلي متقلبا، حيث ساهمت المواسم الفلاحية الناجحة في زيادة النمو المحقق في القطاع، وهو ما يوضح أنه بالرغم من الإمكانات الضخمة التي تم رصدها لهذا القطاع الا أنه مازال ذا طابع تقليدي يرتبط بشكل مباشر بظروف الطبيعة والمناخ.

[1] للتفصيل أنظر الفصل الثالث من هذه الدراسة.

خلاصة الفصل:

ساهم الإرتفاع المعتبر لأسعار النفط في الأسواق العالمية ابتداء من سنة 1999 في تحقيق الجزائر لمؤشرات كلية إيجابية مرتفعة، لتشرع الجزائر مع بداية 2000 في تطبيق حزمة من البرامج التنموية الضخمة الهادفة إلى إنعاش النمو الإقتصادي والتغلب على العوائق والنقص المسجل في الهياكل القاعدية وبيئة الإستثمار وزيادة التكامل بين قطاعات الإقتصاد المختلفة وإيجاد المحيط الملائم لإندماج اقتصادها في الإقتصاد العالمي، كما شهدت هذه الفترة اعطاء الجزائر أولوية هامة لقطاع الفلاحة والصناعات الغذائية، من خلال التنفيذ المتعاقب لخطط تنموية وطنية مختلفة، بهدف تنمية القطاع الفلاحي والريفي، وتحسين مستوى الأمن الغذائي والوصول الى مستويات ايجابية من الإكتفاء الذاتي في البلد.

تمثلت في:

-المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000.

-المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية سنة 2002.

-سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2009-2014).

-خطة فلاحة للفترة (2015-2019).

وكان الهدف الأساسي منها هو ضمان الأمن الغذائي للبلد، وتعزيز الدخل والعمالة في المناطق الريفية وإدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام، ورفع مستوى المزارع وتحديثها، وتحقيق الوفرة الغذائية من المحاصيل الزراعية المنتجة محليا من أجل تغطية الطلب المحلي والتخلي تدريجيا عن اللجوء الى الواردات.

وللتفصيل أكثر عن واقع وتطور القطاع الفلاحي الجزائري خلال فترة تطبيق برامج التنمية الفلاحية للفترة(1999-2019)، نتناول الفصل الثالث ونوضح من خلاله مدى إستجابة مؤشرات القطاع الزراعي والوضع الغذائي في الجزائر لمختلف برامج التنمية المسطرة.

الفصل الثالث

تمهيد

تعتبر الجزائر إحدى الدول العربية التي تقع في شمال القارة الأفريقية، يحدها شمالاً البحر الأبيض المتوسط، وغرباً المملكة المغربية والصحراء الغربية وفي الجنوب الغربي موريتانيا ومالي وفي الجنوب الشرقي النيجر وشرقاً ليبيا وفي الشمال الشرقي تونس، تتربع على مساحة تبلغ 741 381 2كيلومتر مربع (919,595ميل مربع)، وتعتبر الجزائر عاشر أكبر بلد في العالم، والأولى إفريقياً وعربياً (بعد الانفصال في السودان) ومتوسطياً والثانية في العالم الإسلامي بعد جمهورية كازاخستان.

تنقسم مناخيا الى ثلاث أقاليم أساسية هي:

-**المناطق الشمالية**: تمثل 4% من اجمالي المساحة تقع بين البحر المتوسط وجبال الأطلس التلي، يسودها مناخ البحر الأبيض المتوسط.

-**الهضاب العليا**:(تمثل 9% من اجمالي المساحة)، تقع بين منطقة جبال الأطلس التلي والأطلس الصحراوي، يسودها مناخ شبه صحراوي.

-**الأراضي الصحراوية**: تمثل أكثر من87% من المساحة الاجمالية للبلد، يسودها المناخ الصحراوي.

لذلك وإستنادا للخصائص الأرضية والمناخية والموقع الجغرافي الاستراتيجي للجزائر، نحاول من خلال هذا الفصل ابراز بشكل مفصل للخصائص العامة للاقتصاد الزراعي الجزائري، وتبيان مكامن القوة والضعف فيه، ومحاولة تحليل تطور مؤشرات القطاع الفلاحي خلال الفترة (1999-2019)، والتي شهدت الجزائر خلالها تنفيذ جملة من البرامج التنموية الهادفة أساسا الى تطوير القطاع الفلاحي وتحقيق تنمية فلاحية مستدامة تضمن الأمن الغذائي للبلد وتغني الجزائر عن الإعتماد على الأسواق الخارجية من أجل تموين حاجات المستهلك في السوق الوطني.

وقد تم تقسيم هذا الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الأول: القطاع الفلاحي الجزائري، إمكانات وفرص.

المبحث الثاني: تطور الإنتاج الفلاحي للشعب الرئيسية للفترة (1999-2019).

المبحث الثالث: أثر برامج التنمية الفلاحية على وضع الأمن الغذائي في الجزائر.

المبحث الأول: القطاع الفلاحي الجزائري، إمكانات وفرص.

من خلال هذا المبحث نحاول تسليط الضوء على أهم ملامح الإقتصاد الجزائري وبعض مؤشراته وواقع القطاع الزراعي فيه.

المطلب الأول: الملامح العامة للإقتصاد الجزائري:

إن تنظيم الإقتصاد الجزائري كان يخضع خلال فترة طويلة إلى منطق الحماية، لكن سرعان ما بدأ هذا الإتجاه في التغير، لتأتي حركة جديدة تمثلت في تحرير المبادلات بداية من سنة 1992[1]، وتأكد ذلك من خلال اعتماد الجزائر لبرامج التعديل الهيكلي، وإعتماد أساليب أكثر إنفتاحا من أجل تحرير التجارة الخارجية تحت تأثير اتفاقيات الغات (GATT)، وترتب عن ذلك زوال العراقيل الكمية تدريجيا تمهيدا للتوجه نحو فتح الإقتصاد الوطني.

فمن خلال هذا المطلب نستعرض بعض المؤشرات الإقتصادية العامة لأداء الإقتصاد الجزائري، والتي تشمل الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد فيه ووضع القطاع الخارجي للبلد.

الفرع الأول: الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد فيه:

يعد الناتج المحلي الإجمالي من المقاييس المهمة لأداء النظام الإقتصادي، فهو يعكس قدرة القطاعات الإقتصادية على إنتاج السلع والخدمات، وبالتالي قدرتها على إشباع الحاجات وتلبية الطلب وزيادة الإستثمار وخلق فرص العمل، وتجدر الملاحظة إلى أن قياسه بالأسعار الجارية يعكس أيضا التأثير التضخمي لقيمة السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد.[2]

أولا: أداء الناتج المحلي الإجمالي:

كان الإقتصاد الجزائري منذ عدة عقود ولا زال يعتمد على قطاع المحروقات، وجميع قوانين المالية تصاغ إستنادا إلى تطور سعر النفط في الأسواق الدولية.

ففي عام 2017، بلغت صادرات المحروقات والغاز حوالي 95.7% من إجمالي عوائد الصادرات الكلية في البلاد، ومع ذلك فقد انخفضت المداخيل بشكل كبير في السنوات الأخيرة بسبب انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث انخفض متوسط سعر برميل النفط الجزائري من 111 دولار للبرميل

[1] لمزيد من الاطلاع أنظر: محمد الصغير يعلي، تنظيم القطاع العام في الجزائر (استقلالية المؤسسات)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1992.

[2] محمد علي داهش، وراء زكي يونس، دراسات استراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 101، طبعة01، 2004، ص32.

في عام 2012، إلى ما يقرب 45 دولارا عامي 2015 و2016، ليرتفع إلى 70 دولارا في عام 2018، الأمر الذي انعكس مباشرة على نمو الناتج المحلي الاجمالي الوطني.(**أنظر الملحق رقم01**)

الشكل رقم (III–01): تطور إجمالي الناتج المحلي في الجزائر (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)

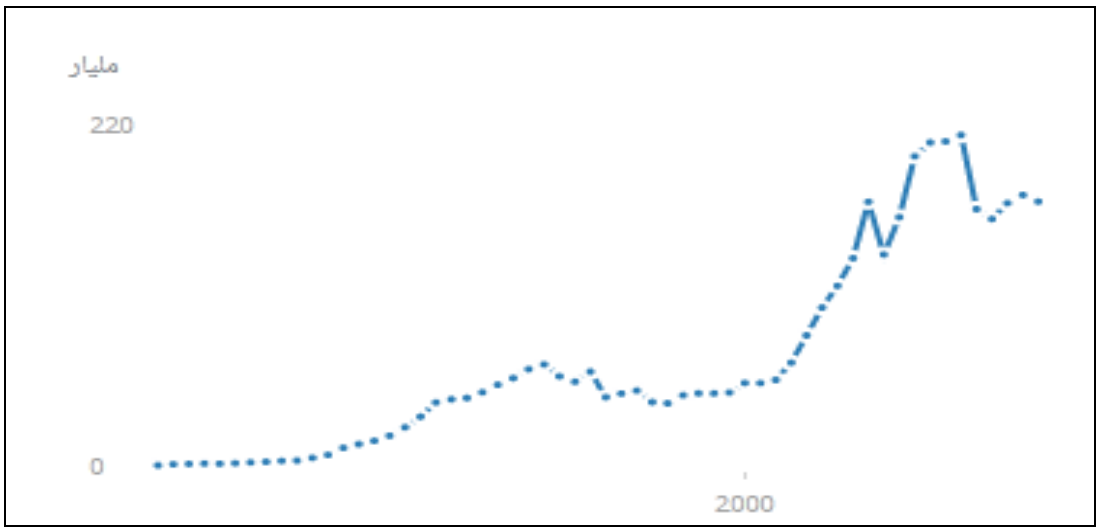

المصدر: البنك الدولي على الموقع التالي: (**https://data.albankaldawli.org/indicator/2020**)

خلال الفترة(1999-2019) بلغ متوسط معدل النمو في الجزائر حوالي 3% (**أنظر الملحق رقم:01**)، ولكن نتيجة لانخفاض أسعار النفط، تباطأ النمو في السنوات الأخيرة، حيث بلغ معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي نسبة 0.8% في عام 2019 (في أعلى ركود عرفه الاقتصاد الجزائري خلال عشرين سنة)، في حين سجل معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي نسبة1.2% في عام 2018 مقارنة بسنة 2014 أين سجل معدل النمو نسبة 3.8%، ويتوقع صندوق النقد الدولي أن النمو الاقتصادي الجزائري سيواصل التراجع اذ يتوقع أن يسجل نسبة 0.5% عام 2023، [1]وذلك راجع لعدة أسباب وظروف يمر بها الاقتصاد الجزائري منها:

- تراجع مداخيل البلد جراء انخفاض أسعار النفط في الاسواق الدولية منذ سنة 2015، بسبب الركود الذي عرفه الاقتصاد العالمي، الامر الذي أدى الى تراجع الطلب العالمي على النفط.
- مرحلة اللاإستقرار (الحراك الشعبي) التي مرت بها البلاد منذ مطلع سنة 2019 الى يومنا هذا، والانهيارات المتتالية في قيمة الدينار الجزائري،

[1] صندوق النقد الدولي(FMI)، تقرير افاق الاقتصاد الاقليمي،2020.

- أزمة السيولة المالية المحلية التي تعاني منها الجزائر وتداعيات تفشي الوباء –كوفيد-19، أثرت على مناخ الأعمال والحركة العامة للنشاط الاقتصادي والتجاري في البلد منذ مطلع 2020.

ولقياس القيمة المضافة المنتجة من قبل المجتمع بشكل دقيق، يستخدم الإقتصاديون عادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وبالتالي يكون تعريف النمو بأنه الزيادة السنوية الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي.[1]

حيث يلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر خلال السنوات الأخيرة عرف تذبذبا كبيرا بين الإرتفاع والإنخفاض، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم(III–01): تطور نمو الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي الجزائري للفترة (2014–2019)

	الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (معدل نمو سنوي%)	قطاع المحروقات (معدل نمو سنوي%)	القطاع خارج المحروقات (معدل نمو سنوي%)	النمو السنوي لنصيب الفرد من اجمالي الناتج الحقيقي (معدل نمو سنوي%)	أسعار المستهلكين (متوسط الفترة، %سنويا)
2014	3.8	0.6-	5.6	1.6	2.9
2015	3.7	0.2	5.0	1.5	4.8
2016	3.3	7.7	2.3	1.3	6.4
2017	1.6	3.0-	2.6	0.3-	5.6
2018	3.0	1.3	3.4	1.1	7.4
2019	2.7	2.0	2.9	0.9	7.6

المصدر: صندوق النقد الدولي(FMI)، تقرير افاق الاقتصاد الاقليمي،2020.

ثانيا: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:

يعد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من المقاييس المستخدمة في قياس التنمية الاقتصادية ومستوى الرفاهية، ولكنه مقياس يعيبه عدم المعرفة بدرجات التباين بين فئات المجتمع، فالمتوسط لا يعني ضرورة التوزيع العادل للدخل[2]، حيث توضح بيانات **الجدول رقم(III–02)**:تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وفقا للأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010.

[1] تقرير هيئة تخطيط الدولة السورية، مسودة مناقشة يوم 2005/10/25.

[2] محمد علي داهش، رواء زكي يونس، مرجع سبق ذكره، ص35.

الجدول رقم(III-02): تطور نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ومعدل نموه السنوي بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي عام 2010 خلال الفترة (2000-2019)

	2000	2005	2009	2010	2015	2019
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي(الاسعار الجارية للدولار الامريكي)	3.556.6	4.289.1	4.402.4	4.479.3	4.775.9	4.699.8
معدل النمو في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي(% سنويا)	0.83	1.8	0.06-	0.76	0.75	0.5-

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي(https://data.albankaldawli.org/indicator/2020)

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي سجل تدهورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغ نحو 4.699.8 دولار سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 أين سجل 4.753.5 دولار، بمعدل نمو قدره (- 0.5%) سنة 2019، هذا التراجع في نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي سببه الرئيسي تراجع نمو الناتج المحلي الاجمالي بسبب تراجع مداخيل البلد من عائدات المحروقات التي سجلت أسعارها تهاويا خطيرا في الأسواق الدولية من جهة، ومن جهة أخرى الى ارتفاع النمو السكاني وبمعدلات متزايدة انعكست بشكل مباشر وسلبي على نمو نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الاجمالي.

ثالثا: هيكل الناتج المحلي الإجمالي:

يتوزع الناتج المحلي الاجمالي لأي بلد بين القطاعات الأساسية و/أو حسب طبيعة النشاط الى ثلاثة مجموعات هي الفلاحة والصناعة والخدمات.

وبالرغم من شساعة المساحة الكلية للجزائر وتنوع تضاريسها ومناخها وتوفرها على طاقات مادية وبشرية هائلة تمكنها من تحقيق التميز والريادة في القطاع الفلاحي، الا أن الواقع يظهر عكس ذلك، اذ لا تتجاوز حصة الفلاحة والصيد البحري نسبة 12% من اجمالي الناتج المحلي للبلد، في حين تتصدر الصناعة وقطاع الخدمات المشهد، إذ تتجاوز نسبة مساهمتهما في تشكيل إجمالي الناتج المحلي نسبة 30% و50% على التوالي سنة 2019، لكون الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على الصناعات الاستخراجية فالنسب تلك لا تعني وجود صناعة ثقيلة متطورة فهي في الغالب صناعات صغيرة هنا وهناك تتركز في مواد البناء والمناجم والصناعات الإستخراجية الأخرى، أما عن قطاع الخدمات فهو يشمل قطاعات المال والتمويل وغيرها من الخدمات الإنتاج والمشاريع الحكومية.

والشكل الموالي يوضح تطور القيمة المضافة من إجمالي الناتج المحلي حسب طبيعة النشاط الاقتصادي في الجزائر للفترة (2000-2019)، كما يلي:

الشكل رقم(III–02): القيمة المضافة من اجمالي الناتج المحلي حسب طبيعة النشاط الاقتصادي في الجزائر للفترة (2000–2019)، الوحدة: نسبة مئوية

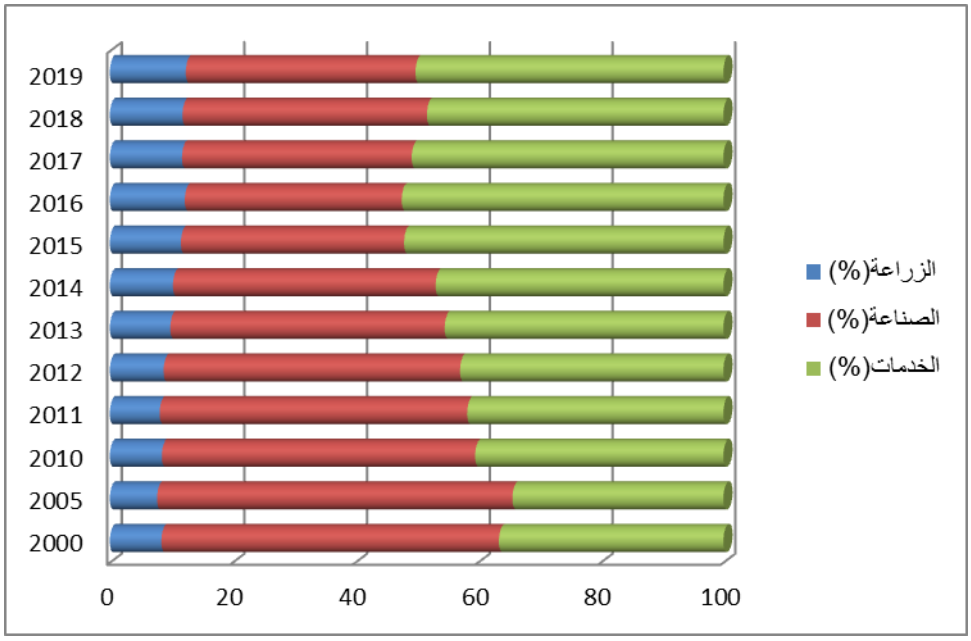

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على احصائيات قاعدة بيانات البنك الدولي

الفرع الثاني: الوضع الخارجي للإقتصاد الجزائري:

تعتبر التجارة الخارجية من القطاعات الاقتصادية الهامة لأي بلد، وتزداد أهمية هذا القطاع في عالم اليوم، فالتجارة تعتبر أحد الدعامات الأساسية للبناء الاقتصادي وللدخل القومي.[1]

أولا: إجمالي الصادرات في الجزائر:

تعتبر الصادرات مكونا مهما للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، باعتبار أن الإقتصاد الجزائري يرتبط بشكل وثيق بالعالم الخارجي، ولعل المتتبع لتطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1999-2019)[2]، يلاحظ أنها عرفت نموا مستمرا إلى غاية سنة 2008 حين تجاوزت 79297,59 مليون دولار لتعرف سنة 2009 إنخفاضا حادا، حيث بلغت الصادرات نحو 45193,92 مليون دولار، بسب الأزمة المالية التي مر بها الإقتصاد العالمي والتي أثرت بشكل مباشر على نموه، مما أدى الى حدوث ركود إقتصادي وتراجع الطلب على الطاقة في الأسواق الدولية، أثر ذلك سلبا على الصادرات الجزائرية بإعتبار أن المحروقات تستحوذ على حصة الأسد من إجمالي الصادرات الجزائرية وتتأثر بشكل مباشر بالتقلبات في الأسعار الدولية للنفط.

[1] سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الاقليمية في إطار العولمة، 2006، ص4.

[2] فترة تطبيق البرامج ومخططات التنمية في الجزائر.

غير أن هذا الإنخفاض سرعان ما عاود الإنتعاش سنة 2010 حين بلغت الصادرات نحو 57050,97 مليون دولار وإستمر هذا الانتعاش الى غاية سنة2015 حين عرفت الصادرات إنخفاضا آخر سببه الرئيسي تهاوي سعر النفط في الأسواق الدولية بفعل تراجع الطلب وزيادة المعروض منه نتيجة لاتباع بعض الدول المصدرة لسياسة رفع سقف الانتاج (مثل دولة السعودية والإمارات)، وارتفاع الاحتياطي الأمريكي من النفط.(**أنظر الملحق قم10**).

حيث شكلت المحروقات ومشتقاتها الجزء الأكبر من الصادرات إلى الخارج في عام 2017 بنسبة 95.7% من إجمالي الصادرات (من حيث القيمة)، في إشارة إلى ضعف تنويع النسيج الاقتصادي و/أو انخفاض القدرة التنافسية للمؤسسات الزراعية أو الصناعية الجزائرية (حيث بلغت الصادرات من المحروقات 98.3% في عام2012، و98.4% في عام 2013، و97.1% في عام 2014، و95.9% في عام 2015، و95.2% في عام 2016، و95.7% في 2017).[1]

الشكل رقم(III–03): هيكل الصادرات في الجزائر خلال سنة 2017، الوحدة: نسبة مئوية

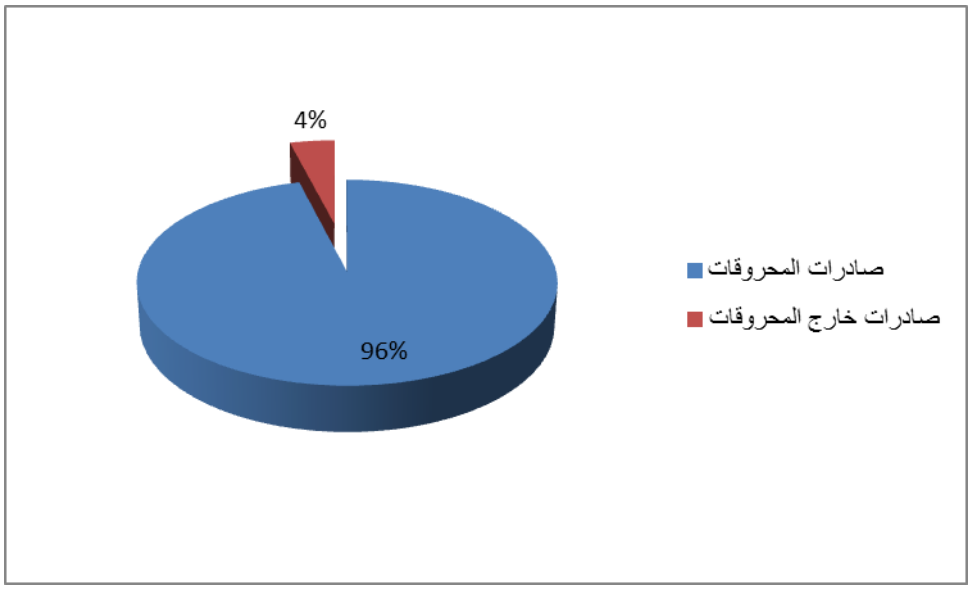

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على احصائيات الديوان الوطني للإحصاء (ONS 2018)

وعلى الرغم من الإصلاحات والبرامج التنموية المتخذة من طرف السلطات الحكومية الا أن الجزائر لا تزال تعاني من هيمنة قطاع المحروقات في تكوين هيكل الصادرات بالمقارنة بالمنتجات الأخرى، والذي يرجع الى ضعف مساهمة القطاعات الإقتصادية خارج المحروقات في تكوين الثروة والتي تعاني معظمها من مشاكل هيكلية.

[1] احصائيات الديوان الوطني للإحصاء (ONS 2018)

ثانيا: إجمالي الواردات في الجزائر:

إن أداء اجمالي الصادرات واجمالي الواردات الجزائرية خلال الفترة (1999-2019) تراوح بين الارتفاع والانخفاض نتيجة للظروف المحلية والدولية، فقد شهدت الواردات ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 1999-2014، حيث ارتفعت من 10157مليون دولار سنة 1999 الى حوالي 58910 مليون دولار سنة 2014 قبل أن تشهد تراجعا ملحوظا نتيجة انخفاض مداخيل البلد من صادرات المحروقات، لذلك انتهجت الحكومة سياسة تقشفية ابتداءا من سنة 2015 من أجل ترشيد الواردات والحد من ارتفاعها.

الشكل رقم(III-04): تطور إجمالي الصادرات والواردات الجزائرية للفترة 1999-2019

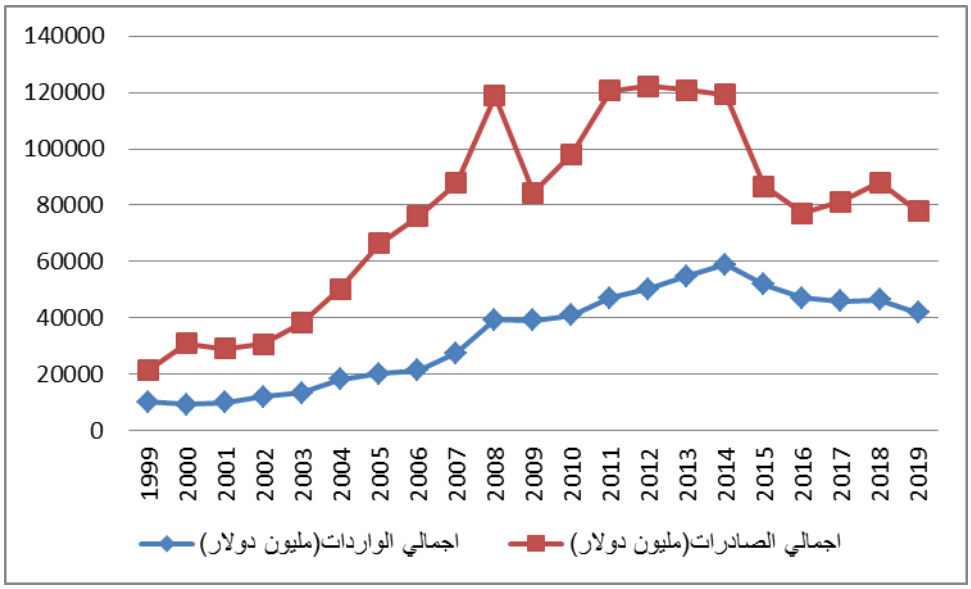

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الملحق رقم(09)

ثالثا: تطور وضع ميزان الحساب الجاري الجزائري:

يعد ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية باعتباره يمس كافة الموازين سواء التجارية أو تلك المتعلقة برأس المال، ولهذا فان الكثير من الدول تعطي أهمية كبيرة لتحليله حتى أنها تبني على أساسه الاستراتيجية الاقتصادية المقبلة.

من هنا يمكننا القول بأنه يسمح بمعرفة الوضعية الاقتصادية الحالية للبلاد ومن خلالها التنبؤ بالحالة المستقبلية له، ولن ننسى أن نشير بأن ميزان الدفوعات يسمح بمقارنة الاقتصاد الوطني بباقي اقتصاديات العالم الأخرى واستخلاص نقاط القوة ونقاط الضعف للبلد صاحب الميزان[1].

[1] -ماهر كنج شكري، "المالية الدولية"، معهد الدراسات المصرفية، الطبعة الاولى، الأردن، 2004، ص24.

الشكل رقم(**III–5**): **تطور رصيد حساب الميزان الجاري الجزائري خلال الفترة(2014–2021)**

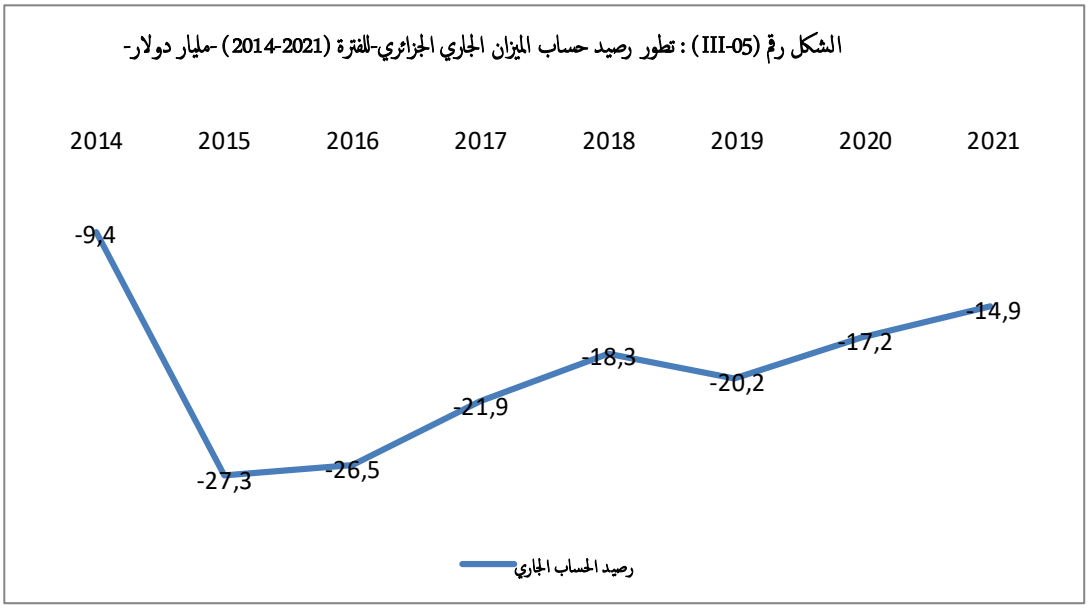

المصدر: من اعداد الباحثة، اعتمادا على معطيات صندوق النقد الدولي(Rapport du FMI No. 18/168)

الملاحظ أنه خلال الستة سنوات الأخيرة شهد ميزان الحساب الجاري الجزائري عجزا مستمرا زاد حدة سنة 2015، أين بلغت قيمة العجز (27.3 مليار دولار)، وبقي هذا الحساب يعاني من حالة العجز الدائم حيث بلغ العجز في المتوسط (20 مليار دولار) خلال الفترة (2015–2020) وذلك بالرغم من البرامج الحكومية الطموحة والمبالغ المعتبرة التي خصصت من أجل تنويع الاقتصاد الجزائري طيلة عشرين سنة، الا أن النتائج بقيت دون الطموحات ودون الأهداف المسطرة.

أما فيما يخص الميزان التجاري الجزائري فقد عانى من العجز هو كذلك منذ عام 2015 (حيث كان الميزان التجاري في حالة فائض إلى غاية عام 2014)، فقد بلغ عجزه أكثر من 20 مليار دولار أمريكي في عام 2016، وبلغ العجز التجاري الجزائري 2.05 مليار عام 2018، مقارنة بعجز بلغ 8.19 مليار دولار أمريكي عام 2017، وبغية عكس هذا الاتجاه، اتخذت السلطات العامة تدابير صارمة لمراقبة الواردات ابتداءا من عام 2018.

الجدول رقم (III–03): تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (2011–2019) (الوحدة: مليار دولار)

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
رصيد الميزان التجاري	26.0	20.2	9.4	0.06	18.1–	20.4–	14.3–	9.4–	11.6–

المصدر:– صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2017،

–صندوق النقد الدولي2019.

ويتأثر الميزان التجاري الزراعي بعجز كبير (-10.8 مليار دولار في عام 2017)، حيث تمثل واردات المنتجات الزراعية (بما في ذلك المنتجات السمكية) 20% من إجمالي الواردات الجزائرية.

رابعا: إنخفاض مستمر للعملة الوطنية (الدينار الجزائري):

شهدت العملة الوطنية الدينار الجزائري (DA) تخفيضات حكومية حادة جدا في العقود الأخيرة، ففي عام 2018 كان الدينار الجزائري يساوي في المتوسط 0.00553 دولار و0.007246 يورو، أو الدولار واحد يساوي 116.91 دج واليورو واحد يساوي 138 دج، وخلال الفترة 2001 إلى 2018، انخفضت قيمة الدينار الجزائري بشكل حاد مقابل اليورو والدولار، حيث انخفضت بنسبة 32% و45% على التوالي، هذا الانخفاض و التهاوي لقيمة الدينار زاد منذ عام 2015 واستمر حتى عام 2019.

ان انخفاض قيمة الدينار أمام العملات الأجنبية يراد من خلاله تحسين القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية خارج المحروقات، وأن الدينار المنخفض أنشأ حماية للدخول ضد المنتجات المنافسة المستوردة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، ساهمت أيضا في زيادة تكاليف الإنتاج، ولا سيما في قطاع الفلاحة والصناعات الغذائية، من خلال استيراد المدخلات الزراعية (الأسمدة، ومنتجات وقاية النباتات، والمعدات..) وزادت بذلك فاتورة الأغذية.

الشكل رقم(III-6): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار خلال الفترة(1999-2020)

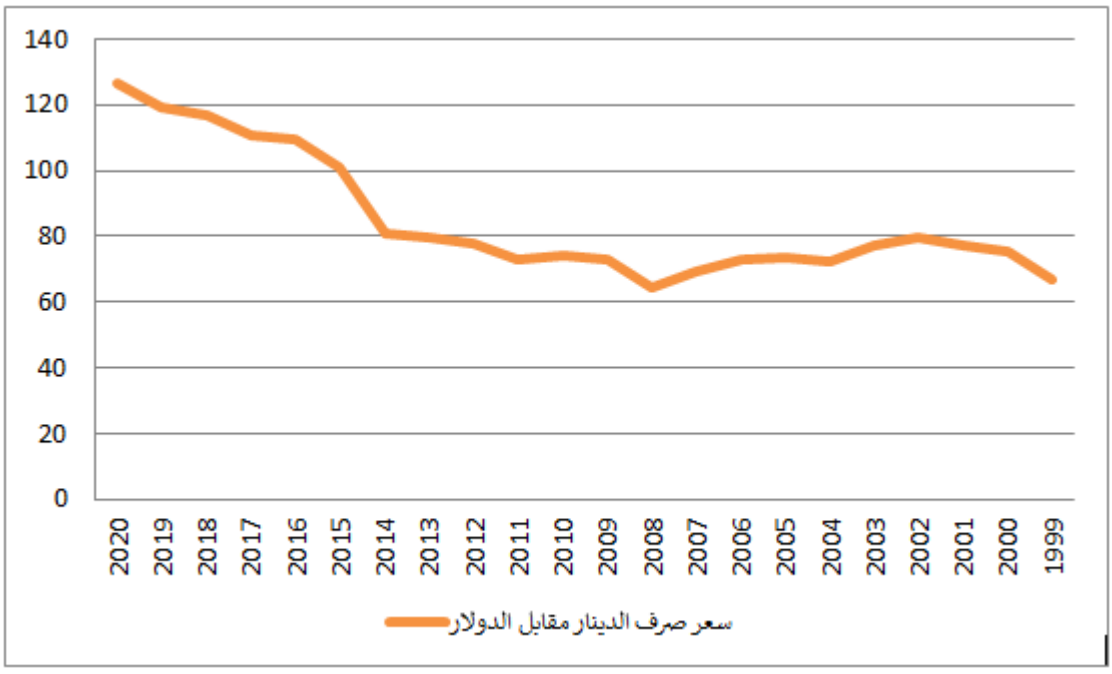

Source: fxtop.com/fr/ 2020.

وفي السوق الموازية، يكون هذا الانخفاض للدينار أقوى ففي شهر جوان 2018، كان الدولار بحوالي 190 دج، واليورو إلى 210 دجّ.[1] ومع ذلك، فإن العديد من المنتجات المباعة للمستهلكين تتماشى مع السعر الموازي الذي يسرع عملية التضخم[2].

5–وضع الاقتصاد الجزائري اتجاه مؤشرات التنمية العالمية:

في تقرير للمنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2018/2017، تم تصنيف الجزائر حسب هذا التقرير ، في المرتبة 88 من بين 137 دولة.[3]

– **مستوى الفساد:** الجزائر بلد ضعيف جدا من حيث مستوى الفساد (المرتبة 85).

– **مستوى أداء القطاع العام،** تحتل الجزائر المرتبة 81،

–**من حيث الأمن،** تحتل الجزائر المرتبة 54.

–**بالنسبة لمؤشر انفتاح الاقتصاد على الاستثمار الخاص،** فإنه يحتل المرتبة 128،

– **مؤشر التنافسية:** يعتبر الاقتصاد الجزائري غير متنوعاً والمبادرة الخاصة واحدة من أقل المبادرات تنافسية في العالم العربي، خاصة من حيث البنية التحتية، على الرغم من النفقات الكبيرة التي خصصت لبرامج التنمية المتعاقبة، حيث تحتل الجزائر المرتبة 93 عالميا، أما بالنسبة للمؤشرات الأخرى، لدينا الترتيب التالي:

الجدول رقم(III–4): الترتيب العالمي للجزائر ضمن مؤشرات التنمية الاقتصادية خلال سنة2018/2017

المؤشر	الترتيب العالمي	المؤشر	الترتيب العالمي
المؤسسات	88	كفاءة سوق العمل	133
البنية التحتية	93	تطوير الأسواق المالية	125
بيئة الاقتصاد الكلي	71	الجاهزية التكنولوجية	98
الصحة/التعليم	71	حجم السوق	36
التعليم العالي والتدريب	92	تطور الأعمال	122
السلع وكفاءة السوق	129	حوافز الاستثمار	98

المصدر: صندوق النقد الدولي، البنك العالمي.

[1] Fonds Monétaire International (2018). Rapport n° 18/168. Rapport des services du FMI pour les consultations de 2018 au titre de l'article IV. Juin 2018.

[2] بالنسبة لصندوق النقد الدولي (2018)، بلغ معدل التضخم 7.4% في 2018 و7.6% في 2019.

[3] J.-P. Pellissier, J.-P. Rolland, W. Khechimi O. Bessaoud .(2019) .Rapport de synthèse sur l'agriculture en Algérie.p ;62.

وتجدر الإشارة مع ذلك إلى أن الجزائر تحتل المركز السادس والثلاثين (36) من حيث حجم السوق، فهي بذلك تعتبر سوق استهلاكي بامتياز، وان دل ذلك على شيء، انما يدل على إمكاناتها الواعدة في مجال التنمية والفرص الكامنة التي يمكن استغلالها للدفع بالنمو الاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الثاني: تطور القاعدة المواردية الزراعية الجزائرية:

تحتل الموارد الاقتصادية أهمية أساسية في قيام النشاطات الاقتصادية وتوسعها[1]، وتعتبر الموارد الزراعية أهم الموارد الاقتصادية، والتي تشمل موارد زراعية طبيعية وموارد زراعية بشرية، تتمثل الموارد الزراعية الطبيعية في كل من الموارد الأرضية، موارد الثروة الرعوية والغابية، والموارد المائية وكذلك موارد الثروة الحيوانية والسمكية، أما الموارد الزراعية البشرية فهي تتمثل أساسا في اليد العاملة النشطة في القطاع الفلاحي والنشاطات المرتبطة به.

الفرع الأول: الموارد الأرضية والمائية الفلاحية:

أولا: موارد الجزائر من الأراضي الفلاحية في الفترة (1999–2019):

تعد المساحة الفلاحية الصالحة للزراعة المؤشر المستعمل لوصف قدرة الانتاج الفلاحي، كما أن الاستخدام الفعال والمنتج للأراضي الزراعية من العوامل الأساسية لتحقيق التنمية الفلاحية.

قدرت مساحة الأراضي الفلاحية في الجزائر الى غاية نهاية 2018 بـ 41.4 مليون هكتار، وبحصة من إجمالي مساحة الجزائر نسبتها 17.4%، وهي بذلك أقل بكثير من المعدل العالمي والعربي لحصة الأراضي الفلاحية من اجمالي مساحة البلد المقدرة على التوالي بـ 64.8% و 68.5% في كل من تونس والمغرب لنفس السنة[2]،

والشكل الموالي يوضح تطور الأراضي الفلاحية وإجمالي مساحة الأراضي الأخرى في الجزائر خلال الفترة(1999-2018).

[1] فليح حسن خلف، اقتصاديات الوطن العربي، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2004، ص54.

[2] منظمة الأغذية والزراعة، الملفات الإلكترونية وموقع الويب على الشبكة.

الشكل رقم(III–07): تطور الأراضي الفلاحية في الجزائر خلال الفترة(1999–2018)

الوحدة: مليون هكتار

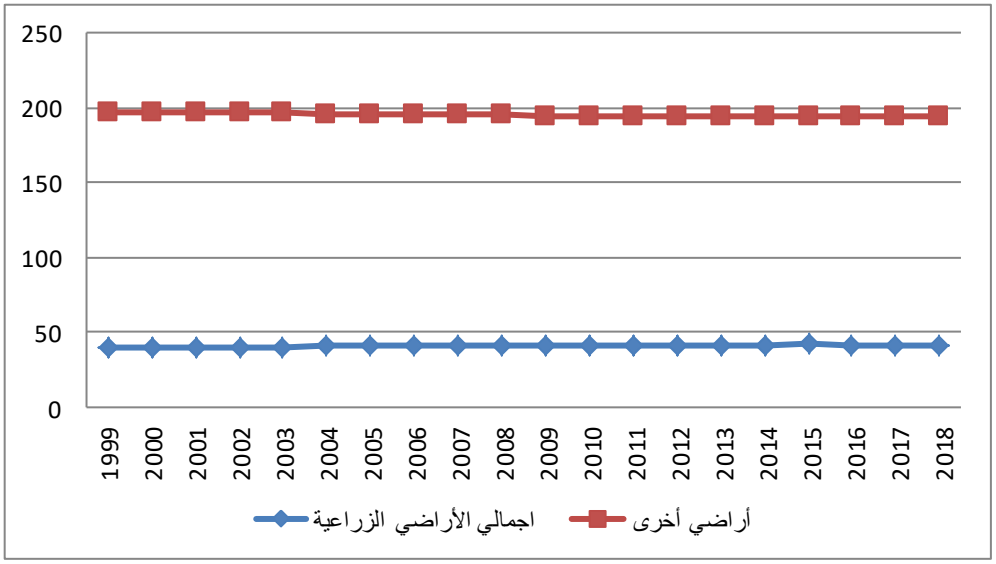

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الملحق رقم(02)

كما تتوزع الأراضي الفلاحية للجزائر بين المستغلة في النشاط الزراعي بمساحة قدرها 8.5 مليون هكتار ما يمثل نسبة 20.4%، وأراضي المروج والمراعي الدائمة بمساحة 32.9 مليون هكتار، و التي تعادل 79.6%، من اجمالي الأراضي الفلاحية. **أنظر الجدول رقم (III–05)**.

جدول رقم(III–05): الأراضي الفلاحية واستخدامها في الجزائر للفترة(2000–2018)

	أراضي زراعية(ألف هكتار)	المروج والمراعي الدائمة(ألف هكتار)
2000	8 192.0	31 829.0
2010	8 411.0	32 963.0
2015	8 462.4	32 994.0
2018	8 517.0	32 841.8

Source :WORLD FOOD AND AGRICULTURE, STATISTICAL YEARBOOK, 2020

كما تمثل الأراضي الفلاحية المستغلة نحو 3.62% فقط من اجمالي مساحة الجزائر، وما نسبته 19.53% من اجمالي المساحة الصالحة للزراعة.[1]

والشكل التالي يوضح تطور الأراضي الفلاحية المستغلة ومساحات المراعي والمروج الدائمة في الجزائر خلال الفترة(1999–2018).

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 38، 2019م

الشكل رقم(III–8): تطور الأراضي الفلاحية المستغلة ومساحات المراعي والمروج الدائمة في الجزائر للفترة (1999–2018) الوحدة: مليون هكتار

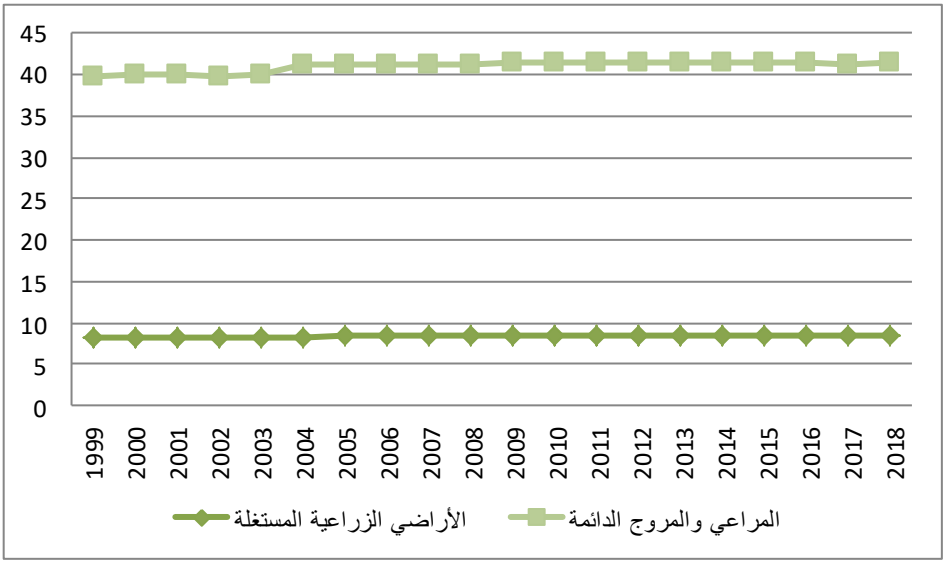

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا بيانات الملحق رقم(02)

1–نمط إستخدام الأراضي الزراعية في الجزائر:

يعد نمط استخدام الأراضي الزراعية محصلة لما تتسم به الموارد الأرضية والمائية المتاحة من خصائص، فضلا عن العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي ينسحب أثرها على مساحة الغابات والمراعي وكذلك توزيع المساحة المحصولية بين زراعات مستديمة وموسمية.

حيث تتوزع المساحات من الأراضي الفلاحية في الجزائر بين مساحات مزروعة مطرية ومساحات مزروعة مروية، والباقي موزع بين مساحات متروكة (في حالة راحة)، اضافة لمساحات الغابات والمراعي.

أ–المساحة المروية الى إجمالي المساحة الزراعية:

تقدر الأراضي الصالحة للزراعة بحوالي 8.5 مليون هكتار، منها 15.3% فقط مروية خلال عام 2018 (1.3 مليون هكتار)، مقارنة بسنة 1998 أين كانت المساحة المروية تمثل نسبة 4.5% من مساحة الأراضي الزراعية الكلية، وهي نسبة متواضعة مقارنة ببعض الدول العربية التي تعتمد بشكل كبير على الزراعة المروية. **أنظر الجدول(III–06)**.

الجدول رقم(III–06): تطور مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المسقية بين سنتي (1998–2018)

	الأراضي الصالحة للزراعة*(**هكتار**)	الأراضي الفلاحية المسقية(**هكتار**)
1998	7.800.000	350.000
2018	8.500.000	1.300.000

*الأراضي الصالحة للزراعة تشمل الأراضي القابلة للحرث (زراعات حولية وأراض تتم اراحتها مؤقتا وغراسات دائمة أخرى أشجار مثمرة وكروم).

Source : O. Bessaoud, J.-P. Pellissier, J.-P. Rolland, W. Khechimi. Rapport de synthèse sur l'agriculture en Algérie. [Rapport de recherche] CIHEAM-IAMM. 2019,p:82.

حيث إرتفعت الأراضي المروية من حوالي568 ألف هكتار سنة 2000 الى حوالي 1360ألف هكتار سنة 2018، وارتفعت مساحة الأراضي المروية من اجمالي المساحة الزراعية من 1.4% سنة 2000 الى حوالي 3.3%من اجمالي المساحة الزراعية وحوالي 15.5% فقط من المساحة الزراعية الفعلية سنة 2018.

الجدول رقم (III–7): المساحة الزراعية المروية (ألف هكتار) (نسبة مئوية)

	2000	2005	2010	2013	2014	2015	2016	2017	2018
المساحة الزراعية المروية	568	980	1.170	1.285	1.360	1.360	1.360	1.360	1.360
حصة الأراضي الزراعية المروية من اجمالي المساحة الزراعية	1.4	2.4	2.8	3.1	3.3	3.3	3.3	3.3	3.3

Source: WORLD FOOD AND AGRICULTURE, STATISTICAL YEARBOOK, 2020

ب: الموارد الرعوية:

تساهم المراعي بنسبة كبيرة في توفير المصادر العلفية للثروة الحيوانية، كما أنها تشكل مصدر رزق لأعداد كبيرة من الرعاة والمربين الذين يعتمدون عليها كليا أو جزئيا في تغذية ماشيتهم، وتعتبر المراعي مصدرا قليل التكلفة لتغذية الحيوانات خاصة خلال الفترة الأولى من نموها وتكوينها الجسدي، باعتبار أن هذه المرحلة هي الأعلى تكلفة في قطيع الأبقار، خاصة تلك التي ستوجه للتسمين، والتي ستصبح المصدر الرئيسي للحوم وتوفير البروتين الحيواني وبالتالي تحسين مستوى الأمن الغذائي.

حيث تبلغ مساحة الموارد الرعوية في الجزائر نحو 32,798.67 ألف هكتار عام 2017، تتركز أساسا في الولايات الداخلية والشبه الصحراوية (كولاية المسيلة، الجلفة، تيارت، تيسمسيلت، البيض، المدية، النعامة، الخ).

ج: الموارد الغابية:

أما فيما يخص الغابات فان الجزائر تفتقر لمساحات كثيفة من الغابات وذلك راجع لأن نسبة كبيرة من المساحات الغابية تعرضت للحرق والإهمال هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن جزء شاسع من مساحة الأرض الجزائرية عبارة عن صحراء، (حيث تمثل مساحة الغابات حوالي 1.8% من إجمالي المساحة سنة 2010).

فالموارد الغابية لها أهمية كبيرة في عملية التنمية الفلاحية، من خلال توفير الأعلاف للثروة الحيوانية، بالاضافة الى أنها تلعب دورا هاما في المحافظة على التربة من عوامل التعرية وحركة الكثبان الرملية ووقف زحف الصحراء والانجراف بواسطة مياه الأمطار والسيول، وزيادة نفاذ المياه الى باطن الأرض وزيادة المخزون الجوفي من المياه، وحفظ التوازن البيئي. كما توفر الغابات منتجات غابية مختلفة تتمثل في الأخشاب والمنتجات غير الخشبية منها ذات الأهمية الإقتصادية الكبيرة، كما تساهم الثروة الغابية في توفير فرص العمل والمساهمة في تحسين البيئة الحضرية وتوفير خدمات بيئية تتمثل في المتنزهات العامة والمساحات الخضراء.

وجدير بالذكر أن مساحة الصحراء في الجزائر في تزايد مستمر، بفعل التصحر وزحف الرمال من الجنوب نحو الأراضي الصالحة للزراعة في منطقة السهوب، فبالرغم من جهود الدولة للحد من الظاهرة من خلال التشجير على طول الخط الفاصل بين الشمال والجنوب (السد الأخضر) الا أن هذا الأخير عرف الكثير من الانتهاكات وتدهورت أشجاره بفعل الرعي اللاعقلاني فيه والحرائق المتكررة، وبسبب أيضا الاهمال واللامبلالاة من طرف القائمين على قطاع التشجير(محافظة الغابات في المناطق السهبية) خاصة في ولايات النعامة والبيض وبسكرة.

2-نصيب الفرد من الأراضي الزراعية في الجزائر:

إن عامل الأرض مورد رئيسي في الإستغلال الزراعي وإنتاج الغذاء، لكنه مورد محدود وقد تزداد محدوديته بفعل الزيادة السكانية والتي تقلص مجال هذا المورد في ضوء محدودية التوسع الزراعي، فالمساحات الزراعية الصالحة نسبة لعدد السكان في الأرض تظل تتقلص باستمرار، ويقدر خبراء المنظمة العالمية للتغذية والزراعة أن فرص توسع المساحات الصالحة للزراعة تبقى ضئيلة ومنحصرة أساسا داخل البلدان النامية حيث لا تتجاوز في المتوسط 12%[1].

يوضح نصيب الفرد من الأراضي الزراعية بعدا اخرا يتعلق بتفاوت درجة الاختلال بين عدد السكان ومساحة الأراضي الزراعية على المستوى القطري.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية، الخرطوم، 2010، ص16.

وتشير احصائيات البنك الدولي الى أن نصيب الفرد الجزائري هي الأدنى في منطقة المغرب العربي، حيث بلغ سنة 2016 نحو 0.19 هكتار للفرد في الجزائر، مقابل 0.26هكتار للفرد التونسي و0.23 هكتار للفرد المغربي.

الجدول رقم(III–08): نصيب الفرد الجزائري من الأراضي الزراعية مقارنة ببعض الدول المغاربية (هكتار لكل شخص)

	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الجزائر	0.20	0.20	0.20	0.19	0.19	0.18
المغرب	0.24	0.24	0.24	0.24	0.23	0.23
تونس	0.26	0.26	0.26	0.26	0.26	0.26

Source: .https://data.albankaldawli.org/indicator/AG.LND.ARBL/11/12/2020

ثانيا: الموارد المائية الزراعية:

بحكم أن الجزء الأكبر من موارد المياه في العالم يستخدم لأغراض الزراعة ومع التزايد المتسارع للطلب العالمي على الغذاء، باتت إدارة الموارد المائية من خلال أنظمة وتقنيات الري الفعالة تحظى في الآونة الأخيرة بأهمية كبيرة في مجال التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائي.

تعد المياه من الموارد النادرة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة في العالم، تنقسم مصادر المياه الى مصادر مياه تقليدية ومصادر مياه غير تقليدية، فالمياه التقليدية تعرف بأنها المياه الطبيعية التي يمكن استعمالها دون اللجوء الى التقنية أو التحلية وتتمثل أساسا في مياه الامطار، المياه السطحية والمياه الجوفية المتجددة.[1]

فمعظم بلدان العالم وخاصة الدول العربية ومنها الجزائر تعاني من ضغوط شديدة على الموارد المائية بسبب زيادة الطلب على المياه وقلة توفر مصادر متنوعة للموارد المائية، ومن المتوقع أن تزداد هذه الضغوط في ظل تزايد أعداد السكان والمستوى المتزايد لنصيب الفرد من استخدام المياه، لذلك يعد الاستخدام الفعال للموارد المائية في قطاع الزراعة، من خلال تحسين أنظمة وتقنيات الري، من أبرز المتطلبات وأكثرها إلحاحا لتحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي، لا سيما في البلدان الواقعة منها في المناطق التي تعاني من ندرة المياه.

[1] سالم اللوزي، **دراسة تطوير أساليب استرداد تكلفة اتاحة مياه الري على ضوء التطورات المحلية والدولية**، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم،2007، ص12.

1-مصادر الموارد المائية في الجزائر:

يتأثر المناخ في الجزائر بالبحر الأبيض المتوسط في الشمال والصحراء في الجنوب وهو يتدرج من المناخ شبه الرطب في الشمال الى الصحراوي في أقصى الجنوب، وتتراوح معدلات هطول الأمطار ما بين 50مم في المناطق الصحراوية و1500م على مرتفعات الشمال الشرقي، ويتميز الهطول المطري بالتفاوت الكبير من سنة الى أخرى.[1]

تقدر الموارد المائية السطحية الإجمالية في الجزائر بحوالي 17مليار متر مكعب، وتنقسم الى المياه السطحية(13 مليار متر مكعب)، والمياه الجوفية(4 مليار متر مكعب)، بالإضافة الى الانتاج الوطني من مياه البحر المحلاة، وبهذا فان الموارد المائية السطحية تمثل 75% من اجمالي الموارد المائية بالجزائر.[2]

تنقسم الخزانات المائية الجوفية في الجزائر الى نوعين: خزانات الشمال ذات موارد متجددة وتقدر مواردها بحوالي 2مليار متر مكعب في السنة، والأحواض الصحراوية التي تحتوي على موارد مائية غير متجددة وتقدر كمية المياه الممكن استغلالها بحوالي 4.15 مليار متر مكعب في السنة.

وتتوزع الإستعمالات من المياه حسب القطاعات سنة 2012 كما يلي: تستهلك الصناعة ما يقارب 4.93%، مياه لأغراض الفلاحة والري نحو 59.23%، أما استخدام المياه للأغراض المنزلية من ماء الشرب والصرف الصحي الى غير ذلك فقدر بنحو 35.85% من اجمالي المسحوبات من المياه سنة 2012.

الجدول رقم(III-09): المسحوبات السنوية من المياه العذبة واستخداماتها (مليار متر مكعب/نسبة مئوية)

	1990	2001	2012	2017
اجمالي المسحوبات من المياه العذبة (مليار متر مكعب)	4.44	5.71	7.81	-
لأغراض الصناعة(%)	15.11	8.74	4.93	-
للأغراض المنزلية(%)	24.89	30.07	35.85	-
لأغراض الزراعة(%)	60.00	61.19	59.23	63.8

المصدر: البنك الدولي (https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart)

قدرت المصالح التقنية للوكالة الوطنية للموارد المائية (ANRH)، ومديرية الموارد المائية الكبرى (DGAIM)، أن المخزون من المياه في الجزائر سواءا الجوفية منها أو السطحية، قد عرفت عملية إستنزاف

[1] www.un.org.ma/IMG/pdf/unesco_sn_02_ar.pdf.may2011 الثروات المائية في المغرب العربي واستعمالاتها

[2] http://www.aps.dz/ar/economie/85551-4(12/2/2018)

متزايدة وإستهلاك لاعقلاني في الإستعمالات الزراعية، والصناعية، والإستعمالات المنزلية، مما نجم عنه تدهور في الكمية والنوعية معا، حيث جفت الكثير من الآبار، وإنخفضت المخزونات المائية الجوفية.

وعلى العموم فان هناك خمسة مصادر أساسية للموارد المائية في الجزائر، منها ثلاثة تقليدية وهي الأمطار والمياه السطحية والمياه الجوفية، واثنان غير تقليدية هما مياه التحلية ومياه إعادة الإستخدام، وباستثناء الأمطار بلغت المياه التقليدية في الجزائر سنة 2010 نحو 15000.0 مليون متر مكعب.

الجدول رقم(III–10): مصادر الموارد المائية في الجزائر سنة 2010 (مليون متر مكعب)

الموارد التقليدية			الموارد غير تقليدية			
جوفية	سطحية	المجموع	اعادة الاستخدام	التحلية	المجموع	الاجمالي
2000.0	13000.0	15000.0	400.0	74.6	474.6	15474.6

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير الامن الغذائي العربي،2010، ص8.

2–نصيب الفرد من المياه العذبة المتجددة سنويا في الجزائر:

ان نصيب الفرد من الموارد المائية في الجزائر هو أدنى من حد الفقر المائي (1000 متر مكعب سنويا للفرد)، حيث يقل نصيب الفرد الجزائري من الموارد المائية عن 500متر مكعب في المتوسط، حيث بلغ سنة 2014 نحو 289.03 متر مكعب في السنة وهو مستوى ضئيل إذا ما قارناه بنصيب الفرد المغربي (848.14 متر مكعب في السنة) والفرد التونسي (379.19 متر مكعب في السنة).

الجدول رقم(III–11): نصيب الفرد من المياه العذبة المتجددة سنويا في الجزائر للفترة (1992–2014)

(متر مكعب/السنة)

السنة	1992	1997	2002	2006	2007	2012	2014
نصيب الفرد الجزائري من المياه	416.23	379.24	353.16	321	329.27	300.93	289.03

المصدر: احصائيات البنك الدولي، https://data.albankaldawli.org/country/algeria?view=chart

ويعطي البعد الزمني مؤشرا لمدى خطورة مشكلة ندرة المياه في الجزائر، ذلك أن إستمرار الثبات النسبي في الكميات المتاحة من الموارد المائية، وزيادة عدد السكان بصورة مستمرة، يتجه نصيب الفرد من

المياه الى الانخفاض كما أن الطلب على المياه يزداد للاستخدامات غير الزراعية وبمعدلات متسارعة ومن ثم يزيد نصيبها من الموارد المائية المتاحة.[1]

إن تحليل تغير المناخ في الجزائر يظهر أن آثار تغيره أصبحت أكثر وضوحاً، وقد أظهرت دراسات تأثير تغير المناخ أن هطول الأمطار آخذ في الإنخفاض، ودرجات الحرارة في إرتفاع، وكل الأبحاث تؤكد أن الجزائر سوف تشهد زيادة حادة في الجفاف مما سيجعلها أكثر عرضة للإجهاد المائي والتصحر.[2]

وتتنبأ النماذج الزراعية المناخية بأن تغير المناخ في الجزائر سيغير دورة موارد المياه في الطبيعة، مما يسهم في تدهور الأراضي الزراعية، وانخفاض الإنتاج الزراعي والغلة الزراعية، وفقدان التنوع البيولوجي والنظم الرعوية، التي تضم نسبة كبيرة من السكان، هي مناطق معرضة بشكل كبير لخطر التصحر.

في عام 2018، تم صياغة خطة المناخ الوطنية الجزائرية من أجل مواجهة أخطار تغير المناخ[3]، ويشمل عنصره المتعلق باتخاذ إجراءات قصيرة ومتوسطة الأجل بشأن حفظ المياه، وتكييف الطرق التقنية، ومكافحة الانجراف والتصحر، وتنمية أحواض المياه، وتنويع مصادر المياه، وحماية الغابات وتوسيعها، واتخاذ تدابير شاملة لتحسين الإدارة ببناء القدرات الإدارية من حيث القدرة على المرونة في اتخاذ القرار والتدخل السريع من أجل الرصد والتمويل المبتكرين، ومشاركة وبناء القدرات للمجتمعات الريفية لضمان الإدارة المحلية المستدامة للبيئة الطبيعية.

الفرع الثاني: الموارد البشرية الزراعية:

تؤثر العوامل البشرية في الأنشطة الاقتصادية وتدور العوامل البشرية حول الإنسان، وهي تتمثل في عدد السكان وكثافتهم وتوزيعهم وقيمهم واتجاهاتهم وعاداتهم وتقاليدهم ومستوى المعيشة لديهم وتقنيتهم وحضاراتهم.[4]

---

[1] عز الدين بن تركي، تطور المسألة الزراعية في ضوء المنظومة الدولية لتجارة السلع الزراعية–أي سياسة زراعية للجزائر، مرجع سبق ذكره، ص46.

[2] MARTIN C.(2009) : Evolution récente des conditions climatiques et des écoulements sur le bassin versant de la Macta (Nord-Ouest de l'Algérie) , Géographie Physique et EnvironnementIII pp.61-84 desstatistiques sociales et des revenus

[3] –للتفصيل أكثر أنظر:

–وزارة البيئة والطاقات المتجددة، المخطط الوطني للمناخ، 2018.

–وافي مريم، ادماج اتفاقية تغير المناخ في التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، السنة الجامعية 2018/2017.

[4]– باشي أحمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الاصلاح، مجلة الباحث، عدد 02، 2003، ص102.

تتميز العوامل البشرية بسرعة تغيرها نسبيا ومن ثم يتغير أثرها في النشاط الاقتصادي باستمرار، ونظرا لتشعب العوامل البشرية وتعقدها فقد صنفت الى خمس مجموعات هي: عوامل اجتماعية اقتصادية وتقنية وروابط الدول ليسهل تحليل اثارها على النشاط الاقتصادي.[1]

أولا: عدد السكان:

ان العنصر البشري ومعدل نموه يعتبر مؤشر للعملية التنموية وهذه الأهمية لا ترتبط فقط بكم هذه الموارد وانما بالكيف أيضا، ولعل من أهم السمات والخصائص الاقتصادية والمهنية والاجتماعية للعامل البشري في الجزائر ما يلي:

1- نمو سكاني قوي:

بلغ عدد سكان الجزائر 42.4 مليون نسمة، نصفهم دون سن 25 عاما، ووصل عدد السكان الى نحو43مليون نسمة في عام 2019، ويتوقع استقراء الديوان الوطني للإحصائيات (ONS 2019)، إحصاء حوالي 51مليون نسمة وأكثر من 70 مليون نسمة على التوالي سنة 2030 و2050[2].

حيث أنه خلال نصف قرن زاد عدد السكان الجزائريين حوالي أربعة أضعاف، وانخفض معدل النمو السكاني، الذي تجاوز 3%سنويا في السبعينات والثمانينات، إلى 1.4% في التسعينات، مما يبشر بمرحلة من التحول الديمغرافي سرعان ما ناقضتها بيانات عام 2010، التي شهدت ارتفاع المعدل إلى 2.1%. **أنظر الشكل رقم(III –10)**.

وعلى الرغم من هذا التحول الديمغرافي، فانه حدث تغير إيجابي في مؤشر التنمية البشرية، الذي بلغ 0.754 في عام 2017، وهكذا تصنف الجزائر كبلد ذو مستوى عال من الطاقة البشرية، حيث احتلت الجزائر المرتبة 85 من أصل 189 بلداً في ترتيب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وفي المغرب الكبير، تتقدم الجزائر على المغرب (المركز 123)، وتونس (المرتبة 95).[3]

[1] http://swideg.jeeran.com/geography/archive/2007/10/340767.html.12/4/2018.

[2]- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر،2019.

[3] - O. Bessaoud, J.-P. Pellissier, J.-P. Rolland, W. Khechimi. Rapport de synthèse sur l'agriculture en Algérie. [Rapport de recherche] CIHEAM-IAMM. 2019, p ;10.

الشكل رقم(III–9): تطور اجمالي عدد سكان الجزائر خلال الفترة (1950–2019)، الوحدة: نسمة

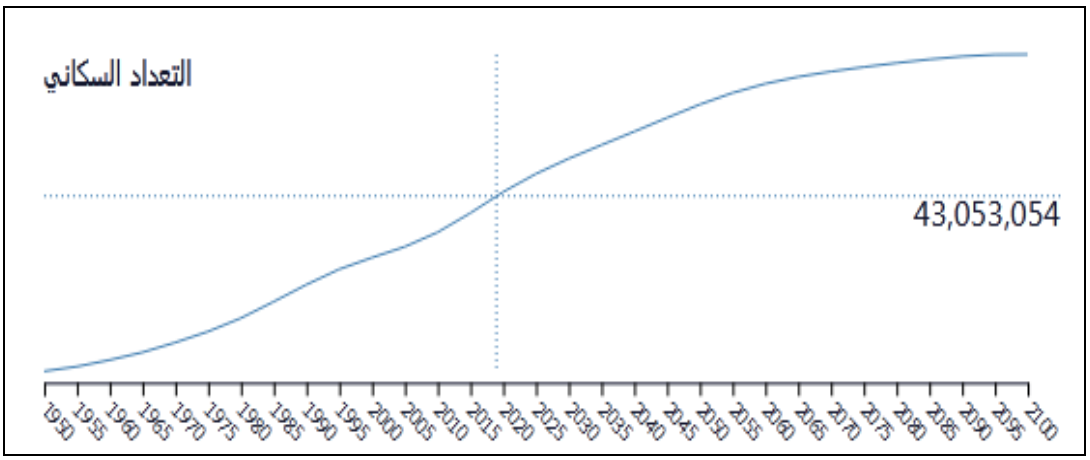

Source: https://www.populationpyramid.net/ar/2030/

2- نزيف مستمر في عدد سكان الريف:

تلعب المناطق الريفية الدور الفاعل في عملية التنمية الفلاحية من أجل تحقيق النمو الاقتصادي وانشاء مناصب الشغل الدائمة في الانتاج الفلاحي والنشاطات البعدية كالتسويق والتخزين والصناعات الغذائية.

في الجزائر حدث تحول تاريخي في النصف الثاني من القرن العشرين، حيث كان أقل من ثلث السكان الجزائريين حضريين في منتصف الستينات، وخلال سنوات الثمانينيات ظهر اتجاه التدهور التاريخي للريف، وشهدت الجزائر انخفاض في نسبة المناطق الريفية لصالح المناطق الحضرية، انعكست بشكل نهائي في التسعينيات لصالح التحضر حيث عرفت تلك الفترة نزوح ريفي كبير بسبب الأوضاع المعيشية والأمنية المزرية للأسر الريفية حينها.

الشكل رقم(III–10): تطور السكان الريفيون وسكان المناطق الحضرية في الجزائر خلال الفترة (1999–2019) الوحدة: مليون نسمة

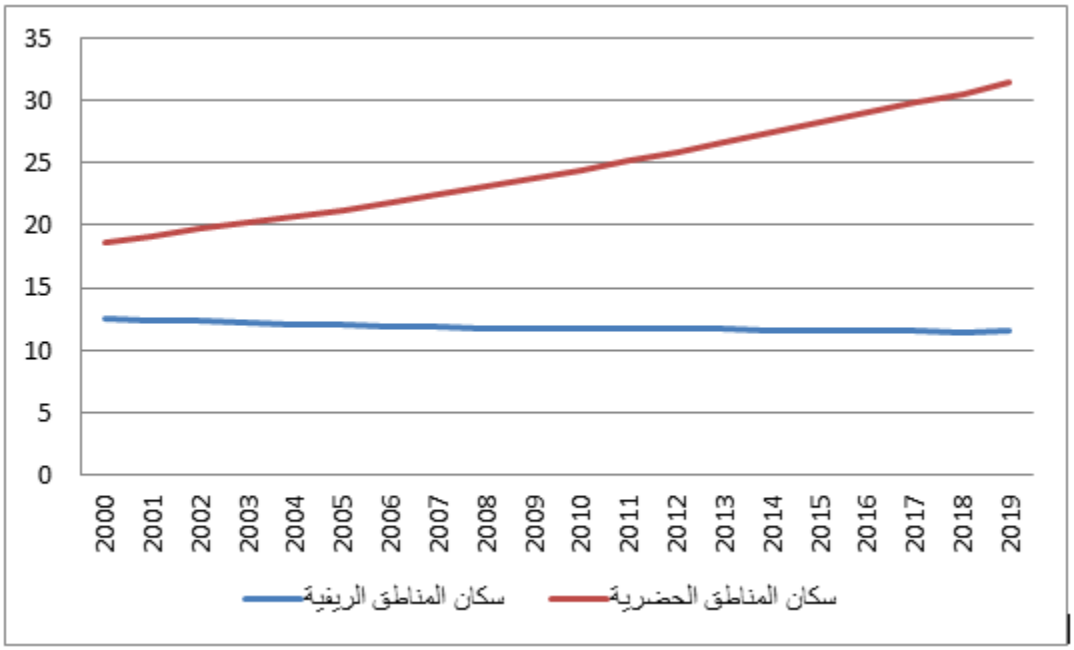

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الملحق رقم(03)

وتشير إحصائيات الديوان الوطني الجزائري للإحصاء أن سكان المناطق الحضرية يمثل الآن أكثر من 73%من إجمالي عدد السكان (ONS، 2018)، كما أن عملية انخفاض عدد سكان الريف من حيث القيمة المطلقة قد سجلت في الجزائر على مدى العقد الماضي (0.4%)، والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم(III–11): سكان الريف والحضر في الجزائر سنة 2018 (نسبة مئوية)

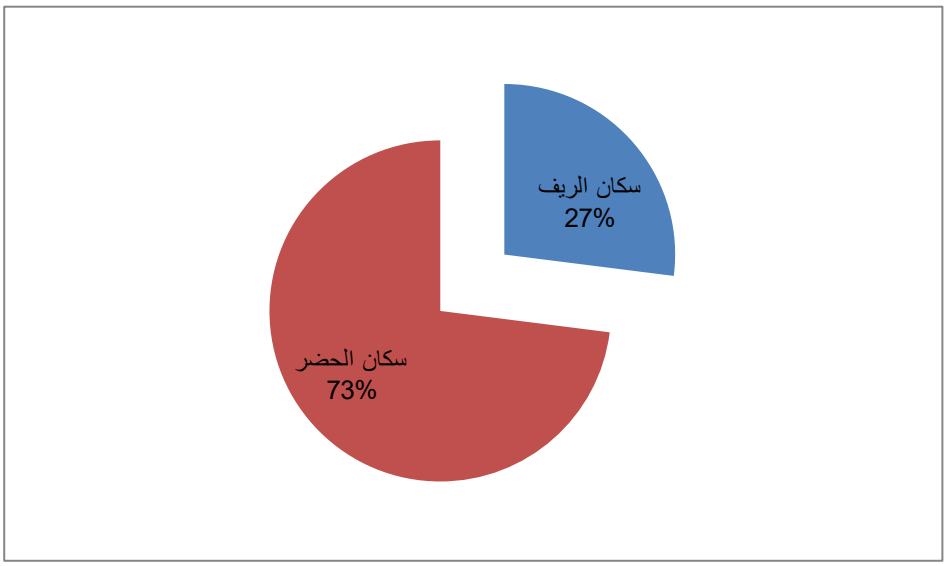

المصدر: من اعداد الباحثة، استنادا الى معطيات الملحق رقم(03)

3- تمركز السكان في الأقاليم الشمالية:

شكلت الولايات الـ 12 في جنوب الجزائر في عام 2016، والتي تقل الكثافة السكانية فيها عن 20نسمة في كم المربع (13% فقط من اجمالي عدد السكان)، يتوزعون على مساحة شاسعة تقدر بحوالي 89% من المساحة الاجمالية للبلاد، أما بالنسبة للولايات الشمالية (36 ولاية شمال البلاد) والتي تزيد كثافتها على 20 نسمة/كم2، تمثل مساحتها 11% من مساحة البلاد وتشكل ما نسبته 87% من اجمالي عدد سكان الجزائر،[1] ويضاف إلى هذا الاختلال بين الشمال والجنوب اختلال التوازن في المناطق الساحلية التي يقطنها حوالي 40% من السكان الجزائريين على مساحة تقدر بـ 1.7% من اجمالي مساحة الجزائر.

ثانيا: العمالة الزراعية:

ان هيكل التوظيف في الجزائر حسب قطاع النشاط الاقتصادي، يظهر هيمنة القطاع الثالث، حيث استحوذت التجارة والخدمات والإدارة سنة 2017 بنسبة 64.5% من اجمالي القوى العاملة، يليها قطاع البناء والأشغال العامة (16.6%)، والصناعة (6.3%)، والزراعة (12.6%).[2]

الشكل رقم(III-12): تطور نصيب العمالة الفلاحية من اجمالي العمالة في الجزائر للفترة (1999-2020)

(الوحدة: شخص)

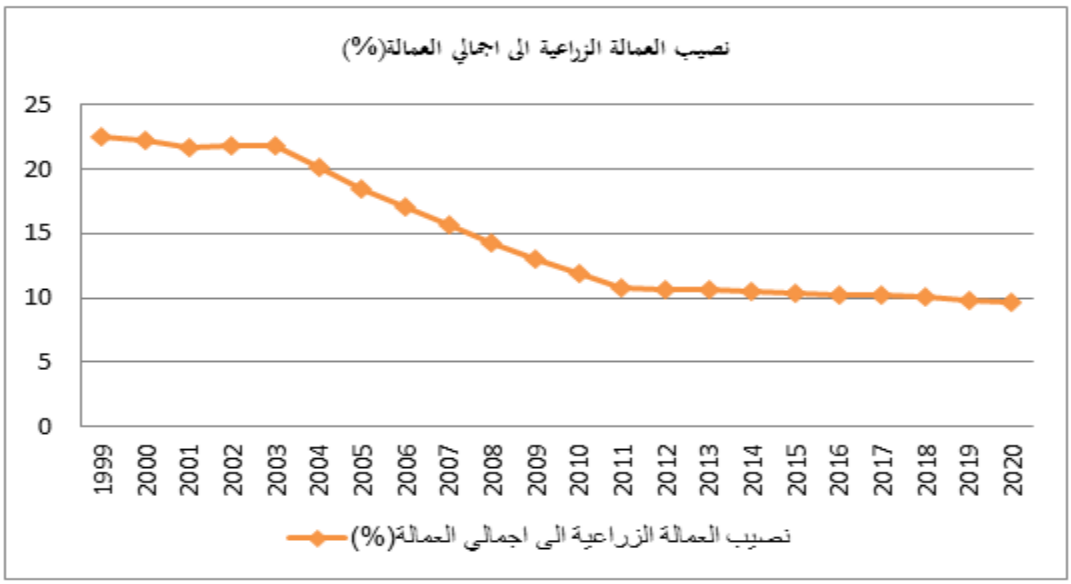

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الملحق رقم(04)

[1] O. Bessaoud, J.-P. Pellissier, J.-P. Rolland, W. Khechim, op. cit . p ;84.
[2]- https://ilostat.ilo.org/topics/employment/2017.

من الشكل أعلاه نلاحظ أن القطاع الفلاحي شهد إنخفاضا مستمرا في نمو العمالة الزراعية الى إجمالي العمالة، فالقوى العاملة الزراعية المستخدمة انخفضت من22.5% إلى 10.2% بين عامي 1999 و2016، لتصل الى 10% في عام 2018، لتبلغ أدنى مستوى لها عام 2020 (9.71%).

ويعود ذلك الى البيئة المعيشية السيئة في كثير من الأحيان في الريف، وصعوبة العمل الزراعي، وانخفاض الأجور، وعدم وجود تشريعات إجتماعية للعمل في مجال الزراعة، مما يعيق تشغيل شباب الريف الذين يتزايد تعليمهم ويترددون في قبول ظروف العمل المحفوفة بالمخاطر التي توفر لهم.

كما أن مديري المزارع من أصحاب المستثمرات الفلاحية والأراضي الذين يستفيدون من الموارد المالية للدولة يلجؤون بشكل متزايد إلى تشغيل الشباب دون مستوى دراسي، والى المهاجرين الأجانب (لا سيما سكان الساحل الأفريقي) مقابل دفع أجور زهيدة من أجل مضاعفة أرباحهم.

الفرع الثالث: الثروة الحيوانية والسمكية:

تعتبر الثروة الحيوانية والسمكية عامل إستقرار إقتصادي وإجتماعي خاصة للمجتمع الريفي، وتعد حيازة وتربية المواشي في الدول العربية عموما والجزائر خصوصا نمطا معيشيا أساسيا، وينتشر نظام الرعي المتنقل على نطاق واسع فيها خاصة في المناطق السهبية، في حين ينتشر نظام تربية المواشي والدواجن على نطاق الحيازات العائلية الصغيرة.

أولا: الثروة الحيوانية:

قدرت الثروة الحيوانية في الجزائر سنة2015 بنحو 35,822.91 ألف رأس، تتوزع على مجموعة الأبقار (2149.55 ألف رأس) وجملة الأغنام والماعز (33,125.72 ألف رأس) ومجموعة الحيوانات غبر المنتجة حوالي (547.64 ألف رأس)، **والجدول رقم (III–12)**، يوضح إمكانيات الثروة الحيوانية المتاحة في الجزائر.

الجدول رقم(III–12): تطور اجمالي الثروة الحيوانية في الجزائر خلال الفترة (1998–2017)

الوحدة: (ألف رأس)

	1998–2002	2007	2008–2012	2013	2014	2015	2017
الابقار محلي	1213.23	643.63	1423.49	1909.46	2049.65	2149.55	1895.13
الأبقار أجنبي	-	216.34	-	-	-	-	-
جملة الماشية	1213.23	859.97	1423.49	1909.46	2049.65	2149.55	1895.13
الماعز	3236.91	3837.86	4201.36	4910.70	5129.84	5013.95	5007.89
الأغنام	17798.95	20154.89	22640.58	26572.98	27807.73	28111.77	28393.60
جملة الأغنام والماعز	21035.86	23992.75	26841.94	31483.68	32937.57	33125.72	33401.49
اجمالي الحيوانات المنتجة	22249.09	24852.72	28265.43	33393.14	34987.22	35275.27	35296.62
الجمال	226.16	291.36	313.79	344.02	354.47	362.27	381.88
الخيول	46.87	47.04	44.79	45.04	42.01	42.37	46.84
بغال وحمير	224.12	190.04	181.15	165.00	165.11	143.00	114.42
اجمالي الحيوانات الأخرى	497.15	528.44	539.73	554.06	561.59	547.64	543.14
المجموع	22746.24	25381.16	28805.16	33947.2	35548.81	35822.91	35678.50

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الكتاب السنوي للإحصائيات، أعداد متفرقة.

ولا يخفى أن هذه الثروة يمكن زيادة عددها، فالجزائر تمتلك مساحات شاسعة من الأراضي الرعوية (13.8% من اجمالي المساحة سنة 2010)، ومناخ متنوع ومناسب لتربية والاستثمار في الثروة الحيوانية، واستغلال الامكانيات الكامنة فيها من أجل تنميتها وضمان استدامتها.

وعلى مستوى الدول العربية، شكلت أعداد الثروة الحيوانية في السودان ما نسبته (31.41%) من جملة أعداد الثروة الحيوانية في المنطقة العربية في العام 2018م، في حين تساهم كل من الصومال والجزائر والمغرب وموريتانيا واليمن ومصر بنسب (10.99%) و(10.24%) و(8.29%) و(6.25%) و(5.63%) و(5.12%) على الترتيب.

الشكل رقم(III-13): أعداد الثروة الحيوانية في الجزائر مقارنة مع بعض الدول العربية عام2018 (مليون رأس)

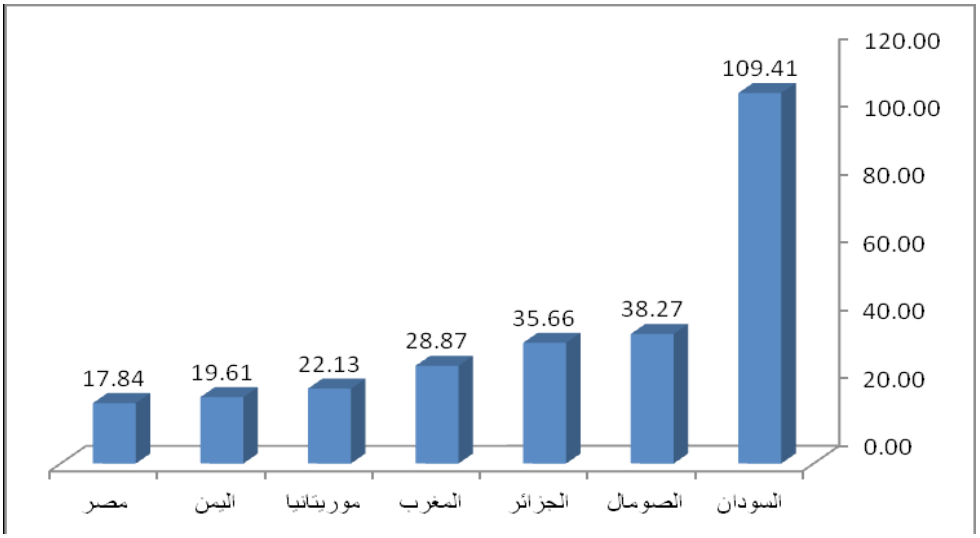

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الامن الغذائي العربي، 2018، ص13.

ثانيا: الثروة السمكية:

تعتبر الثروة السمكية مكون حيوي من مكونات سبل العيش في كثير من دول العالم، وتوفر بروتينات عالية الجودة ومغذيات أساسية ومعادن، كثيرا ما يكون من الصعب الحصول عليها من مصادر غذائية أخرى[1]؛ حيث تزخر الجزائر بساحل يطل على البحر الأبيض المتوسط يمتد على طول 1644 كلم، وموارد مائية داخلية كالسدود والأحواض، وتشمل الموارد السمكية في المياه العذبة أو الداخلية في الخزانات والسدود السطحية.

ومن خلال إستعراض الوضع الحالي لقطاع الثروة السمكية في الجزائر، يتضح أن الثروة السمكية تأتي أساسا من المصايد الطبيعية، ونسبة ضئيلة من مزارع إستزراع الأسماك، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(III-13): انتاج الثروة السمكية في الجزائر للفترة (2007-2018) الوحدة: ألف طن

	مصايد طبيعية	المزارع	المجموع
2007	157.4	0.2	157.7
2016	101.3	0.8	102.1
2017	106.3	2.0	108.3
2018	118.1	2.2	120.3

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات، المجلد38، 2019.

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تقرير حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم، 2010، ص12.

من خلال الجدول نلاحظ أن إنتاج الجزائر من الثروة السمكية يأتي معظمه من المصايد الطبيعية، بينما الانتاج السمكي من المزارع فهو جد ضئيل ويكاد ينعدم، وبالرغم من جهود الدولة من أجل النهوض وتثمين القدرات الذاتية في مجال الصيد البحري (من خلال مختلف برامج التنمية خلال العشرين سنة الأخيرة)، الا أن هناك نقص وعجز كبيرين في تلبية الحاجيات المحلية من الأسماك بأنواعها، كما أن بعض المناطق لا يصلها مطلقا نظرا لنقص الشبكة السريعة للتوزيع والمتخصصة في نقل المنتجات الطازجة الى المناطق السهبية والصحراوية، وان وجدت في الأسواق فان أسعاره باهضة جدا، هذا الواقع يفرض على الجزائر والقائمين على القطاع اعادة النظر في تنظيم عمليات الصيد وتقنينها وتطويرها من خلال الاستثمار العام والخاص من أجل تحقيق الإكتفاء الذاتي من الأسماك الطازجة أو المصنعة وجعلها في متناول جميع طبقات المجتمع الجزائري.

مما سبق يمكن تحديد أهم المعوقات التي تواجه إستغلال الثروة السمكية في الجزائر كما يلي:

- ضعف استخدام التقانة الحديثة في الصيد.
- قصور البنى التحتية الأساسية اللازمة لنشاط الصيد البحري.
- تلوث مياه البحر والمجمعات المائية السطحية.
- ضعف الاستثمار الخاص والعام في هذا النشاط.
- ضعف الخدمات التسويقية.
- النقص في العمالة المدربة.

و من أجل رفع تلك العراقيل، يمكن للجزائر تعظيم الاستفادة من هذه الثروة عن طريق:

- التوسع في اقامة مشاريع حديثة واستخدام تقنيات الصيد الحديثة.
- تطوير محطات البحوث التطبيقية لإدخال أصناف ذات انتاجية عالية.
- تدريب وتأهيل الكوادر البشرية العاملة في الصيد البحري و الصناعات السمكية.
- توفير التمويل و منح قروض ميسرة للصيادين.
- وضع الخطط المشتركة مع دول عربية من أجل استغلال المخزون السمكي.

المطلب الثالث: الناتج الزراعي الجزائري ونصيب الفرد فيه:

يشمل الناتج الزراعي قطاع الزراعة والانتاج الحيواني والخدمات الزراعية والصيد والغابات وصيد الأسماك، حيث يقيس الناتج المحلي الاجمالي قدرة الاقتصاد على انتاج السلع والخدمات باستثمار الموارد المتاحة من مختلف القطاعات، أما الناتج المحلي الزراعي فيقيس قدرة القطاع الزراعي على انتاج السلع الزراعية لتلبية الطلب المحلي، ويتأثر هذا الناتج بشكل واضح بالموارد الزراعية المتاحة وبالسياسات الزراعية المرتبطة باستثمارها، وكذلك بالعوامل الخارجية التي تؤثر في التبادل التجاري في سوق المدخلات والنواتج الزراعية، فضلا عن تأثره بالعوامل المناخية مثل درجات الجفاف والارتفاع المفاجئ في درجات الحرارة وغيرها.[1]

الفرع الأول: ديناميكية نمو الناتج الزراعي الجزائري خلال الفترة (1999–2019):

على مدى السنوات العشرين الماضية (1999-2019)، ارتفع إجمالي الإنتاج المحلي الزراعي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من 8.4% في عام 2000 إلى 8.5% في عام 2010 و10.3% في عام 2014، الى 12.4% عام 2019، وذلك بسبب زيادة في الانتاج النباتي والإنتاج الحيواني خلال هذه الفترة.

حيث إستقر الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الفلاحي عند حوالي 11% من الناتج المحلي الإجمالي الوطني في المتوسط خلال الخطة الخماسية الأخيرة(2015-2019)، والتي عرفت تراجعا كبيرا لحصة القطاعات الأخرى وخاصة قطاع المحروقات لصالح القطاع الفلاحي، وإلى جانب حصة القطاع من تكوين الناتج المحلي الإجمالي، فقد لعب القطاع الفلاحي دور محرك النمو الاقتصادي في البلاد، حيث بلغ متوسط نصيب القطاع الفلاحي من اجمالي الناتج المحلي نحو9% بين عامي1999 و2019، كما أن معدل نمو القطاع الفلاحي السنوي نما بمعدل سنوي بلغ 2.72% بين عامي1999-2019 وهو أعلى من معدل نمو الناتج الاجمالي في البلد، حيث سجل معدل النمو السنوي خلال الفترة نفسها نسبة 0.8% فقط للاقتصاد ككل. **أنظر الملحق رقم(01)**.

1- زيادة الإنتاجية الزراعية:

ان أداء القطاع الفلاحي شهد نموا ايجابيا مهما وبشكل ملحوظ منذ تنفيذ السلطات العمومية الجزائرية لسياسة إنفاق توسعية بغية النهوض بالقطاع الفلاحي وتحقيق تنويع الإقتصاد الوطني خارج قطاع

[1] محمد علي داهش، رواء زكي يونس، اتحاد المغرب العربي ومشكلة الامن الغذائي، الواقع ومتطلبات المستقبل، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد101، 2004، ص39.

المحروقات، هذه الجهود ترجمت في برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(**PNDA**) والذي بدأ تنفيذه في عام2000، وسياسة التجديد الفلاحي والريفي (**PRAR**) سنة 2009 وكذا **خطة فلاحة 2019**، خلال هذه الفترة سجل معدل نمو القطاع الفلاحي بمعدل أعلى من المعدل الذي حققه نمو الاقتصاد الجزائري ككل. **أنظر الشكل(III-14)**.

الشكل رقم(III-14): نمو الناتج الفلاحي والناتج الإجمالي خلال الفترة (1999-2019)

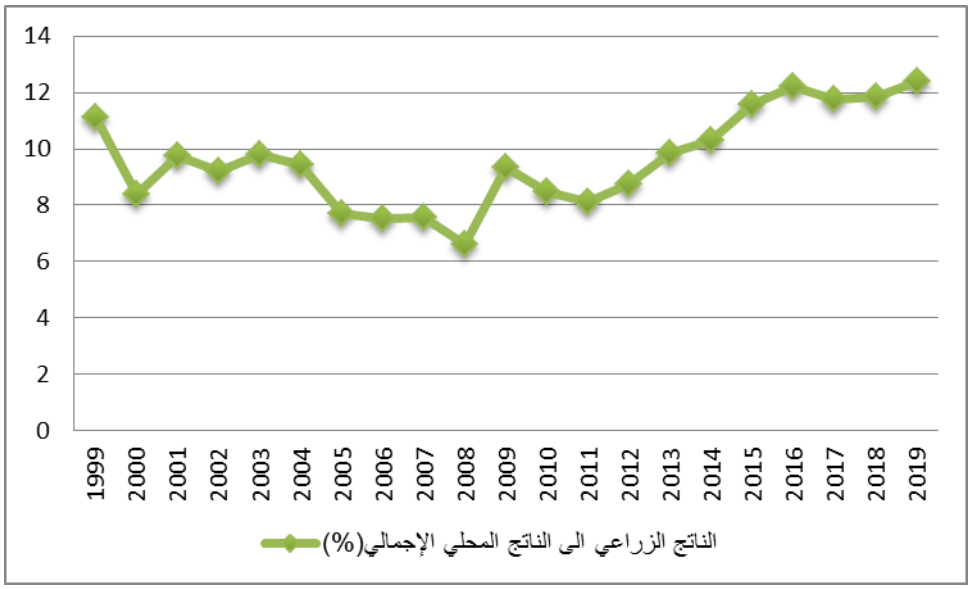

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي
(https://data.albankaldawli.org/indicator,2020)

ارتفعت القيمة المضافة لقطاع الفلاحة ضمن القيمة المضافة الوطنية الاجمالية خلال عام2019 الى 12.4%، وما يعادل نسبة 16.2%من اجمالي القيمة المضافة خارج المحروقات.

أما عن إنتاجية مختلف العوامل فقد إرتفع معدل نمو إجمالي إنتاجية العوامل من 1.6% في السنة في الفترة 2000/1991 إلى 6.6% في السنة خلال الفترة 2008-2013، أعلى عموما من البلدان المجاورة.[1] وينطبق الشيء نفسه على معدل نمو الإنتاج، الذي تضاعف ثلاث مرات من 2.9% في السنة إلى 9.2% في السنة.

وتحسنت إنتاجية العوامل الكلية من خلال إستخدام المدخلات والمكننة الحديثة، وتنمية الأراضي عن طريق توسيع المساحات المروية وإنتهاج طرق حديثة في الري، وإدخال البذور المحسنة، ورفع مستوى

[1]Ministre de L'Agriculture et du développement rural ,Rapport sur la sécurité alimentaire et notionnelle de l'Algérie (CREAD-PAM, 2018

المزارع وإدخال المهارات الجديدة في القطاع الزراعي (المستثمرون من القطاع الخاص وأصحاب المشاريع الشباب من أصحاب الشهادات في الإختصاص الزراعي).

الجدول رقم (III–14): متوسط النمو السنوي في الإنتاج الزراعي وإجمالي إنتاجية العوامل

	معدل انتاجية القطاع الزراعي (%)			إجمالي معدل نمو إنتاجية العوامل (%)		
السنوات	2000-199	2007-2000	2013-200	2000-1991	2007-2000	2013-2008
الجزائر	2.9	4.3	9.2	1.6	2.1	6.6
المغرب	0.3	3.7	6.3	0.6-	3.3	5.2
تونس	1.7	3.2	2.0	0.2-	1.9	1.6
مصر	4.5	3.8	1.1	2.1	1.9	0.4-

Source: Rapport sur la sécurité alimentaire et notionnelle de l'Algérie (CREAD-PAM, 2018)

خلال الفترة نفسها، زادت إنتاجية العمل (الانتاجية لكل عامل زراعي) من 438 1 دولارا إلى 541 2 دولارا، بزيادة قدرها 100% تقريبا.

وفي الفترة الفاصلة بين هذين التاريخين (1990-2013)، زادت إنتاجية الأراضي بأكثر من الضعف من 74 دولار أمريكي للهكتار إلى 208 دولار للهكتار. (**انظر الجدول رقم(III–16)**).

الجدول رقم (III–15): معدل نمو مستويات إنتاجية الأراضي والعمل في الفترة من 1990 إلى2013)

	انتاجية الأرض (دولار/الهكتار)				انتاجية العمل(دولار للعامل)			
السنوات	1990	2000	2007	2013	1990	2000	2007	2013
الجزائر	74	94	123	208	1.438	1.334	1.581	2.541
المغرب	167	170	225	320	1.557	1.551	2.190	3.346
تونس	282	303	366	402	3.771	3.783	4.492	4.939
مصر	4.179	5.234	6.304	6.603	1.719	2.780	3.487	3.800

Source: Rapport sur la sécurité alimentaire et notionnelle de l'Algérie (CREAD-PAM, 2018)

هذه النتائج الإيجابية هي أيضا نتيجة لإتباع الحكومة لسياسة الدعم من خلال أجهزة الدعم التي أطلقت في إطار سياسة التجديد الفلاحي والريفي(PRAR) لرفع مستوى المستثمرات الفلاحية، كما شهد القطاع الفلاحي أيضا إحراز تقدم فيما يتعلق بتوسيع القدرة الإنتاجية للقطاع الفلاحي.

2- توسع القدرة الإنتاجية:

ارتفعت المساحة الزراعية المستغلة فعليا من 8 ملايين هكتار في عام 1994 إلى 8.5 مليون هكتار في عام 2014، من خلال برامج الحكومة المتعلقة باستغلال وتوسيع وتحديث المستثمرات الفلاحية ورفع

انتاجيتها،[1] والتي تم الترويج لها منذ عام 1983، وتطوير أراضي مروية جديدة من خلال منح حق الامتياز (وفقا لقانون الامتياز)[2]، كما أعطت الجزائر الأولوية لاستصلاح الأراضي الزراعية وتوسيعها وخاصة تلك التي تقع في جنوب البلاد.

الجدول رقم(III–16): إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع الفلاحي كحصة من القيمة المضافة

الوحدة:(نسبة مئوية)

السنوات	2001	2005	2010	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نصيب الفلاحة في اجمالي القيمة المضافة	10.5	11.1	13.5	12.7	13.3	13.9	14.8	15.0	15.1

Source : FAO, WORLD FOOD AND AGRICULTURE. STATISTICAL YEARBOOK. 2020. p120.

وقد تحققت نتائج جد مرضية في الكثير من المناطق الزراعية عن طريق رفع العائق الرئيسي للاستثمار الفلاحي وهو العجز المائي من خلال استخدام تقنيات جديدة لتذليل مشكل نقص مياه الري، حيث مكنت المياه السطحية أو العميقة (مجمعات مائية سطحية أو الآبار) القائمين على القطاع باستغلال غير مسبوق للموارد المائية، سواء من خلال زيادة الحفر في مناطق جنوب الجزائر أو من خلال حشد استثمارات جديدة لبناء البنية التحتية للموارد المائية.

وعلى الرغم من أن الجزائر كان لديها 44 سداً فقط بسعة تخزينية تبلغ 3.3 مليار متر مكعب في عام 1990، إلا أنه تم بناء ما يقرب من 100سد في عام 2016 بطاقة استيعابية تزيد على 12 بليون متر مكعب، ولا يزال القطاع الزراعي هو المستخدم الرئيسي لمياه السدود حيث يستخدم أكثر من 6 بلايين متر مكعب[3].

وقد تم إستثمار أكثر من 30 مليار دولار من رأس المال العام والخاص في قطاع الموارد المائية الزراعية، الذي استأثرت بأكثر من نصف الإستثمارات في القطاع الزراعي.

وقد أدت تنمية الأراضي وتعبئة إمكانات المياه، إلى زيادة المحاصيل المروية، ووفقا لإحصاءات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، فإن المناطق المروية في البلد قد زادت بمقدار 3.7 مرات في العقدين الماضيين،

[1] Loi n°83-18 relative à l'accession à la propriété foncière agricole (APFA)

[2] الأمر التنفيذي رقم 97–483، الذي يحدد أحكام ورسوم وشروط امتياز قطع الأراضي من المجال الخاص للدولة، وتمنح الدولة المعونة في مجال تعبئة المياه، وإمدادات الكهرباء، وفتح المحيط (طرق الوصول)، وتطوير الأراضي إلى الدينار الرمزي خلال الفترة المخصصة لصاحب الامتياز لاستكمال برنامج التطوير المخطط له.

[3]–وزارة الموارد المائية، مشروع ميثاق اقتصاد الماء، تاريخ الاطلاع2020/12/15 .

https://www.mre.gov.dz/wp-content/uploads/2021/06/LA-charte-2021-ar.pdf ,p ; 16,

من 350,000 هكتار في عام 2000 إلى 928,955 هكتار في عام 2008 وأكثر من 1.3 مليون هكتار في عام 2017. **أنظر الشكل رقم(III –15)**.

الشكل رقم(III –15): تطور الأراضي الزراعية المروية في الجزائر خلال الفترة(2001–2017)

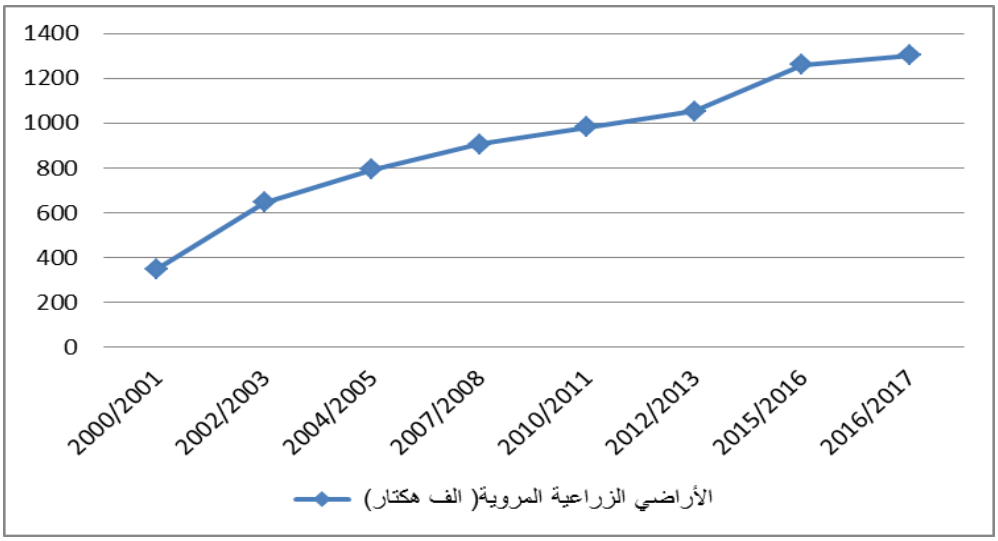

المصدر: من اعداد الباحثة، اعتمادا على قاعدة بيانات المنظمة العالمية للزراعة والأغذية(الفاو)

هذا التوسع في المساحة المروية من شأنه الحد من ضعف الزراعة أمام مخاطر تغيرات المناخ من ناحية، ومن ناحية أخرى، يساهم في تشجيع استخدام أساليب حديثة لاستغلال الأراضي وبشكل أكثر كثافة.

وقد ساعدت هذه الإستثمارات على إعادة رسم الخارطة الزراعية في الجزائر، في ظل إستصلاح الأراضي في منطقتي الصحراء الكبرى والسهوب، فعلى سبيل المثال تعتبر منطقة الجنوب حوضا لإنتاج التمور بأنواعها (بما في ذلك مجموعة دقلة نور الشهيرة التي يتم تسويقها في جميع أنحاء العالم)، حيث أصبحت هذه المناطق مراكز لتطوير محاصيل الخضروات والفاكهة، ويأتي ثلث إمدادات البلاد من المنتجات النباتية من مركز بسكرة الزراعي الذي يقع في بوابة الصحراء الجزائرية.

وقد أصبحت منطقة واد سوف في جنوب شرق الجزائر أول حوض لإنتاج البطاطا التي تغطي إحتياجات السوق المحلي وتصدر أيضا لبعض الدول الأخرى، لذلك فان ولايتي بسكرة وولاية الوادي في جنوب شرق البلاد، وحدهما لديهما ما يقارب 17% من إجمالي المساحة المروية في الجزائر.

الفرع الثاني: نصيب الفرد الجزائري من الناتج الزراعي للفترة (1999–2019):

يعتبر إستهلاك الغذاء والاستفادة منه، الهدف النهائي للأنشطة الانتاجية والتصنيعية والتسويقية وما يرتبط بها من مختلف الأنشطة الخدمية، وفي معظم الدول العربية يعتبر الاستهلاك وأنماطه من المتغيرات التي ترتبط بعدة عوامل متداخلة منها مستويات الدخول والوعي التغذوي والصحي وفي ذات الوقت يؤثر الاستهلاك على قدرة الأفراد على العمل والنشاط والانتاج.[1]

1–تطور نصيب الفرد من الناتج الزراعي:

تشير بيانات **الجدول (III–17)** الى أن متوسط نصيب الفرد الجزائري من الناتج الزراعي سنة 2015 عرفت تراجعا مقارنة بعام 2014، حيث إنخفض نصيب الفرد من إجمالي الناتج الزراعي من 561.60 دولار الى 493.41 دولار سنة 2015، كما أن نصيب الفرد الجزائري يعتبر الأعلى نسبيا مقارنة مع نصيب الفرد من الناتج الزراعي في البلدان المجاورة، فخلال سنة 2014 سجل نصيب الفرد الجزائري حوالي 561.60 دولار، أما نصيب الفرد في كل من تونس والمغرب بلغ على التوالي 267.56 دولار، 435.62 دولار، وهذا كنتيجة حتمية للنمو الذي شهده الناتج الزراعي خلال هذه الفترة.

الجدول رقم(III–17): متوسط نصيب الفرد الجزائري من الناتج المحلي الزراعي خلال الفترة (2006–2017) الوحدة: الاسعار الجارية للدولار الأمريكي

	متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي (الاسعار الجارية للدولار الامريكي)		
	الجزائر	تونس	المغرب
2006	261.31	335.97	299.94
2007	290.37	354.59	296.59
2008	321.75	381.04	359.3
2013	537.21	256.21	448.46
2014	561.60	267.56	435.62
2015	493.41	272.29	428.00
2016	478,78	303,06	457,80
2017	492,92	311,84	399,47

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، الخرطوم، أعداد متفرقة.

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الوضع الغذائي في الوطن العربي،2010، ص33.

كما تجدر الإشارة الى أن نصيب الفرد من الناتج الزراعي لا تعكس بالضرورة مدى رفاهيته، وانما تقاس هذه الأخيرة بمتوسط نصيب الفرد من البروتينات الغذائية.

2- تكوين البروتين والدهون في الحصص الغذائية للفرد الجزائري :

بالإضافة إلى القمح والحليب والسكر وزيوت الطعام، تلعب البطاطا دوراً رئيسياً في تكوين الحصص الغذائية والتوازنات الغذائية للسكان في الجزائر، وقد تحسنت حصة الغذاء هذه بشكل ملحوظ على مدى السنوات الخمسين الماضية، ومن حيث الجودة، هناك وزن كبير للمنتجات النباتية في تكوين الحصص الغذائية، ولا تزال الدهون النباتية تحتل دورًا مهيمنًا في الفترة 2009-2017 (أكثر من70%من اجمالي الدهون) على تركيبة الحصة الغذائية للفرد الجزائري.

إن هيكل الإنفاق على الغذاء حسب المنتجات، يبين أن منتجات الحبوب (الخبز والدقيق والسميد والمعكرونة والأرز) هي الأولى، حيث بلغت 17.5% من النفقات للأسر الجزائرية، تليها الخضروات الطازجة (14.4 %)،واللحوم الحمراء (13.3%).[1]

وتحتل حصة الحبوب المركز الأول من حيث الاستهلاك خلال السنوات الخمس الأخيرة، وهو يمثل نسبة 22.5%من اجمالي الاستهلاك لدى أصحاب الدخل المتوسط، ويمثل 14.3% فقط لدى أصحاب الدخل المرتفع.

[1] ONS .(2012) .Enquête sur les dépenses de consommation et le niveau de vie des ménages 2011, Dépenses des ménages en alimentation et boissons en 2011 .Collections Statistiques N ,195 °Série S.

المبحث الثاني: تطور الإنتاج الفلاحي للشعب الرئيسية للفترة(1999–2019):

نحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على الأداء العام للإنتاج الفلاحي سواء الإنتاج النباتي أو الحيواني، وتتبع أداء إنتاج الشعب الفلاحية الرئيسية في الجزائر خلال فترة تطبيق برامج التنمية الفلاحية من خلال المطالب التالية.

المطلب الأول: الإنتاج النباتي للشعب الفلاحية الرئيسية:

يرتكز الإنتاج النباتي الزراعي في الجزائر على مجموعة الحبوب والبقوليات والخضر والفواكه كما يلي:

الفرع الأول: الإنتاج الكلي من الحبوب في الجزائر:

تعتبر محاصيل الحبوب من أهم المنتجات الزراعية في الجزائر، وتساهم بالنصيب الأكبر في قيمة إجمالي الانتاج الزراعي، وتضم مجموعة محاصيل الحبوب المزروعة في الجزائر بشكل رئيسي، القمح، الشعير، والذرة الشامية.[1]

تحتل المساحة المخصصة لإنتاج محاصيل الحبوب النسبة الأكبر من مجموع الأراضي المزروعة، والأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر، تخصص لها مساحة تقارب 6.75 مليون هكتار، أي ما يعادل حوالي 80% من المساحة الزراعية إذا اضفنا لها مساحة أراضي البور المتعلقة بها)، ولكن المساحة المزروعة فعليا والمخصصة لإنتاج محاصيل الحبوب تستحوذ في المتوسط على أكثر من 3ملايين هكتار سنويا ويترك الباقي للراحة؛ وتتركز مناطق انتاج الحبوب في السهول الخصبة في الشرق والغرب الجزائري و أكثر من ثلثي مساحة الحبوب تتركز في مناطق الهضاب العليا، التي تتراوح كمية تساقط الأمطار بها بين 300 و450 ملم سنويا.[2]

فمن خلال **الجدول (III–18)**، نلاحظ أن إنتاج الحبوب قد ارتفع من حوالي 3 ملايين طن خلال متوسط الفترة 1999-2008 إلى ما يزيد قليلاً عن 4.5 مليون طن خلال متوسط الفترة 2009-2019، وهو بذلك يعرف نموا محتشما جدا، اذ بلغ معدل الانتاجية نحو 10.69 قنطار في الهكتار سنة 1999، ارتفعت انتاجية الهكتار الواحد الى15.00قنطار سنة 2005، وحوالي 16.53 قنطار عام 2009، كما شهدت انخفاض طفيف أين سجلت إنتاجية الهكتار الواحد نحو 13.69قنطار بالرغم من تطبيق برنامج تنمية طموح وواعد (ترجم في برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية وسياسة التجديد الفلاحي والريفي)، الا أن إنتاجية الهكتار الواحد من الحبوب بقيت تراوح مكانها ولم تتجاوز عتبة 20

[1] فوزية غربي، **واقع انتاج الحبوب في الجزائر**، مجلة العلوم الانسانية–العدد الخامس، فيفري 2004، ص259.

[2] MADR(2017) Base de données –Direction des Statistiques Agricoles et des Systèmes d'Informations -www.minagri.dz (2020/12/13)

قنطار للهكتار الواحد، بالرغم من تدعيم القطاع الفلاحي بخطة خماسية خلال الفترة(2015-2019) من أجل إستكمال تحقيق الأهداف المرجوة من برامج التنمية السابقة والتي تمثلت في خطة فلاحة آفاق 2019، الا أن انتاجية شعبة الحبوب بلغت 17.67 قنطار للهكتار الواحد وهو يعتبر ارتفاع ايجابي ولكنه محتشم لم يرقى للطموحات والأهداف المسطر الوصول اليها، ويرجع ذلك الى ارتباط انتاج الحبوب بالعوامل المناخية وخاصة كميات الأمطار المتساقطة وتوزيعها على مدى السنة.

الجدول رقم(III-18): تطور المساحة المزروعة والانتاج والانتاجية من الحبوب في الجزائر -خلال الفترة (1999-2019) -

	مساحة زراعة الحبوب (ألف هكتار)	الانتاجية (كلغ في الهكتار)	انتاج الحبوب (ألف طن)
1999	1888.94	1069.9	2021.05
2000	1058.18	883.3	934.65
2001	2402.74	1106.9	2659.59
2002	1845.21	1058.6	1953.32
2003	2901.72	1470.3	4266.38
2004	3000.73	1344.1	4033.24
2005	2350.62	1500.8	3527.82
2006	2672.23	1503.7	4018.10
2007	2873.87	1253.4	3602.25
2008	1485.47	1034.0	1536.00
2009	3176.36	1653.9	5253.47
2010	2856.56	1474.3	4211.35
2011	2584.73	1643.3	4247.53
2012	3062.44	1677.6	5137.45
2013	2709.43	1813.1	4912.55
2014	2509.19	1369.2	3435.53
2015	2686.24	1400.2	3761.23
2016	3376.41	1020.4	3445.17
2017	3512.11	990.3	3478.10
2018	3448.36	1758	6064.80
2019	3187.42	1767	5633.51

Source : http://www.fao.org/faostat/ar/#country/4.

أما عن الولايات الرائدة في زراعة وانتاج محاصيل الحبوب، فهي تشمل كل من الولايات التالية: ولاية تيارت، وسيدي بلعباس، وتيسمسيلت، وسطيف، وتلمسان، وباتنة وغليزان وسعيدة ومعسكر وسوق أهراس، حيث تمثل 53% من انتاج الحبوب على المستوى الوطني، مقابل ولايتين رائدتين في الشرق الجزائري هما ولايتي أم البواقي وميلة.[1]

الشكل رقم(III–16): الولايات الرائدة في انتاج محاصيل الحبوب في الجزائر عام 2017

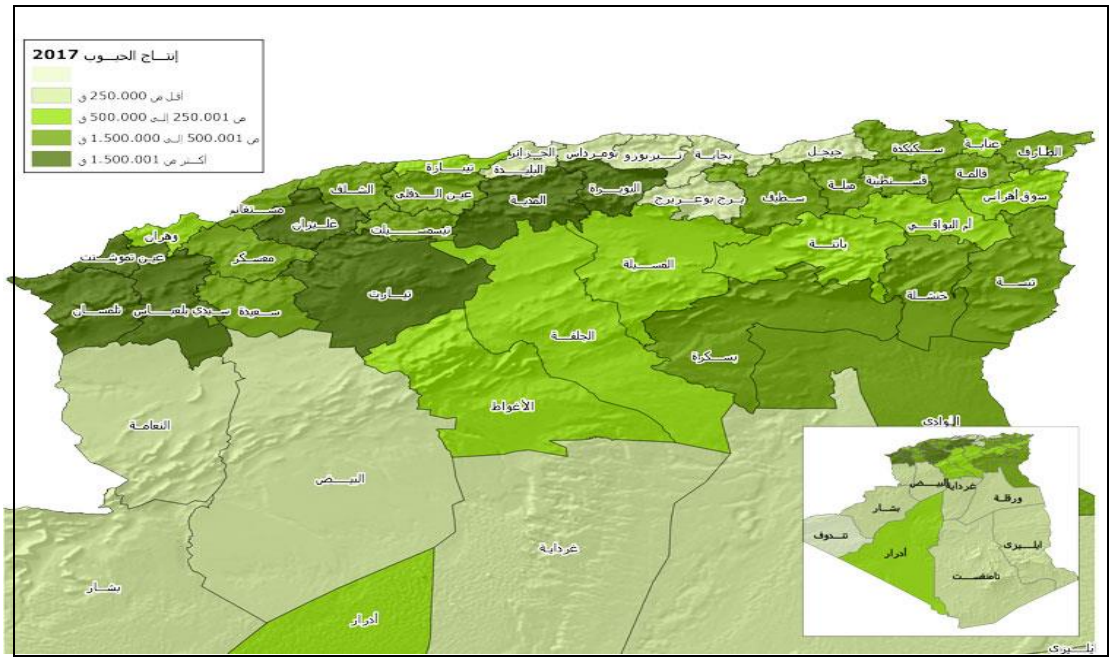

Source: http://madrp.gov.dz/ar(12/5/2020)

أولا: إنتاج القمح في الجزائر:

يعتبر القمح بنوعيه (القمح الصلب واللين) من أهم محاصيل الحبوب التي توليها الدولة أهمية خاصة لزيادة إنتاجيته، فهو يعتبر حض الغذاء الرئيسي لكافة طبقات المجتمع، حيث يستخدم في انتاج الخبز ومختلف المعجنات والأعلاف الحيوانية، كما يعتبر القمح من أهم محاصيل الحبوب انتشارا في العالم، يصل إنتاجه الى حوالي749467.531 طنًا سنويًا في العالم، ويرتبط معدل استهلاك الفرد منه بمستوى دخله ارتباطا عكسيا، أي كلما زاد مستوى الدخل قل معدل الاستهلاك منه.

ويعتبر كل من الاتحاد السوفياتي والصين والهند وكندا واستراليا من أهم الدول المنتجة للقمح في العالم، وتتصدر الصين كأكبر منتج للقمح عالميا، حيث يبلغ إنتاجها نحو 131،696،392 طنًا سنويًا، و

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مديرية المركزية للإحصائيات الفلاحية، 2019.

تأتي الهند في المرتبة الثانية بإنتاج حوالي 93،500،000 طن سنويًا، وتشكل مساحة انتاج القمح فيهما نحو 24,348,396 هكتار و30,230,000 هكتار على التوالي.[1]

بلغت المساحة المزروعة من القمح في الجزائر 1894.53ألف هكتار خلال الفترة (1998-2002)، وارتفعت الى نحو 2058.05 ألف هكتار عام 2006 حيث انخفضت بعدها لتصل الى نحو 1653.93 ألف هكتار خلال الفترة (2008-2012)، لتعاود الارتفاع سنة 2017 أين بلغت المساحة المزرعة من محصول القمح حوالي 2118.39 ألف هكتار، أي ما يعادل حوالي 60.31%، من المساحة الاجمالية المزروعة حبوب عام 2017. **أنظر الجدول رقم(III-20).**

كما بلغ انتاج القمح خلال الفترة (1998-2002) نحو 1760.02 ألف طن، ونحو 2634.33 ألف طن خلال الفترة (2008-2012)، حيث ارتفع سنة 2013 أين بلغ نحو3299.05 ألف طن، ليعاود الانخفاض بعدها حيث بلغ نحو2436.50 ألف طن عام 2017، أي ما يعادل نسبة 70% من مجموع انتاج الحبوب خلال نفس السنة.

ويلاحظ أيضا أن انتاج القمح في الجزائر يتصف بالتذبذب من سنة الى أخرى بفعل تغير الظروف المناخية وخاصة كميات الأمطار المتساقطة، وبالرغم من الارتفاع الملموس في الانتاج سنويا، الا أن مردودية الهكتار الواحد في الجزائر هي الأضعف في دول شمال افريقيا، فعلى سبيل المثال بلغ متوسط انتاجية الهكتار الواحد من انتاج القمح خلال الفترة (2008-2012) في مصر 63.64 قنطار، وفي المغرب 17.52، وفي تونس 17.26 وفي الجزائر 15.93قنطار /الهكتار، وبلغت أيضا خلال سنة 2014 انتاجية الهكتار الواحد في مصر 65.12 قنطار، وفي المغرب 17.13 قنطار، وفي تونس20.98 قنطار، وفي الجزائر 14.75 قنطار.

والشكل التالي يوضح مساحة وإنتاج وانتاجية محصول القمح في الجزائر وبعض الدول العربية سنة 2018.

[1] https://www.atlasbig.com/ar-ae (12/5/2020).

الشكل رقم(III–17): مساحة وانتاج وانتاجية محصول القمح في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية المنتجة الرئيسية للعام 2018.

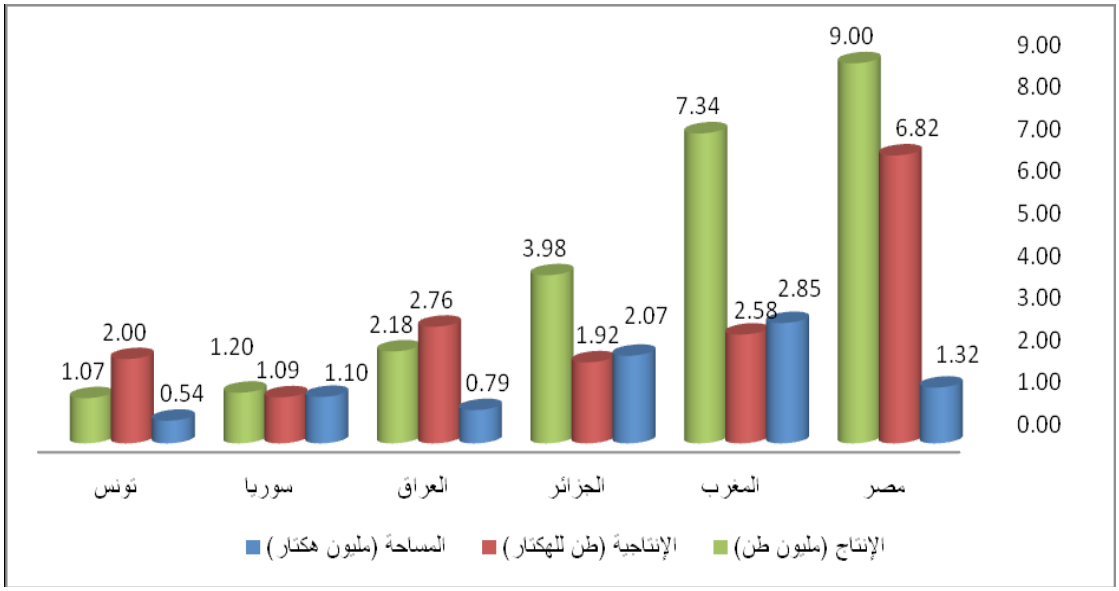

المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد38 ،2019.

ففي الجزائر لا يعود انخفاض مردود الهكتار الواحد من منتوج القمح الى عوامل المناخ فقط بل يشمل أيضا ضعف مستوى العمليات الزراعية، وانخفاض استخدام الأسمدة الكيماوية.. الخ.

والجدول رقم (**III–19**) يوضح مدى ضعف نصيب الهكتار الواحد من الأراضي المزروعة من استخدام الأسمدة في الجزائر مقارنة بنظيرتها من الدول المجاورة.

جدول رقم(III–19): تطور نصيب الهكتار الواحد من استهلاك الأسمدة في الجزائر(كلغ/الهكتار)

	2002	2005	2007	2008	2010	2013	2014	2015	2016
الجزائر	9.64	7.43	14.96	8.58	19.48	19.66	24.64	23.37	22.32
المغرب	65.55	63.79	58.83	58.83	57.17	63.58	66.71	71.11	71.11
تونس	40.74	60.67	31.88	70.74	58.93	73.98	52.71	127.38	59.25

المصدر: البنك الدولي، قاعدة البيانات على الموقع
(https://data.albankaldawli.org/indicator,2020)

من خلال قراءة سريعة للجدول، نلاحظ مدى ضعف اعتماد القطاع الفلاحي الجزائري على الأسمدة لرفع الإنتاجية، حيث أن نصيب الهكتار الواحد لم يتجاوز 22.32 كلغ في السنة، وهو الأدنى مقارنة بنصيب الهكتار الواحد من الأسمدة في كل من تونس(71.11)، المغرب(59.25)، وذلك راجع أساسا للطرق التقليدية المتوارثة في طريقة الإنتاج لدى الفلاح الجزائري، وغياب التوعية من طرف القائمين

على القطاع بأهمية الأسمدة كطريقة فعالة لضمان محصول جيد ووفير، كما أن أسعارها مرتفعة في السوق الوطني مما يؤدي الى ارتفاع تكاليف الإنتاج لدى منتجي شعبة الحبوب اجمالا.

ثانيا: إنتاج الشعير في الجزائر:

يشغل محصول الشعير في الجزائر المرتبة الثانية ضمن مجموعة الحبوب بعد محصول القمح من حيث المساحة المزروعة، اذ بلغت المساحة المزروعة حوالي 797.01 ألف هكتار خلال الفترة (1998-2002) وخلال العام 2006 عرفت مساحة زراعة محصول الشعير ارتفاعا ملموسا بلغ نحو 1117.72 ألف هكتار لتعاود الانخفاض خلال الفترة (2008-2012) أين بلغت نحو 922.65 ألف هكتار و1303.13 ألف هكتار خلال سنة2017، وهو ما يعادل 37.10% من اجمالي المساحة المزروعة حبوب خلال نفس السنة.

ويتميز إنتاج محصول الشعير كذلك بالتذبذب من سنة الى أخرى، وذلك بسبب تقلبات الظروف المناخية، وخاصة كميات الأمطار المتساقطة من موسم الى اخر، حيث انخفض الانتاج من 1221.98ألف طن في سنة 2003 الى حوالي 387.30 ألف طن سنة2008، ليرتفع سنة 2009 أين بلغ 2203.36 ألف طن ليعاود الانخفاض مرة أخرى حيث بلغ حوالي 1104.21 ألف طن سنة 2011، لتعرف بعدها انخفاضا بلغ عام 2017 نحو969.70 ألف طن، علما أن المساحة المخصصة لإنتاج محاصيل الشعير قد توسعت من حوالي 782.38ألف هكتار سنة 2003، الى 1275.62ألف هكتار سنة2009، لتبلغ عام 2017 نحو 1303.13 ألف هكتار.

أما مردودية الهكتار الواحد فقد انتقلت من حوالي 16.69قنطار سنة 2013 الى 12.84 قنطار للهكتار الواحد سنة 2015، هذا التذبذب المستمر في الانتاج والانتاجية لمحصول الشعير راجع أساسا الى غياب رؤية واضحة المعالم للإنتاج، حيث نلاحظ تقلبات مستمرة للمساحة المخصصة لزراعة محصول الشعير، نتيجة غياب أهداف مسطرة وفقا للإحتياجات المحلية، إضافة الى تأثر مردودية الإنتاج بالتقلبات المناخية وخاصة شح الأمطار في بعض المواسم.

والجدول الموالي يوضح تطور مساحة المزروعة والإنتاج والإنتاجية لمحصولي القمح والشعير في الجزائر للفترة (1999-2017).

الجدول رقم(III–20): تطور مساحة المزروعة والانتاج والانتاجية لمحصولي القمح والشعير في الجزائر للفترة (1999–2017)

	المساحة(ألف هكتار)		الانتاجية(كلغ /هكتار)		الانتاج(ألف طن)	
	القمح	الشعير	القمح	الشعير	القمح	الشعير
2002-1998	1894.53	797.01	929	748	1760.02	596.13
2003	2047.57	782.38	1448	1562	2964.85	1221.98
2004	2010.50	915.40	1358	1324	2730.70	1211.60
2005	2036.20	684.65	1186	1509	2414.73	1032.82
2006	2058.05	1117.72	1306	1106	2687,93	1235.88
2007	1911.71	1057.70	1213	1122	2318.96	1186.66
2008	1006.57	435.96	1270	888	1278.70	387.30
2009	1889.16	1275.62	1563	1727	2953.12	2203.36
2010	1755.73	1018.79	1682	1476	2952.70	1503.90
2011	1672.43	852.38	1528	1295	2554.93	1104.21
2012	1945.78	1030.48	1764	1545	3432.23	1591.72
2012-2008	1653.93	922.65	1593	1472	2634.33	1358
2013	1727.24	897.72	1910	1669	3299.05	1498.64
2014	1651.31	791.84	1475	1186	2436.20	939.40
2015	1814.72	802.34	1464	1284	2656.73	1030.56
2016	2062.18	1236.20	1183.26	744.14	2440.10	919.91
2017	2118.39	1303.13	1150.17	744.13	2436.50	969.70

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد متفرقة.

إن انخفاض مستوى الإنتاج وإنتاجية الحبوب، وخاصة محصول القمح في الجزائر– مقارنة بالإنتاج والإنتاجية في الدول المجاورة (**أنظر الشكل رقم(III–18)**)، بالرغم من أفضلية الجزائر من حيث المساحة الشاسعة للأراضي الزراعية وملائمة المناخ والموارد المائية المتوفرة، التي تسمح بقيام زراعة جزائرية واسعة ومتطورة تكون وفقا لطرق حديثة، وتحقق انتاجا وفيرا يغطي إحتياجات السوق المحلي ويوجه الى التصدير الخارجي، لأن إنتاج وزراعة الحبوب عموما يتميز بميزة نسبية في الجزائر ولا يحتاج إنتاجه الى تكاليف كبيرة، لذلك فعل القائمين على القطاع تركيز الإمكانيات المادية والبشرية في زراعة محاصيل الحبوب التي تتوفر على ميزة التخصص والإنتاج وفقا للحجم الكبير، لتقليل التكاليف وتحقيق أكبر العوائد الممكنة، من أجل

إكتساح الأسواق الأجنبية والكف عن الإعتماد على الواردات، خاصة في ظل غياب إحترام الشركاء التجاريين لمعايير السلامة الغذائية ولأخلاقيات التجارة الدولية.[1]

الشكل رقم(III–18): مساحة وانتاج وانتاجية الحبوب في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية المنتجة الرئيسية للعام 2018.

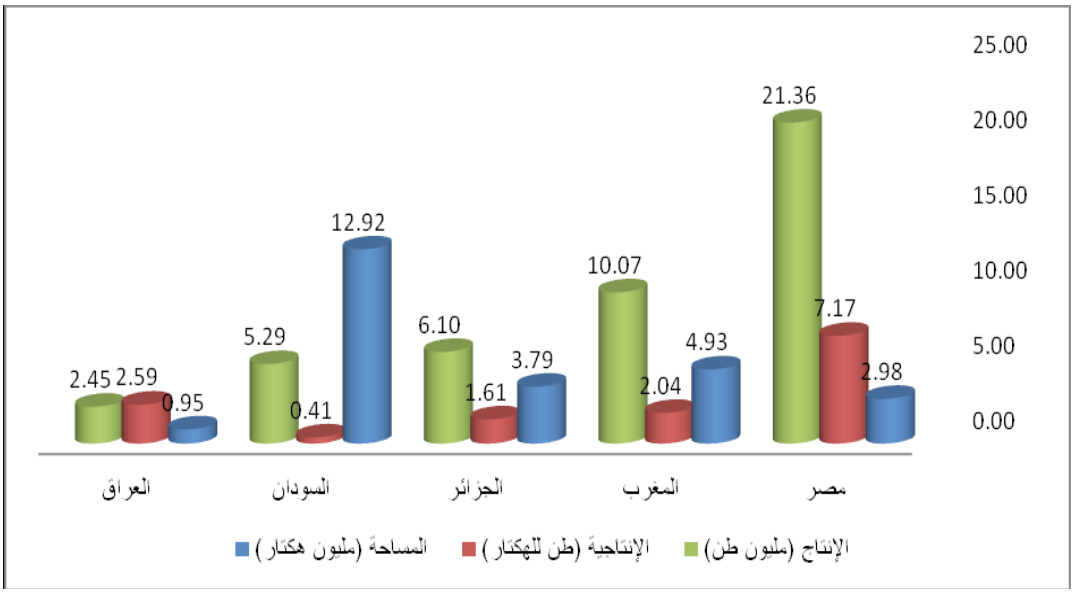

المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 38 ،2019.

ويرجع ذلك لعدة أسباب، نذكرها فيما يلي:

- ✓ إن الزامية تسويق محاصيل الحبوب الى الديوان المهني للحبوب بأسعار محددة من جهة، في المقابل اتاحة إمكانية تسويق منتجات الخضر والفواكه ومنتجات الثروة الحيوانية بحرية دون تحديد الأسعار عند الإنتاج والإستهلاك من جهة أخرى، دفع بالفلاحين الى العزوف عن انتاج الحبوب والتوجه لإنتاج الخضر والفواكه وتربية الماشية وزراعة الأعلاف على حساب زراعة الحبوب.

[1] في أواخر سنة 2020، قامت الجزائر باستيراد شحنة من القمح المغشوش والرديء من دولة ليتوانيا وهو ما اعتبر منافيا لأخلاقيات التجارة ويعتبر كذلك خطر على المستهلك المحلي.

- ✓ بالرغم من الدعم المالي والمادي المقدم لصالح تطوير شعبة الحبوب خلال العشرين سنة الأخيرة[1]، إلا أن القائمين على هذه الشعبة يفضلون منح الأولوية الى الواردات من الحبوب لإنخفاض أسعارها في الأسواق الدولية مقارنة بالأسعار المحلية، وذلك من خلال فتح باب الاستيراد لجميع مشتقات الحبوب في السنوات الأخيرة (خاصة القمح اللين والأرز والذرة) وفرض منطق الاستيراد كحل لتموين الاحتياجات المحلية عوضا عن استغلال كافة الامكانات الوطنية لرفع الطاقة الإنتاجية الزراعية عامة، وزراعة الحبوب خاصة.
- ✓ ضعف إستخدام الآلات الزراعية كالجرارات ومختلف الأسمدة في الزراعة بكثافة في الهكتار الواحد، راجع لإرتفاع أسعارها خاصة بالنسبة لصغار الفلاحين، الأمر الذي ينتج عنه ضعف مردودية وانتاجية الأرض من الحبوب.

الفرع الثاني: إنتاج جملة البقول والخضار والفواكه في الجزائر خلال الفترة (1999–2019):

إن المتتبع للوضع الزراعي في الجزائر خلال العقدين الأخيرين، يلاحظ جملة من التطورات الإيجابية على النمو الزراعي ومن والوفرة السلعية من المنتجات الفلاحية في الأسواق المحلية، وذلك راجع الى تزايد إهتمام الجهات الفاعلة الإقتصادية الخاصة بالقطاع الفلاحي الذي أصبح أكثر جاذبية من خلال سياسة دعم الإستثمار الحكومي، ودعم أسعار السوق (لا سيما للفواكه والخضر واللحوم) وإرتفاع الربحية[2].

أولا: إنتاج جملة البقوليات في الجزائر:

عرفت زراعة جملة البقول في الجزائر تزايد في المساحة المزروعة، خاصة مع بداية تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية **(PNDAR)** سنة 2000، وبالرغم من جهود الدولة لدعم المنتجين على زيادة الإنتاج الا أن أسعارها تعرف إرتفاعا ملموسا كل سنة خاصة في فصل الشتاء، نتيجة لزيادة الطلب عليها محليا وكذلك نتيجة للممارسات الاحتكارية من طرف الوسطاء التجاريون في الأسواق.

[1]- من خلال سياسة تسعير مضمونة حيث حددت الحكومة الجزائرية أسعار مضمونة للحبوب في عام 2009 بمستويات تفوق الأسعار العالمية، بحيث تحدد أسعار بيع المنتجين للقمح، واستناداً إلى انخفاض قيمة الدينار الجزائري على مدى السنوات العشر الماضية، فقد تم تحديد سعره بـ 380 دولاراً للطن من القمح الصلب، و290 دولاراً أمريكياً للطن للقمح اللين، وحوالي 210 دولارات أمريكية للطن من الشعير. وهناك أيضا تدابير أخرى لدعم قطاع الحبوب: دعم أسعار المدخلات والآلات ومنح القروض للفلاحين والري التكميلي، وتباع منتجات الحبوب إلى المعالجات (معالجات السميد والمطاحن) بأسعار أقل من أسعار التخلص من المنتجين.

[2] إن النقص الذي يميز أسواق السلع الأساسية الفلاحية في الظروف التي يكون فيها العرض أقل من الطلب من الناحية الهيكلية هو السبب الجذري في تشكيل أسعار احتكار حقيقية، ومن المؤسف أن هذه الأسعار لا تفيد المنتجين المباشرين دائما(الفلاح)، واليوم، فإن أصعب ظروف الإنتاج هي التي تحدد جزئيا أسعار السوق للفواكه والخضروات، ويزداد الوسطاء المتعددون العاملون في الأسواق غير الرسمية خاصة في الظروف التي تشح فيها الإمدادات–العرض، فيعملون على تحريض الاتجاه التصاعدي للأسعار من خلال سلوك المضاربة.

إنتقلت المساحة المخصصة لإنتاج جملة البقوليات من نحو 66.93ألف هكتار خلال الفترة(1998-2002)، الى نحو 75.09 ألف هكتار خلال الفترة (2008-2012)، لتبلغ عام 2017 نحو 100.41 ألف هكتار، أما انتاج البقول الجافة في الجزائر انتقل من نحو 38.57 ألف طن خلال الفترة(1998-2002) الى نحو 107.21 ألف طن خلال عام 2017.

ويعود سبب النمو المحتشم للمساحات المخصصة لزراعة جملة البقوليات إلى ضعف ربحية هذه المحاصيل، والى الإنفتاح الإقتصادي الذي أدى إلى فتح باب الإستيراد من طرف القطاع الخاص، أثر سلبا على المنتجين لهذه الشعبة الزراعية، والجدول الموالي يوضح تطور المساحة والانتاج والانتاجية لمحاصيل البقوليات للفترة (1999-2017).

جدول رقم(III-21): تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية لمحاصيل البقوليات للفترة (1999-2017)

	المساحة(ألف هكتار)	الانتاجية(كلغ /هكتار)	الانتاج(ألف طن)
متوسط1998-2002	66.93	576	38.57
2003	68.01	849	57.75
2004	72.13	806	58.12
2005	69.24	680	47.10
2006	66.87	659	44.07
2007	63.51	789	50.08
2008	61.21	656	40.17
2009	67.45	953	64.29
2010	74.20	975	72.32
2011	87.30	903	78.82
2012	85.30	988	84.29
متوسط 2008-2012	75.09	905	67.98
2013	84.99	1128	95.83
2014	90.50	1035	94.00
2015	85.00	1027	87.00
2016	77.41	998.73	77.31
2017	100.41	1067.79	107.21

المصدر: من اعداد الباحثة، اعتمادا على احصائيات الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، لأعداد متفرقة.

ثانيا: إنتاج جملة الخضار في الجزائر:

يحظى إنتاج الخضر والفواكه في الجزائر بأهمية متزايدة وذلك لإرتفاع الطلب المحلي عليها بسبب تزايد عدد السكان من جهة، وتحسن مستويات المعيشة وزيادة الوعي الصحي لدى المستهلك وتغير في النمط الإستهلاكي لشريحة كبيرة من المجتمع الجزائري من جهة أخرى.

1-الإنتاج الكلي من الخضر في الجزائر:

عرفت زراعة الخضار تصاعدا في المساحة المزروعة، والإنتاج والإنتاجية منذ بداية القرن الواحد والعشرين، اذ إرتفعت المساحة المخصصة لإنتاج الخضروات بنسبة 44% خلال الفترة (2010-2017)، مقارنة الفترة (2000-2009)، ويعود ارتفاع المساحة والانتاج والانتاجية من جملة الخضار الى مجموعة من الأسباب نذكرها فيما يلي:

-هناك إهتمام متزايد من طرف الفلاحين الخواص بزراعة الخضار لان مداخيلها محفزة نسبيا (يمكن ان تستغل الأرض أكثر من دورة انتاجية خلال السنة)، وحرية تسويقها مقارنة بمحاصيل الحبوب والبقول الجافة والمحاصيل الصناعية التي تسوق بصورة الزامية الى الهيئات الرسمية.

-جهود الدولة من أجل دعم وتحفيز الفلاحين على الاستثمار في القطاع الفلاحي، من خلال مختلف الصيغ (حق الامتياز والاستصلاح) في ولايات الجنوب خاصة.

-تطور الزراعات المحمية (زراعة البيوت البلاستيكية) والدعم المالي والمادي من الدولة لها. أنظر الجدول رقم (**III-19**).

الشكل رقم (III-19):تطور مساحة وإنتاج الزراعات المحمية (زراعة البيوت البلاستيكية)

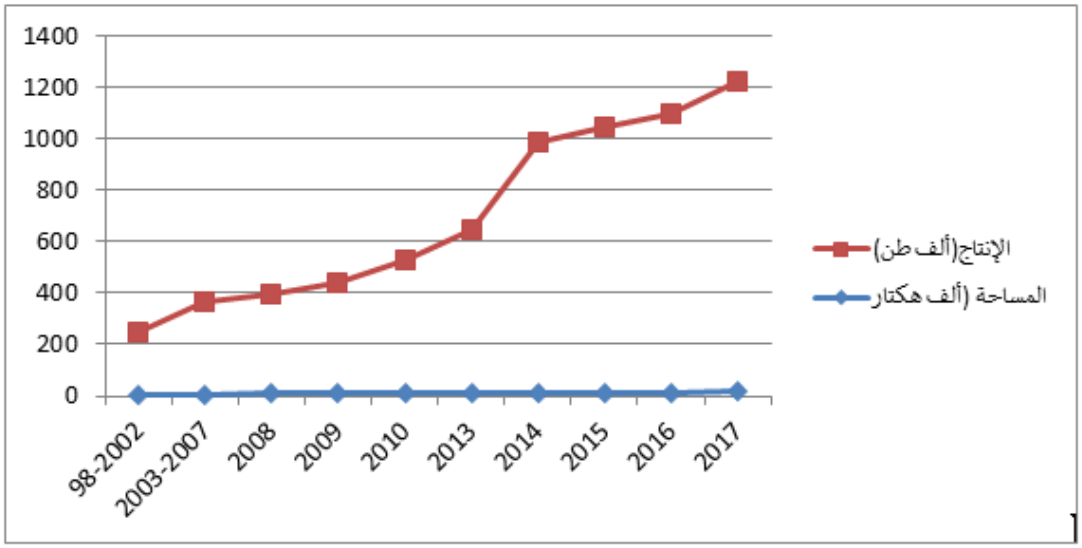

المصدر: من اعداد الباحثة، اعتمادا على الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد متفرقة.

وتعتبر ولايات بومرداس وسكيكدة ومستغانم ومعسكر وتلمسان وعين الدفلى وولاية الوادي وبسكرة الممون الرئيسي للسوق الوطني من مختلف منتجات الخضار.(**أنظر الشكل (III–20)**).

الشكل رقم (III–20): خريطة توضح أهم الولايات الجزائرية المنتجة لجملة الخضار لسنة 2017

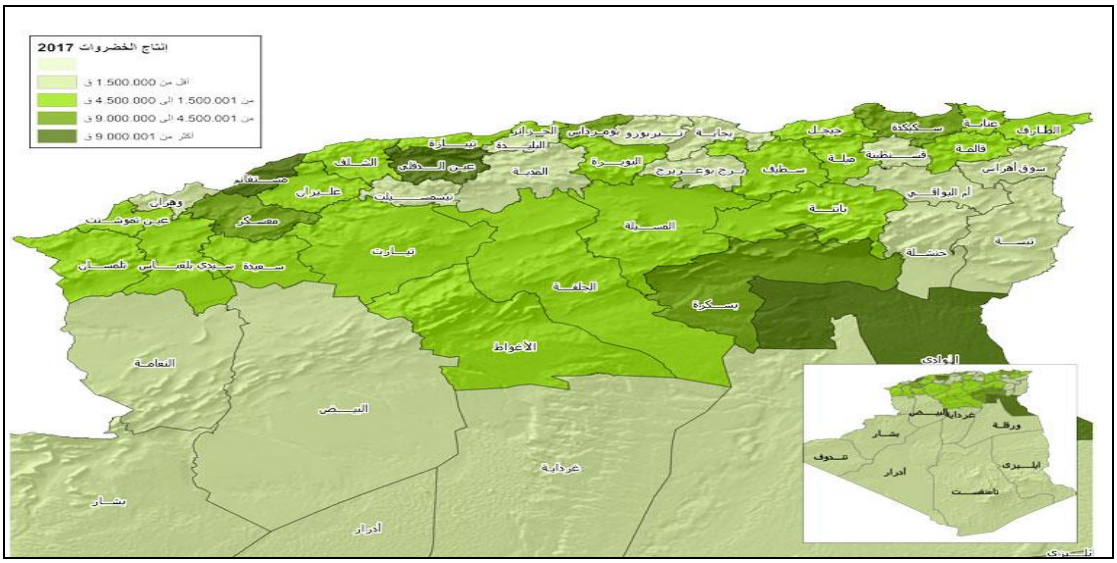

المصدر: موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية(http://madrp.gov.dz/ar/) تاريخ التصفح:2020/11/15.

2– إنتاج شعبة البطاطس في الجزائر:

تعتبر البطاطس من المحاصيل الرئيسية في مجموعة الخضر في الجزائر، وقد عرفت المساحات والانتاج والانتاجية منها تطورا ملحوظا خلال العشرين سنة الأخيرة، اذ ارتفع متوسط المساحة من 68.91 ألف هكتار خلال الفترة (1998-2002) الى حوالي 117.90 ألف هكتار خلال الفترة (2008-2012)، وزادت المساحة المخصصة لزراعة البطاطس بحوالي 68% خلال الفترة (2010-2017) مقارنة بالفترة(2000-2009)، وقد صاحب هذا التطور في المساحات المزروعة من البطاطس تطورا في الانتاج والانتاجية، حيث تضاعف متوسط إنتاج البطاطا من 2مليون طن إلى 4 ملايين طن خلال الفترة نفسها. والجدول رقم(**III–22**)، يوضح تطور المساحة والانتاج والانتاجية من الخضر في الجزائر خلال الفترة (1999-2017).

وتحتل ولايات عين الدفلى ومعسكر ومستغانم وبومرداس وتلمسان أكثر من 40% من انتاج السوق الوطني، غير انه في السنوات الاخيرة حققت ولايات الوادي وسوق أهراس وورقلة أعلى انتاجية، حيث تتجاوز متوسط انتاجية الهكتار الواحد 250 قنطار/الهكتار.

الجدول رقم(III–22): تطور المساحة والانتاج والانتاجية من الخضر في الجزائر خلال الفترة (1999–2017)

	المساحة (ألف هكتار)		الانتاجية(كلغ /هكتار)		الانتاج(ألف طن)	
	الخضار	البطاطس	الخضار	البطاطس	الخضار	البطاطس
2002-1998	249.55	68.91	11943	16266	2980.48	1120.93
2003	218.83	88.66	12967	21204	2837.50	1879.92
2004	270.90	93.10	14547	20367	3940.80	1896.20
2005	276.04	99.70	14956	21630	4128.47	2156.55
2006	283.84	98.83	14076	22069	3995.41	2180.96
2007	353.99	79.34	15606	18992	5524.28	1506.86
2008	363.55	91.84	16691	23640	6068.13	2171.06
2009	393.59	105.12	18525	25077	7291.30	2636.06
2010	429.35	121.99	20124	27054	8640.42	3300.31
2011	449.25	131.90	21300	29281	9569.24	3862.19
2012	468.26	138.67	22215	30428	10402.32	4219.48
2013	505.57	162.71	23471	30287	11866.41	4928.03
2014	499.07	156.18	24641	29924	12297.73	4673.52
2015	511.02	153.31	24401	29610	12469.33	4539.58
2016	403.25	156.31	22021.54	30450.58	8880.20	4759.68
2017	369.51	148.72	24038.75	30973.16	8882.46	4606.40

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد متفرقة.

ثالثا: إنتاج جملة الفواكه في الجزائر:

يتم تنظيم زراعة الأشجار المثمرة في الجزائر (تشكل ما يزيد على 10% من المساحة الزراعية) من خلال مزارع الزيتون، النخيل والحمضيات والكروم وأشجار الفاكهة الأخرى بمختلف انواعها.

تتركز مساحات الفواكه في مناطق الشمال والمرتفعات التي تتوفر على مياه الري الدائمة (مياه السدود والآبار)، أما في الجنوب الجزائري يحتفظ المزارعون في الواحات التي يزرع بها نخيل التمر والمنتجات النباتية وأشجار الفاكهة، حيث يتم الإعتماد على طرق ري تقليدية متوارثة منذ القدم عبر الأجيال (من خلال إستخدام تقنيات تم تطويرها منذ القرن الحادي عشر فيما يسمى بـ "الفغارات").

1- إنتاج الموالح في الجزائر:

عرفت أشجار الموالح (الحمضيات) تراجعا ملموسا أواخر القرن العشرين، بسبب شيخوخة البساتين وعدم تجديدها وصيانتها، غير أنه خلال السنوات الأخيرة اتجهت مساحات الموالح نحو الارتفاع بسبب سياسات دعم وغرس الأشجار المثمرة.

حيث إرتفعت المساحة المخصصة لإنتاج الحمضيات من 42.99 ألف هكتار سنة 2003 الى حوالي 60.58 ألف هكتار سنة 2017، وتشير احصائيات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الى أن مساحة الأشجار المخصصة للحمضيات ارتفعت بنسبة 8% خلال الفترة(2010-2017) مقارنة بالفترة (2000-2009)، وارتفعت مستويات الإنتاج من 504.66ألف طن خلال الفترة (1998-2002) الى حوالي 1344.27 ألف طن سنة 2017، حيث ارتفعت مستويات الإنتاج بنسبة 91% خلال الفترة (2010-2017) مقارنة بالفترة (2000-2009)، **أنظر الجدول رقم(III-23)**.

2-إنتاج العنب في الجزائر:

يلاحظ من خلال الجدول أدناه، أن هناك تذبذبا كبيرا في المساحات المخصصة لزراعة أشجار الكروم، اذ تأرجحت بين الارتفاع والانخفاض، حيث انخفضت المساحة المخصصة لإنتاج العنب من 74.40 ألف طن سنة 2003 الى حوالي 69.22 ألف طن سنة 2010، و64.48 ألف طن سنة 2017.

هذا الانخفاض في المساحة المغروسة من الكروم يعود أساسا الى عمليات قلع أشجار الكروم وعنب الخمور، وتدهور حقول الكروم بسبب شيخوخة الأشجار.

أما الإنتاج فقد عرف تزايدا مستمرا، حيث ارتفع من 193.25 ألف طن خلال الفترة (1998-2002) الى نحو 566.58 ألف طن سنة 2017، بمعدل نمو في الإنتاج قدره 75% بين الفترتين (2010-2017) و(2000-2009). **أنظر الجدول رقم(III-23)**.

الجدول رقم (III–23): تطور المساحة والإنتاج من أشجار الموالح والكروم في الجزائر خلال الفترة (1998–2017)

	المساحة(ألف هكتار)		الانتاج(ألف طن)	
	الموالح	العنب	الموالح	العنب
2002-1998	-	-	504.66	193.25
2003	42.99	74.40	560.00	278.00
2004	45.49	76.90	610.70	283.90
2005	44.21	69.60	627.40	334.00
2006	45.86	15.39	680.35	229.29
2007	47.66	76.75	692.00	245.00
2008	50.10	73.74	699.00	401.99
2009	50.57	69.11	844.50	492.53
2010	53.96	69.22	788.10	560.50
2011	55.21	72.42	1106.74	402.59
2012	**57.16**	**68.67**	**1087.83**	**543.17**
2013	61.63	68.56	1204.85	570.84
2014	59.14	66.42	1271.01	518.03
2015	59.94	66.11	1341.99	568.07
2016	58.30	65.85	1203.19	571.35
2017	60.58	64.48	1344.27	566.58

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على احصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، اعداد متفرقة.

3–إنتاج التمور في الجزائر:

يعتبر التمر من المحاصيل التي تتلاءم مع طبيعة الظروف المناخية الصحراوية، وتعد التمور الجزائرية (**خاصة دقلة نور**) من أجود التمور في العالم.

واتجهت المساحة والإنتاج من التمور إتجاها تصاعديا حيث إرتفع انتاج التمور من 407.25 ألف طن للفترة (1998–2002) إلى حوالي 1058.56 ألف طن، حيث إرتفع إنتاج التمور خلال الفترة (2010–2017) بنسبة 82% مقارنة مع انتاج الفترة (2000–2009)، ويرجع ذلك الى تزايد الاهتمام بهذا المنتوج من طرف الفلاحين وإلى الدعم المقدم من طرف الدولة لهم بهدف تنمية إنتاجه كما ونوعا، من خلال إستصلاح الأراضي بالجنوب وتشجيع غرس أشجار النخيل، حيث إرتفعت المساحة المخصصة

لإنتاج التمور بنسبة 20% خلال الفترة(2010-2017) مقارنة بالفترة (2000-2009)، وتحرير تسويق التمور في السوق المحلي والأجنبي.

الشكل رقم(III-21): تطور الإنتاج الكلي من الكروم والزيتون والفواكه والحمضيات والنخيل خلال الفترة بين (2000-2009) و(2010-2017). الوحدة: قنطار

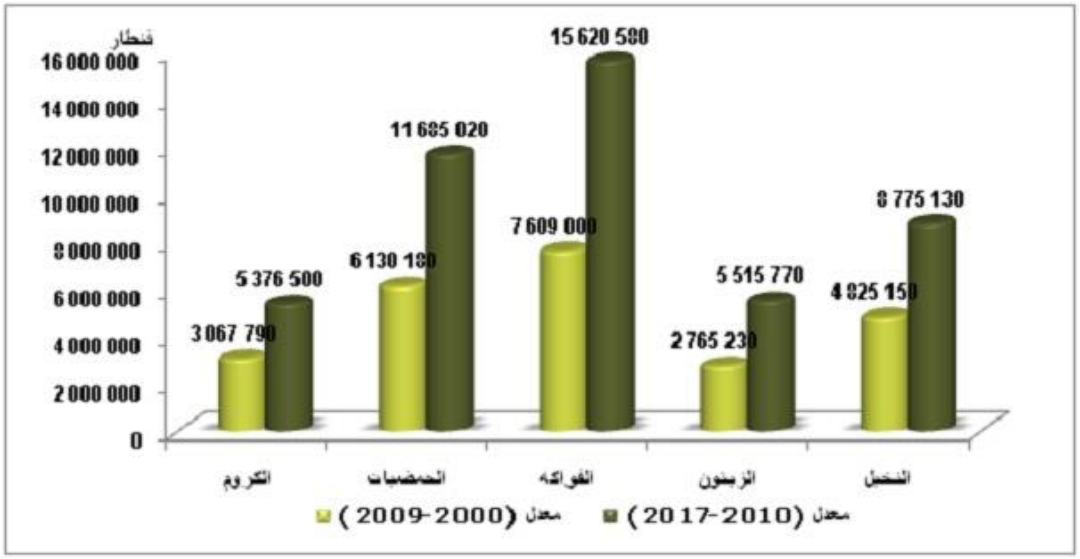

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاحصائيات الفلاحية، على الموقع (http://madrp.gov.dz/ar)

وتعتبر ولايات الوادي وبسكرة وأدرار و ورقلة وغرداية أهم الولايات الرائدة في انتاج التمور في الجزائر.

و **الجدول رقم(III-24)** يوضح تطور المساحة والإنتاج من جملة الفواكه والتمور في الجزائر خلال الفترة(1998-2017)

الجدول رقم(III–24): تطور المساحة والإنتاج من جملة الفواكه والتمور في الجزائر خلال الفترة (1998–2017)

	المساحة المثمرة (ألف هكتار)		الأشجار المثمرة (ألف شجرة)		الانتاج(ألف طن)	
	فاكهة	تمور	فاكهة	تمور	فاكهة	تمور
2002-1999	-	-	-	-	1877.49	407.25
2003	612.46	124.96	573081.69	9900.00	2208.99	455.55
2004	444.19	135.00	543429.46	9946.00	2117.30	442.60
2005	417.93	147.90	212931.12	10365.00	2432.07	516.30
2006	515.46	154.37	230218.65	10475.15	2791.14	492.19
2007	521.23	159.87	266014.17	10926.00	2216.12	526.92
2008	513.03	162.03	229200.50	11961.21	2653.51	552.77
2009	514.74	160.87	218666.87	12127.83	3037.01	600.70
2010	366.95	-	5023.00	12355.00	2705.39	644.74
2011	375.45	-	4973.25	12983.00	2983.42	724.89
2012	369.63	-	5015.19	**13791.91**	3067.38	**789.36**
2013	372.58	-	19691.74	14652.38	4231.63	848.20
2014	370.39	-	20140.51	15090.93	4205.10	934.38
2015	326.05	651.79	20999.42	15508.59	4323.11	990.38
2016	619.09	167.28	-	15733.62	4796.74	1029.60
2017	623.35	167.66	-	15638.61	4942.65	1058.56

المصدر: من اعداد الباحثة، اعتمادا على احصائيات الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد متفرقة.

المطلب الثاني: الإنتاج الحيواني في الجزائر:

يعد الإنتاج الحيواني الجانب الثاني من النشاط الزراعي، وتأتي أهميته من أن منتجاته تعد المصدر الأساسي للبروتين في مكونات الغذاء، كما أن تطور كمية البروتين التي يتناولها الفرد تستخدم مؤشرا مرتبطا بمستوى دخله، وبمعنى أخر، ان كمية البروتين، وخاصة تلك التي يكون مصدرها اللحوم بأنواعها المختلفة، دالة في دخل الفرد، وتأخذ هذه الدالة اتجاها طرديا مع زيادة الدخل، بينما تأخذ الموارد الغذائية ذات التكوين النشوي اتجاها متزايدا مع انخفاض الدخل، والى حدود معينة[1].

[1] سالم توفيق النجفي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الاولى،1993، ص85.

إن نشاط الثروة الحيوانية في الجزائر، قد تم تحديثه بوتيرة متسارعة خلال العشرين سنة الأخيرة، مع إدخال و تمكين الموالين في تلك المناطق ودعمهم بشاحنات النقل (لنقل القطعان بحثا عن المراعي) ودعم أسعار الأعلاف، أو تدعيمهم بالصهاريج (لسقي القطيع)، أو إدخال تقنيات أكثر كثافة للاستغلال (استخدام الأسمدة لإنتاج الأعلاف الحيوانية)، كما أولت الحكومة اهتماما متزايدا بالثروة الحيوانية المنتجة للحليب والألبان، في إطار سياسة تشجيع الإنتاج المحلي من الحليب الخام للحد من الطلب الوطني على الواردات.

الفرع الأول: إنتاج اللحوم (الحمراء والبيضاء) في الجزائر:

يزدهر نشاط تربية المواشي في المناطق السهبية من الجزائر في كل من ولايات الجلفة، المسيلة، تيسمسيلت، تيارت، البيض، والنعامة، وتتركز تربية المواشي في خمسة مجموعات أساسية هي الأبقار والأغنام والماعز والإبل والخيول، وتهيمن تربية الأغنام والماعز على طبيعة النشاط الفلاحي في تلك المناطق، يرافقه نشاط زراعة الحبوب كنشاط إضافي.

بلغ مجموع الرؤوس لجميع أنواع الماشية في الجزائر خلال العقد 2000-2009، حوالي 24.5 مليون رأس، وزاد هذا العدد إلى 33.6 مليون رأس خلال الفترة 2010-2017، بمعدل زيادة 37%، وخلال الفترة 2010-2017، تمثل الأغنام 78% من مجموع الماشية (حوالي 26.4 مليون رأس)، ويأتي الماعز في المرتبة الثانية (14%) التي تمثل 4.8 مليون رأس، تليها الأبقار والتي تبلغ 1.9 مليون رأس (بما في ذلك الأبقار الحلوب بنسبة 52%) ما يعادل 6% من مجموع المواشي، كما تمثل أرقام الجمال والخيول على التوالي 1% و0.5% من مجموع المواشي[1].

ويرجع الارتفاع الكبير في عدد رؤوس الماشية الي حرية تسويق الأغنام ولحومها مقارنة بمنتجات الحبوب والبقول الجافة، والمحاصيل الصناعية والتمور، هذا من جهة ومن جهة أخرى، فان أسعار اللحوم محفزة للمنتجين بسبب زيادة الطلب عليها خاصة في المناسبات والأعياد.

ويقدر معدل انتاج اللحوم الحمراء بنحو 4.7 مليون قنطار خلال الفترة (2010-2019) بزيادة قدرها 55% مقارنة بالفترة (2000-2009) والتي بلغ متوسط انتاج اللحوم الحمراء خلالها نحو 3 ملايين قنطار.

هذا الإرتفاع يعود أساسا الى توفر موارد الأعلاف بالنسبة للمربين، حيث أولت السلطات العمومية أهمية كبيرة لإنتاج الأعلاف الحيوانية بتوسيع المساحات المخصصة لزراعة مختلف أنواع الأعلاف، هذه

[1] الجزائر، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاحصائيات الفلاحية، على الموقع (http://madrp.gov.dz/ar)، تاريخ الاطلاع:2020/12/11.

الأخيرة عرفت تذبذبا كبيرا في المساحة على مدار السنوات الأخيرة بفعل تقلبات عوامل المناخ من موسم الى آخر، حيث ارتفع متوسط المساحة المخصصة لإنتاج الأعلاف من 325.66 ألف هكتار خلال الفترة (1998-2002)، الى حوالي394.80 ألف هكتار سنة 2005، لتنخفض خلال الفترة (2008-2012) الى نحو 229.04 ألف هكتار، لترتفع المساحة المخصصة لإنتاج الاعلاف مجددا ، حيث بلغت ذروتها سنة2016 بنحو 1250.95 ألف هكتار، لتعود الانخفاض سنة 2017 أين بلغت نحو 1150.61 ألف هكتار (**أنظر الشكل رقم:(III-22)**).

الشكل رقم(III-22): تطور مساحة الأعلاف الخضراء في الجزائر للفترة (1998-2017) (ألف هكتار)

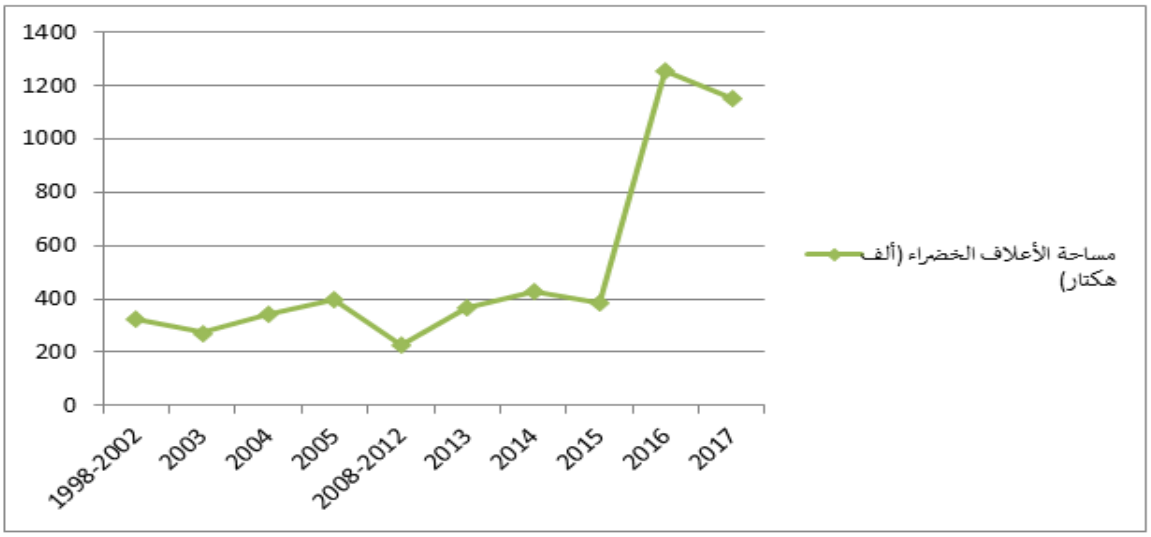

المصدر: من إعداد الباحثة، اعتمادا على معطيات الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، أعداد متفرقة.

وتؤثر العوامل المناخية غير المواتية مثل الجفاف وقلة تساقط الأمطار إيجابيا على وتيرة انتاج اللحوم الحمراء في الجزائر على المدى القصير، حيث يلجأ المربيين (الموالة) الى التخلص من أعداد كبيرة من قطعانهم في مواسم الجفاف وندرة المواد العلفية وغلاءها، فتزيد عدد المذبوحات ونسبة المسحوبات من رؤوس الماشية وتنخفض أسعار اللحوم الحمراء بفعل زيادة العرض منها، ويظهر الأثر السلبي لهذه الظروف غير المواتية في الأعوام المقبلة وفي المدى الزمني المتوسط والطويل نسبيا.

وعلى المستوى العربي فقد تصدرت السودان الدول العربية في انتاج اللحوم الحمراء بحوالي 1.59 مليون طن سنة 2018 تليها مصر ثم الجزائر في المرتبة الثالثة من حيث الإنتاج بحوالي 0.77 و0.529 مليون طن على الترتيب، والشكل رقم (**III-23**)، يوضح انتاج اللحوم الحمراء في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية خلال سنة 2018.

الشكل رقم(III-23): انتاج اللحوم الحمراء في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية عام 2018(مليون طن)

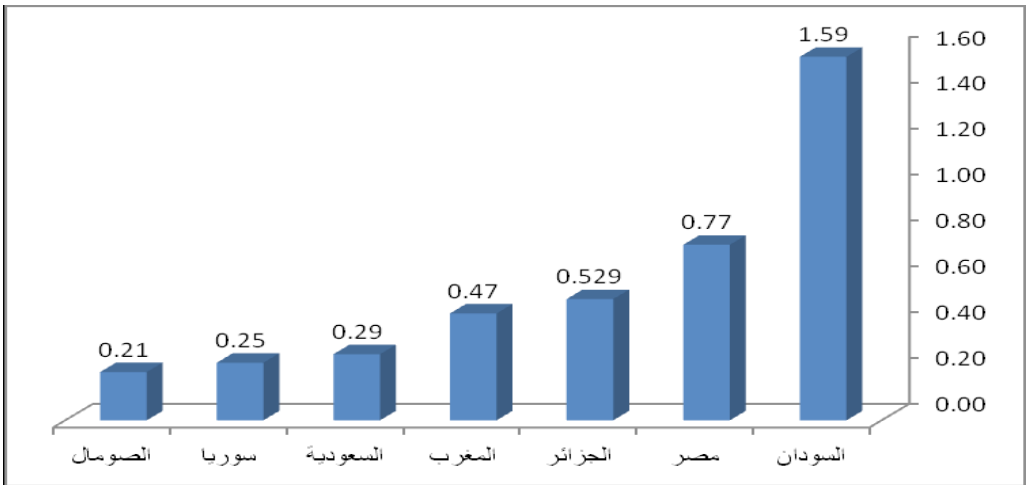

المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد38 ،2019.

وتتمثل اللحوم البيضاء بصفة أساسية في لحوم الدواجن والديك الرومي، التي أصبحت تطغى على قطاع الانتاج الداجني، وأصبح القطاع التجاري يمثل القاعدة الأساسية في هذا الانتاج، بينما تراجع كثيرا دور القطاع الريفي، والانتاج الأسري، لأن انتاج لحوم الدجاج يتصف بدرجة عالية من الاستقلال عن المحددات الموردية الزراعية التقليدية كالأراضي، المياه، العوامل المناخية والبيئية.

لقد تطور انتاج لحوم الدجاج بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة، بسبب ارتفاع الطلب على لحوم الدجاج من جهة، والدعم العيني، والنقدي، والاعفاء الضريبي المقدم من قبل الدولة للمستثمرين في مجال تربية الدجاج من جهة اخرى، حيث ارتفع اجمالي الانتاج من اللحوم البيضاء بشكل حاد خلال الفترة 2010-2017، بمعدل نمو بلغ109%، مقارنة بالفترة 2000-2009[1].

ولكن بالرغم من ذلك الا أن أسعار اللحوم البيضاء ولحوم الدواجن في الكثير من الأحيان تعرف ارتفاعا محسوسا، وعلى فترات مختلفة نتيجة لزيادة الطلب المحلي عليها خاصة في المناسبات الاجتماعية والدينية، ونتيجة كذلك لتدهور القدرة الشرائية لشريحة واسعة من السكان. (انخفاض القدرة الشرائية يعود اساسا الى انخفاض قيمة الدينار الجزائري خاصة في السنوات الأخيرة).

كما يشهد قطاع الدواجن نموا كبيرا في الانتاج، بفضل تحرير الواردات من المدخلات والأعلاف من جهة، وزيادة في الطلب القوي الذي عبرت عنه السوق المحلية من جهة أخرى.

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاحصائيات الفلاحية، على الموقع (http://madrp.gov.dz/ar)، تاريخ الاطلاع2020/11/14.

وعلى المستوى العربي تصدرت مصر الانتاج العربي من اجمالي لحوم الدواجن حيث بلغ الانتاج سنة 2018 في كل من مصر والمغرب والسعودية والجزائر والاردن حوالي 1.38، 0.82، 0.70، 0.61، 0.29 مليون طن على التوالي. (**أنظر الشكل رقم(III-24)**).

الشكل رقم(III-24): انتاج لحوم الدواجن في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية لعام 2018 (مليون طن)

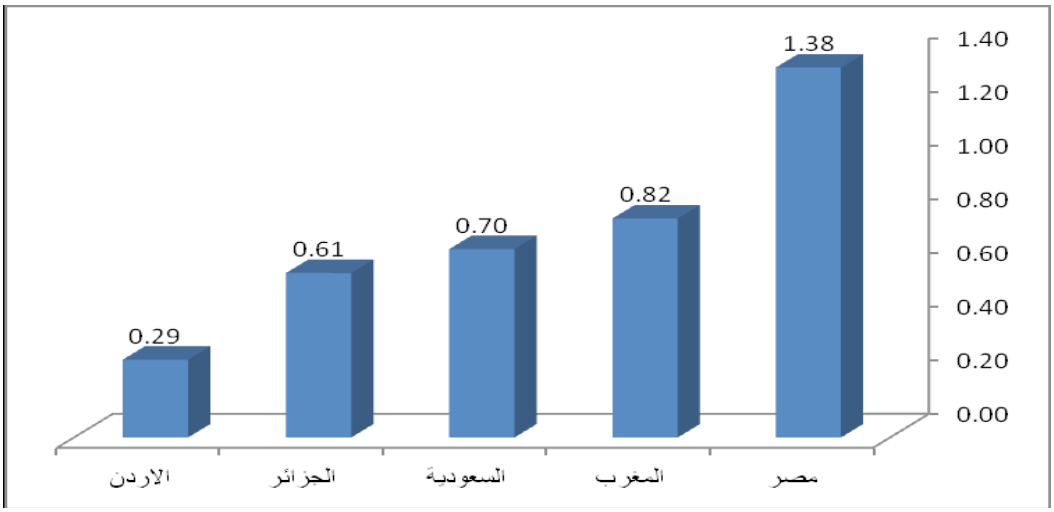

المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد38، 2019.

الفرع الثاني: إنتاج الألبان في الجزائر:

يعتبر الحليب ومنتجاته (مشتقات الحليب) في الجزائر من المجموعات السلعية الهامة بالنسبة للمستهلك الجزائري، والحيوية من المنظور الاقتصادي باعتباره يشكل ثقلا كبيرا في أعباء الفجوة الاستيرادية الغذائية، حيث يأتي في المرتبة الثانية بعد مجموعة الحبوب.

في عام 2016، قدر إجمالي إنتاج الحليب (جميع الأنواع مجتمعة) بـ 3.6 مليار لتر، وإجمالي إنتاج حليب البقر 2.7 مليار لتر في السنة، والإنتاج للإستهلاك البشري 2.2 مليار لتر سنوياً (أي نسبة 60% من الاستهلاك)، وخلال الفترة 2005-2018، كان إنتاج الحليب قد ارتفع من 1 مليار لتر إلى أكثر من 4 مليارات لتر[1].

إن هذا الإرتفاع في الإنتاج من مجموعة الألبان راجع للسياسة التي تتبعها الحكومة في دعم شعبة الحليب من خلال دعم الانتاج وجمع الحليب ابتداءا من دعم تربية الأبقار ودعم انتاج الأعلاف ووسائل تبريد الحليب وجمعه وتصنيعه.

[1] O. Bessaoud, J.-P. Pellissier, J.-P. Rolland, W. Khechimi , op cit ,p ;66.

وحسب المنظمة العربية للتنمية الزراعية فإن إنتاج الجزائر من مجموعة الألبان سنة 2018 قد بلغ نحو 3.38 مليون طن مقارنة ببعض الدول العربية، حيث بلغ إنتاج إجمالي مجموعة الألبان في كل من مصر والسودان والمغرب حوالي 5.57 مليون طن، 4.59 مليون طن، 2.55 مليون طن على الترتيب.

الشكل رقم(III–25): انتاج الألبان في الجزائر مقارنة ببعض الدول العربية عام 2018(مليون طن)

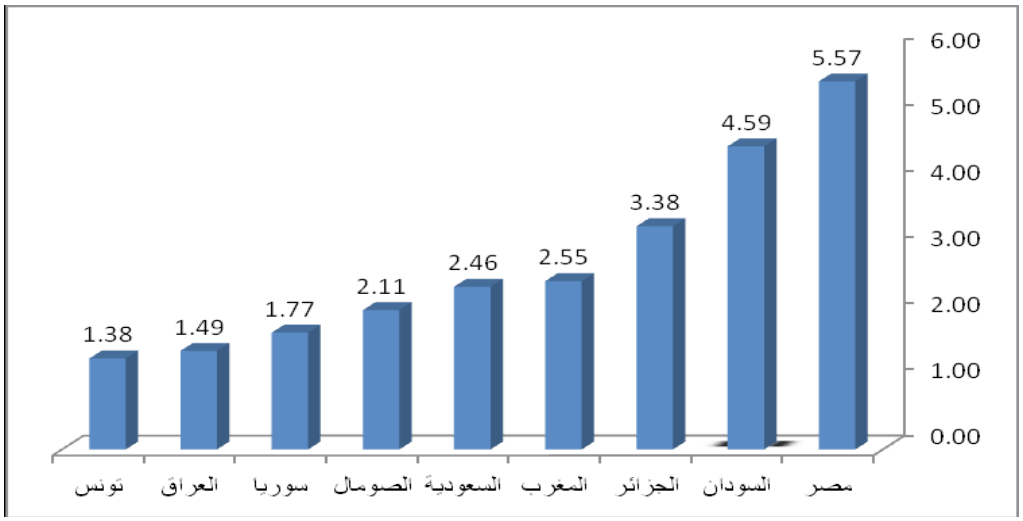

المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد38 ،2019.

حيث ان القارئ لهذه الأرقام يعتبرها مؤشر ايجابي ولكن الواقع يعكس عكس ذلك ، فهناك ندرة كبيرة ونقص في منتجات الحليب التي لا تغطي احتياجات المستهلك في السوق المحلي (في عام 2015 بلغ متوسط استهلاك الفرد الجزائري 134 لترا من الحليب المكافئ، مما يجعل الجزائر أكبر مستهلك للحليب ومشتقاته في منطقة المغرب العربي)،[1]

الفرع الثالث: إنتاج البيض في الجزائر:

إن قطاع إنتاج البيض في الجزائر في معظمه تابع للقطاعات الإنتاجية الحديثة، ومن ثم فإن إنتاجه يتأثر بظروف العرض والطلب، كما يخضع للتقنيات الحديثة أكثر من تأثره بالمتغيرات البيئية والمناخية أو بالعوامل الموردية، وقد عرف منتوج البيض في الجزائر إرتفاعا مستمرا ومعتبرا خلال العشرين سنة الأخيرة، حيث تضاعف من120.20ألف طن خلال الفترة (1998–2002) الى حوالي 219.58 ألف طن كمتوسط للفترة (2008–2012) ليرتفع سنة 2015 الى حوالي335.00 ألف طن، والجدول الموالي يوضح تطور انتاج البيض في الجزائر، كما يلي:

[1] -Ministre de l'Agriculture et du Développement Rural (MADR) (les rapports trimestriels d'évaluation de la mise en oeuvre des programmes de renouveau ruraL.(2015);p;18.

الشكل رقم(III–26): تطور إنتاج بيض المائدة في الجزائر خلال الفترة (1998–2018) (ألف طن)

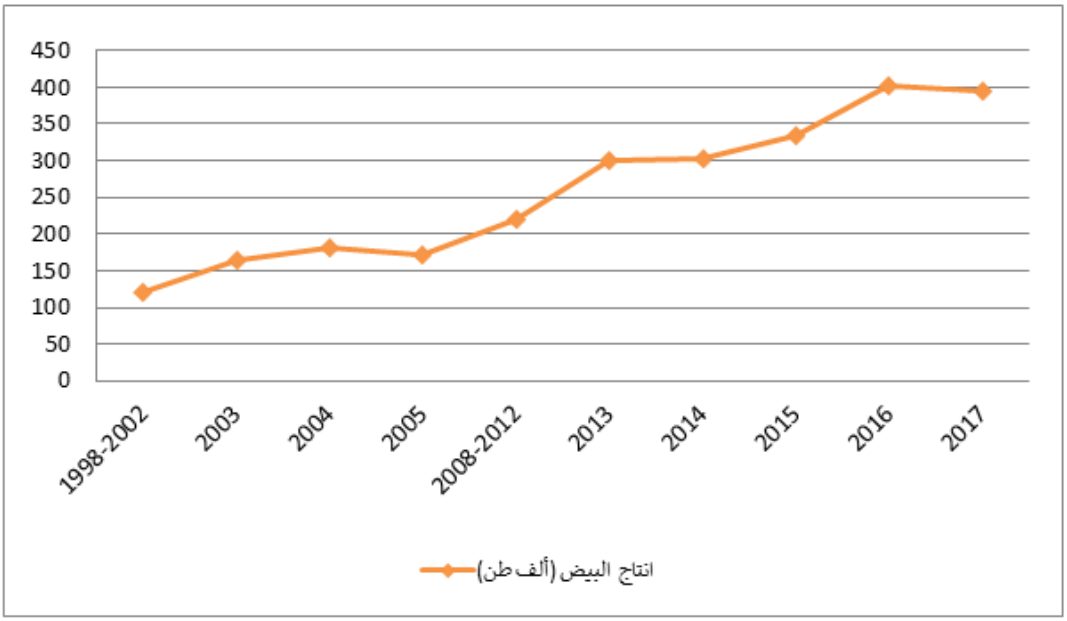

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على احصائيات الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد 31، 33، 36. 38.

كما تعتبر الجزائر من الدول العربية التي تتصدر إنتاج البيض، حيث بلغ انتاج البيض في الجزائر سنة 2015 حوالي 385.41 ألف طن بينما بلغ إجمالي إنتاج الدول العربية من البيض نحو 2149.54ألف طن، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(III–25): مساهمة الجزائر في اجمالي انتاج البيض في الوطن العربي (ألف طن)

	2015	2016	2017
الجزائر	385.41	401.51	394.23
تونس	117.50	102.95	107.10
مصر	459.37	461.39	468.41
المغرب	324.50	269.50	390.60
الدول العربية	2149.54	2154.34	2333.39

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد38.

الفرع الرابع: إنتاج الأسماك:

تشير الإحصائيات المتاحة الى أن إنتاج الأسماك قد تزايد من 98.09 ألف طن كمتوسط سنوي خلال الفترة (1998–2002) الى حوالي 123.78 ألف طن خلال الفترة (2008–2012) وانخفض في السنوات الأخيرة الى 120.3 طن سنة 2018. (**أنظر الجدول رقم(III–26)**).

الجدول رقم(III–26): تطور إنتاج الأسماك في الجزائر خلال الفترة (2003–2018) (ألف طن)

السنوات	2003	2004	2005	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مصايد	141.53	137.11	139.46	101.86	99.17	104.79	101.3	106.3	118.1
مزارع	0.23	0.45	0.48	2.19	2.41	1.31	0.8	2.0	2.2
المجموع	**141.76**	**137.56**	**139.94**	**104.05**	**101.58**	**106.1**	**102.1**	**108.3**	**120.3**

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد متفرقة.

ويأتي إجمالي الإنتاج من الأسماك من المصايد الطبيعية، ورغم أن الجزائر تتوفر على شريط ساحلي بطول 1622 كلم، إلا أن إجمالي الإنتاج لا يغطي إحتياجات السوق المحلي، وأن شريحة واسعة من المستهلكين لا تصلها منتجات الأسماك الطازجة، كما أن وتيرة الصيد البحري في الجزائر تتصف بالتذبذب من سنة الى أخرى ومن موسم إلى آخر، ويرجع ذلك الى سوء الأحوال الجوية التي تؤثر سلبا على مردود قطاع الصيد البحري، وحوالي 75% من إجمالي الثروة السمكية غير مستغلة، بسبب تقادم بواخر الصيد وإعتمادها على طرق صيد تقليدية لم تواكب الأساليب الحديثة في الصيد (عمر أكثر قوارب الصيد يفوق 20سنة).

المطلب الثالث: قطاع الصناعة الغذائية الجزائرية:

شهد قطاع الصناعات الغذائية الزراعية نمواً قوياً على مدى السنوات العشرين الماضية، وتحتل الصناعات الغذائية مكانة بارزة في توريد منتجات السوق الوطنية التي تشكل أساس النظام الغذائي الجزائري (الطحين، السميد، المعكرونة، الحليب ومنتجات الألبان، الزيوت الغذائية، الطماطم الصناعية، السكر).

الفرع الأول: إنتاج المحاصيل الصناعية في الجزائر:

تعتبر المحاصيل الصناعية (خاصة الطماطم الصناعية والتبغ والشمندر السكري والبذور الزيتية)، من أهم المحاصيل التي تعنى باهتمام متزايد لتوسيع وزيادة الاهتمام بزراعتها على أكبر نطاق في الفترة الأخيرة من طرف الحكومة، وخاصة في ظل ارتفاع تكاليف استيراد بعضها من الأسواق الأجنبية من جهة، وفي ظل الوضع الاحتكاري الممارس من طرف بعض المتعاملين الاقتصاديين المحليين، خاصة في مجال مادتي السكر والزيت الواسعة الاستهلاك محليا من جهة أخرى.

أولا: الإنتاج الكلي للطماطم الصناعية في الجزائر:

إتجهت المساحة المزروعة والإنتاج والإنتاجية من الطماطم الصناعية اتجاها تصاعديا في الجزائر، حيث إرتفعت المساحة المخصصة لإنتاج الطماطم الصناعية من 30.53 ألف هكتار خلال الفترة (1998-2002)، الى 46.70 ألف هكتار سنة 2004 لتنخفض المساحة المخصصة لإنتاج الطماطم الصناعية الى حوالي 23.98 ألف هكتار سنة 2017، ومن حيث الإنتاج، إرتفع منتوج الطماطم الصناعية بشكل كبير (بنحو 136%)، كنتيجة مباشرة لتحسن إنتاجية الهكتار الواحد، والذي إرتفع من حوالي 200 كغ/هكتار خلال الفترة (2000-2009) إلى أكثر من 500 كغ/هكتار خلال الفترة 2010-2017. **أنظر الجدول رقم(III-28)**

تحتل ولايات سكيكدة والطارف وعنابة وقالمة وبومرداس وجيجل الصدارة في انتاج محصول الطماطم الصناعية، غير أن أعلى انتاجية حققتها ولايات كل من ميلة والجزائر وتيبازة والشلف بإنتاجية تفوق 300قنطار/الهكتار الواحد. (أنظر الشكل رقم**III -27**)).

الشكل رقم (III-27): توزيع الولايات الرائدة في انتاج محصول الطماطم الصناعية في الجزائر

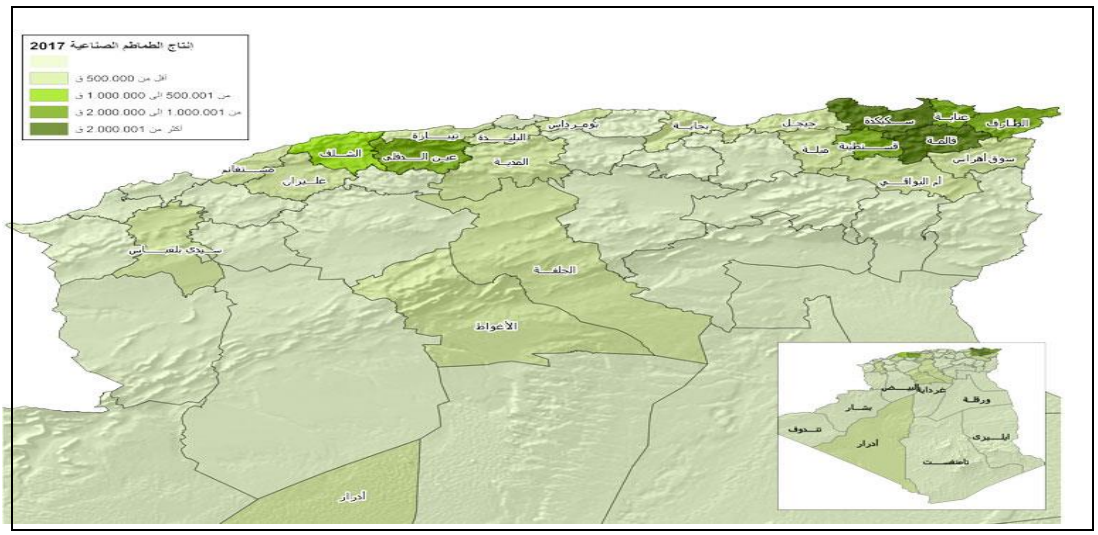

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية، الاحصائيات الفلاحية.

ثانيا: إنتاج التبغ:

إن الإتجاه العام للمساحة المستغلة في إنتاج التبغ تميل إلى الإرتفاع خاصة في السنوات الأخيرة، حيث بلغت متوسط مساحته 4.850 هكتار خلال الفترتين (2000-2009) و (2010-2017)، ويرجع الارتفاع في المساحة في السنوات الأخيرة بدرجة أساسية إلى ضمان تسويق المنتوج، وارتفاع سعره في السوق

المحلي، كما أن متوسط الإنتاج قد إرتفع من 67.530 قنطار خلال الفترة (2000-2009)، الى حوالي 86.340 قنطار خلال الفترة نفسها.(أنظر **الشكل رقم(III-28)**.

وإحتلت ولايات الوادي وتيارت وأم البواقي والطارف وسطيف نسبة 60% من متوسط المساحة الإجمالية المخصصة لإنتاج التبغ، كما حققت كل من أدرار وتيبازة وخنشلة إنتاجية، تفوق 15 قنطار في الهكتار الواحد خلال نفس الفترة.

الشكل رقم(III-28): تطور انتاج التبغ والطماطم الصناعية خلال الفترتين (2000-2009) و (2010-2017) الوحدة: قنطار

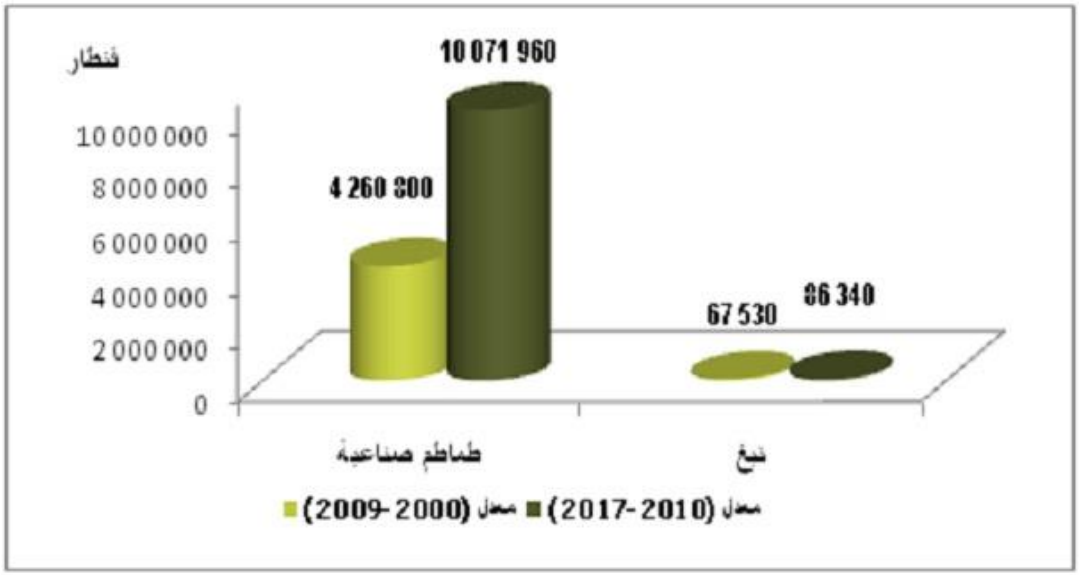

المصدر: وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية، الاحصائيات الفلاحية .

ثالثا: إنتاج البذور الزيتية:

تتمثل البذور الزيتية المنتجة لمختلف الزيوت النباتية أساسا في بذور السمسم والفول السوداني وزهرة الشمس وفول الصويا، بالإضافة الى الزيتون وبذرة القطن.

في الجزائر تتركز زراعة محاصيل البذور الزيتية في بذور الزيتون وبدرجة أقل بذور الفول السوداني، هذه الأخيرة عرفت زراعتها اهتماما متزايدا من طرف المستثمرين في السنوات الأخيرة، خاصة في منطقة وادي سوف، حيث ارتفعت المساحة المخصصة لإنتاج البذور الزيتية من 194.30 ألف هكتار خلال الفترة (1998-2002) الى حوالي 437.08 ألف هكتار سنة 2017، كما أن انتاج البذور الزيتية قد ارتفع من 196.55 ألف طن الى حوالي 694.80 طن خلال نفس الفترة.

أما عن انتاج الجزائر من الزيوت النباتية وزيت الزيتون فقد سجلت أدنى مستوى من الإنتاج مقارنة بدول الجوار المغاربية، حيث بلغ انتاج إجمالي الزيوت النباتية في الجزائر نحو 99.36 ألف طن سنة 2017 مقابل 233.42 ألف طن و282.40 ألف طن في كل من المغرب وتونس على التوالي سنة 2017.

الجدول رقم(III–27): انتاج اجمالي الزيوت النباتية وزيت الزيتون (ألف طن)

	2015		2016		2017	
	اجمالي الزيوت النباتية	زيت الزيتون	اجمالي الزيتون النباتية	زيت الزيتون	اجمالي الزيوت النباتية	زيت الزيتون
الجزائر	86.67	85.12	99.55	63.00	99.36	82.50
المغرب	169.87	130.00	141.03	110.00	233.42	140.00
تونس	342.48	340.00	102.44	100.00	282.40	280.00

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعي، المجلد رقم 38، 2019.

ويعود ضعف انتاج الزيتون الموجه لإنتاج الزيت الى مجموعة من الأسباب نذكرها فيما يلي:

- وجود معظم أشجار الزيتون في المناطق الجبلية
- فقر سكان الأرياف مما لا يسمح لهم بالاستثمار وتنمية انتاج الزيتون.
- تتميز تجهيزات جني وعصر الزيتون بالبدائية وقدم طرق تخزين وتعليب الزيتون المتبعة.
- تدهور أشجار الزيتون بسبب الإهمال وهجرة سكان الأرياف نتيجة اللاأمن في تلك المناطق سابقا.

والجدول رقم (**III–28**)، يوضح المساحة المزروعة والإنتاج من المحاصيل الصناعية في الجزائر خلال الفترة (1999-2019).

الجدول رقم(III–28): إجمالي المساحة والانتاج من مجموعة الطماطم الصناعية والتبغ والبذور الزيتية في الجزائر خلال الفترة (1998–2017)، (ألف هكتار، ألف طن)

	الطماطم		التبغ		البذور الزيتية		الزيتون	
	المساحة	الانتاج	المساحة	الانتاج	المساحة*	الانتاج	المساحة	الانتاج
2002-1998	30.53	564.68	6.23	6.61	194.30	196.55	168.62	235.60
2003	18.65	456.00	5.36	5.67	213.11	171.47	209.73	167.63
2004	46.70	1092.30	5.50	7.60	230.43	414.30	226.30	410
2005	42.35	1023.44	4.90	6.50	242.19	234.09	239.35	230.79
2006	31.01	796.16	5.09	6.89	266.07	199.25	263.35	196.26
2007	20.08	567.31	4.44	6.04	130.49	278.94	276.25	127.17
2008	19.66	559.25	4.54	6.37	-	166.19	282.46	162.97
2009	20.79	641.03	4.60	7.67	291.02	379.99	288.44	376.93
2010	21.35	33641	4.21	7.60	296.72	178.69	294.20	175.31
2011	20.58	771.61	4.53	1828	314.49	421.03	311.93	417.99
2012	21.54	796.96	4.15	7.63	331.18	250.79	328.88	248.01
2013	22.49	975.07	4.05	7.92	350.45	406.36	348.20	403.81
2014	22.65	1065.60	4.43	8.7	385.71	277.97	383.45	274.51
2015	24.07	1163.77	4.51	8.80	408.69	423.74	406.57	420.33
2016	22.56	1280.57	4.76	9.84	409.96	482.21	424.03	696.43
2017	23.98	1286.29	4.85	10.29	437.08	694.80	432.96	684.46

* تتضمن المساحة والإنتاج من البذور الزيتية منتوج الزيتون.

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، أعداد متفرقة.

الفرع الثاني: تقييم قطاع الصناعات الغذائية الجزائرية

تساهم الصناعات الغذائية في الجزائر بـ 50-55% في الناتج المحلي الإجمالي الصناعي خارج قطاع المحروقات، وتشغل أكبر يد عاملة في القطاع الصناعي (40% من العمالة الصناعية و التي يعمل فيها حوالي 000 150 موظف)،[1] حيث أن المتعاملين الرئيسيين في هذا المشهد هي الشركات الإقتصادية الوطنية والخاصة، التي تنشط في قطاعات الحبوب و"الحليب"، و"المياه المعدنية"، و"المشروبات غير الكحولية".

1–شعبة الحبوب:

تقدر الطاقة الإجمالية السنوية لشركات الحبوب، التي لديها حوالي 400 وحدة إنتاج منتشرة في جميع أنحاء البلد، بطاقة انتاجية تقدر بـ 110 ملايين قنطار من السميد والدقيق؛ فهي لا تلبي إحتياجات

[1] LE MARCHE DES INDUSTRIES ALIMENTAIRES EN ALGERIE. Etude réalisée par UBIFRANCE bureau d'Alger Agroligne N° 97 - Novembre / Décembre 2015, p ; 3.

السوق الداخلية، لذلك تلجأ الحكومة الى تغطية العجز ويتم توفير القمح (الصلب واللين) بشكل رئيسي من الواردات، بنسبة 78% للقمح اللين و45% للقمح الصلب (سنة 2015).[1]

2-شعبة الحليب ومشتقاته:

يلعب الحليب دوراً رئيسياً في الحصص الغذائية للجزائريين ويوفر أكبر حصة من البروتين الحيواني، وقد قدر متوسط الاستهلاك الوطني في السنوات الأخيرة بـ 3.7 بليون لتر في السنة، بما في ذلك 2بليون لتر من الحليب الخام، و500 مليون لتر من مسحوق الحليب، و1.2 بليون لتر من الحليب في أكياس.

حيث بلغ متوسط استهلاك الفرد 134 لترا من الحليب المكافئ، مما يجعل الجزائر أكبر مستهلك للحليب ومشتقاته في منطقة المغرب العربي.[2]

تتكون الشبكة الوطنية لشركات المعالجة للحليب ومشتقاته من 107 مصنع، بما في ذلك 16 وحدة تحت اسم مجموعة (Giplait) التي تمتلك حصة سوقية تبلغ 40%، والحصة المتبقية من حجم السوق (60%) يغطيها حوالي 91 مصنع للألبان الخاصة[3].

3-شعبة الزيوت:

يبلغ المتوسط الوطني لاستهلاك الزيوت الغذائية حوالي 000 400 طن (360 مليون لتر سنويا)، ويأتي الجزء الأكبر من الإنتاج من الزيوت الخام المعالجة في مصنع **سيفيتال**، الذي يمثل 75% من الإنتاج الوطني، أما النسبة المتبقية وهي25% فهي مشتركة بين وحدات "**كوغرال**" و"**عافيا**" و"**كونينف**" و"**زينهور**" (أم البواقي)، و"**بروليبوس**" (عين مليلة).

4-شعبة السكر:

تستهلك الجزائر 1.1 مليون طن، كما تقوم مجموعة "سيفيتال" الصناعية بتكرير السكر الأحمر بإمكانية إنتاج مليون طن سنوياً، يتم تصدير جزء منها إلى الخارج، وتجدر الإشارة إلى أن تصدير السكر المكرر قد حل إلى حد كبير في السنوات الأخيرة محل صادرات التمور أو البطاطس أو زيت الزيتون أو المشروبات الحكولية، وقد أصبح هذا المنتج يمثل نصف عائدات البلد من الصادرات الزراعية.

---

[1] LE MARCHE DES INDUSTRIES ALIMENTAIRES EN ALGERIE, op cit, p ;5.

[2] نفس المرجع، ص ص 5،6.

[3] بن الشيخ توفيق، سعداوي آمنة، قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر (2000-2019): الواقع والطموح، الملتقى الدولي الأول حول الصناعة الغذائية في الجزائر: واقع الحال وآفاق النمو، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، يومي13، 14 نوفمبر 2019، ص14.

5-شعبة اللحوم الحمراء و البيضاء:

تستهلك الجزائر ما متوسطه 340 ألف طن من اللحوم الحمراء و240 ألف طن من اللحوم البيضاء، ويبلغ متوسط الإنتاج السنوي حوالي 300,000 طن من الأغنام الحمراء ولحم البقر مع واردات إضافية تبلغ 40,000 طن من لحم البقر المجمد، الذي يمثل 12% من إجمالي الإستهلاك الوطني، ويأتي حوالي 0.61 مليون طن من اللحوم البيضاء (الدجاج والديك الرومي) بالكامل من إنتاج الدواجن المحلية، وهناك 950 1 منتجا خاصا في قطاع الدواجن ينشطون في مجال الثروة الحيوانية والذبح والاستيراد[1].

6-شعبة الفواكه والخضروات الطازجة:

بالنسبة للفواكه والخضروات الطازجة، تبلغ الإمدادات الإجمالية حوالي 9 ملايين طن، بما في ذلك 5.5 مليون طن من الفواكه الطازجة و3.5 مليون طن من الخضروات، وتأتي الخضروات الطازجة من الإنتاج المحلي، في حين يأتي 250 ألف طن سنوياً من الفاكهة (معظمها من الموز والتفاح) من السوق الدولية،[2] ولذلك فإن إنتاج الصناعات الغذائية يلعب دورا هاما في النمو الاقتصادي العام للبلد، حيث أن الزيادة في حجم الأعمال الصناعية والتجارية وتكثيف نسيج الشركات الصغيرة والمتوسطة وشركات الأغذية الزراعية في مختلف القطاعات (حوالي 3000 شركة موجودة في الحبوب والحليب والسكر والزيوت والدواجن والمشروبات الغازية والفواكه المصنعة وقطاعات الطماطم الصناعية...)،[3] وكذلك التقدم في عملية تعزيز المهارات الإدارية، توضح كلها الديناميكيات الحقيقية لهذا القطاع الصناعي.

ويشير أحدث تقرير للمجلس الإقتصادي والإجتماعي الوطني، إلى أن قطاع المطاحن وتحويل الحبوب يشهد نمواً إيجابياً (بزيادة قدرها 13.4%)، وصناعة الحليب (بزيادة 1.4%). وصناعة الأعلاف الحيوانية (بزيادة 8.5%).[4]

من خلال ما سبق نستنتج أن الصناعات الغذائية في الجزائر يحتكرها مجموعة محددة من المؤسسات الخاصة، وخاصة في ميدان شعبة الحليب والزيت والسكر الواسعة الإستهلاك من طرف شريحة معتبرة من المجتمع الجزائري، كما يرتبط إنتاج هذه المنتجات بصورة مباشرة بالأسواق الأجنبية في تموينها بالمادة الأولية وهي بذلك تخضع لتقلبات المستمرة للأسعار الدولية و إلى سعر محلي غير تنافسي.

---

[1] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الاحصائيات الفلاحية، على الموقع (http://madrp.gov.dz/ar)، تاريخ الاطلاع2020/10/11

[2] وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، نفس المرجع.

[3] MADR; Base de données –Direction des Statistiques Agricoles et des Systèmes d'Informations - (2017), www.minagri.dz.

[4] Conseil National Economique Social et Environnemental, Principaux faits saillants à caractère politique, économique, social et environnemental, **ANALYSE LIMINAIRE**, Mars 2021, p ;40

المبحث الثالث: أثر برامج التنمية الفلاحية على وضع الأمن الغذائي في الجزائر:

يتأثر الأمن الغذائي بالقطاع الزراعي الذي يتأثر بدوره بأداء الإقتصاد الإجمالي في الجزائر، لذلك نحاول من خلال هذا المبحث، إستعراض واقع الأمن الغذائي في الجزائر خلال فترة تطبيق برامج التنمية الفلاحية (1999-2019).

المطلب الأول: مفهوم الأمن الغذائي وبعض المتعلقات الأساسية به:

يعتبر مفهوم الأمن الغذائي من المفاهيم القديمة الوجود والحديثة الأثر في التفكير التنموي لذا من البديهي إمكان تحديد المفهوم وكل المفاهيم اللصيقة من جهة والأبعاد التي لها علاقة وطيدة وقوية به من جهة أخرى.

الفرع الأول: مفاهيم عامة حول الأمن الغذائي:

هناك عدة تعاريف للأمن الغذائي، الا أن التعريف الأكثر تداولا هو "قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراده، وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام".[1]

وقد تدرج هذا المفهوم مع الزمن وارتبط بعدد من المفاهيم المتعلقة بقضية الأمن الغذائي، ففي عقدي الخمسينات والستينات من القرن العشرين، أدى الإهتمام الكبير الذي أولته الدول المستقلة حديثا لقضية الغذاء إلى تداخل مفهوم الأمن الغذائي ومفهوم الإكتفاء الذاتي، لذلك من الأهمية بما كان توضيح المفهومان وكل المفاهيم المتصلة بهما.

1- الإكتفاء الذاتي:

يعرف الإكتفاء الذاتي من الغذاء "بقدرة المجتمع على تحقيق الإعتماد الكامل على النفس وعلى الموارد والإمكانيات الذاتية في إنتاج كل إحتياجاته الغذائية محليا".[2] إلا أن هذا المفهوم أثيرت حوله مجموعة من الإنتقادات، ذلك أن مفهوم الإكتفاء الذاتي يحمل في بعض الأحيان طابع إديولوجي، ومن الواضح أن تحقيق الإكتفاء الذاتي المطلق غير واقعي خاصة في ظل تحرير التبادل التجاري في إطار المنظمة العالمية للتجارة.

---

[1] محمّد مفضي الخزاعلة، الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الاسلامي، حالة تطبيقية للأردن، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد الاسلامي، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، جامعة اليرموك، الأردن،2000-2002، ص14.

[2] عبد الكريم صالح حمران، الأمن الغذائي، ورقة بحثية، المركز الوطني للمعلومات، اليمن، أفريل2005، ص2.

وأما درجة الإكتفاء الذاتي فهي تقيس نسبة الإنتاج المحلي إلى المتاح للإستهلاك الكلي سواء تم محليا أو تم إستيراده من خارج الوطن لذلك تحسب بالعلاقة التالية:[1]

درجة الاكتفاء الذاتي= (الانتاج المحلي/المتاح للاستهلاك).100

هذه العلاقة تقيس درجة الإعتماد على الذات وعندما تساوي 100% نقول إنه تحقق الإكتفاء الذاتي ويحدث هذا عندما يتساوى الإنتاج المحلي مع المتاح للإستهلاك.

2-أمان الغذاء:

إن مفهوم منظمة الصحة العالمية للأمان الغذائي يعني: "كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة خلال عمليات انتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع واعداد الغذاء، لضمان أن يكون الغذاء امنا وموثوقا به وصحيا وملائما للإستهلاك الآدمي"[2].

3-الأمن الغذائي:

تختلف مفاهيم الأمن الغذائي بتباين نظرة واضعيها الى مشكلة الأمن الغذائي، فمنهم من إعتبرها مشكلة عالمية يتمثل علاجها في توفير كميات كافية من الغذاء وتقديمها لإطعام سكان العالم، ومنهم من نظر الى مشكلة الأمن الغذائي على أنها مشكلة إقليمية يتحدد علاجها في قدرة مجموعة من الدولة التي توجد في إقليم واحد-ويعاني بعضها من عجز غذائي-على مقابلة مستويات الاستهلاك المستهدفة عاما بعد عام، ومنهم من يعتبرها مشكلة قومية يتم علاجها بحصول كل أفراد المجتمع في كل الأوقات على الغذاء الكافي لحياة صحية ونشطة".[3]

المفهوم الأول:

يتمثل هذا المفهوم في "قدرة المجتمع على توفير احتياجات جميع السكان من السلع والموارد الغذائية-من خلال الإنتاج المحلي- بالقدر المطلوب، وبالأنواع المختلفة المتعددة المصادر، وفي المواعيد التي تطلب فيها تلك المواد"[4].

[1] محمد رفيق أمين حمدان، الأمن الغذائي-نظرية ونظام تطبيق، دار وائل للنضر، عمان،1999، ص16.

[2] لطفي فهمي على حمزاوي، على عبد العزيز علي، ادارة الجودة والامان الغذائي، مركز التعليم المفتوح، جامعة عين شمس، مصر،2007، ص15.

[3] السيد محمد السريتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية-رؤية اسلامية-دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية، دار الجامعة الجديدة للنشر، جامعة الاسكندرية، مصر، 2000، ص12.

[4] رانية ثابت الدروبي، واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، 2008، ض288.

حيث يهدف هذا المفهوم الى ضرورة توفير إحتياجات جميع السكان من الغذاء بالقدر الكافي لإشباع حاجاتهم الغذائية في حدود دخولهم المتاحة عن طريق الإنتاج المحلي.

ما يؤخذ على هذا التعريف هو أنه مرادف للإكتفاء الذاتي، وهو مفهوم ضيق لأنه يسعى الى عدم اللجوء الى العالم الخارجي ومحاولة الإستغناء عن الواردات، وهذا الامر غير ممكن لأنه يتعارض وهدف الاستخدام الأمثل للموارد وكذا الميزة النسبية للإنتاج.

المفهوم الثاني:

يتمثل في قدرة الدولة على توفير الصرف الأجنبي اللازم لمقابلة إحتياجاتها من الواردات الغذائية"[1]، وهذا المفهوم عكس الإكتفاء الذاتي، به نوع من التوجه للخارج، يتمثل في أن الأمن الغذائي لا يتحقق فقط بالإعتماد على الإنتاج المحلي من الغذاء، وإنما يمكن جلبه من الخارج في صورة واردات غذائية، ومن أمثلة الإقتصاديات التي تحذوا حذوا هذا المفهوم دولة اليابان التي تتميز بقاعدة إنتاجية قوية.

ولكن هذا التعريف لا يأخذ بعين الإعتبار التقلبات التي يشهدها السوق الدولي للغذاء مثل الانخفاض في العرض العالمي للغذاء بسبب التغيرات المناخية وعوامل أخرى مثل الحروب، كما ان الأسواق العالمية للغذاء تسودها النزعة الإحتكارية التي تعرض البلدان التي ترتبط بشكل وثيق بالأسواق العالمية الى عدة مخاطر في التموين بالغذاء اللازم.

المفهوم الثالث:

ويقصد فيه بالأمن الغذائي: "قدرة المجتمع على توفير إحتياجات التغذية الأساسية لأفراد المجتمع، وضمان حد أدنى من تلك الإحتياجات بإنتظام، ويتم توفير إحتياجات الغذاء إما بإنتاج السلع الغذائية محليا، أو بتوفير حصيلة كافية من عائدات الصادرات يمكن إستخدامها في إستيراد ما يلزم لسد النقص في الإنتاج المحلي من هذه الاحتياجات"[2].

هذا المفهوم وضح الإختلاف بين مفهوم الإكتفاء الذاتي ومفهوم تحقيق الأمن الغذائي، حيث يتميز عن سابقيه بإنتظام توافر الإحتياجات الغذائية على مدار السنة، فضلا عن تفاديه معظم الإنتقادات الموجهة للمفاهيم السابقة، إلا أننا نوجه له الإنتقاد التالي:

-يتطلب تحقيق الأمن الغذائي وفق هذا المفهوم ضرورة توفير مخزون استراتيجي من الغذاء لمواجهة الأزمات الغذائية الطارئة، وهو ما أغفله هذا التعريف.

---

[1] السيد محمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص13.

[2] معتز نعيك، السكان والوضع الغذائي في الجمهورية العربية السورية-دراسة تحليلية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد21، العدد الأول، سورية، 2008، ص319.

المفهوم الرابع:

وهو تعريف مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي عقدته منظمة الأغذية والزراعة الدولية للأمن الغذائي في عام 1996 الذي ينص على أنه: "يتحقق الأمن الغذائي حينما يتاح لكل الأشخاص في جميع الأوقات بصفة مادية واقتصادية على تغذية كاملة وسليمة ومغذية، حيث تلبي احتياجاتهم الطاقوية وتتلائم مع تفضيلاتهم الغذائية من أجل التمتع بحياة صحية ونشطة"[1].

ويرتبط بهذا المفهوم عدة متغيرات على غرار سيادة الكفاءة الإنتاجية لعرض الغذاء وتوفر الأدوات الداعمة والأنظمة المؤسساتية للإنتاج الزراعي، حيث تتمكن كل فئات المجتمع الدخلية من تحقيق تغذية كافية، سواء في ظل الظروف الطبيعية أو الطارئة (مناخية أو صدمات اقتصادية، النمو الديمغرافي أكبر من نظيره الغذائي).

يتطلب تحقيق الأمن الغذائي وجود مجموعة من العوامل المادية التي تضمن تدفق الأغذية الى الأشخاص(توافر، وصول، واستخدام الغذاء)، بالإضافة الى العامل الزمني الذي يتمثل في استقرار العوامل الثلاثة الأولى، والاستقرار على المدى الطويل يقود الى تحقيق استدامة الأمن الغذائي.[2]

حيث ان توافر الغذاء يرتبط بعرض السلع الغذائية بنوعية جيدة وكمية كافية بالاعتماد على الانتاج المحلي والتجارة الخارجية بشرط أن تكون نسبة الانتاج المحلي أكبر من الواردات[3]، أما وصول الغذاء واتاحته واستخدامه فيكون عن طريق القدرة على تأمين الغذاء على مستوى الأسواق ووسائل الانتاج، مع مراعاة مسألة القدرة الشرائية ودرجة تكامل الأسواق والسياسات السعرية الحكومية والقدرة على تحمل التكاليف.[4]

كما يجب أن تكون هناك عدالة للتوزيع لمختلف طبقات المجتمع لأنه قد يكون هناك غذاء وفير لكنه لا يصل الى الفقراء وبالتالي وجوب ضمان الاستقرار في الركائز السابقة كشرط لتحقيق الأمن الغذائي وبصفة مستدامة.

4-اللاأمن غذائي:

ينتج هذا المفهوم نتيجة لمجموعة من الصدمات التي تمس مجموعة من القنوات: صدمات الانتاج مثل فقدان المحاصيل الغذائية أو عدم كفايتها، صدمات العمل كفقدان الوظائف أو انخفاض الأجور،

[1] FAO, An Introduction to the basic concepts of Food Security, Food Security Information for Action PracticalGuides, EC-FAO Food Security Programme2008, p01

[2] JEAN CHARLES LE VALEE, Achieving Food Security through Food system resilience : the case of Belize, Carleton University, Canada2007, p71

[3] فاطمة بكدي، الامن الغذائي والتنمية المستدامة، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، الأردن، 2016، ص39.

[4] JEAN CHARLES LE VALEE, op cite p 71

صدمات التجارة بسبب التضخم المفرط وتشوه جهاز الأسعار، صدمات التحويلات بسبب انهيار نظام الرعاية الاجتماعية الناجم عن الانكماش الاقتصادي والذي يمس مداخيل الأسر وتقع في خطر الأمن الغذائي.[1]

5-المخزون الاستراتيجي من الغذاء:

يمثل المخزون الإستراتيجي من الغذاء مكونا رئيسيا في عرض الغذاء، والهدف من تكوينه هو بناء خط دفاع الأول والصمام الرئيسي لمواجهة مشاكل نقص المعروض من الغذاء خاصة في الظروف الطارئة وعلى مدار السنة، ويعرف المخزون الاستراتيجي *(Strategic Stock)* من سلعة ما، أنه "تلك الكميات التي تحتفظ بها الحكومة والقطاع الخاص من سلعة استراتيجية لمواجهة الطلب المحلي عليها خلال فترة زمنية مستقبليه.[2]

وبالتالي فهو مخصص للاستخدام في الظروف الطارئة، ويتوقف حجمه على أهداف الدولة المستندة الى أنواع المخاطر المرتقبة والمحيطة بالبلد.

ثانيا: محاور الأمن الغذائي:

يتحقق الأمن الغذائي حينما يصبح لدى جميع الأفراد في جميع الأوقات القدرة الاقتصادية والاجتماعية للحصول على الغذاء الكافي والأمن بكامل عناصره الغذائية من أجل حياة نشطة وصحية.

ولكي يتحقق ذلك لأي شخص وجب توفر بعض المحاور الدالة على وجود أمن غذائي كما يلي:[3]

1-اتاحة الغذاء:

تمثل اتاحة الغذاء جانب العرض، وتقاس بقدرة الدول على توفير الامدادات الكافية من الغذاء لسكانها من إنتاجها المحلي أو من الأسواق الخارجية في شكل واردات ومعونات غذائية.[4]

لذلك ينبغي إتاحة إمدادات كافية من الأغذية ذات الجودة الملائمة التي يتم توفيرها من خلال الإنتاج الوطني ومن الواردات الغذائية.

---

[1] Sally Abbott, Food Secutity, Vulnerability, And Recovery, Tufts university, Boston United state 2010.p10

[2] محمد رفيق أمين حمدان. الأمن الغذائي، نظرية ونظام تطبيق. عمان، الاردن: دار وائل للنشر (1999).ص25.

[3] FAO, An Introduction to the basic concepts of Food Security ,op cite p2.

[4] عطية الجبار، تجارب بعض الدول العربية في الأمن المائي لتحقيق الأمن الغذائي، مداخلة مقدمة الى الملتقى الدولي السادس حول اشكالية الأمن الغذائي بالعالم العربي-التحديات المستقبلية في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، أيام 15-16 نوفمبر 2011، ص22.

2-إمكانية الحصول على الغذاء:

تتمثل إمكانية الحصول على الغذاء جانب الطلب وتقاس بقدرة الأفراد على تدبير احتياجاتهم من السلع الغذائية وفق امكانياتهم المادية والعوامل المؤثرة على إمكانيات الحصول عليها كأسعار السلع الغذائية، دخول الأفراد، النمو السكاني، ونمو انتاج الغذاء.

3-الإستفادة من الغذاء:

تتحقق الإستفادة من الغذاء للفرد من خلال إمكانية حصوله على وجبة مناسبة ومياه نظيفة وصرف صحي ورعاية صحية ليصل الفرد الى حالة التغذية الجيدة التي يتم فيها تلبية كل احتياجاته الفيزيولوجية، ويبين ذلك مدى أهمية المدخلات غير الغذائية في الأمن الغذائي.

4-إستقرار الغذاء:

يرتبط استقرار الغذاء ارتباطا وثيقا بمحوري الاتاحة والقدرة على الحصول عليه وأمانه وسلامته دون التعرض للتقلبات أو الأزمات، وذلك وفق ما يتبع من السياسات والبرامج والتدابير ذات العلاقة. [1]

ولكي يصل السكان أو الأسر أو الأفراد الى مرحلة الأمن الغذائي فانه يجب أن يتمكنوا من الوصول الى الغذاء الملائم في كل الأوقات، ولا يجب أن يخاطروا بفقدان الوصول الى الغذاء نتيجة لأحد الصدمات المفاجئة (مثل التغيرات المناخية أو الأزمات الإقتصادية، أو نشوب حروب....)، أو الأحداث الدورية مثل (إنعدام الأمن الغذائي الموسمي).

5-نوعية وسلامة الغذاء:

ان تطبيق المعايير الضرورية لسلامة الغذاء الامن وملاءمته للاستهلاك الادمي على طول السلسلة الغذائية، ويمكن تحسين نوعية وسلامة الغذاء من خلال:

- تطبيق معايير الصحة.
- سن القوانين والتشريعات.
- التوعية والإرشاد لزيادة الوعي الصحي لدى المواطنين.
- تعزيز دور منظمات المجتمع المدني.

6-الأمن التغذوي:

يتطلب تحقيق الأمن التغذوي الحصول على القدر المناسب من البروتين والطاقة والعناصر الغذائية الصغرى والمعادن لكل أفراد الأسرة، كما لا يعتمد الامن التغذوي فقط على كفاية الغذاء ولكن على

[1] Sally Abbott ,.(2010) .Food Secutity, Vulnerability, And Recovery . Boston United state: Tufts university.

العديد من العوامل الأخرى مثل مدى الإهتمام بصحة الأطفال والأمهات ومدى توفر الماء النظيف والصرف الصحي.[1]

الفرع الثاني: مؤشرات الأمن الغذائي:

يمكن الاستدلال على واقع الأمن الغذائي في مجتمع ما بمجموعة من المؤشرات نذكرها كما يلي:

المؤشر الأول: رصيد الميزان التجاري الغذائي:

يقاس بالفرق بين قيمة الصادرات الغذائية وقيمة الواردات الغذائية، فان كان الرصيد موجبا أو صفرا، فان هذا يعني عدم وجود فجوة أمن غذائي، حيث توجد لدى الدولة موارد مالية ذاتية تتجاوز أو تكفي لسد الفجوة الغذائية بالاستيراد من الخارج، وتظهر فجوة الأمن الغذائي الفعلية إذا كان رصيد الميزان التجاري الغذائي سالبا، ومن الناحية النسبية فان:

الحجم النسبي لفجوة الأمن الغذائي الفعلية=1- (الصادرات الغذائية/الواردات الغذائية)

المؤشر الثاني: نسبة تغطية الموارد المالية الذاتية المخصصة لإستيراد الغذاء للواردات الغذائية:

تستخدم بيانات هذا المؤشر لقياس الحجم المطلق والنسبي لمقدار فجوة الأمن الغذائي، فمن الناحية المطلقة تقاس فجوة الأمن الغذائي بالفرق بين قيمة الواردات الغذائية والموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء، والقيمة الموجبة لهذا المؤشر تدل على وجود فجوة أمن غذائي، حيث أن الموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء غير كافية لتمويل الواردات الغذائية، أما القيمة الصفرية أو السالبة لفجوة الأمن الغذائي، فتعني عدم وجود فجوة أمن غذائي، حيث أن الموارد الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء غير كافية لتمويل الواردات الغذائية، لذا لا يعاني البلد من وجود مشكلة أمن غذائي.

ويمكن التعبير عن حجم فجوة الامن الغذائي حسابيا كما يلي:

حجم فجوة الأمن الغذائي=1- (الموارد المالية الذاتية المخصصة للإستيراد/الواردات الغذائية)

[1] عيسى بن ناصر، مشكلة الغذاء في الجزائر- دراسة تحليلية وسياسات علاجها، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007، ص12.

وتعبر القيمة الموجبة عن وجود فجوة أمن غذائي فعلية، حيث تعني تلك القيمة أن الموارد المالية الذاتية[1] المخصصة لاستيراد الغذاء غير كافية لتمويل الواردات الغذائية، وبالتالي قد يلجأ البلد الى تمويل الواردات الغذائية بموارد مالية غير ذاتية، أما القيمة الصفرية أو السالبة تدل على عدم وجود فجوة أمن غذائي، حيث أن الموارد المالية الذاتية المخصصة لإستيراد الغذاء كافية لتمويل الواردات الغذائية.

المطلب الثاني: المتاح للإستهلاك ومؤشر الإكتفاء الذاتي في الجزائر:

يعتبر إستهلاك الغذاء والإستفادة منه، الهدف النهائي للأنشطة الإنتاجية والتصنيعية والتسويقية وما يرتبط بها من مختلف الأنشطة الخدمية، وفي معظم الدول العربية يعتبر الإستهلاك وأنماطه من المتغيرات التي ترتبط بعدة عوامل متداخلة منها مستويات الدخول والوعي التغذوي والصحي وفي ذات الوقت يؤثر الإستهلاك على قدرة الأفراد على العمل والنشاط والإنتاج.[2]

الفرع الأول: المتاح للإستهلاك من المواد الغذائية في الجزائر:

ان النمط الإستهلاكي في الجزائر وفي كثير من الدول العربية هو نمط الإستهلاك التقليدي للسلع الغذائية، يعتمد على الحبوب والدرنات كالبطاطا والبقوليات الجافة كالفاصولياء والعدس والبازلاء، تشكل حوالي 78% من مكونات الغذاء،[3] أي أنه يتسم بعدم التوازن، فيميل الى المواد ذات القيمة الغذائية المنخفضة وذات الإنتاجية القليلة للطاقة، مما يؤثر في قدرة الفرد على الإنجاز وضعف مقاومته للأمراض والمناعة الطبيعية للجسم، ويمكن إرجاع هذا النمط التقليدي للإستهلاك الى انخفاض متوسط دخل الفرد والحرمان من المنتجات الغذائية ذات القيمة الغذائية والسعرات الحرارية العالية كالمنتجات الحيوانية بأنواعها.

[1] يتم حساب الموارد المالية الذاتية المخصصة لاستيراد الغذاء عن طريق حساب نسبة الواردات الغذائية الى اجمالي الواردات المنظورة وغير المنظورة، وضرب هذه النسبة في حصيلة الصادرات المنظورة وغير المنظورة، وذلك حتى لا تتحمل الموارد المالية الذاتية بعبء تغطية الواردات الغذائية فقط، ومن ثم اهمال مشكلة التنمية الاقتصادية وباقي مشاكل الاقتصاد والتركيز فقط على مشكلة الأمن الغذائي.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير الوضع الغذائي في الوطن العربي،2010، ص33.

[3] محمد على داهش، رواء زكي يونس، اتحاد المغرب العربي ومشكلة الأمن الغذائي الواقع ومتطلبات المستقبل، مرجع سبق ذكره، ص55.

أولا: نفقات إستهلاك الغذاء في الجزائر:

تشير أحدث دراسة أجراها الديوان الوطني للإحصائيات حول إستهلاك الأسر في الجزائر، إلى أن الإنفاق على الغذاء يقدر بـ 1,875 مليار د.ج في 2011[1]، وبالمقارنة مع آخر دراسة استقصائية أجريت في عام 2000، فقد زاد إنفاق الأسر على الغذاء بأكثر من الضعف خلال عقد من الزمان.

ففي عام 2011، تم تخصيص 42% من إجمالي إنفاق الأسر الجزائرية لتغطية إحتياجاتها الغذائية، مقابل 44.6% من ميزانيتها في عام 2000، وحوالي 55% في عام 1989.

غير أن حصة الإنفاق في الميزانية المخصصة للغذاء تختلف بإختلاف المناطق (الريفية أو الحضرية) مع فارق قدره 5.9 نقطة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، حيث تخصص الأسر الريفية نحو 46% من ميزانيتها للإستهلاك الغذائي، فإن هذه الحصة في المناطق الحضرية لا تتجاوز 40.1%. (**انظر الجدول(III–30**)، وكانت الزيادة في الإنفاق على الغذاء أقوى أيضا في المناطق الحضرية، فقد زاد الإنفاق على الغذاء الموجه للاستهلاك بمقدار 3 مرات خلال الفترة 2000-2011، مقارنة بـ 2.5 مرة في المناطق الريفية خلال نفس الفترة.

جدول رقم (III–29): هيكل الإنفاق على الأغذية حسب طبيعة المنطقة سنة 2011 (الوحدة: مليار دينار)

المناطق الحضرية		المناطق الريفية		المجموع	
القيمة	النسبة(%)	القيمة	النسبة(%)	القيمة	النسبة(%)
1.281.0	40.1	594.3	45.9	1.875.3	100

Source: ONS 2011.

ويبين هيكل الإنفاق الغذائي حسب المنتج أن منتجات الحبوب (الخبز والدقيق والسميد والمعكرونة والأرز) تحتل أكبر حصة من الإنفاق الأسر الجزائرية، حيث بلغت (17.5%) من النفقات، تليها الخضروات الطازجة (14.4%)، واللحوم الحمراء (13.3%).

[1]- للتفصيل أكثر أنظر:

(ONS ,Enquête sur les dépenses de consommation et le niveau de vie des ménages 2011, Dépenses des ménages en alimentation et boissons en 2011. Collections Statistiques N° 195, Série S.)

ويبين تحليل هيكل النفقات للمنتجات الغذائية وفقاً للخُمس[1]، حيث أن أكثر من نصف النفقات (52%) قد أنفقت على منتجات الحبوب من قبل ذوي الدخول المنخفضة، وتحتل حصة الحبوب المركز الأول من حيث الإستهلاك خلال السنوات الخمسة الأخيرة، وهو يمثل نسبة 22.5% من إجمالي الإستهلاك لدى أصحاب الدخل المتوسط والضعيف، ويمثل الإنفاق على الحبوب 14.3% فقط لدى أصحاب الدخل المرتفع، كما أظهرت الدراسة الإستقصائية للديوان الوطني للإحصائيات للعام 2011، أن أكثر من نصف الإنفاق على الفواكه والخضروات الطازجة واللحوم بأنواعها كان من طرف الفئات ذات الدخول المرتفعة.[2]

وعموما يمكن القول أن الفرد الجزائري يعتمد في معظم غذائه على المنتجات ذات المصدر النباتي لرخص أسعارها نسبيا مقارنة بالمصادر الحيوانية، ولإنخفاض مستوى الدخول والقدرة الشرائية لدى القاعدة العريضة من المستهلكين فيها، كما يدل ذلك على وجود إختلال في مصادر الغذاء التي يستهلها الأفراد من المصادر الحيوانية خاصة، وبالتالي وجب على السلطات العامة للبلد تأمين الحد الأدنى من المنتجات الحيوانية والنباتية اللازمة في الوجبة اليومية، حتى لا يصاب الأفراد بالضعف نتيجة سوء التغذية وما يولده من فقر الدم والأمراض الأخرى التي تؤثر في الأطفال والكبار عامة.

ثانيا: الإعانات الحكومية المقدمة لدعم المنتجات الغذائية الإستهلاكية:

تحافظ الإعانات الحكومية المقدمة لدعم المنتجات الغذائية الواسعة الإستهلاك على الأمن الغذائي للعديد من الأسر ذات الدخل المنخفض، مع المساهمة في الإستقرار الإجتماعي والسياسي للبلد.

حيث إتخذت الجزائر تدابير لحماية القوة الشرائية للمواطن البسيط، من خلال تقديم الإعانات لعدد من السلع (الخبز والحليب والسكر وزيوت الطعام)، ووضع نظام لتنظيم السلع الأساسية (SYRPALAC)، ودعم القنوات الأساسية (القمح والحليب) من خلال الإنتاج أو تقديم المعونات المالية أو المعونات الغذائية المباشرة (قفة رمضان).

---

[1] تُعرَّف فئات السكان (الخُمس)، (حسب الديوان الوطني للإحصائيات) استناداً إلى متوسط الإنفاق السنوي للفرد الواحد في عام 2011 على النحو التالي:

-الخمس الأول يشمل الأسر التي تنفق أقل من 64,802 دج.

-الخمس الثاني من النفقات بين 802 64 و85.979 دج.

-الخمس لثالثة النفقات بين 85.979 دج و527 111 دج

-الخمس الرابع بين 111 127 دج و155,747دج

-الإنفاق الخامس فوق 155,747.

[2] ONS, op cit p ;45,

فعلى سبيل المثال، يخصص متوسط ميزانية سنوية تبلغ 130 مليار دينار تقريباً لدواوين الحبوب والحليب ، هذه الأخيرة مسؤولة عن المهمة التنظيمية لهذه المنتجات في الأسواق، فبالنسبة للسكر والزيوت، فأسعارها محددة بموجب مرسوم تنفيذي[1]، حيث يُدار التعويض المالي الحكومي من خلال مخطط لفائدة المنتجين، وتسهر على تنفيذه وزارة التجارة، ووزارة المالية، من خلال دفع الفارق الناتج عن التذبذب في أسعار المنتجات الزراعية في الأسواق الدولية للمنتجين والمستوردين محليا، وإستحداث آليات دعم في الميزانية العامة للدولة موجه للخبز والسميد، والتي تم تمديدها لتشمل دعم السكر والزيت إعتبارا من عام 2011. (نتيجة للتوترات الإجتماعية نتيجة إرتفاع أسعارها محليا سنة 2011). [2]

هذا التوجه التاريخي للمساعدات يستجيب لإحتياجات الأسر الضعيفة والمحدودة الدخل، مع ضمان توفير الحد الأدنى لها على الأقل من السعرات الحرارية أو البروتين الحيواني "**الرخيص**".

كما أن أي خلل يحدث في توزيع الخبز أو السميد أو الحليب يثير توترات في السوق وأحيانا إلى ردود فعل اجتماعية قوية (كما حدث سنة 2011).

ورغم أن المالية العامة للجزائر مرت بأزمة حادة في الميزانية نتيجة انخفاض في احتياطات البلد من النقد الأجنبي ونتيجة كذلك لانهيار أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، الا أن الهدف الأول للسلطات العمومية من خلال برامج التنمية الفلاحية كان دائما هو الحفاظ على القدرة الشرائية لأفراد المجتمع والحفاظ على أمنه الغذائي، كما عملت الجزائر على إدخال إصلاحات في نظام الدعم الذي يستهدف فئات السكان الأكثر ضعفاً، ولكن في ظل غياب قاعدة بيانات اجتماعية واقتصادية موثوقة وموضوعية تمكن من دعم السكان المستهدفين وتمييزهم، حيث أصبح من غير المقبول استفادة جميع طبقات المجتمع من هذا الدعم بما فيهم ذوي الدخول المرتفعة.

---

[1] للتفصيل أنظر:

– مرسوم تنفيذي رقم 16-87 مؤرخ في أول مارس سنة 2016، يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم 11-108 المؤرخ في 6 مارس سنة 2011 الذي يحدد السعر الأقصى منذ الإستهلاك و كذا هوامش الربح القصوى عند الإنتاج و الإستيراد و عند التوزيع بالجملة و التجزئة لمادتي الزيت الغذائي المكرر العادي والسكر الأبيض. (جريدة ر رقم 13 المؤرخة في 11 مارس 2016).

– مرسوم تنفيذي رقم 16-65 مؤرخ في 16 فبراير سنة 2016، يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم 01-50 المؤرخ في 12 فبراير سنة 2001 و المتضمن تحديد أسعار الحليب المبستر و الموضب في الأكياس عند الإنتاج و في مختلف مراحل التوزيع .(ج ر رقم 09 المؤرخة في 17 فيفري 2016).

-مرسوم تنفيذي رقم 20-242 مؤرخ في 12 محرم عام 1442 الموافق 31 غشت سنة 2020، يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 07-402 المؤرخ في 16 ذي الحجة عام 1428الموافق 25 ديسمبر سنة 2007 الذي يحدد أسعار سميد القمح الصلب عند الإنتاج وفي مختلف مراحل توزيعه (جريدة.ر رقم 52 المؤرخة في 2 سبتمبر 2020)..

[2] وزارة التجارة، تقرير لجنة التحقيق البرلمانية حول: "ندرة وارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع في السوق الوطنية"، أكتوبر 2011، ص85

الفرع الثاني: تطور نسبة الإكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الرئيسية:

يؤدي التفاوت بين الطلب على السلع الغذائية والإنتاج الزراعي منها إلى إنخفاض مستويات الإكتفاء الذاتي لعدد من السلع الغذائية وفي مقدمتها الحبوب، ذلك أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على الخارج لتوفير احتياجات مواطنيه من الغذاء.

في عام 2017، بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي في الجزائر من مجموعة الحبوب 20.2%، وهي تعتبر أهم سلعة غذائية في حياة المواطن الجزائري، أما شعبة الزيوت والشحوم فقد حققت نسبة 10.7%، أما نسبة الاكتفاء الذاتي من السكر فهي منعدمة، باعتبار أن الجزائر تعتمد على الأسواق الدولية في تموين السوق المحلية به سواء في شكله الخام أو المكرر، وبالرغم من الجهود التي يبذلها الفلاحون بخوض غمار انتاج الشمندر السكري في كل من ولايتي الوادي وعين الدفلى وولاية أدرار، الا أن الأمر يحتاج الى تكاثف الجهود والدعم المالي والمادي من الدولة لإنجاح عملية انتاجه، كما يطرح موضوع مصير مصانع تكرير السكر التي كانت قيد الإنتاج سنوات السبعينات عدة تساؤلات (مثل مصنع خميس مليانة)، وجب على السلطات المعنية النظر في بعثها وإعادة النشاط اليها.

أما بالنسبة الى جملة الخضار فقد حققت الجزائر نسبة إكتفاء ذاتي تقارب 100%، تتصدرها شعبة البطاطس بنسبة 97.0%، أما نسبة الاكتفاء الذاتي في كل من شعبة البقوليات والفواكه فقد بلغت 50.5%و99.3% على التوالي، وحققت الجزائر فائضا في الإنتاج بالنسبة للتمور، حيث قدرت نسبة الاكتفاء الذاتي بـ 104.6% لنفس السنة.

وفيما يخص المنتجات الحيوانية، فقد بلغت نسبة الإكتفاء الذاتي من اللحوم 95.6% تتوزع على شعبتي اللحوم الحمراء و اللحوم البيضاء وشعبة الأسماك بنسبة 91.4%، 100.1%، 84.8% على الترتيب، كما حققت الجزائر إكتفاء ذاتي من شعبة بيض المائدة بنسبة 100%، وبنسبة 91.9% من شعبة العسل الطبيعي، كما حقق الجزائر نسبة إكتفاء ذاتي بـ89.7% من جملة الألبان ومنتجاتها، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(III –30): المتاح للإستهلاك ونسبة الإكتفاء الذاتي من المجموعات الغذائية الرئيسية خلال الفترة (2015–2017)، (الوحدة: ألف طن، نسبة مئوية)

	المتاح للاستهلاك			نسبة الاكتفاء الذاتي		
	2015	2016	2017	2015	2016	2017
مجموعة الحبوب (جملة)	17642.5	16772.2	16370.3	21.7	20.5	21.2
القمح والدقيق	11158.5	10661.1	10515.2	23.8	22.9	23.2
الذرة الشامية	4420.4	4119.2	4144.1	0.1	0.1	0.1
الأرز	114.1	110.8	130.0	0.2	0.2	0.2
الشعير	1806.9	1799.1	1511.3	57.0	51.1	64.2
البطاطس	4692.6	4844.2	4747.3	96.7	98.3	97.0
جملة البقوليات	214.7	150.5	212.3	50.0	51.4	50.5
جملة الخضر	12837.8	8938.0	8884.3	99.6	99.4	100.0
جملة الفاكهة	5343.5	5039.0	4978.3	92.9	95.2	99.3
التمور	961.9	998.9	1011.8	103.0	103.1	104.6
السكر(مكرر)	1196.3	1412.2	1595.5	0.0	0.0	0.0
جملة الزيوت والدهون	778.5	851.3	929.6	11.1	11.7	10.7
جملة اللحوم	886.9	1119.0	1123.3	92.4	94.1	95.6
لحوم حمراء	594.8	604.5	595.0	88.4	89.0	91.4
لحوم بيضاء	292.1	514.4	528.3	100.5	100.2	100.3
الأسماك	136.5	132.6	127.7	77.1	77.0	84.8
البيض	385.5	401.5	394.3	100.0	100.0	100.0
الألبان ومنتجاتها	4738.0	4484.4	3924.9	82.2	80.0	89.7
العسل الطبيعي	7.3	8.3	6.7	90.6	86.0	91.9

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد 38، 2019.

الفرع الثالث: الفاقد والمهدر من الغذاء:

يعتبر فقدان الأغذية أو هدرها بصورة عامة أمرا غير مرغوب فيه، وهو أحد أشكال التبذير المنهي عنه شرعا ويجب تجنبه، **لقوله تعالى (في سورة الإسراء): ((إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُواْ إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ))**، وأن الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية وسيلة لخفض تكاليف وتحسين الأمن الغذائي والتغذية، والمساهمة في تحقيق الإستدامة البيئية، لاسيما من خلال تخفيف الضغط على الموارد الطبيعية والإستفادة الى أقصى حد من الموارد التي يبنى عليها النظام الغذائي[1].

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، السير قدما باتجاه الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية، تقرير حالة الأغذية والزراعة 2019، روما، 2019، ص4.

تعرّف منظمة الأغذية والزراعة(الفاو)، النفايات الغذائية بأنها "منتجات قابلة للإستخدام فقدت في سلسلة التوزيع"، أي بين الخروج من المزرعة (أو ميناء الإستيراد) ونقطة البيع بالتجزئة،

والهدر الناتج عن الفائض في الإستهلاك النهائي في غالب الأحيان يعود الى ظروف التخزين السيئة، والإفتقار إلى وحدات المعالجة (خاصة بالنسبة للطماطم والبطاطس الصناعية في حالة "الإفراط في الإنتاج")، وعدم وجود التعبئة والتغليف المناسبين (وخاصة بالنسبة للفواكه والخضروات)، والخسائر الناجمة عن فواصل سلسلة التوزيع.

ولم تجر سوى دراسات قليلة حول موضوع هدر الطعام أو فقدانه في الجزائر، في حين أن قضية النفايات تعتبر الآن مشكلة حقيقية تواجه المجتمع الجزائري الذي حافظ منذ فترة طويلة على علاقة شبه مقدسة بالخبز باعتباره مكون رئيسي للوجبة الغذائية للمستهلك الجزائري، ووفقاً لمنظمة الأغذية والزراعة، تمثل نفايات الحبوب والنفايات في سلسلة التوزيع حوالي 10% من قيمة الوجبة الغذائية بالسعرات الحرارية للفترة 2009-2013، أي حوالي433,500 طن سنوياً.[1]

الجدول رقم((III -31): الخسائر معبر عنها بالسعرات حرارية للفترة (2009-2013)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	الاجمالي
الخسائر الغذائية(سعرة حرارية)	227	221	287	181	642	1557
متوسط الحصة الغذائية(سعرة حرارية)	3110	3141	3217	3272	3296	16037
الخسائر (%)	7.3	7.0	9.0	6.0	19.0	10.0

Source: balances alimentaires FAO.

إضافة إلى ذلك، يجب الإشارة أيضا الى الخسائر المسجلة أثناء الحصاد وأثناء التخزين قبل مغادرة المزرعة، فبالنسبة للحبوب تقدر هذه الخسائر بمتوسط 4%، أو حوالي 000 730طن من الحبوب سنوياً خلال الفترة 2009-2013.

وعلى مستوى المستهلك، فإن النفايات تتعلق بشكل خاص بمنتج الخبز، وهو غذاء مدعم من طرف الحكومة الجزائرية على نطاق واسع، ولم يتم إجراء أي تحقيق موثوق بشأن هذه الظاهرة، وتقدر الشركة الجزائرية المسؤولة عن جمع النفايات المنزلية هدر سكان العاصمة للخبز بـ 90 طنا خلال الأشهر

[1] Aghiles R. 2017. Gaspillage/ 90 tonnes de pain dans les poubelles d'Alger. In AF-Algérie Focus du 14-10-2017.p ;05. Téléchargé le 22-12-2017 sur le site http://www.algerie-focus.com/2017/10/gaspillage-90-tonnes-de-pain-poubelles-dalger/.

التسعة الأولى من عام 2017، أي ما يعادل 12 ألف طن من القمح، وهناك أيضا تقارير عن إلقاء 12 مليون رغيف خبز في البلد كل شهر، أي ما يعادل ما بين 000 320 و 000 400 طن من القمح. [1]

وتقدر المؤسسة الوطنية لتعزيز الصحة وتطوير البحوث (FOREM) أنه في عام 2015، يتم التخلص مما قيمته أكثر من 40 مليون دولار من الخبز سنوياً.

هذا الكم الهائل من الهدر من الغذاء، أوجب وضع دراسات جادة حول مدى ملاءمة الإعانات للمواد الغذائية الأساسية الموجهة للمستهلك دون إستثناء، وهو نقاش حي على مستوى الهيئات الإقتصادية الوطنية (وزارات المالية والتجارة والزراعة، ومنتدى رؤساء المؤسسات والأعمال وممثلي المجتمع المدني...) أو على المستوى الدولي (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للزراعة والأغذية..)، فإن الحد من الهدر الحالي لا يتم إحصاءه محليا في الغالب، وينبغي الإشارة ببساطة إلى أن بعض البلديات باشرت بتنظيم الفرز الإنتقائي للنفايات المنزلية على مستوى محيطها الجغرافي، ومن المقرر وضع حاويات خاصة بالخبز الذي ترميه الأسر ليسهل إحصاء الفاقد اليومي منه، كما يلتزم القطاع الخاص بإستعادة هذا الخبز وإعادة تدويره لصالح منتجي الماشية أو مربي الدواجن.

المطلب الثالث: مؤشر الجوع ووضع الأمن الغذائي في الجزائر:

يمثل إنفاق الأسر الجزائرية على الإحتياجات الغذائية حوالي 42%من الإنفاق الإجمالي (سنة 2011)، وقد سجل تقدما حقيقيا في إستهلاك الأغذية بفضل إتجاه المجتمع بشكل عام نحو التحضر، وتحسن القوة الشرائية التي تحميها السياسة الحكومية لدعم الأسعار، ويتم اللجوء الى الواردات فقط فيما يخص السلع الأكثر استهلاكا مثل (القمح، الحليب، السكر، زيوت المائدة)، حيث يصنف الاتحاد الدولي لبحوث المجاعة الجزائر كمجموعة من البلدان التي تنخفض فيها مستويات الجوع.

[1] Aghiles R. 2017.op. cit.p ;6.

الفرع الأول: مؤشر نقص الغذاء في الجزائر:

يقيس إستعراض البيانات المتعلقة بمؤشر الجوع العالمي[1]، الذي حدده المعهد الدولي لبحوث سياسات الغذاء، والذي يصنف الجزائر ضمن البلدان التي تنخفض فيها مستويات الجوع، مما يسمح لها بأن تحتل اليوم مرتبة مهمة ضمن مجموعة البلدان ذات مستويات الجوع المنخفضة، والجدول التالي يوضح تطور مؤشر الجوع في الجزائر خلال الفترة (2006-2019).

الجدول رقم (III –32): تطور المؤشر العالمي للجوع في الجزائر للفترة 2006–2019:[2]

المؤشرات / السنة	نقطة مؤشر الجوع	نسبة السكان الذين يعانون سوء التغذية(%)	نسبة انتشار فقدان الوزن لدى الأطفال دون سن الخامسة	نسبة انتشار التقزم لدى الأطفال دون سن الخامسة	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة
2006	6.50	5.0	-	10.4	4.1
2007	6.47	5.0	-	10.4	4.0
2008	6.0	4.0	-	10.2	3.8
2009	10.8	6.1	4.2	13.2	2.9
2010	10.6	6.3	4.2	12.8	2.7
2011	اقل من5	4	3.0	-	3.0
2012	9.0	3.5	4.1	11.7	2.6
2013	اقل من5	3.7	5.7	-	3.0
2014	أقل من5	2.4	3.6	-	2.0
2015	8.7	2.9	4.1	11.7	2.5
2016	8.7	2.9	4.1	11.7	2.6
2017	9.5	4.6	4.1	11.7	2.6
2018	9.4	4.7	4.1	11.7	2.5
2019	10.3	3.9	5.0	15.3	2.4

المؤشر العالمي للجوع: 9.9 منخفض، من 10.0-19.9 معتدل، من 20.0-34.9 خطيرة، من 35.0-49.9 مثيرة للقلق، 50.0 مثيرة للقلق للغاية.

Source : IFPRI 2019. Global Hunger Index : Armed Conflict and the Challenge of Hunger.

[1] صُمم المؤشر العالمي للجوع لمقارنة حالات الجوع على الصعيدين الإقليمي والوطني وزيادة الوعي بين البلدان بضرورة اتخاذ تدابير للحد من الجوع. وقد نشر المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية هذا المؤشر منذ 11 عاماً. وهي تصنف 113 بلدا سنويا استنادا إلى أثر الجوع وسوء التغذية. وقد تم إنشاؤه على أساس أربعة مؤشرات: '1' النسبة المئوية للسكان الذين يعانون من نقص التغذية، '2' النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من تأخر في الطول ومنخفض الوزن، '3' النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من توقف النمو (انخفاض الطول بالنسبة للعمر)، '6' النسبة المئوية للأطفال الذين يموتون قبل سن الخامسة (وفيات الرضع).

[2] تم اعتِماد المؤشر وتَطويره مِن قِبل المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية(IFPRI) ، ونُشر لأول مرةٍ في عام 2006.

من خلال إستقراء الجدول نلاحظ أن نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية قد انخفضت خلال الفترة(2006-2019) من 5.0% إلى 3.9% من اجمالي عدد السكان، وارتفع معدل فقدان الوزن بين الأطفال دون سن الخامسة من 4.2% إلى 5.0%، كما يلاحظ أيضا ارتفاع في معدل انتشار التقزم بين الأطفال دون سن الخامسة من 10.4% عام 2006 ليبلغ الذروة سنة 2009 أين سجل 13.2%، و خلال الفترة(2009-2018) عاود الانخفاض(من 13.2% إلى 11.7%) ليرتفع سنة 2019 الى 15.3%.

وشهد معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إنخفاضا من 2.9% إلى 2.4% في مؤشر الجوع العالمي، حيث حققت الجزائر درجة 8.7 نقطة (البلدان منخفضة المخاطر) في عام 2016 على مقياس 50 نقطة، وهو أمر جد ايجابي يترجم جهود التنمية الفلاحية من خلال برنامج التنمية الفلاحية المسطرة، غير أن سنة 2019 شهدت تدهورا في مؤشر الجوع حيث سجل 10.3 نقطة، وهو ما يدل على المستوى المعتدل لمؤشر الجوع، أما عن عدد السكان الذين يعانون الجوع ونقص التغذية، فقد انخفض في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، من 2.5 مليون شخص كمتوسط للفترة 2000-2002 الى 1.6 مليون شخص كمتوسط للفترة 2009-2011، و1.2 مليون شخص كمتوسط الفترة2017-2019. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (III-33): تطور عدد الأشخاص الذين يعانون نقص التغذية في الجزائر للفترة (2000-2019)

الوحدة: مليون شخص

الفترة	عدد الأشخاص الذين يعانون نقص التغذية	الفترة	عدد الأشخاص الذين يعانون نقص التغذية
2002/2000	2.5	2011-2009	1.6
2003/2001	2.4	2012-2010	1.4
2004/2002	2.3	2013-2011	1.3
2005/2003	2.3	2014-2012	1.3
2006/2004	2.2	2015-2013	1.3
2007/2005	2.2	2016-2014	1.3
2008/2006	2	2017-2015	1.3
2009/2007	2	2018-2016	1.3
2010/2008	1.8	2019-2017	1.2

Source : http://www.fao.org/faostat, (14/12/2020.)

إن الإنخفاض في عدد السكان الذين يعانون الجوع ونقص التغذية في الجزائر خلال الفترة 1999-2019 (حسب اخر احصائيات للمنظمة العالمية للزراعة سنة 2020)، يعود أساسا الى تحسن المستوى المعيشي للأسر نتيجة جهود الحكومة من خلال تطبيق مختلف البرامج التنموية الفلاحية على مستوى الوفرة الغذائية وتحسن النمط المعيشي للسكان.

الفرع الثاني: مؤشرات الأمن التغذوي في الجزائر:

يتطلب تحقيق الأمن التغذوي الحصول على القدر المناسب من البروتين والطاقة والعناصر الغذائية الصغرى والمعادن لكل أفراد المجتمع.

أولا: تكوين البروتين والدهون في الحصص الغذائية للفرد الجزائري:

بالإضافة إلى القمح والحليب والسكر وزيوت الطعام، تلعب البطاطا الآن دوراً رئيسياً في تكوين الحصص الغذائية والتوازنات الغذائية للسكان في الجزائر، وقد تحسنت حصة الغذاء هذه بشكل ملحوظ على مدى السنوات الخمسين الماضية، ومن حيث الجودة، هناك وزن كبير للمنتجات النباتية في تكوين الحصص الغذائية، ولا تزال الدهون النباتية تحتل دورًا مهيمنًا في الفترة 2000-2017 (أكثر من70%من اجمالي الدهون) على تركيبة الحصة الغذائية للفرد الجزائري.

ويبين هيكل الإنفاق على الغذاء حسب المنتجات، أن منتجات الحبوب (الخبز والدقيق والسميد والمعكرونة والأرز) هي الأولى، حيث بلغت 17.5% من النفقات للأسر الجزائرية، تليها الخضروات الطازجة (14.4 %)، و اللحوم الحمراء (13.3 %).[1]

حيث أن نصيب الفرد الجزائري من البروتين قد انخفض سنة 2019، حين بلغ 90.5 غرام للفرد في اليوم مقارنة بسنة 2015 أين بلغ 93.4 غرام للفرد الواحد يوميا، هذا الأمر راجع أساسا الى تراجع مداخيل البلد جراء انخفاض أسعار النفط في الاسواق الدولية، اضافة الى مرحلة اللااستقرار التي مرت بها البلاد منذ مطلع سنة 2019 ، والانهيارات المتتالية في قيمة الدينار الجزائري، وأزمة السيولة المالية المحلية التي تعاني منها الجزائر، وتداعيات تفشي الوباء –كوفيد-19 على دخول الأفراد والعائلات، جعلت المناخ الاستثماري ومناخ الأعمال غير ملاءم، وتكبد العديد من المنتجين لخسائر كبيرة، انعكست في غلاء المعيشة لأفراد المجتمع الجزائري مما جعل الطبقة المتوسطة والضعيفة تميل الى استهلاك الحبوب والخضار على

[1] ONS .(2012) .Enquête sur les dépenses de consommation et le niveau de vie des ménages 2011, Dépenses des ménages en alimentation et boissons en 2011 .Collections Statistiques N ,195 °Série S.

حساب البروتين الحيواني في تكوين الحصص الغذائية اليومية، وارتفع بذلك وضع اللاأمن تغذوي للفرد الجزائري. **أنظر الشكل رقم(III-29).**

الشكل رقم(III-29): متوسط كفاية إمدادات الطاقة الغذائية (غرام للفرد في اليوم) (متوسط 3 سنوات)

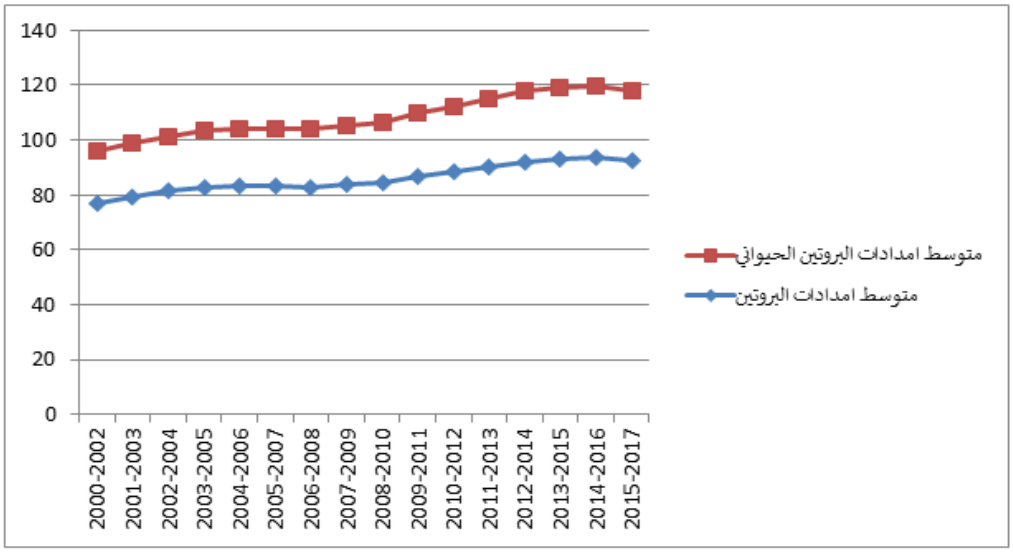

المصدر: من اعداد الباحثة، اعتمادا على احصائيات قاعدة بيانات المنظمة العالمية للأغذية والزراعة الفاو.

الفرع الثالث: إمكانية الحصول الى الغذاء في الجزائر:

تتمثل امكانية الحصول على الغذاء جانب الطلب وتقاس بقدرة الأفراد على تدبير احتياجاتهم من السلع الغذائية وفق امكانياتهم المادية والعوامل المؤثرة على امكانيات الحصول عليها كأسعار السلع الغذائية، دخول الأفراد، النمو السكاني، ونمو إنتاج الغذاء.

أولا: تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

بلغ نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي 11.510.56دولار سنة 2019 مقارنة بنصيب الفرد سنة 2000 الذي بلغ 8.710.46 دولار للفرد الواحد، هذا الارتفاع في نصيب الفرد الجزائري يعبر عن الامكانيات الضخمة التي رصدتها الدولة من خلال تنفيذ برامج التنمية الفلاحية والهادفة أساسا الى الدفع بالقطاع الفلاحي، وعلى الرغم من دعم القدرة الشرائية الغذائية للمواطن الا انها بقيت دون الطموحات، هذا الأمر يرجعه العديد من الباحثين الى ارتباط الامدادات الغذائية بشكل متزايد على الواردات (فخلال نصف قرن، ارتفعت حصة الواردات في تكوين الحصص التموينية من 38% إلى 68%) ،هذا المؤشر يكشف مدى ضعف الجزائر في مجال الغذاء.

الجدول رقم (III–34): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة (2000–2019)

الوحدة:(دولار الثابت لعام 2011)

السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	السنوات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي
2000	8710.46	2014	11512.71
2005	10504.86	2015	11696.96
2009	10782.36	2016	11826.16
2010	10970.71	2017	11737.41
2011	11078.24	2018	11642.19
2012	11233.53	2019	11510.56
2013	11319.10	-	-

Source:http://www.fao.org/faostat/2020.

ثانيا: مؤشر الوصول للغذاء:

تلعب شبكات السكك الحديدية دور مهم في امكانية حصول جميع الأفراد وفي جميع الأوقات على الغذاء باختلاف أماكن تواجدهم من خلال شبكات التوزيع المختلفة، وهو مؤشر مهم على القدرة على الحصول على الغذاء، كما تتميز شبكة خطوط السكك الحديدية في الجزائر بقدمها واهتراءها، كما أن أكثر من 80% من هذه الخطوط يتميز بالضيق.

خلال الفترة (1999-2008) سجلت تراجعا بأكثر من 1100كلم مقارنة بما كانت عليه سنة 1962، لذلك وفي إطار البرامج التنموية الوطنية الطموحة للفترة 2005-2019، تقرر انجاز سكك حديدية على طول 5941 كيلومتر مع مطلع سنة 2020، فكثافة خطوط السكك الحديدة تعبر عن مجموع الطرق في الكيلومتر (لكل 100 كيلومتر مربع من المساحة). [1]

ووفقا للمنظمة العالمية للزراعة والتغذية الفاو فان كثافة الطرق في الجزائر يراوح مكانه طيلة العشرة سنوات الاخيرة 2009-2019 بمعدل 0.2 كيلومتر لكل 100 كيلومتر مربع من اجمالي مساحة الجزائر، وهو مؤشر ضعيف جدا يترجم مدى عجز الفرد الجزائري للوصول الى الغذاء. [2]

[1] وزارة النقل الجزائرية، على الموقع الرسمي(http://www.mt.gov.dz/?page_id=1717) تاريخ الاطلاع:2020/10/18.

[2] http://www.fao.org/faostat/2020.

خلاصة الفصل:

من خلال تحليل مختلف المؤشرات المتعلقة بالقطاع الزراعي والغذائي في الجزائر خلال فترة الدراسة، يبرز لنا مدى هشاشة القطاع الفلاحي، بالرغم من الإمكانات الطبيعية والمالية والبشرية التي يزخر بها القطاع، الا أنه لم يستفد منها بالشكل المرغوب فيه، ذلك أن مساهمته في اجمالي الناتج المحلي ماتزال ضعيفة، وهو ما يعد فشلا لسياسة الانفاق التوسعية التي تبنتها الجزائر (مطلع القرن الواحد والعشرين) لصالح القطاع الفلاحي، بحكم أنها عجزت عن تنشيط الجهاز الإنتاجي بالشكل الذي يواكب تطلعات القائمين على القطاع، وبالشكل الذي يحقق اكتفاء ذاتي في غالبية المحاصيل الزراعية والمنتجات الزراعية الواسعة الإستهلاك.

أما على مستوى الفرد الجزائري، يمكن القول أنه بالرغم من تحقيق التحسن الملموس في الحصص الغذائية للأفراد جزئياً نتيجة الدعم الحكومي للقدرة الشرائية الغذائية من جهة و تحقيق نمو في الإمدادات الزراعية من جهة أخرى، إلا أن الجزائر لاتزال من الدول التي تعتمد بشكل متزايد على الواردات الغذائية.

وقد تم إخفاء الزيادات في الإنتاج الفلاحي الوطني من مختلف الشعب الفلاحية، والتي تحققت من خلال تنفيذ برامج التنمية المختلفة (PNDA و PRAR وخطة فلاحة 2019) بسبب زيادة الطلب على الإستهلاك المحلي للسلع الغذائية بفعل النمو المتسارع في التركيبة السكانية والقوة الشرائية للسكان.

الفصل الرابع

تمهيد:

تعتبر المشكلة الرئيسية التي تواجه البنيان الإقتصادي الفلاحي في الجزائر، هي عدم كفاية المتاح من الإنتاج الزراعي الوطني لإحتياجات السكان محليا، وعدم مواكبة النمو في الإنتاج الفلاحي للنمو في الطلب الوطني منه، وذلك يعود أساسا الى النمو المتسارع والقوي في عدد السكان.

أدى هذا الوضع إلى تشجيع وتضخيم حاجة الجزائر للغذاء، وفي الوقت نفسه، فإن إعانات الأسعار التي وضعتها الحكومة (تحديد أسعار الحبوب والدقيق والحليب خاصة أسعار السكر والزيت) ومختلف وسائل الدعم الممنوحة، أصبحت تشكل خطرا كبيرا على المالية العامة للدولة، خاصة في حالة إرتفاع أسعار الغذاء في الأسواق الدولية دون حل المشاكل الهيكلية في القطاع الزراعي محليا، وعدم مواجهة هذا الوضع فقط بالإعتماد على الواردات الذي يثير مسألة السيادة الوطنية.

ولهذه الأسباب أعطت الجزائر أولوية لتنمية القطاع الفلاحي والصناعات الغذائية منذ عام 2000، من خلال التنفيذ المتعاقب لخطط التنمية الفلاحية المختلفة والتي رصدت لها مبالغ مالية هامة، بهدف الحد من إتساع الفجوة الغذائية، من خلال تضييق الفجوة بين الإنتاج والإستهلاك من ناحية والتقليل من الواردات بتنمية الإنتاج الفلاحي المحلي بالمستوى الذي يلبي الحاجات الإستهلاكية الوطنية من ناحية أخرى، خاصة في مجال الصناعات الغذائية وشعبة الحبوب التي تشهد فاتورة وارداتها تزايدا مستمرا.

فمن خلال هذا الفصل نحاول تحليل واقع الفجوة الغذائية في الجزائر وتبيين أثر مختلف البرامج التنموية الحكومية للقطاع الفلاحي على تطور الفجوة الغذائية خلال الفترة (1999-2019)، من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع الفجوة الغذائية في الجزائر.

المبحث الثاني: تحليل أثر برامج التنمية الفلاحية على الفجوة الغذائية في الجزائر.

المبحث الثالث: قياس أثر برامج التنمية الفلاحية على تطور الفجوة الغذائية في الجزائر.

المبحث الأول: واقع الفجوة الغذائية في الجزائر

بدأت معالم مشكلة إتساع الفجوة الغذائية في الجزائر تبرز مع بداية السبعينات من القرن العشرين، وتفاقمت فيما بعد حيث تسارعت وتيرة الواردات الغذائية من ناحية الكمية والقيمة، وزاد وزنها في تغطية الإحتياجات الغذائية الوطنية، وفي المقابل عرفت صادرات المنتجات الزراعية والغذائية إنخفاضا حادا من حيث الكمية والقيمة والأهمية بالنسبة لإجمالي الصادرات.

نحاول من خلال هذا المبحث تسليط الضوء على واقع التجارة الخارجية الغذائية في الجزائر ووضع الفجوة الغذائية خلال فترة الدراسة من خلال المطالب التالية.

المطلب الأول: الفجوة الغذائية، مفهومها ودلالاتها الإقتصادية:

إن حاجة الإنسان الى الطعام هي أكثر الحاجات الحاحا، حيث أنها حاجة غريزية متجددة، وقد ظلت مشكلة توفير الغذاء هي الشغل الشاغل لكل المجتمعات على مر العصور، تتزايد حدتها تارة وتخف حدتها تارة أخرى تبعا لتغير الظروف.

وليست مشكلة الفجوة الغذائية وليدة اليوم بل تمتد إلى سنوات طويلة مضت، فقد نبه الإقتصادي الإنجليزي توماس مالتس عام (1798) الى الإختلال المتوقع بين الزيادة في السكان والموارد الغذائية، ورغم ما وجه لنظرية مالتس في العلاقة بين السكان والموارد من إنتقادات إلا أنها كانت إشارة لظاهرة خطيرة بدأت تظهر بعد ذلك في كثير من الدول النامية[1].

كما قام بعض الإقتصاديين المعاصرين أمثال الإقتصادي الأمريكي ليستر براون الى التنبيه لخطورة مشكلة الغذاء عندما قام بنشر بحوثه في عام 1962، 1965 عن توقعات الإنتاج لعام 2000.

وذكر براون أنه برغم إمكان الدول النامية بزيادة إنتاجها من الحبوب ثلاث مرات حتى عام 2000 فإن صادرات الدول المتقدمة من الحبوب إلى الدول النامية يجب أن تزيد أربع مرات لمقابلة الإحتياجات المتزايدة لهذه الدول.[2]

ورغم كل التحذيرات فقد ظل العالم منشغلا بقضايا النمو الإقتصادي وبالطفرة التكنولوجية الهائلة بعد الحرب العالمية الثانية، وظلت الدول النامية منشغلة بخطط التنمية خاصة في مجال الصناعة، ولكن مع مطلع السبعينات واجه العالم أزمة غذاء خطيرة، الأمر الذي إضطر المجتمع الدولي الى الدعوة لعقد مؤتمر

[1] صفية زكريا اسماعيل عيد، دراسة اقتصادية لتطور الفجوة الغذائية للسلع الرئيسية في مصر، رسالة ماجستير في العلوم الزراعية، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، مصر، 1991، ص121

[2] .نفس المرجع: ص ص121، 122.

عالمي للغذاء عام 1974 للبحث عن طرق عاجلة لمقاومة الجوع وسوء التغذية[1]، كما تم إنشاء مجلس الغذاء العالمي المنبثق عن مؤتمر الغذاء العالمي وأصبحت أزمة الغذاء من أهم الموضوعات التي تتبناها هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

بالرغم من كل تلك الإحترازات الا أن مشكلة الغذاء زادت حدة في نهاية الألفية الثانية وبداية الألفية الثالثة، وتعاظمت على المستوى العالمي كنتيجة لإنعكاس للأزمة المالية والإقتصادية العالمية لعام 2008، حيث إرتفعت أسعار الغذاء إرتفاعا حادا وصلت إلى أرقاما قياسية، أثرت تأثيرا مباشرا على قدرة الحصول على الغذاء لكثير من الدول النامية ومنها العربية التي تعتمد على الأسواق العالمية لتأمين إحتياجاتها الغذائية، حيث مرت هذه الدول بصعوبات شديدة في توفير الغذاء لمواطنيها وأدت هذه الأوضاع الى زيادة في عجز الميزان التجاري الغذائي والى توسع في الفجوة الغذائية لتلك الدول.

وفي ظل هذه الظروف عملت تلك الدول ومنها الجزائر جاهدة من أجل الحد من الإتجاه المتزايد في الإعتماد على الخارج، سواء لسد الحاجيات المحلية من الغذاء أو بتقليل الأبعاد المختلفة للمشكلة الغذائية.

ولتحليل تطور وأبعاد الفجوة الغذائية في أي إقتصاد وجب تحديد مفهوم الفجوة الغذائية والتفرقة بينها وبين بعض المفاهيم اللصيقة بها.

الفرع الأول: الفجوة الغذائية والمفاهيم المتعلقة بها:

أولا: الفجوة الغذائية:

تعبر الفجوة الغذائية عن مدى كفاية الإنتاج المحلي من الغذاء لمواجهة متطلبات الإستهلاك على المستوى الوطني، وتقاس الفجوة الغذائية بمقدار الفرق بين إجمالي الإحتياجات من المنتجات الغذائية المختلفة وبين اجمالي المنتج منها.[2]

وكلما إزداد الفرق دل ذلك على عدم قدرة الإقتصاد الوطني على الوفاء بإحتياجات مواطنيه من الغذاء، وتلجأ الدول لسد هذه الفجوة عن طريق الإستيراد.

[1] السيد محمد السريتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية-رؤية اسلامية، دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية، دار الجامعة الجديدة للنشر، جامعة الاسكندرية، مصر، 2000، ص12.

[2] صفية زكريا اسماعيل عيد، مرجع سبق ذكره، ص131.

إستنادا لما سبق يمكن الإستدلال على وجود مفهومين للفجوة الغذائية هما: الفجوة الغذائية الظاهرية والفجوة الغذائية الحقيقية[1].

✓ **الفجوة الغذائية الظاهرية:**

هي الفرق بين قيمة كل من الإستيرادات والصادرات من الغذاء، أي أن هذه الفجوة هي بمثابة صافي الإستيرادات فهي تعبر عن الفرق بين إجمالي المتاح للإستهلاك من سلعة معينة وبين الإنتاج المحلي من تلك السلعة في مدة زمنية معينة والتي يتم سدها بصافي الواردات.

الفجوة الغذائية الظاهرية= الواردات الغذائية–الصادرات الغذائية

✓ **الفجوة الغذائية الحقيقية:**

هي: "مدى كفاية الغذاء للفرد من حيث الكميات والنوعيات الغذائية المختلفة"[2]، أو هي "مدى قصور الإنتاج المحلي عن الإيفاء بالإحتياجات البشرية الفعلية من محصول ما خلال مدة زمنية معينة.

فالفجوة الغذائية الحقيقية (الفعلية) تقاس على المستوى الوطني بالفرق بين إجمالي الإحتياجات الغذائية أو الإستهلاك الفعلي للغذاء وحجم الإنتاج الفعلي للغذاء ومن هنا يمكن القول أن الفجوة الغذائية الفعلية توضح لنا عجز الإنتاج المحلي من الغذاء في تغطية حاجات الإستهلاك من السلع الغذائية، وإذا بحثنا عن إمكانية سد تلك الفجوة فنجد عمليا يتم عن طريق الواردات والمعونات الغذائية، وتقاس الفجوة الغذائية الفعلية بالعلاقة التالية:[3]

الإنتاج المحلي من الغذاء– الإستهلاك الفعلي من الغذاء= الواردات الغذائية + المعونات الغذائية

ومما لا شك فيه أن وجود فجوة غذائية فعلية في الإقتصاد لا يدل على وجود مشكلة أمن غذائي لأن بعض الدول لديها القدرة على تغطية تلك الفجوة بالواردات إعتمادا على مواردها الذاتية المستمدة من حصيلة الصادرات، والشاهد على ذلك دولة اليابان التي تتمتع بدرجة عالية من الأمن الغذائي لأن الصادرات اليابانية تغطي الواردات الغذائية وإقتصادها إقتصاد صناعي تكنولوجي حقيقي (بالرغم من أن

[1] منذر محمود الصافي محمد، تحليل اتجاه الفجوة الغذائية في السودان في الفترة من 1970-2005 بالتركيز على محصول القمح، مذكرة ماجستير في الاقتصاد القياسي، جامعة الخرطوم، ص15.

[2] عبد الغفور أحمد، نظرة اقتصادية لمشكلة الغذاء في العراق، دار الهدى للنشر و التوزيع، 2008، ص157.

[3] السيد محمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص ص 60 ،61 .

عدد سكان اليابان يبلغ أكثر من 127 مليون نسمة سنة 2020)[1]، بالرغم من وجود فجوة غذائية حقيقية بإعتبار أن الإنتاج المحلي من الغذاء لا يسد الحاجيات المتزايدة من إستهلاك الغذاء.

ثانيا: العجز الغذائي:

يحدث العجز الغذائي عندما يتراجع الإنتاج الغذائي المحلي داخل بلد ما، وتقوم الحكومات بتوفير النقص من الغذاء عن طريق استيراد ما ندر منه لتلبية الطلب المحلي وسد حاجيات المواطنين، وقد حدث ذلك مرارا وطوال سنوات متتالية خاصة في الأزمنة الأخيرة، كان السبب الأكبر فيها هو تراجع كميات الأمطار المتساقطة.

و يطلق على هذا التراجع في إنتاج الغذاء بالعجز الغذائي، ويكون سببه تزايد الطلب الكلي على الغذاء الناجم عن تزايد في تعداد السكان وإرتفاع القدرة الشرائية لهم[2]، وإذا لم تتوفر الكميات اللازمة المطلوبة لسكان البلد الواحد، أي لم تنتج محليا بالقدر الكافي دل ذلك على وجود قصور في الإنتاج الغذائي بمختلف مكوناته الزراعي والنباتي والحيواني، وهذا يعني أيضا أن الكميات المطلوبة لا تتوافق والكميات المعروضة مما يؤدي إلى تكوين فارق فيما بين العرض والطلب من الغذاء، أي عجز في الميزان التجاري الغذائي وهو ما يطلق عليه فجوة غذائية.

اذن فالفجوة الغذائية هي تلك الكميات من المواد الغذائية التي يحتاجها البلد الواحد ولا يستطيع توفيرها محليا، بل يسعى ويلجأ إلى إشباعها عن طريق الإستيراد من الخارج، ويتم تقدير هذا العجز بقياس الفرق بين حجم المنتوجات الغذائية القادمة من الخارج (الواردات) والصادر منها، والتمثيل البياني للفجوة الغذائية ممثل في الفرق بين الصادرات الغذائية و الواردات منها[3].

ثالثا: الفجوة التغذوية:

للتعبير بشكل دقيق على الفجوة الغذائية يستخدم الإقتصاديون عادة الفجوة الغذائية المعيارية (التغذوية)، والتي تحدد لنا متوسط ما يحصل عليه الفرد في اليوم من السعرات الحرارية مقارنة مع نصيب الفرد اليومي من المتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية التي أقرتها المعايير الدولية.

لذلك فان الفجوة التغذوية تهتم بمستوى الغذاء كما ونوعا، وعلى ذلك فان أهم المؤشرات المستخدمة في قياسها هي مؤشرات كمية ونوعية[4].

1. https://data.albankaldawli.org/indicator(2021/1/12).

[2] عامر عامر أحمد، محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 08، 2010.

[3] عبد القادر رزيق المخادمي، الأزمة الغذائية العالمية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009، ص216.

[4] عيسى بن ناصر، مشكلة الغذاء في الجزائر دراسة تحليلية وسياسات علاجها، أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2005. ص25.

وتتمثل المؤشرات الكمية في نصيب المستهلك من مختلف الأغذية مقاسا بالغرام في اليوم للفرد، أو بالكيلوغرام للفرد في السنة، كما يعبر عن هذه الكمية بمقدار ما تؤمنه من سعرات حرارية في اليوم.

أما المؤشرات النوعية فتتمثل في الأهمية النسبية لكل مجموعة غذائية من حيث مدى مساهمتها في إمداد الفرد بالسعرات الحرارية والبروتين، ويعتبر متوسط الفرد من البروتين النباتي والحيواني من أهم مقاييس المستوى التغذوي لمواطني البلد.

ويمكن قياسها بالعلاقة التالية[1]:

الفجوة التغذوية= المتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية– السعرات الحرارية الفعلية

وعلى هذا فإن مشكلة الفجوة التغذوية تتمثل في سوء التغذية الناجم عن نقص مقدار ونسبة البروتين الحيواني في الحصة الغذائية للفرد.

الفرع الثاني: مؤشرات قياس الفجوة الغذائية في الإقتصاد:

تتصف معدلات الفجوة الغذائية عموما بالتذبذب بسبب التغير في الإنتاج النباتي والحيواني وحجم الإستهلاك وتقلبات الأسعار العالمية للغذاء، ونجد أن هناك تزايدا كبيرا في حجم الفجوة الغذائية وخاصة في الدول النامية منذ السبعينات وأصبح ذلك يشكل خطرا كبيرا على موارد تلك الدول من النقد الأجنبي، هذا الوضع أوجب على القائمين على السياسة العامة ضرورة تتبع والإستدلال على وجود الفجوة الغذائية في البلد من خلال مجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس الفجوة الغذائية في الإقتصاد، نذكر أهمها فيما يلي:

أولا: نسبة الإكتفاء الذاتي من السلع الغذائية:

ويعبر هذا المؤشر عن الجانب الأول لمشكلة الأمن الغذائي ممثلا في عجز الإنتاج المحلي عن تغطية الإحتياجات الإستهلاكية الفعلية، وتظهر الفجوة الغذائية إذا كان حجم الإستهلاك الفعلي من الغذاء أكبر من حجم الإنتاج المحلي من الغذاء، ويتم حساب نسبة الإكتفاء الذاتي بقسمة حجم الإنتاج المحلي من الغذاء على حجم الإستهلاك الفعلي من الغذاء، وتظهر الفجوة الغذائية الفعلية حينما يكون حجم الإنتاج المحلي من الغذاء أقل من الإستهلاك الفعلي منه.[2]

الإكتفاء الذاتي= الإنتاج المحلي/المتاح للإستهلاك.100

[1] السيد محمد السريتي، مرجع سابق، ص ص60 ،61.

[2] نفس المرجع،ص63.

فكلما زادت نسبة الحاصل زادت نسبة الإكتفاء الذاتي وبالتالي فان حجم الفجوة الغذائية الحقيقية تقاس بالفرق بين حجم الإستهلاك الفعلي وحجم الإنتاج المحلي من الغذاء، وتظهر الفجوة الغذائية إذا كان حجم الإستهلاك الفعلي أكبر من حجم الإنتاج المحلي من الغذاء، وكلما اقتربت النسبة المئوية للاكتفاء الذاتي من الواحد الصحيح يصاحبها انخفاض في مستوى الفجوة الغذائية، وعندما تكون نسبة الإكتفاء الذاتي تساوي 100% يعني أن الفجوة الغذائية في الإقتصاد تساوي الصفر، أي أن الإنتاج المحلي يغطي الإستهلاك الفعلي.

يقودنا هذا المؤشر إلى معرفة مدى الإرتباط بالمستوى الرفاهية الإقتصادية والمعيشية للسكان، فلا يكفي أن نقول إن بلدا ما حقق الإكتفاء الذاتي بل ينبغي أن يقرن هذا الإكتفاء الذاتي بالمستوى الغذائي الذي تحقق للمجتمع هل هو عند تحقيق الحد الأدنى للإحتياجات أو عند حدود مستويات غذائية أفضل أو عالية، لأننا قد نجد بلد يكتفي ذاتيا في وقت لا يوفر فيه إنتاجه المحلي سوى الحد الأدنى من الإحتياجات الغذائية التي تسمح بها قدراته الإقتصادية، فمثلا نجد أن بلدا مثل الهند تعتبر بلدا مكتفيا ذاتيا ولكن مستويات الغذاء بها متدنية جدا، كذلك لابد من التوازن بين القدرة الإقتصادية وإمكانيات السكان الشرائية وبين الإنتاج السلعي الغذائي الذي توفره لهم الزراعة المحلية بإعتبار أن إرتفاع الدخل الوطني عن المستويات الدنيا يؤدي إلى زيادة القدرة الشرائية للمجتمع والتي تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب على الغذاء، فإن لم تواكب الزراعة والإنتاج المحلي هذا الطلب إختل التوازن وإحتاج تصحيحه باللجوء إلى الإستيراد من الأسواق الخارجية ومن ثم الإبتعاد عن هدف الإكتفاء الذاتي.

من خلال ما سبق نخلص الى أن الوضع الذي يكون فيه نمو الإستهلاك بمعدلات تفوق نمو الإنتاج المحلي من الغذاء يؤدي إلى مجموعة من النتائج نذكرها فيما يلي:

-إنخفاض نصيب الفرد من الإنتاج المحلي من الغذاء.

-إرتفاع معدلات نقص وسوء التغذية.

-زيادة إعتماد الدولة على العالم الخارجي لتغطية الفجوة الغذائية بواسطة الواردات والمعونات الغذائية.

ثانيا: حجم الواردات والمعونات الغذائية:[1]

يعبر هذا المؤشر عن الجانب الثاني لمشكلة الأمن الغذائي ممثلا في كيفية تغطية الفجوة الغذائية الفعلية، وطبقا لهذا المؤشر فان حجم الفجوة الغذائية الفعلية يساوي مجموع الواردات الغذائية مضافا إليه

[1] السيد محمد السريتي، مرجع سبق ذكره، بتصرف، ص63.

المعونات الغذائية، وتظهر الفجوة الغذائية الفعلية في حالة القيمة الموجبة فقط، وفي هذه الحالة تظهر مشكلة الأمن الغذائي حينما يتم تغطية الفجوة الغذائية بموارد مالية غير ذاتية.

ثالثا: نسبة قيمة الواردات الغذائية إلى قيمة الصادرات السلعية:

يستخدم هذا المؤشر لقياس مدى قدرة الدولة على تمويل فاتورة وارداتها الغذائية، ويعبر هذا المؤشر عن الجانب الثالث لمشكلة الأمن الغذائي ممثلا في كيفية تمويل الفجوة الغذائية الفعلية.

وطبقا لهذا المؤشر، فان زيادة نسبة قيمة الواردات الغذائية إلى قيمة الصادرات السلعية عن النسبة العادية[1]، يدل على زيادة حدة الفجوة الغذائية الفعلية بسبب عدم كفاية قيمة الصادرات السلعية للوفاء بالواردات الغذائية، وإنخفاض هذه النسبة عن النسبة العادية يدل على إنخفاض حدة الفجوة الغذائية.

رابعا: متوسط السعرات الحرارية المتاحة للفرد في اليوم مقارنة بالمتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية التي توصي بها المعايير الدولية:

ويختص هذا المؤشر بقياس الفجوة التغذوية في البلد، حيث تظهر الفجوة إذا كان متوسط السعرات الحرارية المتاحة للفرد في اليوم أقل من متوسط المتطلبات الأساسية.

والملاحظ أن جميع هذه المؤشرات تشترك في إهمال مبدأ عدالة توزيع الغذاء بين أفراد المجتمع، والتي ترجع بصفة أساسية الى إختلال نمط توزيع الدخل القومي وإرتفاع مرونة الطلب الدخلية على الغذاء.

توزيع الغذاء= توزيع الدخل القومي. مرونة الطلب الدخلية على الغذاء

ويمكن علاج هذه المشكلة عن طريق تعديل متوسط نصيب الفرد من الغذاء وفقا لنمط توزيع الدخل الوطني ومرونة الطلب الدخلية على الغذاء.

الفرع الثالث: أسباب تطور الفجوة الغذائية في الإقتصاد:

كما أشرنا سابقا فان مشكلة الغذاء بدأت بالإستفحال منذ مطلع السبعينات من القرن العشرين[2]، وأصبحت حاليا واحدة من أخطر القضايا التي تواجه الدول النامية والعربية على وجه خاص، والتي شهدت توسعا كبيرا في حجم الفجوة الغذائية، ويمكن إرجاع ذلك لمجموعة من الأسباب، فمنها ما

[1] اياد بدر زيتي، الفجوة الغذائية العربية في ظل تقلبات الأسعار العالمية، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، الجمهورية العربية السورية، 2010، ص21.

[2] سالم توفيق النجفي، الأمن الغذائي العربي: مقاربات إلى صناعة الجوع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2009، ص220.

هو متعلق بجانب العرض من الغذاء (الإنتاج الفلاحي)، ومنها ما هو متعلق بجانب الطلب (الإستهلاك الفعلي).

وبالتالي نستطيع القول إن قيمة الفجوة الغذائية هي معبر واضح عن الإختلال في تركيبة السوق الغذائية في أي بلد، هذا الإختلال الناجم عن زيادة حجم الطلب الغذائي على حجم العرض المحلي منه خلال فترة زمنية معينة، الأمر الذي يدفع هذا البلد إلى الإستيراد من الخارج لتلبية إحتياجات مواطنيه الغذائية، وبالتالي تحويل جزء من مدخرات وقدرات هذا البلد لتمويل إستيراده للغذاء، هذه المدخرات التي كان من الممكن أن توظف في قطاعات إنتاجية أخرى تزيد عملية النمو الاقتصادي لهذا البلد.

الشكل رقم(IV-1): آلية تشكل الفجوة الغذائية في الإقتصاد

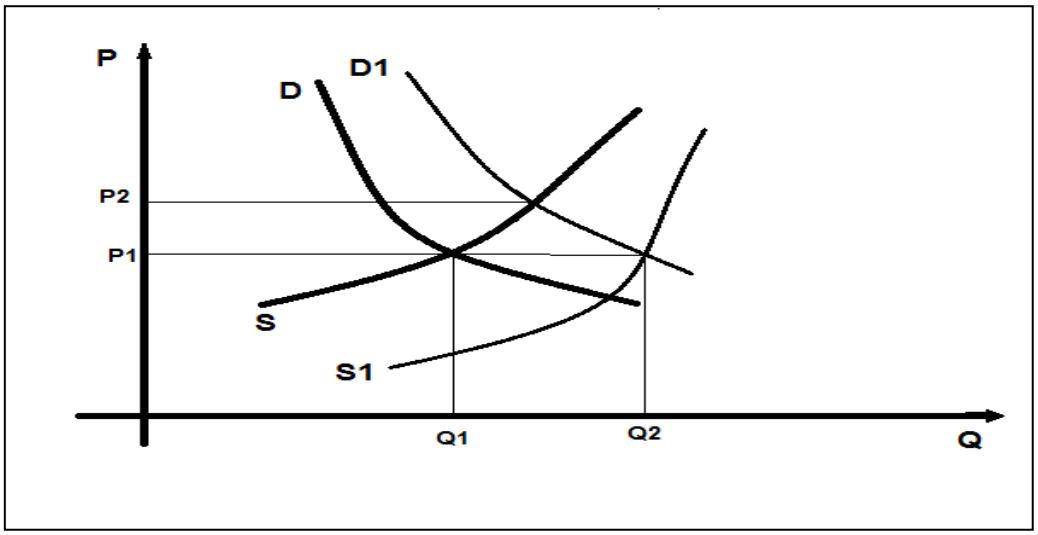

المصدر: د. السيدة إبراهيم مصطفى، د. أحمد رمضان نعمة الله، د. السيد محمد أحمد السريتي، اقتصاديات الموارد والبيئة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص212.

من خلال الشكل أعلاه، و الذي يعبر عن آلية تشكل الفجوة الغذائية، فإذا افترضنا ازدياد حجم الطلب الغذائي في سوق ما خلال فترة زمنية معينة بشكل أدى إلى انزياح منحنى الطلب الغذائي من D إلى D1، فإن هذه الزيادة في حجم الطلب سوف تؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في السوق المحلية من P1 إلى P2، مما يؤدي إلى اختلالات إقتصادية متعددة ومتشعبة وأهمها زيادة معدلات الفقر ونقص التغذية وبخاصة عند الطبقات الأدنى دخلاً، فتعمد الدولة إلى زيادة المعروض في الأسواق المحلية عن طريق استيراد كميات غذائية من الخارج(نتيجة عدم مرونة الجهاز الانتاجي الغذائي المحلي)، حتى تعيد الأسعار التوازنية إلى مستوياتها السابقة أو إلى مستوى قريب منها، الأمر الذي يؤدي إلى انتقال منحنى العرض S نحو اليمين إلى S1، وعودة السعر إلى P1، إن كمية (Q1 - Q2) هي المعبر عن كمية العجز الغذائي أو

حجم الفجوة الغذائية في هذا البلد، ويبقى تحديد قيمة الفجوة مرهوناً بأسعار المواد الغذائية المستوردة من السوق الخارجي.

ويمكن تحديد العوامل التي تؤدي الى زيادة الطلب أو تباطؤ الإنتاج، يمكن ايجازها فيما يلي:[1]

-ارتفاع معدلات النمو السكاني.

-التحسن في مستويات دخول الأفراد.

-الإعتماد على الزراعة المطرية والظروف المناخية.

-النمط الغذائي المعتمد على الحبوب باعتبارها سلع رئيسية بالنسبة للمستهلك.

-التوزيع غير المتكافئ للموارد الزراعية.

-تدني الإنتاجية الزراعية وفشل سياسات التنمية الفلاحية في الغالب في تحقيق الأهداف المسطرة.

الفرع الرابع: آثار الفجوة الغذائية على الإقتصاد:

لاشك أن للفجوة الغذائية إنعكاسات متعددة على إقتصاديات الدول التي تعتمد على الأسواق العالمية لتوفير إحتياجات مواطنيها من الغذاء، سواء كانت هذه الإنعكاسات إقتصادية أو اجتماعية.[2]

أولا: الآثار الإقتصادية:

إن تزايد الواردات الغذائية مقارنة بإجمالي الواردات يلقي عبئا سنويا كبيرا على ميزان المدفوعات، الأمر الذي يعرقل مسار التنمية، فإستخدام حصيلة النقد الأجنبي المحدودة في الإستيراد الغذائي يكون على حساب تمويل الواردات من السلع الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج.

كذلك فإن إخفاق الدولة في توفير القدر المطلوب من الغذاء من الإنتاج المحلي من السلع الغذائية يؤدي بالضرورة الى ارتفاع أسعار السلع الغذائية.

ويترتب على إرتفاع المستوى العام للأسعار مع وجود عجز في العرض من الغذاء والتزايد المستمر في الطلب الناتج أساسا عن النمو المتسارع في عدد السكان، إلى وجود التضخم وما لذلك من آثار سلبية على الإقتصاد الكلي للبلد.

[1] فالحة قطاب، اشكالية الأمن الغذائي المغاربي في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الشلف، الجزائر، 2012، ص16.

[2] منذر محمود الصافي محمّد، مرجع سبق ذكره، ص 25.

ثانيا: الآثار الاجتماعية وسياسية:

إن من آثار وجود فجوة غذائية بين الإنتاج المحلي والطلب المحلي من الغذاء هو ارتفاع أسعار المواد الغذائية المتاحة للإستهلاك في البلد، وأن ارتفاع أسعار المواد الغذائية يؤثر على عدالة توزيع الغذاء وكفايته كسلع ضرورية لابد من توافرها لجميع طبقات المجتمع.

وهو مشكلة إقتصادية وإجتماعية في آن واحد، فارتفاع أسعار الغذاء يؤثر على القدرة الشرائية للطبقات الفقيرة والأسر ذات الدخل المنخفض والمحدود، ولا شك أن عدم حصول تلك الفئات والتي تشكل القاعدة العريضة من مكونات المجتمع، على القدر المناسب من الغذاء يؤدي الى عدم استقرار إجتماعي بين الطبقات كما يؤثر على الحالة الصحية والكفاءة الإنتاجية للمواطنين.

من هنا ينشأ ما يسمى بالفجوة التغذوية وما لهذا من إنعكاسات على القدرة الإنتاجية للفرد.

المطلب الثاني: واردات الجزائر من الغذاء:

نظرا للطلب المتزايد على الغذاء محليا بسبب النمو السكاني المتسارع وتغير النمط الإستهلاكي للفرد الجزائري خلال السنوات الأخيرة من جهة، وقصور الإنتاج الزراعي المحلي على تلبية الحاجات الإستهلاكية، وتوافر إحتياطات للنقد الأجنبي ناتج عن ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية من جهة أخرى، دفعت السلطات العامة في البلد الى اللجوء للواردات الغذائية لسد الفجوة بين الإنتاج المحلي من الغذاء والطلب عليه، الأمر الذي أدى إلى إرتفاع كبير ومستمر في حجم الواردات الغذائية من حيث الكمية والقيمة وتوسعت دائرة الاستيراد.

الفرع الأول: تطور إجمالي الواردات الغذائية في الجزائر:

عرفت قيمة واردات المواد الغذائية في الجزائر تطورا كبيرا ومستمرا سواء من حيث القيمة المطلقة أو من حيث أهميتها النسبية لمجمل قيمة الواردات السلعية الجزائرية، فقد إرتفعت واردات الجزائر من الغذاء بالأسعار الجارية من حوالي 2531,8 مليون دولار في عام 1999 الى نحو 8510 مليون دولار عام 2008، بينما عرفت انخفاضا خلال سنتي 2009 و2010 حين بلغت نحو 6465 مليون دولار و6747 مليون دولار على التوالي، الا أنها عرفت بعدها إرتفاعا مستمرا حين بلغت أقصاها سنة 2014 بنحو 11880 مليون دولار، لتعاود الإنخفاض خلال السنوات الخمسة الأخيرة، حيث بلغت أدناها سنة 2019 بنحو 8072,27 مليون دولار، والشكل التالي يوضح تطور قيمة إجمالي الواردات من المواد الفلاحية ومنتجات الصيد البحري خلال الفترة(1999-2019).

الشكل رقم (IV-2): تطور قيمة الواردات الفلاحية واجمالي الواردات السلعية في الجزائر خلال الفترة (1999-2019) الوحدة: مليون دولار

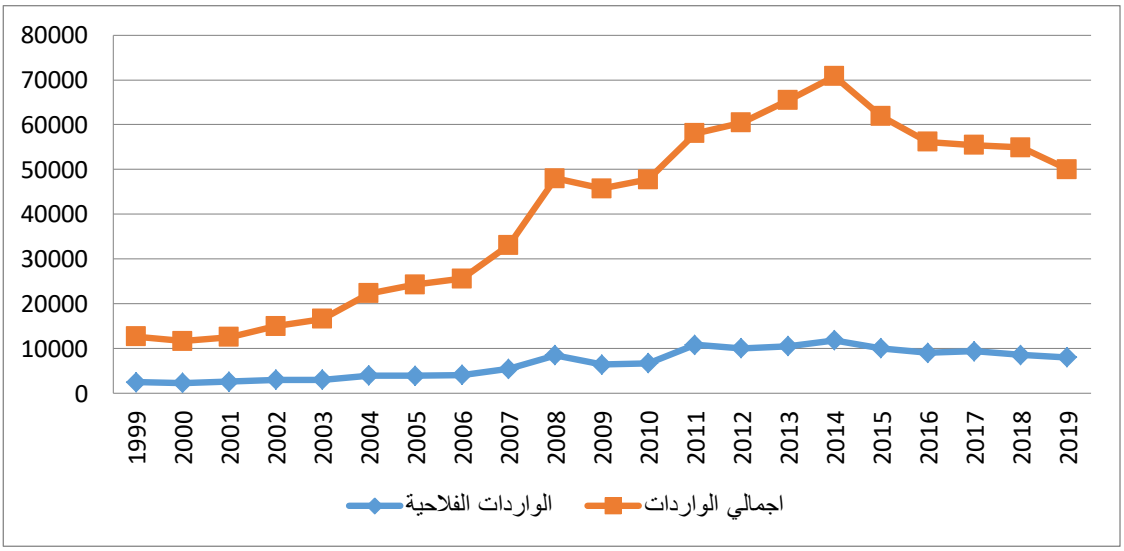

المصدر: من اعداد الباحثة، اعتمادا على احصائيات الملحق رقم(09)

فمن خلال الشكل أعلاه نلاحظ ان قيمة الواردات قد زادت بنسبة 55.4% خلال الفترة (1999-2019)، الأمر الذي يشكل عبئا كبيرا على مالية الدولة، خاصة في ظل تراجع مداخيل البلد من المحروقات مما يعرضها لخطر انعدام الأمن الغذائي.

كما أن الإرتفاع في قيمة واردات المواد الغذائية يرجع أيضا إلى زيادة الكميات المستوردة من المحاصيل الزراعية والمنتجات الغذائية، خاصة جملة الحبوب والبقوليات والسكر والزيوت ومنتجات الألبان واللحوم، وإرتفاع أسعارها في الأسواق الدولية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان الإنخفاض المستمر لقيمة الدينار الوطني الجزائري يساهم في زيادة وزن هذه الواردات في الحسابات المالية للدولة.

وشكلت الواردات الزراعية (بما في ذلك قطاع الصيد البحري) خلال الفترة (1999-2019) نسبة 20.75% من إجمالي واردات الجزائر بما يعادل 9.4 مليار دولار. (**أنظر الشكل رقم (IV-3)**)

الشكل رقم (IV-3):تطور نصيب الواردات الفلاحية الى إجمالي الواردات السلعية في الجزائر خلال الفترة(1999-2019) الوحدة: نسبة مئوية

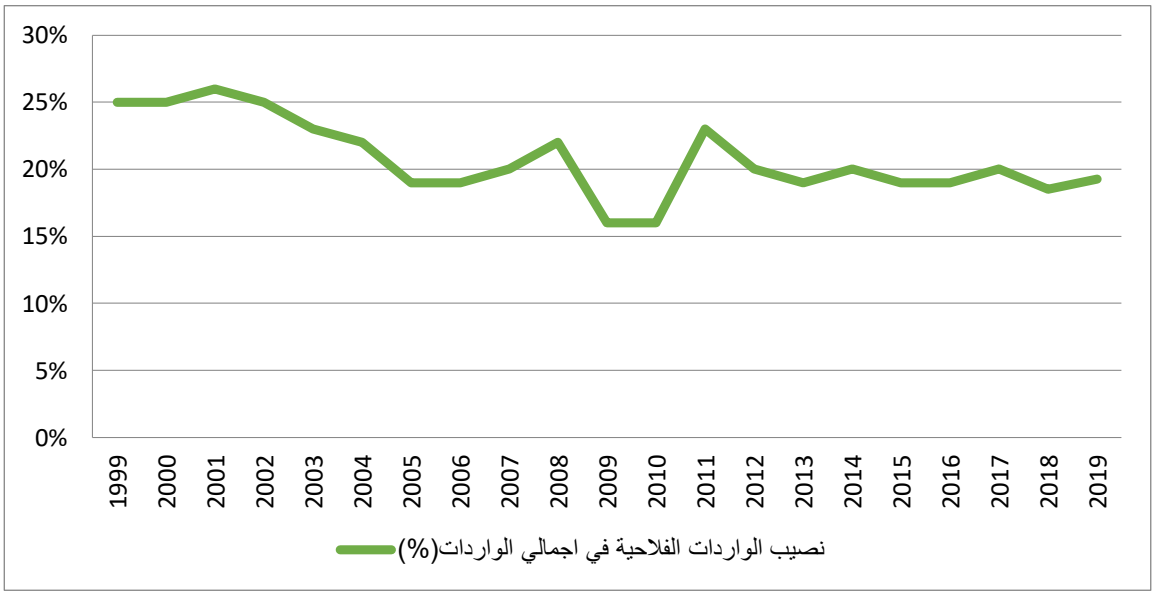

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على احصائيات الملحق رقم(09)

وإنتقلت الأهمية النسبية لقيمة الواردات من المواد الغذائية الى إجمالي الواردات السلعية في الجزائر من 24.92% عام 1999 الى 19,25% في عام 2019، دلالة على جهود الدولة المبذولة في مجال دعم الإنتاج الفلاحي المحلي وفي مجال السياسة التجارية الخارجية، ومن خلال الإجراءات التي اتخذتها السلطات الحكومية بهدف تقليص فاتورة الواردات وتشجيع الصادرات خاصة بعد الأزمة المالية التي أصابت البلد في السنوات الأخيرة بعد تراجع مداخيل الدولة من النقد الأجنبي.

ويمكن تحديد مناطق التوزيع الجغرافي للواردات السلعية الزراعية نحو الجزائر كما يلي[1]:

أ-الإتحاد الأوروبي:

تقدر صادرات الاتحاد الأوروبي للجزائر بنحو 2.913 مليار دولار خلال سنة 2017، ولا يزال الاتحاد الأوروبي أكبر مورد للجزائر للمنتجات الزراعية، إلا أن وزنها في الواردات الزراعية الجزائرية إنخفض من 52% في عام 2001 إلى 39% في 2010 و31% في 2017.

ب-الأرجنتين:

تقدر صادرات الأرجنتين للجزائر بنحو 1.5 مليار دولار، وبذلك تؤكد على مكانتها كثاني أكبر مورد للمنتجات الزراعية للجزائر (16%من حصتها في السوق في عام 2017)، وقد زادت مبيعاتها، ولا سيما الحبوب وبذور فول الصويا، بشكل ملحوظ منذ عام 2011.

[1] احصائيات مركز التجارة الدولية، على الموقع(https://www.trademap.org/Index.aspx)، تاريخ التصفح: 2021/1/15.

كما تزود البرازيل الجزائر بالسكر بشكل رئيسي، وتمثل 14% من الواردات الجزائرية خلال سنة 2017، وقد زادت صادراتها إلى السوق الجزائرية بشكل حاد في عام 2010، ووصلت الآن إلى نحو 1.3 مليار دولار.

ج–بقية الدول الممونة للسوق المحلي:

زادت الواردات الجزائرية من نيوزيلندا (منتجات الألبان) وكندا (اللحوم والمشروبات) أيضاً منذ عام 2001، حيث بلغت نحو 540 مليون دولار و505 ملايين دولار على التوالي في عام 2017.

الفرع الثاني: هيكل الواردات حسب المحاصيل الزراعية في الجزائر:

إن المتتبع لواقع التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية والغذائية في الجزائر، يلاحظ تسارع كبير في حجم الواردات الزراعية من ناحية الكمية والقيمة لمجموعة محددة من المواد الغذائية، والتي تمثل سلة الواردات والتي تثقل إجمالي فاتورة الواردات الغذائية للجزائر، تتمثل فيما يلي:

أولا: تطور الواردات من الحبوب في الجزائر:

تعتبر الجزائر من أكبر البلدان المستهلكة للحبوب في العالم، ومنذ منتصف القرن الواحد والعشرين صنفت ضمن العشرة دول الأوائل المستوردة للقمح، كما تعتبر ثالث أكبر مستورد للقمح اللين، وتعتبر فاعل رئيسي في تجارة الحبوب العالمية، فمن خلال صفقات الشراء الضخمة (التي تتراوح بين 500.000 واكثر من 800.000 طن) [1]، وهي بذلك تساهم بشكل كبير في إستمرار الأسعار العالمية في الإتجاه التصاعدي.

1–تطور واردات الجزائر من الحبوب خلال الفترة (1999–2019):

خلال الفترة (1999-2019) ارتفعت واردات الحبوب في الجزائر من (6,234,000 طن) عام 1999 الى (8,120,409 طن) عام 2010، ثم واصلت واردات الجزائر من حبوب اتجاهها التصاعدي حين بلغت (13,830,152 طن) عام2015، لتنخفض كميات الواردات من الحبوب (خلال الخمس سنوات الأخيرة) الى نحو (12,663,606 طن) عام 2019.

كما تستورد الجزائر القمح أساسا لتزويد مطاحنها (6.81 مليون طن) بما يعادل 53%من اجمالي الكميات المستوردة من الحبوب سنة 2019، وتأتي الذرة في المرتبة الثانية (41.86% من اجمالي كميات الحبوب المستوردة) بحوالي 5.30مليون طن، كما بلغت واردات القمح الصلب بنحو (1.19مليون طن)، والشعير بنحو (412 ألف طن)، وواردات الأرز بنحو (129 ألف طن).

[1] J.-P. Pellissier, J.-P. Rolland, W. Khechimi O. Bessaoud .(2019) .Rapport de synthèse sur l’agriculture en Algérie.P ;55.

وتُسند عملية إستيراد كل من القمح والشعير الى الديوان الوطني للحبوب (***OAIC***)، الذي له دور مهم في تنظيم السوق الداخلية مع دعم أسعار المستهلك، ويتم إستيراد الذرة بشكل رئيسي من قبل متعاملي القطاع الخاص.

كما يتم فرض تعريفة جمركية على القمح اللين و الذرة والشعير بنسبة 4.1%، وتخضع "لضريبة الحبوب والبقول الجافة" ابتداءا من 14دج لكل قنطار، أما القمح فهو معفى من ضريبة القيمة المضافة، بينما تخضع حبوب الشعير والذرة لضريبة القيمة المضافة بنسبة 19%، ويخضع الدقيق الأبيض لتعريفة الجمركية 30% [1]، وتم تعليق إستيراد دقيق الذرة بشكل مؤقت منذ عام 2018 نتيجة الوضع الحرج الذي مرت به مالية الدولة بسبب إنخفاض أسعار المحروقات في الأسواق الدولية وإستنزاف الإحتياطي الوطني من النقد الأجنبي. أنظر **الشكل رقم (IV-4)**:

الشكل رقم(IV-4): تطور الواردات من الحبوب بالكمية والقيمة خلال الفترة(1999-2019)

الوحدة: (ألف طن، مليون دولار)

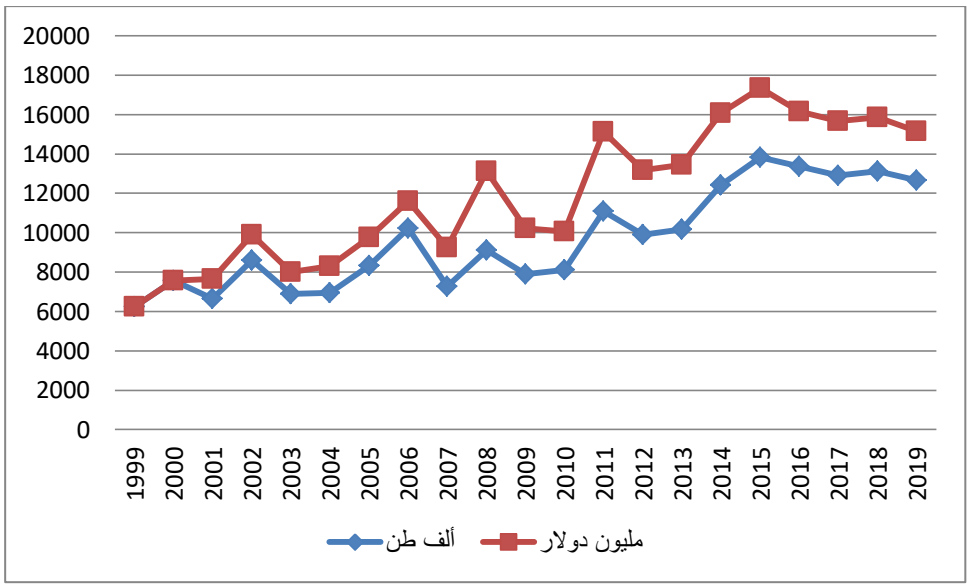

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الملحق رقم (05)،(06).

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه، أن الاتجاه العام للواردات من الحبوب على مدى العشرين سنة الأخيرة (1999-2019) يتجه بشكل متسارع نحو الإرتفاع، غير أنه غير منتظم ومتذبذب بشكل كبير على المدى القصير ومن سنة الى أخرى، حيث إرتفعت قيمة واردات الجزائر من الحبوب من (990,756

[1] الموقع الرسمي لوزارة التجارة الجزائرية (https://www.commerce.gov.dz/ar/reglementation/recueil/-173) ، تاريخ الاطلاع ماي 2020.

مليون دولار) عام 2001 إلى نحو (4016,024 مليون دولار) عام 2008، لتتراجع بعدها الواردات من الحبوب عام 2019 حين بلغت نحو (2477,815 مليون دولار).

إن تطور الكميات المستوردة من الحبوب، يرجع أساسا إلى قصور الإنتاج الوطني على تغطية الطلب المحلي، والذي يختلف كثيرا من سنة إلى أخرى بين الارتفاع والانخفاض، بسبب تذبذب سقوط الأمطار، و اعتماد الفرد الجزائري على النمط الاستهلاكي من منتجات الحبوب بشكل كبير، إضافة الى النمو المتسارع في عدد السكان (43 مليون شخص سنة 2019)، الأمر الذي يؤدي الى تزايد الكميات المستوردة من الحبوب، أما تطور الواردات من الحبوب بالقيمة فيعود بشكل رئيسي الى التقلبات في مؤشر الأسعار الدولية للحبوب.

خلال عام 2018، بلغت نسبة الإعالة إلى واردات الحبوب الجزائرية نحو 72.2%، مما يعني أن أكثر من 70% من احتياجات الحبوب مصدرها الواردات (نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب بلغت 27.8%)،[1]

أما بالنسبة للقمح اللين فإن 78% تغطيها الواردات وحوالي 45% من الاحتياجات المحلية من القمح الصلب تغطيها الواردات أيضا.[2]

2- أهم موردي الجزائر من الحبوب:

تعتبر حاليا الأرجنتين المورد الرئيسي للحبوب في الجزائر، حيث افتكت مكانتها الثانية بعد الاتحاد الأوروبي، ففي عام 2017، ضاعفت مبيعاتها نحو الجزائر واستحوذت على نسبة 34% من اجمالي واردات الجزائر بقيمة 934 مليون دولار، وقامت بتصدير نحو 1.6 مليون طن من القمح الناعم بالإضافة إلى 3.3 مليون طن من الذرة، مستفيدة من التراجع الحاد الذي شهده الاتحاد الأوروبي[3].

وتأتي كندا في المرتبة الثالثة، حيث صدرت كندا للجزائر (14%من حجم السوق) بأكثر من 1.3 مليون طن من الذرة بقيمة 387 مليون دولار، وأخيراً، صدرت الولايات المتحدة أكثر من 940 ألف طن من القمح اللين إلى الجزائر في عام 2017 مقابل 205 ملايين دولار. (**الملحق رقم(12)**).

---

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد 38، 2019.

[2]. J.-P. Pellissier, J.-P. Rolland, W. Khechimi O. Bessaoud, P :60.

[3] الاحصائيات من موقع مركز التجارة العالمي على الموقع الرسمي (https://www.trademap.org/Index.aspx)، تاريخ الاطلاع: أوت 2020.

ثانيا: واردات الجزائر من المواد الغذائية ذات المصدر النباتي:

تتركز واردات الجزائر من المحاصيل والمنتجات الفلاحية ذات المصدر النباتي(عدا الحبوب) في جملة البقول الجافة(الخضر الجافة)، وفي جملة الخضروات والنباتات والدرنات والجذور كالبطاطس سواءا كانت طازجة أو مبردة، اضافة الى جملة الفواكه والثمار الصالحة للأكل مثل الفواكه الطازجة والمجففة، والسكر والمصنوعات السكرية، كما تتركز واردات الجزائر من المنتجات الغذائية والزراعية في جملة الشحوم والزيوت الحيوانية والنباتية ومنتجات البن والشاي والتوابل والتبغ ومنتجات غذائية مصنعة ومحاصيل طازجة أخرى.

1-واردات الجزائر من جملة البقول الجافة:

عرفت الواردات من البقول الجافة في الجزائر خلال الفترة (1999-2019) اتجاها تصاعديا، حيث ارتفعت من حوالي142.900 ألف طن عام 1999 الى نحو 220.134 ألف طن عام 2010 (ما يعادل 208.638ألف دولار)، لترتفع الى نحو314.520 ألف طن خلال عام 2017 لتعرف خلال السنتين الأخيرتين انخفاضا حيث بلغت نحو223.801 ألف طن سنة2019 (ما يعادل178.547ألف دولار). **(أنظر الملحق رقم: 05، 06)).**

ويعود التطور في كمية الواردات من البقول الجافة الى ضعف الإنتاج المحلي عن مواكبة الإستهلاك المحلي منها، فالملاحظ أن شريحة كبيرة من المستهلكين من ذوي الدخول المتوسطة والضعيفة تعتمد على البقوليات بشكل كبير في تكوين الوجبات اليومية لها، بفعل إنخفاض القدرة الشرائية خاصة في موسم الشتاء، هذا من جهة وإرتفاع أسعار المنتجات الحيوانية من جهة أخرى.

2-واردات الجزائر من جملة الخضروات والنباتات والدرنات والجذور:

ارتفعت واردات الجزائر من جملة الخضار والألياف النباتية من حوالي 2.114 ألف طن عام 2001(ما يعادل 131.995 ألف دولار) الى نحو 27.332 ألف طن عام 2010 (ما يعادل 299.414 ألف دولار)، لترتفع اجمالي واردات الجزائر من جملة الخضار عام 2019 الى نحو39.059 الف طن (ما يعادل 271.186 الف دولار)، وهذا بالرغم من القفزة التي عرفتها عمليات انتاج الخضروات في الجزائر خلال هذه الفترة.

أما واردات الجزائر من محصول البطاطس، فقد عرفت تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة (1999-2019) حيث ارتفعت من نحو 105.3 ألف طن عام 1999 الى حوالي 116.6 ألف طن، أي (ما يعادل75.872 ألف دولار) خلال سنة 2010، لتسجل انخفاضا سنة 2019 حين بلغت واردات

الجزائر من البطاطس نحو 90.4 ألف طن (ما يعادل57.924 ألف دولار)، ويرجع ذلك بصفة أساسية الى ارتفاع مستوى انتاج وانتاجية البطاطس في الجزائر خلال السنوات الأخيرة.

3- واردات الجزائر من جملة الفواكه:

عرفت واردات الجزائر من جملة الفواكه (الطازجة والمجففة) ارتفاعا ملحوظا، حيت ارتفت من نحو 66.7 ألف طن عام 1999 الى نحو379.2 الف طن (ما يعادل225.411 ألف دولار) عام 2010، وبلغت الذروة سنة 2014 بحوالي 525.4 ألف طن، لتشهد بعدها انخفاضا مستمرا بلغ أدناه سنة 2018 بنحو 90.6 ألف طن، ثم عاودت الارتفاع سنة 2019 أين بلغت نحو 256.1 ألف طن (ما يعادل212.174 ألف دولار).

ولعل السبب الرئيسي وراء الإرتفاع المضطرد لواردات الفواكه في الجزائر، راجع أساسا الى تراجع الإنتاج الوطني منها من جهة، وفتح مجال الإستيراد أمام القطاع الخاص(خاصة الفواكه الاستوائية مثل: الموز) من جهة أخرى، في مقابل ارتفاع الطلب الإستهلاكي عليها.

غير أن هذا الإتجاه الصعودي في حجم الواردات من جملة الفواكه لم يستمر، حيث إنخفضت الواردات من الفواكه بدءا من سنة 2015 الى غاية 2018، كنتيجة لسياسة الدولة في مجال التجارة الخارجية، حيث سطرت السلطات العمومية هدف تقليص فاتورة الواردات بسبب الضائقة المالية التي مرت بها الجزائر، نتيجة لانخفاض مداخيل البلد من صادرات المحروقات وانخفاض أسعار هذه الأخيرة في الأسواق الدولية خلال هذه الفترة.

4-واردات الجزائر من السكر(الخام و المكرر):

يعتبر السكر بنوعيه الخام والمكرر أبرز واردات الجزائر الغذائية، حيث عرفت واردات الجزائر منه ارتفاعا مستمرا خلال الفترة(1999-2019)، اذ ارتفع من حوالي 910.4 ألف طن عام 1999، الى حوالي 1260.431 ألف طن عام 2010، وبلغت واردات الجزائر من السكر ومنتجاته عام 2014 نحو 1948.407 ألف طن، لتواصل واردات الجزائر من السكر اتجاهها التصاعدي حين بلغت سنة 2019 نحو 2299.755 ألف طن، وخلال الفترة(1999-2019) نمت الواردات الجزائرية من السكر بنسبة 152.6% من حيث الكميات المستوردة،

والشكل الموالي يوضح تطور واردات الجزائر من السكر الخام والمكرر بالكمية والقيمة خلال الفترة(1999-2019).

شكل(IV-5): تطور الواردات الجزائرية من السكر الخام والمكرر بالكمية والقيمة خلال الفترة(1999-2019)

(الوحدة: مليون دولار، الف طن)

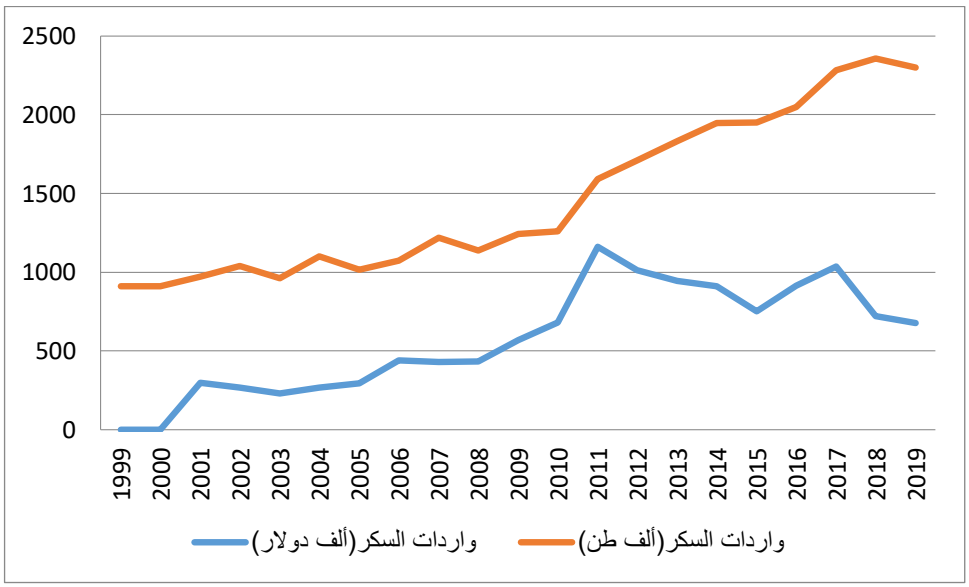

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الملحق رقم 5 ،6.

هذا الإرتفاع يرجع أساسا الى تنامي مستوى الإستهلاك من المشروبات والحلويات والمرطبات المنتجة من قبل المؤسسات الخاصة والمحلات والعائلات.

والملاحظ كذلك أن واردات الجزائر من محصول السكر الخام ومنتجات السكر المكرر لم تتأثر كثيرا بوضع البلد المالي الناتج عن إنخفاض أسعار النفط وتقلص رصيد الدولة من النقد الأجنبي، ذلك أن تجارة السكر في الجزائر تعرف إحتكارا كبيرا من طرف عدد محدود من المتعاملين الإقتصاديين الخواص، وأن الطلب المحلي عليها في إرتفاع مستمر.

وعلى سبيل المثال، فانه على مدى السنوات العشر الماضية بدأت الجزائر في تطوير صناعة تكرير السكر، حيث قامت مجموعة سيفيتال (CEVITAL)، التي تأسست في عام 1998، بتركيب أحد أكبر مصافي السكر في العالم، بطاقة إنتاجية تقدر بنحو600,000 طن عند إنشائها في عام 2003، زادت طاقتها الإنتاجية تدريجيا إلى مليوني طن في عام 2012 و2.7 مليون طن في عام 2014.[1]

هذه الشركات المصنعة الآن تقوم بإستيراد قصب السكر الخام بشكل كبير، (مقابل دفع رسوم بنسبة 5%)، وتهدف إلى تكريره للاستهلاك النهائي محليا وتصدير جزء منه للخارج.

[1]J.-P. Pellissier, J.-P. Rolland, W. Khechimi O. Bessaoud,OP CITE , P:62.

وهذا ما يفسر أن 94% من الواردات الجزائرية من السكر مصدرها دولة البرازيل، هذه الأخيرة التي تزودها بقصب السكر الخام.

ويمثل الإتحاد الأوروبي، الذي تبلغ حصته في إجمالي واردات الجزائر من السكر الأبيض 150 ألف طن بموجب اتفاقية الشراكة المبرمة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي[1]، الآن انخفضت حصته وأصبح يمون فقط بـ 4% من إحتياجات السوق الجزائرية (ما يعادل 38 ألف طن في عام 2017)، مقارنة بـ 813 ألف طن في عام 2001، وكان يمثل كل واردات الجزائر من السكر تقريبا.(**أنظر الشكل(IV–6)**).

الشكل رقم (IV–6):تطور واردات الجزائر من السكر حسب البلدان الموردة(2001–2019)

الوحدة: ألف دولار

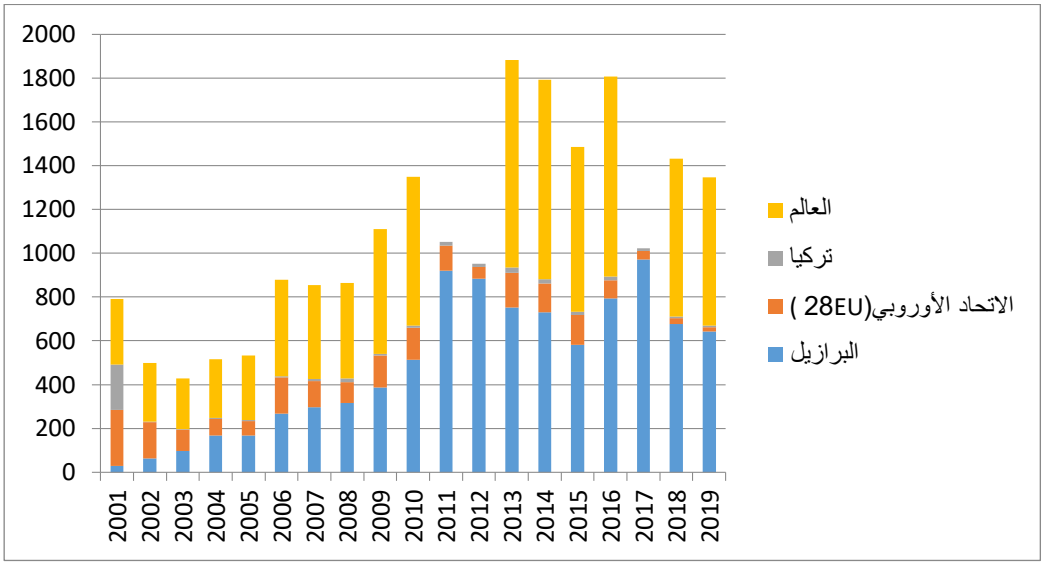

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الملحق رقم(14)

5– واردات الجزائر من جملة الشحوم والزيوت الحيوانية والنباتية:

تعتبر الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية مكون رئيسي في قائمة مشتريات المستهلك الجزائري الغذائية، ولكون أن الجزائر لم تخض بعد تجربة زراعة المحاصيل الزيتية على نطاق واسع وجدي، فلا زالت الواردات تلعب دور الممون الرئيسي للسوق المحلية من مجموعة الزيوت، وهذه الأخيرة تخضع بصورة مباشرة للتقلبات التي تحدث في الأسواق العالمية للغذاء، ولعل القارئ لأرقام الواردات يجد إرتفاعا مستمرا في قيمة وحجم الواردات الجزائرية من جملة الزيوت، حيث إرتفعت من 534.053 ألف طن عام 2001، إلى نحو 704.433 ألف طن عام 2010 (ما يعادل 670.182 ألف دولار)، لترتفع عام 2019 إلى نحو

[1] وزارة التجارة، اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر(https://www.commerce.gov.dz/ar)، تاريخ الاطلاع2020/11/12.

1137.241 ألف طن (ما يعادل 787.361 ألف دولار)، ويعود ذلك أساسا الى غياب العرض المحلي من هذه المجموعة الغذائية، حيث يتم حيث سد فجوة الفرق بين الطلب على الزيوت والعرض المحلي منها باللجوء والإعتماد على الواردات. (**أنظر الملحق 05، 06**).

وتتمثل واردات الزيوت بشكل رئيسي من زيت فول الصويا (70% من حيث القيمة في عام 2017)، ويعتبر المادة الخام للزيت المستوردة من قبل المتعاملين الصناعيين الرئيسيين مثل مجموعة **CEVITAL** والمكرر محليا.

كما هو الحال مع السكر، يتم فرض ضريبة على معظم الزيوت الخام بنسبة 5%، مع فرض ضريبة على الزيوت المكررة بنسبة 30%.[1]

ويعتبر الزيت المكرر (زيت المائدة) الذي يتم الحصول عليه من مزيج بين زيت فول الصويا وبعض الأنواع الأخرى من البذور الزيتية، هو أحد المنتجات المدعومة من طرف الدولة للإستهلاك في الجزائر.

وتعتبر كل من البرازيل (23 مليون دولار) والأرجنتين(12مليون دولار)، والهند(30 مليون دولار)، وتركيا(26 مليون دولار)، والصين(22 مليون دولار)، الممون الرئيسي للسوق الوطني من الزيوت(زيت النخيل ومختلف البذور الزيتية).

الجدول رقم(IV–1): توزيع واردات جملة الزيوت في الجزائر حسب أهم البلدان الموردة خلال عام 2017

الوحدة: (ألف دولار أمريكي)

بلدان التصدير	القيمة	النسبة
الهند	**30,791**	**17,9**
تركيا	**26,303**	**15,3**
البرازيل	**23,731**	**13.8**
الصين	**22,601**	**13,1**
الأرجنتين	**12,684**	**7,4**
العالم	**172,065**	**100**

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على احصائيات المركز التجارة الدولية على الموقع (https://www.trademap.org/Index.aspx)

[1] وزارة التجارة، على الموقع الرسمي (https://www.commerce.gov.dz/ar)، تاريخ الاطلاع 2021/01/15.

6- واردات الجزائر من منتجات القهوة (البن) والشاي و التوابل:

خلال الفترة (1999-2019) عرفت واردات الجزائر من جملة البن والشاي والتوابل ارتفاعا مستمرا، حيث انتقلت من103.500 ألف طن عام 1999 الى نحو 150.583 ألف طن عام 2010، لتواصل الواردات ارتفاعها سنة 2017 حين بلغت الذروة بنحو 170.272 ألف طن، لتنخفض بعد ذلك الى نحو 153.117 ألف طن عام 2019.**أنظر الملحق(05، 06)**.

ويعود ارتفاع الواردات من البن والشاي والتوابل الى ارتفاع الطلب الاستهلاكي منها محليا، بسبب العادات الإستهلاكية المتوارثة للمجتمع الجزائري.

ثالثا: تطور واردات الجزائر من المواد الغذائية ذات المصدر الحيواني:

تتمثل واردات الجزائر من السلع الغذائية ذات المصدر الحيواني في اللحوم الطازجة والمجمدة أو المبردة (لحوم الأبقار والضأن والماعز)، والحيوانات الحية الموجهة للذبح، والأسماك بأنواعها والتي تشمل الأسماك الحية ولحوم الأسماك الطازجة أو المبردة، إضافة الى مختلف القشريات والرخويات من الأحياء المائية القابلة للأكل، كما تشمل المواد الغذائية الحيوانية، الألبان ومنتجات صناعة الألبان والتي تشمل الجبن والزبدة والقشدة، إضافة الى البيض والعسل الطبيعي.

1-واردات الجزائر من اللحوم:

يلاحظ من خلال إستقراء إحصائيات واردات الجزائر من جملة اللحوم خلال الفترة (1999-2019) وجود منحى تصاعدي للواردات رغم وفرة المنتوج المحلي، وهو أمر يتعارض والمصلحة الاقتصادية العامة للبلد ومصلحة مربيي المواشي المحليين (الموالين).

حيث إرتفعت واردات الجزائر من اللحوم من نحو21.800 ألف طن في عام 1999 الى نحو 57.476 ألف طن (ما يعادل168.773 ألف دولار) في عام 2010، لتبلغ اقصاها في عام 2014 حين بلغت واردات اللحوم نحو 80.185 ألف طن (ما يعادل 307.500 ألف دولار)، لتعرف بعدها الكميات من واردات اللحوم انخفاضا تدريجيا في الكميات خلال الخمسة سنوات الأخيرة، حيث بلغت عام 2019 نحو 57.513 الف طن (ما يعادل 203.527 ألف دولار)، **أنظر الملحق(05، 06)**

ويعزى ذلك الى عدم مواكبة الانتاج المحلي من مجموعات اللحوم (خاصة اللحوم الحمراء) لمستوى النمو في الطلب على الاستهلاك منه، حيث أن انتاج اللحوم في الجزائر يرتبط مباشرة بالظروف المناخية وبمستوى تساقط الأمطار من موسم الى اخر، هذا من جهة، ومن جهة اخرى، يعود سبب ارتفاع الواردات

الى فتح مجال الاستيراد أمام متعاملي القطاع الخاص أمام وضع يتميز بزيادة في الطلب المحلي على منتجات اللحوم، خاصة في المناسبات الدينية (شهر رمضان والأعياد).

2-واردات الجزائر من الألبان:

تتركز واردات الجزائر من جملة الألبان في بودرة الحليب ومشتقات الحليب الأخرى كالأجبان، وتستورد الجزائر سنويا ما نسبته 40% من اجمالي استهلاكها من الحليب بشكل رئيسي في شكل مسحوق الحليب الكامل الدسم، حيث تعد ثاني أكبر مستورد له في العالم بعد الصين.

تتأثر واردات الجزائر من منتج الحليب ومشتقاته إلى حد ما بالعوامل المناخية مثل الجفاف وعوامل أخرى كالحرائق، فاذا كانت الظروف المناخية مواتية وخاصة كميات الأمطار المتساقطة، تنخفض كميات الحليب المستوردة، ولعل المتتبع لتطور واردات الجزائر من جملة الحليب والألبان يجد تزايدا في حجم وقيمة الواردات بصفة مستمرة خلال الفترة (1999-2019)، حيث بلغت عام 1999 نحو 204.900 ألف طن لترتفع عام 2010 إلى نحو 298.898 ألف طن (ما يعادل 993.962 ألف دولار)، لتواصل ارتفاعها حيث بلغت واردات الألبان ومنجاتها في عام 2019 نحو 395.954 ألف طن (ما يعادل 1.122.343 ألف دولار)، ويعود ذلك بسبب التغيرات في أسعار السوق العالمية والإنتاج المحلي على حد سواء. [1]

الجدير بالذكر، أن أكثر من 50% من واردات جملة الحليب والألبان ومشتقاتها، يتم استيرادها من طرف الديوان الوطني المهني للحليب ومشتقاته(**ONIL**) [2]، لتزويد السوق المحلية بالحليب المدعم من طرف الدولة، ويتم فرض ضريبة على مسحوق الحليب بنسبة 5% في حين يتم فرض ضريبة على منتجات الألبان الأخرى، باستثناء حليب الأطفال، بنسبة 30%.

فمنذ بداية عام 2018، تم تعليق إستيراد منتجات الألبان (الحليب غير المركز والزبدة والزبادي والجبن)، بإستثناء مسحوق الحليب، مؤقتا بسبب الضائقة المالية التي أصابت البلاد جراء إنخفاض مداخيل الدولة من النقد الأجنبي (نتيجة إنخفاض أسعار المحروقات في الأسواق الدولية).

تاريخيا، يعتبر الإتحاد الأوروبي أكبر مورد لجملة الألبان في الجزائر (48% من واردات الجزائر في عام 2017)، حيث صدر الإتحاد الأوروبي الى السوق الجزائرية أكثر من 231,000 طن من مسحوق الحليب بشكل رئيسي في عام2017 (ما يعادل 676 مليون دولار)، بزيادة قدرها 25% من حيث الحجم و12% في القيمة مقارنة بعام 2010، كما تعتبر نيوزيلندا ثاني ممون للحليب للسوق الوطني بعد الاتحاد الأوروبي

[1] احصائيات المركز التجارة الدولية على الموقع، (https://www.trademap.org/Index.aspx)، تاريخ الاطلاع:2020/12/5

[2] الديوان الوطني المهني للحليب، على الموقع الرسمي (https://onil.dz)، تاريخ الاطلاع:2020/10/15.

بحصة تقدر بنسبة (38%) متأتية منها، حيث شهدت زيادة صادراتها بنسبة 190% منذ عام 2010 الى سوق الحليب ومشتقاته بالجزائر.[1]

والشكل التالي يلخص تطور قيمة الواردات من المجموعات الغذائية الأساسية خلال الفترة(2001-2019) كما يلي:

الشكل رقم(IV-7): تطور قيمة واردات الجزائر من المجموعات الغذائية الأساسية خلال الفترة(2001-2019) (مليون دولار)

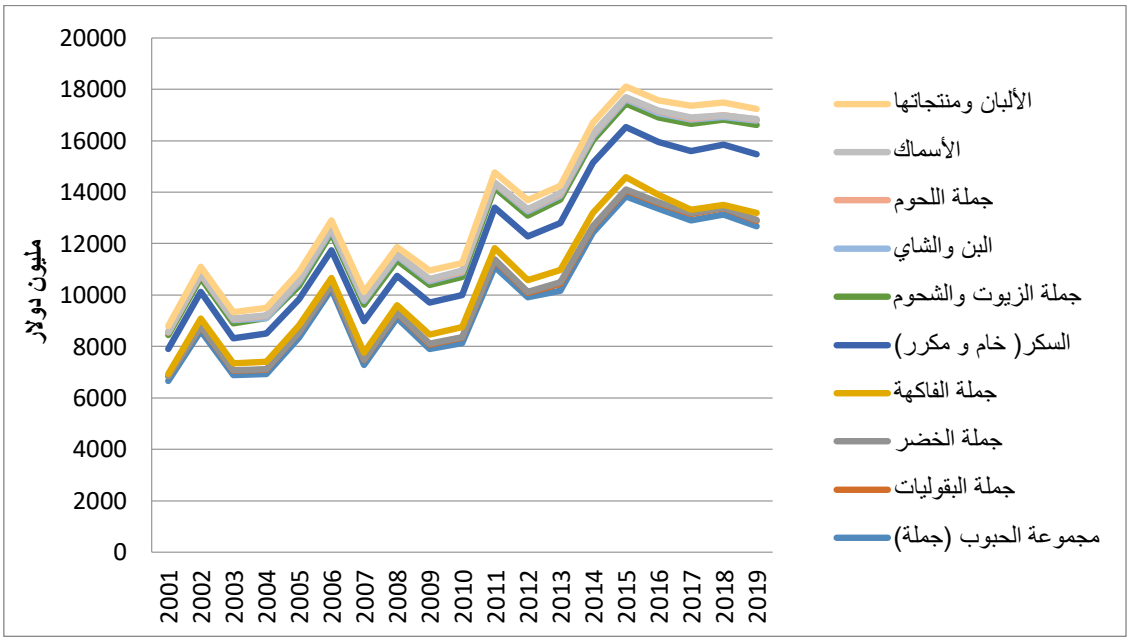

المصدر: من اعداد الباحثة، اعتمادا على الملحق رقم(06)

كما أن الجزائر إستوردت ما قيمته (8.07 مليار دولار) في عام 2019 موزع على المجموعات الغذائية الرئيسية كما هو موضح في الجدول التالي:

[1] احصائيات مركز التجارة العالمي، مرجع سبق ذكره.

الجدول رقم(IV-2): نصيب الواردات من المجموعات الغذائية في اجمالي الواردات الفلاحية عام 2019

الواردات حسب المواد الفلاحية الرئيسية	القيمة (مليون دولار)	نسبة مئوية (%)
الحبوب	2477.81	%30.69
الحليب	1122.34	%13.90
السكر(الخام والمكرر)	676.15	%8.37
الخضر	271.18	%3.35
الزيوت	787.36	%9.75
أعلاف الحيوانات	524.23	%6.49
البن والشاي والتوابل	290.67	%3.6
الفواكه	212.17	%2.62
اللحوم	203.52	%2.52
منتجات أخرى	1506.84	%18.66
اجمالي الواردات الفلاحية	8072.27	%100

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على احصائيات الملحق رقم(06)

من خلال الجدول نلاحظ أن الواردات من مجموعة الحبوب تستحوذ على ما نسبته 30.69% (ما يعادل 2477.81 مليون دولار) من إجمالي الواردات الفلاحية في الجزائر خلال سنة 2019، تليها واردات الحليب ومنتجاته بنسبة 13.90% (1122.34مليون دولار)، وفي المرتبة الثالثة تأتي واردات الزيوت والحبوب الزيتية بنسبة 9.75% (787.36 مليون دولار)، ثم تليها مجموعة السكر ومنتجاته بنسبة 8.37% (ما يعادل 676.15 مليون دولار)، وذلك راجع الى ميل فئة واسعة من السكان في الجزائر، الى إستهلاك الحبوب بأنواعها والألبان ومنتجاتها، وفي ظل عدم كفاية المنتج منها محليا للوفاء بإحتياجات المستهلكين (خاصة وأن هذه المحاصيل والمنتجات تحض بدعم كبير من طرف الحكومة)، الأمر الذي يفسر إرتباط الإمدادات الغذائية في الجزائر بشكل متزايد على الواردات (فخلال نصف قرن، إرتفعت حصة الواردات في تكوين الحصص التموينية من 38% الى 68%)، هذا المؤشر يكشف مدى تبعية وضعف الجزائر في مجال الغذاء.

المطلب الثالث: صادرات الجزائر من الغذاء:

تلعب الصادرات عموما والصادرات الزراعية على وجه خاص، دورا كبيرا في إقتصاديات معظم المتقدمة والنامية على حد سواء، لما لها من آثار إيجابية على الميزان التجاري ومن ثم على ميزان الدول المدفوعات فضلا عن الدخل الإجمالي للدولة، بالإضافة إلى أن الصادرات تعتبر الممول الوحيد للبلد من العملة الأجنبية التي من خلالها يتم الإنفاق على كل القطاعات الإقتصادية، فمن خلال الصادرات تتمكن الدولة من تصريف الفوائض من الإنتاج المحلي مما يترتب عليه إتساع نطاق السوق وتحقيق المستوى الإقتصادي في الإنتاج ومن ثم بالتكاليف.

من خلال هذا المطلب نسلط الضوء على تطور الصادرات من المحاصيل الزراعية والمواد الغذائية، ومعرفة هيكل الصادرات الزراعية في الجزائر خلال فترة تطبيق برامج التنمية الفلاحية للفترة (1999-2019)، كما يلي:

الفرع الأول: تطور إجمالي الصادرات الفلاحية الجزائرية:

تتميز صادرات الجزائر من المحاصيل الزراعية بما فيها المنتجات الفلاحية بالإنخفاض المتواصل سواءا من حيث القيمة أو الكمية، وكذا الأهمية النسبية لإجمالي الصادرات السلعية،

ومن خلال تتبع تطور الصادرات الزراعية الجزائرية، نلاحظ أنها ارتفعت بشكل حاد في عام 2010 إلى نحو 319 مليون دولار مقارنة بعام 1999 أين بلغت نحو 23.5 مليون دولار، وبلغت ذروتها عام 2019 بنحو400مليون دولار، لكنها لا تزال ضعيفة نسبيا مقارنة بالصادرات الزراعية لدول الجوار كتونس والمغرب التي بلغت صادراتهما الزراعية عام 2017 نحو(1531 مليون دولار) و (5566 مليون دولار) على الترتيب،[1] والشكل التالي يوضح تطور الصادرات من المنتجات الزراعية والمواد الغذائية في الجزائر خلال الفترة(1999-2019) كما يلي:

[1] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، المجلد رقم38، عام 2019.

الشكل رقم(IV-8): تطور الصادرات الفلاحية في الجزائر خلال الفترة(1999-2019)،(مليون دولار)

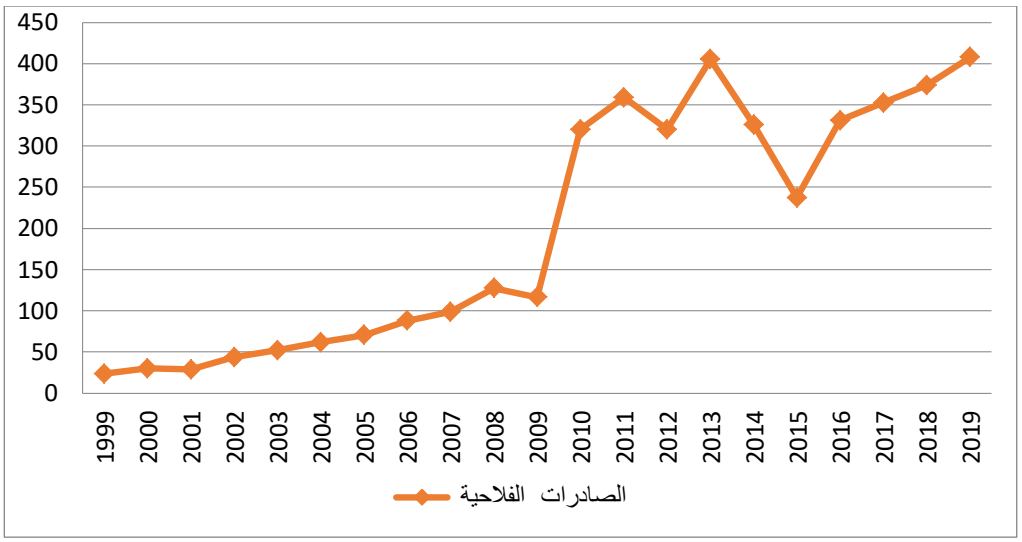

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على بيانات الملحق رقم(10)

وخلال الفترة (1999-2019)، لم تتجاوز الصادرات الزراعية نسبة 1% من إجمالي الصادرات السلعية الجزائرية بحيث لم تتجاوز 400 مليون دولار في أعلى قيمة لها سجلت سنة 2019.

الشكل رقم(IV-9): تطور نصيب الصادرات الفلاحية الى اجمالي الصادرات السلعية في الجزائر خلال الفترة (1999-2019) الوحدة: نسبة مئوية(%)

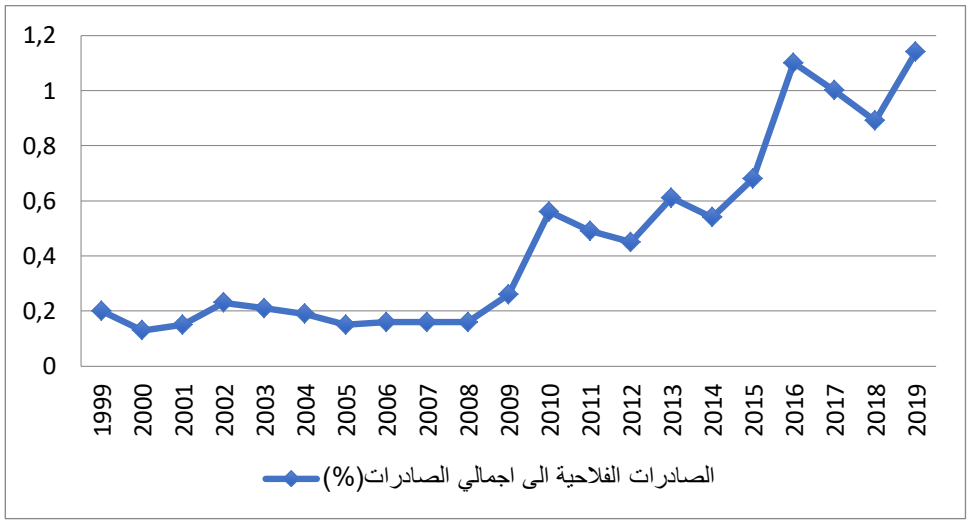

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على معطيات الملحق رقم(10)

ونتيجة لإنخفاض مداخيل الجزائر من صادرات النفط منذ عام 2015، عملت الجزائر على تنويع تجارتها الخارجية بإتباع سياسات خاصة تتوافق والظروف التي تمر بها، سواءا في مجال التجارة الخارجية أو من خلال تفعيل برامج التنمية الفلاحية المعتمدة خلال هذه الفترة.

ويعتبر الإتحاد الأوروبي وكندا وموريتانيا والأردن وتركيا ولبنان وليبيا[1]، أهم زبائن الجزائر في مجال الصادرات الزراعية نحو الأسواق الدولية.

الفرع الثاني هيكل الصادرات الزراعية حسب المجموعات الغذائية في الجزائر:

تتركز صادرات الجزائر من المواد الغذائية والمحاصيل الزراعية نحو السوق الدولية في جملة الخضر وجملة الفاكهة بما فيها التمور والسكر المكرر اضافة الى المشروبات الكحولية والكاكاو ومنتجاته، اما المنتجات ذات المصدر الحيواني فتتركز أساسا في الأسماك.

أولا: صادرات الجزائر من السكر المكرر:

تصدر الجزائر السكر بعد تكريره وتحويله في شكل سكر قصب وسكروز نقي كيميائيا وكذلك العسل الأسود المستخلص من تكرير السكر.

وسجلت صادرات الجزائر من السكر المكرر إرتفاعا محتشما بداية من عام 2006، حيث إرتفعت من نحو 14,908 طن إلى نحو 383,271طن عام 2010، لتبلغ أقصاها عام2019 بنحو 526,930 طن من السكر المكرر بقيمة 187مليون دولار.

الشكل رقم(IV-10): تطور صادرات الجزائر من السكر بالكمية والقيمة خلال الفترة(1999-2019)

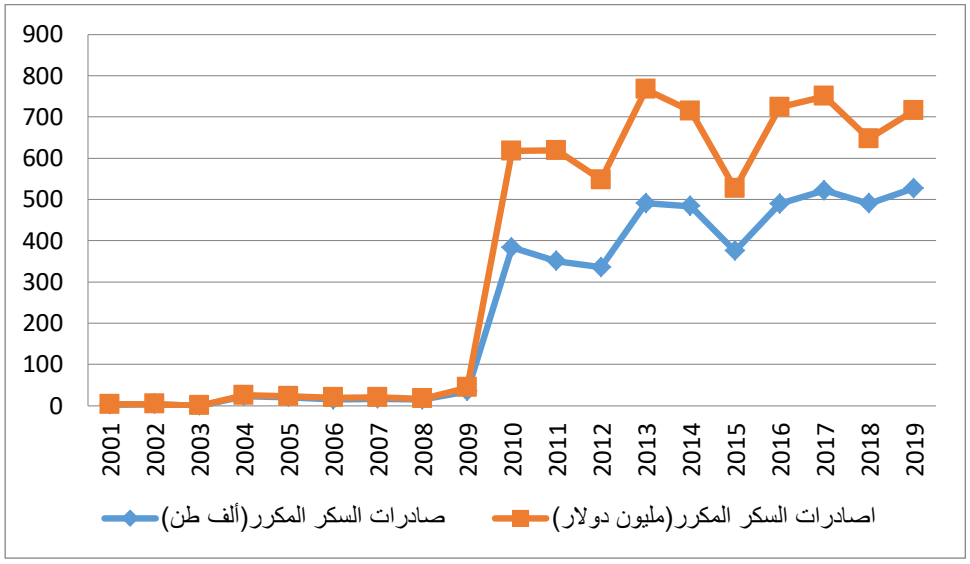

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على الملحق رقم:(7، 8)

خلال الفترة (1999-2005)، لم تصدر الجزائر أي طن من السكر، حيث إقتصرت الصادرات من جملة السكر في منتج العسل الأسود (دبس السكر) الناتج من إستخلاص أو تكرير السكر، ومنذ ذلك

[1]- https://www.trademap.org/Index.aspx /15/12 /2020

الحين طورت الجزائر صناعة السكر الخاصة بها، وقد إستبدلت وارداتها من السكر الأبيض بمشتريات ضخمة ومتنامية من السكر الأحمر (2.2 مليون طن في عام 2017) بشكل رئيسي من البرازيل، ويكرر هذا السكر محليا للإستهلاك المباشر، ولكن نسبة متزايدة يعاد تصديرها خاصة الى أوروبا.

خلال السنوات الماضية كانت صناعة السكر تهيمن عليها شركة سيفيتال(Cevital)، التي تسيطر وحدها على أكثر من 80% من سوق السكر في الجزائر، قبل بدء إنتاج وتكرير السكر في كل من مجموعة بيراهال (Berrahal) في وهران وسوراسكور (Sorasucre) في عنابة، كما تم إفتتاح مصنع جديد للسكر في إطار شراكة بين لابيل (La Belle) الجزائرية ومجموعة كريستال يونيون(Cristal Union) الفرنسية في عام 2016.

وتعتبر أسواق كل من الإتحاد الأوروبي وموريتانيا والأردن وتركيا الزبائن الرئيسيين للجزائر، ففي عام 2017، صدرت الجزائر إلى: [1]

موريتانيا: نحو111,751 طن سكر مكرر بقيمة 46 مليون دولار، في حين أن هذا البلد لم يستورد أي طن من السكر الجزائري في عام 2015، إلا أنه أول زبون للجزائر اليوم.

الإتحاد الأوروبي: ما يقرب من 69,927 طن من السكر الأبيض و22,101 طن من دبس السكر بقيمة إجمالية قدرها 39 مليون دولار، و تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد تفضيل للسكر الجزائري بموجب إتفاقية الشراكة التي تجمع بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

الأردن: حوالي 88,883 طن من السكر الأبيض بقيمة 39 مليون دولار.

تركيا: 60,223 طن من السكر الأبيض بقيمة 26.5 مليون دولار.

[1] مركز التجارة الدولي، مرجع سابق.

الشكل رقم(IV-11): تطور صادرات الجزائر من السكر المكرر حسب الدول المستوردة (ألف دولار أمريكي)

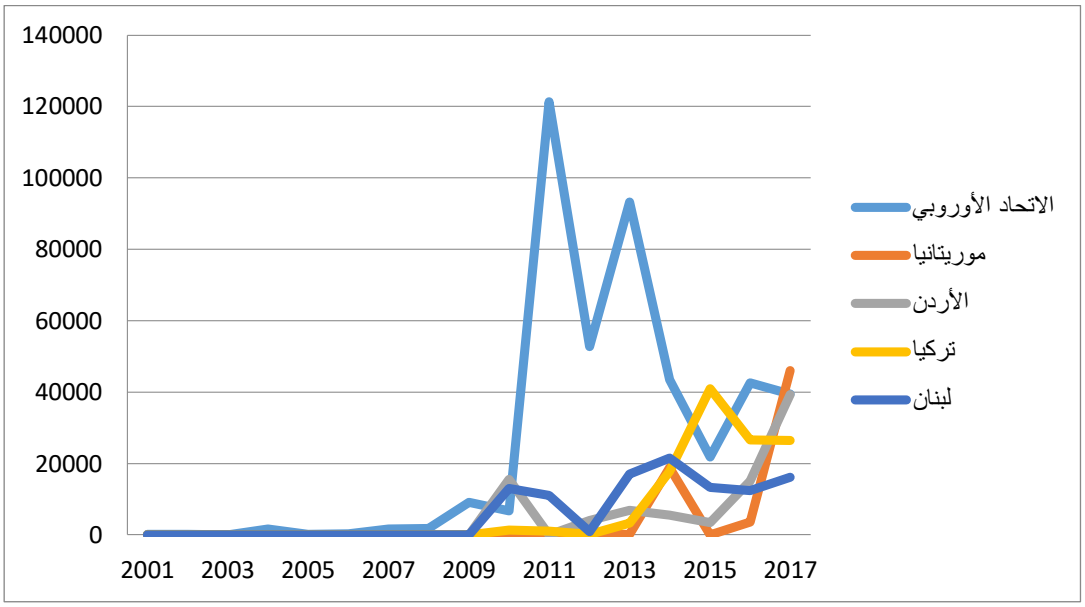

المصدر: من اعداد الباحثة، بالإعتماد على إحصائيات مركز التجارة الدولية على الموقعين: https://comtrade.un.org/data
https://www.trademap.org/Country (تاريخ الاطلاع: جانفي 2021)

ثانيا: صادرات الجزائر من التمور:

تتوفر الجزائر على مساحة واسعة من مزارع النخيل التي تنتج أنواعا مختلفة من أجود التمور في العالم وأشهرها "دقلة نور" التي تتمتع بخصائص كثيرة تمكنها من منافسة أنواع التمور الموجودة في السوق الدولية، وتسمح بتنويع صادرات الجزائر وتوفير مداخيل بالعملات الصعبة.

ولعل المتتبع للتجارة الخارجية للتمور في الجزائر يجد أنها عرفت نموا ملحوظا سوآءا من حيث الكمية أو القيمة خلال الفترة (2001-2019)، حيث إرتفع اجمالي صادرات التمور من 7,850 طن (ما يعادل 10 مليون دولار) عام 2001، وما فتئت هذه الصادرات تتزايد منذ عام 2009 الى نحو 16,037 طن (ما يعادل 22 مليون دولار) عام 2010، لتواصل ارتفاعها المطرد حين بلغت أقصاها عام 2019 بنحو 120,095طن (ما يعادل 110 مليون دولار).(**أنظر الشكل رقم(IV-12)**).

الشكل رقم(IV-12): تطور صادرات الجزائر من التمور بالكمية والقيمة خلال الفترة(2001-2019)

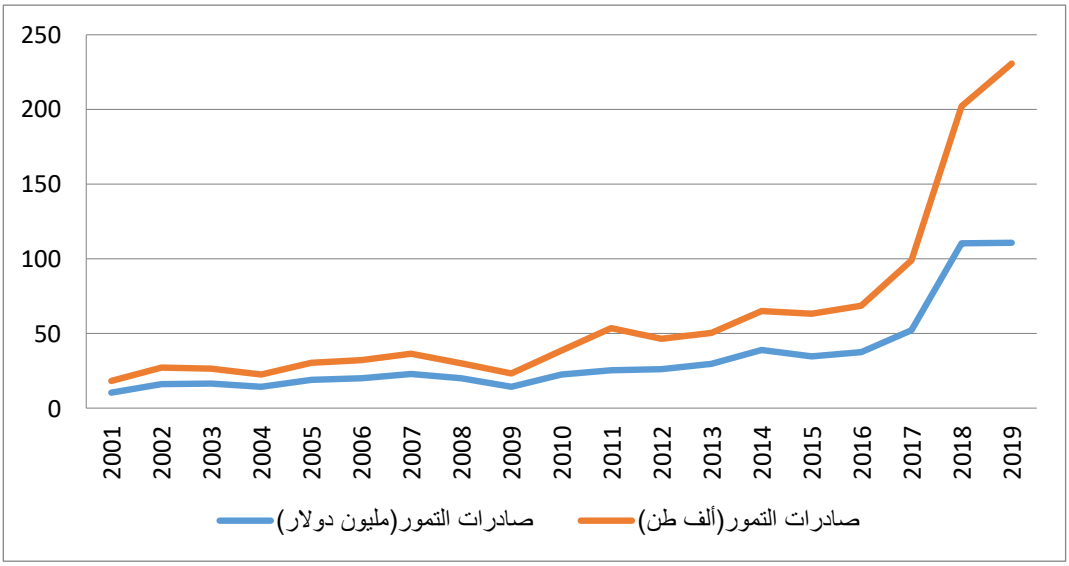

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على معطيات الملحق رقم (7، 8)

ويعتبر الإتحاد الأوروبي السوق التقليدية للتمر الجزائري، بنحو 23,500 طن أي ما يعادل 29 مليون دولار عام 2017، وهو ما يمثل 55% من الصادرات الجزائرية (اجمالي صادرات الجزائر من التمور سنة 2017 بلغت 52مليون دولار)، وتزامنا مع إرتفاع صادرات الجزائر نحو الإتحاد الأوروبي، قامت الجزائر أيضا بتنويع أسواقها بحيث تصدر التمور أيضا إلى كل من **روسيا**(5143 طنا) بقيمة 5.4 مليون دولار و **المغرب** (2676 طن) بقيمة 4.3 مليون دولار، و**الولايات المتحدة** (293 2 طنا) بقيمة 2.6 مليون دولار، والجدول التالي يوضح أهم مستوردي التمور الجزائرية لعام 2017 كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم(IV-3): صادرات التمور حسب البلدان المستوردة خلال عام2017

البلدان المستوردة للتمور الجزائرية	الكمية (طن)	القيمة (ألف دولار)	حصة البلدان المستوردة من اجمالي صادرات الجزائر من التمور(%)
الاتحاد الأوروبي	23,500	29,025	55.45
روسيا	5,143	5,392	10.3
المغرب	2,676	4,314	8.3
الولايات المتحدة	2,293	2,574	4.9
كندا	989	1,248	2.4
العالم	46,617	**52,337**	**100**

المصدر: من اعداد الباحثة إعتمادا على إحصائيات مركز التجارة الدولية على الموقع
(https://www.trademap.org/Country_SelProductCountry)

ووفقا لمنظمة الأغذية والزراعة لسنة 2019، شكلت صادرات الجزائر 5.5% فقط من صادرات التمور العالمية مقارنة بصادرات تونس التي استحوذت على أكثر من 13% من صادرات العالم للتمور، بينما تتصدر العراق صادرات العالم بنحو 686,870 طن (بنسبة 18.2% من اجمالي صادرات العالم من التمور).[1]

ورغم أهميته، يبقى فرع التمور بالجزائر ذي طابع تقليدي يواجه جملة من الصعوبات، كنقص المدخلات الجيدة ذات الأسعار المعقولة، وعدم فعالية قنوات التسويق المحلية وإفتقار البلد لإستراتيجية مدروسة تمكن من دخول الأسواق الدولية وإحتلال مكانة تليق بمنتجاته.

ثالثا: صادرات الجزائر من المنتجات الفلاحية الأخرى:

كما أن الجزائر صدرت ما قيمته (407.860 ألف دولار) في عام 2019 موزع على المجموعات الغذائية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(IV-4): الصادرات الزراعية حسب المنتج خلال سنة 2019 (1000 دولار، نسبة مئوية)

	القيمة (ألف دولار)	حصة صادرات المنتج الى اجمالي الصادرات الزراعية
جملة الخضر	5.688	1.39
جملة الفاكهة بما فيها التمور	111.381	27.30
السكر(مكرر)	187.603	45.99
جملة الزيوت والشحوم	13.788	3.38
الأسماك	30.194	7.40
الألبان ومنتجاتها	6.882	1.68
المشروبات و السوائل الكحولية	7.431	1.82
كاكاو ومستحضراته	13.687	3.35
صادرات فلاحية أخرى	31.364	7.69
اجمالي الصادرات الزراعية	**407.860**	**100**

المصدر: من اعداد الباحثة إعتمادا على معطيات الملحق رقم (07)والملحق رقم(10).

[1] احصائيات مركز التجارة الدولية على الموقع (https://www.trademap.org/Country_SelProductCountry)

من خلال الجدول نلاحظ أن الصادرات من السكر (المكرر) تستحوذ على ما نسبته 45.99% (ما يعادل 187.603 ألف دولار) من إجمالي الصادرات الفلاحية في الجزائر خلال سنة 2019، تليها صادرات جملة الفاكهة بما فيها التمور بنسبة 27.30% (ما يعادل111.381 ألف دولار)، وفي المرتبة الثالثة تأتي صادرات الأسماك بنسبة 7.40% (30.194 ألف دولار)، وتبقى صادرات الجزائر من الغذاء ضعيفة جدا ولم تتجاوز مساهمتها في اجمالي الصادرات (1%) وذلك راجع لعدم إنتاجية الجهاز الإنتاجي الزراعي وعدم مواكبته للطلب المحلي فضلا عن الطلب الأجنبي، كما أنه لا توجد رؤى واضحة وإرادة للإنتاج بغرض التصدير، فالوفرة من المنتوج المحلي موجه أساسا لتغطية حاجات المستهلك المحلي.

المطلب الرابع: تطور الفجوة الغذائية في الجزائر:

ترتبط الفجوة الغذائية بالإنتاج الفلاحي، فإستمرار الفجوة الغذائية تعني إستمرار عجز القطاع الزراعي وتخلفه وعدم اعطاءه الاهتمام المطلوب، مما يعرض البلد الى الضغوط الخارجية ويهدد أمنه الغذائي، وزيادة الأعباء التي يتحملها الاقتصاد ويعتبر كذلك تعطيلا للتنمية الاقتصادية به ككل.

فمن خلال هذا المطلب نحاول تحليل تطور إجمالي الفجوة الغذائية في الجزائر وإلقاء الضوء على الفجوة الغذائية حسب المجموعات الغذائية الأساسية خلال الفترة(1999-2019)، كما يلي:

الفرع الأول: إجمالي الفجوة الغذائية في الجزائر:

تعتبر الفجوة الغذائية الشق المكمل لمعدل الإكتفاء الذاتي، وبإعتبار أن هذه الفجوة هي بمثابة صافي الإستيرادات الوطنية من المحاصيل الزراعية والمواد الغذائية، فإنها تمثل الفرق بين إجمالي المتاح للإستهلاك من سلعة معينة وبين الإنتاج المحلي من تلك السلعة في مدة زمنية معينة والتي يتم سدها بصافي الواردات.

وبالرجوع إلى البيانات الإحصائية حول الإنتاج والواردات والصادرات من الغذاء والمحاصيل الزراعية في الجزائر، يتضح أن درجة التبعية الغذائية كبيرة، لأن الواردات الغذائية تشغل وزنا كبيرا في تغطية الإحتياجات الغذائية الوطنية، وأن نسبة تغطية الصادرات للواردات من المواد الغذائية ضعيفة جدا وفي تدهور مستمر، نتيجة النمو الضعيف جدا لقيمة وحجم الصادرات الفلاحية مقارنة بالنمو في قيمة وحجم الواردات الفلاحية، بالرغم من التزايد الملحوظ على مستوى الوفرة الغذائية محليا والتي ترجمت بالنمو الإيجابي والملحوظ في إجمالي الناتج الزراعي في الجزائر خلال الفترة (1999-2019).

أولا: تطور الفجوة الغذائية الكلية في الجزائر:

بلغ معدل نمو حجم الفجوة الغذائية في الجزائر خلال الفترة(1999-2019) نحو51%، حيث عرفت الفجوة الغذائية في الجزائر انخفاضا طفيفا في حجمها خلال سنة 2000 بنحو2326.0 مليون دولار مقارنة بعام 1999 أين بلغت نحو 2508.3 مليون دولار، لتعرف بعدها منحا تصاعديا مع تسجيل بعض التذبذبات بين الإرتفاع والإنخفاض من سنة الى أخرى،

كما عرفت الفجوة الغذائية مستوى نمو قياسي خلال السنوات 2008، 2011، 2014، حيث سجلت نحو 8382.517، 10478.182، 11554.043 مليون دولار على التوالي، لتعرف خلال الخمس سنوات الأخيرة تراجعا ملحوظا، حين بلغت أدنى قيمة لها عام 2019 بنحو 7664.410 مليون دولار. **أنظر الشكل رقم:(IV-13).**

الشكل رقم(IV-13): تطور الفجوة الغذائية في الجزائر خلال الفترة(1999-2019) الوحدة: مليون دولار

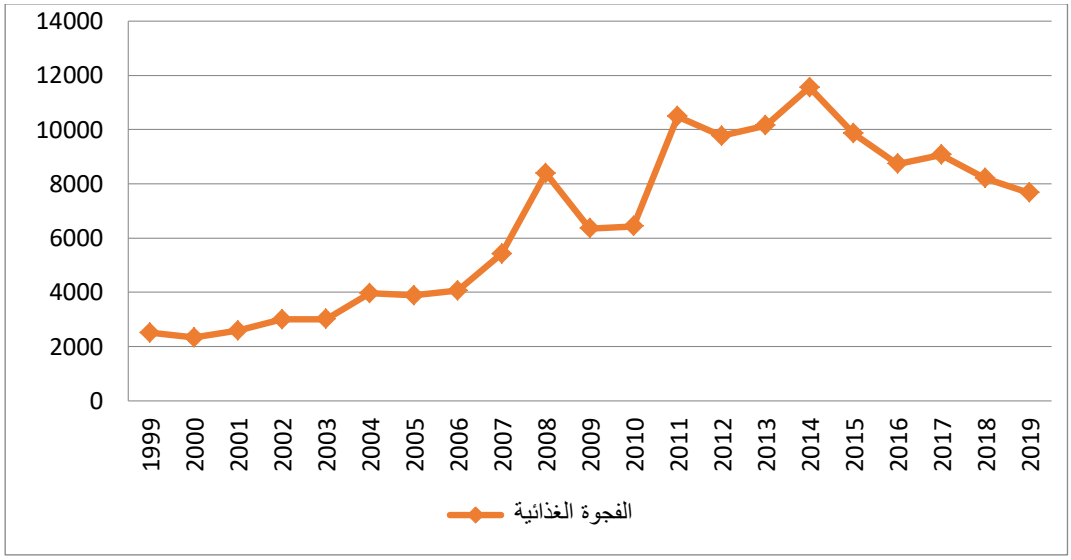

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على الملحق رقم(10)

ويعود ذلك إلى مجموعة من الظروف والأسباب نذكرها في ما يلي:

1-الأزمة المالية العالمية لسنة 2008: توسعت قيمة الفجوة الغذائية في الجزائر خلال سنوات 2006، 2007 وزادت حدتها خلال سنة 2008، نتيجة إرتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية، وإرتفعت بذلك تكاليف إنتاج السلع والخدمات، الأمر الذي أثر سلبا على مدخرات البلد من النقد الأجنبي بسبب زيادة الإنفاق على استيراد الغذاء في ظل قصور الإنتاج المحلي عن مواكبة متطلبات الطلب الوطني على الغذاء.

2- **إرتفاع أسعار بعض المنتجات الواسعة الإستهلاك في الجزائر سنة 2011**: نتيجة للإختلالات التي عرفتها السوق الوطنية الجزائرية في مجال بعض المواد الغذائية ذات الإستهلاك الواسع، نجم عنها ندرة بعض هذه المواد وتذبذبات تموين السوق، مثلما كان الحال بالنسبة لمادة حليب الأكياس والزيت والسكر، متجاوزة بذلك القدرة الشرائية للمواطن، حيث أدت هذه الإختلالات الى إحداث نوع من الاضطرابات الإجتماعية كادت تنزلق الى أوضاع متفجرة في أغلب مناطق البلد، اذ إنتقل سعر السكر لدى الإستهلاك من 100.00دج/كلغ في نوفمبر 2010 الى 104.81دج/كلغ في ديسمبر2010، ليصل في الأسبوع الأول من جانفي2011 الى 130دج/كلغ أي بزيادة 24% مقارنة بشهر ديسمبر 2010 و29% مقارنة بنوفمبر2010، وبالنسبة لزيت (الصوجا)، انتقل من 133.27 دج/ل في نوفمبر 2010 الى 136.25 دج/ل في ديسمبر 2010، ليصل في الأسبوع الأول من جانفي 2011 الى 158 دج/ل، أي بزيادة قدرها 16% مقارنة بديسمبر 2010، وبـ 181% مقارنة بنوفمبر 2010،[1]

واذا قارنا مستوى أسعار هذه المواد في السوق الداخلية بأسعارها في الأسواق العالمية لنفس الفترة، نلاحظ أنه خلال شهر نوفمبر وديسمبر 2010، زادت أسعار السكر الخام بـ 7.6% وأسعار الزيوت الخام تنامت بـ 7.2% أي أن ارتفاع هذه المواد في السوق الوطني كان بوتيرة أكبر من تطوره في السوق العالمية، وبالتالي فان الارتفاع المفاجئ للأسعار على مستوى السوق الداخلية يعود لأسباب أخرى غير أسعارها الدولية، أهمها حالة الإحتكار التي تعرفها التجارة الخارجية لهذه المواد وعدم تنظيم السوق الوطني في ظل الأوضاع الإحتكارية التي تعرفها تجارة غالبية المواد الغذائية الواسعة الاستهلاك في السوق الوطني.

لذلك تدخلت الحكومة الجزائرية للتحكم في أسعار هذه المواد وجعلها في متناول مواطنيها بأسعار تتناسب وقدراتهم الشرائية حسب إمكانياتها المالية الممكنة، من خلال سياسة الدعم لبعض المواد الغذائية الواسعة الإستهلاك أهمها القمح، الحليب، الزيت والسكر منذ مطلع عام 2011، وتغطية ذلك لشراء السلم الإجتماعي، من خلال ما يلي:

-إستحداث دواوين للحبوب وللحليب وتوكيلها عملية إستيراد وتوزيع هاتين المادتين على المتعاملين الإقتصاديين بأسعار أقل من أسعار الشراء من الخارج مع مراقبة إستعمال الكميات الممنوحة وتسقيف ثمن المنتوج المعروف في السوق الوطنية، الأمر الذي أدى الى تضخيم فاتورة الواردات وإتساع الفجوة الغذائية لهذه المنتجات.

[1] وزارة التجارة، تقرير لجنة التحقيق البرلمانية حول: "ندرة وارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع في السوق الوطنية"، أكتوبر 2011، ص85.

-تكليف ديوان الحبوب بجمع المحصول الزراعي المحلي بأسعار محددة ومشجعة للمنتج وتوزيعه على المتعاملين الإقتصاديين بأسعار منخفضة، وهو ما كلف الدولة إستنزاف لمدخراتها المالية، وما صعب الأمر هو دخول الجزائر في ضائقة مالية نتيجة انخفاض عوائد المحروقات خلال الخمسة سنوات الأخيرة.

-إعفاء إستيراد السكر والزيت الخام من الرسوم الجمركية ومن الرسوم على القيمة المضافة، مما شجع القائمين على التجارة الخارجية لهذه المواد الغذائية الى توسيع دائرة الإستيراد.

كما بلغت قيمة اجمالي الدعم خلال سنة 2011 نحو 300 مليار دينار.

3-البحبوحة المالية الناتجة عن الأرقام القياسية التي سجلتها أسعار المحروقات سنة 2014: على الرغم من الجهود التي بُذلت من أجل إعادة توزيع الموارد المتوفرة لفائدة النمو الزراعي من خلال مختلف برامج التنمية الفلاحية المتعاقبة، الا أن الإنتاج المحلي لم يواكب نمو الطلب على الغذاء بسبب الطفرة في النمو السكاني وتغير عادات الإستهلاك للمواطنين وميل شريحة كبيرة منهم الى الرفاهية في طريقة الإستهلاك، الأمر الذي جعل الجزائر تعوض الفرق بين المتاح للإستهلاك من الإنتاج الوطني وإجمالي الطلب المحلي من الغذاء باللجوء الى الواردات، الأمر الذي نتج عنه إتساع في قيمة الفجوة الغذائية، هذا من جهة ومن جهة أخرى، شجعت الأوضاع المالية الميسورة للبلد (نتيجة ارتفاع مداخيل البلد من النقد الأجنبي) الرفاهية واللجوء الى الاستيراد اللامدروس والعشوائي، في ظل أوضاع سياسية تتسم بالضبابية وعدم وضوح الرؤى السياسية على مستوى اتخاذ القرار في البلد.

4-إنهيار أسعار النفط بداية من سنة 2015: عرفت قيمة الفجوة الغذائية خلال الفترة (2015-2019) تراجعا ملحوظا نتيجة السياسة التقشفية المتبعة من طرف الجزائر خلال السنوات الخمسة الأخيرة بسبب انهيار أسعار المحروقات في الأسواق الدولية وتراجع موجودات الدولة من احتياطات النقد الأجنبية، حيث قامت الجزائر بتحديد قائمة المواد الغذائية الممنوع استيرادها بهدف التقليل من فاتورة الواردات كما قامت بوضع تخفيضات جمركية وضريبية على الصادرات من المنتجات المحلية بغية تشجيع الصادرات، وهذا ما يفسر الانخفاض المستمر في قيمة الفجوة الغذائية الى نحو 7.6مليار دولار عام 2019 بعدما سجلت مستوى قياسي عام 2014 بنحو 11.5 مليار دولار. **أنظر الملحق رقم(10)**.

أما على الصعيد العربي فقد شكلت الفجوة الغذائية للجزائر نحو 13% من إجمالي الفجوة الغذائية للوطن العربي، وهذا بالرغم من المقومات الطبيعية والبشرية الموارد المالية الهائلة التي تم ضخها من خلال مختلف برامج التنمية الفلاحية المتتابعة على مدى عشرون سنة، مقارنة ببعض الدول التي تفتقر لأهم

مقومات التنمية الفلاحية الا وهي الأرض الصالحة للزراعة ومواد المياه والقوى العاملة في الزراعية، مقارنة بدول عربية أخرى مثل الامارات والسعودية ومصر.(**أنظر الشكل رقم(IV-14)**.

الشكل رقم (IV-14): توزيع قيمة الفجوة الغذائية (صافي الاستيراد) في الدول العربية للعام 2018م

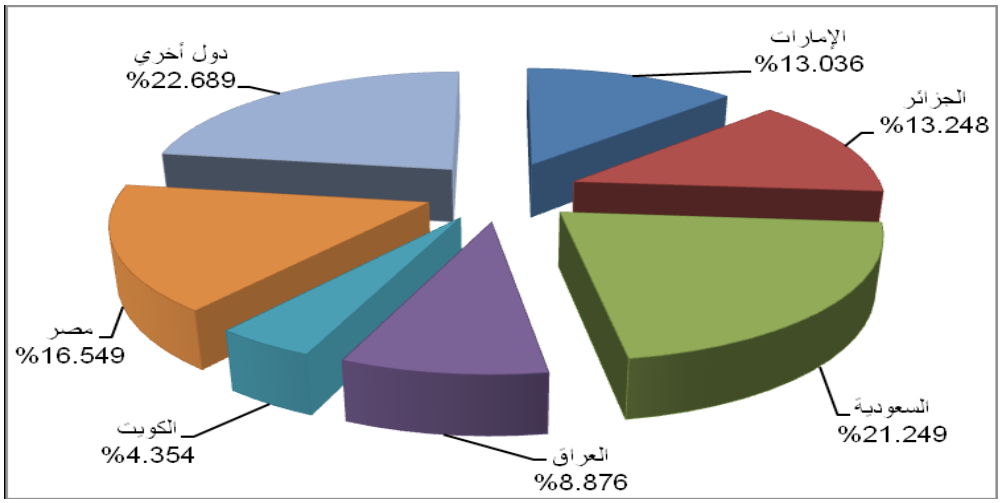

المصدر: تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية،2020.

ثانيا: تطور الفجوة الغذائية حسب المجموعات الغذائية الأساسية في الجزائر

من خلال إستقراء الوزن النسبي لمجموعات الغذائية في سلة الفجوة الغذائية للجزائر نجد أن الفجوة الغذائية لمجموعة الحبوب تشكل النصيب الأكبر بنسبة 32.32% (2477.734 مليون دولار) عام 2019، تليها مجموعة الألبان ومنتجاتها بنسبة 14.55%(1115.461 مليون دولار)، لتليها جملة الزيوت والشحوم بنسبة 10.24%(785.366 مليون دولار)، ثم تأتي جملة السكر ومنتجاته بنسبة 6.37% (488.550 مليون دولار). **أنظر الجدول رقم(IV-5)**.

الجدول رقم(IV-5): مساهمة المجموعات السلعية الرئيسية في حجم الفجوة الغذائية في الجزائر عام 2019، الوحدة: مليون دولار، نسبة مئوية

	قيمة الفجوة الغذائية حسب المجموعات الغذائية الأساسية (مليون دولار)	نسبة الفجوة الغذائية حسب المنتج الى اجمالي الفجوة الغذائية (%)
الحبوب	2477.734	32.32
الفاكهة	100.793	1.31
الخضار	265.498	3.46
السكر ومنتجاته	488.550	6.37
جملة الزيوت والشحوم	785.366	10.24
الألبان ومنتجاتها	1115.461	14.55
جملة اللحوم	202.057	2.63
البن والشاي والتوابل	290.568	3.79
منتجات زراعية وغذائية أخرى	1938.383	25.29
اجمالي الفجوة الغذائية	**7664.410**	**100**

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الملحق رقم(09)

ويؤدي الإعتماد على واردات الحبوب ومنتجات الألبان، وبدرجة أقل، الزيت والسكر واللحوم إلى إرتفاع فاتورة واردات الغذاء، التي لا تقابلها عائدات تصدير، وما يؤكد ذلك هو معدل تغطية الواردات من الصادرات الزراعية الذي لا يتجاوز بنسبة 4% .

والشكل التالي يوضح تطور الفجوة الغذائية في الجزائر حسب المنتجات الغذائية الرئيسية.

الشكل رقم (IV-15): قيمة الفجوة حسب مجموعات السلع الغذائية الرئيسية في الجزائر للفترة (2001-2019)، الوحدة: مليون دولار

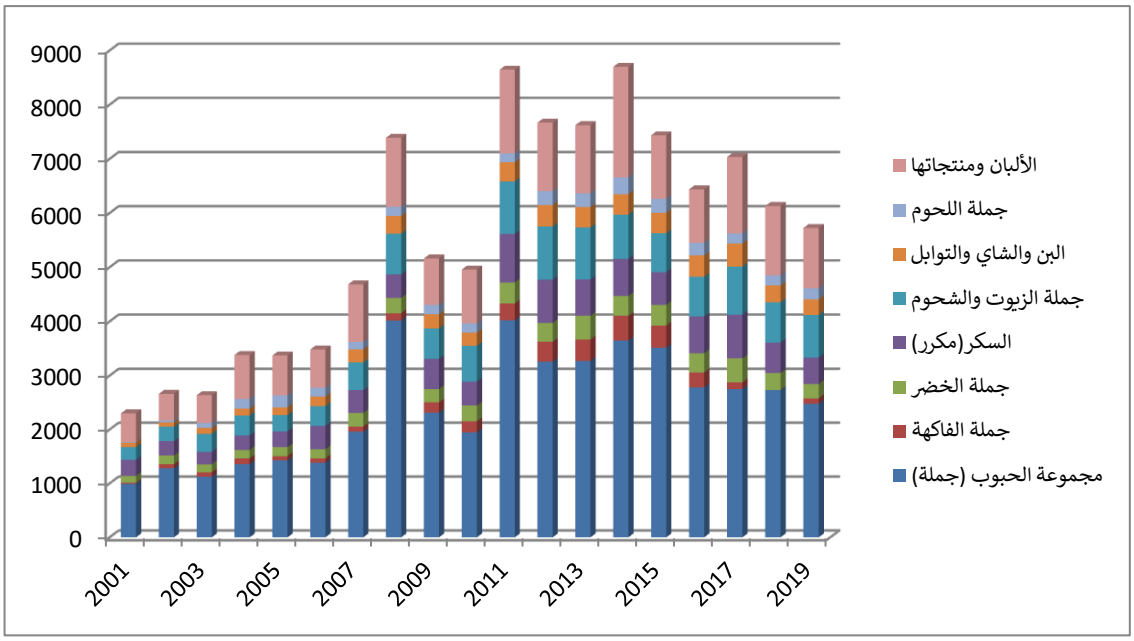

المصدر: من اعداد الباحثة، اعتماد على احصائيات الملحق رقم(09)

الفرع الثاني: أسباب تطور الفجوة الغذائية في الجزائر:

يمكن التمييز بين أهم ما يؤثر في قيمة وحجم الفجوة الغذائية في الجزائر في مجموعتين من الأسباب والعوامل كما يلي:

أولا: أسباب متعلقة بجانب الطلب المحلي على الغذاء:

1-النمو السكاني:

زاد عدد سكان الجزائر بنحو أربعة أضعاف خلال نصف قرن، فبين عامي 2000 و2016، زاد عدد السكان بمقدار 11 مليون نسمة، وهذا العامل الديمغرافي، إلى جانب تسارع التحضر والزيادة في دخول السكان بين عامي 2000 و2015، يفسر إلى حد كبير الاتجاه التصاعدي في الاستهلاك من الغذاء سواءا كان من المصادر المحلية (الإنتاج الوطني) أو من الأسواق الأجنبية (الواردات)، وذلك بالرغم من الزيادة الكبيرة في الإنتاج المحلي خلال هذه الفترة.

وفي ظل هذه الظروف، فإن الإمدادات الغذائية المحلية هي في حالة عجز هيكلي، ويقترن هذا الوضع بالاقتران مع انخفاض الصادرات الزراعية، بميزان تجاري زراعي في عجز متنامي ومستمر.

2-الوضع المالي للدولة:

تشجع الموارد المالية المتاحة في البلد على التوسع في الإنفاق، سوآءا الانفاق الإستثماري أو الإنفاق الاستهلاكي، وفي ظل التزايد الملحوظ والمتسارع لنمو السكان وتحول العادات الإستهلاكية للفرد الجزائري أدت الى زيادة الطلب على الغذاء محليا، هذا الطلب لم يواكبه زيادة في الإنتاج من الغذاء محليا، خاصة ما تعلق ببعض المجموعات الغذائية الواسعة الاستهلاك (الحبوب، مجموعة الحليب ومنتجاته، الزيوت، السكر)، الأمر الذي نجم عنه توسع في الفجوة الغذائية للبلد، بسبب اللجوء الى الإستيراد لتغطية الفائض في الطلب الاستهلاكي على الغذاء.

ولكن هذا الوضع في الجزائر مرهون بتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية، ذلك أن أكثر من 95% من مداخيل البلد متأتية من قطاع المحروقات الذي تتحدد أسعاره في الأسواق العالمية.

3-أسعار السلع الغذائية:

تعتبر أسعار السلع الغذائية من أهم المتغيرات ذات الأثر المباشر في إمكانية الحصول على الغذاء، حيث يؤدي انخفاضها الى زيادة قدرة المستهلك على شراء الكميات التي يرغب في استهلاكها من السلعة والعكس صحيح في حالة ارتفاعها، حيث يقلل الكميات المستهلكة من السلعة أو البحث عن البدائل الأخرى التي تحقق له اشباعا مماثلا.

وتوجد عدة مؤشرات لقياس الأسعار العالمية للغذاء، حيث تقوم منظمة الأغذية والزراعة بتقديره ونشره شهريا وسنويا لرصد إتجاه أسعار الأغذية عالميا.

حيث إرتفعت قيمة مؤشر أسعار الأغذية من نحو (55.2) عام1999 إلى نحو(98.0) عام 2019، وعرف أعلى قيمة له سنوات 2008، 2011 نتيجة تزايد الطلب على الغذاء للإستهلاك العالمي وكذا للإستخدام في مجال الطاقة، وتنخفض الأسعار العالمية للغذاء نتيجة التحسن المتواصل في الإنتاج، وارتفاع مستويات المخزونات الغذائية على المستوى العالمي مما يتيح فرصا للسكان للحصول على السلع الغذائية بأسعار تنافسية.(**أنظر الملحق رقم (12)**).

والشكل الموالي يوضح تطور مؤشر الأسعار العالمي لبعض المنتجات الغذائية خلال الفترة(1999-2020).

الشكل رقم(IV-16): تطور مؤشر أسعار الغذاء العالمي خلال الفترة(1999-2020)

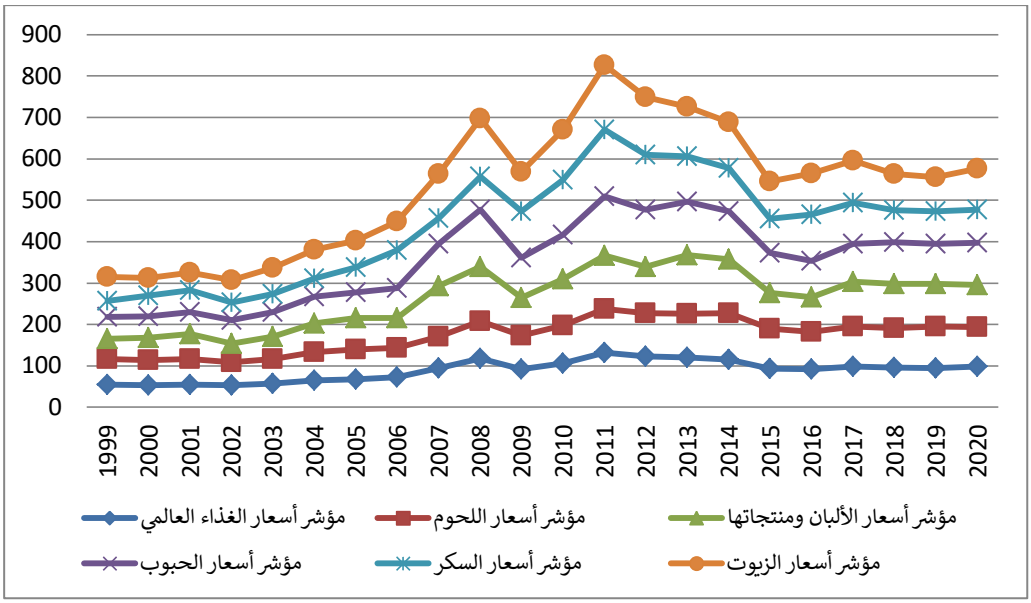

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على الملحق رقم(12)

ثانيا: أسباب متعلقة بجانب العرض الوطني من الغذاء:

من خلال دراستنا للوضع الغذائي في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة، لاحظنا وجود فجوة غذائية تزداد حدة في بعض المحاصيل الزراعية والمنتجات الغذائية الواسعة الإستهلاك، والتي يتميز إنتاجها محليا بالضعف، لذلك فان معالجة هذه الفجوة يكون أساسا بزيادة الإنتاج المحلي منها، من خلال توسيع الأراضي المخصصة لزراعتها، ورفع مردودية الهكتار الواحد باستخدام طرق الري الحديث من أجل الحد من التأثيرات الممكنة لمخاطر تغيرات المناخ، وإستخدام التسميد ورفع الدعم الحكومي المالي والعيني الموجه للفلاحين المنتجين للشعب الفلاحية محل العجز الغذائي، من أجل رفع الكفاءة في الإنتاج وتحقيق وفرة غذائية تغطي الطلب المحلي من الغذاء وتؤدي الى تقليص حاجة البلد في اللجوء الى الواردات.

لذلك يعتبر الإنتاج والإنتاجية في القطاع الزراعي من أهم أسباب توسع أو تقلص حجم الفجوة الغذائية في الجزائر.

ثالثا: أسباب أخرى: ضعف أداء الخدمات اللوجستية:

تعتبر الخدمات اللوجستية العمود الفقري للتجارة العالمية، وفي ظل زيادة إنتشار سلاسل التوريد على مستوى العالم، فان جودة الخدمات اللوجستية في بلد ما يمكنه من تحديد إمكانية مشاركته في الإقتصاد العالمي من عدمها.

لذلك فان الخدمات اللوجستية هي شبكة الخدمات التي تدعم حركة نقل البضائع[1]، وتضم مجموعة من بينها النقل والتخزين والوساطة والتسليم السريع وعمليات المحطات النهائية وحتى إدارة البيانات والمعلومات، وتعد كفاءة خدمات الجهاز الجمركي والتسهيلات الجمركية وخدمات النقل، من أهم الخدمات اللوجستية التي تقف حجر عثرة أمام ولوج المحاصيل والمنتجات الفلاحية المحلية الى الأسواق الدولية للغذاء، كما تصعب وترفع تكاليف الواردات. [2]

ويصنف مؤشر أداء الخدمات اللوجستية ((Performance Index Logistics (LPI) التابع للبنك الدولي البلدان وفقاً للأبعاد ستة للتجارة الدولية: [3]

1-كفاءة الأداء الجمركي وإدارة الحدود والتلخيص (CUST).

2- نوعية البنية التحتية المتعلقة بالتجارة والنقل (INFR).

3-سهولة تنظيم الشحنات الدولية بأسعار تنافسية (ITRN).

4-الكفاءة وجودة الخدمات اللوجستية (LOGS).

5-القدرة على تتبع الشحنات وإمكانية تعقبها (TRAC).

6-سرعة وصول الشحنات الى المرسل اليه خلال المواعيد النهائية المحددة أو المتوقعة (TIME).

ولكل معيار يخصص له تنقيط (من 1 الى 5)، ويسمح بالمقارنة بين 167 دولة.

والجدول التالي يوضح تطور مؤشر الأداء اللوجستي في الجزائر.

الجدول رقم(IV-6): تطور مؤشر الأداء اللوجيستي في الجزائر

السنوات	2007	2010	2012	2014	2016	2018
مؤشر الأداء اللوجيستي (LPI)	2.06	2.36	2.41	2.65	2.77	2.45
الرتبة	140	130	125	96	75	117

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي.

[1] عبد القادر فتحي لاشين، المفاهيم الحديثة في إدارة خدمات النقل واللوجستيات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، الطبعة الثانية، 2009، ص28.

[2] د.همال فريدة، دراسة تحليلية لمؤشرات الأداء اللوجيستي في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية-العدد الاقتصادي، عدد 2018، جامعة زيان عاشور بالجلفة، ص305.

[3] Jean-Francois Arvis and all, Connecting to compete, Trade Logistics in the Global Economy, The world Bank.

نلاحظ أن مؤشر أداء الخدمات اللوجستية بدأ في الإرتفاع نسبيا، وصعدت الجزائر من المركز 140 في عام 2007 إلى المركز 125 في عام 2012، وتحسن مؤشر الأداء اللوجستي عام 2016 حين إحتلت الجزائر المركز75 ولكن سرعان ما تدهور الأداء اللوجستي للبلاد (المرتبة 117 في عام 2018).[1]

وهو ما يشكل قيداً قوياً على تنمية صادرات البلاد الغذائية، و بالرغم من تحسن هياكل البنية التحتية والخدمات لاسيما فيما يتعلق بالجمارك الا أن المؤشر في الجزائر لايزال ضعيف مقارنة بدول الجوار.

لذلك على السلطات العامة في الجزائر الإهتمام بتحسين الكفاءة في الخدمات اللوجستية من أجل تحقيق تنافسية الصادرات من المنتجات الفلاحية وتسهيل ولوجها للأسواق الدولية، هذا الأمر الذي من شأنه تضييق الفجوة بين الصادرات والواردات من المحاصيل الزراعية والمنتجات الفلاحية، وبالتالي الحد من إتساع الفجوة الغذائية في البلد.

[1] قاعدة بيانات البنك الدولي، تاريخ الاطلاع (2020/10/12) على الموقع:
(https://data.albankaldawli.org/indicator/LP.LPI.OVRL.XQ?view=map&year=2007)

المبحث الثاني: تحليل أثر برامج التنمية الفلاحية على حجم الفجوة الغذائية في الجزائر

إن برامج التنمية الفلاحية والريفية التي شرعت الجزائر في تنفيذها مطلع القرن الواحد والعشرين، وعلى مدى عشرين سنة، جاءت من أجل هدف أساسي وهو تحقيق الأمن الغذائي للبلد، من خلال زيادة الوفرة الغذائية من الإنتاج الزراعي الوطني ورفع إنتاجية الأراضي وتوسيع المساحة الزراعية المستغلة والمروية عن طريق منح حق الإمتياز ومنح قروض ميسرة للفلاحين، إضافة الى خلق ديناميكية في القطاع الفلاحي لجذب الإستثمار الخاص وخلق مناصب عمل إضافية، كما عملت الحكومة على منح إمتيازات وتسهيلات جمركية وضريبية أمام المنتجات المحلية من أجل تشجيع الصادرات والولوج إلى أسواق الغذاء العالمية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان الإرتفاع الذي شهده النمو السكاني أدى إلى تضخيم حاجة الجزائر للغذاء من أجل توفير الحاجات المتزايدة للسكان باللجوء إلى الواردات من الأسواق الدولية وتوفيرها محليا بأسعار مسقفة ومدعومة من طرف الحكومة (مثل تحديد أسعار الحبوب والدقيق والحليب وخاصة السكر والزيت)، هذا الأمر شكل خطرا كبيرا على مالية الدولة، مما يعرضها لخطر اللاأمن غذائي وإتساع الفجوة الغذائية، كما يثير أيضا مسألة السيادة الوطنية.

لذلك يتناول هذا المبحث تحليل الأثر والعلاقة بين تنفيذ برامج التنمية الفلاحية وتطور حجم الفجوة الغذائية في الجزائر خلال الفترة(1999-2019) من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: العلاقة بين برامج التنمية الفلاحية وتطور الناتج الزراعي في الجزائر:

في إطار برامج التنمية الفلاحية التي إعتمدتها الجزائر لتنمية القطاع الزراعي، بإعتباره مصدر مهم لتحقيق الأمن الغذائي ويساهم في تطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات ويقلل من التبعية الغذائية، خصصت الجزائر مبالغ قيمة في هذا الإطار ومنحت إمتيازات للمزارعين وأنشأت مؤسسات حاضنة له كالصندوق الوطني للتنمية الفلاحية والصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي وغيرها، هذا ما جعل القطاع يساهم في تنمية الإقتصاد الوطني عموما، والإقتصاد الزراعي والريفي على وجه الخصوص.

الفرع الأول: أثر برامج التنمية الفلاحية على تطور عوامل الإنتاج الزراعي:

تعتبر العمالة في القطاع الزراعي ومساحة الأرض المستغلة في الزراعة أهم عوامل الإنتاج التي تم منح الدعم اللازم لتنميتها، فهما عاملان أساسيان لتنمية القطاع الزراعي، حيث يسمح عنصر الأرض بإنتاج مختلف المحاصيل الزراعية وبتربية الثروة الحيوانية، بشرط توفر موارد المياه الكافية لذلك، كما يعتمد أيضا على توافر اليد العاملة الزراعية خاصة في المناطق الريفية التي يغلب عليها النشاط الزراعي.

أولا: علاقة برامج التنمية الفلاحية وتطور المساحة الزراعية المستغلة:

إن برامج التنمية الفلاحية كما أشرنا اليها سابقا، تستهدف بصفة أساسية التنمية الزراعية سواءا بشكل أفقي أو رأسي، وتتركز سياسة التوسع الزراعي الأفقي على زيادة مساحة الأراضي الزراعية وذلك بإستصلاح واستزراع أراضي جديدة وجعلها صالحة للإستغلال في النشاط الزراعي.

حيث أن زيادة المساحة المزروعة تعتبر مؤشر لزيادة الإنتاج، أي أنه كلما زادت المساحة المزروعة كلما زادت الكمية المنتجة، وعلى ضوء الاتجاه العام للعلاقة الزمنية بين تنفيذ برامج التنمية الفلاحية وتطور المساحة المزروعة يلاحظ تطور إيجابي لإجمالي المساحة المزروعة غير أن هذا التطور يتميز بالثبات والبطء الشديد، إذن فهناك علاقة إيجابية بين تطبيق برامج التنمية الفلاحية والمساحة المزروعة. **أنظر الشكل (IV – 17)**.

الشكل رقم(IV–17): علاقة برامج التنمية الفلاحية و تطور المساحة الزراعية المستغلة خلال الفترة (1999–2019)

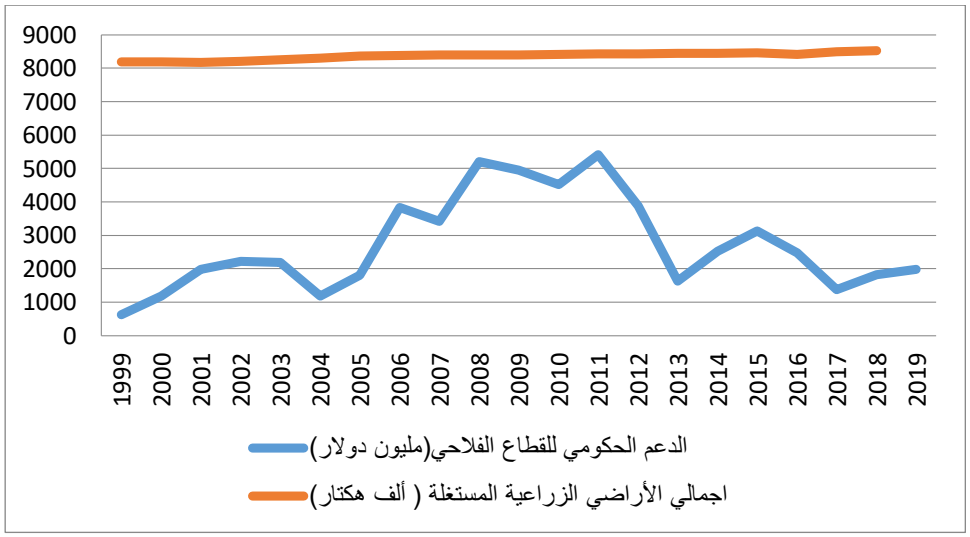

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على الملحق رقم(10، 02)

تتوزع الأراضي الفلاحية في الجزائر بين المستغلة في النشاط الزراعي بمساحة قدرها 8.5 مليون هكتار، أي ما يمثل نسبة 20.4% من اجمالي الأراضي الزراعية، وأراضي المروج والمراعي الدائمة بمساحة تقدر بـ32.9مليون هكتار، والتي تعادل 79.6%، من اجمالي الأراضي الفلاحية،

حيث عرفت المساحة المزروعة المستغلة فعلا في النشاط الزراعي نموا محتشما خلال فترة تطبيق برامج التنمية الفلاحية، حيث إنتقلت من 8.1 مليون هكتار عام 1999 إلى نحو 8.5 مليون هكتار عام 2019، بمعدل نمو قدره 4.9% خلال نفس الفترة، بالرغم من السياسات المعتمدة لتنمية وتوسيع المساحة

الزراعية المستغلة من خلال مختلف الإجراءات الحكومية والتنظيمات القانونية الهادفة أساسا إلى منح حق الإمتياز لإستغلال وإستصلاح الأراضي الفلاحية خاصة في مناطق التلية والسهبية، إلا أن نمو إجمالي المساحة الزراعية المستغلة فعليا لم تتوسع ولم تكن في مستوى الطموحات والأهداف المسطر الوصول اليها.

أما عن تطور المساحة الزراعية المروية فقد تحققت نتائج جد مرضية في الكثير من المناطق الزراعية، عن طريق رفع العائق الرئيسي للإستثمار الفلاحي وهو العجز المائي من خلال إستخدام تقنيات جديدة لتذليل مشكل نقص مياه الري (خاصة في مناطق الصحراوية والتلية)، حيث مكنت المياه السطحية أو العميقة (مجمعات مائية سطحية أو الآبار) القائمين على القطاع باستغلال غير مسبوق للموارد المائية، سواء من خلال زيادة الحفر في مناطق جنوب الجزائر أو من خلال حشد إستثمارات جديدة لبناء البنية التحتية للموارد المائية.

أما على المستوى الوطني بشكل عام، لا يزال القطاع الزراعي يعتمد على معدلات تساقط الأمطار وبدرجة أقل على الري بإستخدام مياه السدود، وقد تم إستثمار مبالغ هامة من رأس المال العام والخاص في قطاع الموارد المائية الزراعية، الذي إستأثر بأكثر من نصف الإستثمارات في القطاع الزراعي.

لذلك وجب على القائمين على القطاع الفلاحي وقطاع الموارد المائية، العمل على التوسع في المساحة المروية من أجل الحد من ضعف الزراعة أمام مخاطر تغيرات المناخ من ناحية، ومن ناحية أخرى، يساهم تشجيع إستخدام أساليب حديثة للري في الإستغلال الأمثل للأراضي وزيادة إنتاجيتها وبشكل أكثر كثافة كما يحافظ على إستدامة هذا المورد المهم.

ثانيا: علاقة برامج التنمية الفلاحية وتطور سكان الريف والعمالة الزراعية:

تعتبر اليد العاملة عامل مهم من عوامل الإنتاج الزراعي، ذلك أن الإنتاج الزراعي في الجزائر يعتمد بصورة أساسية على اليد العاملة، وأن طريقة الإنتاج لاتزال بعيدة عن إستخدام التقنيات الحديثة في الإنتاج خاصة لدى سكان الريف.

لذلك أولت الجزائر أهمية كبيرة لتنمية القطاع الفلاحي الذي بدوره يعمل على خلق مناصب شغل تساهم بصورة مباشرة في زيادة الإنتاج الزراعي، وهو الأمر الذي يساهم في تخفيض فاتورة الإستيراد والإستغناء عن إستيراد العديد من المنتجات التي حلت محلها منتجات تم زراعتها وإنتاجها محليا،

فمن خلال مختلف برامج التنمية الفلاحية المعتمدة، تم تخصيص مبالغ معتبرة للقضاء على البطالة وجذب العمالة للقطاع الزراعي، إضافة إلى رفع قيمة الإستثمارات وتوسيع دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعات الغذائية.

حيث سطرت الحكومة هدف الوصول إلى نحو 1500000منصب شغل في القطاع الفلاحي بحلول عام 2019، الا أن هذا الهدف لايزال بعيد المنال، حيث سجلت العمالة في القطاع الفلاحي تراجعا من نحو1,948,126 منصب عمل عام 1999 إلى نحو 1,253,851 منصب عمل في القطاع الفلاحي عام 2019.(**أنظر الشكل رقم (IV-18)**).

الشكل رقم(IV-18): علاقة برامج التنمية الفلاحية وتطور العمالة الزراعية في الجزائر للفترة(1999-2019)

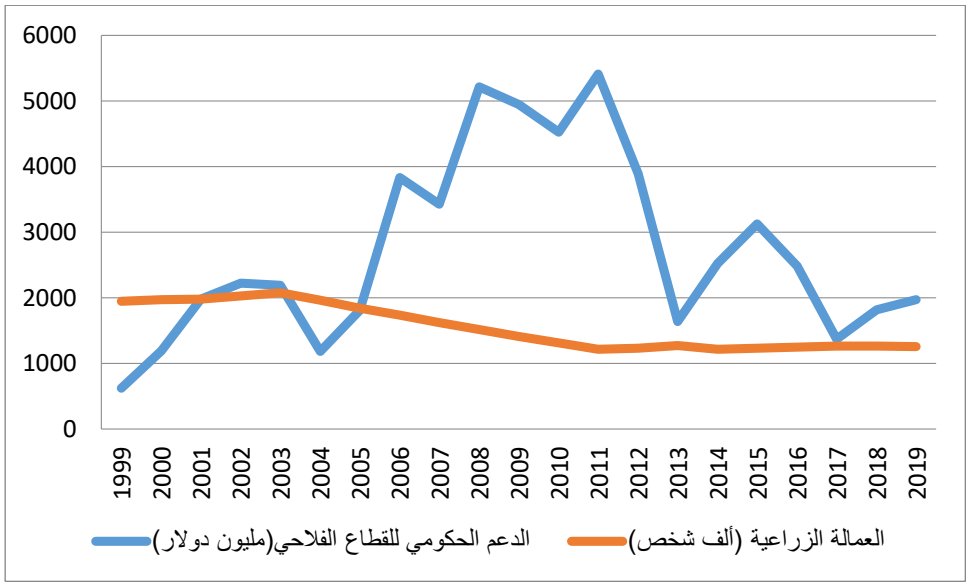

المصدر: من اعداد الباحثة إعتمادا على الملحق رقم(11، 04)، .

ويعود سبب تراجع العمالة الزراعية تزامنا وفترة تطبيق برامج التنمية الفلاحية إلى تنامي الهجرة الداخلية من الأرياف إلى المدن حيث شهد الريف الجزائري نزيفا في عدد السكان لصالح التحضر خلال العشرين سنة الأخيرة، حيث إنخفض عددهم من 12.5 مليون نسمة عام 1999 الى نحو 11.5 مليون نسمة عام 2019.

بسبب تفضيل الشباب العمل في بقية القطاعات الخدمية والصناعية (خاصة فئة الشباب حاملي الشهادات)، وقلة التحفيزات والعوائد الناتجة عن العمل في المجال الزراعي في الريف مقارنة بالعمل في القطاعات الإقتصادية الأخرى، إضافة الى المخاطر المرتبطة بالنشاط الفلاحي(مثل: الجفاف، كساد المحصول، انخفاض أسعار المحاصيل عند الجني، غلاء الأعلاف ...الخ).

الفرع الثاني: علاقة تنفيذ برامج التنمية الفلاحية ونمو الناتج الزراعي في الجزائر:

تم تسجيل أداء إيجابي للقطاع الفلاحي وبشكل ملحوظ منذ تنفيذ السلطات العمومية الجزائرية لسياسة إنفاقية توسعية، بهدف النهوض بالقطاع الفلاحي وتحقيق تنويع الإقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات، هذه الجهود ترجمت (كما أشرنا سابقا) في برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(PNDA) والذي بدأ تنفيذه في عام2000، وسياسة التجديد الفلاحي والريفي (PRAR) سنة 2009 وكذا **خطة فلاحة 2019**، خلال هذه الفترة سجل معدل نمو القطاع الفلاحي بمعدل أعلى من المعدل الذي حققه نمو الاقتصاد الجزائري ككل.

حيث إرتفع الناتج الفلاحي الإجمالي في الجزائر من نحو 5.4 مليار دولار سنة 1999 الى نحو 21 مليار دولار سنة 2019 فخلال الفترة(1999-2019) نمى الناتج الفلاحي بحوالي ثلاث أضعاف، وارتفع نصيبه من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي من 11.11% الى 12.38% خلال هذه الفترة، وهذا كنتيجة مباشرة للأثر الإيجابي لبرامج التنمية الفلاحية على معدل نمو الناتج الزراعي، والشكل التالي يوضح العلاقة بين تنفيذ برامج التنمية الفلاحية وتطور الناتج الفلاحي خلال الفترة (1999-2019)، كما يلي:

الشكل رقم(IV-19): علاقة نمو الناتج الزراعي وتطور الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (1999-2019)، الوحدة: مليون دولار

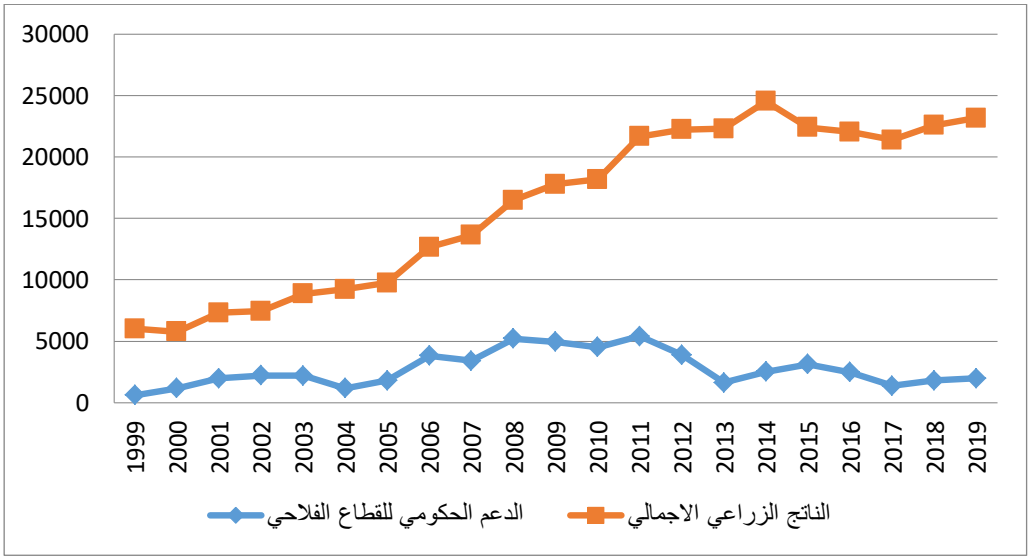

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الملحق رقم 11، و رقم 01.

فمن خلال إستقراء طبيعة العلاقة بين نمو الناتج الزراعي والتقدم المحرز في تنفيذ برامج التنمية الفلاحية من خلال الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي، نلاحظ طردية العلاقة بينهما، فكلما زاد دعم الدولة

للقطاع الفلاحي يزداد نمو الناتج الزراعي، ويمر بمرحلة إستقرار في النمو أو ينخفض الناتج الزراعي الإجمالي نتيجة تراجع الدعم الحكومي، خاصة في المراحل الفاصلة بين نهاية برنامج تنموي وبداية تطبيق برنامج تنموي جديد.

وقد ساعدت هذه الإستثمارات على إعادة رسم الخارطة الزراعية في الجزائر، في ظل إستصلاح الأراضي في منطقتي الصحراء الكبرى والسهوب، فعلى سبيل المثال تعتبر منطقة الجنوب حوض لإنتاج التمور بأنواعها (بما في ذلك مجموعة دقلة نور الشهيرة التي يتم تسويقها في جميع أنحاء العالم)، حيث أصبحت هذه المناطق مراكز لتطوير محاصيل الخضروات والفاكهة، ويأتي ثلث إمدادات البلاد من المنتجات النباتية من مركز بسكرة الزراعي الذي يقع في بوابة الصحراء الجزائرية.

كما أصبحت منطقة واد سوف في جنوب شرق الجزائر أول حوض لإنتاج البطاطا التي تغطي احتياجات السوق المحلي وتصدر أيضا لبعض الدول الأخرى، لذلك فان ولايتي بسكرة وولاية الوادي في جنوب شرق البلاد، وحدهما لديهما ما يقارب 17% من إجمالي المساحة المروية في الجزائر.

بالرغم من ذلك فان مساهمة القطاع الفلاحي في إجمالي القيمة المضافة لازالت ضعيفة مقارنة ببقية القطاعات ولم تتجاوز 12%، ويعزى ذلك الى إنخفاض في الإنتاجية وهذا التفسير يدعمه التفسير الرياضي في الإقتصاد حيث يشير إلى أن طبيعة دالة الإنتاج الزراعي المتأتية من إتجاهين رئيسيين أولهما سوء توزيع تلك الموارد بين الإستخدامات الزراعية المختلفة حيث يحددان إنتقال دالة الإنتاج الزراعي إلى موقع أعلى من موقعها الحالي وكذلك الإنتقال على نفس المنحنى لدالة الإنتاج الزراعي في المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية عندها يكون الإنتاج في أحسن حالاته.[1]

والجدول رقم(**IV–7**) يوضح تطور الإنتاج الزراعي والمساحة المزروعة وإجمالي سكان الريف في الجزائر خلال فترة تطبيق برامج التنمية الفلاحية (1999-2019)، كما يلي:

[1] د. رحمن حسن الموسوي، الاقتصاد الزراعي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، 2013، ص ص 24،23.

الجدول رقم(IV-7): تطور الإنتاج الزراعي والمساحة المزروعة والعمالة الزراعية خلال الفترة(1999-2019)

	الناتج الزراعي الاجمالي (مليون دولار)	اجمالي الأراضي الزراعية المستغلة (ألف هكتار)	اجمالي سكان الريف (نسمة)	العمالة الزراعية (شخص)
1999	5,402.50	8,192	12.499.52	1,948,126
2000	4,599.67	8,192	12.498.85	1,972,147
2001	5,337.29	8,163	12.411.94	1,977,076
2002	5,236.13	8,206	12.317.85	2,026,863
2003	6,657.82	8,244.7	12.221.44	2,073,020
2004	8,055.09	8,296	12.127.44	1,958,691
2005	7,937.30	8,363	12.040.49	1,840,265
2006	8,827.46	8,378	11.959.90	1,736,405
2007	10,208.66	8,390	11.885.69	1,621,609
2008	11,263.75	8,400	11.818.95	1,516,885
2009	12,819.67	8,399	11.765.34	1,406,329
2010	13,644.12	8,411	11.723.94	1,313,411
2011	16,241.81	8,421	11.695.48	1,216,490
2012	18,332.60	8,430.5	11.677.50	1,232,844
2013	20,660.19	8,435.2	11.664.03	1,273,547
2014	21,998.54	8,439.2	11.647.65	1,216,416
2015	19,262.52	8,462.4	11.623.28	1,229,446
2016	19,551.52	8,417.6	11.589.54	1,249,537
2017	20,004.19	8,483.43	11.547.53	1,266,347
2018	20,768.44	8,517.02	11.498.04	1,261,454
2019	21,181.74	-	11.542.95	1,253,851

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على (الملاحق رقم01، 02، 03، 04)

المطلب الثاني: تحليل العلاقة بين تطبيق برامج التنمية الفلاحية وتطور الفجوة الغذائية في الجزائر

نتناول من خلال هذا المطلب الأثر والعلاقة بين مختلف برامج التنمية الفلاحية المسطرة من قبل الحكومة الجزائرية خلال الفترة (1999-2019)، وتطور الصادرات والواردات الغذائية، ومدى مساهمة هذه البرامج التنموية في الحد من إتساع حجم الفجوة الغذائية فيها.

الفرع الأول: علاقة برامج التنمية الفلاحية وتطور الصادرات والواردات الزراعية في الجزائر:

كان الهدف الأساسي من إنتهاج سياسة تنموية وإنفاقيه توسعية هو زيادة الإنتاج الفلاحي والحد من عجز البلاد في المجال الغذائي، من خلال تشجيع الصادرات الغذائية وإحلال المنتجات الزراعية والغذائية المنتجة محليا محل الواردات، بهدف التخفيف من الفاتورة الضخمة للواردات.

وبالرجوع الى البيانات الإحصائية حول الواردات والصادرات من الغذاء والمحاصيل الزراعية في الجزائر، نلاحظ وجود درجة كبيرة من التبعية الغذائية، لأن الواردات الغذائية تشغل وزنا كبيرا في تغطية الاحتياجات الغذائية الوطنية، وأن نسبة تغطية الصادرات للواردات من المواد الغذائية ضعيفة جدا وفي تدهور مستمر، نتيجة النمو الضعيف جدا لقيمة وحجم الصادرات الفلاحية مقارنة بالنمو في قيمة وحجم الواردات الفلاحية، بالرغم من التزايد الملحوظ على مستوى نمو الناتج الزراعي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1999-2019)، المتزامن مع سياسات الدعم للقطاع الفلاحي التي تبنتها الجزائر، المتمثلة في تقديم المساعدات المالية المكثفة عند الإنتاج والتصدير، كنتيجة لسياسة زراعية مرتكزة على ضمان أسعار المنتجين من خلال آلية التدخل والدعم الحكومي، خاصة بالنسبة لإنتاج وتصدير المجموعات الغذائية الواسعة الإستهلاك كالحبوب والألبان ومنتجاتها والسكر وجملة الزيوت، والتي كان لها أثر مباشر على الإتجاه العام للواردات والصادرات الغذائية في الجزائر.

والشكل رقم(**IV-20**): يوضح العلاقة بين برامج التنمية الفلاحية وتطور الصادرات والواردات من المحاصيل والمنتجات الغذائية في الجزائر خلال الفترة(1999-2019)، كما يلي:

الشكل رقم(IV-20): علاقة برامج التنمية الفلاحية وتطور الصادرات والواردات الزراعية في الجزائر خلال الفترة (1999-2019) الوحدة: مليون دولار

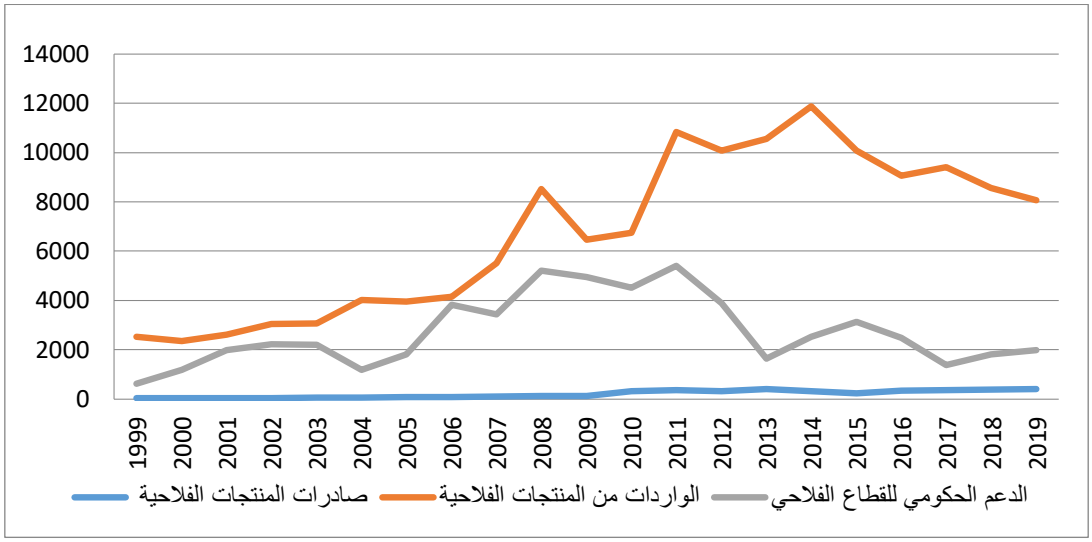

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على الملحق رقم(10، 11)

من خلال الشكل أعلاه، نلاحظ أن العلاقة بين تطور الواردات الفلاحية والدعم الحكومي للقطاع الفلاحي علاقة موجبة وطردية، حيث عرفت الواردات من المنتجات الزراعية والمواد الغذائية ارتفاعا مستمرا خلال الفترة (1999-2011) تزامن ذلك والتوسع في الانفاق الحكومي على القطاع الفلاحي، وبالرغم من تراجع نمو الانفاق الحكومي خلال السنوات(2012، 2013) الا أن الواردات واصلت ارتفاعها لتصل الى أقصى قيمة لها عام 2014، وهذا ما يفسر أن الواردات تتأثر بمتغيرات أخرى اضافة الى الدعم الحكومي، أهمها التقلبات في مداخيل البلد من العملات الأجنبية والأسعار العالمية للغذاء، وهي عوامل خارجية لا تتحكم فيها برامج التنمية للحكومة.

كما عرفت الصادرات الزراعية الجزائرية تطورا محتشما خلال فترة تطبيق برامج التنمية الفلاحية للفترة(1999-2019)، وذلك من خلال إنتهاج البلد لسياسة تنمويه هدفها الرئيسي تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وذلك باتباع سياسات للرفع من جودة ونوعية المنتجات الفلاحية وتحسين الكفاءة في الأداء اللوجستي لتسهيل الولوج الى الأسواق الدولية للغذاء.

حيث إرتفعت الصادرات الغذائية في الجزائر بشكل حاد في عام 2010 إلى نحو 319 مليون دولار مقارنة بعام 1999 أين بلغت نحو 23.5 مليون دولار فقط، وبلغت ذروتها عام 2019 بنحو400 مليون دولار، لكنها لا تزال ضعيفة نسبيا ولا تواكب قيمة الواردات من الغذاء.

الفرع الثاني: تحليل العلاقة بين برامج التنمية الفلاحية وتطور حجم الفجوة الغذائية:

أوضحت الدراسة فيما سبق ضخامة المشكلة الغذائية وحجم الفجوة الغذائية في الجزائر خلال فترة الدراسة، خاصة في بعض المجموعات الغذائية الواسعة الإستهلاك، وبتحليل تطور الفجوة وتوقعات تطورها المستقبلية تبين مدى كبر حجم المشكلة وأبعادها، ومن هنا ترى الدراسة وضع سياسات وإجراءات فعالة ومدروسة للتعامل مع هذه المشكلة والحد منها، ويجب أن تستهدف هذه السياسات والإجراءات بصفة أساسية تحقيق معدلات نمو إيجابية وعالية في القطاع الفلاحي، من خلال إتباع الحكومة جملة من الإجراءات والبرامج بهدف زيادة الإنتاج بمعدلات تفوق النمو في الطلب على الغذاء محليا، والغاية من ذلك هي التقليل من اللجوء الى الإستيراد وتشجيع الصادرات للتغلب على إتساع الفجوة الغذائية في الجزائر.

لذلك فان برامج التنمية الفلاحية تعتبر من أهم المؤثرات على حجم الفجوة الغذائية، وتتضمن مختلف برامج الدعم المادي والمالي للفلاحين وكذا دعم الأسعار وسياسات إستصلاح الأراضي ورفع إنتاجيتها، وتنعكس هذه البرامج بدورها على الدخول المزرعية وعلى الكميات المنتجة من الغذاء.

والشكل التالي يوضح العلاقة بين تطبيق برامج التنمية الفلاحية في الجزائر وتطور إجمالي الفجوة الغذائية خلال الفترة (1999-2019).

الشكل رقم(IV-21): العلاقة بين تطور الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي وتطور حجم الفجوة الغذائية في الجزائر خلال الفترة(1999-2019) الوحدة: مليون دولار

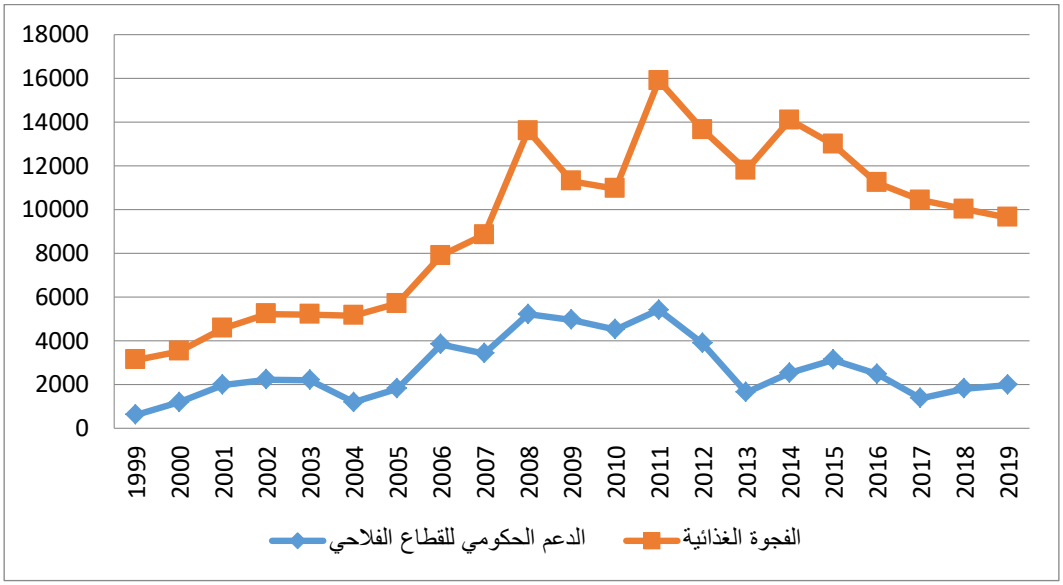

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على الجدول رقم(IV-8))

من خلال الشكل نلاحظ وجود علاقة طردية بين تطور برامج التنمية الفلاحية الممثلة في التطور السنوي للدعم المالي الحكومي لتنمية القطاع الفلاحي وتطور إجمالي الفجوة الغذائية في الجزائر خلال الفترة(1999-2014)، ذلك إن التوسع في الإنفاق الحكومي لتنمية القطاع الفلاحي رافقه توسع في الإنفاق على جميع القطاعات الإقتصادية الأخرى، نتيجة للوضع المالي للمريح للبلد بسبب إرتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية وهو ما إنعكس في إرتفاع وتنامي الناتج الوطني الإجمالي الذي رافقه إرتفاع في نصيب الفرد، هذا الأخير شجع على تنامي اللجوء إلى الواردات من الغذاء بسبب التزايد المطرد في عدد السكان وتحول العادات الإستهلاكية للفرد الجزائري وميله لأسلوب الرفاهية الإستهلاكية.

وبالرغم من النمو في قيمة الناتج الزراعي الإجمالي خلال فترة الدراسة وتحقيق الوفرة الغذائية في العديد من المحاصيل الزراعية والمنتجات الغذائية نتيجة الدعم الحكومي لتشجيع الإنتاج المحلي، إلا أن الصادرات ما تزال محتشمة وبعيدة عن قدرتها للوصول للأسواق الدولية، وأن الاتجاه العام للفجوة الغذائية يتجه إلى الإتساع، ذلك أن النتائج الإيجابية على مستوى الإنتاج الوطني من الغذاء قد تم إخفاؤها بسبب التطور المتسارع لعدد السكان وبسبب كذلك الإتجاه نحو التحضر وهجر الأرياف والعمل في القطاع الزراعي لصالح القطاعات الإقتصادية أخرى.

أما خلال الفترة (2015-2019)، عرفت قيمة الفجوة الغذائية تراجعا ملحوظا نتيجة السياسة التقشفية المتبعة من طرف الجزائر خلال السنوات الخمسة الأخيرة، بسبب إنهيار أسعار المحروقات في الأسواق الدولية وتراجع موجودات الدولة من إحتياطات النقد الأجنبية، حيث قامت الجزائر بتحديد قائمة المواد الغذائية الممنوع إستيرادها بهدف التقليل من فاتورة الواردات كما قامت بوضع تخفيضات جمركية وضريبية على الصادرات من المنتجات الفلاحية والمحاصيل الزراعية المنتجة محليا بغية تشجيع الصادرات، وهذا ما يفسر الإنخفاض المستمر في قيمة الفجوة الغذائية إلى نحو 7.6مليار دولار عام 2019 بعدما سجلت مستوى قياسي عام 2014 بنحو 11.5 مليار دولار.

والجدول التالي يوضح تطور كل من الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي والصادرات والواردات الفلاحية وإجمالي الفجوة الغذائية في الجزائر خلال الفترة(1999-2019).

جدول رقم(IV-8): تطور الدعم الحكومي والصادرات والواردات والفجوة الغذائية في الجزائر خلال الفترة(1999-2019) الوحدة: مليون دولار

	الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي	الواردات من المنتجات الفلاحية(1)	صادرات المنتجات الفلاحية (2)	الفجوة الغذائية (1)-(2)
1999	619,612423	2531,8	23,500	2508.3
2000	1188,77555	2356	30,000	2326,00
2001	1975,65187	2617	28,702	2588.298
2002	2222,86366	3038	43,714	2994.286
2003	2193,42406	3060	51,885	3008.115
2004	1181,15782	4028	61,696	3966.304
2005	1808,36075	3956	70,497	3885.503
2006	3827,21058	4146	88,031	4057.969
2007	3422,53985	5516	98,632	5417.368
2008	5210,05624	8510	127,483	8382.517
2009	4947,18211	6465	116,324	6348.676
2010	4519,34605	6747	319,932	6427.068
2011	5409,40019	10837	358,818	10478.182
2012	3885,38394	10081	320,015	9760.985
2013	1633,05547	10557	405,253	10151.747
2014	2525,72578	11880	325,957	11554.043
2015	3123,91223	10085	237,324	9847.676
2016	2480,12513	9065	331,006	8733.994
2017	1366,59347	9416	352,287	9063.713
2018	1812,24518	8573,58	373,770	8199.810
2019	1973,96212	8072,27	407,860	7664.410

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على إحصائيات الملاحق(10، 11)

المطلب الثالث: إجراءات وتحديات الجزائر للحد من توسع الفجوة الغذائية:

تواجه الجزائر جملة من التحديات في سبيل الحد من اتساع حجم الفجوة الغذائية، لذلك اتخذت السلطات الحكومية جملة من السياسات الإنفاقية التوسعية منذ مطلع القرن الواحد والعشرين، بهدف تنمية القطاع الفلاحي وتنويع الإنتاج الوطني من الغذاء، من أجل الحد من الواردات الغذائية وتشجيع الصادرات من خلال تقديم اعانات مالية للمزارعين ورفع القيود ومنح التسهيلات لولوج المنتجات المحلية الى الأسواق الدولية للغذاء.

الفرع الأول: إجراءات الجزائر في مجال التجارة الخارجية للحد من إتساع الفجوة الغذائية:

في سبيل مواجهة مخاطر إتساع حجم الفجوة الغذائية، وفي ظل انخفاض عائدات المحروقات وإستمرار الزيادة في واردات المنتجات الغذائية الباهظة الثمن بالعملات الأجنبية، تهدف السياسة التجارية الجزائرية في المجال الفلاحي إلى ما يلي:

1- ضمان الأمن الغذائي للبلد، مع حماية قطاعه الزراعي من المنافسة الخارجية، من أجل زيادة الإنتاج وبالتالي الحد من إعتماد الجزائر على الواردات من المحاصيل الزراعية والمنتجات الغذائية الأساسية، ولا سيما الحبوب والحليب؛

2- تنويع إيراداتها من النقد الأجنبي عن طريق زيادة الصادرات الزراعية من خلال:

- تحسين نوعية المنتجات المصدرة لتلبية المعايير الصحية و التقنية العالمية.
- تقييم هذه المنتجات من خلال المعالجة ومن خلال وضع العلامات التجارية، وبالتالي تلبية توقعات المستهلكين من حيث الأكل الصحي، واحترام البيئة ورعاية الحيوان؛
- تنويع كل من مجموعة المنتجات الزراعية المصدرة و كذا الشركاء التجاريين.

أولا: في مجال استيراد المنتجات الزراعية:[1]

إعتمدت الجزائر أربع مستويات من التعريفات الجمركية:

-رسوم مخفضة بنسبة 5% تنطبق على المواد الخام وبشكل عام بالنسبة للمعدات، فهي تتعلق بجزء من المنتجات الغذائية المعدة للمعالجة (القمح ومسحوق الحليب والسكر الخام والزيت الخام...)

-معدل متوسط قدره 15% للمنتجات شبه المصنعة و المتوسطة؛

[1] الموقع الرسمي لوزارة التجارة الجزائرية (https://www.commerce.gov.dz/ar/reglementation/recueil/-173)، تاريخ الاطلاع ماي 2020.

-زيادة بنسبة 30% للمنتجات الإستهلاكية النهائية؛

-معدل 60% (قانون المالية2018) [1] ويؤثر على بعض المنتجات الزراعية المصنعة.

-وهناك إعفاء من الرسوم الجمركية على قطاعات معينة وعلى المعدات بالنسبة للمستثمرين الجدد.

وهناك رسوم وضرائب أخرى مطبقة على الواردات:

-ضريبة الإستهلاك المحلي، وضريبة الحبوب والبقول، فضلا عن ضريبة القيمة المضافة على بعض المنتجات (بما في ذلك الحبوب).

بالإضافة إلى الضرائب والرسوم، فإن الدولة تدير مباشرة واردات بعض السلع المدعومة لصالح المستهلك، مثل الحبوب ومنتجات الألبان.

كما أوقفت الجزائر مؤقتاً إستيراد عدد كبير من المنتجات منذ بداية عام 2018،[2] (أكثر من 400 منتج زراعي)، لإعادة التوازن إلى الميزان التجاري والحد من اتساع قيمة وحجم الفجوة الغذائية، ولعل أبرز هذه المنتجات اللحوم ومنتجات الألبان باستثناء مساحيق الحليب والخضروات والفواكه ومنتجات الحبوب.

ثانيا: في مجال تصدير المنتجات الزراعية:

أنشئت الوكالة الوطنية لتعزيز التجارة الخارجية تحت إشراف وزارة التجارة في عام 2004 بموجب مرسوم لدعم الصادرات خارج قطاع المحروقات، وهي تعتمد بصفة خاصة على الصندوق الخاص لتشجيع الصادرات، الذي أنشئ في عام 1996، ويعتزم تقديم الدعم المالي للإجراءات الرامية إلى ترويج وتسويق المنتجات في الأسواق الخارجية، بما في ذلك تحمل جزء من التكاليف المتصلة بنقل البضائع ومشاركة الشركات في المعارض التجارية والمعارض التجارية في الخارج.[3]

وبالنسبة للمنتجات الزراعية، فإن إعانة النقل الدولي هي 80% للتمور و50% للمنتجات الأخرى.

أ-مهمة الوكالة الوطنية لتعزيز التجارة الخارجية (ALGEX) هي أيضاً:

-الترويج للمنتج الجزائري من خلال الدعم والمشورة المقدمة للمشغلين الجزائريين.

-تحليل الأسواق الخارجية من خلال تطوير الرقابة التجارية والتنظيمية بالإضافة إلى الدراسات الاستشرافية؛

[1] قانون رقم 17-11 مؤرخ في 8ربيع الثاني عام 1439 الموافق لـ27 ديسمبر سنة 2017 يتضمن قانون المالية لسنة 2018.

[2] مرسوم تنفيذي رقم 18-230 مؤرخ في 15 محرم عام 1440 الموافق 25 سبتمبر سنة 2018، يحدد كيفيات إعداد و ضبط قائمة البضائع الخاضعة للرسم الإضافي المؤقت الوقائي و معدلات الرسوم المتعلقة بها. (ج ر رقم 57 المؤرخة في 26 سبتمبر 2018).

[3] المرسوم التنفيذي رقم 04-174 مؤرخ في 23 ربيع الثاني عام 1425 الموافق 12 يونيو سنة 2004 يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية و تنظيمها و سيرها (ج.ر رقم 39 المؤرخة في 16 جوان 2004، ص 4).

-تنظيم مشاركة جزائرية في المعارض والفعاليات الإقتصادية في الخارج وإجتماعات الأعمال؛
- تحديد إمكانات التصدير الوطنية من خلال معرفة أفضل بالإنتاج المحلي؛
- تحليل بيانات الإستيراد.

ب- وضع إستراتيجية وطنية للتصدير:[1]

مع تراجع صادرات المحروقات خلال السنوات الخمسة الأخيرة، تهدف إستراتيجية التصدير الوطنية التي جرى وضعها بدعم تقني من مركز جنيف للتجارة الدولية إلى "تنويع التدفقات التجارية الجزائرية، مع التركيز بشكل خاص على تعزيز التجارة بين المناطق والإستفادة من القدرة التنافسية النسبية للجزائر وميزتها في بعض القطاعات ذات الإمكانات التصديرية العالية، والهدف النهائي هو تنويع الإقتصاد الجزائري للحد من تأثره بصدمات السوق الخارجية وتحسين قدرته التنافسية في القطاعات ذات الأولوية".

الفرع الثاني: تحديات الجزائر للحد من إتساع الفجوة الغذائية:

من خلال ما سبق، نستنتج جملة من التحديات التي تواجه جهود التنمية الفلاحية في الجزائر والتي تحول دون تحقيق نتائج ملموسة في سبيل الحد من إتساع الفجوة الغذائية، وجب على متخذي القرار أخذها بعين الإعتبار عند وضع أي خطة لتنمية الفلاحة في الجزائر، نذكر أبرزها فيما يلي:

أولا: تحدي النمو السكاني:

بلغ عدد السكان نحو 43مليون نسمة في عام 2019، ويتوقع أن يصل إلى أكثر من 50 مليون نسمة في عام 2030 و70مليون نسمة في عام 2050[2]، مما يؤدي الى زيادة الطلب على الغذاء، وفي ظل عدم مرونة الإنتاج وإستجابته لهذا الطلب وبنفس الوتيرة، سيؤدي إلى ضرورة سد هذا الفارق باللجوء الى الواردات، وبالتالي إتساع الفجوة الغذائية، كما تتبع السلطات الحكومية سياسات دعم الأسعار الموجهة خصيصا لذوي الدخول المحدودة بهدف رفع القدرة الشرائية للفرد الجزائري (دعم أسعار السلع الواسعة الإستهلاك مثل الدقيق والحليب، السكر والزيت)، وهو ما يؤدي كذلك إلى إستنزاف موجودات وإحتياطات البلد من النقد الأجنبي لذلك سيكون من الضروري تكثيف النسيج الإقتصادي وتنويعه وخاصة زيادة إنتاجية القطاع الفلاحي بإدخال عوامل إنتاج حديثة تسمح بتقليص الواردات وتشجيع الصادرات الغذائية.

[1] قانون رقم 15-15 مؤرخ في 15 يوليو سنة 2015 ، يعدل و يتمم الأمر 03-04 المؤرخ في 19 يوليو سنة 2003 و المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع و تصديرها. (جريدة. ر رقم 41 المؤرخة في 29 جويلية 2015).

[2] الديوان الوطني للإحصائيات(ONS 2019).

ثانيا: تحدي الموارد المائية:

تعد إدارة الموارد المائية الزراعية الحجر الأساس للتوصل لنظام زراعي مستدام إلى جانب النهج الرئيسي المتعلق بترشيد استخدام هذه المدخلات الزراعية بكفاءة لتحسين الإنتاجية الزراعية.

حيث قدرت المصالح التقنية للوكالة الوطنية للموارد المائية (ANRH)، ومديرية المنشآت المائية الكبرى (DGAIM)، أن المخزونات المائية في الجزائر سواءا الجوفية منها أو السطحية، قد عرفت عملية إستنزاف مضطردة واستهلاك لاعقلاني في الإستعمالات الزراعية، والصناعية، والإستعمالات المنزلية، مما نجم عنه تدهور في الكمية والنوعية معا، حيث جفت الكثير من الآبار، وإنخفضت المخزونات المائية الجوفية. والشكل التالي يوضح خريطة الإجهاد المائي في العالم آفاق 2040.

الشكل رقم(IV-22): خريطة الإجهاد المائي حسب البلدان في آفاق 2040

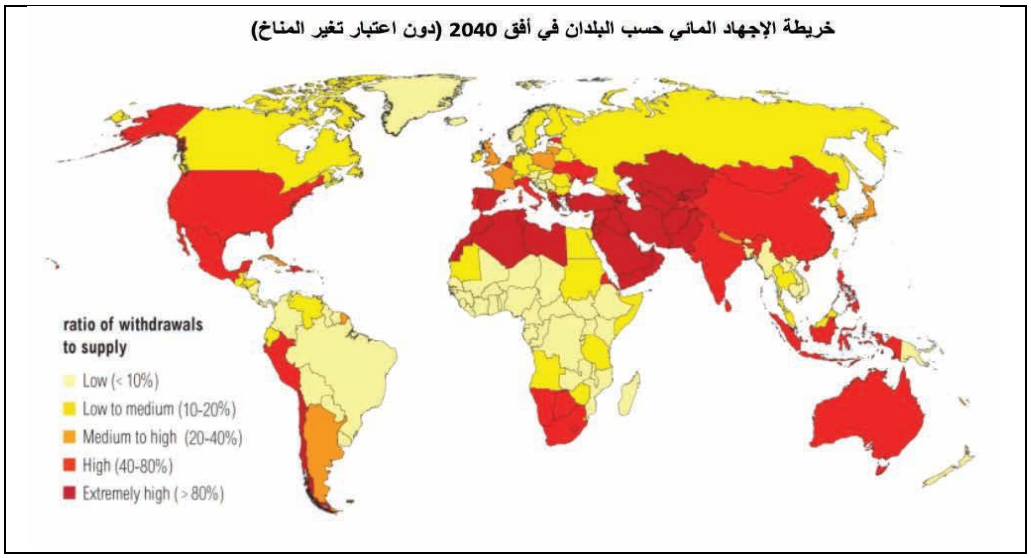

المصدر: الموقع الرسمي للمنظمة العالمية للتغذية والزراعة(الفاو).

ثالثا: تحدي تأثير المناخ على الإنتاج من الغذاء:

يعد تغير المناخ من التحديات الأخرى الرئيسية في مجال تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر وفي باقي بقاع العالم، فهناك علاقة تأثير وتأثر قائمة بين النشاط الزراعي و تغير المناخ، حيث أن تحليل تغير المناخ في الجزائر يظهر أن آثار تغير المناخ أصبحت أكثر وضوحاً وقد أظهرت دراسات تأثير تغير المناخ أن هطول الأمطار آخذ في الإنخفاض، ودرجات الحرارة في الإرتفاع، وكل الأبحاث تؤكد أن الجزائر سوف تشهد زيادة حادة في الجفاف مما سيجعلها أكثر عرضة للإجهاد المائي والتصحر.

وتتنبأ النماذج الزراعية المناخية بأن تغير المناخ في الجزائر سيغير دورة موارد المياه في الطبيعة، مما يسهم في تدهور الأراضي الزراعية، وانخفاض الإنتاج الزراعي والغلة الزراعية، وفقدان التنوع البيولوجي والنظم الرعوية في المناطق التي تضم نسبة كبيرة من السكان، هذه المناطق معرضة بشكل كبير لخطر التصحر، كما تشير توقعات المنظمة العالمية للزراعة (**الفاو**) بأن الجزائر من بين الدول التي ستتضرر خلال العشرين سنة المقبلة (آفاق 2050) من آثار تغيرات المناخ وتزايد حرارة الأرض في ظل استنزاف للموارد المائية الجوفية.

الشكل رقم (IV-23):خارطة إرتفاع أو إنخفاض الإنتاج الزراعي في أفق 2050 وفي ظلّ تغير المناخ

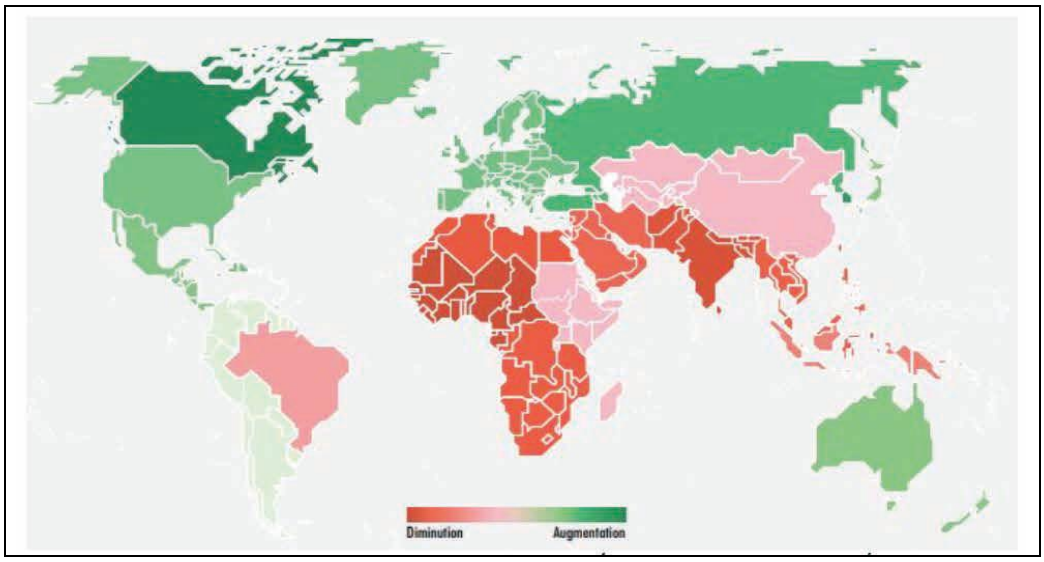

اللون الأحمر :المناطق التي ستشهد انخفاضا في الإنتاج الزراعي

المصدر : الموقع الرسمي لمنظمة الأغذية و الزراعة (الفاو)

ففي عام 2018، تم صياغة خطة المناخ الوطنية الجزائرية من أجل مواجهة أخطار تغير المناخ[1]، ويشمل عنصره المتعلق باتخاذ إجراءات قصيرة ومتوسطة الأجل بشأن حفظ المياه، وتكييف الطرق التقنية، ومكافحة الإنجراف والتصحر، وتنمية أحواض المياه، وتنويع مصادر المياه، وحماية الغابات وتوسيعها، واتخاذ تدابير شاملة لتحسين الإدارة ببناء القدرات الإدارية من حيث القدرة على المرونة في إتخاذ القرار والتدخل

[1] -للتفصيل أكثر أنظر:

-وزارة البيئة والطاقات المتجددة، المخطط الوطني للمناخ، 2018.

-وافي مريم، ادماج اتفاقية تغير المناخ في التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، السنة الجامعية 2018/2017.

السريع من أجل الرصد والتمويل المبتكرين، ومشاركة وبناء القدرات للمجتمعات الريفية لضمان الإدارة المحلية المستدامة للبيئة الطبيعية.

رابعا: تحدي تمويل التنمية الفلاحية:

يمكن تقدير مدى ديمومة وقابلية تطبيق السياسات المعدة من طرف الحكومة لتوسيع الإنتاج الزراعي في الجزائر، بالنظر الى ديمومة الموارد والمداخيل المالية للبلد.

فالإقتصاد الجزائري يعتمد على مداخيل وإيرادات قطاع المحروقات بنسبة تفوق 93% لتمويل النشاط الإقتصادي ونفقاته المختلفة، وهذا الوضع المتسم بتذبذب المداخيل المالية لا يسمح للبلد بالتوسع السريع والمحسوس للإستثمار في مجال الإنتاج الزراعي.

وهذا ما كشفته الإنهيارات المختلفة لأسعار النفط في الأسواق الدولية، مما أدى الى إدخال الإقتصاد الوطني في خندق مظلم يجهل نهايته، في ظل وضع يتسم بضعف الصادرات خارج قطاع المحروقات، وتنامي الإعتماد على الواردات الغذائية لسد الفجوة بين الإنتاج الوطني من الغذاء والطلب الكلي عليه.

وعلى الرغم من الحاجة الملحة للتوصل لحل لإشكالية إتساع الفجوة الغذائية في الجزائر، إلا أن نمو القطاع الزراعي في الجزائر لم يرقى بعد لمستوى الطموحات ولم يوظف بعد ما يتمتع به من إمكانات (طبيعية وبشرية ومادية) على أحسن وجه، لهذا يتعين تنفيذ سياسات أكثر جدية في مجال الزراعة للنهوض بمستوى الإنتاجية الزراعية ومن ثم تحسين الوضع المتعلق بانعدام الأمن الغذائي والفقر، وكذا تقليل التبعية الغذائية خاصة في بعض المواد الغذائية الواسعة الإستهلاك والتي تكاد تنعدم عملية إنتاجها محليا.

خامسا: تداعيات وباء-كوفيد19:

أثرت تداعيات إنتشار وباء كوفيد-19 على مختلف فئات المجتمع الجزائري، لاسيما الأسر ذات الدخل المنخفض أو العمال ذووا الدخل اليومي الذين توقفوا عن العمل نتيجة إجراءات الوقاية من إنتشار العدوى، هذه الفئة الأكثر تضررا من آثار الجائحة خاصة على جانب الطلب، وبشكل عام، من المحتمل أن يؤدي إنكماش الإقتصاد والدخل في ظل تدابير مكافحة الجائحة إلى زيادة عدد الفقراء وبالتالي وضع المزيد من الناس في حالة إنعدام الأمن الغذائي، وقد تتلقى البلدان المعتمدة بدرجة كبيرة على إستيراد الأغذية ومنها الجزائر صدمات بسبب تباطؤ التجارة الدولية وتقلبات أسعار العملات وتقلبات الأسعار.

المبحث الثالث: قياس أثر برامج التنمية الفلاحية على الفجوة الغذائية في الجزائر:

بعد إستعراضنا لمختلف برامج التنمية التي طبقتها الجزائر خلال الفترة محل الدراسة، وبعد أن تطرقنا إلى واقع القطاع الفلاحي ووضع الفجوة الغذائية في الجزائر خلال الفترة(1999-2019)، كان لابد من قياس أثر هذه البرامج على تطور الفجوة الغذائية، وهو ما نتناوله من خلال هذا المبحث، وذلك بإستخدام نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع (***ARDL***) بالإعتماد على البرنامج الإحصائي "***Eviews 10***".

المطلب الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة:

من خلال هذا المطلب نحاول تحديد المتغيرات المستخدمة في الدراسة وتحديد المتغير التابع والمتغيرات المستقلة الممكنة وترميزها، وكذا الإشارة بإيجاز إلى النموذج المراد إعتماده في الدراسة.

الفرع الأول: تحديد متغيرات الدراسة:

حاولنا من خلال دراستنا هذه، حصر أهم المؤشرات التي لها علاقة بأداء السلوك الإقتصادي للظاهرة محل الدراسة، سواءا ما تعلق بالمتغير التابع (الفجوة الغذائية)، أو المتغيرات المستقلة (الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي، الناتج الزراعي الإجمالي، تعداد سكان الريف، الأراضي الفلاحية المستغلة)، وإستنادا على مختلف الدراسات السابقة التي أشارت لموضوع التنمية الفلاحية وعلاقتها بالفجوة الغذائية، ومراعاة لخصوصية الإقتصاد الجزائري وكذا إلى مدى توافر البيانات الإحصائية، لذلك فان الدراسة إقتصرت على إختبار تأثير هذه المجموعة من المتغيرات الأساسية دون غيرها، ذلك أنه يصعب عمليا حصر كل المتغيرات الإقتصادية وغير الإقتصادية المؤثرة على تطور الفجوة الغذائية في الجزائر.

والجدول التالي يوضح تحديد وترميز متغيرات الدراسة كما يلي:

الجدول رقم(IV-9): ترميز متغيرات الدراسة القياسية

	المتغيرات باللغة العربية	المتغيرات باللغة الأجنبية	الترميز	النوع
01	الفجوة الغذائية	L'écart alimentaire	*LA*	تابع
02	الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي	Soutien gouvernemental au secteur agricole	*SGSA*	مفسر
03	الناتج الزراعي الإجمالي	Production agricole brute	*PAB*	مفسر
04	اجمالي سكان الريف	Population Rurale total	*PRT*	مفسر
05	الأراضي الفلاحية المستغلة	Terres agricoles exploitées	*TAE*	مفسر

المصدر: من إعداد الباحثة.

الفرع الثاني: الإحصائيات المستخدمة في الدراسة:

تم الحصول على البيانات الخاصة بالدراسة من مصادر دولية(من خلال قاعدة بيانات البنك الدولي، وقاعدة بيانات المنظمة العالمية للأغذية والزراعة" الفاو") وأخرى وطنية (إحصائيات مديرية الجمارك الجزائرية، ووزارة المالية الجزائرية). **أنظر الجدول رقم(IV–10)**.

الجدول رقم (IV–10): الاحصائيات المستخدمة في البرنامج: (*"Eviews 10"*)

	LA	PAB	PRT	SGSA	TAE
1999	2508.3	5402.5	12498320	619.612423	8192
2000	2326	4599.67	12498850	1188.77555	8192
2001	2588.298	5337.29	12411940	1975.65187	8163
2002	2994.286	5236.13	12317850	2222.86366	8206
2003	3008.115	6657.82	12221440	2193.42406	8244.7
2004	3966.304	8055.09	12127440	1181.15782	8296
2005	3885.503	7937.3	12040490	1808.36075	8363
2006	4057.969	8827.459	11959900	3827.21058	8378
2007	5417.368	10208.66	11885690	3422.53985	8390
2008	8382.517	11263.75	11818950	5210.05624	8400
2009	6348.676	12819.67	11765340	4947.18211	8399
2010	6427.068	13644.12	11723940	4519.34605	8411
2011	10478.182	16241.81	11695480	5409.40019	8421
2012	9760.985	18332.6	11677500	3885.38394	8430.5
2013	10151.747	20660.19	11664030	1633.05547	8435.2
2014	11554.043	21998.54	11647650	2525.72578	8439.2
2015	9847.676	19262.52	11623280	3123.91223	8462.4
2016	8733.994	19551.52	11589540	2480.12513	8417.6
2017	9063.713	20004.19	11547530	1366.59347	8483.4
2018	8199.81	20768.44	11498040	1812.24518	8517
2019	7664.41	21181.74	11542950	1973.96212	8524

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على:

– الموقع الرسمي لوزارة المالية الجزائرية(Lois de finance (1999-2019)

–قاعدة بيانات البنك الدولي(https://data.albankaldawli.org/indicator)

–الموقع الرسمي للمديرية العامة للجمارك (https://www.Douane.gov.dz)

–قاعدة بيانات المنظمة العالمية للزراعة(الفاو) (http://www.fao.org/faostat/ar/#country/4)

وتم إستعمال البرنامج الإحصائي ***"Eviews 10"*** لتقدير وإختيار النموذج الملائم، إذ أن النظرية الإقتصادية لم تعطي دراسات ومعلومات حول طبيعة الدوال المتعلقة بالدراسة، كما قمنا بإختيار النموذج الخطي لما له من مؤشرات إحصائية أفضل من بقية النماذج الأخرى في تمثيل البيانات، وبالتالي فان متغير الفجوة الغذائية دالة في متغيرات الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي، الناتج الزراعي الإجمالي، تعداد السكان الريفيون، والأراضي الفلاحية المستغلة.

الفرع الثالث: التعريف بالنموذج المستخدم في الدراسة:

عمليا تعتبر نماذج (***Auto regressive Distribution Lag***)، إختصارا (***ARDL***)، التي قام بتطويرها (***Pesaran et al 2001, Pesaran Shinand and Sun 1998***)[1]، من الأساليب الأكثر تطورا في تقدير نماذج الإقتصاد القياسي الخاصة بالسلاسل الزمنية، ويستخدم لدراسة التكامل المشترك للسلاسل الزمنية غير متكاملة من نفس الدرجة (مستوى التكامل **I (0) ، I(1)**).

وللتأكد من وجود علاقة تكامل مشترك يقدم **Pesaran** و **Narayan** منهجا حديثا للتحقق من العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، من خلال أسلوب إختبار الحدود (***Bound Test***)، ويعد تحليل (***ARDL***) نموذج إنحدار ديناميكي، حيث ينطوي على وجود فترات تباطؤ زمني، الأمر الذي يمكن من خلاله قياس العلاقات في كل من الأجل الطويل والأجل القصير، حيث دمج نماذج الإنحدار الذاتي ***Autoregressive Model AR(p)*** ونماذج فترات الإبطاء الموزعة ***Distributed Lag Model*** في هذه المنهجية وتكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وإبطاءها بفترة واحدة أو أكثر.

وتتسم طريقة ***ARDL*** بعدد من المزايا مقارنة بغيره من الإختبارات التقليدية الأخرى مثل إختبار***Johansen***، واختبار ***Engel-Granger***، بعدة ميزات أهمها ما يلي:[2]

-يعتمد على نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (***UECM***)، التي تكون له خصائص إحصائية أفضل في معالجة البواقي في الأجل القصير.

-يمكن إستخدامه حتى في حالة اختلاف التكامل بين المتغيرات سواء كانت **I (0) أو I(1) .**

-تكون نتائجه أكثر دقة في حالة العينات القصيرة عكس معظم إختبارات التكامل المشترك التقليدية.

-يسمح بإدخال عدد أكبر من فترات التباطؤ الزمني حتى يتم التوصل إلى الوضع الأمثل.

-يأخذ في حسبانه التغيرات الهيكلية في السلاسل الزمنية للمتغيرات عبر الزمن.

[1] Pesaran M. H., S. YBounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships. Journal of Applied Econometrics. (2001).PP ;289-326.

[2] fatukasi, b. e. Bounds Testing Approaches to the Analysis of Macroeconomic Relationships In Nigeria. European Journal of Business and Management. (2015) ,P ;2.

المطلب الثاني: تحليل دراسة السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج:

من خلال هذا المطلب نقوم بتحديد مدى إستقرار بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج وعند أي مستوى يتحقق لها هذا الاستقرار، بهدف التأكد من أنها ليست متكاملة من الدرجة الثانية أو أكثر، كما نقوم بتحديد الصورة العامة لمعادلة نموذج ***ARDL*** في حالة دراستنا هذه.

الفرع الأول: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج:

نقول عن سلسلة زمنية معينة أنها مستقرة إذا كان لها وسط حسابي ثابت وتباينها وتبايناتها المشتركة ليس لهم علاقة بالزمن، وأيضا إذا كانت لا تحتوي على مركبة الإتجاه العام ولا على المركبة الفصلية ولا على أي عامل يتأثر بتغير الزمن، ولدراسة إستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات نستخدم إختباريين هما كل من إختبار ديكي فولر الموسع ***ADF*** و فيليب بيرون ***PP***، و النتائج موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (IV–11): نتائج كل من إختبارات جذر الوحدة *ADF* و*pp*

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

		At Level				
		LA	PAB	PRT	SGSA	TAE
With Const	t-Statistic	-1.3776	-0.4189	-2.9794	-2.0881	-0.8772
	Prob.	*0.5721*	*0.8880*	*0.0541*	*0.2509*	*0.7739*
		n0	n0	*	n0	n0
With Const	t-Statistic	-1.5196	-1.9987	0.0925	-1.7414	-1.6514
	Prob.	*0.7878*	*0.5668*	*0.9946*	*0.6942*	*0.7346*
		n0	n0	n0	n0	n0
Without Co	t-Statistic	0.1929	1.9167	-4.3163	-0.5604	2.6543
	Prob.	*0.7317*	*0.9830*	*0.0002*	*0.4616*	*0.9965*
		n0	n0	***	n0	n0
		At First Difference				
		d(LA)	d(PAB)	d(PRT)	d(SGSA)	d(TAE)
With Const	t-Statistic	-4.9321	-3.5882	-1.5363	-4.2775	-4.0735
	Prob.	*0.0010*	*0.0165*	*0.4942*	*0.0039*	*0.0060*
		***	**	n0	***	***
With Const	t-Statistic	-7.6181	-3.4846	-4.3574	-5.8733	-4.0095
	Prob.	*0.0000*	*0.0700*	*0.0140*	*0.0008*	*0.0270*
		***	*	**	***	**
Without Co	t-Statistic	-4.7679	-2.5204	-1.0111	-4.4116	-3.0888
	Prob.	*0.0001*	*0.0148*	*0.2688*	*0.0002*	*0.0039*
		***	**	n0	***	***

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

		At Level				
		LA	PAB	PRT	SGSA	TAE
With Const	t-Statistic	-1.4313	-0.3767	-3.1803	-2.0519	-0.8772
	Prob.	*0.5464*	*0.8957*	*0.0365*	*0.2643*	*0.7739*
		n0	n0	**	n0	n0
With Const	t-Statistic	-1.1074	-1.7005	0.2071	-1.7934	-1.5752
	Prob.	*0.8971*	*0.7129*	*0.9961*	*0.6696*	*0.7663*
		n0	n0	n0	n0	n0
Without Co	t-Statistic	0.1296	2.3848	-1.1444	-0.6112	2.6543
	Prob.	*0.7124*	*0.9936*	*0.2205*	*0.4398*	*0.9965*
		n0	n0	n0	n0	n0
		At First Difference				
		d(LA)	d(PAB)	d(PRT)	d(SGSA)	d(TAE)
With Const	t-Statistic	-1.4163	-3.5848	-1.3417	-4.2519	-4.0735
	Prob.	*0.5497*	*0.0166*	*0.5879*	*0.0042*	*0.0060*
		n0	**	n0	***	***
With Const	t-Statistic	-4.8750	-3.4862	-2.1735	-4.0189	-4.0180
	Prob.	*0.0057*	*0.0698*	*0.4746*	*0.0277*	*0.0265*
		***	*	n0	**	**
Without Co	t-Statistic	-1.3777	-2.5523	-0.9650	-4.3690	-3.1250
	Prob.	*0.1502*	*0.0138*	*0.2869*	*0.0002*	*0.0036*
		n0	**	n0	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Signifi
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:
Dr. Imadeddin AlMosabbeh
College of Business and Economics
Qassim University-KSA

المصدر: مخرجات برنامج (*Eviews 10*)[1]

حيث ظهرت القيم المحسوبة لإحصائيات ستيودنت في السطر الأول في الخانات الموافقة لمتغيرات الدراسة، في حين تشير القيم المظللة إلى القيم الحرجة (الجدولية) الوافية لنماذج *ADF* و *PP* وهي نفس القيم لكل متغيرات الدراسة، أما القيم الموجودة بين قوسين فتدل على الإحتمال الحرج.

[1] بإدخال خاصية الاختبارات المدمجة في اختبار واحد(ALL Unit Root test in Eviews). لتسهيل وتجميع نتائج المخرجات.

كما كشفت نتائج إختبارات جذر الوحدة بإستخدام كل من إختبار ADF وPP أن السلاسل تحتوى على جذر الوحدة ومنه فالسلاسل غير مستقرة خلال فترة الدراسة عند المستوى وهذا ما أكده إختبار PP وADF ، حيث كانت القيم المطلقة للإحصائيات المقدرة تقل عن القيم الحرجة عند مستوى 5%، مما يؤدي إلى قبول الفرضية الصفرية (فرضية العدم)، ما عدا المتغير PRT الذي كان مستقر عند المستوى ولا يحتوى على جذر الوحدة.

ولكن بعد أخذ الفرق الأول إستقرت باقي السلاسل عند مستوى المعنوية 5% جميعها وبالنسبة لكلا الإختبارات ADF و PP، ومنه يمكن في هذه الحالة إجراء المنهجية الأفضل للتكامل المشترك، وهي منجية التكامل المشترك بإستخدام إختبار الحدود في إطار نموذج $\boldsymbol{ARDL}$.(**للتفصيل أنظر الملحق رقم(15)**).

الفرع الثاني: نمذجة العلاقة:

بعد تحليل مؤشر المتغيرات المستخدم في الدراسة القياسية، وتحديد درجة تكامل السلاسل الزمنية والتي إستقرت كلها عند الفرق الأول **I(1)**، سيتم فيما يلي تقديم نتائج نموذج التكامل المشترك وفق منهجية $\boldsymbol{ARDL}$ حيث يتم تقدير النموذج على النحو التالي:

- المعادلة الرياضية:

$$\boldsymbol{LA_t = f(PAB_t + PRT_t + SGSA_t + TAE_t)}$$

حيث أن:

LA_t : الفجوة الغذائية

PAB_t : الناتج الزراعي الإجمالي.

PRT_t : تعداد سكان الريف.

$SGSA_t$: الدعم المالي الحكومي

TAE_t : الأراضي الفلاحية المستغلة

t : عدد المشاهدات

المطلب الثالث: تقدير نموذج الدراسة:

من خلال هذا المطلب نقوم بتقدير نموذج الأخطاء غير المقيد وإختيار فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات النموذج، كما نقوم بإختبار منهج الحدود (*Bounds test*) للكشف عن وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، كما يلي:

الفرع الأول: تقدير نموذج الأخطاء غير المقيد واختيار فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات النموذج:

قد عمدنا من خلال الدراسة إلى محاولة تغييرات فترات الإبطاء التلقائية المعدلة، والناتج عن تقدير نموذج تصحيح الأخطاء ***(ARDL-ECM)*** بإستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية **OLS**، وتظهر النتائج من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم (IV-12): نتائج إختبار فترات الإبطاء المثلى للنموذج المختار والمقدر

النموذج	فترات التأخير المستخدمة		فترات التأخير المثلى (p, q_1, q_2, q_3, q_4)
	p_1	q_1	AIC
النموذج	4	4	(2,2,2,2,2)

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادا على مخرجات برنامج *Eviews 10* (انظر الملحق رقم (16))

بعد تحديد فترات الإبطاء لجميع متغيرات النموذج كما يوضحها **الجدول رقم(IV-12)** والتي تم إختيارها على أساس معيارAIC، وللتأكد من وجود علاقة في الأجل الطويل نستخدم إختبار الحدود وكذا جودة النموذج المقدر الأنسب بعد إخضاعه للإختبارات التشخيصية.

الفرع الثاني: إختبار منهج الحدود (*Bounds test*):

للكشف عن وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات يتم إستخدام إختبار الحدود ***bound test***، وذلك من خلال مقارنة قيمة F المحسوبة لمعاملات المتغيرات المستقلة المبطاة بقيمة إحصائية F الحرجة، وفق الحدود التي وضعها ***Pesaran and al***.

ويتم الإختبار انطلاقا من الفرضية الصفرية والتي مفادها:

- أنه لا توجد علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات.

الجدول رقم (IV–13): نتائج إختبار الحدود للنموذج:

النموذج						K	f.stat	النتيجة
	القيم الحرجة	1%	2.5%	5%	10%			
معادلة نموذج	الحدود العليا	4.37	3.87	3.47	3.09	4	4.201957	معنوية اقل من 2.5% اي وجود علاقة طويلة الاجل

المصدر: من اعداد الباحثة إعتمادا على مخرجات برنامج *(Eviews 10)* الموضحة في الملحق رقم (17)

بعد تحديد نتائج إختبار الحدود للنموذج كما هو موضح في (**الجدول رقم(IV–13)**)، توصلنا الى أن قيمة الإحصائية فيشر **f-stat** للنماذج قدرت بـ 4.201957 وهو ما يتجاوز الحدود العليا عند مستوى المعنوية 2.5% التي وضعها peasaran، حتى القيمة 10%، مما يؤدي إلى رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة طويلة الأجل تتجه من المتغيرات المفسرة إلى المتغيرات التابعة وقبول الفرضية البديلة، القائلة بوجود علاقة طويلة الأجل، ويمكن بذلك القيام بإختبار التكامل المشترك للعلاقة التوازنية في الأجل الطويل لمتغيرات النموذج. (**أنظر الملحق رقم17**).

الفرع الثالث: نتائج تقدير النموذج:

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات بالنسبة للنموذج والتي قمنا بإدراجها في هذه الدراسة، يتم فيما يلي تقدير نتائج التكامل المشترك وتقدير العلاقة قصيرة الأجل وشكل العلاقة طويلة الأجل.

فمن خلال النتائج المقدمة في جدول تقدير نموذج ***ARDL*** في الأجلين القصير والطويل، حيث أن تقدير العلاقة في الأجل القصير يظهر في الجزء العلوي للجدول، في حين يُظهر الجزء السفلي تقدير العلاقة طويلة الأجل، ومن خلال النموذج المقدر سيتم تقديم تفسير لها في الأجلين الطويل والقصير كما يلي:

جدول رقم (IV–14): تقدير نموذج تصحيح الخطأ حسب منهجية *ARDL* بالنسبة للنموذج:

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LA)
Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 2, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/22/21 Time: 14:01
Sample: 1999 2019
Included observations: 19

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1361447.	505155.1	-2.695106	0.0544
LA(-1)*	-2.196612	0.513320	-4.279225	0.0129
PAB(-1)	2.334441	0.554875	4.207145	0.0136
PRT(-1)	0.052648	0.018654	2.822303	0.0477
SGSA(-1)	3.056074	0.792324	3.857103	0.0182
TAE(-1)	84.63352	33.29795	2.541704	0.0639
D(LA(-1))	0.794276	0.341734	2.324252	0.0808
D(PAB)	0.820708	0.364722	2.250227	0.0876
D(PAB(-1))	-1.050810	0.476668	-2.204489	0.0922
D(PRT)	-0.014233	0.012989	-1.095756	0.3347
D(PRT(-1))	-0.034214	0.015640	-2.187554	0.0939
D(SGSA)	0.775593	0.320682	2.418573	0.0729
D(SGSA(-1))	-1.522882	0.471155	-3.232230	0.0319
D(TAE)	41.70769	28.48439	1.464230	0.2170
D(TAE(-1))	-26.72715	10.96485	-2.437530	0.0714

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PAB	1.062746	0.213573	4.976041	0.0076
PRT	0.023968	0.009104	2.632762	0.0580
SGSA	1.391267	0.348895	3.987641	0.0163
TAE	38.52911	16.20898	2.377022	0.0762
C	-619793.7	246403.2	-2.515364	0.0657

EC = LA - (1.0627*PAB + 0.0240*PRT + 1.3913*SGSA + 38.5291*TAE
-619793.7095)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

وبالتالي فان النموذج المقدر يأخذ العلاقة التالية:

$$LA_t = -619793.7095 + 1.0627 * PAB_t + 0.0240 * PRT_t + 1.3913 * SGSA_t + 38.5291 * TAE_t + \varepsilon_t$$

نلاحظ من جدول أعلاه أن قيمة γ (معامل تصحيح الخطأ)كانت سالبة 2.196612- ومعنوية بقيمة قدرت بـ 0.0129 وهي أقل من 0.05 وهذا ما يشير على أن النموذج طويل الأجل يصحح أخطاء النموذج قصير الأجل في فترة قدرها ($\frac{1}{2.1966}$ = 0.45)، أي أقل من نصف سنة بقليل.

1- تحليل نتائج تقدير الأجل الطويل:

يتضح من خلال الجزء السفلي من الجدول ما يلي:

- إن متغير ***PAB*** قد أثر بشكل إيجابي على المتغير التابع ***LA*** في الأجل الطويل وذو معنوية جد مقبولة عند 0.76% (0.0076) وهي اقل من 5% ،حيث يؤدي زيادة 1% الى زيادة في *LA* بـ 106.27%
- إن متغير ***PRT*** قد أثر بشكل إيجابي على المتغير التابع ***LA*** في الأجل الطويل وذو معنوية غير مقبولة عند 5.8% (0.0580) وهي اكبر من 5% ،حيث يؤدي زيادة 1% الى زيادة في *LA* بـ 2.39%
- إن متغير ***SGSA*** قد أثر بشكل إيجابي على المتغير التابع ***LA*** في الأجل الطويل وذو معنوية جد مقبولة عند 1.63% (0.0163) وهي اقل من 5% ،حيث يؤدي زيادة 1% الى زيادة في *LA* بـ 139.12%
- إن متغير ***TAE*** قد أثر بشكل إيجابي على المتغير التابع ***LA*** في الأجل الطويل وذو معنوية غير مقبولة عند 7.62% (0.0762) وهي أقل من 5% ،حيث يؤدي زيادة 1% الى زيادة في *LA* بـ 3852.911%.

2- تحليل نتائج الأجل القصير:

يتضح من خلال الجزء العلوي من الجدول ما يلي:

- إن متغير ***PAB*** قد أثر بشكل إيجابي على المتغير التابع ***LA*** في الأجل القصير وذو معنوية جد مقبولة عند 1.36% (0.0136) وهي أقل من 5% ،حيث يؤدي زيادة 1% الى زيادة في ***LA*** بـ 233.44%.
- إن متغير ***PRT*** قد أثر بشكل إيجابي على المتغير التابع ***LA*** في الأجل القصير وذو معنوية جد مقبولة عند 4.77% (0.0477) وهي أقل من 5%،حيث يؤدي زيادة 1% الى زيادة في ***LA*** بـ 5.26%.

- إن متغير ***SGSA*** قد أثر بشكل إيجابي على المتغير التابع ***LA*** في الاجل القصير وذو معنوية جد مقبولة عند 1.82% (0.0182) وهي أقل من 5%، حيث يؤدي زيادة 1% الى زيادة في ***LA*** بـ 305.60%.
- إن متغير ***TAE*** قد أثر بشكل إيجابي على المتغير التابع ***LA*** في الأجل القصير وذو معنوية غير مقبولة عند6.39% (0.0639) وهي أكبر من 5% ،حيث يؤدي زيادة 1% الى زيادة في ***LA*** بـ 8463.35 %.

المطلب الرابع: إختبارات تشخيص النموذج:

من خلال هذا المطلب نحاول التحقق من إستيفاء النموذج المقدر وفق منهجية ***ARDL*** لفروض هذه الطريقة، وكذا إختبار الإستقرارية الهيكلي لمعاملات النموذج، كما يلي:

الفرع الأول: الكشف عن ملائمة وجودة النموذج المقدر:

في إطار التقدير بإستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية والتي تقتضي أن تتبع أخطاء النموذج التوزيع الطبيعي، وألا تكون متحيزة وأن تكون مستقلة ولها أقل تباين، ويفترض التحقق من إستيفاء النموذج المقدر وفق منهجية ***ARDL*** لفروض هذه الطريقة وذلك من خلال إجراء مجموعة من الإختبارات التشخيصية وهي ثلاث إختبارات:

1- إختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية ***Normality test.***

2- إختبار عدم الإرتباط الذاتي بين الأخطاء ***Autocorrelation.***

3- إختبار عدم ثبات التباين ***Homocedqsticity.***

والنتائج موضحة في الجدول كما يلي:

الجدول رقم (IV-15) : ملخص نتائج الكشف عن جودة النموذج المقدر:

الاختبارات	JB	BG LM	ARCH
نتائج الاختبارات الخاصة بنموذج الدراسة	x^2=4.086456 (0.129610)	F=1.116032 (0.4726)	F=0.368742 (0.5522)

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على مخرجات برنامج Eviews 10 (انظر الملحق رقم (18)

بعد تحديد نتائج جودة النماذج المقدرة في الجدول رقم 4 يظهر الآتي:

- إن إحصائية ***Jarque-Berra*** كانت أكبر من 0.05 بالنسبة لنموذج الدراسة مما يعني أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.
- إن إحصائية ***P-value*** لإحصائية إختبار ***BG LM*** تقول أن إحصائية قيمة **F** أكبر من 0.05، ومنه نقبل فرض العدم، بعدم وجود إرتباط ذاتي تسلسلي للبواقي بالنسبة للنموذج .
- يظهر إختبار ***ARCH*** أن القيمة الإحتمالية لإحصائية **F** أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى المعنوية 0.05، اذن نقبل فرض العدم، أي ثبات التباين بالنسبة لسلسلة بواقي النموذج.
- إختبار ***FH:*** تظهر نتائج الإختبارات التشخيصية جودة النموذج من الناحية القياسية، لذا سيتم تقدير نموذج التكامل المشترك في الأجلين (القصير والطويل).(**أنظر الملحق رقم 18**)

الفرع الثاني: إختبار الإستقرارية الهيكلي لمعاملات النموذج:

للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من أي تغير هيكلية، قام ***Peearan*** بإجراء إختبارين يتم من خلالهما إختبار الإستقرارية الهيكلية لمعاملات النماذج في الأجلين القصير والطويل، حيث يمثل الإختبار الأول في إختبار المجموعة التراكمي للبواقي المعاودة ***CUSUM*** ، أما الإختبار الثاني فهو إختبار المجموعة التراكمي لمربعات البواقي المعاودة ***CUSUM of Squares***، حيث يتحقق الإستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لنموذج ***ARDL*** إذا وقع الشكل البياني لاختبارات كل من ***CUSUM of Squares*** و ***CUSUM*** داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية **5%** ، نرفض بذلك الفرضية الصفرية (المعلمات غير مستقرة) ونقبل الفرضية البديلة باستقرارها خلال فترة الدراسة.

والشكل الموالي يوضح اختبار المجموعة التراكمي المعاودة لكل من البواقي ومربعات البواقي بالنسبة للنموذج.

الشكل رقم(IV-24):نتائج إختبار المجموعة التراكمي المعاودة لكل من البواقي ومربعات البواقي بالنسبة للنموذج:

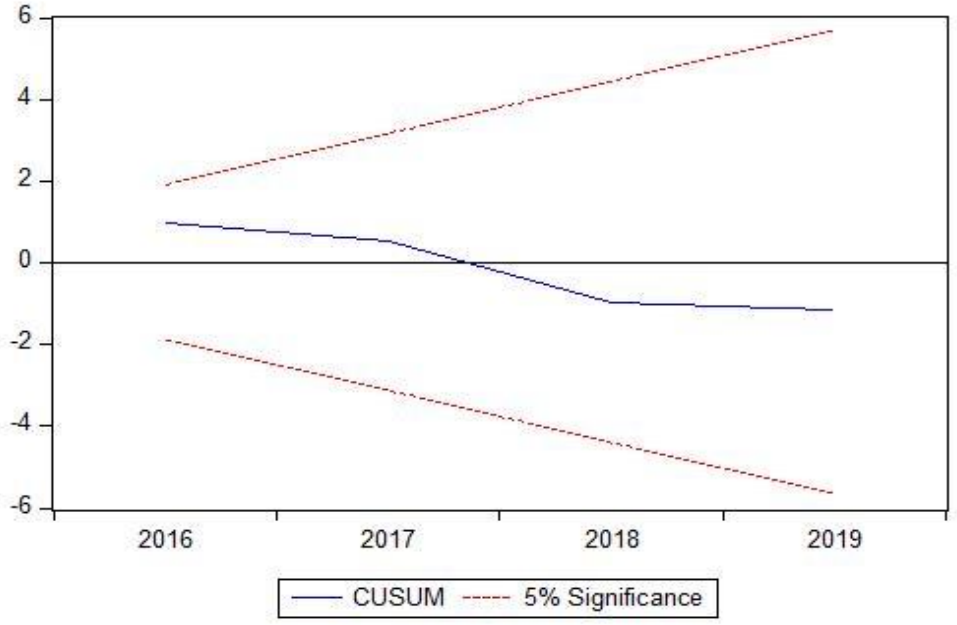

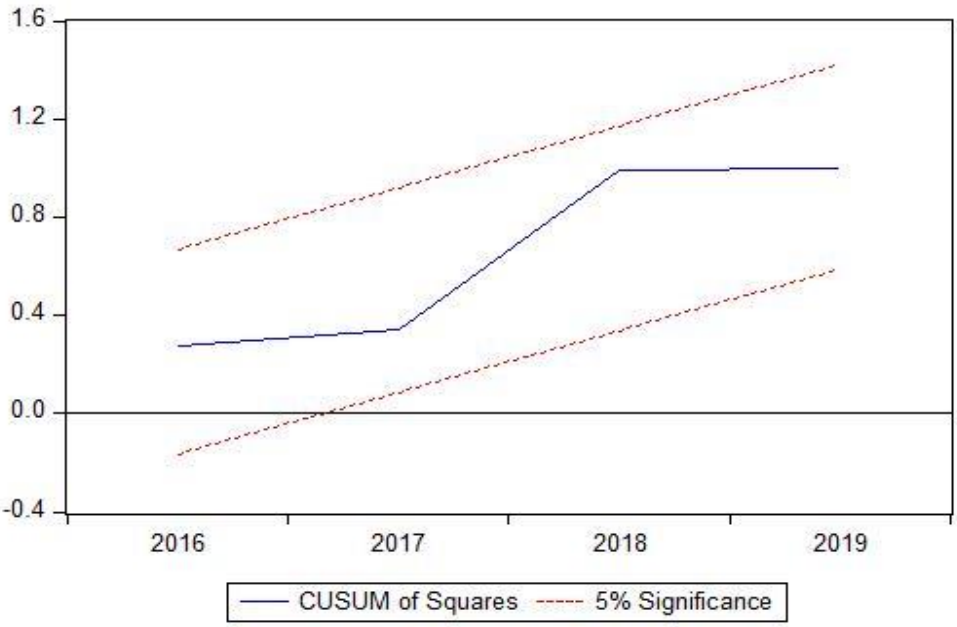

المصدر: مخرجات برنامج ***Eviews 10***

يتبين لنا من خلال الرسوم البيانية الموضحة أعلاه، أن المجموعة التراكمي للبواقي المعاودة ***CUSUM*** يقع في داخل المنطقة الحرجة بالنسبة للنموذج، وهو ما يؤكد إستقرار النموذج عند مستوى الدلالة 5%، وكذلك الأمر بالنسبة للمجموعة التراكمي لمربعات البواقي المعاودة ***CUSUM of Squared***، ومنه يمكن القول بأنه يوجد إنسجام و إستقرار بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الأجل القصير للنموذج المقدر.

المطلب الخامس: التفسير الإقتصادي للنموذج المقدر:

من خلال النتائج المتوصل اليها وإستنادا لعلاقة النموذج المقدر الأمثل تمكنا من تحديد العلاقة بين الفجوة الغذائية والمتغيرات التفسيرية وتفسيرها اقتصاديا، حيث يتبين من النتائج ما يلي:

1- **بالنسبة لمتغير الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي(*SGSA*):** إشارتها موجبة، أي أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين، **فالتوسع في الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي يؤدي الى توسع حجم الفجوة الغذائية والعكس**، ذلك أن زيادة الطلب المحلي على الغذاء الناتج عن النمو المطرد في عدد السكان، ونتيجة لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي بالشكل الذي يستجيب للنمو في الطلب المحلي على الغذاء، يؤدي إلى اللجوء إلى الواردات لسد الفجوة بين العرض المحلي والطلب على الغذاء، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن السياسات الحكومية المعتمدة على دعم الأسعار وتمويل الإستيراد يشكل عبئا على الميزانية العامة للدولة، إضافة الى أن سلوك الفجوة الغذائية يتبع سلوك الواردات الغذائية، هذه الأخيرة تتكون من المجموعات الغذائية الواسعة الإستهلاك ولا تنتج محليا، وأن الجزائر لا تتوفر على ميزة لإنتاجها (مثل: الزيوت والبذور الزيتية، السكر الأحمر والبنجر السكري (سكر خام)، الألبان ومنتجاتها خاصة مسحوق الحليب، ...)، لذلك فان هذه العلاقة نظريا لا تتفق وأبجديات النظرية الإقتصادية، بسبب أن الفجوة الغذائية في الجزائر تتحكم في تطورها عوامل أخرى مثل، الأسعار العالمية للغذاء، هذا المتغير لا تتحكم به برامج التنمية الفلاحية وسياسات الحكومة المختلفة، بل تلجأ عادة الى التدخل وحماية القدرة الشرائية للمستهلك الوطني وتتحمل خزينة الدولة الأعباء المالية المترتبة عنها، إضافة الى أن برامج التنمية تأثر إيجابيا وبشكل متواضع على توسع الأراضي الفلاحية المزروعة وعلى نمو الناتج الزراعي الإجمالي وعلى حجم الصادرات من الغذاء، ولكن النمو في الطلب على الغذاء الناتج عن زيادة عدد السكان وزيادة مستوى التحضر أدى الى إستمرار توسع الفجوة الغذائية تزامنا والتوسع في الإنفاق الحكومي على تنمية القطاع الزراعي.

2- بالنسبة لمتغير الناتج الزراعي الإجمالي(*PAB*): إشارتها موجبة، أي أن هناك علاقة موجبة وطردية بين نمو الناتج الزراعي وحجم الفجوة الغذائية، على الرغم من الجهود التي بذلت من أجل إعادة توزيع الموارد المتوفرة لفائدة النمو الزراعي من خلال مختلف برامج التنمية الفلاحية المتعاقبة، إلا أن **النمو لذي سجله الإنتاج الزراعي** الإجمالي لم يواكب نمو الطلب على الغذاء وتم إخفاء أثر النمو والوفرة الغذائية المتأتية من الإنتاج الوطني على الفجوة الغذائية بسبب الطفرة في النمو السكاني وتغير عادات الإستهلاك للمواطنين وميل شريحة كبيرة منهم إلى الرفاهية في طريقة الإستهلاك، الأمر الذي جعل الجزائر تعوض الفرق بين المتاح للإستهلاك من الإنتاج الوطني وإجمالي الطلب المحلي من الغذاء باللجوء الى الواردات، الأمر الذي نتج عنه **إتساع في قيمة الفجوة الغذائية** في ظل ضعف وركود الصادرات الغذائية.

3-بالنسبة لمتغير تعداد سكان الريف (PRT): إشارة موجبة، أي هناك علاقة طردية بين تعداد سكان الأرياف والفجوة الغذائية، وهي نتيجة لا تتفق ومنطق النظرية الإقتصادية، حيث يعد تعداد سكان الريف المصدر الرئيسي للقوى العاملة في القطاع الفلاحي، وأن التغير في التركيبة السكانية من حيث العمر والنوع البشري والتوزيع الجغرافي لها بين الريف والحضر يؤثر على المعروض من القوى العاملة الزراعية، وزيادة اليد العاملة في الزراعة وإنتاج الغذاء يؤدي إلى زيادة نشاط الإنتاج من المحاصيل الزراعية، الذي يقود بدوره إلى تقليص الفجوة الغذائية، من خلال تقليص الاعتماد على الواردات، والعكس صحيح، غير أن تزايد تعداد السكان الريفيون في الجزائر لا يؤدي بالضرورة الى تراجع حجم الفجوة الغذائية، ذلك أن معظم سكان الريف من الطبقة الفقيرة والهشة، يتميزون بالبساطة ومحدودية التعلم، وبالتالي امكانياتهم الإنتاجية ضعيفة وأسلوبهم الإنتاجي ما يزال تقليديا لا يكفي حتى لتحقيق الأمن الغذائي لعائلاتهم (الفلاحة العائلية)، وبالرغم من التنفيذ المتعاقب لبرامج التنمية الجوارية الفلاحية والريفية، من خلال رصد مبالغ ضخمة لدعم سكان الريف ودعم الفلاحين، الا أن هذه المخصصات تبقى رمزية بالنسبة لسكان الريف ولا تقارن بمشاريع التنمية في المناطق الحضرية، الأمر الذي يؤدي غالبا الى عزوف سكان الريف عن العمل في النشاط الفلاحي لصالح القطاع الأخرى في المدن، والإبقاء على ممارسة النشاط الفلاحي كنشاط ثانوي فقط، وهو ما ينعكس في تزايد الفجوة الغذائية بين المتاح من الإنتاج المحلي من الغذاء والطلب الكلي عليه.

4- **بالنسبة لمتغير الأراضي الفلاحية المستغلة(*TAE*):** فان إشارتها موجبة، أي أن هناك علاقة طردية بين المساحة الزراعية المستغلة فعليا في الإنتاج الزراعي وقيمة الفجوة الغذائية، فوفقا للنظرية الإقتصادية فان زيادة المساحة المزروعة تعتبر مؤشر لزيادة الإنتاج، أي انه كلما زادت المساحة المزروعة كلما زادت الكمية المنتجة من المحاصيل الزراعية، وبالتالي الاستغناء تدريجيا على الواردات وزيادة الصادرات الأمر الذي يؤدي الى تقلص الفجوة الغذائية، والعكس صحيح، غير أن واقع الإقتصاد الزراعي في الجزائر خلال الفترة(1999-2019) يظهر أن المساحة المستغلة في الزراعة تتزايد ببطء شديد يكاد يتميز بالثبات، وأن إنتاجية الهكتار الواحد ضعيفة جدا نظرا لإستخدام الطرق التقليدية في الزراعة والري، إضافة الى أن معظم الأراضي الفلاحية تتسم بتفتتها وخلل في توزيعها، فغالبية الأراضي الزراعية مساحتها صغيرة، وبالتالي فان الانتاج الزراعي لا يعتمد على مزايا الإنتاج الوفير من خلال الزراعة على مساحات كبيرة جدا مما يفوت عليها الاستفادة من مزايا انخفاض تكاليف الإنتاج وإرتفاع العائد من زراعتها، الأمر الذي نتج عنه ضعف المردودية في الإنتاج، في المقابل هناك تزايد في الطلب المحلي على الغذاء بسبب تزايد عدد السكان وتغير النمط المعيشي للمستهلك الجزائري وميل شريحة كبيرة منه الى الرفاهية في نمط الإستهلاك وفي ظل جهاز إنتاجي يتصف بعدم المرونة ولا يستجيب لزيادة الطلب المحتملة، فستتم تغطية هذا الطلب على الغذاء باللجوء إلى الواردات وبالتالي إستمرار إتساع الفجوة الغذائية.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل حاولنا دراسة أثر برامج التنمية الفلاحية على الفجوة الغذائية في الجزائر خلال الفترة (1999-2019)، بتحديد العوامل المؤثرة على تطور الفجوة الغذائية والتي تعبر عن برامج التنمية الفلاحية، حيث توصلنا من خلال الدراسة القياسية (بالإعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي ***Eviews***، وإستنادا إلى نتائج التقدير القياسي لنموذج (***RDAL***)، إلى أن تقلبات الفجوة الغذائية في الإقتصاد الجزائري تتعلق بمجموعة من المتغيرات، والتي ترتبط مباشرة ببرامج التنمية الفلاحية، هذه المتغيرات هي:

الناتج الزراعي الإجمالي، عوامل الإنتاج المتمثلة في الأراضي الزراعية المستغلة وتعداد سكان الأرياف، الدعم المالي الحكومي للقطاع الفلاحي، حيث تفسر هذه المتغيرات قيمة المتغير التابع(الفجوة الغذائية).

وتوصلنا الى وجود:

– علاقة طردية بين الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي وحجم الفجوة الغذائية، فالتوسع في الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي يؤدي الى توسع حجم الفجوة الغذائية، ذلك أن زيادة الطلب المحلي من الغذاء الناتج عن النمو المطرد في عدد السكان (نتيجة لعدم مرونة الجهاز الانتاجي بالشكل الذي يستجيب للنمو في الطلب المحلي على الغذاء) ، الذي يؤدي الى زيادة الواردات لسد الفجوة بين العرض المحلي والطلب على الغذاء،

– علاقة موجبة وطردية بين نمو الناتج الزراعي وحجم الفجوة الغذائية، بسبب عدم فعالية الانتاج الوطني من الغذاء في مواكبة النمو في الطلب منه، بسبب الزيادة المطردة في عدد السكان.

– علاقة طردية بين تعداد سكان الريف والفجوة الغذائية، وهو ما يفسر اعتماد القطاع الفلاحي على القوى العاملة الزراعية الريفية التي تتميز بعد الكفاءة وعدم استخدام التقنية الحديثة في الانتاج.

– علاقة طردية بين المساحة الزراعية المستغلة فعليا في الإنتاج الزراعي وحجم الفجوة الغذائية، بسبب اعتماد الجزائر على التنمية الفلاحية الأفقية بتوسيع المساحة الزراعية المستغلة لزيادة الإنتاج وليس زيادة إنتاجية الأرض الزراعية بإستخدام طرق ري حديث وإستخدام الآلات والأسمدة لرفع مردودية الهكتار الواحد من المساحة وهو ما أدى الى عدم تأثر الفجوة الغذائية بالتوسع المحتشم المسجل على مستوى الأراضي الزراعية المستغلة.

لذلك وجب على السلطات الحكومية إيجاد حلول جذرية ودائمة للحد من الإعتماد على الأسواق الأجنبية في تغطية الطلب المحلي من الغذاء، والحد من إمكانية التعرض للصدمات الخارجية (تقلبات أسعار

الغذاء)، خاصة وأن أكثر من 30%من الواردات الغذائية (الزيت، مسحوق الحليب ومنتجات الألبان، السكر ومنتجاته، ..الخ) منتجات لا تنتج محليا وتتأثر بمتغيرات خارجية ولا يمكن لبرامج التنمية الحكومية التصدي لأثارها السلبية، خاصة إذا علمنا أن سياسة دعم أسعار المستهلك لهذه المنتجات يرتبط ويعتمد أساسا على الإيرادات النفطية للبلد، وهذا الأخير أيضا تتحد أسعاره في الأسواق الدولية وفقا للطلب والعرض العالمي ووفقا لمؤشرات خارجة عن تحكم السلطات الحكومية، لذلك من الأهمية بما كان، إيجاد حلول جوهرية تحرر القطاع الفلاحي والإقتصاد ككل من التبعية المزمنة للأسواق الأجنبية.

الخاتمة العامة

يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الإقتصادية في إقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وذلك لمساهماته البالغة الأهمية في دفع عجلة التنمية الإقتصادية عموما؛ فالزراعة هي أول الأنشطة الإقتصادية وبدونها لا يمكن أن تقوم للحياة قائمة، ولهذا فقد أصبحت زيادة الإنتاج الزراعي ضرورة حتمية حتى تساهم الزراعة بإيجابية في مجالات عديدة في التنمية الإقتصادية، فالزراعة مسؤولة عن إمداد السكان بالغذاء والكساء، بالإضافة إلى إمداد القطاعات الأخرى بكثير من الموارد الإنتاجية مثل رأس المال والمواد الأولية والموارد البشرية التي تحتاجها، ولهذا فإن تخلفها يعطل تَقدم القطاعات الإقتصادية الأخرى.

لذلك فان معظم إقتصاديات العالم عملت على تحقيق التنمية الفلاحية وتطويرها، لما لها من دور رئيسي في تحقيق التنمية الإقتصادية بصفة عامة، وتنمية وتطوير قطاع الفلاحة بصفة خاصة، وقد كان للدعم الحكومي المالي والفني والتكنولوجي والتشريعي الدور الكبير في تحقيق التنمية الفلاحية، حتى في البلدان المتقدمة التي بالرغم من الإمكانيات العلمية والتكنولوجية المتقدمة للشركات الإحتكارية فيها، إلا أنه هناك دور كبير لحكومات هذه الدول في دعم القطاع الفلاحي.

في الجزائر، تعتبر المشكلة الغذائية الشغل الشاغل لمختلف الحكومات المتعاقبة منذ الإستقلال، ومع تزايد الطلب الوطني على الغذاء بمعدل أسرع من زيادة المعروض منه عاما بعد آخر، زاد تفاقم مشكلة الغذاء في الجزائر، وهذا ما دفع بالسلطات في البلد الى إستيراد كميات متزايدة من مختلف المحاصيل الزراعية والمنتجات الغذائية لتغطية الفارق بين المتاح من الإنتاج الوطني والطلب الكلي على الغذاء.

وتشير أبعاد المشكلة الغذائية في الجزائر إلى إتساع الهوة بين المطلوب والمعروض من المحاصيل الزراعية والمنتجات الفلاحية، يدور في فلك عدم مواكبة الجهاز الإنتاجي الزراعي لمتطلبات وإحتياجات السكان المتزايدة من الغذاء.

هذا الوضع دفع بالسلطات العليا في البلد إلى وضع أسس ورؤى لسياسة حكومية إنفاقيه توسعية فعالة وهادفة، رغبة منها في التغلب على المعوقات التنموية وتحقيقا لآمال المواطن في الرفاهية، حيث شرعت الجزائر مع بداية القرن الواحد والعشرين في تطبيق حزمة من البرامج التنموية الضخمة الهادفة أساسا إلى إنعاش النمو الإقتصادي، والتغلب على العوائق والنقص المسجل في الهياكل القاعدية، وتحسين البيئة العامة للإستثمار، وزيادة التكامل بين قطاعات الإقتصاد المختلفة، وإيجاد المحيط الملائم لإندماج إقتصادها في الإقتصاد العالمي، كما شهدت هذه الفترة إعطاء الجزائر أولوية هامة لقطاع الفلاحة والصناعات الغذائية،

من خلال التنفيذ المتعاقب لخطط تنموية وطنية تستهدف تنمية القطاع الفلاحي والريفي، وتحسين مستوى الأمن الغذائي والوصول إلى مستويات إيجابية من الإكتفاء الذاتي.

تمثلت في ما يلي:

-المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000.

-المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية سنة 2002.

-سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2009-2014).

-خطة فلاحة للفترة (2015-2019).

وكان الهدف الأساسي منها هو ضمان الأمن الغذائي للبلد، وتعزيز الدخل والعمالة في المناطق الريفية وإدارة الموارد الطبيعية بشكل مستدام، وتوسيع الأراضي الفلاحية المستغلة والمروية، إضافة الى رفع مستوى المزارع وتحديثها، وتحقيق الوفرة الغذائية من المحاصيل الزراعية المنتجة محليا، من أجل تغطية الطلب المحلي والتخلي تدريجيا عن اللجوء إلى الواردات.

وعلى هذا فإن هذه الدراسة جاءت لتحليل وقياس أثر برامج التنمية الفلاحية المنفذة من قبل الحكومة الجزائرية خلال الفترة(1999-2019) على وضع الفجوة الغذائية ومدى القدرة على الحد من إتساعها، من خلال دراسة واقع الإنتاج الفلاحي في الجزائر ومختلف مؤشرات نموه، والوقوف على حجم الإمكانيات الزراعية الهائلة سواءا الموارد الأرضية أو المادية أو البشرية، وكذا معرفة مكامن الضعف والقوة في قطاع التجارة الخارجية من المحاصيل والمنتجات الغذائية.

كما حاولت الدراسة الوقوف على أهم العوامل المؤثرة في تطور الفجوة الغذائية وحجمها، من أجل وضع السياسات اللازمة التي يمكن بها تضييق أو الحد من إتساع هذه الفجوة.

إختبار صحة الفرضيات:

من خلال الدراسة توصلنا الى الحكم بصحة أو عدم صحة افتراضات الدراسة كما يلي:

الفرضية الأولى: تنص على: "**يؤدي تنفيذ برامج التنمية الفلاحية من خلال التوسع في الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي الى تضييق الفجوة الغذائية**".

هذه الفرضية خاطئة، لأن هناك علاقة طردية إيجابية بين حجم الدعم الحكومي الموجه للقطاع الفلاحي وحجم الفجوة الغذائية، فالتوسع في الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي لم يؤدي الى الحد من توسع الفجوة الغذائية، بسبب أن الزيادة في الطلب المحلي على الغذاء الناتج عن النمو المطرد في عدد السكان، وبسبب كذلك عدم مرونة الجهاز الإنتاجي بالشكل الذي يستجيب للنمو في الطلب المحلي على الغذاء، مما

يؤدي الى اللجوء الى الواردات لسد الفجوة بين العرض المحلي والطلب على الغذاء، وبالتالي فإن السياسات الحكومية المعتمدة على دعم الأسعار وتمويل الإستيراد يشكل عبئا على الميزانية العامة للدولة، إضافة الى أن سلوك الفجوة الغذائية يتبع سلوك الواردات الغذائية، هذه الأخيرة تحددها عوامل أخرى مثل، إرتفاع الأسعار العالمية للغذاء، هذا المتغير لا تتحكم به برامج التنمية الفلاحية وسياسات الحكومة المختلفة، بل تلجأ عادة إلى التدخل وحماية القدرة الشرائية للمستهلك الوطني وتتحمل خزينة الدولة الأعباء المالية المترتبة عن ذلك.

الفرضية الثانية: تنص على أن" **هناك أثر إيجابي لبرامج التنمية الفلاحية على تطور عوامل الإنتاج أي أن توسع الأراضي الزراعية وزيادة عدد سكان الريف يؤدي تضييق الفجوة الغذائية خلال فترة الدراسة**"

هذه **الفرضية خاطئة،** حيث توصلنا من خلال الدراسة إلى أن هناك علاقة طردية بين المساحة الزراعية المستغلة فعليا في الإنتاج الزراعي وقيمة الفجوة الغذائية، ذلك أن زيادة المساحة المزروعة تعتبر مؤشر لزيادة الإنتاج، أي أنه كلما زادت المساحة المزروعة كلما زادت الكمية المنتجة من المحاصيل الزراعية، ولكن هذه الأخيرة تم إخفاؤها بسبب النمو المطرد في عدد السكان والطلب المتزايد على الغذاء، هذا الأخير الذي يقابلة نمو ضئيل في حجم المساحات الزراعية وجهاز إنتاجي يتسم بعدم المرونة، أدى ذلك إلى إستمرار الإعتماد على الواردات الغذائية لتغطية العجز وسد الفجوة الغذائية وبالتالي استمرار اتساع الفجوة الغذائية؛

أما بالنسبة إلى تطور سكان الريف، فإن هناك علاقة طردية بين تعداد ساكني الريف والفجوة الغذائية، ذلك أن معظم سكان الريف من الطبقة الفقيرة والهشة، يتميزون بالبساطة ومحدودية التعلم، وبالتالي إمكانياتهم الإنتاجية ضعيفة وأسلوبهم الإنتاجي ما يزال تقليديا لا يكفي حتى لتحقيق الأمن الغذائي لعائلاتهم، وبسبب كذلك عزوف سكان الريف عن العمل في النشاط الفلاحي لصالح القطاع الأخرى في المدن، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي بمعدلات ضعيفة جدا لا تواكب النمو المتزايد على الغذاء، وهو ما يقود بدوره إلى إتساع الفجوة الغذائية.

الفرضية الثالثة: يؤدي زيادة الإنتاج الفلاحي إلى تقليص حجم الفجوة الغذائية في الجزائر:

هذه الفرضية خاطئة، لأن هناك علاقة موجبة وطردية بين نمو الناتج الزراعي وحجم الفجوة الغذائية، على الرغم من الجهود التي بذلت من أجل إعادة توزيع الموارد المتوفرة لفائدة النمو الزراعي من

خلال مختلف برامج التنمية الفلاحية المتعاقبة، إلا أن النمو لذي سجله الإنتاج الزراعي الإجمالي لم يواكب نمو الطلب على الغذاء وتم إخفاء أثر النمو والوفرة الغذائية المتأتية من الإنتاج الوطني على الفجوة الغذائية بسبب الطفرة في النمو السكاني وتغير عادات الإستهلاك للمواطنين وميل شريحة كبيرة منهم إلى الرفاهية في طريقة الإستهلاك، الأمر الذي جعل الجزائر تعوض الفرق بين المتاح للإستهلاك من الإنتاج الوطني وإجمالي الطلب المحلي على الغذاء باللجوء إلى الواردات، الأمر الذي نتج عنه إتساع في قيمة الفجوة الغذائية في ظل ضعف و ركود الصادرات الغذائية.

نتائج الدراسة:

- **نتائج الدراسة التحليلية:**

1-يعتبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية، وسياسة التجديد الفلاحي والريفي، وخطة فلاحة لآفاق 2019، من البرامج الطموحة التي طبقتها الجزائر خلال الفترة (1999-2019)، الهادفة أساسا إلى تعزيز مؤشرات الأمن الغذائي للبلد وتحقيق معدلات عالية من الإكتفاء الذاتي من الغذاء.

2-عرف مؤشر الوفرة الغذائية في الجزائر تحسنا ملحوظا تزامن مع تنفيذ برامج التنمية الفلاحية وبرامج الدعم الفلاحي المختلفة، حيث سجل معدل متزايد لنمو الإنتاج على مستوى مختلف الشعب الفلاحية، وهذه الديناميكية في الإنتاج كانت كإنعكاس مباشر لجهود الدولة في مجال تنمية القطاع الفلاحي، حيث سجلنا سنة 2017 (الكتاب السنوي للإحصائيات العربية، المجلد 38، لسنة2019):

- نسبة الإكتفاء الذاتي في الجزائر من مجموعة الحبوب بلغت 21.2%، وهي تعتبر أهم سلعة غذائية في حياة المواطن الجزائري، أما شعبة الزيوت والشحوم فقد حققت نسبة 10.7%، أما نسبة الاكتفاء الذاتي من السكر فهي منعدمة، بإعتبار أن الجزائر تعتمد على الأسواق الدولية في تموين السوق المحلية به خاصة في شكله الخام، وبالرغم من الجهود التي يبذلها الفلاحون بخوض غمار إنتاج الشمندر السكري في كل من ولايتي الوادي وعين الدفلى وولاية أدرار، إلا أن الأمر يحتاج إلى تكاثف الجهود والدعم المالي والمادي من الدولة لإنجاح عملية إنتاجه، كما يطرح موضوع مصير مصانع تكرير السكر التي كانت قيد الإنتاج سنوات السبعينات عدة تساؤلات (مثل مصنع خميس مليانة)، وجب على السلطات المعنية النظر في بعثها وإعادة النشاط اليها.
- بالنسبة الى جملة الخضار فقد حققت الجزائر نسبة إكتفاء ذاتي تقارب 100%، تتصدرها شعبة البطاطس بنسبة 97.0%، أما نسبة الإكتفاء الذاتي في كل من شعبة البقوليات والفواكه فقد بلغت

50.5%و99.3% على التوالي، وحققت الجزائر فائضا في الإنتاج بالنسبة للتمور، حيث قدرت نسبة الإكتفاء الذاتي بـ 104.6% .

- فيما يخص المنتجات الحيوانية، فقد بلغت نسبة الإكتفاء الذاتي من اللحوم 95.6% تتوزع على شعبتي اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء وشعبة الأسماك بنسبة 100.1%، 84.8% على الترتيب، كما حققت الجزائر إكتفاء ذاتي من شعبة بيض المائدة بنسبة 100%، و بنسبة 91.9% من شعبة العسل الطبيعي، كما حققت الجزائر نسبة إكتفاء ذاتي بـ89.7% من جملة الألبان ومنتجاتها عدا مسحوق الحليب وحليب الأطفال.

3-إن المتتبع لوتيرة التنمية الفلاحية والريفية يجد أن الأرقام المتحصل عليها في المجال لا تقابل القيمة الحقيقية التي تم رصدها في إطار هذه البرامج، حيث عرفت وتيرة تطبيق المشاريع بطئا وغموضا في التنفيذ نظرا للعراقيل المتعلقة أساسا بالعقار الفلاحي، والعراقيل البيروقراطية والمصالح الضيقة للقائمين على تنفيذ تلك المشاريع.

4- فيما يتعلق بالوضع التغذوي للفرد الجزائري، سجلنا تراجعا في نصيب الفرد من إنتاج الغذاء، كما أن نصيب الفرد من البروتين الحيواني جد ضئيل، وذلك بسبب تراجع القدرة الشرائية للمواطن الناتجة عن تهاوي قيمة الدينار الجزائري والنمو السكاني السريع الذي لا يقابله نمو في الناتج الزراعي بنفس النسق خلال هذه الفترة.

5-سجلت الجزائر تقدما كبيرا في مؤشر الفقر العالمي، مما سمح لها بأن تحتل اليوم مرتبة متقدمة ضمن مجموعة البلدان ذات مستويات الجوع المنخفضة.

6- بالرغم من الجهود التي بذلت من أجل إعادة توزيع الموارد المتوفرة لفائدة النمو الزراعي من خلال مختلف برامج التنمية الفلاحية المتعاقبة، والنتائج الإيجابية على مستوى الإنتاج الفلاحي لمختلف الشعب الفلاحية، إلا أن الإنتاج المحلي لم يواكب نمو الطلب على الغذاء، بسبب الطفرة في النمو السكاني وتغير عادات الإستهلاك للسكان وميل شريحة كبيرة منهم إلى الرفاهية في طريقة الإستهلاك، الأمر الذي جعل الجزائر تعوض الفرق بين المتاح للإستهلاك من الإنتاج الوطني وإجمالي الطلب المحلي من الغذاء باللجوء الى الواردات، وبقاء هذه السياسات رهينة الإمكانيات المالية للدولة التي تتميز بعدم الإستقرار، كونها ترتبط مباشرة بتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية.

7-إن الدعم الموجه للعائلات الريفية يعتبر رمزيا (يتم منح قيمة 700 ألف دينار لملاك الأراضي في الريف لبناء مسكن ريفي) لأنه إذا نظرنا إلى الهدف المرجو منه، فالدعم الحقيقي يكون من أجل بناء مسكن ريفي متكامل، بينما نجد أن الدعم المقدم من طرف الحكومة لسكان الريف لا يحقق بناء مسكن لائق يضمن

حياة كريمة للمواطن في الريف، بسبب عدم توفر شبكة المواصلات والإتصالات والكهرباء والغاز، ولا على شبكات الصرف الصحي، إضافة إلى أماكن مخصصة لممارسة نشاطه الفلاحي (مثل: مستودعات كبيرة لتربية الحيوانات وتزويده بالمعدات والآلات اللازمة للقيام بتنمية وتطوير الفلاحة العائلية).

8-تتركز الفجوة الغذائية في الجزائر في مجموعة محددة من المحاصيل والمنتجات الفلاحية الواسعة الإستهلاك محليا، نتيجة عدم إنتاجها كليا أو عدم كفاية المنتوج منها لتغطية الطلب المتزايد عليها، حيث تشكل واردات الحبوب والحليب ومنتجاته والزيت والسكر أعلى نسب العجز الغذائي، وبالتالي فان استمرار إرتفاع فاتورة الواردات التي لا تقابلها عائدات تصدير، عادة ما تؤدي الى استمرار توسع الفجوة الغذائية في البلد.

- **نتائج الدراسة القياسية:**

من أجل معرفة درجة تأثير برامج التنمية الفلاحية على الفجوة الغذائية في الجزائر خلال الفترة (1999-2019)، قمنا بتحديد العوامل المؤثرة على تطور الفجوة الغذائية والتي تعبر عن برامج التنمية الفلاحية، حيث توصلنا من خلال الدراسة القياسية (بالإعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (***Eviews***)، وإستنادا إلى نتائج التقدير القياسي لنموذج (***RDAL***)، الى أن تقلبات الفجوة الغذائية في الإقتصاد الجزائري تتعلق بمجموعة من المتغيرات التي ترتبط مباشرة ببرامج التنمية الفلاحية، هذه المتغيرات هي:

الناتج الزراعي الإجمالي، عوامل الإنتاج المتمثلة في الأراضي الزراعية المستغلة، وإجمالي عدد سكان الريف، والدعم الحكومي للقطاع الفلاحي، بإعتبارها تؤثر مباشرة في حجم المعروض من الغذاء وبالتالي على إجمالي الفجوة الغذائية في البلد؛

حيث توصلنا الى النتائج التالية:

1- وجود علاقة طردية بين الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي وحجم الفجوة الغذائية، فالتوسع في الدعم الحكومي للقطاع الفلاحي يؤدي إلى توسع حجم الفجوة الغذائية، ذلك أن زيادة الطلب المحلي من الغذاء الناتج عن النمو المطرد في عدد السكان (نتيجة لعدم مرونة الجهاز الإنتاجي بالشكل الذي يستجيب للنمو في الطلب المحلي على الغذاء)، الذي يؤدي إلى زيادة الواردات لسد الفجوة بين العرض المحلي والطلب على الغذاء.

2- وجود علاقة موجبة وطردية بين نمو الناتج الزراعي وحجم الفجوة الغذائية، بسبب عدم فعالية الإنتاج الوطني من الغذاء في مواكبة النمو في الطلب عليه، بسبب الزيادة المطردة في عدد السكان.

3- وجود علاقة طردية بين النمو في عدد سكان المناطق الريفية والفجوة الغذائية، وهو ما يفسر إعتماد القطاع الفلاحي على القوى العاملة الزراعية الريفية التي تتميز بعد الكفاءة وعدم إستخدامها التقنية الحديثة في الإنتاج مما يؤدي إلى إستمرار حالة العجز الغذائي في البلد.

4- وجود علاقة طردية بين المساحة الزراعية المستغلة فعليا في الإنتاج الزراعي وحجم الفجوة الغذائية، بسبب إعتماد الجزائر على التنمية الفلاحية الأفقية بتوسيع المساحة الزراعية المستغلة لزيادة الإنتاج وليس زيادة إنتاجية الأرض الزراعية بإستخدام طرق ري حديث وإستخدام الآلات والأسمدة لرفع مردودية الهكتار الواحد من المساحة، وهو ما نتج عنه بقاء الإنتاج الفلاحي منخفض المردودية وغير مرن ولا يستجيب للتغيرات المتزايدة في الطلب على الغذاء، هذا الأمر نتج عنه إستمرار الإعتماد على الخارج لسد إحتياجات السكان من الغذاء، وبالتالي إستمرار إتساع الفجوة الغذائية.

ومن أجل تحقيق هدف الحد من الفجوة الغذائية إرتأينا وضع التوصيات التالية:

توصيات الدراسة:

وجب على السلطات الحكومية إيجاد حلول جذرية ودائمة للحد من الإعتماد على الأسواق الأجنبية في تغطية الطلب المحلي من الغذاء، والحد من إمكانية التعرض للصدمات الخارجية (تقلبات أسعار الغذاء)، خاصة وأن أكثر من 30%من الواردات الغذائية (الزيت، مسحوق الحليب ومنتجات الألبان، السكر ومنتجاته، ..الخ) منتجات لا تنتج محليا وتتأثر بمتغيرات خارجية، ولا يمكن لبرامج التنمية الحكومية التصدي لأثارها السلبية، خاصة إذا علمنا أن سياسة دعم أسعار المستهلك لهذه المنتجات يعتمد أساسا على الإيرادات النفطية للبلد، وهذا الأخير أيضا تتحد أسعاره في الأسواق الدولية وفقا للطلب والعرض العالمي ووفقا لمؤشرات خارجة عن تحكم السلطات الحكومية، لذلك من الأهمية بما كان إيجاد حلول جوهرية تُحرر القطاع الفلاحي والإقتصاد ككل من التبعية المزمنة للأسواق الأجنبية، من خلال:

1-تشخيص كامل ودقيق لمكامن الضعف في القطاع الفلاحي، من أجل وضع الجرعات اللازمة لتنميته وتحقيق إستدامته، خاصة في ظل وضع فلاحي يتسم بانخفاض الموارد المالية للدولة ونمو سكاني يتميز بالإرتفاع المستمر.

2-النهوض بالبنية التحتية الأساسية كسبيل لتحفيز النمو في القطاع الزراعي وأيضا لتحقيق التنمية الريفية، وثمة ثلاثة عناصر رئيسية متعلقة بالبنية التحتية التي يتعين التعامل معها كأولوية هي: الطرق في المناطق الريفية وإمكانية الوصول، والري، والكهرباء، فالطرق في المناطق الريفية مهمة للغاية لتسهيل حركة البضائع

والسكان، وهو الأمر الذي من شأنه أن يساهم في النهوض بمستوى الإنتاجية، حيث أن الإستثمار في الطرق الريفية يساهم بشكل كبير أيضا في تحسين مستوى دخل وإستهلاك السكان بها.

3-ترشيد الإستهلاك والحد من الفاقد من الغذاء، حيث أن الكم الهائل من هدر الغذاء، أوجب وضع دراسات جادة حول مدى ملاءمة الإعانات للمواد الغذائية الأساسية الموجهة للمستهلك دون إستثناء، وهو نقاش حي على مستوى الهيئات الإقتصادية الوطنية (وزارات المالية والتجارة والزراعة، ومنتدى رؤساء المؤسسات والأعمال وممثلي المجتمع المدني...) أو على المستوى الدولي (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للزراعة والأغذية)، فإن الحد من الهدر الحالي لا يتم إحصاءه محليا في الغالب، وينبغي الإشارة ببساطة إلى أن بعض البلديات باشرت بتنظيم الفرز الإنتقائي للنفايات المنزلية على مستوى محيطها الجغرافي، ومن المقرر وضع حاويات خاصة بالخبز الذي ترميه الأسر ليسهل إحصاء الفاقد اليومي منه، كما يلتزم القطاع الخاص بإستعادة هذا الخبز وإعادة تدويره لصالح منتجي الماشية أو مربي الدواجن.

4-وضع إستراتيجية واضحة المعالم من أجل توفير موارد الأعلاف بالنسبة للمربين، من خلال رفع القدرة الإنتاجية لإنتاج الأعلاف الحيوانية، وتوسيع المساحات المخصصة لزراعة مختلف أنواع الأعلاف.

5- تحسين القدرة على تزويد السوق الوطنية بالمنتجات الزراعية بأسعار تتوافق مع دخول المستهلكين من خلال رفع القدرة الإستيعابية لغرف التخزين والتبريد، ومنح تسهيلات لتوريد المواد الخام والمعدات الزراعية اللازمة لتطوير شركات الصناعات الغذائية.

6- تحسين إنتاجية الزراعة وإزالة حاجز الإعاقة الطبيعية الذي يتسم به القطاع الزراعي الجزائري.

7-تحديث الصناعات الغذائية الزراعية وإندماجها في النظام الإنتاجي الوطني، هما الطريقان الممكنان واللازمان للحفاظ على الأمن الغذائي وتعزيز مؤشراته في الجزائر.

8- على السلطات العامة في الجزائر الإهتمام بتحسين الكفاءة في الخدمات اللوجستية من خلال تحسين خدمات النقل والتوزيع والتخزين، وتحديث خدمات الجهاز الجمركي والتسهيلات الجمركية، من أجل رفع تنافسية الصادرات من المحاصيل الزراعية والمنتجات الفلاحية وتسهيل ولوجها للأسواق الدولية، هذا الأمر الذي من شأنه تضييق الفجوة بين الصادرات والواردات من الغذاء، وبالتالي الحد من إتساع الفجوة الغذائية في البلد.

آفاق الدراسة:

-دراسة قياسية لأثر تقلبات الأسعار العالمية للغذاء على تطور الفجوة الغذائية في الجزائر-خلال الفترة (2000-2020).

-دور التنمية الفلاحية في تحقيق النمو الإقتصادي خارج قطاع المحروقات –حالة بعض الدول العربية النفطية-للفترة(2000-2020).

-دراسة إقتصادية لتطور الفجوة الغذائية للسلع الرئيسية في الجزائر–الحبوب نموذجا-للفترة (1990-2020).

- أثر تطور عوامل الإنتاج الفلاحي على نمو الناتج الزراعي الإجمالي في الجزائر-حالة محاصيل الحبوب-

- تنمية الصادرات الفلاحية الجزائرية في ظل الشراكة مع الإتحاد الإفريقي للفترة (1990-2020).

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب:

1. حازم الببلاوي، التنمية الزراعية اشارة خاصة للدول العربية، معهد البحوث والدراسات العليا، 1967.
2. حمد موسى عثمان، الموارد الاقتصادية- منظور بيئي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، دون سنة نشر.
3. رانية ثابت الدروبي و مطانيوس حبيب، اقتصاديات الزراعة، منشورات جامعة دمشق، 1997
4. رحمن حسن الموسوي، الاقتصاد الزراعي، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2013،
5. رفعت لقوشة، التنمية الزراعية قراءة في منظور متطور، المكتبة الاكاديمية، القاهرة-مصر، 1998.
6. رمزي علي ابراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية، 1991.
7. سالم توفيق النجفي، التنمية الإقتصادية الزراعية، جامعة الموصل، العراق، الطبعة الثانية، 1987.
8. سالم توفيق النجفي، الأمن الغذائي العربي-مقاربات الى صناعة الجوع، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت، 2009.
9. سالم توفيق النجفي، مُحَمَّد صالح تركي القريشي، مقدمة في إقتصاد التنمية، مديرية دار الكتب للطباعة، الموصل، العراق، دون تاريخ النشر.
10. سيد مُحَمَّد السريتي، الأمن الغذائي والتنمية الاقتصادية-رؤية اسلامية-دراسة تطبيقية على بعض الدول العربية، دار الجامعة الجديدة للنشر، جامعة الاسكندرية، مصر، 2000،
11. صابر خوري، التنمية بين الأمس والغد، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن،1991.
12. ضياء مجيد الموسوي، النظرية الاقتصادية، التحليل الاقتصادي الجزئي، ديوان المطبوعات الجامعية، 1989.
13. عبد الرحمن يسري، تطور الفكر الإقتصادي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر، 2001.
14. عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية، دراسات نظرية وتطبيقية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر،2008.
15. عبد العزيز وطيان، الاقتصاد الجزائري، ماضيه وحاصره، 1830-1985، المعهد العربي للثقافة والبحوث، الجزائر، الطبعة الاولى، 1992.

16. عبد القادر رزيق المخادمي، الأزمة الغذائية العالمية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2009.
17. عبد القادر فتحي لاشين، المفاهيم الحديثة في إدارة خدمات النقل واللوجستيات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر، الطبعة الثانية، 2009.
18. عبد الكريم صالح حمران، الأمن الغذائي، ورقة بحثية، المركز الوطني للمعلومات، اليمن، أفريل2005،
19. عبد المجيد خلف السامرائي، الاقتصاد الزراعي الاسلامي في ضوء القران الكريم، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
20. عبد الغفور أحمد، نظرة اقتصادية لمشكلة الغذاء في العراق، دار الهدى للنشر و التوزيع، 2008.
21. عبد الوهاب امين، التنمية الاقتصادية، دار حافظ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2000.
22. عبد الوهاب مطر الداهري، الاقتصاد الزراعي، مطبعة العاني، الطبعة الاولى،، بغداد، العراق،1969.
23. علي يوسف خليفة، القواعد الاقتصادية الزراعية بين النظرية والتطبيق في مصر وبعض المقتصدات العربية، منشأة المعارف، الاسكندرية،2001.
24. عماد حسن النجفي، قيس ناظم غزال، السياسة الزراعية وافاق تحقيق الامن الغذائي–مؤشرات عن الاقتصاد السوري، مجلة تنمية الرافدين، العدد100، مجلد 32، سنة2010.
25. فاطمة بكدي، الامن الغذائي والتنمية المستدامة، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، الأردن، 2016،
26. فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، توزيع المداخيل والنقود والائتمان، دار الحداثة، الطبعة الأولى، 1981.
27. فليح حسن خلف، اقتصاديات الوطن العربي، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2004.
28. فوزية غربي، الزراعية العربية وتحديات الأمن الغذائي–حالة الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2010.
29. كارلو كافيرو، السياسات الزراعية في الدول النامية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، وزارة الزراعة والاصلاح السورية بالتعاون مع منظمة الاغذية والزراعة العالمية، دمشق، سوريا، 2003.
30. لطفي فهمي على حمزاوي، على عبد العزيز علي، ادارة الجودة والامان الغذائي، مركز التعليم المفتوح، جامعة عين شمس، مصر،2007.
31. أحمد أبو اليزيد الرسول، سامح مُحَمَّد شهاب، مبادئ الاقتصاد الزراعي، جامعة الاسكندرية، مصر، سنة 2018.
32. ماهر كنج شكري، المالية الدولية، معهد الدراسات المصرفية، الطبعة الاولى، الأردن، 2004.
33. مُحَمَّد ابراهيم ناجي، اقتصاديات الانتاج الزراعي والصناعي، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الاولى، 2016.

34. مُحَمَّد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1987.
35. مُحَمَّد الصغير يعلي، تنظيم القطاع العام في الجزائر (استقلالية المؤسسات)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
36. مُحَمَّد حسين الجبوري، طالب حسين الكريطي، السياسات الزراعية في العراق-التحديات وسبل المعالجة،
37. مُحَمَّد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.
38. مُحَمَّد رفيق أمين حمدان، الأمن الغذائي-نظرية ونظام تطبيق، دار وائل للنشر، عمان،1999.
39. مُحَمَّد سويدي، التسيير الذاتي في التجربة الجزائرية وفي التجارب العالمية، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر،1986.
40. مُحَمَّد صالح القريشي، علم إقتصاد التنمية، دار إثراء للنشر والتوزيع، طبعة أولى، الأردن، 2010.
41. مُحَمَّد عبد العزيز عجمية، الموارد الإقتصادية، دار الجامعات المصرية، 1964.
42. أحمد بليح، المشكلة الزراعية-بحث إقتصادي تحليلي مقارن في السوق الأوروبية المشتركة، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، دون تاريخ نشر.
43. مُحَمَّد عبد العزيز عجمية، ايمان عطية ناصف واخرون، التنمية الاقتصادية-المفاهيم والخصائص-النظريات والاستراتيجيات-المشكلات، مطبعة البحيرة، جامعة الاسكندرية، 2008.
44. مُحَمَّد على الغرا، مشكلة الغذاء في الوطن العربي والأزمة الإقتصادية العالمية، المؤسسة الجامعية، الإسكندرية، مصر،1986.
45. مُحَمَّد علي داهش، رواء زكي يونس، اتحاد المغرب العربي ومشكلة الامن الغذائي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الطبعة الأولى، أبوظبي، 2004.
46. مُحَمَّد علي داهش، وراء زكي يونس، دراسات استراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 101، طبعة01، 2004.
47. مُحَمَّد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الإقتصادية، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر،1999.
48. مُحَمَّد نبيل جامع،"علم الاجتماع الريفي والتنمية الريفية"، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، الطبعة1، 2010.
49. مدحت القريشي "التنمية الاقتصادية، نظريات، سياسات، موضوعات"، دار وائل للنشر، الاردن، الطبعة الأولى،2007.
50. مطانيوس الحبيب، المسألة الزراعية في سوريا، واقعها وافاق تطويرها، مجلة جامعة دمشق، العدد14، 1998.
51. منذر الحاج، السياسات الزراعية في سوريا، منشورات جامعة حماة، 2019.

52. منصور حمدي أبو على، الجغرافيا الزراعية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004.
53. أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، مركز الدراسات الفقهية والإقتصادية، القاهرة، الطبعة الأولى،2014.
54. منى رحمة، السياسات الزراعية في البلدان العربية، سلسلة اطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى،2000.
55. نظال كامل، الأسس النظرية في التنمية الزراعية العراقية، مطبعة الحوادث، بغداد، العراق، دون سنة نشر.
56. نمري خلف بن سليمان، شركات الإستثمار في الإقتصاد الاسلامي، مؤسسة الشباب، جامعة الإسكندرية، مصر،2000.
57. نهى الخطيب، اقتصاديات البيئة والتنمية، مركز دراسات وإستشارات الإدارة، مصر، دون سنة نشر.
58. يوجيرو هيامي وفورنون وروتان، ترجمة ميشال تكلا، التنمية الزراعية رؤية عالمية، المكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، مصر،1988.
59. أحمد محبو، ترجمة مُحَّد عوب صاصيلا، محاضرات في المؤسسات الإدارية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، الجزائر، 1996.
60. الدكتور عبد اللطيف مصطيفي، الدكتور عبد الرحمن سانية، دراسات في التنمية الاقتصادية، مكتبة حسن العصرية، لبنان، الطبعة الأولى، 2014.
61. العلامة ولي الدين عبد الرحمن بن مُحَّد ابن خلدون، تحقيق عبد الله مُحَّد الدرويش، دار يعرب، دمشق، سوريا، المجلد الأول، الطبعة الأولى، 1425هـ، 2004م.
62. باشي أحمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح، مجلة الباحث، العدد 2، ورقلة، الجزائر، 2003.
63. جواد سعد العارف، التخطيط والتنمية الزراعية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، مصر، 2010.
64. عبد الحميد براهيمي، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 1987.

ب. أطروحات الدكتوراه:

1. أمال بن صويلح، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أداة استراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 23، الجزء الأول، أفريل2018.

2. رابح زبيري، الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وأثرها على تطوره، اطروحة دكتوراه دولة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،1997.
3. زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الإقتصادي، 2001-2009، مجلة أبحاث اقتصادية، العدد 07، جوان، 2010.
4. زهير عماري، تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (2009/1980)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، السنة الجامعية 2014/2013.
5. عزاوي عمر، استراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2004-2005.
6. عيسى بن ناصر، مشكلة الغذاء في الجزائر- دراسة تحليلية وسياسات علاجها، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2007.
7. غردي مُحَّد، القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2012.
8. فوزية غربي، الزراعة العربية بين الإكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2008.
9. مُحَّد رجراج، آثار الإصلاحات الهيكلية في السياسة الزراعية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 1999.
10. محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل-دراسة حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر3 ،2009.
11. مراد جبارة، دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي-حالة دول شمال افريقيا- رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2015/2014.
12. هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد تنمية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2014/2013.
13. وافي مريم، إدماج اتفاقية تغير المناخ في التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، السنة الجامعية 2018/2017.

ت. رسائل ماجستير:

1. إياد بدر زيتي، الفجوة الغذائية العربية في ظل تقلبات الأسعار العالمية، مذكرة ماجستير، كلية الإقتصاد، جامعة تشرين، الجمهورية العربية السورية، 2010.
2. فالحة قطاب، إشكالية الأمن الغذائي المغاربي في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الشلف، الجزائر، 2012.
3. قاسم مُحَّد أبو دست، السياسات الزراعية في الدول النامية، نموذج سوريا، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة دمشق، سوريا، 2009.
4. كتفي سلطانة، تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000-2005، مذكرة ماجستير، جامعة متنوري، قسنطينة، السنة الجامعية2006/2005.
5. مُحَّد مفضي الخزاعلة، الأمن الغذائي من منظور الاقتصاد الاسلامي، حالة تطبيقية للأردن، مذكرة صمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد الاسلامي، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية، جامعة اليرموك، الأردن،2000-2002.
6. منذر محمود الصافي مُحَّد، تحليل اتجاه الفجوة الغذائية في السودان في الفترة من 1970-2005 بالتركيز على محصول القمح، مذكرة ماجستير في الاقتصاد القياسي، جامعة الخرطوم، 2006.
7. هاشمي الطيب، تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر الفترة 2000-2006، نموذج تطبيقي للمخطط بولاية سعيدة، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2007/2006.
8. هشام مُحَّد رضوان، التسويق الزراعي، مذكرة ماجستير، الأكاديمية العربية في الدنمارك،2010.

ث. المجلات، والملتقيات والأيام الدراسية:

1. أمال حفناوي، مشاريع الجزائر الاستثمارية في القطاع الفلاحي ضمن برامج النمو والإنعاش الاقتصادي بين الواقع والطموح، مداخلة ضمن فعالية، الملتقى الدولي حول تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014 ،جامعة سطيف 2013.
2. باشي أحمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الاصلاح، مجلة الباحث، عدد 02، 2003.
3. بكدي فاطمة، التنمية الزراعية والريفية ودورها في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، العدد الثالث عشر، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2013.

4. بن الشيخ توفيق، سعداوي امنة، قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر (2000-2019): الواقع والطموح، الملتقى الدولي الأول حول الصناعة الغذائية في الجزائر: واقع الحال وآفاق النمو، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، يومي13، 14 نوفمبر 2019.

5. بن الطاهر حسين، أزمة المديونية وبرامج التصحيح الاقتصادية، مجلة العلوم الانسانية، ،العدد31، المجلد ب، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، جوان 2009.

6. بوعريوة ربيع" اهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر"، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الرابع حول: "القطاع الفلاحي كمحرك لتنمية الإقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط" يومي 25-24 ماي 2017، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ايام 25/24 ماي2017.

7. بوعزيز عبد الرزاق، بعيش حرمة، قراءة ي المسألة العقارية للقطاع العقاري في الجزائر، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي التاسع حول تحديات ، قطاع الزراعة في الدول العربية والإسلامية وسبل مواجهتها، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، جامعة الجزائر، 28- 27فيفري2011

8. بوفليح نبيل، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر، العدد 12، ديسمبر2012.

9. جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الزراعية في عقد التسعينات، نوفمبر 2000.

10. جون كينيت جالبريت، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، تاريخ الفكر الاقتصادي-الماضي صورة الحاضر، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد261، 2000.

11. حياة جمعة محمد، تحليل كفاءة أداء السياسة الائتمانية للمصرف الزراعي التعاوني في العراق للمدة(1998-2012)، مجلة أبحاث ميسان، المجلد 11، العدد21، العراق، سنة 2015.

12. رابح زبيري، حدود وفعالية الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، العدد5، 2003.

13. رانية ثابت الدروبي، واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول، 2008.

14. سالم اللوزي، دراسة تطوير أساليب استرداد تكلفة اتاحة مياه الري على ضوء التطورات المحلية والدولية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم،2007.

15. سهيلة مصطفى، محمد راتول، التجربة الجزائرية في القطاع الفلاحي، محاولة تقييمية لخمسين سنة من الاستقلال(1962-2012)، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد الثاني، 2015.

16. عامر عامر أحمد، محاولة نمذجة وتقدير الفجوة الغذائية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 08، 2010.

17. عبد الله مُحَمَّد جاسم المشهداني، حسين عاشور جبر العتابي، دور السياسات الائتمانية في التنمية الزراعية- دراسة عن المصرف الزراعي التعاوني، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثامن، العدد23، الفصل الثاني، جامعة بغداد،2013.

18. عبدلي إدريس، جمال جعفري، الإصلاحات الفلاحية في الجزائر، واقعها، آفاقها وأثرها على تطور الناتج الفلاحي، دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000-2019)، الجزائر: الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر المتوسط، جامعة الجزائر 3، (24-25 ماي 2017).

19. عبدلي إدريس، جمال جعفري: الإصلاحات الفلاحية في الجزائر، واقعها، آفاقها وأثرها على تطور الناتج الفلاحي، دراسة تحليلية وقياسية للفترة (2000-2019)، الملتقى الدولي الرابع حول القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر المتوسط، جامعة الجزائر 3، ص24، 25 ماي، 2017) غير منشورة.

20. عطية الجبار، تجارب بعض الدول العربية في الأمن المائي لتحقيق الأمن الغذائي، مداخلة مقدمة الى الملتقى الدولي السادس حول اشكالية الأمن الغذائي بالعالم العربي-التحديات المستقبلية في ظل تقلبات الأسعار العالمية للمواد الغذائية، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، أيام 15-16 نوفمبر 2011.

21. عماد حسن النجفي، قيس ناظم غزال واخرون، السياسة الزراعية وافاق تحقيق الأمن الغذائي-مؤشرات عن الإقتصاد الزراعي السوري، مجلة تنمية الرفدين، العدد 100، المجلد32، جامعة الموصل، العراق،2010.

22. العمراوي سليم، إنعكاس سياسات التنمية الفلاحية على أداء القطاع الفلاحي في الجزائر،-دراسة تحليلية لفترة تنفيذ البرامج الاستثمارية العامة(2001-2019)، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، المجلد06، العدد03،ديسمبر 2019.

23. عيسى الغزالي، التصحيح الهيكلي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد الواحد والثلاثون،2004.

24. غردي مُحَمَّد، بن نير نصر الدين، تطور السياسة الفلاحية في الجزائر وأهم النتائج المحققة منها، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد العاشر.

25. فاروق أهناني، رابح لعروسي، استراتيجية الجزائر في تحقيق التنمية الفلاحية والريفية، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد 02، جوان 2018.

26. فوزية غربي، واقع انتاج الحبوب في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية-العدد الخامس، فيفري 2004.

27. كريمة قرابسي، سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاسها على القطاع الفلاحي في ولاية بومرداس، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد01، أفريل 2019.

28. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسداسي الثاني، لسنة 2001، جوان 2002.

29. مخلوفي عبد السلام، أزمة المديونية ولجوء الجزائر الى صندوق النقد الدولي، الملتقى الوطني حول الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسات التسويقية يومي 20 و21 أفريل 2004، المركز الجامعي بشار
30. معتز نعيك، السكان والوضع الغذائي في الجمهورية العربية السورية–دراسة تحليلية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد21، العدد الأول، سورية، 2008.
31. المعهد العربي للتخطيط، السياسات الزراعية، سلسلة جسر التنمية، الكويت، العدد 21، 2003.
32. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، السير قدما باتجاه الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية، تقرير حالة الأغذية والزراعة 2019، روما، 2019.
33. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، تقرير حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم، 2010.
34. منظمة الزراعة والاغذية للأمم المتحدة FAO، مكان الزراعة في التنمية المستدامة: الطريق الى تحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة، لجنة الزراعة، الدورة السادسة عشر، روما، 26-2001/03/30.
35. المنظمة العربية للتنمية الزراعية مداخلة للأمين العام لوزارة الفلاحة على هامش أشغال ورشة حول "، نتائج ومؤشرات رصد التصحر في المنطقة العربية"، يوم 2006/07/09.
36. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التنمية الريفية في المنطقة العربية، السودان، 2008.
37. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، السياسات الزراعية في عقد التسعينات، الخرطوم، السودان، 2000.
38. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية، المجلد 38، 2019.
39. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، دراسة شاملة لتوثيق السياسات الزراعية في الدول العربية، الخرطوم، 2010.
40. مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، "عشرة بيانات بشأن التنمية المستدامة، أكتوبر 2002.
41. همال فريدة، دراسة تحليلية لمؤشرات الأداء اللوجيستي في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية–العدد الاقتصادي، عدد 2018، جامعة زيان عاشور بالجلفة.

ج. المراسيم والقوانين والوثائق الرسمية:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، " بيان مجلس الوزراء المنعقد يوم الاثنين 24 ماي 2010.
2. -القرار المؤرخ في 29 مارس سنة 2011 المتضمن المصادقة على دفتر الشروط الذي يحدد كيفيات الامتياز للهيئات العمومية على الاراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة.
3. -المرسوم التنفيذي رقم 11-06 المؤرخ في 10يناير2011 الذي يحدد كيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة المخصصة أو الملحقة بالهيئات والمؤسسات العمومية.

4. الأمر التنفيذي رقم 97-483، الذي يحدد أحكام ورسوم وشروط امتياز قطع الأراضي من المجال الخاص للدولة، وتمنح الدولة المعونة في مجال تعبئة المياه، وإمدادات الكهرباء، وفتح المحيط (طرق الوصول)، وتطوير الأراضي إلى الدينار الرمزي خلال الفترة المخصصة لصاحب الامتياز.
5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المطبعة الرسمية، العدد 50، 1987/12/09.
6. قانون 08-16 مؤرخ في 3أوت2008، المتضمن التوجيه الفلاحي.
7. القانون 25/90 المؤرخ في 1990/11/18 المتضمن التوجيه العقاري.
8. قانون رقم 10-02 يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.
9. قانون رقم 10-03 يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك الخاصة للدولة.
10. قانون رقم 15-15 مؤرخ في 15 يوليو سنة 2015، يعدل و يتمم الأمر 03-04 المؤرخ في 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع و تصديرها. (جريدة. ر رقم 41 المؤرخة في 29جويلية 2015).
11. قانون رقم 17-11 مؤرخ في 8ربيع الثاني عام 1439 الموافق لـ27 ديسمبر سنة 2017 يتضمن قانون المالية لسنة 2018.
12. المرسوم التنفيذي رقم 04-174 مؤرخ في 23ربيع الثاني عام 1425 الموافق 12 يونيو سنة 2004 المرسوم التنفيذي رقم 10-326 المؤرخ في 23 ديسمبر 2010.
13. المرسوم التنفيذي رقم 111-2000 المؤرخ في 2000/05/30.
14. المرسوم التنفيذي رقم 96-63 بتاريخ1996/01/27.
15. مرسوم تنفيذي رقم 16-65 مؤرخ في 16 فبراير سنة 2016.
16. مرسوم تنفيذي رقم 16-87 مؤرخ في أول مارس سنة 2016.
17. مرسوم تنفيذي رقم 18-230 مؤرخ في 15 محرم عام 1440 الموافق 25 سبتمبر سنة 2018.
18. مرسوم تنفيذي رقم111-2000 مؤرخ في 2000/05/30.
19. المنشور الوزاري المشترك رقم 108 المؤرخ في 23 فبراير سنة 2011.
20. المنشور الوزاري المشترك رقم 586 المؤرخ في 25جوان 2000.
21. ميثاق الثورة الزراعية، وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي، الجمهورية الجزائرية، 1973.
22. وزراة الفلاحة والتنمية الريفية، المنشور رقم 332 المؤرخ في 18جويلية 2000.

ح. المراجع باللغة الأجنبية:

1. Aghiles R. Gaspillage/ 90 tonnes de pain dans les poubelles d'Alger, In AF-Algérie Focus du 14-10-2017. http://www.algerie-focus.com /2017/10/ gaspillage -90-tonnes-de-pain-poubelles-dalger
2. Akli Akerkar. ETUDE DE LA MISE EN ŒUVRE DU PLAN NATIONAL DE DEVELOPPEMENTAGRICOLE ET RURAL (PNDAR): CAS DE LA WIALYA DE BEJAIA. Revue Nouvelle Economie,Algerian Digital Economy Laboratory at the University of Khamis Maliana, 2020.
3. Algerin. Institut national de la recherche agronomique d Algereie. Deuxieme rapport national sur l etet des ressources phytogenetiques.INRAA/JUIN.2006.
4. Ali Hamza Chérif, population et besoins alimentaires en Algérie : Bilan et perspectives, La Revue du CENEAP N ° 35, Population et développement, 2007.
5. CHAKOUR Saïd Chaouki LAIB Siham .May 2015 .(LA POLITIQUE DE RENOUVEAU RURAL FACE AUX ENJEUX DE LA DIVERSIFICATION ECONOMIQUE ET AU DEVELOPPEMENT DES TERRITOIRES EN ALGERIE .ALGERIA: Article, Universitéde Jijel,
6. Conseil National Economique Social et Environnemental, Principaux faits saillants à caractère politique, économique, social et environnemental, ANALYSE LIMINAIRE, Mars 2021
7. -Edgar Owen, The future of freedom in the développing world, (economic développement and political reform), New York,
8. FAO, An Introduction to the basic concepts of Food Security, Food Security Information for Action PracticalGuides, EC-FAO Food Security Programme2008
9. fatukasi, b. e. Bounds Testing Approaches to the Analysis of Macroeconomic Relationships In Nigeria. European Journal of Business and Management. (2015) ,
10. Fonds Monétaire International (2018). Rapport n° 18/168. Rapport des services du FMI pour les consultations de 2018 au titre de l'article IV. Juin 2018.
11. Groupe de la banque mondiale, rapport sur la stratégie de coopération avec l'Algérie 2003-2006, Juin 2003
12. Hadibi A et autres; Analyse de la mise en oeuvre du plan national de développement agricole dans la première tranche du périmètre de la Mitidja Ouest, Algérie; Economies d'eau en systèmes irrigués au Maghreb. Actes du quatrième atelier régional du projet Sirma, Mostaganem, Algérie, 26-28 mai 2008. Cirad, Montpellier, France, colloques-cédérom.2009
13. J.-P. Pellissier, J.-P. Rolland, W. Khechimi O. Bessaoud .(2019) .Rapport de synthèse sur l'agriculture en Algérie.

14. JEAN CHARLES LE VALEE, Achieving Food Security through Food system resilience : the case of Belize, Carleton University, Canada2007
15. Jean-Francois Arvis and all, Connecting to compete, Trade Logistics in the Global Economy, The world Bank
16. La Mutualité Agricole, un Outil de développement au service de l'agriculture et des Producteurs- https://www.cnma.dz/presentation-2
17. LE MARCHE DES INDUSTRIES ALIMENTAIRES EN ALGERIE. Etude réalisée par UBIFRANCE bureau d'Alger Agroligne N° 97 - Novembre / Décembre 2015
18. MADR Le Renouveau agricole et rural en marche revu et perspective, Algerie. (2012)
19. MADR ,Le Renouveau Agricole en chiffres. Rapport d'étape. Contrats de performance 2009-2010 et prévisions de clôture 2011.Alger
20. MARTIN C: Evolution récente des conditions climatiques et des écoulements sur le bassin versant de la Macta (Nord-Ouest de l'Algérie), Géographie Physique et Environnement des statistiques sociales et des revenus. 2009.
21. -Matouk BELATTAF, économie du développement, ed. office des publications universitaires(OPU), Alger, 2010,
22. Ministère de l'agriculture et du développement(MADR) .(plan Felaha 2019) .ALGERIA2015) .
23. Ministère des Finances .(LE NOUVEAU MODELE DE CROISSANCE . Algéria) .Juillet 2016
24. Ministre de l'Agriculture et du Développement Rural (MADR) (les rapports trimestriels d'évaluation de la mise en oeuvre des programmes de renouveau ruraL.(2015).
25. Ministre de L'Agriculture et du développement rural ,Rapport sur la sécurité alimentaire et notionnelle de l'Algérie (CREAD-PAM, 2018

a. Mohamed Elyés Mesli, les vicissitudes de l'agriculture algérienne de loto gestion a la restitution des terres 1990,

26. Mohand_Améziane Chedded. Analyse de l'impact des investissements agricoles réalisés dans le cadre du Plan National de Développement Agricole (PNDA) sur l'évolution des techniques de productions laitières, céréaliaires et oléicoles en Algérie : étude de cas dans la wilaya de Tizi-Ouzou. Autre [qbio.OT]. Université d'Avignon. France. 2015
27. O. Bessaoud, J.-P. Pellissier, J.-P. Rolland, W. Khechimi. Rapport de synthèse sur l'agriculture en Algérie. [Rapport de recherche] CIHEAM-IAMM. 2019
28. ONS .(2012) .Enquête sur les dépenses de consommation et le niveau de vie des ménages 2011, Dépenses des ménages en alimentation et boissons en 2011 .Collections Statistiques N ,195 °Série S.

29. Pesaran M. H., S. YBounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships. Journal of Applied Econometrics. (2001).
30. R A D P, Ministère de l'agriculture du développement rural, le plan d'action fellaha 2019, réunion sectoriel
31. R A D P, Ministère de l'agriculture du développement rural, Objectifs de développement des filières stratégiques de l'agriculture, 02 juin 2016.
32. Sally Abbott, Food Secutity, Vulnerability, And Recovery, Tufts university, Boston United state 2010.

خ. مواقع الكترونية:

1. رافد فتاح مُحَّد، علي درب كسار، أثر السياسة السعرية الزراعية على محصولي القمح والرز في العراق خلال الفترة 2003-2016، منشورات كلية الزراعة، جامعة بغداد، https://www.researchgate.net/publication)،
2. طالب حسين فارس الكريطي، السياسات الزراعية في الإقتصاد العراقي- التحديات وسبل المواجهة، جامعة كربلاء، العراق،2007 .(https://www.researchgate.net/publication)،
3. الموقع الرسمي للأمم المتحدة، تقارير الأهداف الإنمائية للألفية، (https://www.un.org/ar/millenniumgoals/reports.shtml).
4. https://www.albankaldawli.org/ar/topic/waterresourcesmanagement..
5. http://www.mddr.gov.dz/ppdriStatic_ar/index.htm ،
6. https://badrbanque.dz/ar.
7. http://madrp.gov.dz/
8. http://www.minagri.dz
9. www.un.org.ma/IMG/pdf/unesco_sn_02_ar.pdf.may2011
10. http://www.aps.dz/ar/economie/85551-4
11. http://swideg.jeeran.com/geography/archive/2007/10/340767.html.
12. https://ilostat.ilo.org/topics/employment/2017.
    Loi n°83-18 relative à l'accession à la propriété foncière agricole (APFA)
13. https://www.mre.gov.dz/wp-content/uploads/2021/06/LA-charte-2021-ar.pdf ,
14. http://www.fao.org/faostat/2020
15. https://www.trademap.org/Index.aspx
16. https://www.commerce.gov.dz/ar/reglementation/recueil/-173.
17. https://onil.dz
18. https://data.albankaldawli.org/indicator

الملاحق

الملحق رقم(01): الناتج المحلي الاجمالي والناتج المحلي الزراعي بالأسعار الجارية خلال الفترة (1999–2019)

الوحدة: مليون دولار أمريكي، نسبة مئوية

	الناتج المحلي الاجمالي	نمو الناتج المحلي الاجمالي (%)	الناتج الزراعي الاجمالي	نمو الناتج الجمالي الزراعي(%)	نسبة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي (%)
1999	48.640.58	3.2	5,402.50	-	11.11
2000	54.790.23	3.8	4,599.67	4.60-	8.40
2001	54.744.73	3.0	5,337.29	12.80	9.75
2002	56.760.25	5.6	5,236.13	1.20-	9.22
2003	67.863.84	2.	6,657.82	19.50	9.81
2004	85.325.00	4.3	8,055.09	5.40	9.44
2005	103.198.25	5.9	7,937.30	2.30	7.69
2006	117.027.32	1.7	8,827.46	8.10	7.54
2007	134.845.57	3.4	10,208.66	2.50	7.57
2008	171.008.07	2.4	11,263.75	3.80-	6.59
2009	137.206.14	1.6	12,819.67	21.10	9.34
2010	161.155.32	3.6	13,644.12	4.90	8.47
2011	200.254.37	2.9	16,241.81	11.60	8.11
2012	209.021.25	3.4	18,332.60	7.20	8.77
2013	209.724.35	2.8	20,660.19	8.20	9.85
2014	213.860.45	3.8	21,998.54	2.50	10.29
2015	166.361.49	3.7	19,262.52	6.00	11.58
2016	159.994.84	3.2	19,551.52	1.80	12.22
2017	170.163.17	1.3	20,004.19	0.60	11.76
2018	175.405.66	1.2	20,768.44	3.50	11.84
2019	171.091.29	0.8	21,181.74	2.70	12.38

Source:https://data.albankaldawli.org/indicator

الملحق رقم (02): تطور موارد الجزائر من الأراضي الفلاحية في الفترة (1999–2019) (ألف هكتار)

	اجمالي الأراضي الزراعية(*)	أراضي أخرى	إستخدام الأراضي الزراعية			
			أراضي زراعية مستغلة(**)	أراضي المحاصيل الدائمة	المراعي والمروج الدائمة	اجمالي الأراضي الزراعية المستغلة(***)
1999	39.731	196,855.20	7,673	519	31,539	8,192
2000	40.021	196,574.00	7,662	530	31,829	8,192
2001	40.109	196,452.10	7,583	580	31,946	8,163
2002	39.855	196,672.20	7,547	659	31,649	8,206
2003	39.905.7	196,587.60	7,503.7	741	31,661	8,244.7
2004	41.145	195,314.40	7,493	803	32,849	8,296
2005	41.211	195,214.50	7,511	852	32,848	8,363
2006	41.181	195,210.60	7,470	908	32,803	8,378
2007	41.252	195,105.70	7,469	921	32,862	8,390
2008	41.309	195,014.80	7,489	911	32,909	8,400
2009	41.380	194,909.90	7,493	906	32,981	8,399
2010	41.374	194,882.00	7,502	909	32,963	8,411
2011	41.388	194,860.40	7,502	919	32,967	8,421
2012	41.398.19	194,842.61	7,506.5	924	32,967.69	8,430.5
2013	41.431.64	194,801.57	7,496.2	939	32,996.43	8,435.2
2014	41.431	194,794.60	7,469.4	969.8	32,991.8	8,439.2
2015	41.456.4	194.761.70	7,462.1	1,000.3	32,994	8,462.4
2016	41.360.2	194.857.90	7,404.2	1,013.4	32,942.6	8,417.6
2017	41.335.14	194.895.96	7,470.81	1,012.62	32,851.71	8,483.43
2018	41.358.85	194.885.25	7,505.02	1,012.00	32,841.83	8,517.02
2019	-	-	-	-	-	-

(*): تشمل الأراضي الزراعية ومساحة الغابات والمراعي والمروج الدائمة

(**): تشمل الأراضي الفلاحية المستغلة في الزراعة

(***): تمثل اجمالي الأراضي الفلاحية المستغلة في الزراعة وأراضي في حالة راحة (راضي موسمية وأراضي البور)

المصدر: قاعدة بيانات المنظمة العالمية للأغذية والزراعة(الفاو) لسنة 2020.

ملحق رقم(03): تطور عدد السكان والسكان الريفيون خلال الفترة (1999–2019)

	اجمالي عدد السكان (نسمة)	معدل النمو السنوي للسكان(%)	اجمالي سكان الريف (نسمة)	اجمالي سكان الحضر (نسمة)	نسبة سكان الريف الى اجمالي عدد السكان(%)
1999	30,623,406.00	-	-	-	-
2000	31,042,235.00	-	12.498.85	18.684.81	40.08
2001	31,451,514.00	-	12.411.94	19.180.21	39.29
2002	31,855109,00	-	12.317.85	19.677.20	38.50
2003	32,264,157.00	-	12.221.44	20.182.07	37.72
2004	32,692,163.00	1.3	12.127.44	20.703.65	36.94
2005	33,149,724.00	1.4	12.040.49	21.247.95	36.17
2006	33,641,002.00	1.5	11.959.90	21.818.01	35.41
2007	34,166,972.00	1.6	11.885.69	22.414.38	34.65
2008	34,730,608.00	1.6	11.818.95	23.041.77	33.90
2009	35,333,881.00	1.7	11.765.34	23.700.42	33.17
2010	35,977,455.00	1.8	11.723.94	24.393.7	32.5
2011	36,661,444.00	1.9	11.695.48	25.124.08	31.8
2012	37,383,887.00	2	11.677.50	25.888.35	31.1
2013	38,140132.00	2	11.664.03	26.674.53	30.4
2014	38,923687.00	2	11.647.65	27.465.66	29.8
2015	39,728025.00	2	11.623.28	28.248.25	29.2
2016	40,551,404.00	2.1	11.589.54	29.016.51	28.5
2017	41,389,198.00	2	11.547.53	29.770.61	27.9
2018	42,228,429.00	2	11.498.04	30.510.02	27.4
2019	43,053,054.00	2	11.542.95	31.510.10	26.81

المصدر: المنظمة العالمية للتغذية والزراعة (FAO–2019

الملحق رقم (04): تطور نصيب العمالة الفلاحية من إجمالي العمالة في الجزائر للفترة (1999–2020) (الوحدة: شخص)

السنوات	اجمالي العمالة	العمالة الزراعية	نصيب العمالة الزراعية من اجمالي العمالة
1999	8.669.900,00	1,948,126	22.47
2000	8.879.547,00	1,972,147	22.21
2001	9.106.753,00	1,977,076	21.71
2002	9.327.491,00	2,026,863	21.73
2003	9.544.295,00	2,073,020	21.72
2004	9.764.165,00	1,958,691	20.06
2005	9.985.163,00	1,840,265	18.43
2006	10.196.156,00	1,736,405	17.03
2007	10.401.602,00	1,621,609	15.59
2008	10.600.180,00	1,516,885	14.31
2009	10.801.298,00	1,406,329	13.02
2010	11.074.293,00	1,313,411	11.86
2011	11.295.173,00	1,216,490	10.77
2012	11.532.685,00	1,232,844	10.69
2013	12.003.272,00	1,273,547	10.61
2014	11.584.916,00	1,216,416	10.50
2015	11.878.706,00	1,229,446	10.35
2016	12.178.730,00	1,249,537	10.25
2017	12.464.049,00	1,266,347	10.16
2018	12.589.369,00	1,261,454	10.02
2019	12.716.547,00	1,253,851	9.86
2020	12.231.856,00	1,187,713	9.71

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.

الملحق رقم(05): تطور الكميات من الواردات الغذائية حسب المجموعات السلعية في الجزائر خلال الفترة (2001-2019) (ألف طن)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مجموعة الحبوب (جملة)	6659.951	8607.201	6889.532	6936.883	8339.514	10221.616	7277.379	9112.447	7899.589	8120.409	11091.899	9911.471	10170.399	12430.184	13830.152	13359.397	12905.144	13132.874	12663.606
القمح والدقيق	4538.000	6000.038	5182.776	5034.447	5685.248	7804.165	4855.881	6486.531	5719.728	5232.372	7454.602	6347.231	6304.734	7417.000	8504.848	8225.654	8079.164	8486.534	6810.744
الذرة	1678.722	1901.678	1544.210	1790.349	2452.054	2194.161	2282.885	2199.318	1994.807	2783.090	3153.350	3041.015	3218.998	4108.043	4417.613	4115.551	4141.426	4123.640	5303.606
الأرز	39.096	96.724	59.023	70.838	54.328	67.277	73.476	97.641	75.854	94.870	86.923	108.667	119.085	117.313	113.859	110.547	129.773	144.575	128.682
الشعير	340.088	593.569	90.302	38.156	142.528	143.863	56.821	324.034	105.336	6.850	385.153	401.781	514.798	770.222	756.215	879.215	541.558	370.032	412.363
البطاطس	91.3	175.1	101	111.1	70.5	104.1	209.1	107.8	124.9	116.6	105.6	156.3	136.8	123.5	152.9	87.17	141.6	110.4	90.4
جملة البقوليات	176	176,28	172,69	157,61	196,9	163,6	190,8	187,7	175,1	219,3	250,8	176,4	264	192,1	228,2	199,3	235,6	238,4	223,7
جملة الخضر	2.114	9.873	2.607	11.422	15.470	30.743	14.992	16.025	27.601	27.332	38.001	34.606	50.520	45.116	52.371	43.399	41.784	32.048	39.059
جملة الفاكهة	99.0	291.5	283.5	290.8	256.4	252.6	284.3	289.3	358.9	379.2	435.6	452.8	480.4	525.4	471.2	300.4	128.3	90.6	256.1
السكر(مكرر)	971.232	1037.950	961.212	1099.286	1016.829	1071.572	1217.134	1137.209	1243.249	1260.431	1589.530	1711.180	1830.698	1944.905	1948.407	2049.765	2281.327	2357.027	2299.755
جملة الزيوت والشحوم	534.053	543.597	596.544	599.642	529.086	664.252	641.869	610.465	682.941	704.433	754.472	807.800	906.040	867.317	903.815	946.277	1055.277	962.851	1137.241
البن والشاي	103.151	126.928	122.265	146.560	133.400	132.822	138.819	154.318	150.804	150.583	151.632	159.249	158.092	163.181	168.547	178.371	170.272	113.824	153.117
جملة اللحوم	4.655	18.030	41.238	84.564	95.386	66.433	64.976	57.195	62.301	57.476	48.806	72.515	67.713	80.185	69.016	66.785	51.126	51.788	57.513
الأسماك	5.878	9.401	19.906	20.199	18.945	18.079	12.105	12.731	20.548	29.469	21.590	20.426	23.086	34.148	31.758	29.799	33.627	18.517	16.431
الألبان ومنتجاتها	246.453	269.910	236.743	293.504	287.522	288.101	293.224	293.631	324.602	298.898	375.948	344.379	307.419	424.289	405.936	398.097	464.974	484.936	395.954
البيض	2.5	2.6	3.6	2	0.7	0.9	0.1	0.3	1.0	0.4	0.4	0.2	0.3	0.2	0.28	0.3	0.1	0.28	0.29
العسل الطبيعي	0.1	0.1	0.2	0.2	0.2	0.4	0.5	0.8	0.7	0.7	0.3	0.7	0.5	0.5	0.6	1.1	0.5	0.2	0.5

المصدر: مركز التجارة الدولية(https://www.trademap.org/Index.aspx

الملحق رقم(06): تطور قيمة الواردات حسب المجموعات الغذائية الرئيسية في الجزائر خلال الفترة (2001–2019) (ألف دولار أمريكي)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مجموعة الحبوب (جملة)	990.756	1282.598	1124.176	1359.542	1427.112	1385.796	1958.191	4016.024	2313.554	1950.573	4019.858	3259.391	3273.090	3647.317	3516.568	2783.057	2751.207	2731.909	2477.815
القمح والدقيق	723.131	946.881	879.160	1.026.484	1.024.484	9.97.014	1.394.315	3.174.315	1.830.346	1.251.588	2.846.944	2.129.041	2.123.356	2.372.542	2.400.320	1.790.473	1.788.702	1.864.223	1.477.965
الذرة	204.780	240.334	211.987	298.356	354.698	337.828	517.315	671.330	407.494	637.653	998.550	941.875	892.583	977.301	874.066	769.238	776.238	722.762	862.026
الأرز	11.745	26.919	19.950	28.599	22.614	24.869	30.431	62.869	44.925	57.917	53.556	68.323	97.839	92.860	62.345	60.099	79.962	69.692	57.980
الشعير	41.689	64.506	10.266	4.872	23.679	22.961	13.207	105.068	28.507	1.928	115.557	113.895	152.430	196.613	166.201	153.413	100.387	71.503	75.523
جملة الخضار والجذور والدرنات	131.995	160.833	148.685	159.824	166.923	173.654	257.320	290.808	261.564	299.414	394.638	359.083	458.522	370.397	387.054	356.883	450.444	319.204	271.186
البطاطس	25.287	70.672	48.631	55.926	34.122	58.633	115.667	93.631	86.960	75.872	80.467	109.536	96.511	88.266	93.162	53.732	94.231	80.721	57.924
جملة البقوليات	104.558	88.220	99.075	100.626	126.927	106.719	135.607	190.420	162.411	208.638	286.464	217.485	310.986	229.766	238.944	240.302	314.520	208.059	178.547
جملة الفاكهة	31.839	91.085	99.790	118.938	99.431	99.431	120.641	156.279	206.416	225.411	337.153	391.386	423.763	495.770	444.207	314.563	175.535	113.382	212.174
السكر(سكر خام ومكرر)	298.206	267.930	230.361	268.675	293.809	439.355	428.484	433.651	568.979	678.671	1.162.409	1.010.925	945.769	911.273	752.802	912.415	1.034.271	719.923	676.153
جملة الزيوت والشحوم	235.426	276.337	342.521	380.961	311.187	383.508	515.823	764.653	564.508	670.182	979.534	993.158	964.687	819.277	718.292	744.811	899.239	759.246	787.361
البن والشاي والتوابل	83.628	82.657	111.555	127.625	144.438	179.357	239.578	327.501	259.664	245.354	356.158	392.080	375.174	378.647	378.952	395.978	423.771	310.708	290.671
جملة اللحوم	10.267	35.353	88.362	178.239	220.990	164.030	141.014	170.036	172.185	168.773	164.525	256.853	253.997	307.500	259.837	233.384	188.849	187.032	203.527
الأسماك	3.005	6.536	15.480	21.739	23.140	27.325	20.786	25.122	42.282	63.876	47.121	49.228	73.122	111.699	84.384	80.116	98.104	53.587	48.090
جملة الألبان ومنتجاتها، بيض الطيور وعسل طبيعي	534.748	492.411	520.910	821.730	743.574	709.130	1.063.947	1.275.748	862.553	993.962	1.543.275	1.268.661	1.263.287	2.046.663	1.172.875	985.281	1.409.897	1.282.871	1.122.343
البيض	3.819	4.497	6.913	4.890	1.783	1.799	879	1.172	3.432	627	1.101	1.529	1.573	1.213	1.471	2.359	1.123	2.014	2.037
عسل طبيعي	208	181	151	171	199	464	535	778	992	971	373	1.525	1.443	1.894	2.793	6.395	3.344	779	2.230

المصدر: مركز التجارة الدولية(https://www.trademap.org/Index.aspx)

الملحق رقم(07): تطور قيمة الصادرات من مجموعات الغذاء الرئيسية في الجزائر (ألف دولار أمريكي)

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
81	74	45	13	4	32	65	0	5	1.574	25	0	21	2	0	0	1	1	0	مجموعة الحبوب (جملة)
1	36	14	0	4	32	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	القمح والدقيق
80	38	31	12	0	0	65	0	5	5	25	0	16	2	0	0	0	1	0	الأرز
0	0	0	0	0	0	0	0	0	1.569	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الشعير
5.688	5.238	6.013	4.358	5.670	2.885	20.824	9.725	5.663	5.207	16.060	6.291	5.825	4.004	1.109	1.780	0.945	0.130	4.498	جملة الخضر
378	179	62	43	1	9	69	0	25	58	13	85	11	11	275	20	40	2	2	جملة البقوليات
500	329	348	981	12	222	418	0	179	60	0	8	12	82	129	30	152	2	108	البطاطس
381..111	111.45	52.608	37.807	34.855	39.196	29.980	26.291	25.375	22.701	14.366	20.543	23.490	20.333	19.311	14.574	16.586	16.548	10.528	جملة الفاكهة
187.603	156.845	228.351	233.923	150.808	230.789	275.679	212.026	267.777	233.695	9.181	1.792	3.138	4.547	2.025	1.734	40	275	238	السكر(مكرر)
1.995	15.968	13.505	12.486	1.171	441	3.491	11.382	11.960	9.458	3.688	12.444	4.728	18.075	7.130	9.331	6.457	8.904	536	جملة الزيوت والشحوم
1.470	537	372	110	162	237	39	33	320	27	7	0	805	282	0	82	33	50	6	جملة اللحوم
30.194	35.751	9.540	7.036	6.451	7.471	6.073	5.740	6.562	5.975	9.313	14.926	14.317	12.983	11.928	9.493	6.653	5.711	5.356	الأسماك
6.882	2.527	733	408	2.604	4.082	4.888	2.251	1.032	1.104	2.285	2.964	2.016	3.953	5.385	5.544	5.397	0.410	0	الألبان ومنتجاتها
	110,343	52,337	37,502	34,798	39,004	29,774	26,206	25,356	22,617	14,308	20,013	23,083	20,043	19,139	14,560	16,481	16,361	10,449	التمور
7.431	8.727	13.746	7.341	10.201	16.500	34.443	32.462	28.085	28.627	23.702	30.763	19.365	8.906	5.642	7.088	6.028	6.141	3.521	المشروبات و السوائل الكحولية
13.687	11.389	9.197	10.010	7.529	7.735	5.853	2.664	1.523	2.942	5.667	6.739	4.643	4.641	6.901	5.443	5.765	3.533	2.221	كاكاو ومستحضراته

المصدر: مركز التجارة الدولية(https://www.trademap.org/Index.aspx**)**

الملحق رقم(08): تطور الصادرات بالكميات حسب المجموعات الغذائية الأساسية (طن)

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مجموعة الحبوب (جملة)	-	1	-	-	-	2	29	-	25	10,991	5	-	62	27	11	14	38	91	34
القمح والدقيق	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	27	11		14	51	2
الأرز	-	1	-	-	-	2	23	-	25	5	5	-	62			14	24	30	32
الشعير	-	-	-	-	-	-	-	-	-	10,986	-	-	-	-	-	-	-	-	-
جملة الخضر	35,101	111	2,352	2,227	1,847	1,493	2,300	3,049	5,254	2,869	3,709	2,753	5,684	3,875	3,603	5,776	4,472	6,108	7,838
جملة البقوليات	1	2	89	15	154	11	8	52	8	38	21	-	45	5	2	71	130	146	545
البطاطس	371	5	1,372	166	969	152	22	14	-	155	407	-	815	644	26	2,622	822	815	1,312
جملة الفاكهة	10,527	16,56	16,585	1,573	19,300	20,333	23,491	20,542	14,365	22,700	25,376	26,291	29,979	39,197	34,854	37,807	52,607	111,118	121,027
السكر(مكرر)	2,832	3,758	75	23,147	20,302	20,908	16,938	14,946	34,785	383,271	350,505	335,252	490,717	483,614	374,971	489,530	521,248	487,872	535,624
جملة اللحوم	1	10	5	-	-	46	94	-	20	342	820	287	370	1,818	1,412	990	1,520	229	697
الأسماك	1,589	2,340	1,768	1,946	2,325	2,312	2,703	3,075	2,032	1,412	1,461	1,458	1,434	1,910	1,832	2,356	3,085	4,043	3,895
الألبان ومنتجاتها	-	-	712	8,204	8,545	5,012	2,261	2,654	2,166	1,068	715	1,840	4,293	3,210	2,693	382	533	1,684	2,641
التمور	7,851	**11,035**	**10,200**	8,133	11,258	12,331	13,356	13,356	8,954	16,054	28,143	20,439	20,682	26,001	28,677	31,123	46,661	91,720	120,404
المشروبات و السوائل الكحولية	3,344	10,147	9,093	10,351	10,165	19,535	35,186	48,051	36,170	41,849	39,441	45,767	45,471	26,295	22,734	13,990	27,624	18,002	16,800
كاكاو ومستحضراته	1,300	1,540	1,896	1,699	1,641	1,433	1,010	1,147	1,095	717	425	832	1,491	1,383	1,259	1,768	2,077	2,532	2,824

المصدر: مركز التجارة الدولية(https://www.trademap.org/Index.aspx)

الملحق رقم(09): تطور الفجوة الغذائية في الجزائر حسب المجموعات الغذائية الأساسية (ألف دولار أمريكي)

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	
2477.734	2731.835	2751.162	2783.044	3516.564	3647.285	3273.025	3259.391	4019.853	1948.999	2313.529	4016.024	1958.170	1385.794	1427.112	1359.542	1124.175	1282.597	990.756	مجموعة الحبوب (جملة)
1.477.964	1.864.187	1.788.688	1.790.473	2.400.316	2.372.510	2.123.356	2.129.041	2.846.944	1.250.588	1.830.346	3.174.187	1.394.315	997.024	1.024.484	1.026.487	879.160	946.881	723.131	القمح والدقيق
862.026	722.762	776.491	769.238	874.066	977.301	892.583	941.875	998.550	637.653	407.494	671.330	517.315	337.828	354.698	298.356	211.987	240.334	204.780	الذرة
57.900	69.654	79.931	60.087	62.345	92.860	97.774	68.323	53.551	57.912	44.900	62.869	30.415	24.853	22.614	28.599	19.950	26.918	11.745	الأرز
75.523	71.503	100.387	153.413	166.201	196.613	152.430	113.895	115.557	359	28.507	105.068	13.207	22.961	23.679	4.872	10.266	64.506	41.689	الشعير
100.793	1.927	122.927	276.756	409.352	456.574	393.783	365.095	311.778	202.710	192.050	135.736	97.151	79.098	79.771	104.364	83.204	74.537	21.311	جملة الفاكهة
265.498	313.966	444.431	352.525	381.384	367.512	437.698	349.358	388.975	294.207	245.504	284.517	251.495	169.650	165.814	158.044	147.740	160.703	127.497	جملة الخضر
178.215	207.949	314.708	240.427	238.994	229.896	310.920	217.729	287.373	209.079	162.631	190.479	135.642	106.792	126.751	100.615	99.037	88.220	104.640	البقوليات
57.424	80.392	93.883	52.751	93.150	88.044	96.093	109.536	80.288	75.812	86.960	93.623	115.655	58.551	33.993	55.896	48.479	70.670	25.179	البطاطس
488.550	563.078	805.920	678.492	601.994	680.484	670.090	798.899	894.632	444.976	559.798	431.859	425.346	434.808	291.784	266.941	230.321	267.655	297.968	السكر(مكرر)
785.366	743.278	885.734	732.325	717.121	818.836	961.196	981.776	967.574	660.724	560.820	752.209	511.095	365.433	304.057	371.630	336.064	267.433	234.890	جملة الزيوت والشحوم
290.568	310.496	426.690	395.949	378.914	378.627	375.156	392.034	356.136	245.331	259.663	327.494	239.576	179.353	144.436	127.618	111.501	82.654	83.597	البن والشاي والتوابل
202.0570	186.495	188.477	233.274	259.675	307.263	253.958	256.820	164.205	168.746	172.178	170.036	140.209	163.748	220.990	178.157	88.329	35.303	10.261	جملة اللحوم
17.896	17.836	88.564	73.080	77.933	104.228	67.049	43.488	40.559	57.901	32.969	10.196	6.469	14.342	11.212	12.246	8.827	825	2.351	الأسماك
1115.461	1280.344	1409.164	984.873	1170.270	2042.581	1258.399	1266.410	1542.243	992.858	860.268	1272.784	1061.931	705.177	738.189	816.186	515.513	492.001	534.748	الألبان ومنتجاتها
861	1.050	882	2.359	1.471	1.213	1.573	1.529	1.101	621	3.432	1.172	875	1.795	1.783	4.890	6.912	4.495	3.819	البيض
2.228	639	3.343	6.395	2.793	1.894	1.417	1.525	367	971	982	776	534	464	199	171	151	181	208	العسل الطبيعي

المصدر: مركز التجارة الدولية(https://www.trademap.org/Index.aspx)

الجدول رقم(10): تطور اجمالي الواردات والصادرات الغذائية والفجوة الغذائية في الجزائر

(مليون دولار، %)

	اجمالي الواردات	الواردات من المنتجات الفلاحية(1)	الواردات الفلاحية الى اجمالي الواردات(%)	اجمالي الصادرات	صادرات المنتجات الفلاحية (2)	الصادرات الفلاحية الى اجمالي الصادرات(%)	الفجوة الغذائية (1)-(2)
1999	10157	2531,8	%24.92	11336,40	23,500	%0.20	2508.3
2000	9345	2356	%25.21	21651,00	30,000	%0.13	2326
2001	9946	2617	%26	19147,62	28,702	%0,15	2588.298
2002	12010	3038	%25	18832,41	43,714	%0,23	2994.286
2003	13545	3060	%23	24653,66	51,885	%0,21	3008.115
2004	18303	4028	%22	32076,79	61,696	%0,19	3966.304
2005	20357	3956	%19	46001,74	70,497	%0,15	3885.503
2006	21456	4146	%19	54612.72	88,031	%0,16	4057.969
2007	27631	5516	%20	60163,16	98,632	%0,16	5417.368
2008	39475	8510	%22	79297,59	127,483	%0,16	8382.517
2009	39258	6465	%16	45193,92	116,324	%0,26	6348.676
2010	41000	6747	%16	57050,97	319,932	%0,56	6427.068
2011	47220	10837	%23	73436,31	358,818	%0,49	10478.182
2012	50369	10081	%20	71865,75	320,015	%0,45	9760.985
2013	54910	10557	%19	65998,14	405,253	%0,61	10151.747
2014	58910	11880	%20	60387,69	325,957	%0,54	11554.043
2015	51803	10085	%19	34795,95	237,324	%0,68	9847.676
2016	47091	9065	%19	29992,10	331,006	%1,10	8733.994
2017	46053	9416	%20	35191,12	352,287	%1,00	9063.713
2018	46330	8573,58	%18,51	41797,32	373,770	%0,89	8199.810
2019	41934	8072,27	%19,25	35823,54	407,860	%1,14	7664.410

المصدر: مديرية الجمارك الجزائرية، تقارير احصائية حول التجارة الخارجية ، سنوات 1999-2019.

الملحق رقم(11):نصيب القطاع الفلاحي للإنفاق الحكومي النهائي في المخطط لسنوات (1999–2019)

الميزانية النهائية، الاف دينار جزائري

السنوات	رخص البرامج لقطاع الفلاحة والري Autorisations de programme	أرصدة الدفع للقطاع الفلاحي **Crédits de paiements**	اجمالي ميزانية التجهيز **Total du budget d'équipement**
1999	**42.338.000**	**41.250.000**	**263.000.000**
2000	**51.235.000**	**89.467.000**	**337.982.000**
2001	**75.136.000**	**152.550.000**	**659.295.000**
2002	**82.450.000**	**177.122.000**	**712.192.000**
2003	**94.210.000**	**169.760.000**	**787.812.000**
2004	**131.697.000**	**85.115.000**	**720.000.000**
2005	**163.296.000**	**132.510.000**	**1.047.710.000**
2006	**675.168.400**	**278.033.900**	**2.115.879.320**
2007	**397.830.900**	**237.156.000**	**2.294.050.360**
2008	**384.847.229**	**336.480.020**	**2.519.002.500**
2009	**229.130.000**	**359.400.000**	**2.813.317.100**
2010	**332.984.000**	**336.176.000**	**3.022.861.000**
2011	**293 842 760**	**394 550 200**	**3 981 380 741**
2012	**203.686.120**	**301.257.000**	**2.820.416.581**
2013	**187.273.400**	**129.613.000**	**2.544.206.660**
2014	**229.135.500**	**203.520.500**	**2.941.714.210**
2015	**179.242.600**	**314.551.200**	**3.781.448.830**
2016	**198.261.576**	**271.432.500**	**3.176.848.243**
2017	**101.062.200**	**151.655.000**	**2.291.373.620**
2018	**196.622.398**	**211.296.537**	**4.043.316.025**
2019	**160.787.844**	**235.599.403**	**3.602.681.942**

Source: Lois de finance (1999-2019)

الملحق رقم (12): تطور مؤشر أسعار الغذاء العالمي خلال الفترة(1999–2020)

السنوات	مؤشر أسعار الغذاء العالمي	مؤشر أسعار الزيوت	مؤشر أسعار السكر	مؤشر أسعار الحبوب	مؤشر أسعار الألبان ومنتجاتها	مؤشر أسعار اللحوم
1999	55,2	58,2	38,8	53,1	48,3	61,8
2000	53,3	42,9	50,6	51,4	54,5	60,3
2001	55,0	42,5	53,5	51,8	60,9	61,7
2002	53,1	55,1	42,6	55,6	46,1	55,2
2003	57,8	62,6	43,9	59,4	54,5	58,3
2004	65,5	69,6	44,3	64,0	69,8	67,6
2005	67,4	64,4	61,2	60,8	77,2	71,8
2006	72,6	70,5	91,4	71,2	73,1	70,5
2007	94,2	107,3	62,4	100,9	122,4	76,9
2008	117,5	141,0	79,2	137,6	132,3	90,2
2009	91,7	94,4	112,2	97,2	91,4	81,2
2010	106,7	121,9	131,7	107,5	111,9	91,0
2011	131,9	156,4	160,9	142,2	129,9	105,3
2012	122,8	138,3	133,3	137,4	111,7	105,0
2013	120,1	119,5	109,5	129,1	140,9	106,2
2014	115,0	110,6	105,2	115,8	130,2	112,2
2015	93,1	90,0	83,2	95,9	87,1	96,7
2016	91,9	99,4	111,6	88,3	82,6	91,0
2017	98,0	101,9	99,1	91,0	108,0	97,7
2018	95,9	87,8	77,4	100,6	107,3	94,9
2019	95,0	83,3	78,6	96,4	102,8	100,0
2020	98,0	99,4	79,5	102,7	101,8	95,5

المصدر: موقع المنظمة العالمية للأغذية والزراعة (الفاو)

الملحق رقم(13): أهم موردي الجزائر من الحبوب (نسبة مئوية)

	الولايات .المتحدة الأمريكية	الأرجنتين	اوكرانيا	فرنسا	كندا	البرازيل	المكسيك	باقي دول العالم
2001	17.6	7.6	0.9	14	16.8	0	7.6	36.4
2002	19.4	3	3.7	10.1	18	0.5	2.7	42.6
2003	16.3	4.5	1.3	21.1	14.6	0.4	9.7	32.1
2004	20.5	13.4	1	28.3	9.6	4.4	4.5	27.3
2005	14.6	12	6.1	31.8	4.8	0.2	5.2	25.3
2006	19.1	9.3	2.7	36.6	12.7	0	2.9	17.6
2007	23.1	15.3	0.3	31.5	10.6	0.5	4.2	14.5
2008	6.9	13.9	1.4	33.8	17.5	1.1	13.4	12
2009	3.4	9.1	3.3	49	11.4	2.5	6.8	14.5
2010	4.1	22.5	1.2	53.1	7.5	3.8	0.7	7.1
2011	1.3	15.8	2.3	55.2	0.7	11.8	5.8	7.1
2012	3.3	29	2.4	32.7	12.9	3.2	2.3	19.7
2013	2.3	20.6	0.6	48.4	7.9	5.5	1.2	13.5
2014	2.2	21.1	1.8	39.8	8.3	4.2	8.1	15.3
2015	3.5	15.8	2.1	29.4	10.2	5.6	7.2	26.2
2016	7	17.2	3.1	28.3	12.7	3.7	5.6	22.4
2017	7.5	33.9	2.2	26.5	14.1	3.3	0.7	11.8
2019	4.8	26.71	8.45	38.48	10.71	3.5	0.6	50.33

المصدر: **المصدر: مركز التجارة الدولية**(https://www.trademap.org/Index.aspx

الملحق رقم(14): تطور واردات الجزائر من السكر حسب البلدان الموردة (2001–2019)، (ألف دولار)

	البرازيل	الاتحاد الأوروبي(EU 28)	تركيا	العالم
2001	29,582	256,091	206	298,206
2002	62,253	166,900	1,110	267,930
2003	97,213	97,149	3,092	230,361
2004	167,814	74,365	5,625	268,675
2005	167,384	66,120	5,003	293,809
2006	267,780	164,243	6,816	439,355
2007	295,727	120,656	10,253	428,484
2008	315,272	96,770	17,212	433,651
2009	385,795	146,357	8,689	568,979
2010	512,465	147,072	10,399	678,671
2011	919,705	113,882	18,184	1,162,409
2012	883,900	52,604	16,430	1,010,925
2013	752,686	158,579	23,944	945,769
2014	729,360	131,984	19,089	911,273
2015	580,616	137,003	15,227	752,802
2016	794,009	82,998	17,069	912,415
2017	972,048	38,313	10,837	1,034,271
2018	676,968	25,325	8,557	719,923
2019	643,004	19,808	6,087	676,153

المصدر: **المصدر: مركز التجارة الدولية**(https://www.trademap.org/Index.aspx

الملحق رقم(15): إستقرارية السلاسل الزمنية وفقا لإختباري ديكي فولر الموسع *ADF* و فيليب بيرون *PP*

إختبارات الإستقرارية الخاصة باختبار PP:

المتغير LA:

-عند المستوى:

1- نموذج معا الثابت

Null Hypothesis: LA has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 16 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.377583	0.5721
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1751359.
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	533309.7

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LA)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:29
Sample (adjusted): 2000 2019
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LA(-1)	-0.145580	0.101713	-1.431284	0.1695
C	1201.894	729.6453	1.647230	0.1169

R-squared	0.102181	Mean dependent var	257.8055
Adjusted R-squared	0.052302	S.D. dependent var	1432.951
S.E. of regression	1394.975	Akaike info criterion	17.41378
Sum squared resid	35027172	Schwarz criterion	17.51335
Log likelihood	-172.1378	Hannan-Quinn criter.	17.43322
F-statistic	2.048574	Durbin-Watson stat	2.226702
Prob(F-statistic)	0.169483		

2- نموذج معا الثابت وتجاه عام:

Null Hypothesis: LA has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.519562	0.7878
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1670001.
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1741918.

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LA)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:30
Sample (adjusted): 2000 2019
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LA(-1)	-0.324830	0.221904	-1.463833	0.1615
C	1236.620	734.1450	1.684436	0.1104
@TREND("1999")	107.4017	118.0172	0.910052	0.3755

R-squared	0.143888	Mean dependent var	257.8055
Adjusted R-squared	0.043169	S.D. dependent var	1432.951
S.E. of regression	1401.680	Akaike info criterion	17.46621
Sum squared resid	33400014	Schwarz criterion	17.61557
Log likelihood	-171.6621	Hannan-Quinn criter.	17.49537
F-statistic	1.428607	Durbin-Watson stat	1.950271
Prob(F-statistic)	0.266999		

3- نموذج بدون ثابت وبدون التجاه عام:

Null Hypothesis: LA has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 13 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.192900	0.7317
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	2015363.
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1779857.

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LA)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:30
Sample (adjusted): 2000 2019
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LA(-1)	0.005883	0.045401	0.129569	0.8983

R-squared	-0.033159	Mean dependent var	257.8055
Adjusted R-squared	-0.033159	S.D. dependent var	1432.951
S.E. of regression	1456.515	Akaike info criterion	17.45419
Sum squared resid	40307261	Schwarz criterion	17.50397
Log likelihood	-173.5419	Hannan-Quinn criter.	17.46391
Durbin-Watson stat	2.252155		

عند الفرق الاول

1- نموذج معا الثابت:

Null Hypothesis: D(LA) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 8 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.932055	0.0010
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Residual variance (no correction)	1983920.
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1674235.

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LA,2)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:31
Sample (adjusted): 2001 2019
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LA(-1))	-1.170527	0.240450	-4.868072	0.0001
C	332.0507	349.1263	0.951091	0.3549

R-squared	0.582290	Mean dependent var	-18.58421
Adjusted R-squared	0.557719	S.D. dependent var	2239.058
S.E. of regression	1489.068	Akaike info criterion	17.54899
Sum squared resid	37694485	Schwarz criterion	17.64840
Log likelihood	-164.7154	Hannan-Quinn criter.	17.56581
F-statistic	23.69812	Durbin-Watson stat	2.106085
Prob(F-statistic)	0.000145		

2- نموذج معا الثابت وتجاه عام:

Null Hypothesis: D(LA) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 18 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.618120	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Residual variance (no correction)	1841511.
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	346419.7

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LA,2)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:32
Sample (adjusted): 2001 2019
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LA(-1))	-1.211647	0.241633	-5.014406	0.0001
C	1111.279	781.6279	1.421749	0.1743
@TREND("1999")	-69.71912	62.67715	-1.112353	0.2824

R-squared	0.612274	Mean dependent var	-18.58421
Adjusted R-squared	0.563809	S.D. dependent var	2239.058
S.E. of regression	1478.781	Akaike info criterion	17.57976
Sum squared resid	34988701	Schwarz criterion	17.72889
Log likelihood	-164.0078	Hannan-Quinn criter.	17.60500
F-statistic	12.63315	Durbin-Watson stat	2.216643
Prob(F-statistic)	0.000511		

3- نموذج بدون ثابت وبدون تجاه عام:

Null Hypothesis: D(LA) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.767886	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Residual variance (no correction)	2089485.
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	2393463.

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LA,2)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:32
Sample (adjusted): 2001 2019
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LA(-1))	-1.123346	0.234652	-4.787276	0.0001

R-squared	0.560064	Mean dependent var	-18.58421
Adjusted R-squared	0.560064	S.D. dependent var	2239.058
S.E. of regression	1485.115	Akaike info criterion	17.49557
Sum squared resid	39700216	Schwarz criterion	17.54528
Log likelihood	-165.2079	Hannan-Quinn criter.	17.50398
Durbin-Watson stat	2.060773		

المتغير PAB:

-عند المستوى:

1- نموذج معا الثابت:

Null Hypothesis: PAB has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.418936	0.8880
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1315052.
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1564908.

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(PAB)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:32
Sample (adjusted): 2000 2019
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PAB(-1)	-0.016785	0.044560	-0.376687	0.7108
C	1004.491	632.8001	1.587374	0.1298

R-squared	0.007821	Mean dependent var	788.9620
Adjusted R-squared	-0.047300	S.D. dependent var	1181.176
S.E. of regression	1208.788	Akaike info criterion	17.12726
Sum squared resid	26301045	Schwarz criterion	17.22684
Log likelihood	-169.2726	Hannan-Quinn criter.	17.14670
F-statistic	0.141893	Durbin-Watson stat	1.505725
Prob(F-statistic)	0.710810		

2- نموذج معا الثابت وتجاه عام:

Null Hypothesis: PAB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.998729	0.5668
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1132653.
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1659221.

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(PAB)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:33
Sample (adjusted): 2000 2019
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PAB(-1)	-0.285105	0.167658	-1.700513	0.1073
C	1385.783	646.7524	2.142679	0.0469
@TREND("1999")	291.8154	176.3684	1.654579	0.1164

R-squared	0.145438	Mean dependent var	788.9620
Adjusted R-squared	0.044901	S.D. dependent var	1181.176
S.E. of regression	1154.354	Akaike info criterion	17.07795
Sum squared resid	22653062	Schwarz criterion	17.22731
Log likelihood	-167.7795	Hannan-Quinn criter.	17.10711
F-statistic	1.446611	Durbin-Watson stat	1.331459
Prob(F-statistic)	0.262919		

3- نموذج بدون ثابت وبدون التجاه عام:

Null Hypothesis: PAB has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		1.916685	0.9830
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1499142.
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	2158688.

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(PAB)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:33
Sample (adjusted): 2000 2019
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PAB(-1)	0.047171	0.019780	2.384799	0.0277

R-squared	-0.131070	Mean dependent var	788.9620
Adjusted R-squared	-0.131070	S.D. dependent var	1181.176
S.E. of regression	1256.202	Akaike info criterion	17.15828
Sum squared resid	29982837	Schwarz criterion	17.20807
Log likelihood	-170.5828	Hannan-Quinn criter.	17.16800
Durbin-Watson stat	1.410262		

عند الفرق الأول:

4- نموذج معا الثابت:

Null Hypothesis: D(PAB) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.588165	0.0165
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Residual variance (no correction)	1204848.
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1221300.

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(PAB,2)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:34
Sample (adjusted): 2001 2019
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PAB(-1))	-0.810247	0.226020	-3.584847	0.0023
C	719.2813	322.9328	2.227340	0.0397

R-squared	0.430507	Mean dependent var	64.00684
Adjusted R-squared	0.397008	S.D. dependent var	1494.385
S.E. of regression	1160.428	Akaike info criterion	17.05027
Sum squared resid	22892103	Schwarz criterion	17.14968
Log likelihood	-159.9775	Hannan-Quinn criter.	17.06709
F-statistic	12.85112	Durbin-Watson stat	1.962532
Prob(F-statistic)	0.002283		

5- نموذج معا الثابت وتجاه عام:

Null Hypothesis: D(PAB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.484610	0.0700
Test critical values:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Residual variance (no correction)	1182039.
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1175097.

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(PAB,2)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:34
Sample (adjusted): 2001 2019
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PAB(-1))	-0.805118	0.230945	-3.486187	0.0031
C	1018.682	631.7064	1.612587	0.1264
@TREND("1999")	-27.59536	49.66410	-0.555640	0.5861

R-squared	0.441288	Mean dependent var	64.00684
Adjusted R-squared	0.371449	S.D. dependent var	1494.385
S.E. of regression	1184.766	Akaike info criterion	17.13642
Sum squared resid	22458739	Schwarz criterion	17.28554
Log likelihood	-159.7960	Hannan-Quinn criter.	17.16166
F-statistic	6.318650	Durbin-Watson stat	2.009706
Prob(F-statistic)	0.009495		

6- نموذج بدون ثابت وبدون التجاه عام:

Null Hypothesis: D(PAB) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.520391	0.0148
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Residual variance (no correction)	1556454.
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1477108.

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(PAB,2)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:34
Sample (adjusted): 2001 2019
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PAB(-1))	-0.525294	0.205810	-2.552323	0.0200

R-squared	0.264314	Mean dependent var	64.00684
Adjusted R-squared	0.264314	S.D. dependent var	1494.385
S.E. of regression	1281.766	Akaike info criterion	17.20106
Sum squared resid	29572617	Schwarz criterion	17.25077
Log likelihood	-162.4101	Hannan-Quinn criter.	17.20947
Durbin-Watson stat	2.059549		

المتغير PRT :

عند المستوى:

1- نموذج معا الثابت:

Null Hypothesis: PRT has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.979414	0.0541
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	8.66E+08
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.01E+09

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(PRT)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:35
Sample (adjusted): 2000 2019
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PRT(-1)	-0.068821	0.021640	-3.180319	0.0052
C	771935.5	257836.0	2.993901	0.0078

R-squared	0.359759	Mean dependent var	-47768.50
Adjusted R-squared	0.324190	S.D. dependent var	37732.81
S.E. of regression	31019.25	Akaike info criterion	23.61724
Sum squared resid	1.73E+10	Schwarz criterion	23.71682
Log likelihood	-234.1724	Hannan-Quinn criter.	23.63668
F-statistic	10.11443	Durbin-Watson stat	0.979517
Prob(F-statistic)	0.005182		

2- نموذج معا الثابت وتجاه عام:

Null Hypothesis: PRT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.092493	0.9946
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	8.12E+08
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	9.26E+08

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(PRT)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:35
Sample (adjusted): 2000 2019
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PRT(-1)	0.017307	0.083558	0.207123	0.8384
C	-305933.9	1042444.	-0.293477	0.7727
@TREND("1999")	4955.298	4644.687	1.066875	0.3009

R-squared	0.399936	Mean dependent var	-47768.50
Adjusted R-squared	0.329340	S.D. dependent var	37732.81
S.E. of regression	30900.84	Akaike info criterion	23.65244
Sum squared resid	1.62E+10	Schwarz criterion	23.80180
Log likelihood	-233.5244	Hannan-Quinn criter.	23.68159
F-statistic	5.665159	Durbin-Watson stat	1.100127
Prob(F-statistic)	0.013022		

3- نموذج بدون ثابت وبدون اتجاه عام:

Null Hypothesis: PRT has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.316332	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1.30E+09
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	2.39E+09

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(PRT)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:35
Sample (adjusted): 2000 2019
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PRT(-1)	-0.004057	0.000693	-5.850878	0.0000

R-squared	0.040939	Mean dependent var	-47768.50
Adjusted R-squared	0.040939	S.D. dependent var	37732.81
S.E. of regression	36952.36	Akaike info criterion	23.92135
Sum squared resid	2.59E+10	Schwarz criterion	23.97114
Log likelihood	-238.2135	Hannan-Quinn criter.	23.93107
Durbin-Watson stat	0.680215		

عند الفرق الأول:

4- نموذج معا الثابت:

Null Hypothesis: D(PRT) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.536322	0.4942
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Residual variance (no correction)	8.38E+08
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	9.63E+08

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(PRT,2)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:36
Sample (adjusted): 2001 2019
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PRT(-1))	-0.305953	0.228032	-1.341715	0.1973
C	-13771.53	13907.20	-0.990245	0.3359

R-squared	0.095754	Mean dependent var	2335.789
Adjusted R-squared	0.042563	S.D. dependent var	31275.12
S.E. of regression	30602.30	Akaike info criterion	23.59484
Sum squared resid	1.59E+10	Schwarz criterion	23.69425
Log likelihood	-222.1510	Hannan-Quinn criter.	23.61166
F-statistic	1.800198	Durbin-Watson stat	0.819346
Prob(F-statistic)	0.197337		

5- نموذج معا الثابت وتجاه عام:

Null Hypothesis: D(PRT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.357420	0.0140
Test critical values:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Residual variance (no correction)	3.40E+08
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	3.40E+08

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(PRT,2)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:36
Sample (adjusted): 2001 2019
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PRT(-1))	-0.778756	0.178719	-4.357420	0.0005
C	-92175.02	18587.33	-4.959025	0.0001
@TREND("1999")	4864.744	1004.600	4.842468	0.0002

R-squared	0.633254	Mean dependent var	2335.789
Adjusted R-squared	0.587411	S.D. dependent var	31275.12
S.E. of regression	20088.97	Akaike info criterion	22.79767
Sum squared resid	6.46E+09	Schwarz criterion	22.94679
Log likelihood	-213.5779	Hannan-Quinn criter.	22.82291
F-statistic	13.81348	Durbin-Watson stat	1.413902
Prob(F-statistic)	0.000327		

6- نموذج بدون ثابت وبدون التجاه عام:

Null Hypothesis: D(PRT) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.011134	0.2688
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Residual variance (no correction)	8.86E+08
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	9.58E+08

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(PRT,2)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:36
Sample (adjusted): 2001 2019
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PRT(-1))	-0.111031	0.115053	-0.965044	0.3473

R-squared	0.043596	Mean dependent var	2335.789
Adjusted R-squared	0.043596	S.D. dependent var	31275.12
S.E. of regression	30585.79	Akaike info criterion	23.54565
Sum squared resid	1.68E+10	Schwarz criterion	23.59536
Log likelihood	-222.6837	Hannan-Quinn criter.	23.55407
Durbin-Watson stat	0.914909		

المتغير SGSA:

عند المستوى:

1- نموذج معا الثابت:

Null Hypothesis: SGSA has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.088097	0.2509
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	860679.9
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	930361.1

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(SGSA)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:37
Sample (adjusted): 2000 2019
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SGSA(-1)	-0.318094	0.155023	-2.051912	0.0550
C	948.0839	481.5566	1.968790	0.0646

R-squared	0.189567	Mean dependent var	67.71748
Adjusted R-squared	0.144543	S.D. dependent var	1057.305
S.E. of regression	977.9115	Akaike info criterion	16.70335
Sum squared resid	17213597	Schwarz criterion	16.80293
Log likelihood	-165.0335	Hannan-Quinn criter.	16.72279
F-statistic	4.210343	Durbin-Watson stat	1.833598
Prob(F-statistic)	0.055016		

2- نموذج معا الثابت وتجاه عام:

Null Hypothesis: SGSA has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.741368	0.6942
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	835787.5
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	763685.3

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(SGSA)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:37
Sample (adjusted): 2000 2019
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SGSA(-1)	-0.290411	0.161937	-1.793359	0.0907
C	1167.429	577.4612	2.021658	0.0592
@TREND("1999")	-28.18686	39.61298	-0.711556	0.4864

R-squared	0.213006	Mean dependent var	67.71748
Adjusted R-squared	0.120418	S.D. dependent var	1057.305
S.E. of regression	991.6045	Akaike info criterion	16.77401
Sum squared resid	16715751	Schwarz criterion	16.92337
Log likelihood	-164.7401	Hannan-Quinn criter.	16.80316
F-statistic	2.300589	Durbin-Watson stat	1.939578
Prob(F-statistic)	0.130544		

3- نموذج بدون ثابت وبدون اتجاه عام:

Null Hypothesis: SGSA has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.560441	0.4616
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1046019.
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	927392.6

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(SGSA)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:38
Sample (adjusted): 2000 2019
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SGSA(-1)	-0.046166	0.075534	-0.611198	0.5483

R-squared	0.015047	Mean dependent var	67.71748
Adjusted R-squared	0.015047	S.D. dependent var	1057.305
S.E. of regression	1049.320	Akaike info criterion	16.79838
Sum squared resid	20920387	Schwarz criterion	16.84817
Log likelihood	-166.9838	Hannan-Quinn criter.	16.80810
Durbin-Watson stat	1.974057		

عند الفرق الأول:

4- نموذج معا الثابت:

Null Hypothesis: D(SGSA) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.277513	0.0039
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Residual variance (no correction)	1103282.
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	850826.1

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(SGSA,2)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:38
Sample (adjusted): 2001 2019
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SGSA(-1))	-1.024704	0.240998	-4.251916	0.0005
C	42.87625	255.2014	0.168009	0.8686

R-squared	0.515377	Mean dependent var	-21.44454
Adjusted R-squared	0.486869	S.D. dependent var	1550.178
S.E. of regression	1110.441	Akaike info criterion	16.96220
Sum squared resid	20962356	Schwarz criterion	17.06162
Log likelihood	-159.1409	Hannan-Quinn criter.	16.97903
F-statistic	18.07879	Durbin-Watson stat	2.022918
Prob(F-statistic)	0.000538		

5- نموذج معا الثابت وتجاه عام:

Null Hypothesis: D(SGSA) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 10 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.873320	0.0008
Test critical values:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Residual variance (no correction)	1036265.
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	205735.2

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(SGSA,2)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:38
Sample (adjusted): 2001 2019
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SGSA(-1))	-1.096717	0.250945	-4.370347	0.0005
C	589.3128	594.6110	0.991090	0.3364
@TREND("1999")	-49.26511	48.43098	-1.017223	0.3242

R-squared	0.544814	Mean dependent var	-21.44454
Adjusted R-squared	0.487916	S.D. dependent var	1550.178
S.E. of regression	1109.308	Akaike info criterion	17.00480
Sum squared resid	19689038	Schwarz criterion	17.15392
Log likelihood	-158.5456	Hannan-Quinn criter.	17.03004
F-statistic	9.575242	Durbin-Watson stat	2.047949
Prob(F-statistic)	0.001843		

6- نموذج بدون ثابت وبدون اتجاه عام:

Null Hypothesis: D(SGSA) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.411603	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Residual variance (no correction)	1105114.
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	851579.4

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(SGSA,2)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:39
Sample (adjusted): 2001 2019
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SGSA(-1))	-1.022303	0.233990	-4.369001	0.0004

R-squared	0.514572	Mean dependent var	-21.44454
Adjusted R-squared	0.514572	S.D. dependent var	1550.178
S.E. of regression	1080.050	Akaike info criterion	16.85860
Sum squared resid	20997162	Schwarz criterion	16.90831
Log likelihood	-159.1567	Hannan-Quinn criter.	16.86701
Durbin-Watson stat	2.023208		

المتغير TAE:

عند المستوى:

1- نموذج معا الثابت:

Null Hypothesis: TAE has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.877174	0.7739
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	704.5050
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	704.5050

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(TAE)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:39
Sample (adjusted): 2000 2019
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TAE(-1)	-0.052619	0.059987	-0.877174	0.3919
C	456.6038	501.6545	0.910196	0.3747

R-squared	0.040994	Mean dependent var	16.60000
Adjusted R-squared	-0.012284	S.D. dependent var	27.80799
S.E. of regression	27.97827	Akaike info criterion	9.595373
Sum squared resid	14090.10	Schwarz criterion	9.694946
Log likelihood	-93.95373	Hannan-Quinn criter.	9.614810
F-statistic	0.769433	Durbin-Watson stat	1.917242
Prob(F-statistic)	0.391950		

2- نموذج معا الثابت وتجاه عام:

Null Hypothesis: TAE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.651434	0.7346
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	637.0542
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	707.4103

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(TAE)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:40
Sample (adjusted): 2000 2019
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TAE(-1)	-0.255360	0.162116	-1.575171	0.1336
C	2110.627	1326.981	1.590548	0.1301
@TREND("1999")	3.933746	2.932085	1.341621	0.1974

R-squared	0.132811	Mean dependent var	16.60000
Adjusted R-squared	0.030789	S.D. dependent var	27.80799
S.E. of regression	27.37655	Akaike info criterion	9.594732
Sum squared resid	12741.08	Schwarz criterion	9.744092
Log likelihood	-92.94732	Hannan-Quinn criter.	9.623888
F-statistic	1.301787	Durbin-Watson stat	1.734543
Prob(F-statistic)	0.297828		

3- نموذج بدون ثابت وبدون اتجاه عام :

Null Hypothesis: TAE has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		2.654261	0.9965
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	736.9301
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	736.9301

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(TAE)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:40
Sample (adjusted): 2000 2019
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TAE(-1)	0.001977	0.000745	2.654261	0.0157

R-squared	-0.003145	Mean dependent var	16.60000
Adjusted R-squared	-0.003145	S.D. dependent var	27.80799
S.E. of regression	27.85168	Akaike info criterion	9.540370
Sum squared resid	14738.60	Schwarz criterion	9.590157
Log likelihood	-94.40370	Hannan-Quinn criter.	9.550089
Durbin-Watson stat	1.934318		

عند الفرق الأول:

4- نموذج معا الثابت:

Null Hypothesis: D(TAE) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.073540	0.0060
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Residual variance (no correction)	757.7476
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	757.7476

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(TAE,2)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:40
Sample (adjusted): 2001 2019
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TAE(-1))	-0.981248	0.240883	-4.073540	0.0008
C	17.15293	7.845436	2.186357	0.0431

R-squared	0.493953	Mean dependent var	0.368421
Adjusted R-squared	0.464186	S.D. dependent var	39.75644
S.E. of regression	29.10145	Akaike info criterion	9.678754
Sum squared resid	14397.20	Schwarz criterion	9.778168
Log likelihood	-89.94816	Hannan-Quinn criter.	9.695579
F-statistic	16.59373	Durbin-Watson stat	1.956559
Prob(F-statistic)	0.000791		

5- نموذج معا الثابت وتجاه عام:

Null Hypothesis: D(TAE) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.088760	0.0039
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Residual variance (no correction)	970.8155
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	902.1067

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(TAE,2)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:41
Sample (adjusted): 2001 2019
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TAE(-1))	-0.704651	0.225487	-3.125016	0.0059

R-squared	0.351660	Mean dependent var	0.368421
Adjusted R-squared	0.351660	S.D. dependent var	39.75644
S.E. of regression	32.01171	Akaike info criterion	9.821277
Sum squared resid	18445.49	Schwarz criterion	9.870984
Log likelihood	-92.30213	Hannan-Quinn criter.	9.829689
Durbin-Watson stat	2.095491		

6- نموذج بدون ثابت وبدون اتجاه عام:

Null Hypothesis: D(TAE) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.088760	0.0039
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Residual variance (no correction)	970.8155
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	902.1067

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(TAE,2)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:41
Sample (adjusted): 2001 2019
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TAE(-1))	-0.704651	0.225487	-3.125016	0.0059

R-squared	0.351660	Mean dependent var	0.368421
Adjusted R-squared	0.351660	S.D. dependent var	39.75644
S.E. of regression	32.01171	Akaike info criterion	9.821277
Sum squared resid	18445.49	Schwarz criterion	9.870984
Log likelihood	-92.30213	Hannan-Quinn criter.	9.829689
Durbin-Watson stat	2.095491		

إختبارات الإستقرارية الخاصة بإختبار ADF:

المتغير LA:

عند المستوى:

4- نموذج معا الثابت :

Null Hypothesis: LA has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.431284	0.5464
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LA)
Method: Least Squares
Date: 12/17/21 Time: 23:59
Sample (adjusted): 2000 2019
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LA(-1)	-0.145580	0.101713	-1.431284	0.1695
C	1201.894	729.6453	1.647230	0.1169

R-squared	0.102181	Mean dependent var	257.8055
Adjusted R-squared	0.052302	S.D. dependent var	1432.951
S.E. of regression	1394.975	Akaike info criterion	17.41378
Sum squared resid	35027172	Schwarz criterion	17.51335
Log likelihood	-172.1378	Hannan-Quinn criter.	17.43322
F-statistic	2.048574	Durbin-Watson stat	2.226702
Prob(F-statistic)	0.169483		

5- نموذج معا الثابت وتجاه عام:

Null Hypothesis: LA has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.107354	0.8971
Test critical values:	1% level	-4.616209	
	5% level	-3.710482	
	10% level	-3.297799	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LA)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:00
Sample (adjusted): 2003 2019
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LA(-1)	-0.481157	0.434510	-1.107354	0.2918
D(LA(-1))	0.319136	0.499609	0.638771	0.5360
D(LA(-2))	-0.015194	0.381501	-0.039826	0.9689
D(LA(-3))	0.674274	0.329386	2.047063	0.0653
C	1174.503	1013.191	1.159212	0.2709
@TREND("1999")	184.5692	262.9052	0.702037	0.4972

R-squared	0.525426	Mean dependent var	274.7132
Adjusted R-squared	0.309711	S.D. dependent var	1557.102
S.E. of regression	1293.697	Akaike info criterion	17.43896
Sum squared resid	18410170	Schwarz criterion	17.73304
Log likelihood	-142.2312	Hannan-Quinn criter.	17.46819
F-statistic	2.435740	Durbin-Watson stat	2.212311
Prob(F-statistic)	0.101511		

6- نموذج بدون ثابت وبدون اتجاه عام:

Null Hypothesis: LA has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.129569	0.7124
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LA)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:01
Sample (adjusted): 2000 2019
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LA(-1)	0.005883	0.045401	0.129569	0.8983

R-squared	-0.033159	Mean dependent var	257.8055
Adjusted R-squared	-0.033159	S.D. dependent var	1432.951
S.E. of regression	1456.515	Akaike info criterion	17.45419
Sum squared resid	40307261	Schwarz criterion	17.50397
Log likelihood	-173.5419	Hannan-Quinn criter.	17.46391
Durbin-Watson stat	2.252155		

عند الفرق الأول:

7- نموذج معا الثابت

Null Hypothesis: D(LA) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.416328	0.5497
Test critical values:	1% level	-3.886751	
	5% level	-3.052169	
	10% level	-2.666593	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LA,2)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:01
Sample (adjusted): 2003 2019
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LA(-1))	-0.777504	0.548958	-1.416328	0.1802
D(LA(-1),2)	-0.263823	0.394335	-0.669031	0.5152
D(LA(-2),2)	-0.523159	0.249244	-2.098980	0.0559
C	199.5493	383.4539	0.520400	0.6115

R-squared	0.736689	Mean dependent var	-55.37576
Adjusted R-squared	0.675925	S.D. dependent var	2371.405
S.E. of regression	1349.984	Akaike info criterion	17.45590
Sum squared resid	23691937	Schwarz criterion	17.65195
Log likelihood	-144.3751	Hannan-Quinn criter.	17.47539
F-statistic	12.12375	Durbin-Watson stat	1.917382
Prob(F-statistic)	0.000457		

8- نموذج معا الثابت وتجاه عام

Null Hypothesis: D(LA) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.874988	0.0057
Test critical values:	1% level	-4.571559	
	5% level	-3.690814	
	10% level	-3.286909	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LA,2)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:02
Sample (adjusted): 2002 2019
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LA(-1))	-1.794354	0.368073	-4.874988	0.0002
D(LA(-1),2)	0.458680	0.235167	1.950440	0.0714
C	1735.048	850.1403	2.040896	0.0606
@TREND("1999")	-102.3007	64.90702	-1.576111	0.1373

R-squared	0.700569	Mean dependent var	-44.31656
Adjusted R-squared	0.636405	S.D. dependent var	2301.079
S.E. of regression	1387.523	Akaike info criterion	17.50156
Sum squared resid	26953091	Schwarz criterion	17.69942
Log likelihood	-153.5140	Hannan-Quinn criter.	17.52884
F-statistic	10.91846	Durbin-Watson stat	1.610372
Prob(F-statistic)	0.000582		

9- نموذج بدون ثابت وبدون التجاه عام

Null Hypothesis: D(LA) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.377657	0.1502
Test critical values:	1% level	-2.708094	
	5% level	-1.962813	
	10% level	-1.606129	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 17

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LA,2)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:02
Sample (adjusted): 2003 2019
Included observations: 17 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LA(-1))	-0.628979	0.456557	-1.377657	0.1899
D(LA(-1),2)	-0.363390	0.335709	-1.082454	0.2973
D(LA(-2),2)	-0.575056	0.222396	-2.585732	0.0216

R-squared	0.731204	Mean dependent var	-55.37576
Adjusted R-squared	0.692804	S.D. dependent var	2371.405
S.E. of regression	1314.357	Akaike info criterion	17.35887
Sum squared resid	24185487	Schwarz criterion	17.50591
Log likelihood	-144.5504	Hannan-Quinn criter.	17.37348
Durbin-Watson stat	1.969716		

المتغير PAB:

عند المستوى :

7- نموذج معا الثابت

Null Hypothesis: PAB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.376687	0.8957
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PAB)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:03
Sample (adjusted): 2000 2019
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PAB(-1)	-0.016785	0.044560	-0.376687	0.7108
C	1004.491	632.8001	1.587374	0.1298

R-squared	0.007821	Mean dependent var	788.9620
Adjusted R-squared	-0.047300	S.D. dependent var	1181.176
S.E. of regression	1208.788	Akaike info criterion	17.12726
Sum squared resid	26301045	Schwarz criterion	17.22684
Log likelihood	-169.2726	Hannan-Quinn criter.	17.14670
F-statistic	0.141893	Durbin-Watson stat	1.505725
Prob(F-statistic)	0.710810		

8- نموذج معا الثابت وتجاه عام

Null Hypothesis: PAB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.700513	0.7129
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PAB)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:04
Sample (adjusted): 2000 2019
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PAB(-1)	-0.285105	0.167658	-1.700513	0.1073
C	1385.783	646.7524	2.142679	0.0469
@TREND("1999")	291.8154	176.3684	1.654579	0.1164

R-squared	0.145438	Mean dependent var	788.9620
Adjusted R-squared	0.044901	S.D. dependent var	1181.176
S.E. of regression	1154.354	Akaike info criterion	17.07795
Sum squared resid	22653062	Schwarz criterion	17.22731
Log likelihood	-167.7795	Hannan-Quinn criter.	17.10711
F-statistic	1.446611	Durbin-Watson stat	1.331459
Prob(F-statistic)	0.262919		

9- نموذج بدون ثابت وبدون اتجاه عام:

Null Hypothesis: PAB has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.384799	0.9936
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PAB)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:04
Sample (adjusted): 2000 2019
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PAB(-1)	0.047171	0.019780	2.384799	0.0277

R-squared	-0.131070	Mean dependent var	788.9620
Adjusted R-squared	-0.131070	S.D. dependent var	1181.176
S.E. of regression	1256.202	Akaike info criterion	17.15828
Sum squared resid	29982837	Schwarz criterion	17.20807
Log likelihood	-170.5828	Hannan-Quinn criter.	17.16800
Durbin-Watson stat	1.410262		

عند الفرق الأول:

10- نموذج معا الثابت

Null Hypothesis: D(PAB) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.584847	0.0166
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PAB,2)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:05
Sample (adjusted): 2001 2019
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PAB(-1))	-0.810247	0.226020	-3.584847	0.0023
C	719.2813	322.9328	2.227340	0.0397

R-squared	0.430507	Mean dependent var	64.00684
Adjusted R-squared	0.397008	S.D. dependent var	1494.385
S.E. of regression	1160.428	Akaike info criterion	17.05027
Sum squared resid	22892103	Schwarz criterion	17.14968
Log likelihood	-159.9775	Hannan-Quinn criter.	17.06709
F-statistic	12.85112	Durbin-Watson stat	1.962532
Prob(F-statistic)	0.002283		

11- نموذج معا الثابت وتجاه عام

Null Hypothesis: D(PAB) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.486187	0.0698
Test critical values:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PAB,2)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:05
Sample (adjusted): 2001 2019
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PAB(-1))	-0.805118	0.230945	-3.486187	0.0031
C	1018.682	631.7064	1.612587	0.1264
@TREND("1999")	-27.59536	49.66410	-0.555640	0.5861

R-squared	0.441288	Mean dependent var	64.00684
Adjusted R-squared	0.371449	S.D. dependent var	1494.385
S.E. of regression	1184.766	Akaike info criterion	17.13642
Sum squared resid	22458739	Schwarz criterion	17.28554
Log likelihood	-159.7960	Hannan-Quinn criter.	17.16166
F-statistic	6.318650	Durbin-Watson stat	2.009706
Prob(F-statistic)	0.009495		

12- نموذج بدون ثابت وبدون التجاه عام

Null Hypothesis: D(PAB) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.552323	0.0138
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PAB,2)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:06
Sample (adjusted): 2001 2019
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PAB(-1))	-0.525294	0.205810	-2.552323	0.0200

R-squared	0.264314	Mean dependent var	64.00684
Adjusted R-squared	0.264314	S.D. dependent var	1494.385
S.E. of regression	1281.766	Akaike info criterion	17.20106
Sum squared resid	29572617	Schwarz criterion	17.25077
Log likelihood	-162.4101	Hannan-Quinn criter.	17.20947
Durbin-Watson stat	2.059549		

المتغير PRT :

عند المستوى:

4- نموذج معا الثابت

Null Hypothesis: PRT has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.180319	0.0365
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PRT)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:06
Sample (adjusted): 2000 2019
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PRT(-1)	-0.068821	0.021640	-3.180319	0.0052
C	771935.5	257836.0	2.993901	0.0078

R-squared	0.359759	Mean dependent var	-47768.50
Adjusted R-squared	0.324190	S.D. dependent var	37732.81
S.E. of regression	31019.25	Akaike info criterion	23.61724
Sum squared resid	1.73E+10	Schwarz criterion	23.71682
Log likelihood	-234.1724	Hannan-Quinn criter.	23.63668
F-statistic	10.11443	Durbin-Watson stat	0.979517
Prob(F-statistic)	0.005182		

5- نموذج معا الثابت وتجاه عام

Null Hypothesis: PRT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.207123	0.9961
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PRT)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:07
Sample (adjusted): 2000 2019
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PRT(-1)	0.017307	0.083558	0.207123	0.8384
C	-305933.9	1042444.	-0.293477	0.7727
@TREND("1999")	4955.298	4644.687	1.066875	0.3009

R-squared	0.399936	Mean dependent var	-47768.50
Adjusted R-squared	0.329340	S.D. dependent var	37732.81
S.E. of regression	30900.84	Akaike info criterion	23.65244
Sum squared resid	1.62E+10	Schwarz criterion	23.80180
Log likelihood	-233.5244	Hannan-Quinn criter.	23.68159
F-statistic	5.665159	Durbin-Watson stat	1.100127
Prob(F-statistic)	0.013022		

6- نموذج بدون ثابت وبدون التجاه عام

Null Hypothesis: PRT has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.144390	0.2205
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PRT)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:08
Sample (adjusted): 2001 2019
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PRT(-1)	-0.001354	0.001183	-1.144390	0.2683
D(PRT(-1))	0.659709	0.230536	2.861628	0.0108

R-squared	0.364352	Mean dependent var	-50310.53
Adjusted R-squared	0.326961	S.D. dependent var	36965.46
S.E. of regression	30326.07	Akaike info criterion	23.57670
Sum squared resid	1.56E+10	Schwarz criterion	23.67612
Log likelihood	-221.9787	Hannan-Quinn criter.	23.59353
Durbin-Watson stat	0.810175		

عند الفرق الأول:

10- نموذج معا الثابت

Null Hypothesis: D(PRT) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.341715	0.5879
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PRT,2)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:08
Sample (adjusted): 2001 2019
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PRT(-1))	-0.305953	0.228032	-1.341715	0.1973
C	-13771.53	13907.20	-0.990245	0.3359

R-squared	0.095754	Mean dependent var	2335.789
Adjusted R-squared	0.042563	S.D. dependent var	31275.12
S.E. of regression	30602.30	Akaike info criterion	23.59484
Sum squared resid	1.59E+10	Schwarz criterion	23.69425
Log likelihood	-222.1510	Hannan-Quinn criter.	23.61166
F-statistic	1.800198	Durbin-Watson stat	0.819346
Prob(F-statistic)	0.197337		

11- نموذج معا الثابت وتجاه عام

Null Hypothesis: D(PRT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.173522	0.4746
Test critical values:	1% level	-4.571559	
	5% level	-3.690814	
	10% level	-3.286909	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PRT,2)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:08
Sample (adjusted): 2002 2019
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PRT(-1))	-0.685777	0.315514	-2.173522	0.0474
D(PRT(-1),2)	0.111362	0.236271	0.471332	0.6447
C	-79015.71	36495.94	-2.165055	0.0481
@TREND("1999")	4219.038	1762.843	2.393314	0.0313

R-squared	0.309310	Mean dependent var	7323.333
Adjusted R-squared	0.161305	S.D. dependent var	23135.08
S.E. of regression	21187.17	Akaike info criterion	22.95331
Sum squared resid	6.28E+09	Schwarz criterion	23.15117
Log likelihood	-202.5798	Hannan-Quinn criter.	22.98059
F-statistic	2.089862	Durbin-Watson stat	1.475327
Prob(F-statistic)	0.147577		

12- نموذج بدون ثابت وبدون اتجاه عام

Null Hypothesis: D(PRT) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.965044	0.2869
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PRT,2)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:09
Sample (adjusted): 2001 2019
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PRT(-1))	-0.111031	0.115053	-0.965044	0.3473

R-squared	0.043596	Mean dependent var	2335.789
Adjusted R-squared	0.043596	S.D. dependent var	31275.12
S.E. of regression	30585.79	Akaike info criterion	23.54565
Sum squared resid	1.68E+10	Schwarz criterion	23.59536
Log likelihood	-222.6837	Hannan-Quinn criter.	23.55407
Durbin-Watson stat	0.914909		

المتغير SGSA:

عند المستوى:

7- نموذج معا الثابت

Null Hypothesis: SGSA has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.051912	0.2643
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SGSA)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:10
Sample (adjusted): 2000 2019
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SGSA(-1)	-0.318094	0.155023	-2.051912	0.0550
C	948.0839	481.5566	1.968790	0.0646

R-squared	0.189567	Mean dependent var	67.71748
Adjusted R-squared	0.144543	S.D. dependent var	1057.305
S.E. of regression	977.9115	Akaike info criterion	16.70335
Sum squared resid	17213597	Schwarz criterion	16.80293
Log likelihood	-165.0335	Hannan-Quinn criter.	16.72279
F-statistic	4.210343	Durbin-Watson stat	1.833598
Prob(F-statistic)	0.055016		

8- نموذج معا الثابت وتجاه عام

Null Hypothesis: SGSA has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.793359	0.6696
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SGSA)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:11
Sample (adjusted): 2000 2019
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SGSA(-1)	-0.290411	0.161937	-1.793359	0.0907
C	1167.429	577.4612	2.021658	0.0592
@TREND("1999")	-28.18686	39.61298	-0.711556	0.4864

R-squared	0.213006	Mean dependent var	67.71748
Adjusted R-squared	0.120418	S.D. dependent var	1057.305
S.E. of regression	991.6045	Akaike info criterion	16.77401
Sum squared resid	16715751	Schwarz criterion	16.92337
Log likelihood	-164.7401	Hannan-Quinn criter.	16.80316
F-statistic	2.300589	Durbin-Watson stat	1.939578
Prob(F-statistic)	0.130544		

9- نموذج بدون ثابت وبدون التجاه عام

Null Hypothesis: SGSA has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.611198	0.4398
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SGSA)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:11
Sample (adjusted): 2000 2019
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
SGSA(-1)	-0.046166	0.075534	-0.611198	0.5483

R-squared	0.015047	Mean dependent var	67.71748
Adjusted R-squared	0.015047	S.D. dependent var	1057.305
S.E. of regression	1049.320	Akaike info criterion	16.79838
Sum squared resid	20920387	Schwarz criterion	16.84817
Log likelihood	-166.9838	Hannan-Quinn criter.	16.80810
Durbin-Watson stat	1.974057		

عند الفرق الأول:

10- نموذج معا الثابت

Null Hypothesis: D(SGSA) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.251916	0.0042
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SGSA,2)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:11
Sample (adjusted): 2001 2019
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SGSA(-1))	-1.024704	0.240998	-4.251916	0.0005
C	42.87625	255.2014	0.168009	0.8686

R-squared	0.515377	Mean dependent var	-21.44454
Adjusted R-squared	0.486869	S.D. dependent var	1550.178
S.E. of regression	1110.441	Akaike info criterion	16.96220
Sum squared resid	20962356	Schwarz criterion	17.06162
Log likelihood	-159.1409	Hannan-Quinn criter.	16.97903
F-statistic	18.07879	Durbin-Watson stat	2.022918
Prob(F-statistic)	0.000538		

11- نموذج معا الثابت وتجاه عام

Null Hypothesis: D(SGSA) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.018923	0.0277
Test critical values:	1% level	-4.571559	
	5% level	-3.690814	
	10% level	-3.286909	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 18

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SGSA,2)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:12
Sample (adjusted): 2002 2019
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SGSA(-1))	-1.529442	0.380560	-4.018923	0.0013
D(SGSA(-1),2)	0.384195	0.256438	1.498197	0.1563
C	854.6320	693.2549	1.232782	0.2380
@TREND("1999")	-72.50011	55.37245	-1.309317	0.2115

R-squared	0.610216	Mean dependent var	-34.73108
Adjusted R-squared	0.526691	S.D. dependent var	1594.007
S.E. of regression	1096.636	Akaike info criterion	17.03101
Sum squared resid	16836544	Schwarz criterion	17.22887
Log likelihood	-149.2791	Hannan-Quinn criter.	17.05829
F-statistic	7.305784	Durbin-Watson stat	1.926144
Prob(F-statistic)	0.003485		

12- نموذج بدون ثابت وبدون اتجاه عام:

Null Hypothesis: D(SGSA) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.369001	0.0002
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(SGSA,2)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:12
Sample (adjusted): 2001 2019
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(SGSA(-1))	-1.022303	0.233990	-4.369001	0.0004

R-squared	0.514572	Mean dependent var	-21.44454
Adjusted R-squared	0.514572	S.D. dependent var	1550.178
S.E. of regression	1080.050	Akaike info criterion	16.85860
Sum squared resid	20997162	Schwarz criterion	16.90831
Log likelihood	-159.1567	Hannan-Quinn criter.	16.86701
Durbin-Watson stat	2.023208		

المتغير TAE:

عند المستوى:

7- نموذج معا الثابت:

Null Hypothesis: TAE has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.877174	0.7739
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TAE)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:13
Sample (adjusted): 2000 2019
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TAE(-1)	-0.052619	0.059987	-0.877174	0.3919
C	456.6038	501.6545	0.910196	0.3747

R-squared	0.040994	Mean dependent var	16.60000
Adjusted R-squared	-0.012284	S.D. dependent var	27.80799
S.E. of regression	27.97827	Akaike info criterion	9.595373
Sum squared resid	14090.10	Schwarz criterion	9.694946
Log likelihood	-93.95373	Hannan-Quinn criter.	9.614810
F-statistic	0.769433	Durbin-Watson stat	1.917242
Prob(F-statistic)	0.391950		

8- نموذج معا الثابت وتجاه عام:

Null Hypothesis: TAE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.575171	0.7663
Test critical values:	1% level	-4.498307	
	5% level	-3.658446	
	10% level	-3.268973	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TAE)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:13
Sample (adjusted): 2000 2019
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TAE(-1)	-0.255360	0.162116	-1.575171	0.1336
C	2110.627	1326.981	1.590548	0.1301
@TREND("1999")	3.933746	2.932085	1.341621	0.1974

R-squared	0.132811	Mean dependent var	16.60000
Adjusted R-squared	0.030789	S.D. dependent var	27.80799
S.E. of regression	27.37655	Akaike info criterion	9.594732
Sum squared resid	12741.08	Schwarz criterion	9.744092
Log likelihood	-92.94732	Hannan-Quinn criter.	9.623888
F-statistic	1.301787	Durbin-Watson stat	1.734543
Prob(F-statistic)	0.297828		

9- نموذج بدون ثابت وبدون التجاه عام:

Null Hypothesis: TAE has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.654261	0.9965
Test critical values:	1% level	-2.685718	
	5% level	-1.959071	
	10% level	-1.607456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TAE)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:13
Sample (adjusted): 2000 2019
Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TAE(-1)	0.001977	0.000745	2.654261	0.0157

R-squared	-0.003145	Mean dependent var	16.60000
Adjusted R-squared	-0.003145	S.D. dependent var	27.80799
S.E. of regression	27.85168	Akaike info criterion	9.540370
Sum squared resid	14738.60	Schwarz criterion	9.590157
Log likelihood	-94.40370	Hannan-Quinn criter.	9.550089
Durbin-Watson stat	1.934318		

عند الفرق الأول:

10- نموذج معا الثابت

Null Hypothesis: D(TAE) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.073540	0.0060
Test critical values:	1% level	-3.831511	
	5% level	-3.029970	
	10% level	-2.655194	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TAE,2)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:14
Sample (adjusted): 2001 2019
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TAE(-1))	-0.981248	0.240883	-4.073540	0.0008
C	17.15293	7.845436	2.186357	0.0431

R-squared	0.493953	Mean dependent var	0.368421
Adjusted R-squared	0.464186	S.D. dependent var	39.75644
S.E. of regression	29.10145	Akaike info criterion	9.678754
Sum squared resid	14397.20	Schwarz criterion	9.778168
Log likelihood	-89.94816	Hannan-Quinn criter.	9.695579
F-statistic	16.59373	Durbin-Watson stat	1.956559
Prob(F-statistic)	0.000791		

11- نموذج معا الثابت وتجاه عام

Null Hypothesis: D(TAE) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.018034	0.0265
Test critical values:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TAE,2)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:14
Sample (adjusted): 2001 2019
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TAE(-1))	-0.988713	0.246069	-4.018034	0.0010
C	25.21791	16.05432	1.570786	0.1358
@TREND("1999")	-0.721571	1.245166	-0.579498	0.5703

R-squared	0.504356	Mean dependent var	0.368421
Adjusted R-squared	0.442401	S.D. dependent var	39.75644
S.E. of regression	29.68716	Akaike info criterion	9.763245
Sum squared resid	14101.24	Schwarz criterion	9.912367
Log likelihood	-89.75083	Hannan-Quinn criter.	9.788483
F-statistic	8.140619	Durbin-Watson stat	1.986042
Prob(F-statistic)	0.003642		

12- نموذج بدون ثابت وبدون التجاه عام:

Null Hypothesis: D(TAE) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.018034	0.0265
Test critical values:	1% level	-4.532598	
	5% level	-3.673616	
	10% level	-3.277364	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(TAE,2)
Method: Least Squares
Date: 12/18/21 Time: 00:14
Sample (adjusted): 2001 2019
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TAE(-1))	-0.988713	0.246069	-4.018034	0.0010
C	25.21791	16.05432	1.570786	0.1358
@TREND("1999")	-0.721571	1.245166	-0.579498	0.5703

R-squared	0.504356	Mean dependent var	0.368421
Adjusted R-squared	0.442401	S.D. dependent var	39.75644
S.E. of regression	29.68716	Akaike info criterion	9.763245
Sum squared resid	14101.24	Schwarz criterion	9.912367
Log likelihood	-89.75083	Hannan-Quinn criter.	9.788483
F-statistic	8.140619	Durbin-Watson stat	1.986042
Prob(F-statistic)	0.003642		

المصدر: مخرجات برنامج *Eviews 10*

الملحق رقم(16): إختبار فترات الإبطاء المثلى للنموذج المختار والمقدر:

Dependent Variable: LA
Method: ARDL
Date: 06/22/21 Time: 14:01
Sample (adjusted): 2001 2019
Included observations: 19 after adjustments
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): PAB PRT SGSA TAE
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 162
Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 2, 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LA(-1)	-0.402337	0.300615	-1.338377	0.2518
LA(-2)	-0.794276	0.341734	-2.324252	0.0808
PAB	0.820708	0.364722	2.250227	0.0876
PAB(-1)	0.462923	0.495213	0.934795	0.4028
PAB(-2)	1.050810	0.476668	2.204489	0.0922
PRT	-0.014233	0.012989	-1.095756	0.3347
PRT(-1)	0.032666	0.017786	1.836631	0.1401
PRT(-2)	0.034214	0.015640	2.187554	0.0939
SGSA	0.775593	0.320682	2.418573	0.0729
SGSA(-1)	0.757599	0.469337	1.614189	0.1818
SGSA(-2)	1.522882	0.471155	3.232230	0.0319
TAE	41.70769	28.48439	1.464230	0.2170
TAE(-1)	16.19869	14.94437	1.083932	0.3394
TAE(-2)	26.72715	10.96485	2.437530	0.0714
C	-1361447.	505155.1	-2.695106	0.0544

R-squared	0.988117	Mean dependent var	6975.298
Adjusted R-squared	0.946525	S.D. dependent var	2904.110
S.E. of regression	671.5681	Akaike info criterion	15.87791
Sum squared resid	1804015.	Schwarz criterion	16.62352
Log likelihood	-135.8402	Hannan-Quinn criter.	16.00410
F-statistic	23.75739	Durbin-Watson stat	2.338557
Prob(F-statistic)	0.003770		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: مخرجات برنامج *Eviews 10*

الملحق رقم (17): إختبار الحدود للنموذج:

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LA)
Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 2, 2)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/22/21 Time: 14:01
Sample: 1999 2019
Included observations: 19

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-1361447.	505155.1	-2.695106	0.0544
LA(-1)*	-2.196612	0.513320	-4.279225	0.0129
PAB(-1)	2.334441	0.554875	4.207145	0.0136
PRT(-1)	0.052648	0.018654	2.822303	0.0477
SGSA(-1)	3.056074	0.792324	3.857103	0.0182
TAE(-1)	84.63352	33.29795	2.541704	0.0639
D(LA(-1))	0.794276	0.341734	2.324252	0.0808
D(PAB)	0.820708	0.364722	2.250227	0.0876
D(PAB(-1))	-1.050810	0.476668	-2.204489	0.0922
D(PRT)	-0.014233	0.012989	-1.095756	0.3347
D(PRT(-1))	-0.034214	0.015640	-2.187554	0.0939
D(SGSA)	0.775593	0.320682	2.418573	0.0729
D(SGSA(-1))	-1.522882	0.471155	-3.232230	0.0319
D(TAE)	41.70769	28.48439	1.464230	0.2170
D(TAE(-1))	-26.72715	10.96485	-2.437530	0.0714

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PAB	1.062746	0.213573	4.976041	0.0076
PRT	0.023968	0.009104	2.632762	0.0580
SGSA	1.391267	0.348895	3.987641	0.0163
TAE	38.52911	16.20898	2.377022	0.0762
C	-619793.7	246403.2	-2.515364	0.0657

EC = LA - (1.0627*PAB + 0.0240*PRT + 1.3913*SGSA + 38.5291*TAE
-619793.7095)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	4.201957	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37
Actual Sample Size	19	Finite Sample: n=35		
		10%	2.46	3.46
		5%	2.947	4.088
		1%	4.093	5.532
		Finite Sample: n=30		
		10%	2.525	3.56
		5%	3.058	4.223
		1%	4.28	5.84

المصدر: مخرجات برنامج ***Eviews 10***

الملحق رقم(18) : إختبار الكشف عن جودة النموذج المقدر:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.116032	Prob. F(2,2)	0.4726
Obs*R-squared	10.02093	Prob. Chi-Square(2)	0.0067

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 06/22/21 Time: 14:02
Sample: 2001 2019
Included observations: 19
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LA(-1)	0.179062	0.330467	0.541846	0.6422
LA(-2)	0.353271	0.464940	0.759819	0.5267
PAB	0.285484	0.526867	0.541852	0.6422
PAB(-1)	-0.753133	0.735375	-1.024147	0.4135
PAB(-2)	0.430064	0.545708	0.788085	0.5132
PRT	0.007358	0.014221	0.517385	0.6564
PRT(-1)	0.010758	0.019050	0.564713	0.6292
PRT(-2)	-0.002560	0.015726	-0.162758	0.8857
SGSA	0.316463	0.472239	0.670133	0.5718
SGSA(-1)	-0.039943	0.458411	-0.087133	0.9385
SGSA(-2)	0.043354	0.508868	0.085198	0.9399
TAE	39.12124	39.11748	1.000096	0.4226
TAE(-1)	-10.33780	16.71640	-0.618422	0.5993
TAE(-2)	6.272666	11.46127	0.547293	0.6391
C	-482070.9	594375.9	-0.811054	0.5025
RESID(-1)	-0.651300	0.834707	-0.780274	0.5169
RESID(-2)	-1.522798	1.110632	-1.371109	0.3039

R-squared	0.527417	Mean dependent var	-1.84E-10
Adjusted R-squared	-3.253244	S.D. dependent var	316.5802
S.E. of regression	652.8959	Akaike info criterion	15.33889
Sum squared resid	852546.0	Schwarz criterion	16.18392
Log likelihood	-128.7195	Hannan-Quinn criter.	15.48191
F-statistic	0.139504	Durbin-Watson stat	3.012362
Prob(F-statistic)	0.994013		

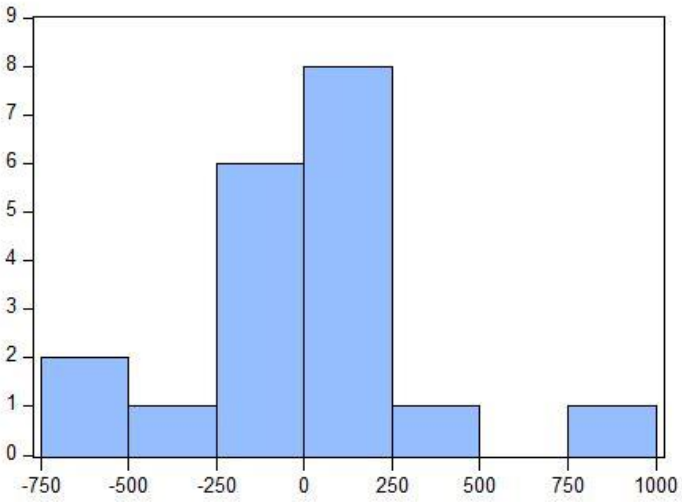

Series: Residuals
Sample 2001 2019
Observations 19

Mean	-1.84e-10
Median	34.71673
Maximum	890.6537
Minimum	-555.2289
Std. Dev.	316.5802
Skewness	0.721362
Kurtosis	4.755104
Jarque-Bera	4.086456
Probability	0.129610

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.368742	Prob. F(1,16)	0.5522
Obs*R-squared	0.405490	Prob. Chi-Square(1)	0.5243

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/22/21 Time: 14:02
Sample (adjusted): 2002 2019
Included observations: 18 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	115199.4	52585.77	2.190695	0.0436
RESID^2(-1)	-0.150114	0.247207	-0.607241	0.5522

R-squared	0.022527	Mean dependent var	100156.1
Adjusted R-squared	-0.038565	S.D. dependent var	193105.8
S.E. of regression	196794.2	Akaike info criterion	27.32214
Sum squared resid	6.20E+11	Schwarz criterion	27.42107
Log likelihood	-243.8993	Hannan-Quinn criter.	27.33578
F-statistic	0.368742	Durbin-Watson stat	1.873923
Prob(F-statistic)	0.552212		

المصدر: مخرجات برنامج ***Eviews 10***

الملحق رقم (19): التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة:

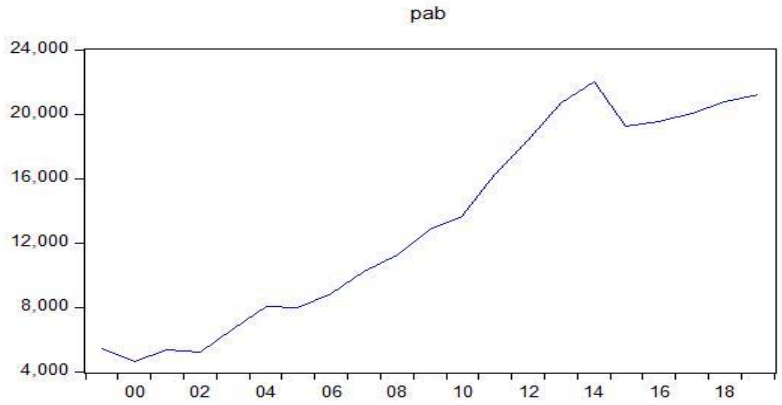

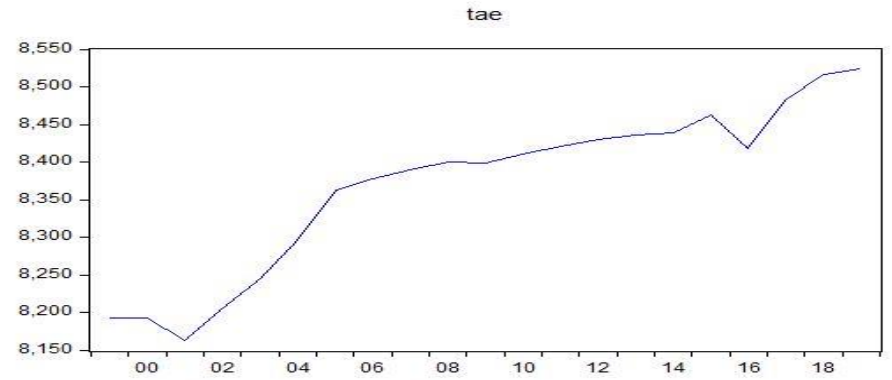

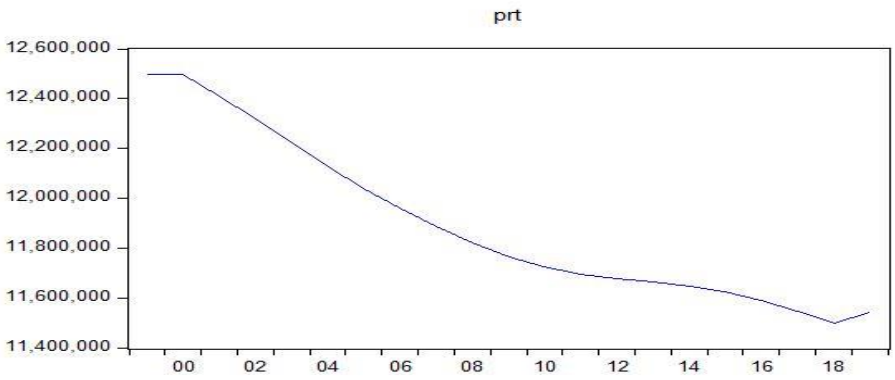

المصدر: مخرجات برنامج ***Eviews 10***